

٧٧٨





٢١٧

المميز ان الشعرانية للشعراني، عبد الوهاب بن أحمد - ٩٧٣ هـ

م ش

بخط محمد بن محمد بن محمد بن نور الدين الزرقاني ١١١٧ هـ

٢٤٤ ق

٣٥-٣٧ س ٣١×٢٠ سم

٦٧٨٨ نسخة حسنة، بأولها نقص من ورقة ١-٣٥، خطها نسخ

معتاد، طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣٥٩ هـ

الاعلام ٤: ٣٣١ الأزهري ٣: ٧٧

١- فقه المذاهب الإسلامية - المؤلف بد النسخ

ج - تاريخ النسخ د - المميز ان الكبرى

ف ١٣٦٠

١٤١٩/٤١٥ هـ



به **وكان** يقول لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث  
 فان اطلبوا العلم بلا حديث فسدوا **وكان** رضي الله عنه يقول قاتل  
 الله عمرو بن عبس فانما فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا ينبغيهم  
**وكان** يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً حتى يعلم ان شريعة رسول الله  
 صل الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها  
 صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها كذلك كان  
 يقبل اذا استنبط حكماً ولا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان  
 رضوه قال لا ييوسف اكتبه رضي الله عنه فمن كان عليه هذا القدر  
 من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى الراي معاذ الله ان يقع في مثل  
 ذلك عاقل كما سياتي بسطه في الاجوبة عند ان شاء الله تعالى  
**وقال** صاحب الفتاوي السراجية قد اتفقوا في حنيقة من الاصحاح  
 ما لم يتفقوا غيره وقد وضع مذهبه يسوري ولم يستد بوضع المسألة  
 وانما كان يثبتها على اصحابه مسئلة فيعرف ما كان عندهم ويقول  
 ما كان عنده ويناظرهم حتى يستقر احد القرائن فيثبت ابو يوسف  
 حتى اثبت الاصول كلها وقد ادرن بفهمه ما عجزت عنه اصحاب الفرائج  
 انتهى **ونقل** الشيخ جمال الدين بن الهمام عن اصحاب ابي حنيفة كابي  
 يوسف ومحمد ورفروا الحسن المصنف كانوا يقولون ما قلنا في مسئلة  
 قول الا وهور واثبتنا عن ابي حنيفة واقسموا على ذلك ايماناً غلظة  
 فلم يتحقق انما في الفقه بحد الله جواب ولا مذهب الا لله رضي الله عنه  
 كيف ما كان وما نسبنا في غيره فهو من مذهب ابي حنيفة وان نسبنا  
 غيره فهو بطريق الجواز للموافقة فهو كقولنا قاتل مولانا كقولنا مذهب  
 مذهب **فكلم** ان اخذ يقول واحد من اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه  
 والحمد لله رب العالمين **فصل** فيما نقل عن الامام مالك رضي الله عنه  
 من دم الراي وما جاء في الوقوف على ما قرئت الشريعة المطهرة **م**  
**وكان** رضي الله عنه يقول ياكم وراي الرجال الا ان اجمعوا عليه هو  
 وانبعوا ما انزل اليكم من ربي وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلوا  
 لعلمائكم ولا تجادلوه فان الجدال في الدين من تقايا النفاق **قال**  
 ابن قاسم بل هو النفاق كله لان الجدال بالباطل في الحق كما جدل مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تفاوتت مقام المجادلة في الدم انتهى  
**وكان** يقول سلوا للامية ولا تجادلوه فان قلت كل ما جاءنا رجل اجد  
 من رجل ان نبعناه نخفنا ان يقع في رد ما جاءه جبريل عليه السلام **م**  
**وكان** رضي الله عنه اذا استنبط حكماً يقول يقول لاصحابه انظروا  
 فان ديني وما من احد الا ما حوذه من كلامه وورد عليه الا صاحب  
 هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم **ونقل** بن جزم لما  
 حضرته الوفاة قال لقد وددت ان اتي اصرب على كل مسئلة قلتها

يل

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
 الرقم: 7788  
 النسخات: المخطوطات  
 المؤلف: المخطوطات  
 تاريخ النسخ: 1114  
 اسم الناشر: محمد بن محمد بن محمد بن الزمراني  
 عدد الأوراق: 114  
 ملاحظات:



براي سوطا ولا التي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي ردت في حديث  
او خلفت فيدها ظاهرها **قال** ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث  
بالمعنى للعارفين فان يريد الراي في الحديث او ينقص **قلت** وقد  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جملة من تنسبها قال يا علي بن ابي طالب  
اقول امام زاد هجري والوقوف عندها فانه شهد تاريخي فامتثلت  
امره صلى الله عليه وسلم وطلعت الموطا والمدونة الكبرى ثم اختصرتها وميزت  
فيها المسائل التي عبر بها عن نعمة الائمة على بشارته صلى الله عليه وسلم  
ورأيت نفع على خد الشريعة لا يكاد يدعها وعلمت بذلك ان الوقوف  
على حد ما ورد في الاستدعاء ولو استحسن فان الشارع قد ابرم في ذلك  
الزيادة في التعظيم او في الوجوب والمجد لله رب العالمين **فصل** فيما  
نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الراي والتبري عنه **روى**  
المحدثون بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مستغفر نفسه اذا صبح انتهى يعني انه لا يحتاج الى قول بعض  
ادوية دليل لان السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبنية على  
ما اجمل منه **وسئل** الشافعي مرة عن يجرم قتل من سبوا فقال ما انكم التزموا  
تخذه وما بها عندها فانه **وقال** الامام محمد بن النوفلي رضي الله عنه رايت  
الامام الشافعي بمكة وهو يفتي الناس ورايت الامام احمد واسحاق ابن  
رهاوود حاضرين فقالا لالشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل امر  
لنا عقيل من دار فقال اسحاق **روى** عن الحسن وابراهيم انهم لم يكونوا  
يريدون ذلك عطا ومجاهد **فقال** الشافعي لاسحاق لو كان غيرك  
موضحك لعركت اذنه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال  
عطا ومجاهد والحسن وهل لاحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو واي  
**وكان** احمد يقول سالت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة  
**وكان** الامام الشافعي يقول لولا اهل المخابر لخطبت الزنادقة في المسابر  
**وكان** رضي الله تعالى عنه لا يخذل الاصول من افعال ذوي العقول وكان  
يسبغ ان يقال في سبغ الاصول لا يكتفي بقيل له مرة وما الاصول فقال الكفا  
والسنة والقياس عليها **وكان** يقول اذا اميت الحديث برسول الله صلى  
الله عليه وسلم هو السنة ولكن الاجماع منه الا ان تواتر في الحديث  
**وكان** يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا اختلفت عدة معان فاولها ما وافق  
الظاهر والظاهر **وكان** رضي الله عنه يقول اهل الحديث في كل زمان والاصحابة  
من زمانهم **وكان** يقول اذا رايت صاحب حديث خالف رايت احدا من  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **وكان** يقول لا تأكلوا الاخذ بالمجد  
الذي تأكل من بلاد اهل الراي لا يغيرا شئ منكم **وقال** يقول من خاف  
في علم الكمال فكل يدخل البحر في حال هيجان ففعل لولا ابا عبد الله  
انه في علم التوحيد فقال قرأت ما نكنا على التوحيد فقال هو ما دخل

الكبر  
ح

بما الرجل

بما الرجل الاسلام و عجم به دمه و ما له وهو قول شهاد ان لا اله الا الله  
واسمهم ان يحذ رسول الله **وكان** يقول اذا رايت الرجل يقول الاسم غير المجمع  
او عينه فاشهد واعلم بالندقة **روى** العالم والبيهقي عن الامام  
الشافعي انه كان يقول اذا صبح الحديث فهو مذهبي **قال** ابن حزم اي  
صح عنده او عند غيره من الائمة **وفي** رواية اخرى اذا رايت كلامي عجا  
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخلوا بكم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم الخابط **وقال** مرة للمري يا ابا اسحاق لتتقدم في كل ما اقول  
وانظر ذلك في نفسك فانه دين **وكان** يقول اذا توقفت في حديث لوصح ذلك  
لقنانه **روى** البيهقي ذلك في باب حديث المستحاضة تفصل عنها  
انزال الدم ونص على ان يمتحن لكل صلاة وقال لوصح هذا الحديث لقنانه **وكان**  
احبا اليه من القياس في سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الموضوعات خارج  
من قبل او دبر انتهى **وكان** يقول اذا اثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما لي هو امي لم يحل لنا تركه **وقال** في باب سبهم البهراذين لو كنت  
نشرت مثل الحديث ما خلفناه **روى** رواية اخرى عنده كانت مثل  
هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه اولي الاورينا ولا اخذ  
في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس  
ولاشي الاطاعة لله ورسوله بالتسليم له ذكره البيهقي في سنة في  
باب احداثه وجين بوقت ولا يفر من صداقا **روى** عنده ايضا في  
باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث بقيت فلا حجة لاحد معه  
**وكان** رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمروا  
من ان تحب غير ما قضى به **وقال** الامام الشافعي في باب الصيد الام  
كل شي خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم به راى  
ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس  
لا حجة امر ولا حجة غير ما امر هو به **وقال** في باب العلم بكل الصيد  
واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه بشي ابتداء  
**قال** في باب العقول الام وليس هو في قول احمد وان كانوا اعدوا مع  
الشيء صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلع عليه من المواضع التي علمت  
عن الامام الشافعي في تبيين الراي وادبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم يلد فينا عند انه كان يتاد مع اقوال الصحابة والشافعيين فضلا  
عن كلام سري المرسلين **فمن** في الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي  
قال في رسالته القدرية بعد ان اني عن الصحابة بجاه اهل العلم  
والصحابة رضي الله عنهم فوثن في كل علم واجتهاد وورع وعقل في  
كل امر استعرك به وراهم لنا احمد واولي من راينا عندنا لا نعستا  
انهم **روى** البيهقي ان الشافعي استفتي فيمن قدر يمشي الى  
الكعبة وحده فافتي بكفارة عن فكاك آسائر توقف في ذلك  
فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عطا بن ابي رباح

لف



وصلى الله عليه وسلم في فضل الاجابة عن الامام في حقيقته وبيان  
مقامه في العلم ان الشافعي ترك الفتوى لما رآه في ربه وادركته صلاة الصبح  
عنده وقال وكيف اقيمت حضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي  
انما فعل ذلك فتح الباب لادب ائمة المجتهدين وحلهم في جميع اقوالهم  
على المجلد الحسنة وعيا لهم ما قالوا قولوا لا تكون لهم اطلعو على دليله  
من كلام الشافعي عليه وسلم فلا يباين ذلك قول الامام الشافعي فيما  
تقدم عنه لانه لا حجة بقول اقدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم على  
ان بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا لاجتهاد فان اجتهاده الى ان  
الادب مع ائمة المجتهدين واجب فقدم على فعل بعض السن لما يترتب عليه  
من فروع الفروع فيه والذي يقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه تعالى عنه  
لم يترك الفتوى لمحضني الادب مع الامام في حقيقته مع قول الامام الشافعي  
بسننه حينئذ لا فيه مع اسادة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بتركه قال به غيره وحاش الامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك واعلم  
بقول ان ترك الامام الشافعي الفتوى عند رواية فتاوى حقيقته رضي  
الله عنه اعلم ان لما وقع في اجتهاده حصل ذلك الوقت ويكون ذلك  
من احد الكرامات الجليلة المندودة للامام في حقيقته رضي الله عنه  
ولا يقدح ذلك في مقام تاديب الامام الشافعي رضي الله عنه تعالى عنه مع  
الامام في حقيقته رضي الله عنه واعلم ذلك فيه وعناية مقام الكا  
ملين عن انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه تعالى عنه في تعظيم  
الامام في حقيقته والادب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي لب بحجج  
سيأتي بعضها ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب من **اراء** بعضهم  
لا يورع في حمل ترك الفتوى على الادب المحض لان الادب مما امر به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فكان الشافعي احب ما هو متابع مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقابع لشرعيته فليتأمل وسياقي في فضل الاجابة  
عن الامام في حقيقته ما تقولون في رجل لو سألوا في ان نصف هذه  
الاصطوثة حجة ونصفها فقه لمقام الحجة وكذلك قول الامام الشافعي  
الساكن لهم عيا على الامام في حقيقته فتأمل ما اجاب ائمة مع  
بعضهم بعضا واقتدي لهم بذلك واياك والتعصب لائمتك حجة  
جا هلية من غير دليل فتخطى طريقا لصواب واول من يتبرأ من ائمتك  
يوم القيامة وتقدم قول الامام الثالث للامام مالك في مسألة الاسئلة  
لعم من صرحكم اسئلة هذه المسئلة عنكم وان الامام مالك كتب الى  
الثاني بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**اشاهد** فانك يا اخي امام هدي وحكم في هذه المسئلة مقام عنك  
والحمد لله رب العالمين **فضل** فيما نقل عن الامام احمد رضي الله عنه  
من ذم الراي وتقيده بالكتاب والسنة **رواية** البيهقي عنه انه  
اذا كان اذا سئل عن مسئلة يقول اولاد كلام مع رسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم **وبعض** انهم يدون له كلاما بعبارة المجتهدين خوفا ان يقع  
في رأي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو مطلق من صدور الرجال  
**وقيل** انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسئلة هكذا اجري به في الاسئلة  
مشابه الذين الحسبي الفتوى رحمه الله **وبعض** انهم ياكل البطح لما  
ماقت **وكان** اذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ياكله **وكذلك** بلغنا عنه انه اخفى ايام المجتهدين في مسئلة  
خلق القرآن ثم خرج بعد ايام الثالث فقبل له ائمة الان في طلبك فقال  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمكث في افتاؤهم حتى اخفى من الكفا وقلة  
ايام وحالهم في العمل بالسنة مشهور **وكان** رضي الله عنه يثبته كثيرا  
من رأي الرجال ويقول لا يري احدا يظن به كتب الراي عاقبة الاور  
قلبه دخل **وكان** ولده عبد الله يقول سالت الامام احمد عن الرجل يكون  
في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف صحبه في سفيده وماحب  
راي فمن سالتهم عن دينه فقال يسال صاحب الحديث ولا يسال  
صاحب الراي **وكان** كثير ما يقول ضعيف الحديث احب اليك  
من رأي الرجال وكذلك نقل عن الامام داود **وكان** يقول رضي  
الله عنه يقول انظر واير امر دينك فان التقليد يغير المحصوم من يوم  
وفيه على البصيرة **وكان** رضي الله عنه يقول فيج من اعطي شفعة  
فيسقط بها ان يظفها ويمسح من غيرا على غيره يتختر والله اعلم  
الا انه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدرته على التفرغ  
في الادلة واستخراج ذلك الحكم منها والله اعلم **وبعض** انهما  
استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال له لا تقلد في ولا تقلد  
مالكا ولا الاوراي ولا تتخذي به ولا غيرهم وخذوا الاحكام من  
حيث اخذوه **قلت** وهو محمود على من راى له قدرة على استنباط  
الاحكام من الكتاب والسنة والافق مخرج العلم بان التقليد واجب  
على العام يصلح في دينه والله يحانه ونفالي اعلم **فقد بان لك**  
**يا اخي** مما نقلناه عن ائمة الاربعة وغيرهم ان جميع ائمة المجتهدين  
دا برن في ادلة الشريعة حيث دارا ائمة كلهم متفرهون عن القول  
بالدعوة دين الله تعالى وان هذا هم كلهم بحرة على الكتاب والسنة  
كحرم الذهب والجواهر وان اقوالهم كلها ومذاهبهم كالشوا بالمسوح  
من الكتاب والسنة سدا ولجته منها وما يقع لك عند في التقليد  
لاي مذهب شي من مذاهبهم فانما كلهم طريقوا الى الجنة كما سبق بيانه  
او اخرا بفضل نقله وائمتهم كلهم على هدي من ربهم والله ما طعن احد في  
قولهم اقوالهم الا بجهل به اما من حيث دليله واما من حيث دقة مداركه  
عليه لاسيما الامام الاعظم في حقيقته النعمان ابن ثابت رضي الله عنه الذي  
اجمع السلف والتخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه  
واستنباطاته كما سياقي بسطه في هذه القصص ان شاء الله تعالى



وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله تعالى يادري الذي لا يشهد له  
ظاهر كتاب ولا سنة ومن شبهه الى ذلك بينه وبينه الموقف الذي يشيب  
فيه الولد **وسمعت** سيد علي الخواص رضي الله عنه مرة يقول بحسب  
علي بن يقطين الادب مع ائمة المذهب كلهم **وسمعت** مرة نقض الشافعية يقولون  
في هذا الحديث ادعي الى حنيفة فقال قطع الله لسانك مثل ك يقول هذا  
اللفظ انما الادب انما يقول لم يطلع الامام علي هذا الحديث **وسمعت**  
وجه الله مرة اخرى يقول مدارك الامام الي حنيفة دقيقة لا يكد يطع عنها  
الاهل الكشاف من اكابر الاولياء **قال** وكان الي حنيفة رضي الله عنه  
كان اذا راي مناه المصنعة يعرف ساير الذنوب الذي حوت فيها من  
كباير وصغائر ومكروهات فلم يدر جعل طم الطهارة اذا انظر به المكلف  
له ثلاثة احوال **الحرف** انما كان سعة المخلطة احتياط الاحتمال  
ان يكون المكلف ارتكب كبيرة **الثاني** انما كان نجاسة الحنيفة لاحتماله  
ان يكون المكلف ارتكب صغيرة **الثالث** انما كان ظاهره نفسه غير مظهر  
لغيره لاحتماله ان يكون المكلف ارتكب مكروه او خلافا الاولي فلهذا  
ليس دينا حقيقة بخوار ارتكابه في الجملة **وفهم جماعة** من تقلد مائة  
هذه الثلاثة اقوال في حال واحد والحال انما في احوالنا ذكرنا بحسب  
حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يتخلوا حال المكلفين  
ان يرتكبوا واحدا منها الا انما انتهى بسطه كما سبنا في الجمع بين اقوال  
العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فافوز وباقية  
التوفيق فتصوّل في بعض الاجوبة عن الامام الي حنيفة رضي الله عنه  
**الفصل الاول** في شبهة الامامة لم يقرارة علمه وبين ان  
جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيدة باكتاب والسنة **اغلبنا في**  
العلم اجتمع الامام رضي الله عنه في هذه الفصول في الصدر والاحسان الظن  
فقط كما في بعضهم وانما اجتمع عند بعض الشيخ والفتوى في كتب الادب كما  
اوصحت ذلك في خطبة المنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين وحديثه  
اول المذهب في رواية اخرى انما قاله بعض اهل الكشاف قد  
اختاره الله لدينه وعباده ولم تزل اتباعه في زيادة لاهل عصر اليوم  
الفتاوى لو جلس احدهم وصوب على اي يخرج عن طريقه ما اجاب رضي  
الله عنه وعن اتباعه وكل من اذم الاجاب معه ومع ساير الائمة  
سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لو انصف المفسرون والامام  
مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يصعفا احدا منهم قولهم في قول  
الي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا من اجتمع له ويطعنون في ذلك  
فقد تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ما طرقت ابوا حنيفة ان نصف  
هذه الاسطوانة ذهب او فضة لغام بحجة او كما قال وقد تقدم عن الامام  
الشافعي انه كان يقول ان سر كلهم في الفقه عيال الي حنيفة رضي الله عنه  
ولو لم يكن في السنو لرحم مقامه لا كوف الامام الشافعي ترك الفتوى

الذي  
في

في الصبح لما قيل عند قبره مع ان الامام الشافعي قابل باستحبابه لكان فيه  
تغاية في لوم ادب مقلديه معه كما وانتهى **واما** ما قاله ابو ليث بن  
في قوله تعالى قال يا مالك بن انس رضي الله عنه ابوكوا في حنيفة بلادكم  
قلت نعم فقال لا ينبغي لبلادكم ان تنسكن فقالوا الحافظ المزي ان ابو ليث  
هذا فتعريف انتهى **قلت** وينبغي ثبوت ذلك عن الامام مالك فتصوّر  
اي ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم يذكر او على وجه الاتفا والاتباع  
له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفاء بلادكم بعم الي حنيفة واستغناء الناس  
بعماله في جميع امور دينهم عن سوا غيره فاداسكن احدا من العلما في بلاد  
سار على مخطا عن التعليم فينبغي له الخروج الي بلاد اخرى يحتاج اليه  
ثبت علمه في اهلها هذا هو التلاقي بينهم كلام الامام مالك رحمه الله ان  
ثبت ذلك عنه براءة الائمة عن الشك والخصم تبصهم بعضا ومن  
حمله على طاهره فغلبه الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة  
فان مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة بقربيتهم تقدم منه  
من شهادته له بقوة المناظرة وقوة الحجة واسم اعلم **واما** ما نقله  
ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن من هذا الامام الي حنيفة رضي الله عنه  
عنه فقال لا راي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال راي ضعيف وحديث  
ضعيف وسئل عن الجاسق ابن راهوية فقال حديث ضعيف وراي  
ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال راي صحيح وحديث صحيح انتهى  
فقولهم ظاهره التقصيص عن الائمة باجماع كل من نصب الامام انقل فيه  
فان صدق هذا القائل فيما قاله من حق الامام الي حنيفة **وقد سئلت**  
عبد الله بن قتيبة في قول الامام في كتابه ما في الفتى كتاب المذهب  
فلم اجد قول الامام في قول الامام في الاوهو مستندا في ايها وحديث  
او اثر او لا فيهم ذلك او على قياس صحيح على اصل صحيح من ارا  
الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور وبالمجمل اذا وجد حديث ضعيف  
كثرة طرقه فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كما تقدم ان الامام  
مالك والامام الشافعي فلا انتفا في قولهم وخواتمهم  
**وسمعت** سيد علي الخواص رحمه الله يقول مرارا في علي  
الشيخ الائمة ان يعطوا ان كل من مدحه امام لان امام المذهب خرج  
عالمنا وجب على جميع اتباعه ان يمدحوه بتقليد الامامهم وان يترهوه  
عن القول في دين الله بالراي وان يبالوا في تعظيمه وتبجيله لان  
كل مقلد او جليل في نفسه تقليد امامه في كل ما قاله سواهم دليله  
او لا يفهم من غير ان يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك **وقد تقدم**  
في نقل الكلام على الانتقاد من مذهب في مذهبه انه يحرم على المقلد ان  
يفاضل بين الائمة تفصيلا يودي الي التنقيص لاحد منهم لا جميع  
المعتزسين على بعض اقوال الامام رضي الله عنه في العلم سنيين ولا

دونه  
صح



يسمع لمن هو فاعلم انما ان يعتمد على امام اخر لان كل واحد تابع استلوا  
الى ان يصل ذلك عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما  
انضاحه وكل من ترك العصب ونظر في اقوال المجتهدين وجدها كالحوم  
مع السم ووجدوا المعترض عليهم كالذي ينظر خيال ذلك الحوم على وجه  
الما فلا يعرف حقيقة ما ولا يدركها فانه رزق جميع اخواننا من المعترضين  
للمنا هب مع جميع ائمة المذاهب **وقاف** يا ان شخصاً دخل على من نسب  
الى العلم وان النسب في مقام الامام الى حبيبة رضى الله عنه فنظر فيها  
واخرج في منحة كبراريس وقال يا انظر في هذا ففطرت ورايت فيها فرد  
على الامام الى حبيبة رضى الله عنه فقلت له ومثلك فيهم كلام الامام  
يرد عليه فقال يا انما اخذت ذلك من مولف الفخر الرازي فقلت له  
ان الفخر الرازي بالنسبة الى الامام الى حبيبة كتاب العلم او كما  
الرحمة مع السلطان الاعظم او كاحاد الحوم مع الشمس وكما حرم  
العلم على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الا بويل واضح لا يحتمل  
التأويل ثم يتقرر وجود قول من اقوال الامام الى حبيبة في معرفة  
المعترض دليله بذلك القول من الاجتهاد يتعين فيجب العمل به فاعلم  
حتى يخرج حلقه **وكان** بعض العلماء من سأل الخادم الجاهل بالادب  
على ان يريه القبر ويخبره فقال يا بوما ان بعض الاطهار بقدر على تأليف  
رسالة فخرج من الجامع الارزهر فلقبه جندي فقال اقراي هذا الكتاب  
فلم يعرف بقراءه الجندي فخره وضربه الى ان الهب قلبه وقال لا تكسر  
عمامتك وتوهم الناس انك فقيه انتهى فكانت الناس يرون ان ذلك  
ببركة ابن ابي زياد القبر والى رحمه الله انتهى **وكان** بعض طلبه  
العلم من الشافعية المتزدين الى ينكر الى اصحاب الى حبيبة ويقول  
لا اقدر اسمع اصحابه كلاماً فتطعمه يوماً فلم يسمي فقال ربي فوقع من  
سم ربح فانلسر عظم وركه فلم يزل على مقوره حتى مات على اسوء حال  
وارسلوا الى اعدوه فابيت اذ جامع اصحاب الامام رضى الله عنه موفى  
حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لسالك مع الامة واباعهم فانهم  
على هدي من ربهم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ضعف  
قول من نسب الى الامام الى حبيبة الى انه يقدم القياس على حديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم **اعلم** ان هذا الكلام صدر من بعض من نسب  
الى الامام مضمون في دينه غير متورع في مقالته ولا عن فقهه تعالى  
ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عند مسؤوله وعن هو انه  
نقل في ما يلزم من قول الازهر في رقيب عتيد **وعن** قوله صلى الله عليه  
وسلم لعاد واهل نكب الناس على وجوههم في النار والاحصاء بالنسبة  
**وقد** روي الامام ابو جعفر الشيرازي في نسخة في قريه قري  
بلج بسنة هـ المنقولة الى الامام الى حبيبة رضى الله عنه انه قال

نور

يقول كذب والله اقترى عليهما من يقول انما تقدم القياس على النص  
وهل يحتاج بعض النص الى قياس **وكان** رضى الله عنه يقول ان لا تفتيس  
الا عند الضرورة الشديدة وذلك انما ينظر اولاً في دليل ذلك المسئلة في  
الكتاب والسنة او افضلية الصحابة فان لم يجد دليله فليست احب اليه  
عنه غير مطوق به بجامع اتحاد العلم بينهما **وفي** رواية اخرى عن الامام  
انما اخذ اولاً بالكتاب ثم بالسنة ثم بالفتوى الصالحة ويعمل بما يتفق  
عليه فان اختلفوا فليست حكم على حكم بجامع العلم بين المسلمين حتى  
ينضج المعنى **وفي** رواية اخرى انما يعمل اولاً بالكتاب الله تعالى ثم بسنة  
رسول الله ثم باحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعليه رضى الله عنهم **وروي**  
رواية انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي هو  
وامي وليس لنا ما لم يمتد وما جاء عن اصحابه غير ما واما ما من غيرهم  
فهم رجال ونحن رجال **وكان** ابو اسحق البجلي يقول قلت للامام الى  
حبيبة رضى الله عنه ارايت ورايت رايا وراي ابو بكر ورايت نذعوا  
رايك لرايت قال نعم فقلت له ارايت لو رايت راي وراي عمر رايا الك  
تدعوا رايك الراية قال نعم وكذلك ادع راي لراي عثمان وراي وسائر الصحا  
ما عدا ابو اهريرة وان ابن مالك وسمي وحيد جاتى **قال**  
معظمهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم وعدم اطلاعه على المذاهب والاجتهاد  
وذلك لا يقدر في عدائهم **وكان** ابو اسحق يقول كنت يوماً عند ابي  
حبيبة في جامع الكوفة فدخل علي سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحماد  
ابن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا الامام الى حبيبة  
فقالوا قد بلغنا انك تكلم من القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فان  
اول من قاس ابلين فافهم الامام من بكرة ثم رجع الى الزوال وعرض  
عليهم هذه وقال الى اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بالفتوى  
الصالحة فما اتفقوا فيه عليهما اختلفوا فيه وحينئذ اقيس  
فقاموا كلهم وقبلوا ابيده وركبته وقالوا له انت سيد العلماء فاعف  
عنا فيما مضى من ان وقبعتنا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولم  
اجمعين **قال** ابو اسحق ومما كان وقع فيه سفيان انه قال فدخلوا  
حبيبة من غير الاسلام عروة انتهى **فاياك يا اخي** ان تحدث الكلام  
على طاهره ان ينقل مثل ذلك واعترا فدان الامام الى حبيبة سيد العلم  
وطليت العقول منه **وان** اول هذا الكلام ولا يحتاج الامر الى رجع  
ويكون المراد بان دخل عري الاسلام اي مشكك مسئلة حتى لم يبق  
في الاسلام شياً مشككاً لقراءة فهم وعلمه وما كان كتيبه الخليفة  
ابو جعفر المصنوع الى الامام الى حبيبة بلغنى انتك تقدم القيا  
على الحديث فقال ليس الامر بما بلغني انك يا اخي المومنين اما العمل  
اولاً بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله ثم بالفتوى ابو بكر وعثمان وراي

تا

بة

س



بما قضية بغير المجازية ثم افس بعد ذلك فان اختلفوا وليس بين الله  
 تعالى وبين خلقه قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذا القول انه لا قرابة الا بالحد  
 في دين الله تعالى دون احوال الدنيا واجب فعله على جميع الخلق والله اعلم  
 بمراده **وقد** اطال الامام ابو جعفر الشيرازي الكلام في تبيين الامام  
 في حقيقته من القياس على النص **وقال** انما الرواية الصحيحة عن الامام  
 تقديم الحديث ثم الآثار ثم القياس بعد ذلك فلا يقسم الا بعد ان لم يجد  
 ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقضية المجازية فهذه هي المسئلة  
 الصحيح عن الامام فاعلمه واحم بحكمك وبصرك فان ولا حضوية  
 للامام في حقيقته في القياس بشرط المذكور في جميع العلم يقسمون بين  
 مضائق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نص في كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا  
 اقضية المجازية وكذلك لم يزل مقلدوهم يقسمون بين وقتها في  
 كل مسئلة لا يجدوا فيها نص في غير ذلك فيقسمون بل جعلوا القياس  
 احد ادلة الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وقد**  
 كان الامام الشافعي يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلا مستها على الاصول  
 انتهى فمن اعترض على الامام في حقيقته في علمه بالقياس لم يضره اعراض على  
 الاية كعلمهم لانهم كلهم يشاءون كونه في العمل بالقياس عند فقرهم في النصوص والاجماع  
**فعلم** من جميع ما قررناه ان الامام لا يقسم اجماع وجود النص كما يروى  
 بعض المنحصرين عليه وانما يقسم عند فقر النص وان وقع انما وجدنا  
 للمسئلة التي قاس لها نص في كتاب وسنة فلا يفتح ذلك فيه لعدم  
 استحضاره ذلك حال القياس ولو انما استحضره لما احتاج الى قيس ثم  
 يتغير وقوعه في الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد فلا  
 يفتح ذلك فيه النص **وقد قال** جماعة من العلماء ان القياس الصحيح  
 على الاصول الصحيحة اقوي من خبر احاد الصحيح فكيف خبر الاحاد  
 الضعيف **وقد** كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث المنقول  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يروى عن ذلك بصريح  
 جميع النبيين ثم عن شيوخهم وهكذا واعتقوا ذلك معتق في الامام في حقيقته  
 وفي الله عنه بقرينة ما رويناه ايضا عنه في ذم الراي والتبني منه ومن  
 فقد عدا النص على القياس انه لو عاش حتى دونت احاديث الشريعة وجد  
 رحيل المناظر في جميعها في البلاد والنحو وظهر بها الاخذ بها وتوكلها  
 كل قيس كان قاسه وكان القياس قبل في مذهبه مما قبل في مذهبه غيره  
 بالنسبة اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة معروفة في عصره في القياسين  
 وتاج التابعين في المداين والفري والشعور كثره في القياس في مذهبه  
 بالنسبة اليه وظن غيرهم مع الائمة ضرورة لعدم وجود النص في تلك  
 المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان المعاصرين كانوا قد  
 دخلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم في المداين والفري ورواها

في رواية

في احاديث الشريعة بعضها بعضها فكذا كان سبب كثرة القياس في  
 مذهبه وقلة في مذهب غيره ويحتمل ان الذي اصنف الى الامام في حقيقته  
 انه يقدم القياس على النص فطرد ذلك في كلامه فلهذا الذين يلزمون  
 العمل بما وجدته عن امامهم من القياس وينزلون الحديث الذي يمتنع  
 لا يمتنع حجة لاحتمال انهم لم يطرقوه من ان الامام في الامام معذور وابناعه  
 معذورين وقوله ان اما ما لم يخذل هذا الحديث لا يمتنع حجة لاحتمال  
 انه لم يظفر به او طفر به لكن لم يصح عنده **وقد** تقدم قول الائمة كلهم اذ  
 صح الحديث فهو مذهبه وليس لاحد معه قيس ولا حجة الاطاعة لله  
 ورسوله بالتسليم انتهى وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من  
 الناس فادوا وحدها عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبا كذا  
 الامام وهو الحق وان مذهبا للامام في حقيقته هو ما قاله ولم يرجع عنه  
 الى ان كانت الامام في حقيقته من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الاثر  
 الذي يسمونه من كلامه ولا يقول به لو عزمون عليه فعمل ان كل من عزم  
 الى الامام كل قسم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان غالب اقباسه  
 الامام في حقيقته رضي الله عنه من القياس الذي لا يعرف به حوافره  
 الفرع للاصل بحيث يتفق اقترانهم او يفتقره كقياس غير الفاروق في  
 المسئلة اذ اوقعت في السمن على الفارة وغير السمن من سائر المانعات  
 والحيوانات عليه وكقياس الفاروق على البول في الماء والركو نحو ذلك  
 فعمل ما قررناه ان كل من اعترض على شيء من اقوال في حقيقته كالغير  
 الراي فانما هو مخفاجا حدرك الامام عليه **وقد تبعت** اما بعد  
 انه السائر التي تقدم فيها اصحابه القياس على النص فوجد قليلة  
 جدا وبقية المذهب كله فيه تقديم النص على القياس وقيل الشيخ  
 يحيى الدين عن بعض المالكية انه لا يقول القياس معدي يقدم على خبر  
 الاجاد لانما اخذنا بذلك الحديث الاحسن الظن بمرأته وقد مرنا  
 في الشارح بضبط جوارحنا وان لا يولي على الله احد وان وقع انما  
 ركبنا احدا فلا يقطع ببركته وانما نقول فظنه كذا او خمسة كذا  
 بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى **قال** الامام جعفر الشيرازي  
 رحمه الله **وقد تبعت** المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام  
 في حقيقته والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها يسيرة جدا نحو  
 عشر مسائل **ولعل** ذلك بحسب اصول المسائل التي نص عليها لا  
 وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب بعضها بعضها في الائمة في  
 يسيرة جدا وانما في كل مستند في الكتاب والسنة والآثار الصحيحة  
**وقد** اخذها الائمة كلهم وما انفرد احد عن اصحابه الا ببعض احاديث  
 فظن في ذلك الشريعة ليس جود كما رويانه في الفصول والعامل من  
 قبل على العمل باقوال جميع الائمة باسراح صدر لانها كلها لا تخرج عن

بيان  
 القياس

ما مان



موتني الميزان تخفيفا لله في انبر اليك من كل من اعترض على اقوال  
الائمة وانكر عليهم في الدنيا والاخرة والمجد لله رب العالمين **فصل**  
في تضعيف من قال ان ادلة مذهب الامام ابي جعفر رضي الله عنه  
غالبا **اعلم** يا اخي اني طالعت بحمد الله ادلة المذاهب الاربعية وغيرها  
لاسيما ادلة مذهب الامام ابي جعفر رضي الله عنه في تضعيفه بيزيد  
اعتنا وطالعت عليه كتاب يخرج احاديث كتاب المصداقية للمحافظ  
الريلي وغيره من كتب الشروح فرائد ادلة رضي الله عنه وادلة  
الصحيحة ما بين حسن او صحيح او ضعيف كثر في طرفه حتى في الحديث  
او الصحيح في صحة الاحتجاج من ثلاثة طرق او اكثر في عشرة **وقد** اجتمع  
جمهور المحدثين بالحديث الصحيح اذا كثر طرقه واحقوه بالحديث  
الصحيح تارة وبالحسن اخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا  
في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي فيها نقص الاحتجاج لافوال  
الائمة واقوال اصحابهم فانه اذا لم يوجد حديثا صحيحا او حسنا يستدل  
به نقول ذلك الامام او قول احدهم مقلد به يصير يروي الحديث الضعيف  
من كذا الطريق ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يعقوب بعضها بعضها  
فيقدروا وجود ضعيف في بعض ادلة اقوال الامام ابي جعفر او اقوال  
اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الائمة كلهم يشاركون في ذلك ولا لوم  
في ذلك ولا لوم **اعلم** من يستدل بحديث واحد عجزه جاهد طريق واحدة  
وهذا لا يكا داحد بحديثه في ادلة الحديث المجتهدين مما هم احد استدل بضعيف  
الاسطر مجتهد في عدة طرق **وقد** قدما في لم اجتمع الامام ابي جعفر  
وغيره بالصحة وحسن الظن كما يفعل غيري وانما اجبت عنه بعد التمعن  
والنقص عن ادلة اقواله واقوال اصحابه وكتابي المسمى بالمذهب المبين  
في بيان ادلة المجتهدين كما هو بذلك فاني جمعت فيه ادلة جميع المراهب  
المستعملة والمندرسه فنزل دحولي في محبة طريق القوم ووقفي على  
عقل السريعة التي يفرغ منها اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم **وقد**  
من الله تعالى عطا لعة مسانيد الامام ابي جعفر الثلاثة من نسخة  
صحيحة عليها خطوط الحفاظ اخرج الحفاظ الديباجي فرائد لا يورث  
حديث الا عن جيلان اثنين الاول النفاة الذين هم في جيل القرون  
سبها دة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالسور وعلقه وعطه وعكروا  
وكتول والحسن البصري واصحابهم رضي الله عنهم اجمعين فكل الروا  
الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقة يعلم اخبار  
ليس منهم كذاي ولا منهم بكذب **وانما** هك يا اخي بعدالة  
حي انقصهم الامام رضي الله عنه لان با خدعهم احكام دينه مع شدة  
ثورعه وحرره وسفقتة على الامة المحمدية **وقد** بلغنا انه سئل  
يوحنا عن الاسود وعطا وعلقه اجمعين فضل فقال والله ما نحن باهل

هد

ان تذكرهم فكيف نقول بغيرهم انهم من رواة الحديث والمجتهد  
كلهم الا هو فيقول الجرح كما يقبل التدليل لو اضيف اليه ما عدا الصحابة وكذا  
التابعون عند بعضهم لعدم العمدة او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العلماء  
رضي الله عنهم احاديث السريعة وقروا الجرح او التدليل على يد من قبول كل الروا  
لما وصفهم الاحرا احتمالا **وانما** قدم جمهور التدليل على الجرح وقالوا الاصل  
العدالة والجرح طاري لا يلا يذهب على الاحاديث الشرعية كما قالوا ايضا ان احدا  
الظن بجميع الرواة المسنونة او في وجها قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط  
حروية ولا يدين الشخص في حاله **وقد** جرح الشيخان في كثير من حكم الناس  
فيهم اثباتا لاثبات الادلة الشرعية على نفيها الجحور الناس فضل العمل  
لها فكان في فضل ذلك كثير للائمة افضل من تحريمهم كما ان في وصية للاح  
ايضا حجة للائمة بتخفيف الامور لعل لها وان لم يقصد الحفاظ ذلك فانه  
لولا يصعقوا شيئا في الاحاديث وصحوا كلها لكان العمل بها واجبا وجرح  
عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك **قال** الحفاظ الريلي والمحافظة الريلي  
رحمهم الله تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جرحوا بن  
سليمان الضبي والحارث بن عبيد واين ابن تابل الحبشي وخالد بن  
مخلد الفطاري وسويد بن سعيد الحديثي ولسف ابن ابي اسحاق السبيعي  
والي اس لئن للشيخين شروط الرواية عن كل من فكل الناس فيه منها  
المهم لا يوردون عنه الاتقان في تضعيفه وظهرت شواهد في عملوا ان له  
اصلا فلا يوردون عنه ما انفرد به او خالفه فيه الثقة وذلك الحديث  
الي اير الذي وواسم في صحيحه مرفوعا بقول الله عز وجل فثبت  
الصلاة بيني وبين عبيدي لضعفين الحديث مع انه لم يفرده رواه غيره  
من الثقة كذلك منهم الامام مالك وسعفة واين عبيد رضي الله عنهم وصار  
حديثه متايعة **قال** الحفاظ الريلي والديباج وهذه الثقة قد راجت  
على كثير من الحفاظ لاسيما في استدراك على الصحيحين كما في عبد الله الحاكم  
قلير ما نقول وهذا حديث على شرط الصحيحين او احدهما ان فيه هذه  
العلة ان ليس كل حديث اجتمع بروايته في الصحيحين يكون صحيحا اذ يلزم  
من كون روايه محتاجا به في الصحيح ان يكون كل حديث وجده له يكون  
صحيحا على شرط منا حجة ذلك الصحيح احتمالا فقد شرط من شروط ذلك  
الحفاظ كما قد منا فان احدا غير اصحاب ذلك الحديث لم يلزم ذلك الشرط  
في الصحيح عنه انتهى **وقد** بان لك انه ليس له ترك حديث كل من  
فكل الذي فيه مجرد الكلام فوعا لكون قد تخرج عليه وظهرت شواهد  
ولو انما فتحي فمات المتكلم وكان له اصل واعا لترك ما انفرد  
به وخالف فيه الثقة ولم يظهر لنا شواهد ولو انما فتحي بان ترك  
محدث كل راو فكل من الناس فيه له ذهب بعظم احكام الشريعة كما ستر  
واذا ادعي الامر الي مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين

ين

ة

ديث



بيان  
الشيئين

احسان الظن برواية جميع اهل المذاهب لاجل مذهبهم فاد جميع ما روي  
لم يخرج عن مذهب الشريعة القس فيها التحقير والتشديد **وقد قال**  
الشيخ تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ما قصد به من ذلك انما هو التشديد  
ان سلك سبيل الادب مع جميع الائمة الماضية وان لا تنظر الى كلام بعض  
الناس منهم الا بمرهات واضمح ان قدرته على التأويل بحسب الظن بحسب  
قدرته فاعمل والافاض بصفحة مما تروى بينهم فانك بما اخرج لم تخلق لمثل  
هذا وانما خلقت بالاشغال بما يمينك من امر دينك **قال** لا يراى  
الطالب عدي بنبيل حتى يفرض فيما جرى بين الائمة فتلقه الكرامة  
وظلمة الوجه **قال** ثم اياك ان تضع لما وقع في ابي حنيفة وفي  
السوري اوبين ما لك وابن ابي ذيب اوبين احدين صالح والسعدي  
اوبين احدين حليل والحارث وهلم جرا الى زمان الشيخ عز الدين ابن  
عبد السلام والشيخ في الدين ابن عبد الصالح فانك ان فعلت ذلك  
حققت عليك المهلك فان القوم ائمة اعلم ولا فوالهم محال رجاء  
بعضهم غيرهم فليس لنا الا ان نرضى عنهم والسكون عما جرى بينهم  
كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **قال** وكان  
الشيخ عز الدين ابن عبد السلام يقول ان بلغك ان احدا من الائمة شدد  
التكبر على احدين اقل انه فاما ذلك خوفا على احدا من ائمتهم من كلام خلاف  
مراده لا سيما علم العقائل في الكلام في ذلك **وقد** اختفى احمد  
ابن حنبل في دار السماع على ابن السحاق السراج وكان الحارث الخراساني  
يقيم عنده هو واصحابه فلما صلا العشاء اذكروا الطريق وبكوا فبكى  
احدهم فلما اصبح قال يا راي مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم  
الحقاييق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا راي انك يا سماع  
صحبته خوفا عليك ان تفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام السبكي **فعل**  
ان كل دليل ورد منا قضا بدليل اخر فكيف هو منا قس حقيقة وانما  
هو محمول على حالين في وجوب وجوب او تحريم كراهة او احد الحديثين  
مستوخ لا بد من ذلك اذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما هو في قوله  
ان حديثي من مس ذكره فليتم ما تافق حديث هل هو الاضعة منك  
فما حققنا ان حديث النقص عمن العزح خاص باخبار المؤمنين  
وحديث هل هو الاضعة منك خاص بالعموم كما سيأتي فيمنه  
في توجيه كلام الائمة ان شاء الله تعالى **قال** فيل ان قلتم بان ادلة  
مذاهب الائمة ابي حنيفة ليس فيها شيء من هذه الثلاثة رواة تبيين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحابة والتابعين من اخرج في  
جوابك عن قول بعض الحفاظ عن يمينه من ادلة الائمة ابي حنيفة وعلى  
الله عندنا من ضعف **قال** الخواتم يحجب علينا حمل ذلك جونا على الرواية  
الناردين عن الائمة في السند لغير موته رضي الله عنه اذ روى

ذلك

ذلك الحديث من طريق عن طريق الائمة اذ كل حديث وحديث في مسانيد  
الائمة الثلاثة فهو صحيح لانه لو لا صح عنده ما استدل به ولا يفتح  
فيه وجوه كذا او منهم بكذب مثله في مسنده النار عن الائمة وكذا  
صحة حديثه استدل لانه لم يثبت عليه العمل به ولو لم يرد عنه غيره  
فما هذه الرقيقة التي لم يثبت عليها قلعلك لا تحدها في كلام احدين  
المحدثين واما ان تبادر الى تفهيم شيء من ادلة مذاهب الائمة الى حنيفة  
رضي الله عنه الا بعد ان تطالع مسانيد الائمة الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث  
فيها فيجمل ان يكون مراد القائل في شيء من ادلة مذاهب اصحابه الذي  
ولده بوجه وفهمه من كلامه لجهله هذا بحقيقة المذهب الذي ذهب  
الائمة حقيقة فهو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لانه فهم من كلامه  
كأمر اويل الفصل فهذا الجمل يقع فيه كثير من طلبه العلم فضلا  
من غيرهم فيقولون عن مذاهب اصحاب الائمة انه مذهب له مع ان  
ذلك الائمة ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قلة  
الورع في النطق سواء التصريف وقادوا من بركة العلم وقوة العمل به  
عز وكل قول ايا قائله على التعمين ليطردوا العلماء فيه على قدر عز  
اليه بخلاف خوفه **قال** تعجز العلماء فانه عزوانا قس ومن  
العلماء من جعل العليا على كلام القس ومنهم من لم يجعل عليه ضولا  
ويطعن فيه الناس وهما قد اثبتت لك في صحة الائمة الاعظم  
ابي حنيفة رضي الله عنه وان جميع ما استدل به اخذه عن خيار  
التابعين وانه لا يروى في مسنده شخص منهم بكذب اذ ان قيل  
لضعف شيء من ادلة مذهبه فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواية  
انما رتب عن مسنده لغير موته وذلك لا يفتح فيما اخبره الائمة عن  
كل من استصحى النظر في الرواية وهو صاعد الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذلك يقول في ادلة مذاهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث  
فرد لم يات الا بطريق واحدة اذ انما يتبع ذلك وانما يستدل احدهم  
بحديث صحيح او حسن او ضعيف وقد كثرت طرقه حتى ارتفع  
لدرجة الحسن وذلك امر لا يخفى باصحاب الائمة ابي حنيفة  
بل يشاهد لهم فيه جميع المذاهب كما ايضا حقه فانك يا اخي الغيب  
على الائمة ابي حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اجمعين واما ان  
الجمهور هلين باحواله وما كان عليه من الورع والرهة والاحتياط  
في الدين فيقول ان ادلتهم من عبقرة بالتقليد فتتبع مع الخاسرين  
وتتبع ادلتهم كما تتبعها بقرف ان يذهب اجمع المذاهب كبقية  
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين **وان شئت** ان يظهر لك  
صحة مذهبه كاستسار الظهيرة ليس دونها سحابة فاسلك طريق  
اصول الله تعالى على الاجلاس في العلم والعمل حتى تفق على غير  
التي قد منا ذكرها في اويل الكتاب فهذا ان في جميع العلماء بها واما

عنه



تتفرع منها وليس مذهب ابي جعفر مذهب ولا يرى من افواه المذاهب ولا  
واحد خارجا عن الشريعة فخرج الله تعالى عن لزم الادب مع الائمة كلهم والاباء  
فان الله تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر اقطار الارض فانها كلها على هدي  
من الله وتؤيد طريق ابا دحول الجنة وعن قريب تقدم عليهم في الآخرة ويخرج  
من لزم الادب معهم وينظر ما يصلح من الفرج والسرور حتى ياتوا دون  
بيته وسيفعون فيه عند ما يحصل من اسامعهم الادب والجلل لله رب العالمين  
**فصل** وبهذا ضعف قول من قال ان مذهب الامام ابي جعفر  
اقول المذهب احتياطا في الدين **اعلم يا اخي** ان هذا قول مستقص  
على الامام رضي الله عنه وليس عنه صاحب دوق في العلم فاني اخذ  
الله شيعته مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام  
صفة المتكلم **وروي** اجمع السلف والخلف على كثرة ورع الامام وكثرة  
احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا تنسأ عنه في الاقوال  
الاما كان على شاكلة على انما من امام الاوقاد في شدة ربه في مذهب  
ابي جعفر رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك **فما نحن**  
**يا اخي** ما قلناه لك في جميع ابواب الفقه من باب الطهارة الى آخر  
الابواب تقر صدق قولنا لاسيما في الاموال والابضاع فانه ان  
احتياط الامام المستري قل احتياطه للبايع وان احتياط امام توفيق  
الطلاق من الزوج قل احتياطه ان يزوجها بعدة وبالعكس فقد لا يكون  
الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله الخالف وفسر على ذلك سائر  
مسائل الخلاف ثم ان ما سماه هذا المعترض قلت احتياط الامام ابي  
جعفر ليس هو بقلة احتياط واعا هو بتفسير وتسهيل على الامم شيئا  
لم يبلغه عن الشارح مع الله عليه وسلم فانه كان يقول بسروا ولا  
تفسروا يعني في كل شيء لم يصح به شريعتي والافكار في صرحوا به  
الشريعة ليس فيه تصديق ولا مستغنى على احاد **فرج** الامر في كل  
ذلك الامر تبين الميزان بحقيقة وتفسير يتبع لما ورد من الشارح سرا  
وكان طلحة ابن مطرف وواله وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون  
لفظ اختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقالوا  
توسعة العلماء وقد قال الله تعالى ان افيعوا الدين ولا تفرقوا فيه  
انتم فيجب على كل من قل ان لا يعترض على قول جعفر خفف او شدد فانه  
ما خرج عن قوا عدلين ولا عن شئ الميزان السابقة الجامعة  
لجميع افواه المجتهدين وانبا عنهم وكذلك يجب عليه الاحتياط في اجازم  
باب ذلك الامام الذي خفف او شدد في هدي من ربه في ذلك حتى عن الله  
تعالى بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول  
من افواه علماء الشريعة **وقل** اجمع اهل الكشف على ان الدين ورع  
الخرج عليهم لا رفع اخرج هو الحاد الذي يبتلى من الحاد في الله  
في الجنة فيستون منها حيث يشاء واولا يتجربوا في احد عكس الخال

في الدنيا

في الدنيا والمجتهدين والعالمين **فصل** في بيان ذكر بعض من اختلف  
في الشك على الامام ابي جعفر من بين الائمة في الخصوص وبيان توفيق  
على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته **روي** عن الامام  
ابو جعفر السمرقاني عن شقيق ابني انه كان يقول كان الامام ابو  
جعفر من اروع الناس واعبد الناس واعلم الناس واكرم الناس  
واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالراي في دين الله عز  
وجل وكان لا يصح مسئلة في العلم حتى يحج اصحابه كلهم عليها ويعود  
عليها مجلسا فان اتفق اصحابه كلهم على موافقتها بالشريعة فان  
لا يوسف صحتها في الباب القلبي انتهى **وقد** مر ذلك في العقول  
السابقة **فانظروا يا اخي** سدة ورع هذا الامام وخوفه من الله تعالى  
ان يزيد في شرعه ما لم تقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم **وروي**  
انما بسدة الى ابراهيم ابن عكرمة المحرومي رحمه الله انه كان  
يقول ما رايت في عصري كله اروع ولا اهد ولا اعبد ولا اعلم من  
الامام ابي جعفر رضي الله عنه **وروي** السمرقاني ايضا عن عبد  
الله ابن المبارك رحمه الله قال دخلت الكوفة فسالته عن علماءها  
وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام ابو جعفر  
فقلت لهد من اروع الناس فقالوا كلهم الامام ابي جعفر فقلت فم  
من اهد الناس فقالوا كلهم الامام ابي جعفر رضي الله عنه **وكان**  
شقيق ابني رضي الله عنه يمدح الامام ابي جعفر ويثني عليه  
كثيرا ويقول في راس الشهادي مثل الامام ابي جعفر في الورع  
كان اذا اشترى احدا ثوبا فخلط ثوبه على الغلة ثم رده عليه  
يعطي صاحب الثوب جميع الغلة ويقول قد خلطت دراهمك بدراهمي  
فخذها كلها وسامحتك يا اخي دنيا واخري وهذا ورع لم يبلغنا من  
غيره رضي الله عنه **وروي** ابو جعفر السمرقاني ايضا ان  
الامام ابي جعفر وكل وكيل في بيع ثياب من خز وكان فيها ثوب  
سحب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه وبعده وسيم  
ان تبين عيبه وخلط ثوبه على ثوبه الثياب فلما احبزه الوكيل بذلك  
يقدر ويمن الثياب كلها على الفقراء والمساكين ويجاوع اهل الزينة  
**قال** **وروي** عن شقيق ابني ان الامام ابي جعفر رضي الله عنه  
كان لا يجلس في ظل حمار عريمة ويقول ان له عدي قرضا وكل قرض  
خرنقعا محضوريا وجلس في ظل داره انتفاع في بطل حماره **وقل**  
دقيق ورعه رضي الله عنه انه لما جعفر المصوري الخليفة لما من  
الامام ان يفتي سألته ان يفتي في الدار من الخراج من ثم الاما  
هل يفتي في الوضوء فقال له سأل عن حماره عن ذلك بكثرة الثياب وان  
اعا من مفضي الغنم ولم يكن اكون مما يحزن امامه بالعبادة  
**فانظروا يا اخي** في سدة موافقة ورعه وجل كان هذا المنع للامام

ن



رضي الله عنه بعد احقاعه به وحرقه مقام الامام في العلم **وروي**  
ابو القاسم وغيره عن الامام ابي جعفر رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء الغشا  
التر من حشرين سنة ولم ينزل بضع حبة بالليل اذ اوعا كان ينزل حبة بعد  
صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استحيوا  
بالفتنة في يوم القيامة قبل الظهر **وروي** الثقة عنه انه رضى الله عنه  
ضرب وجس لي في القضا فصر على ذلك لمات القاضي الذي كان في عصره  
فقتل الخليفة في بلاده عن احدى يدي كان القاضي الذي مات فلم يجدوا احد  
يصلي لذلك غير الامام فكثر عليه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى  
وقيل انه مات في السجن **وروي** الامام ابو حنيفة ايم قالوا للخليفة  
قد قتلنا العلم فما وجدنا احدا فقه ولا اوزع من الامام ابي حنيفة  
**وبلغة** سفيان الثوري وروى عنه ابي اسيم وشريك فقال الامام **اجب**  
حنيفة انما نحن لکن نجينا اما ان اضرب واحبس ولا لي **واما** سفيان  
فهرب **واما** صلة ابن اسيم فقبض وتخلص **واما** شريك فقبض الامر فقال  
الامام رضي الله عنه **فاما** سفيان لسفيان القتيبي واحذ به عذرا  
وخرج الى بلاده ليجن فلم يعرفه احد حين خرج **واما** شريك فقتل  
**واما** صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخير والبراد  
واي شيء طمحت اليوم فقال اخبره عن هذا اجنونا **قال** الشيرازي  
وبلغة عن الامام ابي حنيفة وسفيان وصلة انهم هجروا شريكا حتى  
ما نوا كان يملك عمل الخلية ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي  
الله عنهم اجمعين انتهى **واما** توسعة الامام ابي حنيفة رضي الله عنه  
على الامة فكثير من تتبع اقواله وسيا في غايته في توجيه اقوال  
الائمة **من** ذلك قوله رضي الله عنه في حجة الطهارة من ثمانية المائة  
المستحبة بالرجلين وعظام المستحبة في غايته التوسعة على الامة  
عكس من قال بتسعة الطهارة من ذلك الماء ومنع اكل الخبز المحجور بالنجاسة  
وان كان من المذهبين يرجع الى من ينبت الميزان تخفيف وتشديد **ون**  
ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الخبز الذي يخلط وقوله ان الناس  
تظهر ذلك فان ذلك في غايته التوسعة على الامة فلو لا هذا القول لكان  
يجوز لنا استعمال الشيء من الاريا والابريق والسقف والرباوي والليل  
والكيران والطواجن والخواجج وما دنا نجاسة التي يبيها **وقد**  
بلغنا ان جميع ما ذكرنا من خلطة بالرجلين ليمع عما سكتها بل رايها ذلك  
وسا هداها في صايح الفخار والسقف فلو لا تقدير الناس بالامام **اجب**  
حنيفة رضي الله عنه في قوله جمل استعمال النجاسة المذكور لتلذذ عين  
الناس وضاعت مصالحهم وقد استنط لقوله رضي الله عنه في ذلك  
دليلا وهو ما ظهر من نظيره عصبة المسلمين بالنا ثم بعد ذلك  
يجعلون فان من شأن الجنة لا يبرجلها الا المطهر ومن لا يسلطها هو  
والباطل فكما كانت النار مطهرة من الامور المحسوسة كالنفس حين الذبح

يعجن

يعجن به الفخار **فان قلت** فما يقولون بما نجس من اصل خلقته لعظام  
الخنزير وبقيته اجزا اياها الحرق عذري يقول نجاسته من اصل الخلقة  
ذات وصفة **فاجوب** مثل ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام لانه نظيره  
اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنا نجاسا في مسطحة وتوجيه كلام العلم  
ان شاء الله تعالى **فحسب** انه يجيب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على ايجاب  
مثل الامام ابي حنيفة في الدنيا ليوثق على الناس لتيسر الله تعالى في ذلك  
مع الله عليه وسلم جميع ما سكت الشريعة عنه ولم ينه عن فيه لاسر ولا حق  
فهو عاقبة وتوسعة على الامة فليس لاحد ان يحجره عليهم ثم ان وقفت  
عالم تجزئ مثل ذلك كان على سبيل الشفاعة والنور عما في النبي صلى  
الله عليه وسلم اهليلج عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم **عنه**  
للأمة دون الرجال والعلماء است الشريعة على شريعة من بعده فلا  
عليهم فيما ينهوه للخلق واستنط من الشريعة لاسيما الامام ابي  
حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الامة  
واقدمهم تدوينها ذهب واقولهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومشاهد الفعل كما برأت بعين من الامة رضي الله عنهم اجمعين **ولقد**  
بليق بامثال الاعتراض على امام عظيم اجمع الناس على جلالة وعلمه وورعه  
ورأه وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول  
عمره ما يعتز صون هذا واسم الاله البصيرة لان جميع ما وسع به علينا  
اعنا هو من توسعة الشريعة ثم بقدر عدم تفرج الشريعة بذلك فموسى  
با اجتماعه وبنور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة  
ورعه واحتياطة به في شدة احتياطنا اليه ما وسع به علينا بيسر  
لسلم عاقلان يعترض عليه مع شدة احتياطه هو اليه ما وسع به الامام عليه  
ليلال وفار **فاجوب** ذلك وتامد فانه نفيس **واياك** تحو عن الخالصين  
في اعراض الامة بغير علم فتخسر الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه  
كان يتقيد بالكتاب والسنة متبرأ من الراي كما قدمنا ذلك في عدة مواضع  
من هذا الكتاب **وقد** فقتل جده رضي الله عنه وجده عن أكثر المراهب  
احتياطا في الدين ومن غير ذلك فهو من جملة الخاملين المتقصين  
والمتكبرين على امة الهدي بفهمه السقيم وحاشا ذلك الامام الاعظم من  
مثل ذلك حاشا له بل هو امام عظيم متبع الى ان فراط المذاهب كلها كما اخبر  
به اهل الكوفة الصحيح واتباعه لم ير الواي اربا وكل نقادها الزمان  
وفي مرير اعتقاد في اقواله واقوال اتباعه **وقد** قدمنا قول امامنا  
الشافعي في الناس كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
**وقد** صرح بعض اصحابه وجس بيقدر تغييره من الامة فلم يفعل  
وعاد ذلك وابنه سدي ولا غيره بكلام بعض المتقصين في حق الامام  
ولان قلوبهم انه من جملة اهل الراي بل كلام من يطعن في هذا الكلام عند

عتر من

ع

في



المحققين في هذه الآيات ولأن هذا الذي طعن به الإمام كان له قدم  
في معرفة من أخرج المحققين ودقت استنباط طالعهم تقدم الإمام إلى حنفية  
في ذلك على عادته المحققين بحقا مداركه رضي الله عنه **واعلم** ما أخرج إلى  
حاشيت لك الكلام على من أضاف الإمام إلى حنفية أكثر من غيره الأربعة فلهذا  
في دينهم من بعض طلبية المذاهب مخالفة لهم لأنهم ربما وقوا في بعض  
شيء من أقواله لحقا مداركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فإن وجوه استنباط  
من الكتاب والسنة ظاهرة لطلاب العلم الذي لهم قدم في الفهم الممار  
وأما ذلك تفرق الأئمة فلهذا من الرأي فاعمل بكل ما تحب من كلام الأئمة بأشراج  
صدر وأدب فمعرفة مداركه فانه لا يخرج عن أحد من تبيين الميزان ولا يخلو  
أن تكون أنت من أهل مرتبة منها **وابت** والتوقف على العمل بكلام أحد  
من الأئمة المحققين رضي الله عنهم فأنهم ما وضعوا أقوالهم في أقوالهم الأبعد  
المخالفة في الاحتياط لأنفسهم وللأمة ولا فرق بين الأئمة المحققين  
رضي الله عنهم فكانه فرق بين الرسل كما مر في ندره الفصول قبله واعتقاد  
المقام فإن العلماء ورثة الأنبياء وعليهم مرجعهم سلكو أرباع مذاهبهم وكل  
من اتسع فطره واسترف على عين الشريعة وعرف من أفعال الأئمة وأرجح  
كلهم بقرائن أقوالهم في عين الشريعة لم يبق عنه توقف في العمل بقول  
أمامهم كذا من كذا بشرطه السابق في الميزان **وقد** تحققنا بذلك فلهذا  
المجد وليس عدي توقف في العمل برخصة قالها الإمام إذا حصل شرطها  
أبدا ومن لم يحصل في هذا المقام من طريق الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك  
في الأئمة من طريق الأيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه في هذا البيان العظيم  
لم يبق له عذر في التوقف في اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هديهم كما  
أبدا ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقف  
عن العمل بكلام كانوا أعلم منكم وأورع منكم في جميع ما دونوه في كتبهم  
لاتباعهم وإن ادعى ذلك أعلمهم منكم بالناس إلى الجحود أو الكذب  
حجرا وعيا **وقد** أفهمي علما سلفك بذلك الأقوال التي تراها أنت ضعيفة  
ودانوا الله بغيرها حتى ما نوافلا توجب في علمهم وورعهم جعل **محل**  
بما دعيتهم وخفف دعاءكم ومعلوم بولسنا هذا لكل عالم لا يضره بولسنا  
عادة الأما فكتب في تحريره وورنه بميزان الأدلة وقواعد الشريعة وحرره  
تحرير المذهب والجواهر **وابت** أن تتفطن بنفسك في العمل بقول من  
أقوالهم بالنسبة إليهم والعامي ليس من مرتبة الأفكار على العمل لانه  
جاهل بالأدب التي جميع أقوال العلماء ولو جرحوا أو رخصه بشرط  
المعروف بين العلم وشأن بعضك بعضا فليس نفسك فربما رأيت  
تقع في الكبار من عل وجسد وكبي ومكر واستهزاء بالناس وعيبة فيهم  
وأكل حرام فضلا عن الشهوات وغير ذلك من الكبار فضلا عن الصغائر  
والكروهان ومن يقع في ذلك فإين دعواه الورع وصدق فيه حتى يتوهم عن

طائفة

العمل بقول

العمل بقول محقق لا يعرف دليله ما هذا والله الأجهل وحمية مجاهلية  
كيف يقع فيما عرف دليل عريضة من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة ويتوهم  
عما يراه من كلامهم ينسب المحدثي فليست يا أحمي سراك تتكدر من وقوعك في  
هذه الكبار كما تراك تتكدر من تقليد غير أمك وعن امرئك لا تتفاد  
من عذرك الي غيره وبالله ذنوبك كلها مثل انتفاك من مذهب أبي  
مذهب لو مثل عملك بقول الإمام لم تعرف دليله أو عمل بقول ضعيف فإ  
اعتقادك يا أحمي الصحة من كلام أئمة المحدثي وأحب عليك ما دمت لم تكشف  
لك الحجاب ولم تنف على عين الشريعة الأولى التي يتوهم منها قول كل عالم  
كما تقدم بيانه في فصل الأمثلة المحسوسة وكل من تطرع من الأضاف  
وصحة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الأئمة كلها كما أنها استجبت من الكتاب  
والسنة سداها ولجنتها منها والمجد لله رب العالمين **فصل** في بيان  
بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وصلي الميزان الشريعة  
تفتدي بي يا أحمي ذلك أن اطلعت الاحاطة لهذا وقد أذا العلم في  
عن صاحب وجب عنه بخلاف الدوق ولعل قايلا يقول من أين اطلع على  
هذا الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الأحاديث والفقهاء المزا  
في سائر أقطار الأرض حتى قدرا لا يرد لها إلى مرتبتين تحفيف وتشد  
فإذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظتها فسرحتها على مشايخه  
من الشريعة في ما أسلم به واقتدا به في مطابقة هذه الكتب لدرج  
أذكرها الأسانيد له تعالى وكلها ترجع إلى ثلاثة أقسام حفظ متواتر  
وشرح لها ومطابقة بنفسه مع ما أجمعت العلماء في المسئلة منها  
**القسم الأول** في ذكر الكتب التي حفظتها على ظهور قلب وعرضتها  
على العلماء من ذلك **كتاب** المنهاج للسووي و**كتاب** الروض لابن المحقق  
ومختصر الروضة أيا بابا الفقهاء على الغالب و**كتاب** جمع الجوامع في أصول  
الفقه والدين و**كتاب** الفقيه ابن مالك في النحو و**كتاب** تلخيص  
المفتاح في المعاني والبيان و**كتاب** الفقيه العراقي في الحديث و**كتاب**  
التوسيع في النحو لابن هشام و**كتاب** أساطين في علم القرآن وغير  
ذلك من المختصرات **القسم الثاني** ما شرعته عن العلماء فقراء مجدان  
شرح جميع هذه الكتب على العمل رضي الله عنهم مرا رافراة بحث وند  
حسب طاقتي ومرتبتتي **وقرات** شروح المنهاج للشيخ جلال الدين  
المجلى على الأشياء مع تفصيل ابن قاضي عجولون مع مطابقة شرحه  
الموجود في مصر عشر مرات **وقرات** شروح الروض على مولف كبريا  
وجولانا شيخ الاعلام ذكرها كاملا **وقرات** عليه شرح المنهاج له أيضا  
وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير وشرح التنقيح وشرح رسالة  
الفسريري وشرح أبا الجح واداد القضا وشرح البخاري  
ش حد لمولف شرحه للشيخ شمس الدين الجوزجري و**كتاب** القواف

حب

سلام

ب

قيق



للأدري والقطعة والسحلة للدر كشي **وقطعة السبكي على المهناج وكتاب**  
المؤيد للوالده **شرح بن المفلح على المهناج** والسنة **شرح ابن قاضي**  
شهاب الكبير والصغير **وقرأت الروضة على الشيخ شهاب الدين الرجب**  
**وكتب** على كل من شرحها **روايد شرح الروض** **وروايد شرح الحارث**  
**وروايد الحارث** **وروايد المهناج** **وروايد شرح المهذب** وغير ذلك  
حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعته هذه الكتب **ويقول** في رواية  
بنك رواية هذه الكتب لما كتبت انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب  
**ولما قرأت شرح الروض على مولفه** **شرح الاسلام** ذكر يا كنت اطالع جميع المواد  
التي ينسب اليه في زمن القراءه وتحرير جميع عباراته من اصولها كلها حتى احصت  
على ما صودا كتب الذي استعملها في الشرح كالمهناج والحاشية **وشرح**  
**المهذب والقطعة والسحلة** **وشرح ابن قاضي شهاب الدين الرجب الكبير**  
**واليسيط** **والوسيط** **والوجيز** **وفتاوى الفقهاء** **وفتاوى القاضي**  
حسين **وفتاوى ابن صلاح** **وفتاوى العزالي** وغير ذلك **وكتب** **الشيخ**  
على كل عبارة نقلها من استقامت في شهاب **واطلعت** على اثني عشر سنة  
ذكر لفظي رواية الروض **والحال** انما مذكورة في الروضة في غير ابوابها  
والحقها الشيخ بترجمه **واطلعت** على مواضع كثيرة **ودكر** الفاضل اجازته  
الدر كشي وعين الخادم **والحال** الفاضل قول الامام فاصلها في الشرح  
**وقرأت** **شرح الفقيه ابن مالك** **كتاب المصنف** **والاعني** **والصغير** **وابن**  
**ام قاسم** **والكروبي** **وابن عقيل** **والاسموني** **ومار** **على الشيخ شهاب الدين**  
**الحسامي** وغيره **وقرأت** عليه **شرح التوضيح** **للشيخ خالد** **وكتاب**  
**المفتي** **وحواشيه** وغير ذلك **وقرأت** **شرح الفقيه العراقي** **مزار** **اقتضات**  
**شرحها** **للمؤلف** **على الشيخ شهاب الدين الرجب** **وشرحها** **لنفسه** **ابن علي**  
**الشيخ** **ابن الدين** **امام جامع الشيخ** **ابي العباس العزلي** **فما اختصرت**  
**وقرأت** **شرحها** **لجلال السيوطي** **وشرحها** **لشيخ** **ذكرها** **عليه** **مرة واحدة**  
**وتلك** **علوم** **الحديث** **لابن الصلاح** **ومختصره** **للمووي** **وقرأت** **شرح**  
**جامع الجوامع** **للشيخ جلال الدين المحلي** **وحاشيته** **لابن ابي شريف** **على الشيخ**  
**نور الدين المحلي** **وكتب** **اقترا الحاشية** **والشرح** **عليه** **على ظهر قلبي** **دا**  
**يشيرت** **الكريم** **في البيت** **والشيخ** **نور الدين** **ماسك الحاشية** **وكان**  
**يتعجب** **من** **سرعة** **حفظي** **لذلك** **وحسن** **مطالعتي** **وقرأت** **المختصر**  
**وحواشيه** **على الشيخ** **عبد الحق السبكي** **وقرأت** **المطول** **ومختصره** **على**  
**الشيخ** **العلاء** **ملا** **على** **الشيخ** **باب** **العرفه** **وحواشيه** **وقرأت** **شرح**  
**الشيخ** **طه** **للسخاوي** **وابن** **القاضي** **وغيرها** **على الشيخ** **نور الدين** **البرج**  
**وغيره** **وقرأت** **من** **كتب** **التفسير** **ومرادها** **تفسير** **الامام** **السيوطي**  
**على** **شيخ** **الاسلام** **الشيخ** **شهاب الدين** **الشمس** **الشمس** **الشمس** **الشمس** **الشمس**  
**الكتاب** **وحواشيه** **وتفسير** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **جلال الدين**

الشيخ

السيوطي على شيخ الاسلام ذكرها مرة واحدة **وكتب** **اطالع** **على ذلك**  
**تفسير** **ابن زهرة** **وتفسير** **ابن عادل** **وتفسير** **ابن الكواشي** **وتفسير**  
**الواحد** **الثلاثة** **وتفسير** **ابن عبد العزيز** **لديري** **الثلاثة** **هـ**  
**وتفسير** **المعالي** **وتفسير** **الجلال السيوطي** **المسمى** **لديري** **المشهور**  
**وعبر** **ذلك** **وتفسير** **الشيخ** **الحاشية** **التي** **وضعتها** **على** **الاسلام** **هـ**  
**المذكور** **على** **تفسير** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**الدين** **القسطلاي** **على** **مولفه** **المذكور** **وكتب** **اطالع** **على** **تفسير** **الشيخ**  
**ابن** **الشيخ** **العظيم** **لاجل** **ما** **في** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**والطالع** **عليه** **تفسير** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**وشرح** **للعيني** **وشرح** **للمووي** **وغير ذلك** **وقرأت** **عليه** **شرح**  
**للصالح** **المووي** **وشرح** **للقاضي** **عبد** **القطعة** **التي** **شرحها** **الشيخ** **شهاب**  
**المذكور** **على** **سب** **وقرأت** **كتاب** **الاجوري** **على** **شرح** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**المالك** **وكتب** **قرأت** **عليه** **كتاب** **السف** **للقاضي** **عبد** **وكتاب** **المواهب**  
**الدونية** **في** **المجدي** **وغير ذلك** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**وكتب** **اداج** **الشيخ** **في** **سكلا** **تجدد** **في** **على** **الشيخ** **جميع** **الكتب**  
**المفترضة** **كلها** **وطالعت** **شرح** **الروضة** **موجزة** **وطالعت** **كتاب**  
**الام** **للصالح** **المووي** **وكتب** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**الاصحاب** **وكتب** **عليه** **شرح** **للمووي** **وطالعت** **مختصر** **الشيخ**  
**وشرح** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**الامام** **السف** **مرات** **والحال** **مرة واحدة** **وطالعت** **كتاب** **المجدي** **لابن**  
**حزم** **في** **الخلاص** **العالي** **وهو** **مذكور** **مجلد** **وكتاب** **الملل** **والنحو** **وكتاب**  
**المع** **مختصر** **مجلد** **للشيخ** **عبد** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**وهو** **عشر** **مجلدات** **وكذلك** **الاحكام** **السلطانية** **لمرة واحدة** **وطالعت**  
**فروع** **ابن** **الحداد** **وكتاب** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**وكتاب** **المجيب** **والعروة** **لمرة واحدة** **وطالعت** **الروايع** **الصغير** **والكبير**  
**مرة واحدة** **وطالعت** **شرح** **المهذب** **للمووي** **والقطعة** **للسبكي** **على** **نحو**  
**حسن** **مرة** **وطالعت** **شرح** **مستمل** **للمووي** **مراقت** **وطالعت** **المهناج**  
**التعقيبات** **عليها** **مراقت** **وطالعت** **الحام** **مراقت** **وصف** **وطالعت** **القوة**  
**للأدري** **والسوسط** **والفتح** **لمرة واحدة** **وطالعت** **كتاب** **العدة** **لابن**  
**المحقق** **النجاة** **وشرح** **التنبيه** **لمرة واحدة** **وطالعت** **تفسير** **الجلال**  
**محو** **ثلاث** **مرة** **وشرح** **المهناج** **للجلال** **محو** **عشر** **مرات** **وطالعت** **فتح**  
**الباري** **على** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**وشرح** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**القسطلاي** **ثلاث** **مرات** **وشرح** **مستمل** **للقاضي** **عبد** **للمووي** **مرة**  
**وطالعت** **تفسير** **الشيخ** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**  
**مرة** **والكواشي** **ثلاث** **مرات** **وتفسير** **ابن** **قاضي** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**



المجلد السويط في الدر المنثور نحو ثلاث مائة **وطالعت** الكشاف في حاشية نحو  
حاشية الطيبي حاشية الشافعي **وطالعت** حاشية ابن المنذرية ثلث مائة  
**وطالعت** جميع المواضع الذي وافق عليها اهل الاعتراض وجميعها في جزو **وطالعت**  
لغت على الكشاف ايضا الجمل في حاشية واعراب السمين واعراب النفا  
**وطالعت** تفسير ايضا وفي حاشية الشيخ كبريا عليه ثلاث مائة **وطالعت**  
تفسير ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد **وطالعت** تفسير الواحدي الثلاثة  
وتفسير المعز الدين بن النكاشة لاهلها مائة **وطالعت** في كتاب الحديث  
حالا احصيه له عدد اربعة هذا الوقت من المسامحة والاجزاء كوطا الامام بالله  
وسيد الامام احمد وسيد الامام اي حنفية الثلاثة **وطالعت** كتاب البحاري  
وكتاب مسلم **وطالعت** في داود **وطالعت** الترمذي **وطالعت** كتاب النجاشي  
بن خزيمة **وطالعت** ابن عثبان **وطالعت** الامام سيبويه محمد بن ابي  
وسيد عبد بن حميد **وطالعت** الفيلانيات **وطالعت** في كتاب الفروع  
الثلاثة للطبراني **وطالعت** في الجوامع الاصول كتاب ابن الاسير **وطالعت** جوامع  
الشيخ جلال الدين السويط الثلاثة **وطالعت** كتاب السنن للبيهقي ثم اختصر منها  
**وقد** ابن الصلاح ما تكرر في السنة اجمع للدلالة من كتابا تسنن الكبرى  
للبيهقي **وطالعت** في سائر اقطار الارض حديثا والاوقد ومنه في كتاب  
المنهي وهو اعظم اصولا التي استخدمت منها في الجمع بين الاحاديث في هذه  
الميزان كما سبق في الفصول **وطالعت** في كتاب اللغة صحاح الجوهري **وطالعت**  
النهاية لابن الاسير **وطالعت** في كتاب القاموس **وطالعت** في كتاب مخزب الاسماء واللفظ  
للتنويري **وطالعت** في كتب اصول الفقه والدين نحو ثلاثين جوهرا واحدا  
علما بما عليه اهل السنة والجماعة وجميعا عليه اهل المعتزلة والحرورية واهل  
الشيعة علة المتوصفة المتفعلين في الطريق **وطالعت** في فتاوى المتفكرين  
والمتأخرين بما لا احصيه له عدد الفتن وقية وقية لغاية حسن وقية  
الماوردي وقية في الغزالي وقية في ابن الجوزي وقية في ابن الصلاح وقية في  
ابن عبد السلام وقية في السبكي وقية في البيهقي وكل من هاتين الاخيرتين  
بجملات **وطالعت** فتاوى شيخنا الشيخ زكريا **وطالعت** في شيخنا الشيخ شهاب الدين  
وعين ذلك كفتاوي السويط والكبري والصغوي **وطالعت** في كتاب الصلاح  
**وطالعت** في كتاب الفركاخ **وطالعت** في كتاب شريف وغير ذلك وجعلها كلها  
في مجلد باسقاط المتداخل منها **وطالعت** في كتب القواعد فواعيد ابن  
عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد الزركشي **وطالعت** في كتابها في الاجر  
**وطالعت** في كتب السير كثر كثر في حاشية ابن هشام وسيرة الكرام في سيرة  
ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي **وطالعت** في كتاب السير  
في المجرى والحضامين **وطالعت** في كتاب التصوف  
فالا احصيه له عدد الان كالقوت لابي طالب المكي والرياسة للحارث  
المجاشعي ورسالة القشيري والاحياء للحزلي وعوارف السهروردي  
ورسالة النور لسيد احمد الزاهد وجميع مجلدات وكتابها في المناسبات

قاله

بيان  
كسيرة

محمد الغزالي وجميع مجلدات وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر مجلدات  
ثم اختصرها **وطالعت** كتاب الملل والنحل لابن جرير كذا مرة وعرفت  
العقائد الصحيحة والفاصلة ثم ترتيب العهد المخطوط الادوية وطالعت  
في كتب المذاهب المالكية وكتاب المدونة الكبرى ثم اختصرها ثم طالع الصغرى  
وكتاب بن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد اللبني وجميع  
جلدات الدين ابن قاسم طالعت شرح المختصر لبرام والفتاوى وغيره وابن  
الحاجب وكنت اراجع في مشكلاتها ابن قاسم والشيخ حسن الدين القفاري  
واخيه الشيخ ناصر الدين واحضت على ما عليه الفتوى في مذهبه وما انفرد  
به الامام مالك عن بقية الاجمعي سائر الاستنباط **وطالعت** في كتب الحنفية  
القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكبر وقية في قاص جان ومجموعة  
السفي وشرح المجدانية وتخرج احاديثها للحافظ الزيلعي وكنت اراجع  
في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطبراني والشيخ شهاب الدين بن السبيعي  
والشيخ شمس الدين القوي وغيرهم وطالعت في كتب الحنفية شرح الحنفي  
وابن بطه وما بينهما في الكتب وكنت اراجع في مشكلاتها شيخ الاسلام  
السبكي في شرح الاسلام الفتوح وغيرها كل هذه المطالعة كانت  
بين وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقية **وطالعت** ما استخرج  
**من هذا الوقت** في الكتب التي طالعتهما ومن شك في مطالعتي بها في  
الاقراء فليأت باي كتاب شأن هذه الكتب في غيره وكذا احصيه له  
غير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير **وطالعت** في سيرة علي المصنف  
احمد الله تعالى انه قد قرأ في يوم وبيلة تلتها بركة ختمه وستين الف حقة هذا  
كلامه في الله عنه **وطالعت** جلال الدين السويط ان محمد بن جرير الطبري  
انه حاشية الجبار قبل موته على الف رجل حبر وثمانية اوطال انتهى وكنت  
اطالع الجزء الثاني من شرح المذهب والمهمات واكتب له ابره على درسي في  
الروضة في ليلة واحدة وكانت عابا قرأ في بطن اني تركت الاشتغال  
لكوني كنت لا احضر دروسا شيئا منهم فيقولون لوان فلانا دام على الاشتغال  
لكان من اعظم المفيدين في عصر الان وكنت احضر دروسهم في بعض الاوقات فلا  
اجبت ولا انكم ولا استشكل مسئلة في المسائل لكوفي اعرف المقول فيها  
انتم **وطالعت** في كتابها هذه الكتب ان اردت الاحاطة  
باقوال العلماء كلها والحمد لله رب العالمين **وطالعت** في الجمع بين الاحاديث  
الشرعية ونزلها على مرتبة الشريعة المطهرة من تحقيق ونسود عملا  
بقول الامام الشافعي وغيره ان اقوال المحدثين بجملها على خالين او في  
في الفا احدها **فانقول** والله التوفيق في الاحاديث التي اختلف  
العلماء فيها عنهم في معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله تعالى  
الما ظهورا لا ينجس في حديث البيهقي ايضا عن ابن مسعود رضي  
الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النبي نوره طيبه



وما ظهوره في قوله صلى الله عليه وسلم حديث البيهقي مرفوعا هو  
الصحيح الطبع من السلي وتوالي عشر سنين حتى يجرد لما قاده وجوه فليست  
جلده فانه خبره الحديثان الاولان متفقان والحديثان الاخران متفقان  
**فرج** الامر ايمر بن تميم الميزاني فليس من قدر على المناجاة والتمتع بسيرا  
بطرح نمر او زبيبة ادا بتم بابر فامراد بالبيد الذي قال لا اتم في حيلة  
بصحة الوصية بعد السارح عالم يخرج الى حدائق كمال المراد به ما يسير  
باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود ثمة طيبة وكاهن فافهم وسمت  
**ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة المتعطل اخبرتم  
اهلها فدر بتموه فلتعتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي  
عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته  
بشهر او باربعين يوما لا تتعتموا من الميتة باهاب ولا عصب والحدوث  
الاول فيه التحفيف على المحتاج الى مثل ذلك الجلد بقرينة ان الشاة كانت  
لميمونه ورجع من القفر كما في بعض طرق الحديث وكانوا يصدقوا بما عليها هـ  
والحدوث الثاني محمول على من لم يجتج الى مثل ذلك من الاعتبار واصحاب  
الرفاهية **فرج** الحديث ايمر بن تميم الميزاني من تحفيف وتسرير **ومن ذلك**  
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي ارفوا الاظفار والدم والسعره  
فانه ميتة مع حديث البيهقي ايضا مرفوعا لا بأس بمسك الميتة اذا دسغ  
ولا بأس بشعرها وصفوها وقرنها اذا غسل في الماء في الحديث الاول تجاسة  
الشعر الذي على جلد المذبوح وفي الحديث الثاني اذا لم تجس بغير غسل  
بالماء وبه صلى الله عليه وسلم في جلد ذبا بجهنم دبا عنه ظهوره فبمثل الشعر الذي  
على الجلد فيجوز الحديث الاول على اهل الرفاهية الذي لا يجنحون الى مثل  
ذلك ويحل الثاني على المحتاجين الى مثله من ذوي الحاجة نظروا فيقال  
في شعر الميتة **فرج** الحديثان من شعر الميتة ايمر بن تميم الميزاني من التحفيف  
والتسرير **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في منعه الاذهان بما في عظم العاج  
كأرواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
كل ذي ناب من السباع في حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان اشترى لعائشة قلادة من عصب وسوار من عاج في حديث  
البيهقي ايضا عن انس بن مالك صلى الله عليه وسلم فيمنشط بالعاج في الحديث  
الاول فيمنع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني ومنعه جواد استعماله  
فيجوز الاول على الذين يجدون غيره او على استعماله فيما فيه رطوبة ويحل الثاني  
على اهل الحاجة اليه او استعماله في الشيء المحتال **فرج** الامر ايمر بن تميم الميزاني  
من تحفيف وتسديد **ومن ذلك** حديث المستور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسم الى عمارة من مائة المشركين فسق اصحابه منها وحديث البيهقي  
عن جابر كذا فخر واع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففصب من اية المشركين تمتع  
بما فلا بعد عليا مع حديث البيهقي عن عاصية رضي الله عنها ان رسول

الله صلى

الله صلى الله عليه وسلم كان ينهاي عن المشركين ان يوا الى الصاري وفي رواية  
لتحسين ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله ابا راضى اهل كتاب افنا كل من انهم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير انهم فلا تأكلوا اديها وان تجدوا  
غيرها فاعسلوها وكما فيها في الشق الاول التحفيف **فرج** حديث عائشة الشدة  
فقط **فرج** حديث ابي ثعلبة الشدة يمين وجد والتحفيف من وجد فالتسديد  
في حق من وجد غير انهم والتحفيف في حق من لم يجد غيرهما **فرج** الامر  
ايمر بن تميم الميزاني لكن في حديث ابي ذر ومما يدل على ان الامر وقع جبت  
العلم بجاسة انهم فتأمل **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا وضو لمن  
لم يذكر اسم الله عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه  
رايت صلاة احدث حتى يسبح الوضوء كما امر الله والمراد بقوله كما امر الله  
يعني في القراءة وليس فيها امر الله تعالى بالمسح على الوضوء في الحديث  
الاول التسديد على الصحة او الكمال وفي الثاني التحفيف **فرج** الامر ايمر  
مير بن تميم الميزاني كما سياتي بسطه في الجمع بين اقوال المجتهدين **ومن ذلك**  
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فليست بضمض ولتسوق  
مع حديث مسلم مرفوعا عشرة من الغطرة وعدمها الضمضة والاستسقاء  
فالحديث الاول مستد لما فيه من ضيقه الامر والحديث الثاني تحفيف **فرج**  
الامر ايمر بن تميم الميزاني **ومن ذلك** حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان  
ابن عباس كان اذا توضأ ففصب من ماء لم يغض فيه ففصب لهما راسه  
واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه  
الضبابا من صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
ياخذ لاسه ما خلاق الذي ياخذه لاسه وكان ابن عمر واذا توضأ  
اصابعه في الماء يمسح بها اذنيه فالحديث الاول فيه تحفيف والحديث  
الثاني وفعل ابن عمر مقابلة فيما تسديد **فرج** الامر ايمر بن تميم الميزاني  
**ومن ذلك** حديث البيهقي عن المذركي عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فصل عليه وهو يتوضأ في يده عليه صلى الله عليه وسلم السلام فاخذه ما في  
وما بعد فلا فرج صلى الله عليه وسلم من وضو يد قال ان لم يغض ان ارد عليه  
الا اني كرهت ان اذكر الله تعالى لا على طهارة مع حديث مسلم مع عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى على كل احياء فالحديث  
الاول مستد والثاني تحفيف فيقول الاول على اهل الكمال في الادب والثاني  
من دونهم **فرج** الامر ايمر بن تميم الميزاني **ومن ذلك** حديث الجعدي وغيره  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قايما مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب لا تلبس قايما  
فما بال قايما بعد حتى مات فالاول فيه تحفيف لانه ففصل صلى الله عليه  
وسلم لبيان الجواز والحديثان الاخران فيهما تسديد بالنظر الى  
اهل كمال الادب والحياء غيرهم **فرج** الامر ايمر بن تميم الميزاني **ومن**

يد



ذلك حديث الشيخين مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم استخرجوا في حديثي البيهقي  
في الاستحباب لم يثبتوا حديثا مع حديثي ايضا من استخرجوا في حديثي  
فعل فقد احسن ومن لا يخرج فالحديث الاولان فيهما تشديد والحديث  
الثالث فيه تخفيف **فرجع** الاحاديث الى مرتبة الميزان ومن عمل به  
او تربية في الحديث الثالث على ما يكون من الترتيب الثلاث فهو راجع الى  
مرتبة التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الرواية وقال  
ان تولى حجر هو تشديد بالسنة لمن لم يثبت هذه الرواية من ذلك  
الاستحباب بالترتيب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واعا  
جبا عن الصحابة والتابعين فيخفف من تشديدهم في بعض جهات جواره  
تحقق **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره مرفوعا عن العيصان وكذا النسبة  
في تمام فليست مع حديث البيهقي عن حد يقدان اليما في ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس تحققت راسه  
فقال يا رسول الله وجبت علي وضوء قال لا حتى تضع خديك قال لا  
في نقض وضوء السليم ولو جالس لم تكن الا في عدم نقض وضوء  
نام جالسا وعليه فيجعل الاول على حال الاكابر من اهل الدين والاولى على  
الثاني على حال غيره **ومن ذلك** تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى  
اولا مستقيم النساء بخير الخلق يقول له معاير لعلك قبلت اول مستقيم حديث  
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بحض نسائه ثم يخرج لليلة  
ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى نقض الوضوء بالتمس والتقبيل وانما  
صريح في عدم النقض فيجعل النقض في حال من لم يملك اربه وعدم النقض  
في غيره من قبلة الصائم وكذلك الحكم في الممسوس **ومن ذلك** قوله صلى  
الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا ان اسى احكم ذكره فليست  
وفي رواية فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية له من سس فرجه فلا يصلح حتى  
يتوضأ وفي رواية البيهقي وان امرأة مست فرجها فليست مع حديث  
طلق امر عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين ساه عن مس ذكر  
هل هو لا بضعه منك فالحديث الاول بطرفه تشديد ومحمول على حال الاكابر  
وحديث طلق تخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان راجعا لابل  
قوم وقد كان على ابن ابي طالب رفقيا سقته وكرم وجهه **يقول** ما ابا  
مست ذكرى او ادنى **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث  
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجج فليست ولم يتوضأ مع  
حديث البيهقي مرفوعا اذا افا احكم في صلاة او قلسا ورعفت فليست  
ثم يبيح على ما مضى في صلاته ما لم ينكح فالاول تخفف والثاني تشدد  
**وكذلك** انقول في حديث التتفهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من  
ان اعني وقع في حفرة وابني صلى الله عليه وسلم في الصلاة ففعلت طواف

فامر النبي

فامر النبي صلى الله عليه وسلم من سجد ان يعيد الوضوء والصلاة مع قول ففعلها  
المدنية وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء راجع الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي  
انه صلى الصلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره وانسان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بعد كل صلاة وكان احدا يكفيه الوضوء  
فلم يجدت فالحديث الاولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه تشديد  
لمن سجد صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان **ومن**  
**ذلك** قول ابن عباس من ترك المصافحة والاستنشاق في غسل الجنابة اغا  
الصلاة مع قول الحسن لا يجيد فالاول تشدد والثاني تخفف **ومن**  
**ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل هو  
وعائشة من انا واحد من الجنابة وفي رواية تختلف يدينا فيمك كان بيد  
قبيل مع حديث البيهقي وقال لرجل ثقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقبل ان تقبل المرأة تقبل طهر الرجل او يقبل الرجل يقبل طهر  
المرأة فالحديث الاول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد **فرجع**  
الامور الى مرتبة الميزان **وكذلك** قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يتوضأ  
المرأة وتقبيل من يقبل غسل الرجل وطهره ولا عكس وهو يرجع الى التشدد  
والتخفيف **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل  
للجنابة قبل ان ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جوب ولا يغسل فيجعل ان لا يغسل  
اصلا ويجعل ان لا يغسل في الحديث الاول تشدد والثاني تخفف **ومن**  
**ذلك** حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي النبي صلى الله عليه وسلم الوجه والكفين وفي رواية اخري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان قال لمار حنين ساه عن النبي بعد ان كان يتمك في الفراج انما يكفيك  
هكذا لم ضرب بيد الارض ثم نفخ فيهما ثم مسح وجهه وكفيه بجوار اللوح  
مع حديث البيهقي ايضا انه مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول تخفف والثاني  
تشدد وهو اولى ان يثبت ان يكون البدن من الشئ على صورته **فرجع** الامر  
الى مرتبة الميزان التشديد والتخفيف **ومن ذلك** حديث الشيخين ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لها نسبة  
كانت فقدتها فادركتم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وشكوا ذلك اليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي  
وغيره ولا يقبل الصلاة بغير طهور فلما صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين  
صلوا اخر مرة الوقت فذلك غيرهم اذا عدم الماء فالحديث الاول تخفف في  
امر الطهارة تشدد في امر الصلاة والحديث الثاني تشدد في امر الطهارة  
ولكن منها وجه **فرجع** الامور الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يوم البيهيم المؤمنين وكره ذلك على

د

ي



واين عمر مع صلاة ابن عباس يجتمع من العبادات وهو ميت وبه قال سعيد بن  
 جبير والحسن وعطاء بن ربهري فالاول واحد في تسد والآخر واحد في تسد  
**فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** حديث ابو داود وميمون  
 الميراني ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فراى لحيته على منكبيه لم يصيبها  
 الماء فخذ حصى من شعر راسه فغصرها منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان  
**وحديث** البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فغسل يديه فوجد  
 حديث عطاء بن ربهري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياحذ  
 لكل عضو ما جديرا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويجعل الماء  
 الذي يغمره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسل الثانية او الثالثة  
 فرجعت الميرانيان هذه الاحتمال الى واحدة **ومن ذلك** حديث مسلم في روضة  
 اذا وقع الكلب في انا احركه فليرقه ثم يغسله سبع مرات احدا من ارباب  
 وبه كانت عائشة وابن عباس والي هريرة يقولون ان سبعة حديث البيهقي  
 فاعلموا ثلاثا او خمسا او سبعة فالاول تشدد والثاني تخفيف فيحصل  
 الاول على القادر على السبع ويجعل الثاني على العاجز عنها **ومن ذلك** حديث  
 مالك وغيره من روضة ان الهرة ليست نجس وقول عائشة رضي الله عنها  
 راب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا بفظمها مع قول الي هريرة في غسل  
 الاثني الهرة كما يغسل من الكلب **وهذه رواية** عن عكرمة اذا وقع الكلب في الاثني  
 غسل مرة او مرتين بعد ان يراق الحديث الاول فيه التخفيف ومقابلته من قول  
 الي هريرة في تشديدا ان كان ابو الهريرة في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه  
**فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي موقوعا ما اكل لحمه  
 ولا يابس بسحور **وهذه رواية** له ايضا لاياس بن جابر اكل لحمه مع الاحاديث التي  
 تقطع النجاسة في سائر ابواب الحيوانات فالاول تخفيف والاحاديث تقاطع  
 حشدة **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** سلم الماطور لا يجنب  
 شجر رواء البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجماع ان ما تغير بالنجاسة فهو  
 نجس قليلا كان او كثيرا **فرج** الحديث قبل الاجماع الميراني **ومن**  
 حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المسح الحقة ثلاثة ايام  
 ولما لبس المسافر يوما وليلة للحق الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي  
 عن خزيمته قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استردت زواياي  
 يعني المسح على الحقين **وهذه رواية** له ولم الله لومض السائل في سبيلته جعلها  
 خمسة **وهذه رواية** عن ابن عمار قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا فقلت  
 يوما قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم  
 وما بعد لك **وهذه رواية** قارنهم ولوشيت **وهذه رواية** قارنهم حتى عد سبعين قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ما بعدك فحدث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث  
 البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف **ويصح** حمل الاول على حال الكاثر والثاني على  
 على حال غيرهم وبالعقل من حديث قوة حياة الابد ان وضعها بفعل الطاعة  
 والمعاينة **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عمر

راي صح

اذا تحرق الحرق وخرج منه الماء من مواضع الوضوء فلا مسح عليه مع قول  
 الثوري مسح على الحقين ما تعلق بالقدم وان تحرقا وقال كذلك كانت خلاف  
 المهاجرين محرقة متبقية فقول ميمون تشديد وقول الثوري تخفيف  
 ولم اجده ذلك سمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم انه يقطعها اسفل من  
 الكعبين فان ذلك دلالة على ان الحقاذا لم يقطع جميع القدم وليس هو تخفيف  
 يجوز المسح عليه **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
 غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري اذا اتي احدكم الجمعة  
 فليغتسل مع حديث البيهقي من توضا يوم الجمعة فيها ونعت ويجزي  
 من الغر بوضوء ومي اغتسل قال غسل الفضل فالاول فيه التشديد والثاني  
 فيه التخفيف **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **قال** بعضهم وانما  
 خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالاحتياط لانه هو الذي يظهر من الصناد  
 الذي يؤذي الناس او يضعف جسده باركا بالمحايير ومن يشا ان يغسل  
 الذي يزيل القدر ويغسل البدن فذلك امر به المحتل **ومن ذلك** حديث  
 البيهقي وغيره في الحايض امسحوا كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة رضي الله  
 عنه عليه وسلم كان لا يباشر الحايض الا من وراء الثوب او الاذراواه البيهقي فالاول  
 فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الاول على من يملك  
 اربه والثاني على من لم يملك اربه **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك**  
 قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انها الغسل من الطهر الى الطهر مع رواية  
 عائشة تغسل كل يوم غسل واحد مع قول علي وابن عباس توضا المسح  
 عند كل صلاة ولا تاتام حبيبه ينجس بغير غسل عند كل صلاة من قبل نفسها  
 الامور التي ينبغي الميزان **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **فرج** الامور التي ينبغي الميزان  
 الي ميرانيان **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **فرج** الامور التي ينبغي الميزان  
 والآخر روى كتاب الصلاة الى الركعة **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عباس  
 في امانه جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية حتى يضيئ لك الليل  
 الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى تلك الليل  
 الاول مع حديث ابن عباس ايضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول  
 فيه تشديد لا يهاه خروج الوقت يعني تلك الاول وفي الثاني التخفيف  
 الى طلوع الفجر **فرج** الامور التي ينبغي الميزان **ومن ذلك** في حديث امانه  
 جبريل صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبي وقوله فيها الوقت ما بين  
 هذين مع قوله صلى الله عليه وسلم في العصر وقت العصر ما لم تقرب الشمس مع  
 قول صلى الله عليه وسلم في الصبح وقت الصبح ما لم تطلع الشمس هو مرجح  
 الي ميرانيان **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤذن الا صوتي  
 وقيل من قول الي هريرة مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يؤذن الله عند حياته ومع قول ابراهيم التيمي كانوا لا يؤذنون باسائر  
 يؤذن الرجل على غير طهارة **وهذه رواية** وصورتنا حديث الاول مسند وماتهم

في ذلك صح

في



10

[illegible]

9



له ينفق بالكسب يرد الارض بيده ورجله **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك**  
 حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين من كل  
 ركعة ركعتين ان كان يصلي بالثلاث من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع  
 راسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد  
 الله بن عمر انه كان اذا رفع راسه يروح من سجدة بين من الصلاة على صدور قدوم  
 ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يعتد على يديه في اجزئتين كان به فالحديث  
 الاول محقق والثاني مستند **فرج الحديثان** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك**  
 حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اقعده في  
 الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبتيه ورفع اصبعه السابعة فقرأ احنا  
 هاشيا وهو يدعوا لا يجركها مع حديثه ايضا عن وايل من حجر انه راى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه يركها ويدعوا لها مع حديثه ايضا عن  
 فوعا يحرك الاصبع في الصلاة فذكره للشيخان فالاول مستند والثاني مستند  
 وسيا في توجيهها في الجمع بين اقوال الامة **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم التسليم في بين يديه كما فعل في السورة من القرآن انما  
 له اياه اخره مع حديث عمر وابن عباس انه سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا قعد الامام اخر ركعة من صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد فقد عت  
 صلاته **وفي رواية** فاحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول مستند  
 والآخر محقق فيجعل الثاني على اصحاب الضرورات والاول على غيره كما هو  
 الغالب على الناس **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن ابي  
 موسى الاشعري قال كان اول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس  
 للتشهد الثاني في اجرة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرو بن عبد  
 الرواسين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم التسليم بيمين الله  
 وبالله الختان لله فالاول محقق بترك التسمية والثاني مستند بذكرها  
**فرج** الامراء من بيتي الميزان **قال البخاري** حديث جابر بن عبد الله في ذلك  
 يرجع الامر الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد في **ومن ذلك** حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم وغيره اسبقوا من فوعا لصلاة الائمة الكفاية مع حديثي في خيفة  
 والنبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلفا امام فان قرأ الامام له قراءة قلت وهذا  
 محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون بقولهم على حصة الله تعالى اذا تكلموا  
 قراءة امامهم كما ان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما سباني محمول على جارية  
 من لا يجتمع بقلبه على حصة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود  
 وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين **وفي حديث** النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا الى اركم  
 فقره وراظه ركرك قالوا اجل يا رسول الله لا تفضلوا الا بالقرآن انتهى قال عطاء  
 كانوا يرون على المأموم القراءة فيما يسره من الامام دون ما يحجره **فرج** الامراء  
 من بيتي الميزان **وسيا في توجيه** الاقوال اذ في حصة من الله عز وجل ان  
 ينفق بذكر اسم الله في الصلاة ويقرأ قوله تعالى وذكر اسم ربك فاعلم وان ذلك

محمول على من يجعل له حصة القلب اذا ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث النبي  
 وغيره عن اشران النبي صلى الله عليه وسلم فاستهزأ به عوا على قوم لم يركضوا  
 الا في الصبح فلم يزل يثبث فيهم حتى فارق الدنيا **وفي رواية** البخاري  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبث في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال  
 سمع الله لمن حمده مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن مسعود انه قال ما كنت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته وعزالي محمدا قال صلى الله عليه وسلم  
 ابن عمر صلاة الصبح فثبثت فقلت له لا ارا ان تفتت فقال لا احفظني احد  
 من اصحابنا فالاول مستند والثاني محقق عن من يقول بالتسليم **فرج**  
 الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري مرفوعا عن عبد الله بن  
 مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حشر الاثارة عن حمزة فا  
 لا مستند والثاني محقق ويصح ان يكون الاول تشريفا لاهل المروان  
 والثاني لاحادنا **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث  
 الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شيل عن الصلاة في البول الواحد  
 فقال اولئككم يؤذون مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلح احدكم في السجود  
 الواحد فالاول محقق والثاني مستند **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل في الصلاة  
 عن الرجل يجرد في الصلاة شيئا فقال لا تصرف حتى يسمع صوتا ان يجرد رجا  
 مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا اذا افاضتم في الصلاة او فليس فليصرف  
 وليتوضأ ثم يركع **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث  
 الامراء من بيتي الميزان **قال البخاري** حديث جابر بن عبد الله في ذلك  
 استنقأ احدكم او غلبه فهو نظير حديث من ذرعه القتي فلا باس وان اختلف  
 حكم الصيام مع الصلاة **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان جابر بن عبد الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فاستار صلى الله عليه وسلم  
 بيده الى الارض يرد عليه مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته في الليل وانما حصة بيته في  
 القبلة المجاورة مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يصلي والحجارة ترفق بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يجره ومع قول  
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شي فالاول مستند والثاني  
 محقق عن من يقول في النسخ **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك**  
 حديث الامام الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يجز لي في بيته  
 ثم جاء الى المسجد فاجبت فليس مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك  
 ونظائره من الاحاديث الامرية عادة الصلوات في جماعة مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تفضلوا صلاة في يوم من يومين  
**وفي رواية** صلاة مكتوبة في يوم من يومين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس  
 في صلاة مكتوبة جلس ولا يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تفضلوا صلاة  
 مكتوبة في اي من يومين او لا تفضلوها خوفا ان ياتي من بعدكم فيحصل منها ومن

كما عثرنا  
 صح



عليه السلام في الحديث الذي يابره بالاعادة في الجماعة مستدداً وانما في تحق  
**فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان  
يقول من سني القنوت في الصبح وفي الوتر يسبح لله في كل صلاة على من قام من  
ركعتي فلم يجلس مع حديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح يركع  
فلم يفت قال البيهقي ولم ينقل عن احدى الصحابة انه ترك ترك القنوت  
فسبح لله في كل صلاة ابدافاً لا الا في الاصل مستدداً والثاني تحق **فرج** الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عمر بن حصين ان النبي صلى  
الله عليه وسلم في كل صلاة بعد سجدة في السجدة تسلم مع حديث البيهقي ايضا انه  
صلى الله عليه وسلم ولم يتشهد مع روايته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد  
قبل السجدة الثانية فالاول مستدداً والثاني تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان  
**وسيا** في توجيه القولين في الجمع بين اقوال الامة ان شاء الله تعالى **ومن**  
**ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً لاصلة من لا وضو له ولا وضو لم يذكر اسم  
الله ولا صلاة لمن لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم في تشهد قل بعد صلاة مع قول في تشهد  
الانبياء في توصيت صلاة لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم والبراءة  
ان صلاتي لا تتم فان الحديث الاول وما تحته يشير الى الوجوب والشرعية  
وقول أبي سعيد يشير الى الصحة مع انهم في الاول مستدداً والثاني  
تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً  
الظهور وحرمان التكبير واخلالها التسليم اي قول المعلى اشكلم  
عليكم مع قول في حيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم تشهد وهو قول  
عبد الله بن مسعود حتى انه لو احدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول  
على التفسير الاول مستدداً والاثران بعده تحق **فرج** الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن ابن  
الخطاب رضي الله عنه انه سئل بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئاً حتى سلم  
فلا سلم قيل له انك لم تقرأ شيئاً فقال في كنت اجهز حبلاً الى الشام فجعلت  
انزاعاً مقفلة منقولة حتى قدمت الشام فبعثتها وافتاحها واجابته  
واجابها قال الشافعي فاعاد عمر واعادوا مع رواية البيهقي عن عمر انه قال  
حين اعلوا بان لم يقرأ في المغرب شيئاً فله الكوع والسجود قالوا  
حسناً قال فلا بأس اذا ومع رواية البيهقي عن علي ان رجلاً قال صليت  
فلم اقرأ الا تكبیر الكوع والسجود قال نعم فان كنت صلاتك فالاول مستدداً  
والاثران الاخران تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وسيا** في  
توجيه ذلك في الجمع بين اقوال الامة ان شاء الله تعالى وانما يحتمل ان يكون  
المراد بالمقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جمعاً بين الاحاديث والاعادة  
كانت باجتهاد من **ومن ذلك** حديث الشيخين في امارة الجنب  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الصلاة ثم ذكر انه جالس فاقصده فظهر  
ثم جاوره فظهر ما فعل بهما ولم يامرهم بالاعادة للاجتماع رواية

البيهقي

البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلاة بالناس وهو جالس فاعاد  
وعادوا ورواه قال علي بن ابي طالب **روى** البيهقي ان عمر بن الخطاب قال في كل صلاة  
وهو جالس فاعادوا ولم يامرهم بالاعادة **روى** مثل ذلك عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الاصح فالحديث الاول تحق ان صح انهم  
كانوا جالسوا في الاحرام والثاني مستدداً مع الترجيح ومع اعادة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول المسور بن عمار ما رواه البيهقي ان ما وجد في توبه او فعله جنة وهو  
في الصلاة الفقه عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر انه سئل  
على ما مضى فالاول مستدداً والثاني تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً اذا جاء احكم المسجد فليقبل عليه  
فليطهر ايها حيث فان دجراً فليمسحها بالارض ثم ليصلي فيها  
وحديث البيهقي عن ام سلمة انها سألت عن المرأة تطيل ذيلها وعشي في  
المكان القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يطهرها  
بعده **روى** رواية له عن ابي هريرة قلنا يا رسول الله اننا نريد المسجد  
فقط الطريق النجسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والطريق يطهر  
بعضها بعضاً وفي حديث البيهقي مرفوعاً اذا دخل احكم المسجد فليقبل  
فان التراب له طهور انتهى مع ما اخذه الامام الشافعي وغيره مما يبط  
وجوب غسل الثوب او النقل اذا تنجس من القدر في الارض فالاول  
تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
حديث مسلم رضي الله عنه عن القدر ايئتي اترك المني من ثوب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فركا **روى** رواية له فاحده عنه وفي رواية اخرى  
لبيهقي لقدر ايئتي وانا اسحه يعني المني في ثوب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم واذا جف خذ منه رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلب ثوبه المني غسل ما اصاب منه  
ثوبه ثم خرج الى الصلاة وانا انظر الى امر البغية في ثوبه ذلك في موضع  
الفصل فالاول تحق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
المني والخطاف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي  
وغيره ان اعراباً بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصيب  
عليه ثوباً من مائة قول في قلابه من كبار الشافعيين ومع قول الامام  
ابي حنيفة ركة الارض يمسحها فالحديث الاول مستدداً والاثر تحق  
ولولان ابي قلابه والبي حنيفة رايهم ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لما لاه وصرح بعضهم برفعه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** حديث الحاكم فقال انه على شرط الشيخين مرفوعاً من  
سمع القدر ان جيران المسجد وهو صبيح من غير عذر فلم يكت فلا  
صلاة له وكان علي رضي الله عنه يقول لاصلاة لجيران المسجد الا في



المسجد فقبل له ما جاء بالسجدة فقال يا اسحق المصطفى قال ايها النبي وقدرني  
ذلك مرفوعا مما دردت في ربي عليه وسلم بعض الصحابة على سلاصه وجره  
في بيته ولم يامر به الا مرة فالاول مستد والثاني محقق **فخرج** الامير الميزان  
ابن ميثم الميزان **ومن ذلك** حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما قال سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم في يوم فالاو مستد والثاني  
محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** قول ابن عباس مع رواه  
ابن ميثم في يوم الغلام حتى يحتج مع حديثه عن عمر بن الخطاب انه كان يوم فوم في  
العراق في يوم الجب في المسجد وكان ابن سبيح اوست سبيل فالاول مستد  
والثاني محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
انه صلى الله عليه وسلم راى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد  
الصلاة مع حديث البخاري ان ابا بكر دخل المسجد وابي النبي صلى الله عليه وسلم  
ما كان في ذلك دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم راكرك الله حرصا  
ولا تفر فالاول مستد والثاني محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك**  
**ومن ذلك** حديث حذيفة بن اليمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول  
ان الناس فوق وبعي الناس خلفه **وفي رواية** له مرفوعا لا يصلي الا امام علي  
بن ابي طالب عليه السلام ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله في النومة قال  
كنت اصلي انا وابو اهريرة فوق سطح المسجد فبني صلاة الامام وذلك  
في المكتوبة فالاول مستد والثاني محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك**  
فعل ذلك تكبرا والثاني محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم جمع باربعين رجلا وبعه قال جماعة من الصحابة والثاني  
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عزاه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة  
واحدة على كل قرية ولم يكن فيها الا اربعة وقول علي بن ابي طالب رضي  
الله عنه لا حجة ولا شريعة الا في مصر جامع ومحمد ذلك في الاثار فالاول  
وما معه محقق من حيث عدم الوجوب والثاني وما معه مستد من  
حيث الوجوب **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
والترمذي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الصلاة  
في عيد الفطر والاضحى سبعا في الاولى وخمسة في الثانية سوا تكبيرة  
الصلاة مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكبر في الاضحى والفطر اربع تكبيرة على الجنازة وكان يقول التكبير في  
خمسة في الاولى واربع في الثانية فالاول مستد والثاني محقق  
في العدد **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث سلمة بن  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات  
وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الكسوف الشمس يوم اذ كانت اربعة ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد  
وقال ابن عباس المروان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين  
في كل ركعة ركوعان فالاول صحيح طرفه مستد والثاني محقق **فخرج** الامير  
الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب انه كان  
لا يصلي للارزاد او قفت ولا غيرها من الآيات كالظلمة او موت احد  
مع ما رواه الامام الشافعي وغيره ان علي رضي الله عنه صلى لركعتين  
ركعات في اربع سجعات وخمس ركعات وتكديس في كل ركعة وثبت مثل  
ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت عنه انه خرسا جدا لما بلغه ان امراة  
من اهل بيته صلى الله عليه وسلم ماتت ففعل به ذلك فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
ان الله صلى الله عليه وسلم اذا ايم اية فاسجدوا لاجل اية اعظم من ذهاب ارجل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فاشعر  
رضي الله عنه محقق **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
توتر في الايات ويبلغ عنده الخوف من الله فيكون السجود كما لا الذي  
يصب على النار يخفف حرها واوي على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف  
**فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث سلمة بن مرفوع  
بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة **وفي رواية** النبي صلى الله عليه وسلم  
تركها فقد كفر مع ما رواه في الاحاديث المعروفة بعدم كفره الكفر الذي  
يخرج به عن الاسلام فالاول مستد والثاني محقق **فخرج** الامير  
الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم دفن شهداء الجديهم ولم يصلي عليهم ولم يسلوا  
حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فان كان الحديث الاول هو الثابت كان محققا وان كان الحديث الثاني  
هو الثابت كان مستد وان كان الحديثين ثابتين حملت الصلاة على  
الحضرة جماعة فانما هي انقضا الحرب او على الدعا فقط **فخرج**  
الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
والثاني هو الدعا فقط **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
اد ارايم الجبارة فقوموا حتى تحلقوا او توضع قراويج راية النبي صلى الله عليه وسلم  
وان لم يكن احدكم ماشيا معها **وروي** الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم مروت بدجاجة فقام لها فقيل لها اجارة فهوذي  
فقال ليست نفسي **وفي رواية** النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعته يقول ان  
من الاحاديث العرة بالقيام مع حديث الشافعي وما كان وسلم ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجبارة لم ترك القيام ولم  
يكن يقوم لها اذ اراها فان لم يستل هذا ناسخ للاول فهو  
محقق والاول مستد **فخرج** الامير الميزان **ومن ذلك** حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على

عنا

في



الجاسي وكبره **وروي البيهقي** ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر كبير  
اربعا وعبر ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كبر حنيفة في صلاة على بعض اصحابه وصلى على ابي لهب عند غسله **وروي**  
كبر عليه سائر النفت الى الناس وقال انه من اهل بدر **قال** العلاء والكبر  
لصاحبه على التكبير اربعا فان لم يثبت نسخ ما زاد على الاربعة والا فالاول  
محقق والثاني مستدر **فرجع** الامراء الى بيتي الميراث **ومن ذلك** حد  
مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان صلى الله عليه  
وسلم ينها ان يصلي فيهن او يقبر فيهن هو تاما قد كرمها وحين يقبض  
الشمس بالحر وبخيت تقرب من حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اكثر من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع ما نقل عتبة  
انه قيل له من ان دفن بالليل فقال قد انه ان دفن ابو بكر بالليل فالاول محقق  
والثاني مستدر **فرجع** الامراء الى بيتي الميراث **ومن ذلك** حديث البيهقي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جارية فسلم تسليمه واحدة مع حديث  
انها عن عبد الله بن ابي اوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جارية فسلم  
على عبيده ولبس اربعة ركعات الركوع والسجود فالاول محقق والثاني  
مستدر **وكذلك** القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان  
اذا صلى على جارية فسلم تسليم خفيفا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان  
اذا صلى على جارية فسلم من يليه **فرجع** الامراء الى تحفيده ونسدي  
كما في الميراث ويصح حمل الجهر على الاقويان الناس وعدم الجهر على  
من اقر فيه الخوف على ذلك المثل وعنده الخشية والخوف فلم يستطع الجهر  
كلان عليه السلف الصالح حتى كان ربما اخرج اذا صلى على جارية لا يقدر  
على المشي فيرجعون بدمع النعش **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن  
عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سيدة ابوعبيد  
في المسجد مع حديث الثوري عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال صلى على جارية في المسجد فقام صلى الله عليه وسلم فكانت الجارية توضع في  
المسجد فرايت ابي هريرة اذا لم يجد الاوصياء في المسجد انصرف ولم يصل  
عليها فالحديث الاول وما معه محقق والثاني مستدر **فرجع** الامراء  
مرويتي الميراث ان لم يثبت نسخ لاجرا الحكين وسيا في توحيد ذلك في  
الجمع بين اقوال المذهب **ومن ذلك** حديث مسلم مرقوعا فاذا وجبت  
فلا تكيبن باكية قالوا وما الجواب يا رسول الله قال اذا ماتت مع حديث  
النجاري عن ابن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن جفرا وزيد بن  
حارث وعبادة ابن رواحة وعبيدة تدر فان وقع حديث البيهقي ان  
عمل تهرسا بيكين مع الجارية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تهرسا باجر فان العيس باكية واحدة والنفس حصابة والجهنم قوس  
مع الحديث انما بان الله لا يجزب بدمع الحين ولا يجزب القلب ولكن

يجزب هذا

يغضب لهذا واشار الى لسانه وترج والحدوث الا وهشدر باباحة البكا الى  
الموت فقط والثاني محقق باباحة البكا قبل الموت وبعد **فرجع** الامراء الى  
مرويتي الميراث **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن ابي عبيدة قال قلت لابي  
الاسود الجاني ولم يرم عليا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
راي نسوة جلوسا يستنظرون فقالوا تجلن فيمن تجلن قلن لا قال فجلن  
فيمن يداي قلن لا قال فجلن فيمن يداي قلن لا قال فجلن فيمن يداي قلن لا قال فجلن  
غير ما جورات ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى فاطمة  
راجمة من نوبة لاهل بيت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معي الدار  
يعني القبر وما رايت الجنة حتى يراها جدي فيقول ام عطية ولم يرم عليا  
فيه تحفيده وقوله ما جورات غير ما جورات وما بعده فيه تشديد  
للمرثي **فرجع** الامراء الى بيتي الميراث **فصل في بيان امثلة مرويتي**  
**الميراث من الزكاة الى الصوم من ذلك** ما رواه البيهقي وغيره  
عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا المكات حتى يقيق قوله ايضا حتى  
يسيل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة  
فما زاد فبالخمس ب اي مائتين درهم فصدقه فالاول محقق والثاني مستدر  
ويصح حمل الاول على من كان عبدا لاهل الشجر والجل والثاني من حيث هو مائة  
للعبد على من كان عبدا لاهل الكرم والنجار حيث ان كان الزكاة من عطية  
يجب ذلك المال لا يكلف مع ان الرقيق عبدا لله كان سيده عبد الله  
وكما ان سيده العبد مستخلف في مال الله فذلك العبد مستخلف في مال  
سيده الاصغر **فرجع** الامراء الى بيتي الميراث **ومن ذلك** حديث ابي  
داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذا بن جبل ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال اخذ الحسن الحب والنساء من العلم  
والبغير من الابل والبقر من البقر مع حديث البيهقي عن طاوس قال  
قال معاذا بن جبل اني سميت بجملين وليس اخذه من مكان الصدقة **وروي**  
رواية مكان الجوزية فانه اهون عليكم وجر المصا جري من المدينة فالاول  
مستدر وتصحبه على اخذ الواجب من غير جنس والتخذه في بعض الاخذ  
ليدر بعين في الجوزيات والثاني محقق لاخذه عن الجنس غير الجنس  
من المقودات **فرجع** الامراء الى بيتي الميراث ان لم يثبت نسخ لرواية الجزية  
مكان الصحة او يصح لاحد الروايتين **وروي** البيهقي ايضا ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مسند من الابل الصدقة فخصب وقال  
قال الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله اني ارتخيتها ببعير من  
حواشي الصدقة قال نعم اذع رواية انه راى في ابل الصدقة ناقه كوحا  
مسأل عنها فقال المصدق والى اخذتها بابل فسلت فقيه جواز اخذ  
الغنيمة في الركوات **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة **وروي** البيهقي  
عن عمر بن الخطاب انه صلى على كرمي بيلده وغيره مرقوعا ليس في الحبل







الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنب في رمضان من جماع غير احتلام فيذكره الفجره فيغتسل ويصوم مع قول في هريزة في رواية البيهقي من صام جنباً ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول في هريزة والا فلا **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً عن زرعة اليق وهو صائم فليس عليه قضاء وان استنشق فليقض ومع رواية البيهقي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فافطر ومع روايته ايضا مرفوعاً لا يفيطر من قاض ولا من احتلم فالرواية ما بين محقق ومسترد ومفصل **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعاً ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحضر الشوير ومع روايته مسلم عن ابي سعيد الخدري قال قال الله عز وجل ان الله يحب الصائم الذي يصوم في رمضان ثم الصائم ومن افطر فلا يجد الصيام على الفطر ولا المفطر على الصيام يرون ان من وجدة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد صغفا فافطر فان ذلك حسن **وكان** ابن مالك يقول للشايل ان افطرت في حصة الله وان صمت ففطر فافطر فافطر فافطر والثاني مسترد ولو في اخر شقة حديث التفضيل **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خطيباً يقول لعهد الينار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت للزوية فان لم يره وشهدنا هذا عدل مسكناً بشها دنه قال ان فليمن هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بيده الخرج **قال** البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب والبرابن عارب قبل شهادته رجل واحد في هلال رمضان وامر الناس بعبادته قال لا ولا شدة من حيث استرط الحدة في الشهر محقق من حيث الصوم والثاني بالعكس **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ما كانت عليه صيام صام عند زرعة رواية البيهقي وعائشة وابن عباس لا يصح احد عن احد في رواية عن عائشة لا تصوموا من موتاكم والطهوا عنهم فالاول محقق والثاني مسترد بالطعام ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق اهل النواهيبة والتفان فان الطعام عندهم اهلون من الصوم **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة ابن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاقصاه فمروا وان شامته بعا مع حديث البيهقي عن ابي هريزة مرفوعاً عن زرعة ان كان عليه صوم رمضان فليستزده ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر رضي الله عنهما فالاول محقق والثاني مسترد **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله ابن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالاعمد وهو صائم

وكان يقول

وكان يقول عليكم بالاعمد فانه يحلو البصر ويثبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي الحسن الانصاري قال حدثني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكحل بالهنا وان صائم اكحل بخلا والاعمد يحلو البصر ويثبت الشعر فالاول محقق من حيث الاحتكام في الصوم والثاني مسترد **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعاً افطر الحاجم والمحجوم فالاول محقق والثاني مسترد وان لم يثبت بخلا وسياق توجيذه ذلك في الجمع بين قول اعتمد المذهب **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيساً فاكل منه وقال فذكرت اصبحت صائماً مع حديث عائشة انها قالت اهدي لي حيساً وقد اصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم فريضة واقض لي حيساً وان ثبت امر لها باللقنا كان الاول محققاً والثاني مسترداً فيحتمل الذب لا الوجوب وعكسه وعليه **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام الا ان يحمله على نفسه **فخرج** الامر باليمن الميزان **فصل في امثلة الميزان من كتاب الحج الى كتاب التوبة من ذلك** حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما اسلم قال ان شهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وان تقم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج اية البيت وتغمر وتغتسل من الحنابة وتم الوضوء وتقوم رمضان الحديث **وحدث** البيهقي عن رجل من بني عامر قال لا يزال رسول الله ان الشيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والاطمن قال الحج عن ابيك واعتمر **وكان** عبد الله بن عوف يقرأ واما الحج والعمرة لله في وجبة الحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة تفرضة الحج قال لا وان تعمرك خير لك **وكان** السلمي يقرأ واعمر الحج والعمرة لله اي يرفخ العمرة ويقول في تطوع فالاول مسترد في العمرة والثاني محقق **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن اسماء بنت ابي بكر انها كانت تلبس المحصرات المسحاة وهي محومة ليس فيها عرقان ورواية البيهقي عن عائشة كانت تلبس لباس الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية ابي داود وغيره ان امرأه جات اليه رسول الله يشرب مسبح بعصفر فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فاحرم في هذا فقال لا لك غيره فقالت لا قال فاحرمي فيه فالاول محقق والثاني مسترد في حديثه التفضيل **فخرج** الامر باليمن الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعاً ايماً صبي الحج قد قضيت عنه حجة مادام



ضعيفا فاذا ابلغ فعله حجة اخرى مع قول بعض الصحابة انه كان قاريا في بعض  
الامر بالميراث في الميراث **فصل في بيان استلزام الميراث من كتاب البيع**  
**الى الجرح من ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يبع العزرو عن بيع الحصة مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه  
**قال** ابن سيرين ان كان يعلم ما وصفه له فقد لم يره فالاول مسترد من حيث  
شموله لما لم يره والثاني انصح الحديث فيه بتحقيق **فرج** الامراء من بيتي  
الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل واحد منهما  
بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا **والبيع بالخيار** رواية المسلم ما لم يتفرقا  
او يكون بيعهما عن خيار مع قول بعض ائمة عند البيع صفقة او خيار فالاول  
محقق لان فيه التجسير بعد العقد وقبل التفريق وترجمه مسترد من حيث انه لم  
يجعل لها بعد الصفقة خيار **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك**  
حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع العزرو مع  
رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعيد بن ابي وقاص ان باع حيا طائلا  
فاصابته مشيمة حاجبة فاحد الثمن منه مع حديث الشيخين ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رايت اذا منع التمسق فم ياحذا حذكم  
مال اخيه ومع حديث البيهقي عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان دعت من اخيك تمرا فاصابة بنية حاجبة فلا تجعل لك ان تاحذ منه شيئا  
تاخذ ما احدثك بغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم امر بوضع الخواج فالاول مسترد ان كان سحدا بلغة فندى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم والثاني محقق **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع  
بيع وبشرط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع حملا  
فاستغنى عليه ما حبه حملا اياه له فلما قدم الرجل اياه له الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقده منه ثم اخبر فبعض طرق حديث البخاري يقول  
عليه ان ذلك كان شرطه البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفصيلا وتكررا  
ومعرو فان بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جمل الحديث الاول  
على ان الشرط كان وصليا للعقد تحقفا والا فهو مسترد **فرج** الامراء  
من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يبع عن الكلب الا بقتل وفي رواية الاكل صاريه فالاول مسترد والثاني محقق  
تحقق **فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم في بيع عن  
عن السنور وفي رواية اخرى عن الهرة مع قول بعض ائمة ان كان بلغة في بيع  
النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بتمن السنور فالاول مسترد والثاني محقق  
سواء حملت الاول على التحريم او كوله التبريد **فرج** الامراء من بيتي الميزان

ومن ذلك

**ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره انه كره بيع المصحف وان  
تعمل للمخارة مع روايته عن الحسن والسعيي انهما كانا لا يريان بذلك  
مأثرا فالاول مسترد والتعظيم الكلام الله تعالى والثاني محقق طلبا للوصو  
الي لا يتباع به بطلاوة او غيرها من القربات **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث البيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله سحر لنا فقال ان الله تعالى يخفى ويرفع  
والى الارواح ان الله تعالى وليس لاحد عندي مظلمة **فرج** رواية فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسحر انما ليس الباسط الزواق  
مع رواية مالك والشافعي عن ابن عمر انه راى عمر سحر فالاول محقق والثاني  
مسترد ان لم يكن محققا ذلك من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه دمج عن  
الشيخين وقال انما قصرت بذلك الخير لمسلمين **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يخلق الرهن بداره من من صاحبه  
الذي رهنه له عمده وعليه عوده ومعنى لا يخلق الرهن اي لا يخلق من  
الرهن من بايعه الرهن اي ان اوفيك الي كذا وكذا فهو لك والمراد به  
زيادة وبجرته هلاكه او نقصه حديث البيهقي مرفوعا الرهن بما فيه  
اي اذ اهرن شخص فوسا مثلا فتعق به بده ذهب حتى المرفق فالاول  
مسترد في الصمان والثاني محقق لعدم الصمان **فرج** الامراء من بيتي  
الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع  
حرا فليس في دين كان عليه حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
في رجل اصيب في ثمار التبايع فكثر دينه بضد فوا عليه ففقدوا  
عليه فلم يبلغ ذلك وفاديه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حذوا وما  
وليس لكم الادلك فالاول مسترد ولولا لغة الاجماع والثاني محقق  
**فرج** الامراء من بيتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن ابي عمر  
قال عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل وان ابن اربعة عشر  
سنة فلم يجر لي فيما كان يوم الخندق وان ابن خمسة عشر سنة انا في  
مع ما واه محمدا بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة عن الكلام حتى  
يجتم فان لم يجتم حتى يكون ابن ثمان عشرين سنة فالاول مسترد والثاني  
محقق ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
**ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمراة عطية في مالها اذا  
ملك زوجها عصمتها وفي رواية ابي داود الحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة  
عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز قصر المرأة في مالها بغير  
اذن زوجها فالاول مسترد ان صح والاجماع محقق **فرج** الامراء من بيتي الميزان  
البيهقي مسترد والاجماع اليه يثبت بتحقيق **ومن ذلك** حديث  
الشيخين مرفوعا على الرجل ان يملك واذا ابتاع احدكم على فليست له رواية  
البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرئ مسلم ان يبيع حواله

ل  
ان

ان

حب

ثم



تتقدم صحة ذلك عن عثمان فان الامام السائب قال قد ارجع محمد بن الحسن  
بان عثمان قال في الحوائط والكفاية يرجع صاحبها لا يروي عما قال امرئ  
فبقت يروى هذا عن عثمان فلا جد فيه فانه لا يروي قال ذلك الحوائط  
والحوالة فان مع ذلك عن عثمان **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان تخفيف  
ونسد يروى ان حديث الشيخين لا يروي الرجوع على الجبل ومقابلته يروي  
الرجوع على الجبل **ومن ذلك** حديث الحكم والبيهقي مرفوعا على اليد اخذ  
حتى يودبه **وروي** البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر من  
ابن امية اذ رعا فقال اعطيت يا محمد فقال لا بد عار به تصفونه حتى يودبنا  
ايك فلا اراد ردها اليه فقدمنا دمر عا فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لصفوان ان شئت يذناها فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان  
ما لم يكن يوم اعزتك انتهى **وكان** ابن عباس يصفن العارية وكان ابو هريرة  
يعزم من استغفار بغير اعطيت عنده وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي  
عن شرح القافية ان كان يقول ليس على المستغفر المثل عثمان قال لا وسد  
في الضمان والثاني تخفف فيه **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك**  
حديث البخاري عن جابر قال فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفقة  
في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة مع حديث  
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بسفحة  
**قال** الاموي والسقب القريني مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال جار الدار احق بالدار من غيره فالاول وسد والثاني  
تخفف فحق الشفعة المجار وسياحي توجيها في الجمع بين قول العلماء **فروج**  
**الاموي** مر بن يمين الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وقال انه مكبر لا شفقة  
للشهودي ولا للمضرا في مع ما رواه البيهقي عن ابي اس بن حواوية انه  
قضى بالشفقة لذي في الاول وسد وان مع الحديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ومقابلته تخفف **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك** حديث  
البيهقي مرفوعا وقال لا شفقة لعائيب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا  
سقط بالشرع ورواه البيهقي ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه مكبر  
الصبي على شفقة حتى يدرك فاذا امكن ان شأ أخذ وان شأ ترك  
فالاول تخفف والثاني تخففه بالشفقة الى الصبي ان مع ذلك عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك** حديث  
مسلم مرفوعا الشفعة شرك وبه او جابط لا يصح ان يبيع حتى يودن  
شريكه فان باع فهو احق به حتى يودبه مع رواية البيهقي موصولا ان ترك  
شفقة والشفقة في كل شيء مع روايته ايضا مرفوعا الشفعة في العبيد  
ور في كل شيء فالاول وسد في انه لا شفقة في الحيوان والثاني تخفف  
ان مع الخبر فان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء **فروج** الاموي مر بن يمين  
الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن شرح الله قال الشفعة على قدر

شدد  
صح

الانصاف

الانصاف ما رواه الفقهاء الذي سبهم فوهم في المدينة الميم كانوا يقولون  
في الرجل له شرك في دار فبيع ابيه الشراكا لا شفقة الا لرجل واحد  
ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها  
جميعا واما ان يتركها جميعا فالاول تخفف والثاني مشد دبا زانه  
ان ياخذ الكل او يترك الكل **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك**  
ما رواه الثاني في رجم الله تعالى عن شرح القافية انه كان يضمن الاجرا  
ضمن قصارا خرق بيته فقال بضعتي وقد خرق بيته فقال شرح  
ارائه لو خرق بيته هل كنت تترك له اجر كاي المال الذي كنت عليه  
من حقه معاملة او غيرها وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه كان  
يضمن المقصار والصباع ويقول لا يصح لناس الا ذلك مع روايته  
عن علي رضي الله عنه من وجد اخر عن عطاء انه كان لا يضمنان ما نجا  
ولا اجبر فالاول مشد والثاني تخفف **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان  
**ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امرأة في ثمنه  
يدعوها الى مجلسه ففرغت فالتفت ما في يدها فافتى بعض الصحابة  
انه لا ضمان على عمر فقالوا انما انت ما دبه مع ما افتاه عبيد الله بن طالب  
من الضمان فالاول تخفف والثاني مشد ويتضمن الامام في الحدود  
والمعلم في التاديب **فروج** الاموي مر بن يمين الميزان وفصل بعضهم في  
ذلك بين ان يكون التاديب بقدر ما حدث له الشفعة او مع زيادة  
على ذلك فعليه في الراية الضمان دون الاصل لان ذلك حدثان في  
الشفقة والضمان فيه **ومن ذلك** حديث البخاري مرفوعا احق ما  
اخذتم عليه اجر كذا بالله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن  
القاسم عمت رجلا العرق فاهدي الي ذنبا فذكرت ذلك لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق بطوق من نار فيا  
قبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له حمة تقدر بها بين كعبك  
وقال تغلفتها فالاول تخفف والثاني مشد ويصح حمل الاول على من  
به حضا منه والثاني على اصحاب الشروة وعدم الحاجة اليه مثل  
ذلك تغليب العباد على الاجر الشوي وما فيه من حرم المروعة  
**فروج** الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في كسب الحمام والقطاب والاضايع مع  
روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احبهم واعطى الحمام اجرته ولو  
علم خبيثا فالاول وسد والثاني تخفف يحمل البيهقي لئلا يترك  
الاموي مر بن يمين الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله  
راسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره انه لا يقطع  
السدر مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكر عليهم ومع حديث



البيهقي وغيره في الحديث عموما وهو موافق لما رواه الامام في نفسه من روايتها  
والكبر في حديثه في نفسه الحديث **ومن** رواه البيهقي في نفسه من روايتها  
مشددا والثاني في نفسه لانها في حديثه في نفسه من روايتها  
قدما بقوله الحق وقد صح الفقه منه فوجب ان يصح منها **فخرج** الامام  
الامام بن ميثاق الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن الامام عليه السلام  
في المحلل له **وسئل** ابن عمر عن رجل تزوج امرأة فقال ذلك السامع  
مع ما عليه المجهول من الصحة اذ لم يشترط ذلك في العقد فان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يسم الله محلا ذلك على صحة النكاح لان المحلل هو المني  
للمحل فلو كان فاسدا لم يسم الله محلا **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان تحقيقا  
وتشديدا ويصح حمل الاول على ذوي المروءة من العلماء والاكابر والثاني على  
غيرهم كاجاد العوام **ومن** ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوي ولا طير  
ولا هامة مع حديث البيهقي وصح في من الحديث **ومن** رواه في الاسد فالا  
مشددا والثاني في نفسه ويصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان  
واليقين والاول على ان كان كاملا في ذلك **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان  
**ومن** ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا نغزى والقرآن ينزل  
زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينهنا عنه  
مع ما رواه البيهقي عن عمر بن عبد الله بن ميثاق الميزان **فخرج** الامام  
بن ميثاق الميزان تحقيقا وتشديدا وكذلك في رواية البيهقي المصنوعة  
بين الحرة والاحبة وهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الفرج عن الحرة  
الا بها ذنبا بخلاف الامة وهو يرجح اليه تحقيقا وتشديدا **ومن** ذلك  
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقي في رجل تزوج  
امراة فماتت ولم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها  
الدية ولها الميراث مع حديثه عن عمر انه قضى لصداق لها في الاول مشددا  
بجعل الصداق على المتزوج والثاني في نفسه **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان  
**ومن** ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا  
ان يدخل على فاطمة حين يريهما الا بعد ان يعطيهما شيئا اي من صداقها  
وانه اعطاها درهم الخطبة قبل دخوله بها **وكان** ابن عباس يقول  
اذ انكح الرجل المرأة فماتت لم يفرض لها ان يدخل عليها فيلحقها  
ردا وخاتما ان كان معه حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت لم يفرض لها ان يدخل عليها ولم يفرض لها  
بنيوها شيئا **ومن** رواية انه كان يمسك فلما ايسر ساق ايها سيفا  
مشددا والثاني في نفسه **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان **ومن** ذلك  
ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى  
في المرأة تزوجها الرجل انه ادا رخت السور فقد وجب الصداق  
مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك  
اجلانه لم يثبت ذنبا وقضى بذلك شرح لكنه خلف الزوج انه لم

البيهقي وغيره في الحديث عموما وهو موافق لما رواه الامام في نفسه من روايتها  
والكبر في حديثه في نفسه الحديث **ومن** رواه البيهقي في نفسه من روايتها  
مشددا والثاني في نفسه لانها في حديثه في نفسه من روايتها  
قدما بقوله الحق وقد صح الفقه منه فوجب ان يصح منها **فخرج** الامام  
الامام بن ميثاق الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن الامام عليه السلام  
في المحلل له **وسئل** ابن عمر عن رجل تزوج امرأة فقال ذلك السامع  
مع ما عليه المجهول من الصحة اذ لم يشترط ذلك في العقد فان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يسم الله محلا ذلك على صحة النكاح لان المحلل هو المني  
للمحل فلو كان فاسدا لم يسم الله محلا **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان تحقيقا  
وتشديدا ويصح حمل الاول على ذوي المروءة من العلماء والاكابر والثاني على  
غيرهم كاجاد العوام **ومن** ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوي ولا طير  
ولا هامة مع حديث البيهقي وصح في من الحديث **ومن** رواه في الاسد فالا  
مشددا والثاني في نفسه ويصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان  
واليقين والاول على ان كان كاملا في ذلك **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان  
**ومن** ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا نغزى والقرآن ينزل  
زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينهنا عنه  
مع ما رواه البيهقي عن عمر بن عبد الله بن ميثاق الميزان **فخرج** الامام  
بن ميثاق الميزان تحقيقا وتشديدا وكذلك في رواية البيهقي المصنوعة  
بين الحرة والاحبة وهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الفرج عن الحرة  
الا بها ذنبا بخلاف الامة وهو يرجح اليه تحقيقا وتشديدا **ومن** ذلك  
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقي في رجل تزوج  
امراة فماتت ولم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها  
الدية ولها الميراث مع حديثه عن عمر انه قضى لصداق لها في الاول مشددا  
بجعل الصداق على المتزوج والثاني في نفسه **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان  
**ومن** ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا  
ان يدخل على فاطمة حين يريهما الا بعد ان يعطيهما شيئا اي من صداقها  
وانه اعطاها درهم الخطبة قبل دخوله بها **وكان** ابن عباس يقول  
اذ انكح الرجل المرأة فماتت لم يفرض لها ان يدخل عليها فيلحقها  
ردا وخاتما ان كان معه حديث البيهقي ان رجلا تزوج امرأة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت لم يفرض لها ان يدخل عليها ولم يفرض لها  
بنيوها شيئا **ومن** رواية انه كان يمسك فلما ايسر ساق ايها سيفا  
مشددا والثاني في نفسه **فخرج** الامام بن ميثاق الميزان **ومن** ذلك  
ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى  
في المرأة تزوجها الرجل انه ادا رخت السور فقد وجب الصداق  
مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك  
اجلانه لم يثبت ذنبا وقضى بذلك شرح لكنه خلف الزوج انه لم

ول

ول







حلقوا المقام في اتقوا مع الله تعالى في ذلك من نفوسهم في رواية فانكم  
 وما حسوا له انفسهم مع ما رواه البيهقي في صفة من القصة قد قتلوا  
 شيئا قد طعن في الحسن لما ينقطع فتدبروا جروا ذلك رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فلم يكن ذلك من حلق في الزمان ذلك في مشقة عليهم  
**فخرج الامر الى مؤنن الميزان ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عبد الله  
 ابن عمر انه كان يقول ان اقام النبي في يوم العيد ويوم في يوم ما  
 ابن عباس المتقدمة ثلاث ايام اقام في يوم العيد ومن ما رواه البيهقي  
 من عواض الفخا الى اخر الشرح في ذلك فالاول  
 مشددا وصلة به محقق فخرج الامر الى مؤنن الميزان **ومن ذلك**  
 حديث البيهقي مرفوعا يدعي عن الغلام شلتان وعن جارية شاة لا يفرج  
 ذكرنا ان ام انا شاة حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق  
 عن الحسن كبتا وعن الحسن كبتا فالاول **ومن ذلك** مرفوعا يدعي  
 والثاني محقق فيه **فخرج الامر الى مؤنن الميزان** **ومن ذلك** ما رواه  
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع  
 حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها الا حرما فالاول  
 محقق والثاني فيه نوع تشديد **فخرج الامر الى مؤنن الميزان** **ومن ذلك**  
 الحكم فيما ورد في الضيق والشلب والنفق والحيل والحالة كله يرجع  
 الى مؤنن الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي وغيره ان الضب اكل  
 على ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ينظر اليهم وهو على كل من حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم لم يبي  
 عن اكل الضب فالاول محقق والثاني مشدود **فخرج الامر الى مؤنن الميزان**  
 مؤنن الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن ثوبان عن  
 حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام  
 الحجام يصاعين من طعام فالاول مشدود والثاني محقق **فخرج الامر**  
 مؤنن الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري وغيره ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ان كان في بيت من اديكم خنزير فليطه الحجام  
 او شربة غسل او لدعة من اديكم او اديكم او اديكم مع حديث البيهقي  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوي سعد بن زبارة من اليهود والكوي  
 ابن عمر عن النوف وكوي ابدا فالاول كالمشدود والثاني محقق **فخرج**  
 الامر الى مؤنن الميزان **ومن ذلك** حديث الحجام واليه في ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في بيت فقال القوها وما  
 حق لها وكلوا بها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان السن ما بها  
 فقال اتمتعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحكام مرفوعا ان  
 الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 افرات بخوم الميتة فانه يطل بداسفن ويذهن بها الجلود

لجلد  
 ان الكوي  
 فانظر

لها الناس فقال لا يلو حرام فالاول محقق والثاني مشدود ويصح حمل الاول  
 على اهل الخصاصة والثاني على اهل الرفاهية والبروة **فخرج الامر الى**  
 مؤنن الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن الخلف بغيره وقال لا تخلوا ابائكم مع حديث الحاكم وغيره  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل باع في الصلاة وغيرها  
 وابيه ان صدق فالاول مشدود والثاني محقق **فخرج الامر الى مؤنن**  
 الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل  
 شهادة القاذق اذا تاجع مع عارواه ايضا عن القاضي شريح وغيره انهم  
 كانوا يقولون لا يجوز شهادة القاذق ابدا وتوبته فيها بينه وبين رب  
 فالاول محقق والثاني مشدود **فخرج الامر الى مؤنن الميزان** **ومن ذلك**  
 ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا يجوز شهادة العبد لقوله تعالى  
 واستشهدوا شهادتهم من امرهم مع ما رواه عن انس وابن شريح  
 وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقالوا كلهم عبيد واماء فالاول  
 مشدود والثاني محقق **فخرج الامر الى مؤنن الميزان** وكذلك الحكم  
 في شهادة الصبيان فمستحبا ابن عباس وجوزها ابن القيس  
 فيما بينهم من الجراح **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان لا يخلف مع البيعة ويقول للحكم شاهدا او بعينه  
 مع ما رواه الشافعي ان عليا رضي الله عنه كان يري الخلف مع البيعة  
 وبه قال شريح وغيره فالاول محقق والثاني مشدود لاجل ان قامت  
 البيعة على امر او غايبه او طفل او مجنون **فخرج الامر الى مؤنن الميزان**  
**ومن ذلك** حديث الشيخين وغيره مرفوعا انما الولدان اعني  
 قال الحسن من وجه فليطه مبنود اذا تقطعت لم يثبت له عليه ولا  
 وميراثه للمسلمين وعليهم حريرة وليس للفقير الا الاجرة مع حديث  
 البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى بسحب الميراث المسبب في القاطنة  
 سنود ابائهم جروا لسجد ولأوه وعلم امرضا عه فالاول مشدود  
 والثاني محقق ان صح **فخرج الامر الى مؤنن الميزان** **ومن ذلك** حديث  
 الشيخين ان رجلا من الانصار اعقب مملوكا عن مدبر لم يكن له مال غيره  
 فباعته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ثمنه كان ثمنه جامع ما رواه  
 الحاكم مرفوعا المذنب لا يبيع ولا يوهب فالاول محقق باقيا له سبيحه  
 مقي شاة والثاني مشدود ان صح رفعه فانه لا يبيع ولا يوهب **فخرج**  
 الامر الى مؤنن الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن جابر بن عبد  
 الله رضي الله عنه قال **ومن ذلك** حديث البيهقي عن جابر بن عبد  
 الله عليه وسلم والي بكر فلما كان رثن عمر بها ناعن ذلك فانه  
 فالاول محقق والثاني مشدود ووافقه على ذلك جمهور الصحابة  
 فكان لا لاجماع منهم على تحريم بيع الاولاد وقالوا انهم يعيقون خوف

ل

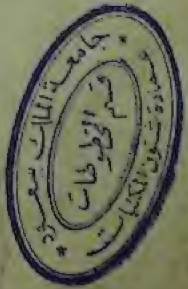


السيد والله تعالى اعلم **ولكن ذلك** اخر ما اراده الله تعالى من المحج  
بين الاحاديث التي تظاهرها التناقض عن بعض العلماء بما يشهد لمقتضى القرآن  
من التحقير والتشديد **وبقي** الاحاديث تجمع على الاختصاص بين الامة وبين  
فمنها الامريته واحدة لعدم حصول اشتقاق فيها على احد من المكلفين فافهم  
وتفهم الله **واعلم يا اخي** اني ما تركت الجمع بين ابيات القرآن التي اخذها  
الائمة واختلفوا في معناها فاجعلها واعلم ذلك لحفا مدارك المجتهدين فيها  
مخلاف احاديث الشريعة فانها كانت مبنيّة لما اجل في القرآن وايضا فان  
قسم التشديد في القرآن الذي هو اخذها العارفون نفوسهم ليلا يدعوه  
احد من علماء الزمان فصلا عن غيرهم **وقد** وضعت في ذلك كتابا سمّيته  
بالجواهر المصونة في علم كتاب الله المبني في ذكره فيه عوالات الاقوال وكتبت  
عليه مشايخ الاسلام على وجه الائمة والتسليم لاهل البيت **وحي** جملة  
ما كنت عليه الشيخ ناصر الدين النجاشي **وبعد** فقد اطلعت على هذا الكتاب  
الحبيب المثل الغريب المثل لفرقة شيوخنا بالجواهر والمعارف الربانية وعليت  
ان يجمع للاكتفاء فينبغي في نطاق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه  
وكشفه انتهى **واحي** في طية مواضع استنباطها من الايات عبرة  
على علوم اهل الله تعالى ان تداع بين المجتوبين **وقد** اخذه الشيخ شهاب  
الدين ابي الشيخ عبد الحق عالم العصر فكتب عنه شهور وهو في علومه  
فخرج عن غير موضع استخراج علم واحد منها فقال يا وضعت هذا الكتاب  
في هذا الزمان لا يمتنى **فقلت** وضعت بضرة لاهل الله عز وجل كلونه  
عاقبة لئلا ينسبهم الي الجمل بالكتاب والسنة فقال يا انا اقول **حي**  
نسي ابي عالم مصر والشاطم والجاز والروم والجم وقد عجز عن معرفة  
استخراج نظيره علم واحد من القرآن ولا فهمت حقا فيه شيئا من ذلك  
فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي جبه ليست يصوله  
فبطل ولا عاين انتهى **وقد** استخرج ابي الفضل الدين من سورة لقاح  
ما يتلى في العلم وسنجد دار الجود الف علم ونسجما به تسع وتسعون  
علما **وقال** هذه امهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى السلة  
ثم الى الباطن الى النقطة التي تحت الباطن **وقال** وصلى الله عليه وسلم يقول لا يكمل  
الرجل عمدا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يستخرج جميع احكامه وجميع  
حداهل المجتهدين فيهما من ايم حرف شاة من حروف الهمزة انتهى  
**ولو** يري في ذلك قول الامام علي رضي الله عنه لو سئل لا وقرت لكم  
ثما يبيح ابي علوم النقط التي تحت الباطن **فقد** كان سبب عدم  
جمي ما ياتي في القرآن التي اخذت المجتهدون في معانيها بين محقق  
وسنجد تحققت في ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب الانكار  
على العلم بالله تعالى وباحكامه **وانما** وضعت هذه الميراث  
بجهد الله تعالى لاسد الباطن الانكار على الائمة فاعلم ذلك **وانما** ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتسابا لهم ليعلموا بها فقد تكون  
صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي  
اخذ به المجتهدين احو كل ذلك ادباج ائمة المراهب وصلى الله عليهم على ان ينظروا  
بعين الانصاف في علم بالقرآن ان ذلك الحديث الضعيف الذي اخذ به المجتهدين اولاً  
صح عندهما استدلاله وكفانا صحة حديث استدلال المجتهدين به **ومن**  
امتن النظر في هذه الميراث لم يجد دليلا ولا قولاً من ادلة المجتهدين واقوالهم  
يخرج عن احدي مرتبتي الشريعة انما فلكل من المرتبتين رجال في حاله شرهم الاعمال  
في قوتهم طلب بالعلم بالتشديد ومن ضعف منهم طلب بالعلم بالرخصة لا  
غير كما مر ايضا في الفصل الاول والمجتهدين رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث  
**واشترع في الجمع بين اقول الائمة المجتهدين** وبين كيفية  
وردها الى مرتبة الميراث من تحقير والتشديد بنصدين بمشايخ الاجماع  
والانفاق في كل باب من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبين تأكيد  
الشريعة بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه عاليا وبين ان الائمة المجتهدين  
كانوا علماء الحقيقة كما هم علماء بالشريعة وامرهم كلام ما بنوا قواعدهم اهل  
الاعمال الحقيقة والشريعة معا **الاحاديث** انما انكشف اهم ائمة  
امينة وان لكل مذهب طلب من الحق فيقيدون به لا يبرحون عنه  
كالانس **فما علم** ان هذا الامر الذي ترجع في هذا الكتاب لا علم لحد  
بجده الله سبقتي الي ان اريد من اول ابواب الفقه الى اخرها انما كان بيان  
او اخر الفصول الشريعة وتقدم هنا ان الحقيقة لا تتألف من شرعية ابدأ  
عند اهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور عبادية وعليه في نفسها  
**وهذا** هو علم الحقيقة بعينه فلا تتألف من شرعية حقيقة ولا عكس وان  
هما متلازمان كلاً من ان الظل للشاة خيال وجود نور الشمس **فقد**  
نظروا فيهما فيما اذا حكم الحكم ببيينة زور في نفس الامر وظل الحاكم صدق  
البيينة لا غير فتوان البيينة كانت صادقة في باطن الامر وظاهره لنقد الحكم  
باطنا وظاهره اي في الدنيا والاخرة **فقد علم** ان قول الامام ابي حنيفة  
ان حكم الحاكم ينقض ظاهر او باطنا محمول عند المجتهدين علما اذا حكم بين عدل  
ان ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد ينقض لو ايسر عن الشريعة  
يوم القيامة فيحفظوا عن شهود الزور وعن الحكم بذلك وبشيء حكمه الاخرة  
كما طاه في الدنيا اذا بول وسعد في النظر في البيينة **واما** في بعضهم ان  
حكم الحاكم ينقض في الدنيا والاخرة ولو علم ان البيينة زور فقد تاباه قوا عبد  
الشريعة وان كان الله تعالى فقال لما يريد اذا علمت ذلك فاقول بالله التوبين  
**كتاب** بين القاصدين  
اجمع الائمة الاربعة على وجود الطهارة بالملاصلا مع التكميل في استماع المصنف  
حسنا وشرعا كما اجمعوا على وجوب الصبر عن حصول فقهه كذلك وعلى ان ما  
الزور والخلاف لا يظهر عن الحديث وعلى المنع بطول المكث ظهوره على ان



السواك ما يورثه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب **ولما** اختلف الامة  
الاربعة وغيرهم فيه فكثير **ومن ذلك** قول فقهاء الانصار ان الجوار  
كلها عذبة واجامها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما كان قولنا  
منعوا الوضوء عما يجوز قول اجازة للوضوء وقول اجازة للتميم مع وجوب  
فالاول يخفف ويأخذه شديد **فوجه** الامر الى موثقي الميزان **وجه** الاول  
اطلاق الماء في قوله نقائي وجعلنا من الماء كل شيء حي **ومعلوم** ان الطهارة في  
سرعة بالاصالة الا انما سجدنا العبد من الضعف الحاصل بالمحاجة اراكل  
الشهوان والوقوع في العقلة فيقوم العبد في الطهارة التي مناجاة ربه  
سجدنا في ثباته ببدنه كله او بفعل ما شرع الشارع له الطهارة **وجه**  
فيقوم الثاني ان صاحبه لم يبلغ حدته هو الطهور وما هو الحل مستحب  
مع كونها البحر عذبة لا يثبت شيئا من الوضوء وما لا يثبت الوضوء لا يثبت  
منه طهارة حتى ينعش البدن في حديث تحت الجدران والماء يظهر  
غضب فلا ينبغي للعبد ان يصبغ بما قرب محل الغضب ثم يقوم بما يجزيه  
فهو يثبت في المعنى من سعة قوم لوط التي هي الشارع عن الوضوء **وهذا**  
**هنا** قدم بعضهم التيمم عليه كما هو في التراب من الروحانية اذ هو  
عكارة الماء كساي في بطنه باب التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك**  
اتفاق العلماء على انه لا يصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن ابي ليلا الامم جوار  
الطهارة **بما** في قوله عليه **حي** المعنى من الاستحباب وهو ما لا يوجب  
سبب ودان في تخفيف **وجه** الامر الى موثقي الميزان **وجه** الاول  
اسراف الدهن في ان المراد بالماء في قوله نقائي ونيز عليك من السماء  
ما يظهركم به هو الماء المطلق **وجه** الثاني ان كون تلك المياه اظهرها  
من الماء سواء في ذلك ما لا يشجر والسقول والازهار فان اصله من الماء  
الذي تشرب منه العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية جدا فلا يكد  
ينعش الاعضاء ولا يجيبها بخلاف الماء المطلق وكذلك منع جمهور العلماء  
من التطهر به **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة لان التماسك بالاناء  
مع قول الامام ابي حنيفة ان التماسك تراكب كل باع غير الادهان فالاول  
شدد ودان في تخفيف **وجه** الاول ان الطهارة انما شرعت لاجل البدن  
او التوب فالبدن اصل والتوب حكم التعمية ومعلوم ان الماء ينعش  
الروحانية لا يكد يحيا لبدنه ولا يركب التوب فان القوة التي كانت  
فيه قد تشربتها العروق وخرج بها الاعضاء والاوراق والازهار  
والثمار **وجه** الثاني كون الماء المقطر من الاشجار مثلاً في روحانية  
ما على كحالها وانما فان حكم التماسك اخف من الحدث بدليل ما ورد  
في عابثة ربهما الله عنهما ان كانت اذا صاب ثوبه ادم حياض رقت عليه  
ثم فركته بعد ذلك تروى عنه بدليل صحة صلاة المستحب بالجر ولو  
بقي هناك اثر التماسك بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن



لغة كالدرة لم يصيرها الماء يصح طهارته الا بتسلها فافهم **ومن ذلك**  
قول الامة الثلاثة بعدم كراهة الماء المشتمل في الطهارة مع الاصح من  
مذهب الشافعي في كراهته استعماله فالاول يخفف والثاني يشدد  
**فوجه** الامر الى موثقي الميزان **وجه** الاول عدم صحة فيه فلو كان كان  
بغير الكفة لبيته لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد  
والاثر في ذلك عن عمر بن الخطاب في حديثه على الاباحه **وجه**  
الثاني في الاخذ بالاحوط في الجملة **ومن ذلك** الماء المشتمل بالار هو  
غير يكرهه بالانفاق مع قول مجاهد يكرهه مع قول احمد يكرهه  
المشتمل بالنجاسة فالاول يخفف والثاني يشدد ودان في تفصل  
**فوجه** الامر الى موثقي الميزان **وجه** الاول عدم وجود نص من  
الناس في فيه **وجه** الثاني ان الماء يظهر غضبي لا يذهب الله  
به الا النجاسة فلا ينبغي لعبد ان يصبغ بماء يشتمل بالار ان سجدنا  
بالنجاسة فافهم **ومن ذلك** الماء المشتمل في فرض الطهارة هو  
ظاهر غير يظهر على المشهور من مذهب الامام ابي حنيفة وعلى الاصح  
من مذهب الامام الشافعي واحمد بشرطه في الرواية الاخرى عن ابي  
حنيفة انه نجس وهو قول ابي يوسف مع قول الامام مالك هو  
مطهور فالاول يشدد وقولنا ان يخفف **فوجه** الامر الى موثقي الميزان  
**وجه** من منع الطهارة بالماء المشتمل في فرض الطهارة كون الخطايا  
خزف فيه كما ورد في الصحيح هو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام  
ايما نة او كما نصاب كشف فذلك سبب كل من كل مقام الايمان  
ان يطهر به كما لا يناسب احد ان يصبغ بالاصا او الخطايا و  
الصلاة ويقوم بها في ربه والعفو تاتى المسئلة بالاشقة في  
لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في ذم البراعة اذ اعلم التوب كل اوع البدر  
عبار السجين او دخان النجاسة وكثر انه لا يعفى عنه **وجه** من  
قال يصح الطهارة بالماء المشتمل في فرض الطهارة كون القدر  
الذي حصل في الماس حذو الخطايا امر غير محسوس بل بالقلوب  
ولا يبالى كل عبد الا بما شهد من منع الطهارة به فهو مستقدر  
ومن جوزها به لم فهو تخفيف فالاول خاص به لا كسائر من العلماء  
والصالحين والثاني خاص بجماعة المسلمين **وجه** من قال ان  
المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة او مخففة لا يجد  
نا لا احتياط في التمسك به فانه لو كشف له كراهات المصلحة التي  
تكررها الطهارة فتمها للعوام كما لا الذي في فيه ميتة كل من او غيرها  
من الحيوانات حتى يمارق النجاسة مغلظة فمنها انما في حنيفة  
ورحم اخيه حنيفة تسوا بالنجاسة الى مغلظة وتخفيفه لان المعاصي  
لا تخرج عن كونها كبريا وخطايا **ومن ذلك** انفسا الكبار مثل ميتة







وامرؤا انبت عظمه بالوضوء من الابهة او الابرار او البركة الكثرة او من الحيض  
المقطاة التي لا يعود فيها ما المنظر من فان هذا الماء الغسل لما الطهارة  
لنظا فنة وكثرة حياثة لا سيما اعضا مثلثة التي كاد ان يموت من كثرة  
الحياة فلهذا ان ينعشها الماء الذي لم يستعمل فضلا عن المستعمل ولو  
كثيرا عرفنا فضع والله ما فعل اصحاب هذا الامام وصلى الله عليه وسلم فانه  
اولي بكل حال لانه ان كان هذا كضعف الجسد او قنور حيي وقوي وانفس  
وان لم يكن هناك ضعف اراد الجسد حسنا ووصاة **وكان سيدي علي**  
الخوارزمي كونه كان شاعرا في بعض المواضع من مطاها المساجد في ايام اوقاته  
ويقول ان ما هذه المطاها لا ينعش جسدنا مثلنا لنعشها بها بالخطايا  
التي خربت فيها ونا رة كان يتوضا منها ويقول الذي اعطانا لكشف ان هؤلاء  
المؤمنين لم ينعوا في ذلك فستسرك بانما طهارتهم كما كان الصفاة  
يعملون مع بعضهم بعضا في المطاها وبذلك قال مالك ونا رة ينعش  
له من ما حوز في ذلك الماء من الدنوب فيجسد على علم وبيان وكان يميز  
بين غسلة الدنوب ويعرف غسلة الخوام من المكروه من خلاف الاولي  
ودخلت معدرة سفينة المدرسة المؤهبة فاذا ان يستنجي من الغسل  
فتنظر فيه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقل رايه فيه غسلة ديت كبير  
غيرته في هذا الوقت وكنت انما قد رايته الشخص الذي دخل قبل السج  
وخرج فتنصت واخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زمان حاء  
الي الشيخ ونا رة هذا امر سددته من الشيخ **فان قيل** هذا حكم من الحكم  
نظير من اهل الدنوب فما حكم من لم يقع منه ذلك قبل ذلك الوضوء  
**فاجواب** الاولي ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر  
لغيره لضعف روحانية بارالة المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلا  
وكما قالوا في ما طهارة المني **فان قيل** فلاي شيء قدرا لامام ابي حنيفة  
في ما الطهارة من الحدث وحقق في ما ازاله النجاسة وقال انها تزيل بكل  
ما يوصلها **فاجواب** ان اجاب الحدث اصيب وما بالنجاسة او سبب دليل  
ما ورد في الفعل الذي يصيبه نجاسة من انه يظهره استحقاقه بالتراب  
اد احكم فيه او سمي به عليه **وفي** رواية يظهر ما اجره يعني من الارض  
اد ازاله العين بذلك **فان قلت** فما وجه من قال ان النسا تطهر النجا  
اد احرقت بها **فاجواب** وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين  
بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انها تطهر العصاة من الدنوب  
المعصية كذلك تطهر النجاسة المحسوسة فاجهم **وسمعنا**  
سيدي علي الخوارزمي رحمه الله يقول في شك في ان هذا هو الامام ابي حنيفة  
وصلى الله عليه وسلم بالاتباع من مذهب غيره في الاستنجاء من التطهر من سفينة  
المساجد فلو وضوا من ما الابرار والابهة والمياه التي لم تستعمل في غسل القاس  
اعضا به فانه يجزها قد انقست بذلك اكثر من الماء الذي يجلف فيه ابري

التاس **ومن هنا** يتضح لك ما احيى سوا الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب  
عند فقد الماء الخبز عن استعماله وذلك انه انما شرع لنا الطهارة بالماء  
اعضا التي يمانت من المعاصي والغفلة كما امر وقال تعالى وجعلنا من  
الماء كل شيء حي اخلاليتون ولم يطلع بمصهم على هذه العلة فقال ان  
تخصيص استعمال الماء في الطهارة بغيره لا يجعل معناه انتهى والحق  
ان علمته بعقولة مشهودة وهي الغاش الاعضا واحياها بها بعد  
فوتورها او موتها فاجهم **فان قلت** قبل الخلاف الذي في الماء  
المستعمل بجزء في التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتنجس بالتراب  
في التراب كما ورد في **الماء فاجواب** لم نر شيئا نعتمد عليه في ذلك  
ولعله لضعف روحانية التراب فمن وجدة كلامهم انهم اخرجوا ذلك  
في التراب المستعمل فليبحثه بهذا الموضوع من كتابي هذا **فان قلت**  
فلنرى ما راع المحققين والمجددين في العالمين **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة يستنج الطهارة بالماء المتغير كثير اظاها  
كزعفران ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة وامتناعه بجواز الطهارة  
به ان لم يطبخ او يغلب على اجزائه فالاول يشدد في شأن الماء السا  
تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ضعف  
روحانية الماء المذكور عن احيا الاعضا او اغسلتها من تطهيره  
فكانه لم يطهر **ووجه** الثاني النظر في قوة روحانية الماء من حيث  
هو الا ان يخرج عن طبع الماء يطبخ شيء من الطهارة فيه او كثر  
التغير جدا بحيث يغلب على اجزائه ويؤيد الاول حديث المأمور  
لا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه ولونه او ريحه **وقد اختلف اهل**  
**الكشف** باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق في التعبد  
لان الماء دالة لا يدخله شيء غيره فاذا اصاب على الماء غيره فيسببها يخرج  
ما نفع من دخول احدثه في الاخره لولا ذلك ما كانا شبيئين ولكن  
لما كان يلزم من اعتراضا الماء الطهارة ان يعرف بعد شي من ذلك  
المخلوط به استغنا من استعماله واطلقا عليه اسم الجبس مثلا  
سيرطون وسما كما ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك  
توسعا في الحقيقة لاختلاف بين اهل الكشف وغيرهم الا ان  
الجملة فاهل الكشف يقولون علمت مع استعماله اعتراضا ذلك  
الجبس معه لا ينجسه في ذاته وغير اهل الكشف يقول العلم في ذلك  
تخسسه **ومن ذلك** اتفاق الاية على ان تعبر لما يطول المكث  
لا يضر في الطهارة مع قول مجدا بن سيرين يمنع الطهارة به فالاول  
تحقق والثاني يشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
الاول عدم حدوث شيء في الماء على الضعف لروحانية **ووجه**  
الثاني وجود التغير من حيث هو كالمطعم المتن بطول المكث

به

ر

ل

ج



فانه قد روي عن عروفا فان ينبغي التطهر به كما لا ينبغي اكل الطعام الممتنع وكل  
شئ لا يحسنه اهل الطباع السليمة فانهم **ومن ذلك قول الامام** في الصلاة  
الشمس والماء لا يبرئان في نجاسة تطهر مع قول الامام ابي حنيفة ان  
الماء والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال كما اذا حط جلد الميتة  
منه طهر به دبح واذ انجست الارض تحققت في الشمس طهر موضعها  
وجازت الصلاة عليها لا التي فيها اذا لا يلزم من كون الشئ طاهرا في نفسه  
ان يكون نظيرا للغير فالاول مستدود والثاني محقق **فرج** الامري مرتبتي  
الميزان **وجه** الاول ان الاصل في الطهارة ان يكون بالماء في الحدث  
والخبث **وجه** الثاني ان الموارد في ذلك القدر في رأي العين فلا فرق  
عنده بين ازالة الماء وبين ازالة بطون الماء او غير ذلك ويبرئ  
قوله صلى الله عليه وسلم في نيل الثوب الطويل للمرأة اذا اصابته نجاسة يطهر  
ما بعده يعني من التراب الذي يجره ويمسحه فافهم **ومن ذلك نجاسة**  
**الماء** اذا انقلبت اي دون بين القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم  
يتغير عند الامام ابي حنيفة والمشافع واحدا في احدي روايتيه مع  
قول مالك واحدا في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تغير فنجس  
واذا ابلح قلتين فالاول مستدود والثاني محقق **فرج** الامري مرتبتي  
الميزان **وكذلك** الخلاف في الجارية فانه كما لو اكره عبد الامام ابي حنيفة  
واحد وهو الجدي من مذهب المشافع وقال مالك لا يجبر الجارية الا  
بالتغير قليلا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحاب الشافعي  
كالعوي وامام الحرمين والغزالي فالاول مستدود والثاني محقق **فرج**  
الامري مرتبتي الميزان **وجه** المشدود في هذه المسألة والتي فيها  
وجود نجاسة في الجملة فتتبره عنها ولو لم تطهر لنا ادب مع الله تعالى  
ان يقوم بين يديه مستظهرين بما نسا والباطن عندنا طاهر عندنا تعالى  
فمن سد راعي ما عنده تعالى ومن حقف راعي ما عند العباد فافهم **فرج**  
**ومن ذلك قول الامام** الاربعة ان يستعمل او ابي الذهب والعقصة  
حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول الشافعي مع قول  
داود اعاجيب الاكل والشرب خاصة فالاول مستدود والثاني محقق واقف  
على حد ما دره **فرج** الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان الشفقة  
على دين الامة والاخذ لها بالاحوط فيه اذا اختلف في الموضوعها مستلحا للجملة  
في الاكل والشرب ولا ينبغي ان يظهر ان يكون متكررا محبا بنفسه او الظهور  
مفتاح الصلاة التي هي حصة العز وجل **وقد اجمع اهل الكشف** على  
ان لا يصح دخول حضرة الله في كان جدي من الكبريل بطرد من القرية  
كما طرد ابليس واما استعمالها في غير الموضوع فالاول لانه اذا ترك  
استعمالها في مواطن الطاعات من الاحياط في غيرهما من باب اول  
فافهم **ومن ذلك** المصيبة بالفضة ضربة كبيرة حرام عند الامة الثلاثة

بتفصيل

بتفصيل عند المشافع مع قول ابي حنيفة لا يجرم المصيب بالفضة مطلقا  
فالاول مستدود والثاني محقق **وجه** الاول ان الشفقة على دين الامة كما  
وردت ان من استعمل الاما المصيب بالفضة او الذهب بصدق عليه  
انه استعمل المالان بعض اجزاء من المعصية والورع المتبع عن الاثم  
والمصيب كالمصيب عن الالباب الكامل من المعصية **وجه** الثاني  
الحقوقي مثل ذلك **ومن ذلك** السواك قد اتفق الامة الاربعة على  
استعماله وقال داود وهو واجب ومن اداسحاق ان من تركه عامدا  
بطلت صلاته لاسيما ان لا يتركه الجليس فالاول محقق والثاني  
مستدود ويدل عليها ما قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق علي امتي  
لا تركته بالسواك اعلموا بحاجات فان لا يجزئ كون الامر للوجوب ولكنه  
فترك ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشترى بقلوبه لولا ان  
اشق اليائه واجب علي من لاشقة عليه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه  
مسقة وجب عليه ومن وجد فيه مسقة لا يجب عليه **فرج**  
الامري مرتبتي الميزان **وجه** الثاني مراعاة كمال التقطع والادب  
في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين  
لا يشق عليهم ذلك في حجب ما يشهد به من عظمة الله تعالى وما يستحق  
مقام خدمته بل بما يشق عليهم تركه **وجه** الاول مراعاة حال مقام  
المجوبين عن مثل ذلك المسند من القوام الخاهلين بما يستحقه مقام  
خدمته تعالى وما جازته قال ابي حنيفة السواك عليهم رعا يشق عندهم  
لجهله المذلول فان احدهم لا يكاد يجلي قلبه تلك العظمة التي تتجلى  
للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنا ان الابرار سيئات  
المقربين فافهم **ومن ذلك** عدم كراهة السواك للصائم بعد  
الروايات عند ابي حنيفة ومالك واحدا في احدي روايتيه لا يكره وقال  
الشافعي واحدا في الرواية الاخرى يكره فالاول محقق والثاني مستدود  
**فرج** الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول مع ملاحظة ما تقدم  
مراعاة المسلم لرفع الضر عن جليسه حتى لا يثاذي احد برأيه  
فمه ومعلوم انما الحكم بوقفي الجليس ينبغي تقديم ازالة على حصول  
الفضائل وانما فان الصائم بعد الروايات ينبغي له التاهل للقدار  
به الى حين مجلس للاكل على ما ذكرته شاهدا له هذا هو النفا  
الاصغر بالشفقة وحسن الراية كما ورد في حديث الصائم فرحان  
وان كان الحق تعالى لا يوصف بالثاذي بذلك حقيقة ان هو  
الحال لذلك ولكن قد يتبع الشئ العرف في كثير من المسائل وقد  
ورد في عدة احاديث الاشارة الى الجوز في اطلاق صفة الثاذي  
عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لاحد اصحابه على  
ادي من الله وبحو حديث من اذني وليا فقد اذني واعقدا ثنا



ان المراد من نسبته نحو هذه الصفات الى الله سبحانه وتعالى ما هو غايها بما هو مقرر في محال من ابواب العقدة فافهم **وجه** الثاني  
 الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرابطة محمودة الاثر في طريق  
 العبادة كما كان ميل الله عليه وسلم بترك الصلاة على السهر وترغيبا  
 للعبادة في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة تؤصل صاحبها الى مقام  
 لا يحتاج الى احد يدعو له بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي ان تركه فتترك  
 داعيته للجهاد ويرى له الخبير فاعلم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الخامسة**  
 اجمع الامة على نجاسة الجمل الاما حكى عن داود انه قال بظهارها تحريمها  
 وكذلك اتفقوا على ان الجزاء اذا تحللت بنفسها طهرت **واجتروا**  
 على ميتة الجراد والسمك ظاهرة وعلى ان الحية والحياض والمشرك  
 اذا غمس يده في ما قليل فالما يقبل طهارته واتفقوا على ان الرطوبة  
 التي تخرج من المعدة نجسة الاما حكى عن ابي حنيفة هذا ما تكرر من  
 مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه ومن ذلك**  
 قول الامة الاربعة ان الجمل نجس مع قول داود بظهارها تحريمها  
 كما مر فالاول مستند والبلخ في الدرر والثاني محقق في جهة عدلي  
 وجود النظير منها لانه لا يبرهن تحريمها نجاسة عينها بالمسيرة والافلا  
 والارلام وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى  
 انما المشركون نجس **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وان كان الثاني  
 متبعيا جلا فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واجدوا في نجاسة  
 نجاسة الكلب مع قول الامام مالك بظهاره في الاول مستند في نجاسته  
 في الطهارة من ولوعه سبعا لنجاسته الاعداء في حنيفة فانه  
 يقول الغسل منه مرة انزال الحين بها والافلا به من غسله  
 حتى يجلب على انزالها ولو غسل من مرة واكثر كسائر النجاسات  
 لا سبعا وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوعه سبعا لا نجاسته بل  
 ذلك يقيد لا يغسل وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من  
 اعضابه في انا فانه كالولوع خلا فاما مالك فانه حصر الغسل سبعا  
 بالولوع فقط **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** من قال  
 بنجاسته عينه وصفته محض عدم صحة الفكان الصفة عن الزا  
**وجه** من قال بظهاره ذاته ان الاصل في الطهارة وانما النجاسة  
 عارضه فاما صادرة عن ان تكون الله تعالى في الغدوس الطاهر  
 ومن الادب قولنا بظهاره عينها ان رايه انكارها بغير استعمالها  
 في بدن او دين احتلتها **وقد** اجمع اهل الكشف على ان الاكل  
 والشرب من سورا الكلب يورث المساواة في القلب حتى لا يصير  
 العبد بين الحيوان وعظه ولا فضل شيء من الحيوان وقد جاز ذلك

شخص

شخص من اصحابنا المالكية فسر من ابن شريك من طلب فذلك شعبة  
 اشهر وهو مقبول من القليل من الخبير حتى كاد ان يهلك والسير الذي جعل  
 حله ما ذكره جيتا به ويحور اطلاق النجاسة عليه سواء اوردت الزا  
 مع الصفة او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى في اسم الرجل على المشركين  
 من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا اسلم احد منهم طهر ولو كانت النجاسة  
 لعينه لكان لا يظهر بالاسلام **وسمعنا** سيدي علي الخواص  
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل نجاسة ذات الكلب الاما هي عينه  
 من بجه او اكل عنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سورة بيت  
 القلب فيجب احتيا به كما يجب سم الافاعي من حيث ضررها في البدن  
 مع القول بظهاره ذاتها بل هو اولى بالاحتياط لانه يضر في الزا قال  
 ولا يبرح في شتم الكلب نجسا من حيث اثره وظاهر من حيث عينه كاسمي  
 انه تعالى المشركين نجسا والميسر والانصاب والارلام نجسا مع اجماع  
 العلماء الاربعة على طهارته جسم المشرك وكذلك النمل والافلا والارلام  
**قال** ولما كان سورا الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد  
 موتا او مصقا بمسحه من قول المواقف التي تدخل الجنة بالغ الشارح  
 ميل الله عليه وسلم في الغسل من اثره سبعا احداها بتراب دفعا لذلك  
 الاثر في كلبية فانه اجمع فيه بين الماء والتراب اللذين اذا اجتمعا انبتا الزا  
**فكلم** ان احر الشارح ما يغسل من اثره ولوعه سبعا لانها في القول  
 بظهاره جسمه كالتحريم مع سبعا كما مر فلهذا بالغ الشارح في الامر بالغسل  
 منه سبعا احداها بتراب مع الحدة في الشفقة على ديننا والرحمة بغير  
 وذلك لا يثبت في القول بنجاسة صفة القول بظهاره جسمه لعدم انقضاء  
 الصفة المذكورة في الزا انتهى **فكلم** اطلق الامام الشافعي ومن وافقه  
 بنجاسته الكلب ذاتا وصفة توسعا وتقليلا لعدم انعكاس الصفة عن  
 موضوعها وقسسه كما هو **وكان** اجماعنا من الذين رحمه الله يقولون بالتحقيق  
 ان الكلب طاهر العين نجس الصفة **وسمعنا** سيدي علي  
 الخواص رحمه الله ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل  
 من الكلب او استجابته عليه لا تغفل لحقها بها على غالب الناس لانه ما اطلق  
 عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف فقط **وقد** اجمع اهل العلم من  
 قال ان الغسل من الكلب يقيد لا يغفل بان ذلك يورث في ان الشارح  
 خاطب الامة بما لا يفهمون له محبي وذلك لكان يقول بوجوب صفة  
 العيب الذي يترتب عنه منصب الشارح وقد امر الله ان يبين للناس  
 ما نزل اليهم اي ما امروا به بان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان  
 يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا فلا يجيء في الجمل لغيره فلا  
 يلتبس عليهم منه شيء وقال له ان تغفل فما بلغت رسالته وهو معصوم  
 من عدم البيان مطلقا انتهى **قلت** وقد يرد هذا الان ان كان

ع



مقام

مثل ذلك قد يكون جائزا لايمان بعض الناس بالمعنى المضمون في  
 انفسهم سيرا على ما يرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولهم يتحققوا  
 علمته ام يتحققون عن المبادرة حتى يعلموا حكمه ذلك **وقد** قال اهل  
 الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشي كان اقوي في مقام الايمان اذ اعظم اجره  
 اذا عمل لانه ربما يكون فخطئ الباعث للمكلف حينئذ على العمل حكمه تلك  
 العلة من ثواب وغيره ولا يحضر امتثال امر الله تعالى ورسوله وذلك  
 نقص عن مقام الكمال والله اعلم **وسمعنا** سيدي عليا الخوام  
 رحمه الله يقول لا تقدر القابل بطهارة الكلب على رد النضر الوارد في الفضل  
 من ولو غلب بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف في العلة والعدد فذلك  
 لا يقدح في الدين فان القابل بطهارة الكلب قابل بال غسل منه كما ورد  
 واما التمسيع فتحن ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب فقد يترتب  
 به الاجتهاد في الوجوب كما عليه الفلانيون بجاسسته فاعلم ذلك فانه  
 نفيس **وقد** الفنا في ذلك مولفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف  
 الاسئلة **والجواب** عنها حاصل ذلك ان اهل الكشف متفقون  
 مع اهل النقل على الحكم بجاسسة الكلب والمسل منه وانما اختلفوا في  
 العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الكلام فعله  
 الاصلية عند اهل الكشف بجاسسة صفته من حيث انها غيب القلب  
 كالحجر والميسر والاضباب والازلام ونصته من ذكر الله وعن الصلاة وعلمته  
 عند غير اهل الكشف اما بجاسسة عينيه وصفته معا وعلمته لا تقبل عند  
 من قال بطلان رتبهما معا والغسل منه بقيد ولا يخفى ما في هذا اذا الامر  
 بالغسل منه سبعا يتبع بجاسسة ولا بد والا كان كلام الشارع  
 كما لم يثبت فلا بد من القول بجاسسته اما اذا قلنا واما صفته انتهى **ومن**  
**ذلك** قول الامام الشافعي وابي حنيفة بجاسسة الخنزير وان غسل  
 منه سبعا وعنده ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام  
 مالك رحمه الله بطلان رتبهما فالاول مستند والثاني مخفف **مرج**  
 الامر الى مرتبة الميزان **وقد اختلف** الامام النووي بطهارته من جهة  
 الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في بطلان  
 الخنزير غسله واحدة بلا تراب ويصحا قال اكثر العلماء وهو المختار  
 لان الاصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه  
 بالكلب انتهى **وجه** من الحق بالكلب في وجوب الغسل منه كونه  
 اجنس جسميا من الكلب فقياسه على الكلب واضح **وجه** من قال  
 بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات **ك** الكلب  
 واما تخريم لحمه فلا يلحقه بالكلب في الجاسسة فقد حرم الله الميتة  
 والخنزير ولم يترن الشارع بالغسل منه سبعا اخرها هذا بترادفهم  
**ومن ذلك** عدم وجوب العدد في غسل سائر الجاسات عند ابي

حنيفة

حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه مع الرواية الاخرى  
 عنده ان يجب العدد في سائر الجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه  
 يجب غسل الارض سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى  
 اسقاط العدد فيها عدي الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابلته  
 مستند **مرج** الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالامر الثاني  
 لايراعون الورع ولا الاحتياط والناس خاص بالامر الثالث كالعامة  
 والاصحاب نظير ما ورد في النقص عن العرج وعدم النقص به كما  
 سياتي بسطه في باب ان شئنا الله تعالى **ومن ذلك** قول الامام الشافعي  
 ان جلود الميتة تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد  
 منها اومى احدنا وهو احدي الروايتين عن احمد واظهر الروايتين  
 عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة فان الجلود كلها تطهر بالدباغ  
 الاجلد الكلب والخنزير ومع قول **الزهري** انه يثبت جلود  
 الميتة كلها من غير دباغ فالاول مستند ومن حيث ان شرط الذبح  
 وكثرة المستشفيات والتأني فيه تخفيف **مرج** الامر الى مرتبة  
 الميزان **وجه** الاول رتبة التزهر عن استئصال ما سماه الشرع نجسا  
 ادبا مع ما في ان يجالس العبد وهو ملامق لشيء نجس شرعا  
**وجه** الثاني القابل بان جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ المباح  
 في التزهر عنه وكونه يتجنب قسمة مطلقا بخلاف الكلب فان  
 فيه تفصيلا فكان اخف كما في الخنزير من هذا الوجه **وجه** الثاني  
 القابل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير دباغ حمل احاديث الرباع  
 على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص بالامر من العلم كما  
 والثاني خاص من هو دونهم في التزهر والثالث خاص باهل الضر  
 كما يدل له بعض الآثار فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان لا  
 لا يعمل شيئا فيما لا يؤكل مع قول ابي حنيفة وما لا ياكل لا يعمل الا في الخنزير  
 واذا ذكرى عندهما سبع اوكب طهر جلده ولحمه لكن اكله حرام عند  
 ابي حنيفة ومكره عند مالك فالاول مستند والثاني مخفف **مرج**  
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان قال لا يؤكل لحمه خبيث فلا  
 تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم موته جفت نفه  
 قال **تعالى** في مدح نبينا صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم  
 الخبائث **وجه** الثاني انه لا يلزم من طهارته جوده فقد جرم النبي  
 الطاهر لصورة في بدن او عقل ولحم لا يؤكل وان قيل بطهارته  
 بصره في البدن كما جرمه ومن شك فليجرب لو لم يكن الا انه يورث اكله  
 البلاء وحي لا يكاد يفهم طواهر الامور فضلا عن بواطنها **ومن**  
**ذلك** قول الامام ابي حنيفة بالعفو عن مقدار الدم من الدم  
 في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديده لا يعني عند **مرج** قوله

لست

رات  
ة  
ير



في القديم انه لا يعنى بها دون الكف فالاول والثالث خفيف والثاني مشدد  
**فرج** الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي نجاسة شعر  
المسنة غير الادجي وصفها ووربها مع قول ابي حنيفة واحمد بطهارة  
الشعر والصوف والوبر برزاد ابو حنيفة فقال بطهارة الشعر والصوف والوبر  
والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قوله انك بطهارة الشعر والصوف والوبر  
مطلقا سواء كان يوكل لحمه كالشعر ولا يوكل كالنعلب والجاروم مع قول الاوزاعي  
ان الشعر ونحوه نجس يظهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده  
خفيف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عموم قول  
تقالي حرمت عليكم المسنة **وجه** الثاني ان سياق الآية فيما يوكل  
لا يميز بين الاكل والشراب وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا توكل عادة فتستعمل  
في غير الاكل كاللبس والافتراش ولو بلا غسل عند غير الاوزاعي علي ان  
التحقيق في الشعر والريش ونحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجهها  
الى الحياة من حيث انها تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان او  
غيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة وما لا  
يجوز شعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول احمد بركاهته وقول  
الحري في الليف احب الي فالاول خفيف والثاني مشدد والثالث  
والرابع فيهما راحة تشدد وان لم يرد احدا بكونها هذا المنع فيواخذ  
به الاكابر من اهل الورع وميل الى الاصاغر **فرج** الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول البناء على القول بنجاسة **وجه** الثاني والاربع  
الاخذ بالاحتياط **ومن ذلك** قول الامام مالك واحمد والشافعي في ربح  
قوليه بطهارة الادجي اذا مات مع قول الامام ابي حنيفة والمرجوع في  
قول الشافعي في بانه نجس لكنه يظهر بالغسل فالاول خفيف والثاني مشدد  
**فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول شرف ذات الادجي روحا  
وجسما **وجه** الثاني شرف روحه فقط فان اخرجت من الجسد نجس  
لانها كانت طاهرة الاسرار الروح تكون مركبا لها وهي من امر الله  
وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما حاوره فافهم واكثر من ذلك  
لا يقال **فان قال قائل** كيف قال الامام ابي حنيفة رضي الله  
عنه بنجاسة الادجي مع جود ان المومن لا نجس حيا ولا ميتا  
**فلجواب** يحمل ان هذا الحديث لم يبلغه او بلغه ولم يبلغ غيره  
**ومن ذلك** قول الامام الادبي بطهارة سور البغل والجاروم انه  
طاهر على توقفه في حنيفة في كونه طاهرا مع قول الثوري والاوزاعي  
ان ما لا يوكل لحمه سور نجس فالاول خفيف ومقابلته مشدد **فرج**  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كونه على نسيج الطهارة بسور البغل  
والجاروم لا يظلم عليه الا الاكابر العلماء بما الله تحقيق الامر فيه على العوام  
بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم **ومن ذلك**

قول الامام الشافعي بنجاسة البول والروث مطلقا مع قول الامام مالك  
واحمد بطهارة رثها من اكل اللحم ومع قول الشافعي جميع البول الحيوانية  
الطاهرة طاهرة ومع قول الامام ابي حنيفة ريق الطير من اكل اللحم طاهر  
والعصا في طاهر وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابلته خفيف فالاول  
بالنظر لاحد شق التفاصيل **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
كون المهيمن من شانه ان تاكل مع الغفلة عن الله تعالى فلا حكا تذكر  
المع والم يذكر اسم الله عليه فهو قد شرعا كما هو مقرر في الشريعة  
وهو خاص بالاكابر العلماء والصالحين الذين يتدبرون بحيلة الخافين  
عن الله لما هو عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصاغر الذين  
يغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتدبرون بتفصيل اهل الغفلة لعدم  
تدبر ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جازت الشريعة على  
مرتبة الخواص ومرتبة العوام اي للشريعة والعلماء تبع لها **ومن ذلك**  
قول الامام ابي حنيفة وما لا نجاسة الميت من الادجي مع قول الشافعي  
واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا ميت كل حيوان طاهر واما حكم الشرع  
عنه فنجس غسله عند مالك وطهارة وباسنا وعند ابي حنيفة لغسل  
رطبا ويترك يابس كما ورد فالاول مشدد والثاني خفيف **فرج**  
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كونه يخرج مع الغفلة  
عن الله تعالى عاليا فكذلك الشخص يذكر انه بين يدي الله ايا  
بل يقر حسنة الغفلة تنبها لعموم الذات ومعلوم ان الذات  
النفسية تامة تمت كل محل عرف عليه **ومن هذا** لعلم امرنا بالغسل  
من خروج الميت للابن الغاشي للبدن الذي فتر وضعف في  
شدة الحجاب عن الله تعالى كما سبب في بسطه في باب الغسل ان  
سأله تعالى يد كل ما يجب عن الله تعالى فهو نجس عن الاكابر بخلاف  
الاصاغر فكل الامم ابي حنيفة وما لا نجاسة بالاكابر من العلم والصالحين  
وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعموم المسلمين فكذلك غسله  
الميت صليا الله عليه وسلم نارة وفركه اخرجي تشريفا للاكابر والاد  
فافهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في البئر الذي  
يتوضأ منها اذا خرج منها فارة ميتة انها ان كانت مستنخة  
اعاد ثلاثة ايام وان لم تكن مستنخة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول  
الشافعي واحدا انه ان كان الماء يسيرا اعاد من الصلاة ما قبله  
على طهانه انه توضأ منه بعد موته وان كان كثيرا لم يتغير لم بعد  
سببا وان تغير اعادة في وقت التغيير **قال** مالك ان كان  
محييا ولم يتغير اوصافه فلا اعادة وان كان غير معين فغيره  
روايتان فالاول مشدد والثاني خفيف وما بعده **فرج**  
الامر الى مرتبة الميزان فيقال في توجيه ذلك ان الشدة يخاص

صاغر



بالأكابر والتخفيف خاص بالإصاغر بالنظر لتمامها في الطهارة  
 والتقدس **ومن ذلك** قول الإمام الشافعي إذا استنبه طاهر ونجس  
 اجتهد ونظهر عاظم طهارة من الإداخي مع قول **الامام أبي**  
 حنيفة أنه لا يجوز إلا جهتها إلا إذا كان عدد استنائه الطاهر أكثر  
**قوله** أخرجه أنه لا يجوز بل يريق الجميع أو يخلطها ويبيع فالأول  
 محقق والثاني وما بعده مستد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان  
 وهو محمول على حالين فالأول **خاص بالعوام** والثاني وما  
 بعده خاص بالأكابر مستدور عنهم واعفاهم فافهم والله بخبره تعالى  
**اعلم يا أحمد** أسباب **الحدث** اجماعا على  
 نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيليين وهو البول والغائط  
 والقيح والدم من مس ذكره أو دبره يعطون من أعضائه غير ربه لا يفيض  
 والفقوا على نوم المصطليح والمتكبر بشرطه ينقض الوضوء وعلى أن  
 الفقهية في الصلاة ينظرون في الوضوء خلافا لابي حنيفة كما  
 سياتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار وأكل الخبز لا ينقض  
 الوضوء وعلى أن ينقض الطهارة وشك في الحدث فهو باق على  
 طهارته إلا ما حكي عن بعض أصحاب مالك **وكذلك** الفقهاء على  
 أنه لا يجوز للحدث من المصحف ولا جملته إلا ما حكي عن داود وغيره  
 من الجوار **هذا** ما وجدته في مساليل الإجماع والاختلاف وأما  
 ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض  
 الخارج النار كالدرود والحضاء والريح من القبل مع قول  
 أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل وهو الخارج من مذهب  
 الإمام الشافعي فإنه قال بالنقض بالثلاثة فالأول محقق والثاني  
 فيه تشديد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أن  
 الرود حلية الجاه والحضاء من الأكل ليست من الطبيعة المتورقة  
 من الطعام وإنما نقض حقيقة إنما هو نشأ من الطعام ومن نقض  
 بالحضاء فأنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب  
 لأنها إنما هي سبيل في سبطه في أوائل خاتمة الكتاب أن شاء الله تعالى  
**وجه** من قال ينقض الريح الخارج من القبل بغيره حتى أنه ربما  
 لا يقع للمعدة في عمره مرة واحدة فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة  
 الثلاثة أن المني ناقض للطهارة الأصح من مذهب الإمام الشافعي  
 أنه لا ينقض الطهارة وإذا وجب الغسل فالأول مستدور والثاني  
 محقق **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه** الأول أنه خروج  
 المتورقة مستدرة لأنها لا نقض لها لذة نفسها بلية ومن لازم ذلك سدة  
 العقلية والتبعية عن الله بخالي فهو الذي ينقض من خروج البول  
 والغائط من حيث اللذة لا من حيث عيبه **وجه** الثاني كون

ذلك

ذلك خاص بالأكابر لا لغيره **الدين** يعودون العقلية عن الله تعالى حذرا بحسب  
 منه التوبة والظاهرة فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالعوام فالعلم  
 ذلك وتامل فيه بقرائه لا فائدة في القول لعدم نقض الطهارة بالمني إلا  
 كونه منسباً إليه لا غير فإن من خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحوها  
 الحديث منسوخ الحديث الأصغر فافهم **ومن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة  
 لا ينقض الوضوء من العرج مطلقا عيايه وجه كان مع قول الشافعي والقول  
 الأرجح من مذهب أحمد بن حنبل أن ينقض الوضوء بطن الكف وزاد أحمد بن حنبل الطهارة  
 بالمس إلى كونه بطن الكف أيضا ومع قول مالك أن مسه بشهوة ينقض الوضوء  
 فالأول محقق والثاني مستدور والثالث فيه تشديد **فخرج** الأمر إلى مرتبة  
 الميزان فالأول خاص بعوام الناس وينفاه به خاص بالأكابر وذلك لأن النقص  
 حقيقة هو كمال الولد من الأكل وأما النقص بالعرج فأنما هو لحاجة العرج للخارج  
 بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله لمجاورتها لمجاورتها الخارج  
 مباينة في التزويج والتقيدي به خواص أمته دون عوامهم كما أشار إليه  
 حديثه هل هو الأضحية منك وقال للأكابر من فرجه فليست منكم والاحتياط  
 ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجعوا **وتسقط**  
 سيدي عليا الخواص رحمهم الله يقول إنما قال صلى الله عليه وسلم أطلق ابن  
 عدي حين سأل عن من العرج هل هو الأضحية منك لينسبه على الجميع  
 عليه أهل الكشف من أن النقص حقيقة إنما هو ما كان متولدا من  
 الطعام والشراب وخروج من العرج ليس ذات العرج وكان يطلق ابن عدي  
 هذا رأي الأئمة فحقف الشافعي عليه رحمه الله بخلاف الأكابر من العلماء  
 والصالحين بوجه واحد هو بالوضوء من نسله كرسالة لقائهم في التبرع  
 وانتزعه عن من المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والفقراء من حرمهم  
 فإن مقامهم لا ينقض هذه التزويج العظيم **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان  
**فإن قال** من قال في الحديث هل هو الأضحية منك مستوخ **قلت**  
 السادة الخفية لا يقولون بسجدة بل هو حكم عدهم فلا بد له من رجب  
 يحمل عليه وقد صح حمله على أحاد العوام دون العلماء والصالحين فينبغي  
 لكل مستد من الخفية أن يتوضأ من العرج خروجا من خلاف الأئمة  
 ولا ينبغي أن يمس فرجه ويصلي فلا يتجدد وضوؤه **فإن قال قائل** إنهم قلتم  
 إن علته النقص من العرج إنما هو لكونه مجاورا للخارج لأن الله فكم لم يخرجوا  
 الوضوء من نفس الخارج **فالجواب** إنما لم يلزمنا الشافعي بالوضوء من  
 من الخارج فإنه لا لذة في مسه بخلاف خروجه فإنه العبد يجب  
 لذة وراحته بخروجه تكاد تضر المبدأ فلهذا كان في الوضوء كمالا  
 بخلاف مسه بالخارج الملوثة فافهم **وأما** وجه من نقض الطهارة بالمس  
 الدكر فظهر الكف أو باليد إلى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق  
 حيا ذلك كما في حديث إذا قضيت أحكم بيده إلى فرجه وليس بينهما

حان

في ذلك  
 مع



ستر ولا حجاب فليتوضأ **وسمعت** مرة أخرى يقول ليس لنا نقض  
للطهارة الاوسول من الاكل حتى العتقة عندهم يقول بانها تنقض الطهارة  
اذا وقعت في الصلاة لانه لو اشبع ما فقهه فان الجبهة لا يكاد يتيسر  
فصله عن العتقة انتهى **واما** من حلقه الدبر فقال ابو حنيفة وما كان  
لا ينقض الوضوء **وقال** الشافعي في ارجح قوليه واحد ينقض اخذ  
بروايته من من فوجد فشم القبل والدبر **ورجح** الامر الى من يمتنع الميزان  
**ومن ذلك** قول الشافعي واحد ينقض طهارة من مس فرج غيره  
صغيرا كان الممسوس او كبيراً حياً كان او ميتاً مع قول مالك انه لا ينقض  
مس فرج الصغير مع قول ابي حنيفة لا ينقض مطلقاً **ورجح** الامر  
الى من يمتنع الميزان **ورجح** الاول اطلاق نقض الطهارة من الاسنان  
فرج نفسه فقبس عليه مس فرج غيره بجامع علته الفرج في ذلك  
فما نقض طهارة العبد من نفسه كذلك ينقضها من غيره اخذ بالاحتياط  
ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام ابي حنيفة والشافعي واحمد  
بعدم نقض طهارة الممسوس مع قول مالك ينقضها في الاول بحقق  
والثاني مستبعد **وان** الاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر  
من المتورعين **وقد** اجمع اهل الكشف على انه ليس لنا نقض الا دخل  
سواء ادخل او فيه راحة من سوا الادب مع انه نقض **ومن هنا**  
ورد الاستحسان عند الخروج من الخلافة فلا يقع العبد في نقض الادوية  
غائب عن مثل هذه ربه عز وجل ولا يكاد يخبر مع الله عز وجل في حال خروج  
الحدث او وقوعه ابداً وذلك في عدم الخطور حدث عند الكابر يتجهرون  
منه احياً ليدعهم الذي مات بادبارهم عن شهركونه في حضرة ربه فافهم  
وهذا من باب قولهم حسنة الابار وسياحة المقربين **ومن ذلك**  
قول الامية السكينة لعدم نقض الطهارة بل من الامر الجليل مع قول الامام  
باجابة الوضوء بلبسه **وحكي** ذلك ايضا عن الامام احمد وغيره  
في الاول بحققاً **ولما** في شدة **وزجة** الاول عدم ورود شيء من  
الشارع في ذلك فلو كان ناقضاً لوردنا حكمه ولو في حديث واحد  
**ورجح** الثاني كون الاحكام دائمة مع العلل على ما حكاه الله  
العلة في النقض بل من المرأة الشهوة للممسوس والممسوس ولها عادة  
احتياط الامام مالك للامية وقال ينقض الامر الذي يشتهي تعبيله  
مثلاً لانه روي عنه عن ائمتهم الشارح عياش بن ربيعة من بعده فكل  
امر حدث بعد موت الشارح من مستحسن او مستقبح عرفاً  
فلم يمتد ان يالحقه بما يشاء كله في السرية فالنقض بالامر وخاص  
بارا ذل الناس وعدم النقض خاص باشراف الناس الذين لا يشبهون  
الاجابا حده الله بقا في حكمه فان تنزه الكابر عن سوا الامر فهو  
كل في التنزيه **وقد يقال** ان عدم النقض بمس الامر دحاهم بوعلى

الناس والقول بالنقض خاص بالكابر العلماء والصالحين مشاكلة لقامهم  
في البناء عن كل ما لم يأت به الله تعالى **ومن ذلك** قول الامام  
الشافعي بان لمس البالي المرأة من غير حائل ينقض بكل حال الا ان كانت  
المرأة محرماً للامس مع قول مالك واحمد انه ان كان ذلك بشهوة ينقض  
والافلاوح قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان ذلك ينقض بشرط انتشار  
الذكر بذلك فينقض باللمس والانتشار معاً مع قول محمد بن الحسن  
انه لا ينقض وان انتشر ذكره مع قول عطاء ان لمس اجنبية لا تحل له النقض  
وان لمس زوجته وامته لم ينقض في الاول يشدد ومقابله يخفف على التفتيل  
المدكور فيه **ورجح** الامر الى من يمتنع الميزان في الاول بحقق خاص بالكابر  
الذين يقيمون محل الشهوة اذا اتفقت مقام وجودها ومقابله دابر على  
مع وجود الشهوة بشرطها المذكور من العلم المشدد والمتوسط والخفف  
واما الممسوس فذهب مالك والراجح من قول الشافعي واحمد في  
الروايتين عن احمد انه كاللامس في النقض **ورجح** الامر الى من يمتنع  
الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها **ورجح** من قال ينقض  
لمس الاجنبية النظر للنقض بالانوثة من حيث هي كما انها حدثت  
**ورجح** من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضي الله عنها  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى  
الصلاة ولا يحدث وضوئيه وهذا خاص بمن ملكن اربه وكان الخ  
يحيى الدين ابن العربي رضي الله عنه يقول **ورجح** من منع  
النقض بل من المرأة النظر الى كلفها من حيث المحل لقابها الميا  
اليه بقول **تعالى** وان تطأها عليه فان الله هو مولاه  
وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهروا وهو سر لا يعلم  
عليه الا من اطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة  
التي في حفصة وعائشة حتى جعل الحق تعالى نفسه واولي العزم  
من الملائكة والسيرة في مقابلتها وهو شر لا يجوز كشفه للمحرمين  
**وسمعت** سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول  
نقض الطهارة بل من الشاخص باحاد الناس ما لم يطلع الله  
تعالى على حال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت  
الكل نظير قوتهم ان الخير المقدي الفضل من العاصر **واما**  
عدم النقض بل من شخص خاص به الكمال الذي لا يبرقون من انب  
الوجود كشفاً يقيناً لا الذي يشهدون النقض في النساء ورون  
الذكورة اكمل من الانوثة انتهى **وسمعت** انما يقول لولا يكن  
من كمال المرأة وقوتها الاكوتها تستدعي بالكمال الكابر ولو كان الدنيا في  
صورة السجود عليها حادثة الوقاع لكن في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى  
**وسمعت** ايضا يقول الاوي القول بنقض الجانز والمحارم والصغيرة



لان العلة في النقص بها قد لا يكون هي الشهوة وانما ذلك لخصوص وصف  
 في الانبياء فيقف المتوهم على القول بانهم ينقص حتى ياتي له نص يخرجهم  
 عن النقص وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله  
 تعالى يذبح ابناهم وهم ويسبحون نساءهم على الاطفال فانه كان لا يذبح  
 الابن القريبية العهد بالولادة فلما اطلق اسم النساء على المرأة الكبرى  
 في قوله تعالى والاسم النساء من غير تقييد بالمبالغة فذكر ذلك  
 اطلاقا لله البنت ساعة ولادتها على حرسها وهو مذهب داود رحمه  
 الله **من** الآية من دارج حصول الشهوة ومنهم من راي جعل الشهوة  
 وانما تحصل شهوة **وانما** وجه من قال المراد بالنساء في الآية  
 هو الجماع لا الجنس باليد فهو يكون الجنس امر اخفيا لا فيصير  
 الانسان بذكرته عن ربه غالبا بخلاف الجماع فان صاحبه لا يكاد  
 يحضر له قلبه ربه بل يخفي عن مراقبته وشهوده بالكلية وذلك  
 حدث عند الاكابر من الاولياء نقا لما كانت اللذة تشري في بدن  
 الجماع كله لا يتغير بجل دون اخر من المكلف بنعيم البدن في الغشيل  
 يستعش بالآمال من بدنه بسره ذلك اللذة فيه فانها عمت جسمه  
 كله والمشي وان كان فرعا من الدم فهو فرع اقوي من اصله وان  
 كان البول والغائط والدم اقدر منه في ظاهر الامر اذ العلة  
 فيه سر بان شهوته الغيبية له عن شهوة العقل في لا قدر اثاره للون  
 والرائحة مثلا **وما** يؤيد من قال ان المراد بالجنس في آية اوكل  
 مست النساء الجماع قوله تعالى وان تطلقوهن من  
 قبل ان تمسوهن فان المراد بالجنس هنا الجماع وقد يكون من  
 قال بذلك انما قال به لكونه نظرا في لغة العرب في اي  
 الجنس والجنس واحد لكن ذلك ينبغي ان يكون خاصا بمرجع النكاح  
 بخلاف الاكابر فان من مقامهم ان يتبرعوا عن الجنس لسنا ولو بلا  
 شهوة حتى عن الجنس والشعر والظفر والسن كما تنزهون عن  
 الصلاة اذا كانوا في الجلود لا بعد طهارة تنبأ عدا عنها لكونها  
 محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا يكون لها في العلم  
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه يغفل  
**ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه من  
 نام في صلاة على حاله من احوال المصلين لا ينقص في حاله  
 الركوع والسجود وان طالع دون القيام والقعود ومع قوله  
 انما في ان نام ممكنا معقده لم ينقص ولو طالت النومة والا  
 استقص ومع قول احمد في صحيح الرواية عدا انه ان طالت نومة  
 القيام والقعود والركوع والسجود فعليه الوضوء والا فلا الاول  
 محقق ومقابله فعلى **فرج** الامر ابي بن مبران **وجه**

بالماء

الاول

الاول ان المياح في الصلاة قريب من المستقط لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى  
 وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم المصلي  
 لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير المصلي فمعه في الارض  
 ولذلك قال اشياخ الطريق من اراء حقة نومه فليضع تحت راسه محدة  
 عالية ويقيم على شقته الامن فان نومه يكون خفيفا جدا **واما**  
 وجه من قال من العلماء ان النوم ينقص ولو من ممكن معقده ان صح عند  
 ذلك فهو لكونه في النوم امر ابرز خياله له وجهه في اليقظة ووجهه  
 في الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم اخر الموت فكان القول ينقص  
 الطهارة به من باب الاخذ بالاحتياط **وسمى**  
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من نقص الطهارة بخروج  
 الدم الجارية او بالغمظة او بنوم المصلي معقده او بحس الارض والا  
 جزم او الكافرا او الصليب او غير ذلك بما وردت فيه الاخبار والاثار  
 وتولد من الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط ولا سيما لا تمنع الاو القليل  
 عما قل عن موافقة الله عز وجل فلو صححت مراقبة العبد لربه لزمه  
 نفسه عن مس كل قدر حسي او معنوي تعطيها لحضرة ربه فلما كانت  
 هذه الامور من لازم صاحبها العقلية من الله تعالى لنقص بعض العلماء  
 الطهارة بها قال وجب النواقض متولدة من الاكل وليس لنا ان نقص  
 من غير الاكل اذ بان من الاكل لا ينال ولا يجري له دم ولا جزم ولا  
 نجس ربه بمحضته ما فصله عن الكفر والشرك بل هو كالملايكة **واما**  
 من قال ينقص من الكافرا فلا نه محل سقط الله تعالى في احتياط المؤمنين  
 لنفسه في التطهر في ارضي مواضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم في الوضوء  
 حتى اكل لحم الخنزير وما ورد ان ظهورها ماري الشياطين لاني حيث ذات  
 اللحم وكما ورد في الوضوء في المياح المعقوبة عليها كياه قوم لم يطهروا  
 وكما ورد في النبي عن الجلوس على جلود الخمر والسباع من حيث انها تترك  
 النفس في القلب كما سياتي في باب البيان وكذلك لولا الاكل والشرب  
 ما استهينوا ليس القبط ولا جازعهم ولا حرج منامي ولا جن احدا لا  
 اعي عليه ولا فكلنا بخيبة ولا نبية ولا اتخذ احد من الكفار صليبا يعبره  
 فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب بالاكل واصل ذلك كلة السيد ادم  
 من الشجرة فانها لما كانت بيضا بصورة ما يقع فيه شهوة من لعبه من  
 حجابهم بالاكل عن الله تعالى امرها بشربه بالفضل او الوضوء من كل ما تولد  
 من الاكل للملازمة الحجاب والخفة به عن الله عز وجل ولذلك اطلق العلماء  
 الصلاة بالاكل فيها الاتساع صحة كالمناجاة العبد لربه في صلاة حال  
 الاكل فتمنع لذة الاكل من شهوة الاقبال على مناجاة ربه لاستماع اجتهاد  
 لواتين معا في ان واحد ومراعاة الادب معه لا سيما في بسطة ذلك في الخاتمة  
 ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء مما مست النار والطيب والخمر



فانفق الاربعة على عدم التقصير به وقال الميرزا والوهيرية في بيان ثابت  
تجب الوضوء من اكله فالاول محقق والثاني في مشدد **وجه** الثاني ان النار  
مظهر عظمي لجذب الله تعالى به من شأ من العمارة فلا يناسب من اكلها  
مستعدا لتقف بين يدي الله الان بعد النظر منه طهارة كاملة **وجه**  
الاول تحفا هذا الوجه على غالب الناس فلذلك كان الموضوع خاصا  
بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصل اعرف فلا يورون بالوضوء  
منه وكان اخر الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة على الامة  
**فرج** الامر الميرزا في فافهم **ومن ذلك** قول الامة الاربعة  
ان من يتقن الطهارة وشك في الحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهرا  
مذهب الامام ما كان انه يبيح على الحدث ويتوضى **وقال** الحسن  
ان كان شك في الحدث حال الصلاة بني على يقينه في صلاة ثم  
وان كان خارج الصلاة اخذ بقتض الشك وهو الحدث فالاول  
تحقق والثاني مشدد **وجه** الامر الميرزا في فافهم **ومن ذلك** قول الامة الاربعة بتجريم  
الاخذ باليقين الاخذ بالشك ليقين دون الشك ولو علم المصالح  
انفقها فانه الله تعالى دم الذي يتبعون الا ان عجزوا عن اليقين  
بطرفين الطريق فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامة الاربعة بتجريم  
مس المصحف في الحدث مع قول داود وغيره ما يجوز اذ ذلك قول  
الامة الاربعة يجوز المحدث حمله بخله فادعلا قلة الاعتدال في  
ما يجوز هذه حمله في المنفعة وتفسيره وما يورق بقرعة بقوله  
فالاول مشدد وقول داود وغيره تحفف فالاول في سيرة العمل بخلاف  
وعلاقة تحفف ومثلا بلم مشدد **فرج** الامر في المسئلة  
الى ميرزا **وجه** الاول في المسئلة في التعليل وعلا  
بظاهر قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون **وجه** الثاني  
فيما ان كلام الله تعالى ليس هو حلال في الكتابة التي في العرق  
وانما هو جليل لخالص الجوارح على وجه الملائكة بصورة الراعي  
الموسم في الحارة فلا يجرى على الراعي ولا يجرى غيره وهذا سار  
لا تخيلها العبارة **وجه** الاول في حمل المصحف بعلاقة عدم مس  
المصحف لانه انما مس العلاقة بصورة صورة من قلب وترى المصحف  
يعود لانه صورة صورة المعظم على كل حال **وجه** الثاني  
المباقة في التعليل ولانه بعد حاملا للمصحف بالعلاقة فلذلك من  
المزاهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر  
والاصا عرفا على ذلك **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واجد في  
اشهر الروايات عنه بتجريم استقبال القبلة واستدبارها في  
المصحف اذ في البين مع قول داود ويجوز الاستقبال والا  
ستدبارها جميعا فالاول مشدد والثاني تحفف **فرج** الامر

الى

الى ميرزا **وجه** الاول من حمل جهة وقوفه بين يدي  
الله تعالى في صلواته في جهة يوله وما يطمع فقدا سا الادب فلذلك  
عما يراد شارب بين المحققين بقوله سر قوا او غروا وذلك خاص بالاكابر  
الذين بالغوا في تعظيم جنات الله عز وجل **وجه** الثاني في خفا مثل  
ذلك على غالب الناس فهو خاص بالاخصاء فلا يكره احد منهم بالمحطة  
ما لحظه الاكابر من التعظيم فلذلك مقام رجال فاعلم ذلك **ومن ذلك**  
قول مالك والشافعي والحنابلة الاستسحاض واجب لكن عند مالك وابي  
حسيفة ان يصلح غير استسحاض صلواته وقالا بوجوبه هو  
سنة وفي رواية عن مالك فالاول مشدد والثاني تحفف **فرج**  
الامر الميرزا في فافهم **وجه** الاول في المسئلة في وجهه المشددة  
وهو خاص بالاكابر **وجه** الثاني في كثرة تكرار خروج النجا  
من هذين المحلين تحفف فلهما بالاستسحاض **ومن هنا** قال  
ابو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستسحاض اذا كانت  
مقدار درهم البجلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على  
محل الاستسحاض عادة **ومن ذلك** قول الشافعي واحد بوجوب  
الاستسحاض لثلاثة اجزاء وان حصل الانقاص بدورها مع قول مالك  
والى حنيفة جواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقاص فالاول  
مشدد والثاني تحفف **فرج** الامر الميرزا في فافهم **وجه**  
الاول العمل بالشارع مع زيادة التره **وجه** الثاني في حمل  
الثلاثة في الحديث على الخائب والافاد احصل الانقاص بمسحة  
واحدة فلا محيل للثانية والثالثة لانه لا يمسح بها ك  
مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوثرية لشرها بحجة الله تعالى  
كما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر لكن لما كان  
دون الثلاثة اجزاء لا تكفي في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة  
مراعاة ما هو ادب في العرف مع ان مقام الوتر لا يكره بغيره على قلب  
المستحصى لطلبه العقل على الصمد على الاستسحاض فافهم **ومن ذلك**  
قول الشافعي واحد لا يجري الاستسحاض معظم ولا روث مع قول ابى  
حسيفة وما لك انه يجري بها لكن مع الكراهة لهما فالاول مشدد  
والثاني تحفف **وجه** الاول في الشارع عن الاستسحاض  
واللهي يقضى المشاد **وجه** الثاني ان الله عز وجل عن الاستسحاض  
بما في تزيده فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بما لا يصلح لان عمله  
تكون العظم طعام اخوانا الحن على كثير من الناس واما على الرو  
فلان المراد بالحجر والله اعلم **باب الوضوء**  
اتفق الامة على انه لو يوي بقلبه من غير نظا اجزاه الوضوء بخلاف  
عكسه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا

سنة



الامام عن احمد وعنه ان تحليل العجوة الكسنة في الصوم سنة وعلى ان  
 المرفقين بخلان في ابيدين في الصوم وخلافه لافروا جمعوا على انه  
 لا يجوز مسح الايدي عموما عن مسح الرأس وعلى ان من توضأ فله ان يصلي  
 بوضوءه ما شاء ما لم يتيقض خلافا للمتحفي في قوله لا يصلي بوضوءه  
 اكثر من خمس صلوات وقال **عبد الله بن عيسى** لا يصلي بوضوء واحد  
 غير فرضية واحدة ويتيقض ما شاء ويحج بالاية بالحياء الذي يستر  
 اذا تم الى الصلاة فاعسلوا الاية **هـ** **رأى** ما وجدته من سبيل  
 الاجماع والاتفاق **واما ما** اختلفوا فيه **من ذلك قوله**  
 لا تقرا القرآن الا بعد الاغتسال في الصلاة **هـ** السنة في الظهارة  
 عن الحديث الاكبر والاصغر مع قول **ابي حنيفة** لا يفتقر الوضوء الى  
 الى السنة بخلاف التيمم لا يفتقر الى السنة فالاول مستند والثاني  
 فيه تحقير **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان **ودليل الاول**  
 حديثنا انما الاعمال بالنية **وجه الثاني** ان راجح فروع الصلاة  
 كلها في سنة الاسلام كما قال **ابو عباس** وابو سليمان الداراني  
 فقال لا يحتاج بشئ من فروع الاسلام الى نية بعد ان اختارها  
 الدخول فيه اي في الاسلام ووجه الاستسنا للامام **ابي حنيفة**  
 التيمم كون التيمم ضعيف الروحانية فلا يكتفي ببعض البدن من  
 الضحك الذي حصل فيه من المعاصي او الخفلات فلذلك  
 احتج الى تقويته بالنية كما سبقت بيانه في باب ان شاء الله تعالى  
 بخلاف المأذنة قوي الروحانية فيجب كل محل تول عليه ولو بلا  
 قصد قاصد **وسيفنت** سيدي عليا الخواص رحمه الله  
 بقوله حنيفة النية عزم المكلف على الفعل مع الغاية عالما  
 ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر  
 لاكت لوقلت للمحن وهو يتصور ما اذا تصنع فقال لك انظر **واتيان**  
 لا يجوز ما يصنع فليس هو بمكلفا اصلا قال **وعمل** شبهة  
 لما نقل عن الامام **ابي حنيفة** عدم فريضة النية كونه يعرف اصطلا  
 فان العرض عنه ما صرح به القرآن بالامر به او ما الحق به من السنة  
 المتواترة والاجماع وغير العرض حاجا في السنة الغير المتواترة  
 الامر به **هـ** **م** انه ينقسم الى ما هو واجب والي ما هو مندوب  
 كالختان والاستنجاء وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة  
 ما هو واجب ومنها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام **ابي حنيفة**  
 فريضة النية نفي وجوبها ونفي ذلك اصطلاح السلف على التيمم  
 عن الحرام بلفظ الكراهة فان قيل وكره سميان الوضوء بالني  
 مثلا فراههم المنع وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الامة قبل  
 الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله تعالى في نفي ما يبين لفظ

ماجا في القرآن وبين لفظ ماجا في السنة وان كانت السنة ترجع الى  
 القرآن لانه من الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا حجي بوجي  
 ذلك تخصيصهم المدعى للنبيا بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة  
 من الله رحمة تميز اللانبياء عن الاوليا فيقال في الوحي رحمة الله او رحمة الله  
 عنه ولا يقال ذمة صلى الله عليه وسلم الا على التبعية للانبيا كما هو مقرر في كتب  
 الفقه وغيرها **وسيفنت** رضى الله عنه يقول كان الامام الوحي  
 من اكبر الائمة ادب مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضا ولم يجعل الوتر  
 واجبا لكونها تبتا بالسنة لا بالكتاب فقصد بذلك تميز ما فرضه الله وتيمم  
 ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يخلف لفظها كما قال **عبد**  
 بن محمد بن يعقوب النخعي فاعترف منه الله اشهد ما فرضه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من ذات نفسه حين خبره الله تعالى ان يوجب ما شاء اولاد  
 واطلاق ذلك قال **عبد الله بن بكير** متدين ان لا يجعل عملا لانية سواء  
 كان ذلك في الوسائل او من المقاصد حيث انها ما نور بها شرعا ولو لم يقل  
 امامنا بوجوبها فانها سنة على كل حال ولخص بها الى الوجوب اجتهادا  
 المجتهد فان قلنا **عبد الله بن بكير** متدين ان لا يجعل عملا لانية سواء  
 الاصحح الاكبر ادا اجتمع الحدقان على المكلف **فارجع**  
 وجها في الاصل في كل حديث افراده بنية فقد لا يكون الستار مع برزخ الله  
 الاصحح في الاكبر حكمة تخفي على غالب الناس وقد بسطنا الكلام على  
 ما يروى على هذا في السنة سطوفا ومفهوما في كتاب الاجوبة  
 عن الائمة فارجع **ومن ذلك قوله** لا يفتقر الوضوء الى نية كونه يعرف اصطلا  
 العبادة مع قول ما لك انه بكرة النطق بها فالاول كالمسند والثاني مخفف  
**وجه الامر** الى مرتبة الميزان **وجه الاول** مراعاة حال عاقل الناس  
 من عدم وصولهم في الحقيقة والعظيم الى حد يفهم من النطق او نقله  
 عليهم اذا اقبلوا على فعل ما موزبه **وجه الثاني** مراعاة حال  
 الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى في جنتهم من القدرة  
 على انطق ما لنية بنية يديه الا انه امر هو بذلك ولم يصح لما يري  
 ذلك امر بالنطق بها **وسيفنت** سيدي عليا الخواص رحمه الله  
 يقول اني اقدر على النطق بنية الظهارة ولا اقدر على النطق بنية الصلاة  
 من حيث ان الظهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام الحاجة  
 لله تعالى عادة ووفق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه يفتيس  
 وسببا في بيان حكمة المجهري في اولي المعزبة والعشاة من خصائص  
 الحقول وعلا ان العبد هيبية وتغلب على اطلال الوقوف بين يديه  
 بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحيا في غير الركعتين  
 الاولتين من العزاة بين المجهري والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك**  
 قول الائمة الثلاثة واحدي الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء  
 مستحبة مع قوله او دواهما واجبة لا يصح الوضوء الا بها سواء في

راج



ذلك الحمد والسمو ومع قول اسحاق ان نسيها اخراته طهارة والا فلا  
قالوا تخفف والثاني في مسند دمجهم على حال اهل القربى من شهود رجعة  
الله عز وجل والثاني على غيرهم فلهذا كان ذكر الله تعالى مستحبا  
لا واجبا **وسمعت** سدي عليا الخواص يقول كل عام يذكر اسم الله  
تعالى عليه فهو خير من المنيبة في الحكم من حيث عدم طهارته بزيادة طاهر  
قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو اهرى وجهه الدم  
الفاقد الذي يضر البعد في اكله فما جعل رجعة المشرك رجعا للعدم  
ذكر اسم الله عليها بخلاف ذبايح اهل الكتاب فان الشريعة اباحة اهل البيت  
اي فان الآية وان كانت نزلت قبل دمج علي اسم الاصنام فظاهرها يتهدد  
لما قاله النبي كما يشهد له اصحابا حديث لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه  
فان ظاهره عند بعضهم بقي الصلوة واجله بعضهم على الكمال **وحي ذلك**  
مع قول احمد ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون الدنيا وروح قول  
بعض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا عند الاستنساخ في داخله  
في الاصل قبل غسلها لم يفسد ما الا عند الحسن العمري فالاول  
مخفف والثاني مسند **ورج** الامر الى مرتبة الميزان **وحي ذلك**  
قول الائمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء  
مع قول احمد في شهر الروايتين بوجوبهما في الحرف الاكبر والصغير فالاول  
مخفف والثاني مشدد وما ظاهرا حديث مضمضوا واستنشقوا عند  
من صححه فان الامر للوجوب حتى يصير قد صارف وامان اصله مستحب  
ومن به الى الوجوب اجتهاد المجتهد **ورج** الامر الى مرتبة الميزان  
**ووجه** الاستحباب ان الله والاني باطنهما من جنس الباطن والظاهر  
ما شئت بالاصالة الا على الظاهر من البدن فان فرض لهما اما هو على سبيل  
الاستحباب **ووجه** الوجوب كون الغم محل اللسان والطعام فلم  
وقع اللسان في الماء ولم يزل منه الى الجوف حرام او شبههات **وقد صرح**  
في الحديث ان اللسان اكثر الاعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم  
لما داهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصايل النساء فحين  
على هذا القول على العبد اذا تقطر ان يغسل فله غسل جيرا بالما في  
التخلل من وقع هو في عزمه من ساير الناس والاكتفاء بالاستعفاء  
كما هو مقرر في كتب الشريعة **والثاني** وجوب الاستنساخ وهو يكون  
الانقح محل ممسك الشيطان كما هو وجوب ظهور الكبرياء والافقة عن  
الحق والعمل به ولا يكاد يصل احد من هذا الامر الا ان صار يري نفسه  
دون المسلمين اجمعين كالسبطا الكلام عليه اولهم هو المسبح في اجمع  
**وكان** سيدني ابراهيم الرضوي يقول كلمة العبيبة اسند في البخاري  
من خروج الرجوع من اكل البعز **وكان** يقول لا ينبغي لقاري القرآن  
ان يقرأه الا بلسان طاهر من الغيبة والتمية واكل الحرام والشبهات

فقد اجمع الله تعالى على كل حراما او وقع في غيبة فقد تحسن بحاسنة  
تتقدم دخول خضرة الله سواء في الصلاة وغيرها قالوا ومرا والتمس  
لاستحباب لا يقوم احد منهم بواجب ربه في الصلاة الا على طهارة ظاهرة  
باطنة من ساير التوب وقالوا مثال من يتكلم بالفتح ثم يقرأ القرآن مثال  
من رمي بحصاة في قاذورة ولا تشك في كفره **وحي ذلك** سدي  
عليا الخواص احمد الله يقول انما سرّ جيا الله عليه وسلم المضمضة والرجوع  
وقدمهما على غسل الوجه بانه ربه عز وجل لئلا يغفل الناس عنهما الكمال  
لا يجدان في الوجه الا بعد امتحان النظرة في باطنها فلا يقال كان ينبغي لنا  
خيرها عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارح مضموم من  
الوضوء في سوء الادب **وقد** قدما الله انما يستلها يا ذن من ربه عز وجل  
كما اخبر شيخ الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى **وحي ذلك** قول الائمة  
الثلاثة ان البياض الذي بين شعرا الاذن والحية من الوجه مع قول  
مالك والجمهور في غسل الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء  
فالاول مشدد والثاني مخفف **ورج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول  
حصول المواجهة به في خضرة الله تعالى عند خطابه **ووجه** الثاني  
عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرفية ذلك عند القاري به  
والا فكل جز من بدن العبد ظاهره وباطنه طاهر الحق تعالى كما اشار اليه  
ومن الحق تعالى ليلمة البشر الغسل لجميع البدين عند كل صلاة ثم خفف الله  
ذلك بالوضوء ورجعي منهم في الصلاة مع الاستنساخ كما كان القلب  
محلا لنظر الحق تعالى من العبد انما الله تعالى العبد بالقوة فورا سارعة  
للنظر من النجاسة المقتضية لان الماء لا يصل الى القلب فافهم **وحي ذلك**  
قول الائمة الاربعة بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين قول  
الامام مالك داود والامام زفر رحمهم الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول  
مشدد والثاني مخفف **ورج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول  
انهما محل الاتفاق ويكمل الحركة بهما في فعل المخالفة **ووجه** الثاني  
كونهما مجموع شيئين ابراء النزاع ورأس العظيم فلم يفتضا الذين اعين  
فخفف فيهما **وحي ذلك** قول الامام مالك واجد في الظاهر روايات منه  
بوجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول ابي حنيفة والثاني  
بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب عليه  
ما ينطق عليه اسم المسح والشافعية يقول البعض هو ربع الرأس  
ويكون ذلك ثلاثة اصباع من اصابعه حتى لو مسح رأسه بامبعين  
يكفي وقال الشافعي لا يغسل المسح باليد فالاول مشدد والثاني خفيف  
فشد يد والثاني خفيف **ورج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول  
الاخذ بالاحتياط في مسح جميع محل الرأس التي عند الموت يخرج عن الكل  
الرجعي منهنها ويمكن من دخول خضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده

رج



متقال ذرة من كبر لا يمكن من دخول الجنة يوم القيامة كما ورد ان في الحضرة  
 الخاصة وكذا في القول في حضرة الصلاة **وجه** من يقول بفتح السين  
 فقط ان العبد لا يمكنه الخروج من الرياسة بالكلية لانه لا بد ان ياتي غير  
 اوتهامه وذلك رياسة **وجه** من يقول بوجوده في الراس فقط الرحمة  
 بالعوام فانها لهم مخلص عليه الرياسة والكبر مجازاتهم عن مقام عبوديته  
 فلا يدركا في نفسه تحت حكم غيره الا في هذا الموضع الذي هو سرهم بفتح  
 ثلاثة اربع رياسة وان في سرهم عبوديته **ومن ذلك** قول الائمة  
 الثلاثة ان المسيح على العامة لا يجزي مع قول احمد بانه يجزي لكن بشرط  
 ان يكون تحت الحكم منها شيء رواية واحدة وان كانت حرة ودية لا رواية  
 لها يعني اللاتم لم يجز المسيح عليها وعنده في مع المرأة على قناتها هـ  
 المستند برخت خلفها رفاة وهل يشترط ان يكون لبس العامة على  
 ظهورها ايتا ن فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره هـ  
**وجه** الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الراس لا فيما عليها من  
 هامة او قلنسوة فوجب مباسرتها بالمسيح دفعا للرياسة والكبر  
**وجه** الثاني انظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب  
 والرأس يدل عند احتمال ان يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو جلي  
 من الحائي فلا فرق في الاشارة اليه بالمسيح يعني ان يكون ذلك مجازا  
 او بلا حائل **ومن هنا** خفف الائمة الثلاثة باستصحاب مسحة  
 ثلاثة **وجه** الاول انه يجوز على حال الاكابر الذين لم يظهر عليهم  
 كبر والشا في خاص بالا صغر الذين يظهر عليهم الكبر فيصيحون لانهم  
 ثلاث مرات مباحة في ازالة الكبر الذي عندهم **ومن ذلك**  
 قول الائمة الثلاثة ان الذين من الراس يستحب مسحهم معه مع قول  
 الشافعي انها عصوا ان مستقلان بمسحان بما جدي بعد مسح الراس  
 وقال في الرازي هاهما الوجه فيمسحان ظاهره وباطنه  
 مع الوجود في الشعي وجماعة ما قبل منهما فمن الوجه فيمسحهم  
 وما ادبر منها فمن الراس يمسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي  
 مشدد وكذا ما بعده **وجه** الاول كون الذين لا ينجون  
 فيها عصيان حقيقة وانما طريقا الى وصول الكلام المحرم عليها  
 الى القلب فلهذا خفف فيها بالمسيح لكون الكلام المحرم على عليهما  
 ويمسحهم مسحا **وجه** الثاني كونهما كائنا ما كانا في الظن  
 بالناموس من كثرة ما يسمهان ذلك ويوصلانه الى القلب فيها من  
 سن سنة فليعلم وزهرها وورق من عملها فذلك وجب غسلهما  
 اذا لم تكن الورق في الظاهر واوجبا على العبد التوبة من سوء  
 الظن في الباطن **ومن هنا** تعرف توجيه قول الاسام ابي  
 حنيفة والشافعي واحمد في الروايتين عنهما بمسحان مرة

واحدة

واحدة وقول الاسام الشافعي انهما بمسحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى  
 من احمد **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق  
 بالناموس بسنة مع قول ابي حنيفة واحد وبعض الشافعية بانه  
 مسح فالاول مخفف ومقابله مشدد **وجه** الاول عدم ثبوت  
 حديث فيه فكان بدعة **وجه** الثاني ما رواه الديلمي مشح  
 العنق اما من الخل مع ما جري من زوال النور والمهمل اذا مسح العنق  
 فلا يترك من حكمة واذا اصغف النمل علمنا بالتحريم **ومن ذلك**  
 اتفاق الائمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا  
 لم يكن لابس الخفاف مع حاجتي عن احمد والاولى في رواية في  
 خروج اربع جميع القدمين وان الانسان عند هم يمسح القدمين  
 وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الغسل من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم والثاني مخفف ومعه طاهر الزان في قراءة **وجه** الاخر  
 الى من يتي الميزان **وجه** الاول هو اخذ العبد بالمسح بها في غير  
 طاعة الله عز وجل وكونها حاسلين الجسم كله ومحمدان له بالقوة  
 على المسح فاذا ضعف بالخطا لفة او الغفلة سرى ذلك فيما جله حما  
 يسر به منها القوة التي ما فوقها اذا غسلها فانها كبر وق الشجرة التي  
 تتركب منها وتمتد الاعضاء بالاوراق والثمار فتبين فيها الغسل دون  
 المسح **وجه** الثاني كونها لا يغتر منها العصيان بخلاف ما جله  
 من الاعضاء فاكثف صاحب هذا القول بمسحها مع قول بان الغسل  
 افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول في من الرجلين المسح  
 لا الغسل فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول بعضهم بكراهة النقص عن  
 عن الثلاث في غسلة الوضوء وسأ حتم قول بعضهم بعدم الكراهة  
 لثبوتنا لاختصاص رعا مربة وعلم من بين من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول في من يتي الميزان ويصح  
 حل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والعقوبات  
 وحل الثاني على اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان ذلك حياة  
 ابراهيم يكفهم الغسل والمسح مرة واحدة او مرتين ويجب ان يكون  
 الامر بالنعكس فيكفي العاصي المرة الواحدة والاتباع لانه هو الذي  
 يليق به الرحمة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم  
 بقوله بعد ان يؤمنا ثلاثا ههنا وموي ووضوء الانبياء من قبلي  
 انتهى وذلك لانهم من اكابر الحضرة الالهية فيطهرون بغير دنس فلهذا  
 عصى بخلاف العامة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الاسام ابي حنيفة  
 ومالك في احدي روايته بعدم وجوب الترتيب في الوضوء في  
 الشافعي واحمد بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه**  
 الاول فيهم ابو حنيفة ومالك رحمهم الله تعالى من القول ان الغسل

صولا  
ع

ن



عسل هذه الاعضاء وحسب بعضها وكما لظواهرها قبل فعل ما يتوقف على المبالغة  
سواء تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء  
مكسوسا **وقد** كان الامام على ابن ابي طالب يقول لا باي باي اعضا الوضوء  
بدأت وتقرر بعدم وجوبه فحصله سنة بالاجماع ونهض بدلي الوجوب  
اجتهاد الاية القائلين به **روجه** الثاني ان الوضوء الخافي عن الترتيب  
لم يرد لنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحتم ان يكون دخلا  
في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردي عتير  
مقبول لكن لما استند الى اجتهاد وكان مقبولا من حيث ان الشايع قد  
حكم المحترز والمال لم يرد لنا حديث في تقديم احد الجنبين والاولين  
على الاخرى لان حكمة تقديم الميمى على الميمى والرجلين انما هو لكون الميمى  
اقرب من اليسار واقل ذلك تدب الشايع الى تقدمهما بسرعة لظواهرها  
كما كانت اسرع للفعل المختلف ولا هذا الخدان والاذنان فانها لا تستمر  
فيها ما ذكرنا في اليدين فذلك كما يظهران دفعة واحدة والله اعلم  
**ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة ان الموالاة سنة وهو اصح القولي  
في امسا فعبه مع قول مالك واحمد في اشهر الروايتين انها واجبة فالاول  
تحقق وانما في مستند **فرجع** الامور الى مرتبة الجبران **روجه** الاول  
ان الاصل في الابدان المتطهرين عدم عصيانها للرب وعدم طول عقبتها  
عنه **ومن** كان كذلك فاعضاؤه حية لا يورث فيها حيا في كل عضو قبل  
غسل ما بعده سواء امكنا بوجوب الترتيب ام لا **روجه** من قال بوجوب  
الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف امراهم من كثرة المعاصي او  
العقوبات او كل الشهوات واد المرئى موالاة حقت الاعضا كلها قبل المبالغة  
الى الصلاة مثلا واد احدث فكانها لم تغسل ولم تكتسب بالمبالغة استمسا  
والحياة تقف بها بين يدي ربه بلا كل حصول ولا اقبال على ما جات  
هذا حكم غلب الايمان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين  
فلا يحتاجون الى تشديد في الموالاة بحياة ابدانهم بما ولو طالت  
الفضل بين غسل اعضائهم فحتم قول من قال بوجوب الموالاة على المبالغة  
عوام الناس ويحتمل قول من قال بالاستحباب على طهارة علمائهم  
وصالحهم **وسمعت** سيدنا عليا الخواص رجدا الله يقول نعم  
قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان لم يوجبها يورث  
قوله الى جوار طول الفضل جدا ويزيد في البطون من الطهارة وفوات  
اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة الصبح ثم  
يغسل يديه رفع اليها ثم يغسل راسه بعد زوال الشمس ثم يغسل  
رجليه قبل العصر وفوق ذلك مثلا في الغيبة والنجاسة والاشهر  
والسحرية والصحة والعقلة وغير ذلك من المعاصي والمكرهات  
او خلافا لاولي ان كان مما يواحبها كل الشهوات فكل هذا الوضوء ان

هذا هو الوجه الثاني

كان صحيحا في ظاهر الشرح من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو  
قليل القفع لعدم حصول حياة الاعضاء بعد موتها او ضعفها او قوتها  
فقامت بذلك حكم الامور بالمولاة في الوضوء وجوبها واستحبابها وهي الغاش  
اليدن وحياتة قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمبالغة ثم لو قدر  
عدم وقوع ذلك المقوض الذي لم يورث في معصية او عقلة في الركن  
المختل بين غسل الاعضاء في اليدين فاشك لا عضا التي هي من العقلة  
والسهر والمحل والسامة فلم يصح هذا المعية الى كل الاقبال على الله تعالى  
خالصا جاتر وبالجملة فالمولاة من اصلها سنة ونهض بها الى الوجوب  
الاجتهاد وفيه مطلوبه تكاليف والله اعلم **وهن ذلك** اتفاق  
الاية الاربعة على من توافقه ان يغسل بوضوء يد ما شام من الغرضين بالم  
ينقص وضوءه مع قول البخاري انه لا يغسل بوضوء احد اكثر من خمس صلوات  
ومع قول عبيد بن عمير بحسب الوضوء لكل صلاة واجتبه بالاية فالاول  
تحقق وانما في مستند **فرجع** الامور الى مرتبة الجبران **روجه**  
الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك **روجه** قولنا في  
ما ثبت انه يغسل الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب  
فلا يرد على ذلك **روجه** قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن  
وهو خاص بمن يقع في الذنوب كغيره والاول خاص بمن لا يقع في ذنوب  
وانما في متوسط بين الاول والثالث والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب في غسل الفضل** اجمع الاية على انه يحرم على الجنب غسل  
المصحف ومسحه ويحرم وجوب تعميم اليدين بالفضل والله اعلم  
في الجنب به مسح الرأس بالماء قيسا على الحق اي فكاهه يجب نزع  
في الغسل الحياتة وغسل الرجلين ولا يكتفي فيه في المسح فكل  
الرأس في الجنبات بجماع كون كل منهما محسوبا لم احد ذلك ليل  
صريح **وهو** ما وجدته من سائر الاجماع **واما** ما اختلفوا  
فيه **فمن ذلك** اتفاق الاية الاربعة على وجوب الغسل من  
النقا المختلئين وان لم يحصل انزال مع قول داود وجماعة من الصحابة  
بان الغسل لا يجب الا لا يزال ان لم يثبت مسح ذلك ولا فرق بين  
فرج الادمي والبهيم عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة  
لا يجب الغسل في وطئ البهيمه الا لا يزال فالاول مشدد والثاني تخفيف  
في مسيلتي جماع الادمي والبهيمه **فرجع** الامور الى مرتبة الجبران  
**روجه** الاول المسيلتين حصول الذرة التي يقبب معها العبد  
عن مشاهدة حصة ربه بما وقع ثبوت الذليل فيه **روجه** الثاني  
فيها عدم كمال الذرة اذ لا يكمل الا لا يزال فالاول خاص بالاكابر  
الذين يبايعون في استمره وانما في خاص بالاصغر الذين لا يقدرون  
على المشي على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة

رها

لكن

بي

ون



غلبة الشهوة وضعف الخلا يجب الغسل على الاكابر الا انزال لاد الجاهل  
من غير انزال لا يوترق منهم غيبة عن ربهم لما هو عليه من القوة كما يوبد  
قول عاصية وايمك يملك اربه كما كان صيا الله عليه وسلم يملك اربه في  
فصحة تقبيل سنانة وهو صانع او هو متوضع يقوم الي الصلاة فاعلم  
**ذلك ومن ذلك** قول الامام المشافعي ان الغسل يجب بخروج  
المني وان لم يقارن اللذة مع قول ابي حنيفة وما لك انه لا يجب للغسل  
الامع مقارنة اللذة لخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف  
والقول فيه كالقول في الجاهل مع الانزال او بلك انزال فلا يبعد **ومن**  
**ذلك** قول الامام ابي حنيفة واحمد لو خرج منه مني بعد الغسل  
من الخلابة فان كان بعد البول فلا يغسل والا وجب الغسل مع قوله  
اشافعي بوجوب الغسل مطلقا مع قوله ما لك لا يجب الغسل  
مطلقا فالاول فيه تشدد يبدوا في مشدد بالكلية والثالث  
مخفف بالكلية **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان فاخذ الشافعي  
في الاول وقول المشافعي خاص بالاكابر والشق الاخر وقوله ملك  
خاص بالاصغار والعوام فما خرج احمد من الامة عن مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم  
يتدفق مع قول الامة التلذذة بعدم وجوب الغسل اذا لم يتدفق  
فالاول مشدد ومقابلته مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الامة التلذذة لا يجب الغسل بانفعال المني  
من راس الذكر مطلقا مع قول الامام احمد بوجوب الغسل اذا اجس  
بانفعال المني من الظهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص  
بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكابر ومن ذلك قول  
مالك واحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا اسلم مع قول ابي حنيفة  
واشافعي باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه**  
الثاني ان الله تعالى اطلق الحياة على من اسلم بقوله او من كان  
مسيئا فاحييناه ومن صار حسيدا حيا بعد موته فلا يجب عليه  
غسل انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادته استمره ويؤيد ذلك  
قوله تعالى قول الذين كفروا ان ينزلوا فخرجهم ما قد سلف **ووجه**  
الاول كمال الحياة في الحياة فالاسلام اجماعا على طين والماسحين  
الظاهر **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك  
بوجوب امر راكبا على البعد في غسل الخلابة مع قول الامة التلذذة  
بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول  
المبالغة في انقاس البعد من الصلابة المحاصل له من سريته بالذرة  
خروج المني والجماع **ووجه** الثاني الاكفا بمزور الماء على سطح  
البعد فانه يجيء بالطبع كلها من عليه من البعد واللاقى بمن

غاب

غاب باللذة عن احساسه الوجوب والله اعلم **ومن ذلك** قول الامة  
التلذذة انه لا بأس بالوضوء والغسل من فضل ما يحب والحاكم مع قول  
احمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن بينها وبينها  
ووافق عهد ابن الحسن عياض لا يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة  
فالاول مخفف والثاني فيه تشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
الاول بوضوء الامة فيه **ووجه** الثاني ما في طهارة المرأة  
من تسعة الغدلة عادة ولد ذلك قد وجد ذلك بما اذا لم يشاهد بها فجهلها  
على انها لم تكن نظيفة حال نظرها ليس عياض بها بجلدها اذا كان يشا  
حال غسلها فانه يعمل بغيره من طهارة او استماع فكل من اللابوق بالاكابر  
الثاني والثالث بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الامة على ان المرأة  
اذا اجبت ثم حاضت كملها غسل واحد مع قوله اهل الظاهر انه يجب  
عليها غسلا **ومن ذلك** اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل  
في الولادة بل يبلل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني  
مخفف **ووجه** الاول المتباعدة في التوضوء من خروج المني ولو صار  
ولدا **ووجه** الثاني الغسل المذكور ما يشترع الا في الذكر الحاصل بالولادة  
عادة فادام لم يكن قد رقت فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من تشدد الوجع  
حال الطلق فاما ذلك فيتم اللذة المشقة للبعد بالكلية بعدم  
بصول عملية من البعد في حال الطلق بل يصير كل شعرة منها متوجدة  
الي البعد حاضرة معه وذلك ربما يقوم مقام الماء في جلاء البعد فاعلم  
**ذلك فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي  
في احدي الروايتين بتحريم قراءة القرآن للحب والحاكمين وتواتره  
او ايتى مع قول الامام ابي حنيفة بخبر قراءة بعض الامة مع قوله  
مالك يجوز قراءة اية اويتين مع قوله داود يجوز للحب قراءة القرآن  
كله كفت شافعا فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشدد والثالث  
مخفف بالكلية **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قول  
مسؤول الله صيا الله عليه وسلم لا تقوا الحب ولا الحايض شيئا انزال  
فكل شيئا فتمل بعض الامة بخلاف ما يبيد ذلك بما قاله هو الحقيقة  
من ان القرآن كلام الله تعالى وهو الكلام من صفات الحق تعالى الظاهر  
المقدس فلا بد من سبده ان يبرز من محل موصوف بالقدرة مهيمن  
وحساسا متواكفيله وكثيره وايضا فان القرآن مشتق من الغر وهو المح  
للتوجه جميع الكتب على الله تعالى فطلي الشافعي من المؤمنين ان لا يقرأ شيئا  
يدعوه بالخاصية الي المحصور مع الله الاعلى كالحال في الطهارة بخلاف  
الحب والحاكمين **فخرج** ان الحب وغيره ان يقرأ القرآن من الحكا  
والاذكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه حل قول داود ومن  
حيث ان القرآن قرآن وفكسه عند الاكابر بخلاف المحبين فانهم

هرها

حد



وامن حجة الفاظ القرآن فالتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن  
له وجهان وجد في حصة صفات الله تعالى وهو القام بالذات ووجه الى  
الخلق وهو المكتوب في الصحف والمنطوق به في اللسان والمحمول في  
القلوب فكلام داود يقتضي على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة  
النظم في كل تكلف وان لم يكن القرآن خال في اللسان واللفظ حقيقة اكثر  
من ذلك لا يقال والله تعالى اعلم **باب في التبرع** اجمع الامة  
على ان التبرع بالصعيد الطيب عند عدم الماء او الخوف من استعماله  
جائز واجمعا على ان وجوب التبرع كالمحدث وعلى ان المسألة اذا كان  
معصاة وخشي العطش فله ان يجلبه بشرطه ويتم وعلم ان المحدث  
اذا تبرع ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تبرعه وقرنه استعمال  
الماء وعلى الله اذا اولى بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتبرع لا يجب  
اعادتها وان كان الوقت ما قبلها وعلى ان التبرع لا يرفع الحدث خلافا  
لداود وعلى ان من خاف التلف من استعمال الماء اجاز له تركه وان التبرع  
بلا خلاف **باب ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق** **وقال**  
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامام الشافعي واحمد ان الصعيد  
في الآية هو التراب فلا يجوز التبرع بالتراب ظاهر او بوجوه غير  
مع قول ابي حنيفة وما لك الصعيد هو نفس الارض فيجوز التبرع بجميع  
اجزائها وارض ولو جاز لترك عليه ورمي لا غير فيه وقرنه ما لك فقال  
انه يجوز التبرع بما انقل بالارض كالماء فالاول مشدد والثاني مخفف  
**وجه** الاول في الميزان **وجه** الاول قوله التراب في الآية انما هو  
لان التراب هو ما تحفظ من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى في حبه كل شيء  
حي هو اقرب شيء الى الماء بخلاف الحجر وان اصله الرمد الصاعد على وجه  
الماء فلم يتخلص للماء ولا للتراب فيه فكان ضعيفا لروحانية ما على كل  
حال بخلاف التراب **وسمعت** سيدي عليا المخوام رحمه الله يقول  
اما لم يقل الله في قوله بغيره بجملة التبرع بالتراب وجود التراب بعد  
الحجر عن طبع الماء وضعف روحانيته فلهذا كان يجب الحصول للمعصوم  
به ولو تحقق لا سيما اعصابه التي كانت من كثرة المعاصي والظلمات  
والكل الشهوات **وسمعت** مرة اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من  
تخصيص التبرع بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد غسل الماء لاسبغ  
اعضائه ثم منة الوقوع في الخطايا من امثالنا فلهذا جازى وجوب  
استعمال التراب خاص بالامياغ ووجوب استعمال الحجر خاص بالاكابر  
الذين لا يعيرونهم كمن ان يتبرعوا التراب ارضا او راحا فيلحقا  
**وسمعت** مرة اخرى يقول وجه من قال بوجوب التبرع بالحجر وجود  
التراب بكونه اصل الحجر من الماء لا ورده في الصبيح اذ جازى ذلك  
بارتقائه الله حيث اسالك عن كل شيء فقال لا تسأل الله عني الله عليه وسلم

شا

كل شيء

كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقة منها اصله الماء  
فالطين ما استمد منه والحجر ما نوح منه حين خلق الله الخيال ولذلك  
كان الحجر بغير ماء اذا اؤفد عليه في النار فلو ان اصله الماء ما قطر  
ما لكن لا ينبغي للتبرع بالتراب الا بعد فقد التراب لانه من تبرع بغيره  
بالتراب للتراب وقد قال الله تعالى في انقوا الله ما استطعتم  
وقال صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم باسرفا فاسرفوا ما استطعتم فمن  
فقد التراب كان له ان يقيم بالحجر ويمسح بيديه ووجهه تشبها بالماء  
بالتراب وقد قال تعالى في قاسمكم ابو جهم وايديكم منه فظاهر  
الآية انه لا بد في صحة التبرع من انفصال جسم من الشيء المصروع عليه  
في اليد ولا يكتفي بانفصال روحانية من ذلك وان كانت شدة لطيفا  
وتغير ما نحن فيه قول علي بن ابي طالب في باب الحج ان من لا شعر راسه يستحب  
امرا الى موسى عليه تبيها بالحقين فذلك لانه لا يراه في التراب هو  
المعهود ضرب على الحجر تشبها بالارضين **ومن ذلك قول**  
مالك والشافعي بوجوب طلب الماء قبل التبرع وان شرط في صحته  
وهو امح الروايتين عن احمد مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية  
الاخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التبرع فالاول مشدد والثاني  
مخفف **وجه** الاول قول الله تعالى فليجدوا ماء فتيهوا ولا  
يقول فلان لم يجدوا الا بعد ان طلبه فلم يجده **وجه** الثاني اطلاق  
قول الله تعالى فليجدوا ماء عند اذ اذ تكرر اطلاقه فشمس التبرع  
مع السكوت وعدم الطلب من الجيران ونحوهم **وجه** الامر الى  
موتبي الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة فامسح في الخرد  
ان مسح اليدين بالتراب الى المرافق كالمسح في الوضوء قول مالك  
واحمد ان المسح الى المرافق مسحب فقط والى الكوعين جائز  
ومع قول المروزي ان المسح يكون على الاطراف فالاول والثالث  
مشدد والثاني في فيه تخفيف **وجه** الاول ان الاصل في البدل ان يكون  
على صورة البدل ما امكن ولو لم يكن بعض الوجوه **وجه** الثالث  
ضعف التراب عن روحانية الماء فلهذا كان مما يجب هذا القول والعصر  
كله بالمسح الى الاطراف **وجه** الثاني في شوك الحديث في المسح  
الى الكوعين قارة والى المرفقين قارة وكلاهما خاص بالاكابر تعقل  
معاصي ايديهم بخلاف من يكفر معاصي يديه فان الضعف ينشأ من  
الكف عن المرفقين الى الاطراف فلهذا كان المسح مطلوبا الى هذين  
المجلى **وجه** الامر الى موتبي الميزان **وسمعت** سيدي عليا  
المخوام رحمه الله عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم تركه في التبرع فقال  
انما امرنا ان نمسح الرأس في الوضوء فلا بد ان نمسح الرأس في التبرع  
من دخول حصة الله تعالى في الصلاة والتبرع لا يرفع التراب على محاسن

فقد صح

ق

ن  
ع



وجهه فكله خرج من الكبر فلم يخرج الي مسح راسه بالتراب وكفي  
 بوضع التراب على وجهه ولا وانكسار **وسمعت** سيد  
 عليا الخواص رحمه الله يقول انما جوار العلم الطهارة بالماء قبل  
 دخول الوقت دون التيمم لان الماء لقوة روحانية يسحق النفس  
 الاعضا به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها تحل التراب فان  
 روحانية ضعيفة لا تنفخ الاعضا الى الصلاة الا ان كانت في  
 العلة في صحة التيمم ودخل الوقت لانه هو الذي يجلب الصلاة فيه  
 كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
 الابرار فان الامر بالتيمم داخل في جوار الامر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن  
 خرج الطهارة بالماء بدليل في التيمم على الاصل من الله لا يطهر الصلاة  
 الا بعد دخول وقتها **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان التيمم اذا  
 وجد الماء بعد دخوله في الصلاة انما كان يسقط بالتيمم حتى يركعها  
 ولم يتطهر وان كانت لا تسقط بالتيمم حتى يركعها ولم يتطهر وان كانت لا تسقط  
 فالأفضل نظمها فليؤمنا مع قولي الامام ما كنت انه ينبغي فيها ولا يقطعها  
 وهي صحيحة ومع قول ابي حنيفة يسقط بركعتيه ويلزمه الخروج من الصلاة  
 مع قول احمد انما يتطهر مطلقا في الامة الخليل لماعة اثر الطهارة  
 ومنهم المخلص لماعة امر الصلاة **ورج** الامري مرتين ميزان ووجه  
 من قال يمين في صلاة تراستظام حصة الله احب اليه من العبد حيث  
 دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يمينها ويتوضأ  
 استظام حصة الله ايضا ان يمينها العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تسقط  
 اعصاه ولا يجمل بها كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل **وسمعت**  
 سيد عليا الخواص رحمه الله يقول **وجده** من قال ان من وجرا لما  
 في صلاة لا يقطعها بل يمينها استجابه حصة الله تعالى في لفظة  
 الوضوء لان مناجاة الله تعالى اهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تسقط  
 لو سأل مع استغنايه عنها بوسيلة اخرى ووجه من قال يقطع الصلاة  
 اذا انسح الوقت ويتوضأ وينسى صلاة اخرى هو عليه عظمة الله تعالى  
 على قلبه فاستحق منه ان يقف بين يديه مناجاة بطهارة ضعيفة  
 لا تنفخ روحانيته اعصاه فرائ ان ذرة من مناجاة الله تعالى  
 مع حياة البدن افضل من امثال الخيال من مناجاة مع موت البدن  
 او ضعفه وقصوره وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعائهم  
 قلب غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم الاعضا كالماء قبل  
 او الملاح او الشافعي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى في التيمم  
**ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي واحدا لا يجوز الجمع بين  
 فرمينين يمين واحد سواء في ذلك المأخر والنايب وبه قال جماعة  
 من اكابر الصحابة والتابعين وقال **ابو حنيفة** التيمم كالوضوء

بوجه يمين

بالماء

بالماء يصلي به من الحدث الى الحدث او وجوه الماء وبقا السور والحسن فالاول  
 مشدد والثاني مخفف **ورج** الامري مرتين الميزان **وجده** من قال  
 لا يجزئ التيمم بين فرمينين الوقوف على حد ما نقل عن الشافعي رحمه الله عليه  
 وسبق فلم يبلغنا عنه شيئا الله عليه وسلم انه جمع بين واحد بين فرمينين  
 الداء نقل الينا ذلك في الجمع بين فرمينين بوضوء واحد بين الاحزاب  
 والاصل وجوب الطهارة لكل فرمينه لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة  
 فاعسلوا وجوهكم الية فيقاس به التيمم اية فيكون الاصل فيه وجوب  
 الطهارة لكل فرمينه ويضعف روحانيته ايضا عن روحانية الماء لانهما  
 ان يمين اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت فان اعصاه نقصت الكمية  
 حتى كانت لم يتطهر **واما** **وجده** من قال يجمع بين التيمم ما شئت من الترابين  
 تكون بدلا عن الطهارة بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء او الاصل  
 كانه ان يمين قبل دخول الوقت **وقال** **ابو حنيفة** على اصله عند  
 البدلية وان لم يلحق بالبدل بالماء منه في كل الامور فان اعصاه التيمم  
 ما قصه عن اعصاه الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء  
**وذكر** بعض المحققين ان التيمم عبادة مستقلة وليس هو بديل عن  
 الوضوء والغسل امر بانه الله تعالى عند المرض او فقد الماء سفرا او حملا  
**وقال** **مالك** والشافعي واحد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت  
**وجده** قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز التيمم ان يوم  
 بالماء فحينئذ مع اتفاق الامة على جواز ذلك فالاول مستند والثاني  
 مخفف **وجده** الاول ان اللاتي بالامام ان يكون لكل الناس طهارة  
 لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وارباب حضرة ربه منهم  
 من حيث الخطأ **وجده** الثاني كون ان التيمم طهارة على حال  
 فحين ما جازت صلته بها يتغير دأرا جاز بها صلته **واما** **وجده**  
**ذلك** اتفاق الامة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العبد من  
 والمجاورة في الحرم وان خيف فواتها مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك  
 ولكل منهما وجه **ورج** الامري مرتين الميزان **ومن ذلك**  
 قول الامام الشافعي في تعذر عليه الماء في الحرم وخاف فوت الوقت  
 فان كان الماء بعيدا عنه او في يمينه ولو استغفر منه خرج الوقت ان  
 يمينه ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاد مع قول مالك ان يصلي بالتيمم ولا يعيد  
 ومع قول ابي حنيفة انه يصلي في ان تعذر على الماء فالاول مشدد والثاني  
 فيه مشدد والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد في امر الطهارة **ورج**  
**الامري** مرتين الميزان **وجده** الاول الاخذ بالاحتياط في  
 الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة **وجده** الثاني الاحتياط في  
 الصلاة **وجده** الثالث الاحتياط لكان لا لا بد مع الله تعالى فاستحى  
 من الله ان يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا يجزي اعضائه

ة



الحياة التي بها يصح له حال الاقبال على حياة ربه **وقد حطوا** الامام  
 النبي صلى الله عليه وسلم الذي يطلب المصير المأمون على ما بين ثناياه وراعيه  
 فاعلم ذلك فانه قل من العلم من صرح به **ومن ذلك** قول الامام الثاني  
 واحدي الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل  
 الذي لا يكفي ويقيم عن باقي الاغتسال قولنا في الامانة انه لا يجب عليه  
 استعماله بل يتزكك ويقيم قالوا وحسب ذلك ويؤيده حديث اذا لم يكن بامر  
 فانوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف لعدم استعمال الماء القليل  
 مع التيمم **ووجه** ان الطهارة المستغنى عنها بغيره فعلها عن الشارع  
 صل الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا  
 ماء فمكيكم بآنس من الماء نقول بانه يقول كما استطعتموه  
 طهارة بعض الاعضاء بالما فوجب تكميلها بالتيمم **والامر**  
 من تيمم الميزان **ومن ذلك** قول الامام الثاني في كل بعض  
 اعضائه جرح او كسر او فزوح والصق عليه جيرة وخاف من نزولها  
 التلذذ انه يحس على الجيرة ويقيم مع قوله في حقيقته وما كان ان  
 كان بعض جسده مضمحا وبعضه جرحا ولكن الاكثر هو الصحيح  
 عليه وسقط حكم الجرح واستحب مسح بالما وان كان الصحيح هو  
 الاقل تيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال احمد ليس الصحيح  
 ويقيم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول شدد والثاني تخفف  
 بالتفصيل **والامر** في تيمم الميزان **ووجه** الاول الاخذ بالاحتياط  
 بزيادة وجوب مسح الجيرة لما اخذه من الصحيح غلبه بالاستسكان  
**ووجه** الثاني انه اذا كان الاثر الجرح او المقرح فالحكم كما لا يشك  
 الا انه يجب ان يرجع في طهارة العضو من غسله بالما فان الامر  
 كفاية لخطأ محضه للذنوب فلم يكره التيمم في الامر الا التيمم  
 فقط ولم يذكر الطهارة المستغنى عنها في العبادة الواحدة بالما والتركيب  
 معا **ومن ذلك** قول مالك واحمد في حجب المصطفى بقدر  
 على الماتيم وصلى ولاعادة عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام في  
 حنيفة وهو احد الروايتين عن انه لا يصح حتى يخرج من الجسد ويجد  
 الماء قول الثاني في انه يفيض ويجيد وهو الرواية الاخرى عن النبي  
 حنيفة فالاول تخفف والثاني شدد في امر الطهارة تخفف في آخر  
 الصلاة **والامر** في تيمم الميزان **ووجه** الاول انه فعل ما كلف  
 بحسب الوقت فلهذا زجرا اعادة **ووجه** الثاني ان ذلك عذر يادر  
 مع قول المحققين ان بدل المكلف الوسخ يجب لا يبيح لنفسه نجاسة  
 لاجل عسر حاله من الاحتياط الصلاة لحركة الوقت ثم يعيدون  
**ذلك** قول الامام في حنيفة واحمد ان شئ الماتيم رجليه حتى يقيم  
 ومع ثروجه انه لاعادة عليه مع قول الثاني في وجوب الاعادة في

قول

قول مالك باستحبابها فالاول تخفف والثاني فيه تشدد **ووجه**  
 الاول انه ادعى وطبيعة الوقت بوقوف بين يديه الله بطهارة صحبة بالجلد  
**ووجه** الثاني في الاحتياط والوقوف بين يديه الله بطهارة كاملة  
**والامر** في تيمم الميزان **ومن ذلك** قول الامام في حنيفة ان  
 فاذا الطهورين لا يصح حتى يجد الماء والتراب مع قول الثاني في  
 ارجح القولين انه يصح ويجيد اذا وجد احدهما وهو احد الروايتين  
 عن مالك يصح بحسب حاله ويجيد والاخرى عن احمد يصح ولا يعيد  
 فالاول فيه تشدد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة والثاني  
 فيه تشدد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة **والامر**  
 في تيمم الميزان **ووجه** قول ابو حنيفة ان الشارع شرط الطهارة  
 للصلاة وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعمال  
 حصى الخفق نقا في ان يقع العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت محرمة  
 الما فهو كمن تلطخ بدنه وشيا به عذرة ثم نادى مستديرا يا محمد الملك  
 قد اذن لكم الملك في حضور الجوكب بين يديه فان جميع المنظرين  
 يغفرون مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويغفرون  
 عنه انه لم يترك المحصور استنانه بجباب الملك وانما ذلك من شدة  
 التعظيم لحضرة **واما** وجد من قال يصح لمرة الوقت فهو ان الله  
 نقا في لم يكلفنا الا ما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور  
 لا يستقط بالمعسر **وقد** قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب  
 علينا الصلاة وفي الحديث اذا لم يكن بامر فانوا منه ما استطعتم مع  
 اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على  
 المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت  
 وانما لا يقتضي وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد في حديث  
 من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا به **واما** وجد من اوجب الاعادة  
 على فاق الطهورين فلان ذلك عذر نادرا لا يقع للعبد مرة واحدة  
 في عمره فاحتاط العلماء لدم ابتاعهم بالاعادة لعدم وجود شقة  
 في ذلك ومعلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها  
 مع الخلل انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في الخبر  
 النادر اذا وقع ودام **وقد** ورد في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة  
 للصلاة النافذة وهو حديث اول ما يحاسبه العبد عليه يوم القيامة  
 من عمله الصلاة وانما ان كملت للعبد محل له سائر اعماله وان نقص  
 لنقص ما يراعى له **وتتم** سيد علي الخواص رحمة  
 الله بقلوبكم لومع للعبد بول الوسخ كالملا في تحصيل ما كلف به  
 ما سأل العلماء ان يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا ان العبد ان لا يد  
 ان يفي لنفسه بقية من الراحة امره بالاعادة **ومن هنا**  
 قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فانقوا الله حق ثقتان

في

بإعادة



اهوون من العمل بقوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم قال لا من ساء  
 النفس اكسل والميل الى الرأفات ولا تكاد تعدل وسعها في صفات  
 ربه كما لا يحلف الله حوثقته فانه مقام بعيل المبدأ فيه  
 بايها به فانه لو ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر  
 ان يبقى ذلك انتهى ويصح حمل قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم  
 على بذر لاوسع بحيث لا يعجل الزيادة وعليه الجمهور **ومن ذلك**  
 قول الامام احمد ان من كان منتظرا او عابدا له نجاسة ولم يجزها من قبلها  
 به انه ينعم عنها كالحديث ويصح ولا يعيد مع قول الامية الثلاثة  
 انه لا يتيم من النجاسة مع قول ابي حنيفة انه لا يصح حينئذ  
 يزولها به مع قول الشافعي انه يصح ويجوز الاول مخفف في امر  
 النجاسة والثاني شدد وفيها **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
**ذلك** قول الامام ابي حنيفة في المسهر عنه وهو الاصح من قول  
 الشافعي انه لا بد من ضربين في التيمم الاول للوجه والثاني للبركة  
 مع المرتبة مع قول مالك واحد يجزي صرته واحدة للوجه والتميم  
 بان يكون بطول الاصابع لمسح الوجه ويطول الرأحين للكف  
 فالاول مستدوم وبالحديث والثاني مخفف **وجه** الامر الى  
 مرتبة الميزان وتوجيهها لا بد من الامساك به بموضع يمسك  
 بالشيء بكل الحلال والاحسان في الاعمال والتأني في تصديقهم اسرار  
 الشريعة **باب مسح الحف**  
 اجمع الامية على ان المسح على الحف في السفر جائز ولم ينع احد  
 المسلمين جواز الاخراج والتفقوا على جوازه في الحضر وعلى انه  
 اذا اقتصر على مسح اعلا الحف اجزاه وان اقتصر على اسفله لم يجزه وعلى  
 ان مسح الحفرة واحدة يجوز وعلى انه متى نزع احد الحفين وجب  
 عليه نزع الاخرى وعلى ان ابتداء مسح الحف من الحدث بعد اللبس  
 لاسن وقت المسح الا ما حكى عن احمد ان ذلك من وقت المسح واختاره  
 ابن المنذر والمؤوي **هكذا** ما وجدته من سائر الاجماع  
 والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول الامية  
 الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسا في ثلاثة  
 ايام بلبا بها مع قول مالك رحمه الله انه لا توقيت في مدة المسح  
 ولا المقيم بل مسح ما بدا له لم يترعه او يصيبه جنابة فالاول  
 مستد في التوقيت والثاني مخفف فيه **وجه** الامر الى مرتبة الميزان  
**وجه** الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسا في ثلاثة ايام  
 ولاه فتنوة وقتا تعتبرها الشارع والاصل في مواضع كدة  
 الحفا واللبس ومدة الحيف واعما كانت مدة الحضر اقل من مدة  
 السرا ان المصليان في امر الله تعالى في الحضر اكثر وقوعا منه في  
 السفر عاده فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر

اقله

على

على كدته ايام لم يصغف روحانية الرجلين اسد المصغف بعد مدة  
 فها هو الما حتى الحف الحفاف بالرجل الثلثة التي لا يصح لها فها  
 حنا جاتنا لربها كمناجاة الجلالة في ضعف الروحانية والاشك في نقص  
 الاجز بذلك وضعف الشهو والرجل وجل **ومن ذلك**  
 عليها الخواص رجده الله تعالى وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا  
 ينسب لغيره ان يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا الا لم يظهر له حكمة  
 ذلك وقد قال **ومن ذلك** معصية ان توقيت المدة للمقيم والمسا في اليوم  
 والليله وبالثلاثة ايام بلبا بها خاص بالاصابع الذين يتكبر منهم وقو  
 المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت بالاكثر الذين لا يكادون هم  
 يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم والليله او الثلاثة ايام لان  
 ابدان الاكثر قوية الروحانية لولا الطاعات فلا يضر رجلهم بعد من  
 عيها لقوة خيانتها وروحانياتها **وجه** الامر الى مرتبة الميزان  
 في ذلك ايضا الى مرتبة التحفيف والتشديد **ومن ذلك** اتفاق  
 الامية الثلاثة على ان المسح في مسح الحف ان يمسح اعلاه واسفله  
 مع قول احمد ان التيمم مع اعلاه فقط فالاول شدد والثاني لا يثبت  
 والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الامام مالك انه لا يجزي في مسح الحف الا الاستيعاب بحمل الوضوء لكن  
 لو اخل بمسح ما يجزي في القدم اعاد الصلاة مع قول احمد انه لا يجب  
 الاستيعاب المذكور واعما يجزي مسح الاكثر ومع قول ابي حنيفة  
 انه لا يجزي مقدار ثلاثة اصابع فاكثر ومع قول الشافعي انه يجزي  
 خافض اسم المسح فالاول مشدد والثاني في دونه في المشدد والثاني  
 دونه في المشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 الاول اعادة الاستيعاب خطوطا للاستيعاب في الفصل وتكون الرخصة  
 والتخفيف في اسقاط مسح ما بين الخطوط **وجه** الثاني ان اسم  
 المسح باليد لا يكون الا بالمسح باكثر الاصابع المبد هو الذي يتحقق الخمسة  
 او كلها **وجه** الثالث ان مسح الحف باكثر اصابع اليد هو الذي  
 يطبق عليه اسم مسح الحف وذلك لان ما قارب الشيء اعطى حكمه  
**وجه** الرابع عدم ورود نص في تقدير مسح شئ ما يطوق عليه  
 الاسم **ومن ذلك** اتفاق الامية على ان ابتداء مسح الحف من الحدث  
 الواقع بعد اللبس لاسن وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت  
 المسح واختاره ابن المنذر وقال **ومن ذلك** المؤوي انه هو الرابع دليله  
 ومع قول الحسن البصري ان من وقت اللبس فالاول فيه تطهير من حيث  
 تقصير المدة والثاني في فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث شدد  
 من حيث المبالغة في تقصيرها **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة **وجه** الثاني ان المسح هو ابتداء

رت

ع

لث







فيه تشديد والثالث محقق للصوم ولغيرها **فروجه** الامر الى مرتبة  
الميزان ولا يجوز الاحتياط للصلاة او في الاحتياط للظهاره  
من حيث ان المقاصد امرها الكرم والوسيل **ومن** ذلك قول ابي حنيفة  
وما لك والشايع بتجريم الاستماع بما بين السرة والركبة من الخافض  
مع قول احمد ومحمد بن الحسن وبعض الاثر ما كثره وبعض الشافعية  
يجوز الاستماع فيما دون المخرج فالاول مستند وهو محمول على ان يملك  
اربعه والثاني محقق وهو محمول على ان يملك اربعة ويبيح الاول بتجريم  
الحريم لا بتجريم الحريم كتحريم المخرج وكذلك اختلف العلماء في تحريم  
الاول والفقهاء على تحريم الثاني وتفسير ذلك ما قالوه في قبله الصائم  
فيحرم على من لا يملك اربعة ويجوز لمن يملك اربعة ويؤيد الاول طاهر  
قوله في الثاني ولا ينقض بوجه حتى يطهرت وما بين السرة والركبة يطهر  
عليه قربان ومن حرم حول الحيا يتركه ان يقع فيه **فروجه** الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة وما لك والشايع في  
ارجح قوليه واحده في احدي روايتيه ان من وطئ عامدا في فرج الحائض  
لا يرضى عليه الاستغفار والتوبة مع قول احمد انه يستحب له ان يغتسل  
بدينار او يطهر في اقبل الدم وينصفه في ادباره ومع قول الشافعية  
في القديم انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور وسنار  
كقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن  
احمد يدينار ونصف من غير فرق بين اقبل الدم وادباره فالاول  
محقق والثاني فيه تشديد وعتق الرقبة غاية التشديد هنا  
**مروجه** الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال الفقر الذي  
لا مال له والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول  
على حال الاكابر الاغنياء من الامراء ويؤيدهم قائلهم **ومن ذلك**  
قوله اكثر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع دمها حتى تغتسل ولو كانت  
الانقطاع اكثر الحين جاز وطئها قبل الغسل وان انقطع لدون  
اكثر الحين لم يجز وطئها حتى تغتسل او معنى وقت صلاة ومع قول  
الاوراعي وداود اذ المسلت فرجها جاز وطئها فالاول مستند  
والثاني فيه تشديد والثالث محقق جدا **ووجه** من قال  
يحرم الوطئ ان انقطع دمها حتى تغتسل غسلا عاما للبدن كله  
هو المباعدة في التنظيف والتنظيف لا معناه ان يغتسل من الدم  
الى خارج العرج بانستار العرق لظهوره في حديث فانه لا بد من  
ان يات بيده **ووجه** من قال يجوز وطئها اذا غسلت فرجها فقط  
ان الادبي الذي حرم الوطئ خاص بالدم الكاين في العرج وليس خارج  
العرج دم يودي ذكر المباح فاذ غسلت المرأة فرجها جاز وطئها  
لان تعميم البدن بالما لا يزيد العرج طهارة ولا نظا فتر زيادة غسل

دمه الذي

دمه الذي في داخل العرج وقد عسلته فجعل قول الامية بتجريم الوطئ  
حتى تغتسل عامدا في تشديد علمته كالشيخ المذموم ويجعل قول الاوراعي  
وداود علي من استنزل علمته كالشباب **فروجه** الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الشافعية واجد ان الحائض اذا انقطع دمها ولم  
تجد ماء انما يتيمر ويجل ويطهرها مع قول مالك وابي حنيفة في المشهور  
عنه انه لا يجز لو طئها حتى تغتسل واما للصلاة فتستيمر ونقيا فالاول  
محقق والثاني مستند **فروجه** الامر الى مرتبة الميزان ويصح عمل الاول  
على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك **ومن ذلك** اتفاق  
الامة على ان الحائض كالحيض في الصلاة ولما في القراءة فقال ابو حنيفة  
والشافعية واحدا انها لا تقرا القرآن مع قول مالك في احدي روايتيه  
انها تقرأ القرآن وفي الرواية الاخرى انها تقرأ الايات اليسيرة فلا  
تقله الاكثر من من الصحابة وهو مذهب داود فالاول والثالث  
محقق واحدي الروايتين عن مالك مستند **فروجه** الامر الى مرتبة  
الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كلا جواز للضرورة بتجريم  
بقدرها **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واجد ان الحائض لا تحيض مع  
قول مالك والشافعية في ارجح قوليهما انها تحيض فالاول مستند وفي  
امر الصلاة وان الحائض اذا رأت الدم تنقيا والثاني محقق في آخر  
الصلاة وانما اذ رأت الدم لا تنقيا فالاول راي امر الصلاة والثاني راي  
الظهاره ولكل منهما وجه وكذا في راي المقاصد مقدم على راي الوكيل  
في العمل قالوا وسبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه يتعذب  
بدم الحين فاذ ضعف الولد فاراد الدم وحرج ثوران الضعف لا يكون  
غالب الا في الاشفاق من الشهور فان الولد يقوي في العرج ولذلك كان  
من ولد بسبعة اشهر يبيش ومن ولدت ثمانية اشهر لا يبيش واسد اعلم  
**ومن ذلك** قول الامية الثلاثة يجوز وطئ المستحاضة كالنفسا وتصور  
مع قول احمد بتجريم وطئها في العرج الا ان خاف حيلها العنت فيجوز  
في اصح الروايتين فالاول محقق والثاني فيه تشديد **فروجه**  
الامر الى مرتبة الميزان ويصح عمل الاول على من خاف العنت ايضا فان  
دم المستحاضة لا يجزوا من بعض اوصاف دم الحين ففيه بعض  
اذا لم يترك المحام فافهم **ومن ذلك** قول الشافعية ان زنى النفا  
بين اقل الحين مع قول من قال انه طهر فالاول محقق في امر الصلاة  
والثاني مستند في امرها وامر الظهارة حتى لا تقف الحائض  
بين يدي ربه في الصلاة وهي قدرة مستقلة اراحية فكل منهما  
وجه من حيث علمها بالاحتياط للصلاة وللظهاره ووجدنا في  
الاخذ بظاهر حديث فاذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا  
ادبرتها فاعسل عنك الدم وصلي الشمول ادبرت الانقطاع بعدا قل

ور

م



الحبس وانقطاعه بعد الكثرة والملة في تحريم الصلاة فمقتضى الدم فاذا  
انقطع ولم يتقاطر فلها ان تقبل وتقبل لا يفيل عن القطع بعد الكثرة  
الحسين فقل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا اكثر الناس  
اربعون يوما مع قول مالك والشافعي ان اكثره ستويا يوما وقال الشافعي  
ابن سعد سبعون فالاول يشهد في امر الصلاة والثاني في فيه تخفيف  
وقول الشافعي تخفف جدا **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الامامية الثلاثة اذا انقطع دم النفس فقل بلوغ الطائفة جاز  
وطيها في ذلك الظاهر الاجد اربعين يوما فالاول تخفف والثاني شدد  
ويصح حمل الاول على ان كان يخاف العنت والثاني على ان كان يخاف الهلكة وقد  
توكلنا من الباب بعض مسائل فليس يا ابي عالم تذكر من مسائل الخفيف  
على ما ذكرناه من رجوعه الى مرتبة الميزان واسمها بخانه وقفاي اعلم  
**كتاب سب الصلاة**  
اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سنة  
عشر ركعة وهذا الله تعالى على كل مسلم عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله  
خالقة من خيرة الناس وعلى كل من وجبت عليه من المكلفين فمركبة  
جاء الوجوه المذكورة على ان الصلاة من الفروض التي لا تقع فيها النيابة  
نفس ولا ياله وانفقوا على الاذان والاقامة للصلاة الخمس والجمعة  
سروعا **واجمعوا** على انه اذا انفق اهل بلد على تركه قتلوا لانه  
من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وعلى ان التوبة مشروعة في اذان  
الصبح خاصة **واجمعوا** على ان السنة في العيدين والكسوفين  
والاستسقاء المذكورة الصلاة جامعة وعلى انه لا يعتد بالاداء ان المسلم  
العاقل والبالغ لا يعتد باذنه المرأة للرجال وعلى ان اذنه الصبي للمبصر  
معتد به وكذا اذنه الحديث اذا كان حدثه اصغر **وانفقوا** على ان اول  
وقت الظهر اذا زالت الشمس وانها لا تقبل قبل الزوال **واجمعوا** ان  
اخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على ان تاخير الظهر  
عن وقتها في سنة الحرام افضل اذ كان يصليها في مسجد الجماعة هو  
**مسألة** ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما**  
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان فرض الصلاة  
لا يسقط عن المكلف ما دام عقله قانيا ولو باجرا الصلاة على قلبه  
مع قول الامام ابي حنيفة ان من علم الموت وعجز عن الامام بوسعه  
يسقط عنه الفرض فالاول شدد والثاني تخفف وعليه حمل الناس  
سلفا وخلفا فلم يبلغنا ان احدا منهم امر بالمختصر بالصلاة ووجد  
قول الامام ابي حنيفة المتقدم ان من حفر الموت صار في جمعية  
قلع مع الله تعالى اعظم استغاله بمراعاة الافعال لان فيها الافعال  
والاقوال التي امرنا الله بها في الصلاة اما امرها وسيله الى

هذا هو مقتضى ما في المتن من ان الصلاة على قلبه لا يسقط عنه الفرض

الحضور

الحضور مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيره الى الحضرة وتكون فيها  
فصار حكمه حكم المولى المخدوب وهذا السر لا ينظر في كتاب فافهم  
**ومن ذلك** قول الامام مالك والامام الشافعي ان من اعجز عليه من  
او بسبب مناج سقط عنه ما كان في حال العجزية من الصلاة مع قول ابي  
حنيفة انه لا يجب القضا الا اذا كان الاثم يوما وليلة فما دونه فان  
زاد على يوم وليلة لم يجب القضا مع قول احمد ان الاثم لا يمنع وجوب  
القضا بما كان في الاول تخفف والثاني شدد **ورجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد** الاول خروج المعجز عليه من المكلف  
حال العجزية **ووجد** الثاني الاخذ بشيء من الاحتياط مع حجة المسئلة  
في قضاها كان يوما وليلة بخلاف ما زاد فيه فانه يسقط **ووجد**  
الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضا لشدة الشارح  
في الامر بما كان الصلاة ونفيه عن ان ياتي العبد يوم القياضة وصلاته  
نافعة فكل من اذهب الائمة فاللايق بالاكابر من العمل والمطابق  
وجوبه القضا لان التخفيف في عدم القضا انما هو للمعول وقد  
كان السبب يوجب عن اجتنابه كثيرا فبلغ ذلك الجليل فقل  
هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقل نعم فقل الحمد لله الذي  
لم يجز عليه شيئا من ذلك في الشريعة انتهى **ومن ذلك** قول الامام  
مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلة لا جاحدا بوجودها قتل حدا  
لا كراهة السيف ثم تجزي عليه بعد قتله احكام المسلمين في العسل  
والصلاة عليه والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي  
قتله بصلاة فقط بشرط اجماعه عن وقت الضرورة وبسنة ب  
قتل القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام ابي حنيفة انه يحبس ابد  
حتى يصلي وقال احمد في احدي رواياته واختارها اصحابه انه يقتل  
بالسنة بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور اصحابه انه يقتل  
لكفره كالمتردد تجزي عليه احكام المرتدين فلا يصح عليه ولا يورث  
ويكون ماله فيئا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني تخفيف  
من حيث العيس وعدم القتل والثالث شدد **ورجع** الامر الى مرتبة  
الميزان **ووجد** الاول الاستلزام لخطر احكام اهل القبلة بتركها  
الكفر الجمع عليه **ووجد** الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل  
وعلا يجب بقا العالم الكرمي التلافة مع اعتناؤه عن المصاحي والمطعم  
وقد قال **مسألة** ان جهر المسلم فاجتله **وردد**  
الحدود ووجد عليه الصلاة والسلام لما اراد بناء بيعة المقدس كان  
كل شيء منه يهدم فاوحى الله تعالى اليه ان يبني لا تقوم على يد من  
سفك الدماء فقال يا ربنا ليس ذلك في حبيبك فقاتل ولكن  
اليسوا عبادي انتهى في الحديث لان خطي الامام في العفو واجب  
الى الله من ان يحيط في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا الا



بما صرح من الشارع **واما وجه الثالث** فهو غلبة الغيرة على  
 حجاب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتماع الامام لا مطلقا فان راي  
 قتله اصلي للاسلام والمسلمين قتله كقتل الطاغية الملاحج رحمه الله  
 وقالوا قد فُتحت في الاسلام بجزء لا يسدها الاراسك وان راي الامام  
 ترك قتله راجح لمصلحة ترجح على قتله تركه فافهم **ومن ذلك**  
 قول الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الوضوء او التفل في المسجد  
 في جماعة حكمه باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا اذا  
 صلى في الامن تحت رقال واداميا في السفر وهو يحاق على نفسه كفر  
 حكمه باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا في مسجد او غيره  
 في دار الاسلام او غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من  
 التحقير على الضعفاء وقد تابع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ان لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فيايبه وقال تخفف صوت  
 يصيح الخمس ان شاء الله تعالى **وجه الثاني** في الاخذ بالمعز  
 وهو اننا لا حكم باسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه رتبة كما هو وجه  
 قول الامام مالك **وجه** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان سنتان  
 للصلوات الخمس والمجعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على  
 اهل الاحصار ومع قول الامام داود انها واجبان لكن نفي الصلاة  
 مع تركها ومع قول الاوزاعي ان نفي الاذان وصلي اعادة الوقت  
 ومع قول عطاء بن ربيع ان اقامة اعادة الصلاة فالاول مخفف  
 والثاني والثالث فيهما تشدد بدقا والرابع تشدد في الاذان  
 والخامس تشدد في الاقامة **وجه** الامر في مرتبة الميزان **وجه**  
 الاول ان المسلمين لا يجتمعون في تشدد بدقي دعائهم في الصلاة  
 بل همه كل واحد منهم يتوفى على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاداء  
 الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستجاب فقط **وجه**  
 الثاني في ظاهره انه يكتفي اهل القوية اعلام رجل واحد او رجال يحب  
 عموم الصوت والاصوات لاهل القوية ليدل على فتح باب التمسك به  
 بالصلاة في اول وقتها ويقتضي الناس الى ان يكاد الوقت يخرج  
 وايضا فانه ورد في الحديث ان اهلها ذلك اليوم من قروا  
 العذاب وما كان كذلك فالتشدد فيه مطلوب وكذلك تشدد اورد  
 احمد انه يقول **وجه** بالوجوب وتشدد غيره في اعادة الصلاة في ترك  
 الاذان او الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التمسك بالوقوف  
 بين يدي الله تعالى في وجه الخشوع ومحال الحضور لان الصلاة  
 بدوهما خدود ووجه على صاحبهما كما ورد فالاذان اول مراتب استحضار  
 الحضور في محل الجماعة متلا وكذا كان الاكل لا يجزى من المسجد الا بعد  
 قول المودن على الصلاة جميعا على الملاحج واما الإقامة فهي ثاني مرتبة

للشهي

للشهي المحصور وقول الله اكبر فالتشدد منه فلهذا قلنا في الاحكام **ومن**  
**ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يسب للناس الا قلعه مع قول الشافعي  
 انما يسب في حق من فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول  
 ان السبا ما جعل بالاصالة لا قامة شعرا الدين انما ذلك للرجال  
**وجه** الثاني في عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة للرجال والنساء  
 واطهار شعاره **وجه** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الامام ابي حنيفة ان يؤذن للفتوات ويقمع مع قول مالك والشافعي  
 في الحد يدانه يقمع ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للادوي يقمع  
 للباقي وهو رواته عن ابي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان هو  
 والاقامة بينهما الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني  
 مخفف **وجه** الاول ان الاقامة تكفي في نهي الناس لان الاذان  
 كان المحصور الى مكان الجماعة والناس قد خضروا جميعا في الاذان  
 بين يدي الله تعالى **وجه** الثالث في زيادة نهي بالاذان  
 للادوي ولا يفوت الناس اجر سماع الاذان وتجاوبهم لهو ذلك  
**وجه** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة  
 ان الاقامة شئ مني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
 فيه تخفيف **وجه** الامر في مرتبة الميزان **وجه** الاول تكرار  
 التكبير وما بعده مجديا للاسلام والايمان وان لم يخرج المكلف  
 بالفتلة عنهما كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا من ساعة  
 تنذركم في العلم فتزداد ايمانا **وجه** خاص بمن عليه عليه  
 الاستعانة بامور الدنيا فاذ لم يحضر قلية في المرة الاولى حضر في المرة  
 الثانية نظير ما سياتي في تثليث اذكار الدكوع والسجودات  
 شأ الله تعالى **وعلم** من ذلك ان افراد الاقامة خاص بالا  
 من العلم والصالحين الذين سيحضرون كبريا الحق تعالى ويجعل  
 لهم تجديدا يما بهم واسلامهم بالمرة الواحدة فافهم **ومن ذلك**  
 قول الامامة ان الترجيع في الشها دتين يستمع قول ابي حنيفة  
 انه لا يسب فالاول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص باكثر  
 العلم والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احد  
 ابتدا بالجهل لا يحتاج الى جلب الحضور بالترجيع تخفف صوتا  
 والثاني خاص بمن كان قبله مشددا في اذنيه الدنيا **وجه** الامر  
 في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز بدلا  
 كراهة للصبح اذا كان احدهما قبل الجرع قول احمد ان ذلك يكره  
 لكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد في اذان الصبح  
 والثاني في نحو من لا يتباس على الناس في رمضان بالاذنين فرعا  
 سمع احدا الاذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلاً فاختار

حذ

بر

ط



الامام احمد للصوم اكثر من الاذان فتع ما فعل ولسان حاله يقول  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصوم من قبلين الا يكون  
اهل المدينة كان لا يلبس عليهم الاذان الا ان الاول كما اشار اليه قوله صلى  
الله عليه وسلم ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى سمعوا الاذان  
ابن ام مكتوم انتهى فكلوا واشربوا صوت كل منهما فبما سئل عن ذلك  
غير اهل المدينة اذا كانوا يجرون صوت الاذان ويجرون بينه وبين  
الثاني والا كان نكروها كما قاله احمد **فقد رجع الامر في هذه**  
**المسئلة الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامية الثلاثة بان**  
**التؤيب لاذ ان تصبح بعد الحيلتين** سند مع قول ابي حنيفة  
ان يكون بعد الفرائض الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال  
الحسن ابن صالح يستحب في العشاء وقال النخعي يستحب في جميع  
الصلوات فالاول في المسئلة الاولى في شدد وان الثاني في خفف  
والاول في المسئلة الثانية في خفف والثاني في فيه تشديد والثالث  
شدد **ففي الاسر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة**  
**الاولى الاتباع ووجه الثاني** تاخير السنة المختلف فيها عن  
الاذان المتفق عليها في الذكر من طريق اجتهاد الامام واطلاعي  
دليل في ذلك **ووجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني**  
فيها الخوف من تاخير العشاء او عدم صلاحيتها في جماعة في حق اصحاب  
الاهمال الشافعية في النهار **ووجه الثالث** ان كل صلاة يحتمل ان  
يكون احدا بما او عارضا على الصوم حينئذ المودن بذلك على فضل  
تقديم الصلاة على الصوم سواء كان المراد هنا نوم الجسد او نوم القلب  
او هما معا كما هو الغالب على اهل العقلة **ومن ذلك اعتداد**  
**الامة الثلاثة باذان الجنب مع قول احمد في رواية انه لا يعتد باذانه**  
بحال وهي المختارة فالاول مخفف والثاني شدد وكذلك القول  
في اخذ الاجرة في الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز وقال  
مالك واكثر اصحاب الشافعية يجوز وكذلك القول في نحو المودع  
في اذانه بجمع اذانه عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد  
لا يجمع فالاول من الاقوال مخفف والثاني شدد **ووجه الاول منهما**  
كونه ذكرا اقربا **ووجه الثاني** منها كونه داعيا الى حصة الله تعالى  
ولا يليق بالواقف فيها ان يكون جنب بحال **ووجه الاول في المسئلة**  
**الثانية كون الاذان من شعائر الاسلام وذلك واجب على الامة ولا**  
**يجوز اخذ شيء من الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني** منها  
كونه محلا لجمع مصلحة على المسلمين ويحتاج الى تعبد في مراعاة  
الاقوات فجاز اخذ الاجرة عليه **وقد رزقا الامية الراشدون**  
المودنين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا محذورة مرة صرة

صوم

فيما فضة

فيها فضة فكان الصلابة يرون ان ذلك كان سبب اذانه **وجه**  
الاول في مسئلة النخعي كون ذلك لا يحل المعنى الذي شرع له الاذان وهو  
الاعلام بوقت الصلاة **وجه الثاني** فيها كونه نطق بالكلمة  
على غير ما شرعت من عدم النطق قد دخل في محوم قوله صلى الله عليه وسلم  
كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرداي غير صحيح **ومن ذلك قول مالك**  
**والشافعية ان الظهور يجب بزوال الشمس وجوب ما وسعها الى ان يصير**  
**ظل كل شيء مثله وهو اخر وقتها المختار عندها مع قول الامام ابي**  
**حنيفة ان الظهور لا يتعلق الوجوب بهذا الاخر وقتها وان الصلاة**  
**في ازاله تقع بقلد والفقهاء يفسرون على خلاف ذلك فالاول يشدد**  
**من حيث يتعلق الوجوب بالزوال الوقت والثاني يخفف من جهة يتعلق**  
**باجز الوقت ووجه الاول** الاخذ بالآداب للصلاة من زوال  
الشمس اهتياها **ووجه الثاني** ان حنفية الوجوب لا تظهر  
الا اذا صاف الوقت فهناك يحتمل التأخير فالاول خاص بالاكثر  
الدين لا يشعرون بخار ولا يبع عن ذكر الله والثاني خاص بمن لم  
اشغال دينه بضرورة يمكن عليه ومن لم يحضه في طلبه فصلا  
يكسب ليو في ذلك الدين والله اعلم **ومن ذلك قول الامام**  
**الشافعية ان اول وقت العصر اذا صار ظلي مثله بعد ظلال الاسوا**  
**مع قول مالك ان اخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على سبيل**  
**الاشتراك وقيل** اصحاب ابي حنيفة اول وقت العصر اذا  
صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها غروب الشمس فالاول يشدد ومن  
حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل اول الوقت الثاني فيه تشديد  
تأمن حيث توجه الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان  
فيه تخفيف من حيث جواز تاخير الظهور في ذلك الوقت والثالث  
خفف **وجه الاسر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني** شدة الاهتم  
بامر الصلاة اول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له بديون العباد  
والزهاد والاول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام **وجه الثالث**  
اعتنا العدل بين اول الوقت واخره الى ان يتأهب عبادة الشمس  
للسجود لها فان التخلل الا لا في بيئته اول الوقت وياخذ في الخفة  
بعد ذلك باسناد الحجاب على العباد كما سياتي بسطه في الكلام  
على حكمة الزاوة في السرة والحكمة في باب سنة الصلاة ان شاء الله  
تعالى **ومن ذلك قول مالك والشافعية في الجديد ان اول وقت**  
**المغرب هو غروب الشمس لا يخرج عنه في الاختيار عمدا لدفع**  
**الحوار عند السنة في مع قول احمد والشافعية ان لها وقتها حد**  
**كقول مالك والشافعية في الجديد والثاني ان وقتها الى ان يغيب**  
**السفق وهو القول القديم للشافعية والسفق هو الحرة التي تلو**

كلم

٢

ها



بجمل العيوب فالاول شدة والثاني تخفيف **وجه** الامر الى ترتيب  
الميزان والاول خاص من يخاف قوت الوقت لا يستغله بالعبادة او غيره  
والثاني خاص من لا يخاف ذلك لكن صلاحته اول الوقت زيادة في  
المصل لاسيما ان كان من اهل الصفوف الاول بين يدي الله عز وجل  
وكذلك القول في رقة العشاء فانه يدخل اذا عاين الشفق عند  
عائنه والمشا في واحد ويبقى الى العجوة في قول ان العشاء لا يخرج عن  
ذلك الليل وفي قول اخر انها لا تخرج عن نصفه فالاول تخفيف والثاني  
شدة والثالث فيه تشديد **وجه** الامر الى ترتيب الميزان  
والاول خاص بالضعف الذين لا يقدرون على تحمل التعب والثاني  
والثالث خاص بالاكابر من العلماء والاوليا لثقل العمل الالهي  
فينبغي ان يكون الالهي لا يصب الا اذا دخل الثلث الاخير فانه  
وفي بعض الاوقات يصب في اول النصف الثاني واذا وقع  
التعب خفف الثقل الذي كان يجده المصل في النصف الاول كما يعرف  
ذلك كل من كشف الله تعالى حجاب حبه صابرا كالملايكة بدليل قول  
الحق تعالى هل من سائل واعطيه سواء هل من سئله فاعا منه  
الى اخر ما ورد في قوله لا تخف من الله لطف الحق تعالى عباده هذا السؤال  
فانهم **ومن ذلك** قول الائمة المتكلمة ان المختار في فعل صلاة  
الصبح ان تكون وقت التقليل دون الاسفار مع قول ابي حنيفة  
ان وقت المختار هو الجمع بين التقليل والاسفار فانه ذلك  
فالاسفار والي من التقليل الا ان المراد بوقت التقليل والي من  
رواية اخرى لا جوار الاعتراف بحال المصلين فان شق على التقليل  
كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان التقليل افضل فالاول شدة  
والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف لما فيه من التفضل **وجه** الامر  
الى ترتيب الميزان **وجه** الاول خوف قوت الهمة والتوجه الى المصل  
المصلين من يتخللهم في الثلث الاخير من الليل وهو خاص بالضعف  
**وجه** الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى  
في صلاة الصبح وهو خاص بالقوياء الذين هم على صلواتهم دائما وقد  
فاعلم ذلك فانه يفتش **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان تاخير الظهر  
عن اول الوقت في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة  
مطلقا الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك التأخير الحار  
وقهلا في المسجد بشرط ان يقصده من بعد فالاول تخفيف والثاني  
فيه تشديد ووجه الاول فتور عزم المصل في الحر عن كل الاقبال  
على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاصرين ان يعقبوا في كل حال  
بسوء خلقه فيه ووجه الثاني في المبادرة الى الوقوف بين يدي الله  
مع الصفوف الاول لطلبها لطلب الحق جل وعلا فان تاخير امر الله

بما

تعالى لا يقدر عليه الخواص وكذلك اختس الخليل ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام بالخاص لمعبر عنها في رواية بالقدم حين امره الله تعالى بالا  
ختس فقالوا له هل الصبر حتى يخذل موسى فقال تاخير امر الله شديد  
**ومن ذلك** قول الامام ابو حنيفة واحدا ان الصلاة الوسطى هي العصر  
مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول شدة والثاني تخفيف  
لان الفجر الالهي في وقت لا يطيقه الاكابر الاوليا بخلاف العصر وقت  
صلاة الصبح وثقل العمل في العصر لما مرنا فيه بالخير رحمة وسعة  
بما جلا في الصبح فانه يترجى اللطف والحنان على الكابر في ذلك  
ارباب القلوب **وجه** الامر الى ترتيب الميزان **فائدة** معرفة  
الصلاة الوسطى ان يتردد العبد في الاخذ في اسباب زيادة الحضور  
والتشوق اكثر من غيرها **وكان** سيدي علي الخواص رحمه الله يقول  
الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك  
لا يذكر الا شافعية ويقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله اعلم  
**باب في صلاة التلوة**  
اجمع الائمة رضي الله عنهم على ان الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول  
الوقت على ان الصلاة اركانها دخلت فيها وعلى ان النية ركن وكذا  
تكبيره الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود  
والخوض في السجود الاخير ورفع اليدين عند الاحرام ستر الاجا  
واجمعوا على ان ستر العورة عن الجوارح واجبة وان شرط في صحة  
الصلاة واجمعوا على ان طهارة العجز في ثوب المصل وبدنه واما  
واجبة وكذلك اجمعوا على ان طهارة العجز عن الحدث شرط في صحة  
الصلاة فلو مصل جنب يقوم فصلاة باطله بخلاف سوا ذلك  
علما بجهلته وقت دخوله فيها او ناسيا وكذلك اجمعوا على ان  
استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة  
الخوف في الحرب وفي النفل للسافر سفر طويلا على الراحة للصلاة  
مع كونه مانورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان  
كان المصل بحضرة الكعبة توجه الى عتبة بابها وان كان رتبيا منها فاليقين  
وان كان غائبا مبا لاجتهاد والخبر والتقليد لاهله **هذا**  
ما وجرت به سبل الاجماع التي لا يجمع دخولها في ترتيب الميزان  
**واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** ستر العورة **قال** ابو حنيفة  
والشافعي واحدا انه شرط في صحة الصلاة واختلف اصحاب مالك  
في ذلك **فقال** بعضهم انه من الشرابط مع القدرة على الستر  
كانت صلاته باطلة **وقال** بعضهم هو شرط واجب في نفسه  
الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان مصل مكشورا العورة عامدا هو  
عصى وسقط عنه الفرض والمختار عندنا حري صاحبها ان لا يتجسس  
الصلاة مع كشف العورة **بما** فالاول شدة ومع ما اختاره سنا

ع  
نه  
انصر

خروا



اصحابه ما كثر وعقابله فيه شديدي وجهه وتخليفه وجهه طاهر  
من التقصير **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان كشف  
العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى وسوء ادب لا يصح لصاحبه  
دخول حضرة الصلاة ابدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكانه لم يحرم  
بها فلا صلاة له فهو كمن ترك لمحة من اعتصامه فلا غسل او كمن يصلي  
وعلى يديه نجاسة لا يصح عنها **وجه** الثاني ان لا يحجب عن الله في  
نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب  
ولا بين صلاة الحرين والماستر العورة في الصلاة كما لا يفرق في  
صحتها وان عمي بتركه وهذا من المواضع التي تنفع الشرع فيها الوقوف  
وقد قال **وجه** الثاني يا بني ادم خذ واربيتكم عند كل سجدة  
والرؤية بمنزلة بالثياب المتأثرة للعورة **وجه** الثالث  
سبوي عليا الخواص رحمه الله يقول **وجه** لسائر حاله وقف  
بين يدي الله تعالى بنبينا ربيته يقول لاهل تلك الحضرة عظام  
التحدث بالشفاعة انظروا الى ما انعم الله تعالى به على من الثياب  
التي يلبسها مع ان لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى  
لحي في دخول بيته ومناجاة له بكلامه مع كونه لا يستحق شيئا من  
ذلك بخلاف من وقف بنبيا دسنة محروقة فان حاله شيعر برأيه  
كمز ان النعمة انتهى **وجه** ايضا يقول مروا بها بكم  
ان يستتر واني الصلاة كالحرير اخذ بالاحتياط فقد تكونت  
العلقة في ذلك الامانة لادناه الاصل وعدم الميل اليه فان  
هذه العلة تستحق بها اذا كانت الامة جميلة ترجع على الحجة  
في الحسن والوصاة **وجه** من قال انها تستر كالرجل فهو  
حار على طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوه  
افراد من الناس والباقي في شفر طبعه منى انتهى **وجه** الثالث  
ايضا يقول انما كانت الحرة تكشف وجهها وكفها في الصلاة  
فتحالي باب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين يقول احرم  
ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد ان يطعم بصره  
اليها بوجه من الوجوه كولد البقرة في حجر البقرة وهذا هو السر  
في كشف وجهها حكم الحجة التي يعاينها الطير في الفخ من  
حفظه الله تعالى على الحضرة ولم يبقوا الى وجه المحرمة اذ باع  
الله تعالى ومن اشقاه الله تعالى عقل عن ذلك فنظر فاستحق  
المقت من الله تعالى **ومن** هذا امر العباد بوضع الثياب المتحجب  
على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على العوام من المقت اذا  
نظروا الى وجه من حي في حضرة الله تعالى بغير اذن منه **وجه** الرابع  
ايضا يقول **وجه** ان العارف اذا نظر الى شيء امر الشارع به  
على خلاف العادة فالاول ما ينظر في حكمه ويتطهر من الله تعالى

انتهى

انتهى **وجه** الذي ذكرناه من جملة الخلة في ذلك فتأمل فيه فانه نفس  
**ومن** ذلك قول الامام في حقيقته واجدانه يجوز تقديم النية على التكبير  
بزيان يصير مع قول مالك والشافعي بوجود مقارنته للتكبير وانها  
لا تجري قبله ولا بعده ومع قول الثعالبي امام اشافعيه بما قارنت  
النية ابتداء التكبير فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي  
انه يكتفي بالمقارنة العربية على الاحتياط لا بعد عاقلة عن الصلاة  
اقتداء بالاولين في مساكنهم بذلك رحمة بالامة فالاول محقق والثاني  
شديد ومما وجدته فيه تحقير **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
الاول عدم وجود دليل على الشافعي بوجود مقارنته النية للتكبير  
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا التكبير فلهذا  
يدري هل كانت النية تتقدم او يتأخر او يتقارن **وجه** الثاني  
ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الا بعد  
وجود بناء فبشخص المصلي افعال الصلاة واقوالها في هذه  
حال التكبير **وجه** كلام الثعالبي والنووي التحقير عن العوام  
وايضاح ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية يسهل عليه  
استحضار المسوي في النية دفعة واحدة للطاقة الارواح بخلاف  
من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يملك استيعاق الامور الاشياء  
بعد شغلها كالثقة بحجابه فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام  
لكن لا يتحقق غلبت روحانية على جسمانية هو المصلي حقيقة لكون  
حضرة الله تعالى لا تنقض الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فانه  
مصل ضرورة لا حتمية فاعلم ذلك فانه ليس **ومن** ذلك انقل  
الامة على ان تكبيرة الاحرام فرض وانما لا تنقض الا بلفظ مع ما يحل من  
الرطوبة ان الصلاة تتعذر بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير  
فالاول مشدد والثاني تخفيف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
الاول ان تكبيرة الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب  
الانظار لشعائر تكبير الحق تعالى في هذا العالم وتذكر كبر الناس  
ان يكبروا ربه من كل عظمة تحت لهم ويقولوا الله اكبر عن كل كبريا  
وعظمة تحت لقلوبهم وهذا خاص بالاكابر من المولى والاوليا بخلاف  
الاصغر فانه ربما تجلت لهم عظمة الله تعالى فاحسنهم فلم يستطع  
احد منهم النطق وايضا فان تكبيرا الحق تعالى لا يطلب العبد اظهارها  
الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهود فذلك مشهور فجميع اهل الحضرة  
فلا يحتاج الى اقامة شعائر فيها لقيام شهودا للربانية في قلوب  
الاهل فافهم فان **قال** ما حكمة قول المصلي الله اكبر مع قولهم  
كل من خرب بالان فانه بخلاف ذلك **فاجواب** ان الحكمة في ذلك  
كون المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل والله تعالى اكبر من جميع ما  
خطوا بالان والقلب من صفات المتكلمين لكن من رحمه الله تعالى بالعباد  
كونه امرهم وان يحاطوا بما يستحيل لهم بقولهم اياك نعبد واياك نستعين

له



بالكاف وحمل بقا في نفسه عين ما تجل قلب عبده فافهم **فصل**  
 ان خلاص العبد ان يجلب اليها شرفها عن كل ما يخطر بالبال عليه  
 الاكابر من الاوليا **ومن ذلك قول** اي حقيقته انه لا شئ من لفظ الله  
 اكبر بل تتقدم الصلاة لكل لفظ يقتضي تعظيم والتعظيم كالعظيم  
 والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه لتقدم الصلاة مع قول الشافعي  
 انما لا تتقدم الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني في نفسه  
 تخفيف والثالث مستند **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
 هذه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك قول** احمد وما لك والشافعي انه  
 اذا كان بين العربية والعربية لم يغيرها لم تتقدم صلاة وقال  
 ابو حنيفة تتقدم بذلك فالاول مستند والثاني مخفف **فوجه**  
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثاني كون الحق تعالى عالما  
 بجميع الخلق فلا فرق بين اللغة العربية والابن غيرها **ووجه**  
 الاول التقيد بما صرح به الشافعي بلفظ التكبير بالعربية فهو اول  
**ومن ذلك قول** مالك والشافعي واحدا باستحباب رفع اليدين  
 في تكبيرة الركوع من كونه لا يجوز قرائته بالعربية والرفع منه مع  
 قول اي حقيقته بانه ليس بسنة فالاول مستند والثاني  
 مخفف **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **وكذلك** القول في هذا  
 الرفع فان ابا حنيفة جعله الالة بخاري اذ بيده وما لك والشافعي  
 واحدا في نفسه مستند **ووجه** الاول في المسئلة الاولى في اب  
 رفع اليدين بالاصالة لا تخفى عند التقدم على الملك وصح من اية  
 حضرته فالصالح كالتقدم على الملك في حال ركوعه وكالموقع في حضرة  
 قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال لسان حال من رفع يديه  
 للاعتدال يقول يا رب ما ادرى عن حضرتك عن ملل واعا ذلك  
 اعتدال الامر كذلك القول في الرفع من السجدة الاولى واما عدم  
 مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوي للسجود  
 فلان الهوي المذكور غاية المحضوي لله عز وجل وفي ضمنه غاية  
 التعظيم لله عز وجل فاعني رفع اليدين **ووجه** الثاني في هذا ان  
 حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط بحيث كبر حضر  
 قلبه مع انية الى اخر صلاته من غير مفاصلة لتلك الحضرة فلا يحتاج الى  
 رفع **وهذا** خاص بالاكابر والاوليا خاص بالعوام الذي يعبر  
 منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم **ووجه**  
 الاول في هذا الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه في  
 بالتكبير إشارة الى كبرياء الحق تعالى فوق ما يتعلقه العبد من  
 كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه **ووجه** الثاني  
 اختلاف الناس في الهيئة التي كان مع الله عليه ولم يجعلها محلا

كل واحد

كل واحد ما راه وكل حال فبها تفضل المقصود من التختة ومن ذلك  
 قول الامام الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة فليجلس عليها  
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلق على طهارة  
 ويستلق برجليه حيث يكون ايما وفي الركوع والسجود الى القبلة  
 فان لم يستطع ان يركع في ركوعه والسجود او ما يطرفه قول  
 اي حقيقته انه اذا عجز عن الايماء بالراس سقط عنه ومن الصلاة فالاول  
 مستند والثاني مخفف **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
 والثاني مخفف **فوجه** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**  
 واما الايماء بالطرف فلا تقوم به شئ من الايماء المتعذر فلم يبلغنا  
 عن احد من المشايخ انه امر المتعذر العاجز عن الايماء بالراس صلاة  
 انما ذلك راجع الى عزم العبادة وتبذير وجهه من ذلك  
 قول الامام بوجوب القيام في الركعة على المصل في سفينته تام  
 جيل الحرق او دوران الراس مع قول اي حقيقته لا يجلي القيام في  
 السفينة فالاول مستند والثاني مخفف **فوجه** الامر الى مرتبة  
 الميزان **ووجه** الاول شدة الاهتمام بالراس بالوقوف بين  
 يديه وهو خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف  
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف الشواشي  
 بزعانة الوقوف وعدم السقوط المذهب للخشوع الذي هو شرط  
 في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغ فاذ اصاب احد هم بالسا  
 قدر على الخشوع والحضور فكان القعود اكمل في حقه لعدم حضور  
 قلبه مع الله اذا قام فتأمل ومن ذلك اتفاق الامم على استحباب  
 وضع اليدين على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قوته انك في  
 اشهر روايتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ارفع يدي في  
 فالاول مستند والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف  
 ووجه الاول ان ذلك صورة موقوف العبد بين يدي سيده وهو  
 خاص بالاكابر من العلماء والاوليا بخلاف الاصاغ فان الاوليا ارخا  
 اليدين كما قال به مالك رحمه الله وايضا ذلك ان وضع اليدين  
 على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج ذلك كمال  
 الاقبال على ما جاء به من عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقته  
 بخلاف ارجائها بجسديه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال ابو  
 حنيفة تحت السرقة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سرته **ومن**  
 احمد روايتان اشهرهما المذهب الى حنيفة واختارها الحنفية **ووجه**  
 الاول في كونها تحت السرقة على المصل بخلاف وضعها تحت الصدر  
 خاص بالاكابر الذين مقدرون على مراعاة شيتين معا في ان دون  
 الاصاغ ويحتمل سري على الخواص رحمه الله تعالى يقول  
 وجه من قال بعدم استحباب وضع اليدين تحت الصدر مع ما ورد ذلك

واحد

خ



من فعل المتأخر كونه مراعاة المعصية وانما تحت الصدر يستعمل غايها  
عن مراعاة كمال الاقبال على المناجاة والمصروف مع الله لا يجرى مراعاة  
هين من الطهارة فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كونه يدبر  
تحت صدره في الصلاة فلامع المعصية مع كمال الاقبال على الله عز وجل  
فارسا ليرى به عينه اولي وبه صريح الشافعي في الام فقال ذلك  
ارسلنا ولم يبعث بها فليداس ومن عرف من نفسه القدرة على  
الجمع بين الشيتين في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره  
او في بؤرك حصل الجمع بين اقوال الائمة رضي الله عنهم انتهى  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ثم استحبوا رعدة الافتتاح بعد  
التكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويقيم  
القراءة فالاول مستحود والثاني مخفف **وجه** الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كالاستبذان في الدخول  
على الخلق الملوك ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن التحيز  
حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع  
يسبغ في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من  
توهم التحيز فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة بالسجود  
اول ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه يستحذ ومع  
قول البخاري وابن سيرين ان محل السجود انما هو بعد القراءة  
فالاول مخفف والثاني مستحذ والثالث فيه تخفيف وكذلك  
الرابع **وجه** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول محل المعصية على  
الكامل حتى الله من شدة غميه يطرد ابليس عن حمرة الصلوات  
فاذا استغاث منه اذ كل ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك  
الصلاة ووجه الثاني حتى انما غميه حال حاله الناس من  
عدم قوة العزم في طرد ابليس فلو كان كان يباوده المرة  
بعد المرة فاحتاج هذا المعصية الى تجديد الاستغاث به منه  
ليطرده عن حمرة ووجه الثالث محل المعصية على شدة الغم  
في القيام الى الركعة وشدة غميه على الله تعالى فيها وذلك  
امر بجوق ابليس كما جربناه بخلافه في المواضع فان الهمة  
فيها نافضة والمكلف فيها محير بين الفعل والترك فلو كان  
كان ابليس يحيط فيها ليوسوس له بالاعجاب بنفسه ورواها  
بذلك مما ينمى بفعله فاحتاج الى طرده ووجه الرابع قوله  
تعالى فاذا قرأت القرآن على الناس من وراء الحجاب ولا يذكرك  
فراة القرآن لانه مشتق من القراءة الذي هو الجمع فاذا حضر  
ذكرنا احتاج القاري الى طرده بالاستغاث به **وهذه**  
نكتة استسباطها من لفظ القرآن ولوانه تعالى قال قرأت  
الوقت لم يجز القاري الى استغاث به اول الركعة الاولى فقط

فقط

فقط خاص بالاكابر الذين اذا استغاثوا احدهم من الشيطان  
مرة واحدة فرسنته فلا يقرب منه حتى يطرغ من الصلاة والاستغاث  
في كل ركعة خاص بالاصاغر ضعفاء العزم الذين لا يقدر احدهم  
على طرد ابليس من اول الصلاة الى اخرها بالاستغاث مرة واحدة  
فلذلك امر الائمة مثل هذا بالاستغاث في كل ركعة لمعاودة الشيطان  
له المرة بعد المرة ولان قرأته في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود بين  
القرآن الاخرى فانما قرأه بتجددت بعد طول زمن وقد قال  
تعالى في فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم كما  
في ذلك عمل بالاحتياط **فان قلت** فما الحكمة في الامر  
بالاستغاث به من ابليس باسم الله دون غيره من الاسماء الالهية  
فقط لذلك الحكمة **فاجواب** ان حكمة ذلك كون اسم الله  
اسما جاهلا لم يتق الله تعالى اسما الالهية كلها وابليس عالم بحضرات  
الاسماء فلو انه تعالى امر العبد بالاستغاث بالاسم الرحيم او المسبح  
مثلا لاتي اليه ابليس فوسوس له من حمرة الاسم الواسع او هو  
المجيد مثلا فلو كان سدا لله تعالى على ابليس فليما العبد بالاسم  
الجامع فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الحمرة قد يربط تنزيه  
حضرة الله عنه فالجواب **انما** امرنا الحق تعالى بذكر  
ابليس الملعون في تلك الحمرة بما لفته في السقطة عليه  
من وسوسه التي تخرجنا من حمرة شهوة الدنيا للغير بقا في  
ولولا هذه السقطة لما كان امرنا بذكر هذا الملعون في حمرة  
المطهرة من باب دفع الاشد بالاحف فان قيل كيف كان  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغاث به من ابليس وهو  
معصوم **فاجواب** انما هو معصوم من العمل بوسوسه  
لا عن حضوره كما انما رايه قوله تعالى وما ارسلنا قبلك  
من رسول ولا نبيا الا اذا اقمي اليه الشيطان في امسية الآية  
فكل نبى معصوم من عمله بوسوسته ويصح ان يكون ذلك  
من باب الشرع لانه سواه الاكابر واصاغر لعدم معصية  
**وكذلك** اتفق الائمة على استحباب الاستغاث مرة واحدة دون كونها  
مرة او اكثر من مرة احتياط للناس فرضي الله الائمة ما كان استغاثهم  
على دين هذه الائمة امين امين **وسمعت** سيد عبي  
عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول **وجه** من قال من الائمة  
ان المعصية يستعير مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الظن  
به وانه من شدة غميه يفر منه الشيطان من اول مرة فلا  
يعود اليه ولو ان ذلك المعصية قال ذلك الايام ان ابليس هو  
يها ودخا المرة بعد المرة لانه بالاستغاث به في كل ركعة  
احتياط وهذا هو وجه من قال من الائمة انه يستعير في كل ركعة  
وليس هوطن في حق ذلك المعصية فافهم وتامل في هذا الفصل فانك

د



لا فائدة في كتابه وبه حصل الجمع بين اقوال الامة واستغنى الطالب  
عن غيره عن تصحيح قول غيره والله اعلم **ومن ذلك قول**  
الشيخ في واحد يجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس قول الشيخ  
حينئذ انما لا يجزئ الا في الاولى ثنتين فقط ومع قول مالك في احدي  
روايتيه بان ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلواته سجد للمسهو  
واجزائه صلاة الا المصباح فالاول مستند والثاني فيه تخفيف  
والثالث فيه تشدد **وجاء** الاموي بن يحيى في **رواه** الاول  
الاتباع والاحتياط وهو خاص باهل التفرقة في صلاة فيقرأ في  
كل ركعة فيجمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذا قرأه  
من القرآن الذي هو الجمع كغيره ولا يرد قراءة الشارح في كل ركعة فان  
ذلك تشرع لانه لا يرد من اجتمع قلبه في ركعتين مرة ذلك  
الاجتماع الى اخر صلواته فلا يحتاج الى قراءة مجمعة **رواه**  
الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة اذا كانت رباعية وثلاثية  
فكان الباقي كالسنة **وجاء** بنسب جود المسهر والله سبحانه وتعالى  
اعلم **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب  
القراءة على المأموم سرا وجهرا امر سار بل لا ينسب له القراءة خلف  
الامام بحاله وكذلك قال الامام مالك واحمد انه لا يجب القراءة على  
المأموم بحال بل كره مالك للمأموم ان يقرأ فيها بغيره الامام سرا  
سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب الامام احمد القراءة فيما خافت  
فيها الامام ومع قول الشافعي بوجوب القراءة على المأموم بغيره الامام  
جزما في الجهرية في رجع القولين وقال **الاصم والحسين**  
صالح القراءة سنة فالاول بخفف والثاني والرابع في كل منهما تخفيف  
واما الثالث فتشدد **وجاء** الاموي بن يحيى في **رواه** الاول  
ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة  
انتهى وذلك انه مراد الشارح من القراءة جمع قلبه المصطلح على شهود  
ربه وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حساً من حيث اللفظ او معنى  
في حق الاكابر من حيث السر بان الباطن من الامام اليه **رواه**  
استحبوا اجدا لقراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فانه لا يسمع السماع  
فيما قرأ الا انصت فكانت القراءة خلف الامام فيها اولي واما وجه  
من كرهه الامام خلف الامام فهو من حيث انصت فانه لا يسمع السماع  
كما عليه **الاهلب** والافالاكابر من يتطوعون به ولوم بسمعوا قرأه  
كما مر راما وجه من وجب القراءة على المأموم فهو الاخذ بالاحتياط  
حينئذ انه لا يجمع قلبه على الله تعالى على وجه الكمال الا انه هو  
وهو خاص بالاهل من اهل الفرق واما وجه من قال ان القراءة  
سنة فهو مبني على ان الامر بالقراءة للندب وصاحبه هذا القول يقول

في نحو حديث

في نحو حديثه لاصلاة الانبياء في الكتاب اي كماله نظير لاصلاة لاجار  
المسجد الا في المسجد **ومن ذلك قول** مالك والشافعي واحمد في  
اشهر الروايات عند انه يتعين القراءة بالاعتناء في كل صلاة وانه لا يرد  
القراءة بغيرها مع قوله ابي حنيفة انه لا يتعين القراءة بها فالاول مستند  
خاص بالاكابر والثاني تخفيف خاص بالامام والشافعي ان يكون الامر  
بالعكس ايضا من حيث اذا الاكابر يجمعون بالقلب على الله تعالى  
فروءة من القرآن بخلاف الاصاغر اذ الوءة في اللغة الجمع يقال قرأوا  
في الحوض اذا اجتمعوا والشافعي ذلك ان من قال يتعين القراءة  
فانه لا يجزي قراءة غيرها قد ارجع ظاهرها حديث الترمذي  
تبلغ حد التواتر مع ما يبرر ذلك بعمل السلف والخلف وانما قلنا  
انها خاصة بالاكابر لانها جامعة لجميع احكام القرآن فمن قرأها في  
اهل الكسوف فكانت قرأ جميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع  
احكامه وكذلك سميت ام القرآن قالوا واعظم دليل على وجوبها  
وتعينها حديث مسلم بن قنبر يقول الله عز وجل مستمعا للصلاة  
سني وبني عدي بن صفين ولعمري ما سأل يقول العبد المجدد  
رب العالمين فيقول الله تعالى احمد بن عدي الى اخره فانه فيقال  
فسر الصلاة بالقراءة وجعلها جزءا منها واما وجه من قال لا يتعين  
القراءة بل يجزي اي شيء قرأه المصلي من القرآن فهو ان القرآن كله  
من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا تقاض في صفة الحق  
بل كلها متساوية فلا يقال رحمة افضل من غضبه ولا عكسه من حيث  
الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق  
بالخلق من حيث النعيم والعذاب **وقد** اجمع القوم على انه لا تقاض  
في الاسماء لصفته وهي حقيقة الصفات فكذلك يجمع قلب العبد على  
الله تعالى محذرا من الصلاة ولو استمع اسماءه كما اشار اليه ظاهر قوله  
تعالى واذكروا اسم ربكم فمن قبل فان قيل قد ورد تفصيل بعض الايات  
والسور على بعض مما وجد ذلك فالجواب وجهان ان التقاض في ذلك  
راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المفرد الذي هو قديم نظير ما اذا  
قال المشرع بكذا فقولوا في الركوع والسجود والذكر الملائكة فان  
قولنا ذكر الله كذا افضل من قراءة القرآن فيه بل ورد في القرآن عن قراءة  
القرآن في الركوع وذلك من حيث انه الفاعل فانه من الحق تعالى في  
في تلاوة كلامه والذائب لما عز الذي هو محل صفه القيام لا الدل  
الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم  
من جميع ما ذكرناه ان كل من اعصاه الله القدرة على استخراج احكام  
القرآن كلها من العاخذ من الاكابر والاولياء يتعين عليه القراءة بالاعتناء  
في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قرأتها بالمخوض من حمل  
على الكمال عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله  
عليه وسلم لاصلاة لاجار المسجد الا في المسجد فانه مثل حديثه لاصلاة الا

ي



بها حجة الكتاب على حد سواء **وقد** سمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول قد كلف الله الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الظاهرة في كل كلمة قرأوا ذلك يحصل لهم من قراءة الفا حجة فلمواقراتها ولم يكلف الاصاغر بذلك بحججهم من مثل ذلك كلام الآية الثالثة كون نعيمنا الفا حجة في صلاة العوام تخفيفا لعدم تكليفهم فهم محال في التوان منها كما ان قراءة غير الفا حجة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث تكليفهم جميع القلب على الله تعالى بذلك لانه فيسبى بام للقرآن كالف حجة والقلب فيها التفرقة انتهى **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة وما لك ان تبسلة بسنت من الفا حجة فلا تجب قول الشافعي واحدا منها فيها فوجب وكذلك القول في الجهر لها فان مذهبنا الشافعي الجهر بها ومذهبنا ابي حنيفة الاسرار بها وكذلك احمد وقال ما لك يسخط تركها والاعتناء بالحمد لله رب العالمين هو وقال ابن ابي ليلى فيجب وقال النخعي الجهر بها بدعة **وجه** الامر في المسئلة ان مرتبتي الميزان **وجه** الاول في المسئلة الاولى والثانية فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقولها مع الفا حجة تارة ويتركها تارة فاخذ كل حجة بما بلغه من احاديث الخلفين وفي ذلك شريع للاكابر والاصاغر من اهل الكسوف والحجاب من رفع حجابهم حتى دخل في الصلاة وكانوا يشاهدوا الحق تعالى بتقليد فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار اهل الحجاب ومن لم يكن حجابا فلهما سببه ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض المصنفين الربانية اذ لم ترتب فالرماسع فاخذنا من هذا ان من راد يتركه لا يوترى ذكر اسمه **ومن هنا** نخرج معكم ذلك في سورة فقال **سبح**

• بذكر الله تبارك اذ العروج • وتطهر البصائر والقلوب •  
• وذكر الله افضل كل شئ • وتسمى الذات ليس لها معية •  
**ويروى** ذلك ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لواله مني تسبيح فقال اذ ارا الله تعالى ذاكرا اي لا يذكر الا يكون الانع حال الحجاب عن شهود المذكور فما غنى ذلك في الاحضرة الشهود لانها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذاكرا الكفاة عيشا ههنا يقابل مناجاته بالقلب في حضرة الخضر حصة بعثت وخرج لسورة ما يطرق اهلها من الحمية والجمال قال تعالى وحشفت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا وسمعت ابي افضل الذي رحمه الله يقول ان ذكر باللسان مشورع للاكابر والاصاغر لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا للانبياء فلا بد من حجاب لكنه يرق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب **وسمعت** سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول

ذكر الله

ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر على نوعين ترك من حيث العظمة وترك من حيث الحضور واليه هتفت فالاول من الذكر من مفضل والثاني فامل والاول من الترك من ترك الثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول النبي **وسمعت** سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك التسبلة في بعض الاوقات تشريعا لمصطفى الله واقربائهم ولا يفرق بين الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة واخر الحضرة وامام الحضرة **وسمعت** سيدي عليا الخراساني رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجهر بالقرآن والادكار اذ او قفوا بين يديه في الصلاة ما خرا احد منهم ان يطبق بكلمة لمعوم الحمية لاهل تلك الحضرة ولكن ربما تخلف الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فخرج عن الامر بالتسبلة او التكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما اشئ بسببني في فاههم **ومن ذلك** قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي التوا بالاختفاء والاطهار والتخيم والترقيق والادغام وكذا ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يستغل العبد عن حال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الامر في مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم احسنوا القرآن باصواتكم احسنوا الصوائك بالفاظ القرآن والافانوات من حيث هو قرآن لا يصح من احد تحسينه لانه قد تم وصفه من صفات الحق تعالى وانما التحسين راجع للمرأة والله لا للقرآن المثل ووجه ذلك مراعاة ذلك في الصلاة خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك ان تبسلة بحسن الفا حجة ولا غيرهما من القرآن انه يقوم بقدرها مع قوله الشافعي انه يجب بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامر في مرتبتي الميزان **وجه** الاول الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن الفا حجة ولا غيرهما من القرآن انه يجب الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن خبيصة لا توجد في غيره من الادكار كما تقدم من ان القرآن مستق من القوة الذي هو الجمع في القلب على الله **واما وجه** الثاني في التيسر كما هو قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل اذ الذكر لله تعالى يجمع فكما لعبد على الله تعالى عابدا فكذلك ان يتحقق بالقرآن من حيث حصول جمعية

موم



القلب فيه على الله تعالى أما وجه تخصيص الإمام الثاني المذكور  
بقوله المصلي سبحانه الله والمجد ولا اله الا الله والله أكبر فلهذا ورد  
مرفوعا انه اجاب الكلام الى الله تعالى فافهم **ومن ذلك**  
قوله الامام في حقيقته انه انشا راسية المصلي قرا بالفاء وان شأ  
قرا بالعين مع قول اليه يوسف وعمران كان بحسن الفاتحة هو  
بالعربية لم يجز به غيرها وان كان لا يجزئها فقراملجته اجزائه  
مع قول بقية الامة انه لا يجزي القارة بغير العربية مطلقا الاول  
محقق والثاني مفصل والثالث مستد **ورج** الامر الى مرتبة  
**وجه** الاول ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى علم جميع  
اللفظ ولم يرد لنا شيء من القراءة بالفارسية فضلا والاجتهاد  
للمجتهد **فان قال قائل** ان القرآن بغير العربية يخرج  
القرآن عن الاعمال والحاصل يعرفه هذا المصلي بالنظر لمعنى فانه  
يدرك ان القرآن بالفارسية لا يتقدم احد من الخلق على النطق  
بمثل **وجه** الثالث الوقوف على ما يلحقنا من الشارح  
وعند اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرا القرآن بغير الفارسية  
وكذلك الشارح مع الله عليه وسلم وكان الوقوف على حديثنا  
بلغنا اوله وقد يكون الامام الى حقيقته راي في ذلك شيئا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم فان ايمانته وحديثه اعلم من ان يجزي  
على شيء لا يرى فيه دليلا **تتميم** بعض الحنفية  
يقول جميع الحنفية كلها واجدة عند الله تعالى في حضرة مناجاة  
فكل واحد منها جيب بلغته ويؤيده قولهم تجوز الترجمة في  
بعض الادكار الواردة في السنة انتهى ولا يخفى ما فيه فان كل  
باب لم يفتح الشارح فليس لاحد ان يفتح **وقد اجمع** العلماء على  
انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ القرآن بلغته  
اخرى بخلاف ما انزل **واما قوله** في التبيين للناس  
ما نزل الله فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة اخرى  
لم يفهم الكلمة التي اُنزلت ولذلك قاله اصحابنا في حقيقته انه  
يجب رجوعه الى قول صاحبيه والله اعلم **ومن ذلك قول**  
الامام في حقيقته لو قرأ في صلاته من المصحف بطلت صلاته  
مع قول الشافعي وحده في احدي روايته ان صلاته صحيحة  
ومع قول مالك واحديه الرواية الاخرى ان ذلك جائز في المأخذ  
دون الفريضة فالاول مستد والثاني محقق والثالث مفصل  
**وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اشتغال المصلي  
بالنظر الى الكتاب عن حال مناجاته فغلب وهو حاش بالاصابع  
ووجدنا ان لا يكون ذلك لا يخل عن الله تعالى وهو حاش بالاصابع  
اوانه سبغهم عن حال الصلاة ولكن سابع للعلماء فيه كونه

القرأة

بعض

من

من متعلقات الصلاة **وجه** الثالث كون التأمل محققا لما فيها  
بدليل جواز تركها بخلاف الرخصة فاختار العلماء في تركها ما سئل عن  
الله فيها **ومن ذلك** قول الامام في حقيقته انه لا يجزئها بالتمامين  
سواء الامام والمأموم مع قول احدهما الثاني في ارجح قوليه انه  
بما المأموم والمأموم ومع قول مالك يجزئ به الامام وفي الامام رواة  
من غير ترجيح فالاول محقق والثاني مستد والثالث فيه تشدد  
**وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول كون العين ليست من  
الفاضة وربما توههم بعض العوام انها من الفاظة اذ اجهر بها وكان  
عدم الجهر بها او لا يجزئها حين هذا القول اللهم لان يكون المأموم  
كلهم عابدين بانها ليست من الفاظة كما كان الصحابة يعملونها فلا  
باس بالجهر بها وربما قوي الخشوع على المصلي حين التمامين فاكثرت  
بالتمامين بقلبه ووجه الثاني ان الجهر بآمين فيه اظهار النية  
والحاجة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث  
ان الامام اخف خشوعا من المأموم عادة لان الامام لا ينزل على الامام  
اولا ثم يقضي على المأمومين فعليه من الثقل والخشية فيقدر ما يوق  
بين المأمومين فلذلك على الامام في احدي الروايتين فيما بعد  
الركعتين الاولتين فافهم **ومن ذلك** قول الامة التلاوة وهو  
الارجح من قول الشافعي ان لا يبين سورة بعد الفاتحة لحديث  
مسلم في ذلك فالاول محقق والثاني مستد **ورج** الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول كون غالبية النفوس توه من حضرة الله  
عن وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة فيما بعد  
ربما خرجت النفوس من الحضرة لا موعضا عنها وتدير احوالها فصار  
واقفا بين يديه الله تعالى اجسا بلدريج فلا تقبل له صلاة **وجه**  
الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص  
بالاكابر الذين لا يزدادون تطويل الامام في القراءة الا حضورا وهو  
فكان سبغ الله عليه ولم يخفف تارة مراعاة حال الاصابع وطول  
اخرى مراعاة حال الاكابر يتشربوا للامة **ومن هذا** ان يندرج  
لكنا انما تحقيق المطابقة قول من قال يتطويل القيام افضل من  
تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق شخص  
من كان ضعيفا عند تحمل التحمل الواقع في الركوع والسجود وكان طول  
القيام في حقه افضل كما رُخ وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل  
التحليلات الواقعة في الركوع والسجود فرفع الله الامة في تمصيل  
المذكور فان من قال **ك** من ابتاعهم طول القيام افضل بطلت  
هو في حق الاصابع ومن قال **ك** كثرة الركوع والسجود افضل هو  
في حق الاكابر كذلك ايضا في ذلك ان القيام محل بعد السجدة للركوع

بيان

ها

ع



والركوع محل بعد ما سبقت للسجود فان العبد لما اطال مناجاة ربه بكلامه  
حال القيام لاح له بارقة تعظم وهيبته من الحضرة الالهية فقصه لذلك  
من الله عليه بالركوع فلما ركع سجد له من عظمة الله تعالى ما اراد ان يعلم ما  
كان عليه حال مناجاته في القيام فوجه الله بالامر برفع راسه من الركوع  
ليأخذ في المناجاة التي تحمل بها عظمة الله التي تحمل بها السجود ولولا  
ذلك لرفع لربما ذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتخلت  
له عظمة اخرى اعظم مما كان في الركوع امره الله برفع راسه لوجه به  
ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل تحمل السجدة  
الثانية وذلك لان من خصائص تحليات الحق ان التحية في السجدة  
الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا  
ولذلك سن الشارح جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود درجة  
بالمصلي الحقيقي ولو انه امره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية  
من غير جلوس الاستراحة لكلفه ما لا يطيق **هذا حكم** من كان  
يصلي الصلاة الحقيقية وامامه كان الصلاة العبادية فلا يدرك  
شيئا مما قلناه ويكفيه فعل ذلك على وجه الثاني بالشارح صل الله  
عليه وسلم **ولله** سيد علي الخواص رحمه الله تعالى بالبعد تحريم بين اطال في القيام  
في الصلاة بالوقفة بين يديه وبين اطال في الركوع والسجود وبين  
تحفيف القيام فمن لم يقدر على اطال في الركوع والسجود بين يديه  
الله تعالى فهو مأمور بطول القيام وتحفيف الركوع والسجود  
ومن قدر على المكث بين يديه الله تعالى في محل الركوع في الركوع  
والسجود فهو مأمور بطول الركوع والسجود وذلك ليشبع بطول  
مناجاة ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولأخواته المسلمين  
فيها اعتنا ما لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على ربه خاك  
حياته قال وقد امتحنت في قلبي مرة هيبته الله عز وجل  
ففرقت اسأل الله المحجوب ولست اكلم الله كراي وافق بين يديه او  
راي او ساجدا حسن يعظم يروى كايذوب الرصاص على النار  
وكنت اعد المحجوب من رحمة الله بي لعدم طافتي لرفعه عني انتهى  
**وسمع** اني فضل الدين رحمه الله تعالى يقول في المحجوب والفتنة  
عن تهود الحق تعالى رحمة بالماجزين وعذاب على العارفين فالماجز  
يتمتع في حال المحجوب والعارف يجذب به انتهى **وسمع** سيد  
علي الخواص رحمه الله تعالى يقول من دحمة الله تعالى بعينه اللون  
خطور الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان تلك هي  
الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين بين الارض والسموات لرسول الله صل الله  
عليه وسلم وما كل احد يصلح للمكث فيها او يقدر على تحمل التحمل الذي

يصح

لمجد اركان العبد في تلك الحضرة فاذا اراد الله تعالى رحمة بالبعد في  
الحضرة اخطر الاكوان على قلبه لما في الاكوان من راحة المحجوب عن شهوة  
تلك العظمة فلو لا ذلك لخطور لربما ذاب عظمه ولحمه وتقطعت عظامه  
او اضحى بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلي  
رضي الله عنه انه سجد فصارت يحمي حتى صار قطره ماء على وجه الارض  
فاخذها سيدي عبد القادر بقطبته ورفعه في الارض وقال سبحان  
الله رجائي امله بالتحمل عليه انتهى **وسمع** هذا الذي قلناه  
ما ورد في بعض طرق الخاديين الاسري من انه صل الله عليه وسلم لما دخل  
حضرة الله الخاصة بما رعد من هيبته الله عز وجل وصار يتمايل  
كتمال السراج الذي يهب عليه الريح اللطيف الذي يميله ولا يطفيه  
فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت الي بكر من الله عز وجل يا محمد  
فان ركب يصيح مع الله تعالى الاستغفار عن شان فاستأذن  
صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستغفار الذي  
كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك بعني قوله تعالى هو الذي يعلم  
عليكم وملائكته وصار يذكرك ذلك فكان في سماع ذلك الصوت  
تقوية تاييد الرسول الله صلى الله عليه وسلم مع انه اشد الناس  
تخلا لتجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وامام الحضرة واخوها  
واشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وسمع **وسمع** سيدي  
عبد القادر الدسوقي رحمه الله يقول لا يصح الاض باليد في  
الاستغفار المجاسة بينه تعالى وبين العبد وانما ياتر العبد حقيقة  
بما في الله الا بالله تعالى لا يسهو بغير اعماله وتقويبات الخلق  
فان من خصائص حجرة التقريب الحسية والاطواق والتفكير  
وعدم الادلال على الله وكل مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم  
له بحضرة التقريب بل هو محجوب بسبعين الف حجاب انتهى  
**وسمع** سيدي علي المرصع رحمه الله يقول قول  
القيام في الصلاة على العارفين الله من ضرب به بالسيف لما في القيام  
من راحة المحجوب والكبر وعدم الخضوع لله تعالى فاذا لمكث  
ان احدا من الاكابر اطال القيام فهو شريح لقومه الضعفاء  
رحمة لهم والافان عتقا وانا الاكابر المحجوبة والنايعين والائمة  
المجتهدين كان مقامهم اكبر من مقام باقي الاولياء فيكون ولا يوا  
مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم احد عشر قبلت  
القرآن او نصفه او ثلاثة ارباعه او كله في قيام ركعة واحدة  
انتهى **وسمع** سيدي الشيخ احمد السطحي رحمه  
الله يقول من اوليا الله تعالى من رحمه الله بالمحجوب ولو انه كشف  
له عن عظمته تعالى لما استطاع ان يقف بين يديه ابدافوا صاح



في امور الدنيا واذا استحضرت عظمة الله صار جديرا لا يفتي بشي فيخسر  
 الناس من امره حين يبرونه صاحبيا في امور الدنيا ولا يروونه قبيلا وكم  
 فعلت له قاذبا من ذلك بحاله فهل يجب عليه قضا الصلاة اذا  
 قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى **قاعلم** ذلك وتامل فيه  
 فانك لانك تدركه في كتاب واعمل على تحصيل مقام الحضور مع الله  
 في صلاتك على يد شيخ صادق واياك ان تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة  
 واحدة كما ذكرنا وتكفي بهن راسك عند سماعك لاحوال العارفين  
 والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان المصلي  
 اذا جهر بما بين فيه الاسرار واسر فيما بين فيه الجهر لا يقطع صلته  
 الا فيما حكى عن اصحابه ما لكان اذا تخرج ذلك دخلت صلته فالاول  
 تخفف وانما في شدة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**  
 الاول عدم ورود حديث صريح بالهوى عنه **وجه** الثاني عموم  
 قوله مع الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردي لا تفعل  
 من صاحبه لاسيما ان تخرج ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة  
 القطع وصلته القاري ففانما في المذكر رعي الصلاة ولا يجر  
 لم يصل فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي باستحباب الجهر بما  
 يجهرون به فيه مع قول احمد ان ذلك لا يستحب ومع قول ابي حنيفة  
 بالخير ان سار جهرا وسمع نفسه وان سار سرا وسمع غيره وان سار  
 قالا لا يفسد ولا يثني فيه تخفيف والثالث تخفف **فرجع**  
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول حمل المنفرد على القوة  
 على تحمل تلك العظمة التي تحملت له حال خزانة كعليه الكل فلذلك  
 جهري **وجه** الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بهر بالقرعة  
 من شدة الهيبة **وجه** الثالث عدم ورود امر فيه جهرا او سارا  
 الامر راجعا الى قدرة المصلي واختياره **فان قال قائل** في الحكمة  
 في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين  
 الاولتين في الجهرية دون ما بعدهما **فاجواب** ان ذلك تابع  
 لتقل التحمل على قدرته وخفته على القلوب في وقت ذلك الصلاة  
 او الركعة او الركعتين فان تحمل النهار اقل من تحمل الليل لا تكلف  
 بما لا يطاق عادة لتقل التحمل فيه **فان قال قائل** ان صلاة الفجر  
 وصلاة الصبح والعبد بين في النهار ومع قول ذلك فكذلك انما  
 عليه ولم يجهر بهما اذا كان احيا ويقرأ المأموم على الجهر بالسمع  
**فاجواب** انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالصبح لان وقتها  
 برزحى له وجد الحيا النهار ووجد الى الليل اما وجه الليل فهو  
 بالنظر للجهرية لانه فيه واما وجه النهار فلا يشرط الاساك  
 عن الخطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وايضا فانها اول صلاة

يستعمل

يستعمل العبد من صلوات النهار بعد اليوم الذي هو اخر الموت  
 فكانه يفتي وخلق خلقا جديدا فكانت قوته سديدة لم يخالطها  
 تعب الحرف والصنابع ولا ضعف بار كتاب المعاصير او الغفلة  
 والكل الشهوات فلذلك امر بالجهر في الصبح بقدرته عليه وغلبة  
 روحانيته على جسمانيته كالملاكية **ومن ذلك** سيد  
 عبد القادر الدشوطي رحمه الله يقول لو لا ان الله تعالى يحب  
 اهل الصنابع والحرف عن كمال شهوته في النهار لما استطاع احد  
 منهم ان يعمل حرفة وتعلمت مصالح الناس ولذلك تسرع لمصر  
 التوا في صلوات النهار سراجة بهم فما قدر على عمل الحرف مع عدم  
 الحجاب الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام والمسوق في الجهر  
 والجهري في امر الجهر بقدرته على ذلك باستيناسه بكثرة الخلق  
 الذين يحضرون هاتين الصلوتين عادة فتقوي على ذلك الحاجة  
 بشهود الخلق على التحمل الواقع لقلبية في الجمعة والعبد بين اولئك  
 الحق تعالى عبد الامام في هاتين الصلوتين بالقوة من حيث انه يات  
 للشارع في الامامة على العالم واسطة في اصناف المؤمنين كلامه  
 بهم وتكبيره وتقليله او غير ذلك من الاسرار التي لا تدكر الا لسا  
 لاهلها ولا يرد المسبوق لانه محتد من الامام **فان قلت**  
 في لانتا الركعتان الاخيرتان من المشا او الركعة الثالثة  
 من المحبوب سراع ان ذلك من صلاة الليل والتحمل الليل خفيف  
**فاجواب** انما كان ذلك بركعة فصعفا الامة فان تساند تحمله  
 الحق تعالى لقلوب المحجورين ان يخفف على قلوبهم اولا ويثقل  
 عليهم اخرا وذلك لان عظمة الله تملش قلوبهم شيئا بعد شي  
 فيكون التحمل في شأني الركعة اقل من التحمل في اول ركعة وهكذا  
 ولو ان الحق تعالى كلفهم بالجهر في ثلاثة المخرجات او الاخيرتين  
 من العشاء لم يحجزوا عن ذلك بل التحمل لهم من العظمة التي  
 يطيقونها **فان قيل** في الحكم فيمن قدر على تحمل ثقل التحمل  
 في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء **فالجواب**  
 حكمه ذلك اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالتوا  
 لتقل التحمل وخفته والعبرة بخارج غلبة الناس لا بافراد من الناس  
 وقد جعل التحمل الثقيل للمصلي في صلاة ركعة سريعة وتجدد في الا  
 ان يصرا تباها للسنة واظهارا للضعف ويبريد ذلك ما ذكرناه  
 من تقل التحمل والهيبة كلما اطال العبد الوقوف بين يدي الله  
 تعالى عكس ما يقع للحمد اذا اطال الوقوف بين يدي ملوك  
 الدنيا من خفته الهيبة ما قرره جدي على الخواص رحمه الله في معنى  
 قوله تعالى المتكبر على وزن المتكفل من انه تعالى اسمه نفسه المتكبر

ن  
هذه

ب  
بط



لكونه تكبير في عبادة المؤمن شيئا بعد شيئا كلما انكشف له الحجاب لانه  
 الحق تعالى في ذاته لا يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما  
 لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعة الى شهود العبد  
 بحسب قربه من حضرة الله تعالى او بعده عنها نظرا لشهود العبد  
 مثل ذاته في السراج فكذلك ربه منه علم ظله ونور السراج في شهوده  
 وكلما بعد عنه منفر **وتنبيه** سيدي عليا الخواص هو  
 رحمه الله يقول في خطبات الحق تعالى لعلو عباده لا يضبط على  
 حال من الاكابر واصغر في العرايق والسوافل فقد يتجلى الحق  
 تعالى للاصغر والاكابر بما لا يطيقون معه الجهر فذلك رحم الله  
 الامة نجوم امهم بالجهر في بعض الصلوات والاذكار ولولاه  
 تعالى كان امرهم بالجهر مع مثل ذلك التجل لما اطاقوه لاسيما في  
 حق انكشف حجابهم من كل العارفين وشهود واجلان الله تعالى  
 وعظمته وفقرم ذكر الحكمة في الجهر في اولي المعززة والمعتا  
 وفي الحق والمسيرين فلما في هذا من كثرة الاستيناس بكثرة الحلق  
 عادة فلم تنكشف لهم عظمته تعالى كل ذلك الانكشاف الذي  
 يقع للعارفين اذ اقبل منفردا وكذلك سببا في باب صلاة الخواص  
 ان اصل مشروعيته في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف  
 بين يدي الملوك ولولا الجامعة لما قد راى المنفرد ان يقف وحده  
 بين يدي الله تعالى فكانت الحث على صلاة الجماعة رخصة بالانفراد  
 عليه لئلا وان تلك الصلاة كاحلة من غير ذهاب عن شيء منها  
**فان قيل** فلم قلتم يا ساجد الاسرار في كسوف الشمس لا تكبر  
 مع قدرتم على تجلي النور فاجواب انما امر الاكابر بالاسرار  
 فيها كالامتناع عن ما فيها من التعريف فانها من الايات التي يخوف  
 الله تعالى بها عباده فلا بد فيها قدر زائد على نقل التجلي النوراني  
 وايضا فان الاكابر ما سرون بالتشريع لا بهضم في البكا والخوف  
 والخشية من الله فانه لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فعملوا فيه  
 ليتعظم قوامهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان  
 لم تتلوا آياتنا كواي في حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا  
 فقد علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس  
 انما هو لعلهم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على النور **ومن ههنا**  
 يعلم حكم الجهر في كسوف القمر وان كان كسوفه من الايات التي  
 يخوف الله بها عباده كذلك لانه دليل وتجلي الليل خفي في الشبه  
 بتجلي النهار او لصحف الله عن ابيه الشمس فان نور القمر مستفاد  
 من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وايضا فلجلى الحق  
 تعالى بالطفة في الليل دليل قوله في النصف الثاني من الليل

ده

ل

ب

سأ

ن

ت

هل من سبيل فاعليه سوا له هل من تائب فاقرب عليه هل من  
 مستغفر فاعف له هل من مستغفر فاعف له وما قال مثل ذلك لعل  
 الابدان قواهم على خطايه فالتضرع اليه شرا وجها **وقد**  
 سمعت سيدي عبد القادر السطوي يقول في تجليات الحق  
 بالعلمة في هذه الدار من وجوه ما للطف والحنان ولولاه تعالى  
 تجلي بالجلال الصوف لما اطاق احد حمله انتهى **فان قلت**  
 لما وجد طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول  
 المطر او طلوع النيل مثلا يحتاج الى تعالى به عباده على الجرا  
 ان سبب طلب الجهر بالقرآن فيها اظهار التذلل والخضوع لله  
 تعالى وايضا فان الناس يضطرون للتسفي والمطر لا يخرج  
 عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يعقد ما بها العذر في  
 ذلك فهو كذا يصيح ويستغث اذ اضربه حاكم **وقد سمعت**  
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لولا اشتغال قلوبنا بطلب  
 الناس بامور دنيائهم لما توانوا من خشية الله تعالى العظيم بالتجلي  
 لقلوبهم في صلاة النهار **فان قلت** فما وجه طلب  
 عدم الجهر في صلاة الجنازة ليلاد بها را مطلقا عند من لا يري  
 الجهر **فاجواب** انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد  
 في صلاة الجنازة كالمأمومين لما عندهم من شدة الخزن على  
 الميت والتوجه لاهله وذكر الموت واهوال القبر وما بعده  
 ولذا كانت السنة في المصلي مع الجنازة السلوك رحمه الله بالمشي  
 معها فلو انه اشاع كلهم بقراءة وذكر جهر الشق عليهم ذلك دحا  
 من تكليف الله بما شق عليهم وانما شغل علمائنا في عدم الا  
 تكار على الذكر من امام الجنازة برفع الصوت حين عليه انما كان  
 فراغ قلوبهم من الميت واهله واستغاثهم بكلمات اهل الدنيا حتى  
 ربما صيحت احدهم وهو مع الجنازة قلما راو وقوع الناس في  
 ذلك افر والناس على الذكر وراوا هذا المحل خيرا من اللغو هو  
**وتنبيه** احب فضل الذين رحمه الله يقول انما كان  
 السنة في المشي مع الجنازة انسكوت لانه تعالى تجلي الحاضر  
 بالغير حتى لا يستطيع المؤمن من الكامل ان يطق فكان امرهم بالتكبر  
 من رحمه الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤف رحيم انتهى **فان قيل**  
 ذلك وتامل جميع ما قررته لك فانه نفيس لا يجده في كتاب  
**ومن ذلك** اتفاق الامة على ان التكبير للرکوع مشروع  
 مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قالاه  
 لا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول مستدود الثاني محقق  
**فرجع** الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول ان التكبير مطلوب



عنه كذا قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب  
من الله تعالى بالسنة حضرة العليم فكان المصلي قدوم على حضرة جبر  
له حال اول الصلاة وهذا خاص بالاصابع من الناس او الاكابر الذين  
يتقون في مقامات القرب على كل لحظة كما ان قولهم يسمعون وعبر عن حق  
الاكابر الذين لا يتقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مسندهم او الذين  
استهوا الى جد ما علموا ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي  
لا يلزم من كبريائه اول اقتراحهم الصلاة هو الذي يتهيأ مسندهم  
اليه اخر الصلاة فكل رجل يشهد والله اعلم **ومن ذلك**  
قول الامام في حاشية ان الطائفة في الركوع والسجود كذا  
واجبه مع قول الامية الثلاثة لوجوبها فيها فالاول تحقيق الثاني  
مسند **وجه** الامور مرتبة الميزان **وجه** محققا للثاني محل  
ما يحلهم في الركوع والسجود فلوان احدهم ايمان لا حشر  
**وجه** الثاني قدرة الاكابر على تحمل ثوالي عظمة الله تعالى على  
قلوبهم فالاول راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الاقوياء ولكل  
منها رجال **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان التسبيح في الركوع  
والسجود سنة مع قول احمد انه واجب فيهما مرة واحدة وكذا ذلك  
القول في التسبيح والرداء بين المجتهدين الا ان تركه عنده ناسيا  
لا يبطل الصلاة فالاول محقق والثاني مسند **وجه** الامور  
مرتبة الميزان **وجه** الاول ان عظمة الله تعالى قد جعلت كالمصباح  
حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاما  
ستغنى المصباح بالمصباح بالاركان والا اعتقادنا بالجلل عني التسبيح  
باللسان وانما فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج اي  
لانه يقتضي توهم حقوق نقص في جنان الحق خفي طلب سره  
عنه وهو خاص بالاكابر **والثاني** خاص بالاصابع الذين يكرهون  
توهم حقوق نقص حتى يجتنبوا الى صرفه يترهون الحق تعالى عنده وان  
لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الايق في حقهم الوجوب  
دفعنا توهموه بخلاف الاكابر يقول احدهم سبحان الله على سبيل  
التلاوة لاسمائه الله لا دفعا لما توهموه الاصابع وقد يكون  
في الاكابر ايضا جرح ضعف في توهم كالا صغر فكذا كان  
التسبيح في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجرح في تربية  
**الله تعالى** ما خرج عن هذا الجرح سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
فان قيل ما الحكمة في قول الراعي سبحان ربنا العظيم والساجد سبحان  
ربي الاعلى وان كان من خواص الامة او غيرهم فاجواب **الحكمة**  
في ذلك ان في الركوع يقية قلبه عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع  
لله تعالى فكان يقصد تربيته من بنية العظمة التي يقين في نفسه

دظاهره

وظاهر واي ان العظمة لله وحده وليس في منها نصيب بخلاف  
الساجد يقول سبحان ربي الاعلى لانه ينزل بنفسه الى غاية الخضوع  
حتى ان العارف يستحيل لنفسه في السجود تحت الارضين السفليتين  
فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الامة على وضع اليدين على الركبتين  
وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما يحسن من السجود انه يسجد اذ كان اماما ليتمكن  
وركبه ومع ما يحسن عن التوري ان يسبح حسنا اذ كان اماما ليتمكن  
الماموم من قوله تعالى فلا تافوا بالاول في المسئلة الاولى يستبد والثاني  
تحقق فيها والاول في المسئلة الثانية تحققت والثاني في مسند **وجه**  
المستلزمين ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول في حاشية عدم  
وجوبه وانه يجوز ان يحيط من الركوع الى السجود مع المراهقة  
فالاول مسند وخاص بالاصابع والثاني محقق خاص بالاكابر  
**وجه** الامور مرتبة الميزان واجتماع ذلك ان العبد اذا وصل الى محل  
الركوع من الركوع والسجود في السنة لما قبله من القيام والركوع فاي  
قاعدة الرجوع الى محل السجود والحجاب لو لا ضعفه عن تحمل ثقل التحمل  
ولو انه قد روي في تحمل ثقلها الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع عن تحمل  
القول فابديه حتى ان بعض الامية روي حال الضعف فابطل الصلاة  
اذا لم يطيق في الركوع والاعتدال من الركوع وعن السجود وذلك  
لان الضعيف لا يطيق تحمل طول الملك في حضرة الوقوف ورحمة الشارع  
بامره بالرجوع الى محل السجود الذي كان قبله رحمة به حتى ياجد  
لقبله راحة بقدر ما يحسن تحمل ثقل التحمل للسجود والركوع  
**ومحقق** سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول ما شرعت  
القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للضعفاء عن الضعف  
من مشقة تحمل التحمل في الركوع والسجود على ان يقعد الامة بالغ  
في الرحمة للاكابر الذين يقدرون على ثوالي تحملات الحق تعالى  
وامرهم بتطوير الاعتدال طلبا لكمال راحتهم فبعد ان بعضهم بالغ  
في الرحمة لذلك للاكابر وامرهم بعد الطائفة في الاعتدال من الحجاب  
معدان اذ اقرار فقه وتلد فوافقهم من حضرة الحق تعالى كما ان ضعف  
الامة في وسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الزوال  
فيه منهم بين تحققت مسند وموسيط بالنظر لتمامات الناس من  
الاكابر والاصابع **ومحقق** سيدي عبد القادر المستطير  
يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطوير الاعتدال ما قدر  
الاصابع اذ احضر طامع الله ان ينزل احدهم الى السجود من غير  
اعتدال فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا من ثقل العظمة التي  
تحمل لهم حال الركوع فلولا الرفع بعد الركوع لما قدر احد منهم

ت







من السجود والرجوع اليه بعد اعتدال تنقيسها له ورجعه ليكمل الركعة  
والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في حق  
الاكابر والاصاغر على حد سواء فلو قدر ان احدا من الاكابر واعطاه الله  
تعالى قوة ينشأ محمد صلى الله عليه وسلم ولا يدركه في سجدين يتنفس  
والا رجا هلك واما تكرار الركوع في صلاة التسوية فلما فيه من تسلي  
التخلى وشهود الايات فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة المتجلية  
في السجود بل اعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك  
تخفيف طريق الخشوع اليه في سجدة عظيمة الله الواقعة في كل ركعة في غير وقوع  
الايات انما كانت عظمة لشدة عقلة العبد وسرور قلبه من حضرة  
العظيم فتأمل **والوجه** بعض العلماء يقولون  
انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان الحمد الاول  
اعتدال الامر الاظهر لنا بالسجود والثانية تنكسر الله تعالى على  
اقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على اسرار الصلاة  
وغيرها في مجلد صحيح سميناه الفتح المبين في بيان اسرار الكلام الذي  
والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الامام  
لا يزيد على قوله سمع الله من حمده ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد  
مع قولنا لك بالزيادة في حق المنفرد في احد الروايتين عنه ومع  
قولنا سمع الله من حمده في حق المأمومين استنبطنا بالامام والمأموم والمنفرد  
قال اول تخفيف والتالي مستند **والوجه** الامر الى مرتبة الميزان  
**والوجه** الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يملكون  
قول دعائهم وحدهم الا منه فاذا قال سمع الله من حمده فكانه  
يخبرهم عن الله تعالى بانه قبل حمدهم فامروا ان يقولوا بحمدهم  
ربنا ولك الحمد اي على قول حمدهم ويؤيد الخبر اذا قل الامام  
سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد **والوجه** الثاني عدم الوقوف  
مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم في تسليم قول  
حمدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقولون الحمد لله سمع الله من حمده  
امام طريق الكشف والسرود القلبي وامام جهة الايمان وحق  
النظر بالله تعالى وهذا خاص بالاكابر الذين ارتفع جلالهم والاول  
خاص بالاصاغر المحجوبين عن الله بامامهم **والوجه** الثالث  
عليها الخواص وحمد الله تعالى يقول وجه ملائكة قول المصلح سمع  
الله من حمده عند الوقوف من الركوع كون الركوع اول مرتبة للقرينة لما  
كانه واقفا في القراءة كان بعد اعني حمدة عليه يكون الحق تعالى  
قبل حمده الذي هو اعظم اركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع  
قرب من حضرة السجود فسمع او علم قول الحق تعالى في سجدة عبده  
فاخبرهم بذلك بشري لهم انتهى **فصل** ان الاكابر رجاهم مفيدون



محمد

بالسجدة

بالسجدة للامام الا في افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرها  
وهو مع الله تعالى كما هو مع الله انتم فافهم **ومن ذلك** قول الامام  
اي خيفة الوضوء من اعضائه الوضوء السجدة الجبهة والانف مع قول  
الشيا في وجوب الجبهة قولوا واحدا ولدي باقي الاعضاء قولوا انظر  
الوجوب والمشهور من مذاهب اهل البيت اما الانف الاصح من مذاهب  
الشيعة استحبوا به وهو احدى الروايات عن احمد ومع قول مالك  
في رواية ابن القاسم عنه ان الوضوء يتعلّق بالجبهة والانف فان لم يحل  
بما عدا في الوقت استحبوا وان خرج الوقت لم يحل في الاول تخفيف  
من وجهه الثاني كذلك تخفيف من وجهه لغيره الثالث مستند **والوجه**  
الامر الى مرتبة الميزان **والوجه** الاول ان المراد من التخيّل اظهار الخشوع  
بالاسم حتى يحس الارض بوجبه الذي هو اسرف اعضائه سواء كان  
ذلك بالجبهة والانف بل ربما كان الانف عن بعضهم او بالوضوء  
من حيث انه ما خرد من الانفة والكبرياء فاذا وضعه في الارض كان  
خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى اذا الخضوع الالهية حرم  
دخولها على من فيها اذ في ذروة من كبرها في الجبهة اكبر في حقيقة  
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة  
من كبر فافهم ووجه قولنا في خضوعه بان وضع الجبهة واجب  
خبرنا دون الانف ان الجبهة هي اعظم اعضائه وضوءه وكقولنا في عرفة  
والنوبة هي الدم والانف فليس هو اعظم من النصف ولا من النصف  
فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب فاخذوا من الوجوب  
وغيره من الشافعية واحدا بالاستحباب **والوجه** من اوجب وضع  
جزء من الاعضاء السجدة ان حال الخضوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك  
قال الشافعية ان السجدة على سبعة اعظم وهو لا يورث في حق نفسه  
الا باعلى مراتب الكمال **ومن ذلك** قولنا في خيفة ومالك واحدا  
في احدى روايتيه انه يجزيه السجود على كونه عمامته مع قولنا في  
واحد في الرواية الاخرى انه لا يجزيه ذلك فالاول تخفيف والثاني  
مستند **والوجه** الامر الى مرتبة الميزان **والوجه** الاول وجود صورة  
الخضوع بالركن والوجه **والوجه** الثاني الاخذ بالاحكام من انه يجزيه  
السجود في معظم الاعضاء على خلاف النيتين والركبتين والقديسين  
يجزي السجود وعليهما بالحيل لان الخضوع به لا فرق في الظاهر بين ان  
يكون بالاخيل والحيل بخلاف الجبهة فان وضعا على حيل من ملوك  
صاحبها يؤذن بكبريا صاحبها بين يديه ربه وصاحب الكبر لا يدخل  
حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فله نصيب صلاة فله ذلك  
بطلت حين سجد ومع ما فعله منها قبل السجود **ومن ذلك**  
قولنا في خيفة واحدا والثاني في اصح القولين انه لا يجب كشف

ها  
السجود

ع  
العبد

ك  
السجود

ك  
بعض



المبرين مع قول ما ذكره والسابع في احدي القولين ان يجب فالاول حقيقة  
 والثاني مستند **وجه** الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول ما قلناه  
 في المسئلة قبله من عدم الفرق في الخضوع الظاهر باليد بين ان يكون  
 بجابل او بلا جابل **وجه** الثاني القياس على الجبهة عند من وجب  
 كشفها **ومن ذلك** قول ما ذكره والسابع واجد بوجود الجلوس  
 بين السجدين مع قول الامام ابي حنيفة انه سنة فالاول محمول على  
 حال الضعفاء الذين لا يقدرون على توالي تجليات السجود على قدر  
 فرجهما السارع بارههم بالجلوس بين السجدين لياخذوا في الراحة  
 من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدرون  
 على تحمل ذلك فكان طولهم في حتم غير واجب لعدم شدة حاجتهم  
 اليه فلو لم يوجب الائمة الاعتدال بين السجدين لربما تكلف الاصغار  
 في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تجلت لهم عظمة الله تعالى فكان  
 واجب طول الجلوس عليهم وجوب راحة وسفقة يجتفل ان لا يقدروا  
 الله على تركه ويجتفل ان لا يقدروا عليه كالعجز عن الاصغار وذلك لان  
 العبد اذا تكلف سططا خرجت روحه من حطمة الله تعالى وذلك  
 حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للحكم فهو حرام انتهى  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يسحب جليسته الاستراحة  
 بل يقوم من السجود وينهض جعدها على يديه مع قولنا في راحة  
 سنة ومع قول ابي حنيفة انه لا يعتمد بيده على الارض فالاول مستند  
 في حق الاصغار الذين يتجلى لهم عظمة الله ما لا يطيقون محففة  
 في حق الاكابر وحيث من تجلت لهم عظمة الله التي لا يطيقونها من  
 الاصغار **وجه** من قال يعتمد بيده على الارض حال النهوض اطار  
 للضعف والخشية بين يدي ربه **وجه** من قال لا يصنعها على  
 الارض اظهار الخشعة والقوة ففطمها لاوامر الله ليجرح العبد بين  
 صفة الفصل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة باستحباب السجدة  
 الاولى مع قول احمد بوجوبه فالاول في حق الاكابر لقدرتهم على تحمل  
 ما وقع لهم من تجليات السجدة في سجود الركعة الثانية فكان الجلوس  
 في حتمهم مستحبا لانه محل راحة في كل حال وانما شرعت الخشعة فيلانه  
 كالاقتبال الجدي على حضرة الله بالنسبة لما كان في السجود من القرب  
 المصروف فكانه يرفع راسه خارج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصغار كد  
 من الاكابر بخلاف السجدة الاخيرة اتفق الائمة على وجوبه فقل السجدة  
 فيه على الاكابر والاصغار لان من حصا بين تجليات الحق تعالى ان يكون  
 اخرها اقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا واما وجه من قال  
 بوجوب السجدة الاولى والجلوس له فهو عليه السفقة والرحمة على الامة  
 لاحتمال ان يتجلى لهم في سجودهم من العظم ما لا يطيقون فيكونوا يجاب

لعلي  
 يطيقونها بساط  
 الاما في سجع اخرى

الجلوس

الجلوس عليهم سفقة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي  
 ان السنة في الجلوس للشهد الاول الافتراش وللشهد الثاني التورك  
 مع قول ابي حنيفة بان الافتراش سنة في الشهد من دعا ومع قولنا ان  
 بالتورك فيها معاذ الاول لمفصل فيه تخفيف والتالي تخفيف والثاني  
 مستند **وجه** الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول لا يتباع **وجه**  
 الثاني الافتراش هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا  
 شارة الى ان السجدة هي حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك  
 وجد من يقول ان الافتراش في الشهدين واما وجه التورك في الاخير فهو  
 خاص بمن يشهد انقطع سبوره في الصلاة وقد جربوا الافتراش فوجدوه  
 اهلون في توجه القلب الى الله والحضور معه **وجه** الثالث ان  
 التورك يحصل به الراحة اكثر لكل من حصل له يقب في سجوده فكل  
 واحد وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما ذكره بان الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الشهد الاخير سنة مع قولنا في راحة  
 في الروايتين انها فرض فيه من اجل الصلاة بتركها فالاول محقق اليها  
 مستند **وجه** الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول ان موضوع الصلاة  
 بالاصالة انما هو كونه الله وحده وانما جاز له بكلامه لكن لما كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في  
 جميع الاحكام التي شرعها لنا ولنعبدنا بها كان في الارب ان انفسنا بين  
 سوا الله تعالى في الصلاة عليه فلما حضرنا معه تعالى فانه لا يفارق  
 الحضرة الاضية ابدا فاستحبنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 خاص بالاصغار ووجوبها خاص بالاكابر وانما ذلك ان الاصغار ربما  
 تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جماله وجلاله واصطلموا  
 عن شهود ما سواه فلما وجبوا عليهم الصلاة والسلام على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لم يشق عليهم ذلك بخلاف الاكابر الذين اقدرهم الله تعالى  
 على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدروا على شهود الخلق مع شهود الحق تعالى  
 فانه يجب عليهم الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بسط  
 كل ذي حق حقه محال الاصغار كحال عائشة رضي الله عنها لما انزل الله  
 برائتها من السماء وقال لها ابوها قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاسكريني من فضله فقالت والله لا اقوم اليه ولا احدا الا الله انتهى  
 فكانت مصطمة عن الحق لما تجلى لها من عظم نعمة الله عليها ببرائتها  
 من السماء ولو كانت في مقام اهل السموات لوالدها وقامت الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فسكرت فقله فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا  
 الاعتناء الا اكراما للنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قد ذكرنا في كتاب  
 الاجواب عن العلماء ان قولنا القضي عياض في كتاب الشفا وسند  
 الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في

في



الصلاة ليس هو قدح في مقام الشافعي وانما هو اشارة الى كماله رضي  
 الله عنه في المقام وانما قدح على شهود الخلق مع الله تعالى لا يستعمله  
 شهود الحق من الحق ولا عكسه فاما الناس بذلك على سبيل الوجوب  
 احسانا للظن بهم وانهم بالواصف الكمال لان الامام اما الخليفة  
 وما لا اخذوا لا احتياط للائمة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال اتيان  
 لهم اصطلاح عن شهود الخلق حال جلوسهم للشهادة فيشق عليهم  
 بمشاهدة غيره تعالى في ذلك ان قول القاضي عياض وشك  
 الشافعي ليس برأيه بذلك انه قد عرفت من اعادة حال الاصاغر عليه  
 الجمهور في رأي حال الاكابر فيما يوجب حق رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وذلك لوجوبه في حق النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة  
 موطنوع للتعليم للائمة فكيف تظن بالقاضي عياض ان يري قوله  
 وسند الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا الجرح  
 الجرح **وسند** سبدي عليا الخواص رحمه الله  
 يقول انما امر الشارح المصلي بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في الشهادة ليس به الغافل في جلوسهم بين يديه الله عز وجل  
 على شهود دينهم في تلك الحصة فهو فانه لا يفرق تلك الحصة ابرا  
 فينا طوبه بالسلام من تلك الحصة مشافهة انتهى **وقد** بسطنا الكلام  
 عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والقور من سوء  
 الظن بالله تعالى وبالعباد في اجبه ان ثبت والله اعلم **ومن**  
**ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن  
 فيها مع قول الامامة الثلاثة انه ركن من اركان الصلاة فالاول  
 تخفيف والتأني مستند **وجه** الاول ان السلام انما هو خروج  
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئته  
 الصلاة ووجه الثاني ان الخلل منها بالسلام واجب كنية الذكر  
 فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتنع بها التكبير وتحليلها التسليم  
 فخرجت بلا تسليم مبطل للصلاة لعدم الخلل فهو واجب كتحليل  
 العبد من اعمال الحج فالاول بالاكابر الذين هم على صلاتهم دايمون  
 فلا يخرجون من حصة الله تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة  
 في حقه مستحبا لا واجبا لما عساه يطر منه في الخروج من حصة  
 الله اذا اختلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بخاصة  
 الناس الذين هم على صلاتهم على فطون **ومن ذلك** قول بعض اصحاب  
 الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في الشهادة على الصلاة على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول  
 سند رواه في محقق **وجه** الاول ان ذكر الشهادتين من  
 الايمان والايمان مرتبة التقدم على سائر العبادات التي هي قبلها  
 سواء ان يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحقوق النظر

وجز رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة  
 عليه والتسليم من حيث ان الشهادتين متعلقتان برؤية وحمل الصلاة  
 والتسليم عليه متعلقتان به بالاصالة وان لم يفرقهما كرام الله تعالى  
 في حق قوله تعالى اللهم صل على محمد وآل محمد من قال يجب  
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في الشهادة عدم ورود امر بذلك من جهة الشارع وانما جعلها  
 في الشهادة العلم وقالوا ان المتعلق في امرها واولي اما لهما ان يكون  
 في آخر الشهادة الاول والاخر واصل دليل العلم في جعلها في الصلاة  
 قول الصحابة قد امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله فليف نصلي  
 عليك ادخل صلينا عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يجعل  
 ان يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويجعل ان يكون  
 مرادهم بذلك صبغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم  
 يجعلها العلم في اول الصلاة لان شكر الوسايط عادة لا يكون الا بعد  
 شكر الله تعالى فالركعتان الاولى والثانية كالشكر لله تعالى والصلاة عليه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شكر الله صلى الله عليه وسلم لانه هو  
 المعلم فكيف نصلي فانهم **ومن** ذلك قول الامام ما لان والشافعي  
 ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول فقط على الامام والمنزلة  
 زاد الشافعي على المأموم ايضا مع قول احمد ان التسليمين واه  
 جبران مع قول ابي حنيفة ان الاولى سنة لا ثابته ومع قولك  
 ما لك ان الثانية لا تسن للامام والمنفرد واما المأموم فيستحب  
 له عند ما كان ثلاث تسليمات تسعين عن يمينه وشماله والثالثة  
 تلقا وجهه يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني في مشدد والثالث  
 محقق كالقول في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول  
 الاول ان الخلل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط ووجه  
 الثاني انه لا يحصل الخلل الا بالتسليمين لمحدوب وتحليلها التسليم  
 فشم الاول والثانية ووجه قول ابي حنيفة بالاستحباب التسليمين  
 كون صورة الصلاة قد عمت بالشهادة فكان السلام كالاستيذان للخروج  
 من حصة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة  
 بعد السلام ووجه الثلاثة تسليمات ظاهر والله اعلم **ومن ذلك**  
 بنية الخروج من الصلاة قال مالك واحمد بوجوبها وقال الشافعي في ادراج  
 قوليه باستحبابها فالاول مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص  
 بالاكابر والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالاصاغر فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان قالوا او يكون بنية الخروج مع السلام عند ذلك فانه  
 قال وينوي الامام بالسلام الخلل واما المأموم فينوي بالاولي الخلل  
 وبالثانية الرد على الامام وقال ابو حنيفة ينوي السلام على الحفظة

فهي

لست



وعلى من عيَّنه وبساره وقال الشافعي يبيح المفسر والسلام من على  
 عيَّنه وبساره من ملائكة وانس وجن ويؤي الامام بالاولي الخروج  
 من الصلاة والسلام على المتقدمين ويؤي المأموم الرد عليه وقال  
 احمد بن حنبل الخروج من الصلاة ولا يصح ايها شيئا اخر وحده  
 هذه الاقوال كلها ظاهرة لا يحتاج الى توجيه الا قول احمد فان وجهه  
 توجيهه القصد في الامور وهو بان الشريك في العبادة اذا قيل  
 ان السلام من صلب الصلاة فافهم **وتعريف** سيدي علي  
 الخواص رحمه الله يقول وجه من قال بوجوب الخروج من الصلاة  
 هو ان المصلح كان في حصة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان في الادب  
 في حق الاكابر استبدانهم هذا لانصاف من حصة الملوك الى موضع  
 اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استماله لقلوب اخوانه في  
 تلك الحضرة واعطى الادب مع الملوك خفة فتبع السرع في ذلك  
 العرف وان كان الحق تعالى لا يتخير في جهة مخصوصة عند العارفين  
 فذلك كان الاستبدان واجبا في حق الاصاغر مستحبا في حق  
 الاكابر الذين يسهلون اذ الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فهم  
 لا يريدون مفارقة من حضرة ولا خروجا وايضا فلوان ذلك كان  
 واجبا لامرنا المشايخ به ولو في حديث واحد ولما قيل في المصريح  
 بذلك في حديث ولا تراخا قاسمه لعلنا على ما ورد في السلام  
 على العوام اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول **بسم الله**  
 الاول باحق من الاخرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنية حيث  
 اذا خرج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشافعي عن الامر  
 به فما بقي الا انه من ادب العبيد لا غير بل قال **بسم الله** بعضهم ان ذلك  
 ان ذلك لا يلحق المندوبان الشرعية لان منصب الشافعي على ان  
 سيما وجه احدي في التبرع واطال في ذلك ثم قال وتامل اذا قام  
 جليسا من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجدد في قلبك منه  
 وحشة تجلها اذا استل ذلك فانك تجد في قلبك منه اساور  
 لتعظيمه حضرتك عن ان يفارقها بخير اذ منك وما كان ادبا مع  
 الخلق فهو مع الحق اولى وبما قرناه يعرف توجيه من قال من العلماء  
 ان المصلح ينصرف من المصلح الى صوب حاجته فان لم يكن له حاجة  
 فلا في جهة شافعي ومن قال منهم ينصرف عن عيَّنه فان الاكابر يرون الوجوه  
 كله حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة اخرى بل انصرف عن الشافعي  
 وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على العيَّين لان النيات  
 بسنة يستحق الحضور فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه او يسار  
 نصير نفسه ثنا رعد فلا يخفى في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في  
 استحبنا برفع المصلح نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغله من بول

لا يرون

رغاب

ورغاب واكل وشرب ونحو ذلك انتهى **وتعريف** مرة اخرى يقول  
 تحريمه المصلح في الانصاف الى جهة شافعي بالاكابر وامرهم له  
 بالانصاف عن العيَّين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الاكابر الذين  
 يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بزيادة فلا يتقبل احد من غيرهم  
 لما هو مقصود فيكون جهة العيَّين تزييد على ذلك المقصود شرفا  
 لان الشافعي اذا رجع بغيره على بقية في الفضل قلده في ذلك  
 واستحسانه عقلنا ومشهدنا لكونه اعلمنا بالامور بقربية ما ورد  
 من الامر بتقديم الرجل العيَّني اذا دخلنا المسجد وتقدم النبي اذا  
 خرجنا منه فافهم **ومن هذا** ليقدر لك ايضا توجيه من قال  
 من العلماء انه ينبغي للمصلح ان يتقبل من موضع الركن اذا استقبل  
 وعكسه وانه ما قال ذلك الا بباب العدل بين البقاع فانما هو  
 تنقلا عما جعل على ظهرها من الخير في ذلك التهازل وورد ان البقاع  
 تنقلا عما جعل عليها ذكره ونقول هل يريد ان يكون في ركنه  
 الترجيح في قول من قال يتقبل المصلح من موضع ومنه ولا عكس كون  
 حضرة الله تعالى في الترابين شرف من حضرة مناجاته في التواكل  
 بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الي المتقربون  
 بمثل ما اقترضته عليهم فبعت البقاع في الفضل ما فعل فيها من  
 فاضل وفضل **وفي** الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان  
 تخفيف وتثني فتأمل فيما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد  
 في كتاب وقد وجهنا اقوال العلماء فيه على رتبة الاسلام دون نظام  
 مرتبة الايمان والاحسان والابقان لعلومنا في مثل ذلك عن  
 غالب الاخيار **والحمد لله رب العالمين**

**شروط الصلاة** اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب  
 في الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل  
 ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والمكان  
 واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لغيره كستر  
 القتال والتحام والتفعل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا ي  
 من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة او بالبريق ونحو ذلك وعلى  
 انه يجب الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما اجمعوا  
 عليه من الشروط اول الباب قبله فراجعه وامامنا سبيل الخلافة  
**من ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي وهو احدي الروايتين  
 عن مالك واحدا في عورة الرجل ما بين سرقته وركبته مع الروايتين  
 الاخرتين عن مالك واحدا في القبل والبر فقط فالاولى بشدة  
 خاص بالاكابر اناس كالعلماء والامراء والثاني يخفف خاصة بالادب  
 الناس كالتواضع والفلاحين والفراسين وهم من لا يستحي من

ع



كشفت بحذره **فوج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي واحدا ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول ابي حنيفة  
وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاول تخفف خاص بانحاء  
الناس من الاصغر والثاني مشدد خاص بالابرار الناس على وزن المسئلة  
فبها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه  
ان المرأة عورة الا وجهها وكفيها مع قول ابي حنيفة انها كلها عورة  
كذلك الاوجهما وكفيها وقدميه ومع الرواية الاخرى عن احمد  
الاوجهما خاصة فالاول فيه تشديد عليها في الستر والثاني تخفف  
والثالث مشدد **فوج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول  
الاتباع **وجه** الثاني اتوسعة عليها باخراج القديمين من وجوه  
الستر **وجه** الثالث ان الوجه هو المحلل الاعظم للفطنة والسر  
وجوب كشف الوجه وغيره ما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع  
توقع نظر الماظر من الى محاسن النساء كون الكشف المذكور تذكرا  
للعارفين بالله عز وجل وانما امر المرأة بذلك لا يقيم الحجة على من  
يدعي الحياء منه والادب معه من الناس ومقتضى من ينظر الى حرمة في  
حضرته فتصير امره تنظر قبلها الى مشاهدة خلده وجماله وذلك  
الفاستق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان  
صاحب الادب اول ما يرمق المرأة وهي تكشف الوجه على خلاف  
عبادتها يتبينه لموافقة الله تعالى في من هي في حضرة والحرمة بين يديه  
الله عز وجل في الصلاة كولد النبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذا  
هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام حج او غيره كما  
تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين راسها وركبتها وهو احدي  
الروايتين عند احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبل والبر فقط  
مع قول ابي حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه باحي  
جميع ظهرها وبطنها عورة مع قول بعض اشافعية ان الالة  
كلها عورة الامواضع الثقيل منها وهي الراس والاساعدان  
والشاق فالاول فيه تخفيف والثاني تخفف جدا والثالث فيه  
تشديد وكذلك ما بعده **وجه** الاول العمل بما كان عليه السلف  
الصالح من عدم الشهوة الى نظر الاما خارج الصلاة فضلا عن  
الصلاة فكانت العورة راحة الى ما يبسوها هي كشف فقط وذلك  
ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبل والبر عند بعضهن هو  
وما عداه مواضع الثقيل عن بعضهن الاخر فافهم **ومن ذلك**  
قول ابي حنيفة انه لو انكشف من استونين قدر الدرهم لم يطل الصلاة  
وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الخد

اقل من الدرهم

اقل من الدرهم يطل الصلاة مع قول الشافعي يطل ما انكشف في القليل  
والكثير مع قول احمد ان كان يسيرا لم يضر وان كان كثيرا حطت ورجع  
اليسير والشر العرق وقال مالك ان كان قادرا ذكر او صلي مكشوف  
العورة بطلت صلاته فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث فيه  
تخفيف **فوج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الغياس على  
النجاسة التي يلحق بها في البدن بجامع ان كل منهما يجيب اجتنابه  
**وجه** الثاني الغياس على تحرق الخف فانه يضر ولو يسيرا **وجه**  
الثالث حديث رفع عن ابي الخياط والسيان مع حديثه اذا لم  
يأمر فانوا منه ما استطعت وما لم تقدر عليه العبد لا يفرج في صخر  
ما فعله بدليل صحة صلاة العريان واوجب احمد ستر المتكلمين في  
الوضوء وفي الثالث رواية الاول مشدد والثاني تخفف  
وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي اذا لم يجد  
المصلي ثوبا للرد ان يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة  
**وقال** ابو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما  
**وقال** احمد يصلي قائما ويؤتي بالركوع والسجود فالاول  
مشدد والثاني تخفف من حيث جواز الجلوس والثالث فيه تخفيف  
من جهة الاما ودليل الاول الاتباع لحديث اذا لم تجد ثوبا فارتد  
ما استطعت مع قول قاعدة الميسور لا يستقطب المعسور **وجه**  
الثاني انه ذلك راجع الى قوة حياء المصلي وقلة حياءه من الناس  
وكذلك الثالث خاص بشدة الحياء وهذا كله رحمة من الله للعبيد  
فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحدا ان الطهارة  
عن الخس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول  
مالك في اصح رواياته انه ان صلى عالما به لم ينقض صلاته واجاهلا  
او ناسيا صححت والرواية الثالثة عنه الصحة مطلقا وان كان عالما  
عامدا والثالثة المطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف  
**فوج** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول الاحتياط **وجه**  
الثاني العذر بالجهل والنسيان **وجه** الرواية الثامنة عن مالك  
غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم من  
قوله ان الله تعالى لا ينظر الى صوركم واجسادكم ولكن ينظر الى قلوبكم  
انتهى فقال صاحب القول ان شأنا لا يخطر منة اليه فالامر فيه سهل بخلاف  
القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا اقبلت الحصى فند  
الصلاة واذا دبرت فاعسل عنك الدم وصل لان قوله دعي الصلاة  
قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لعله اخري في الخس لان غايته دم الخس  
ان يكون كسلس البول فتعسل الدم عنها وتغسل كذا دخل وقت الصلاة  
وقد اورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب النجاسة خارج

خه

في



الصلاة ولهذا الحديث وقال **ف** اذا وجب اجتنابها في غير الصلاة  
 ففي الصلاة اولى وجعل العلة هي التعميم بالدم وما يوجب ذلك ايضا  
 حديث لا يقرب الخبث ولا الخافض شيئا من الوان فانه جمع الخافض مع  
 الخبث والخفاضة انما يقدر على البون وكذلك الخبث وما يوجب اجماع  
 الائمة على الطهارة عن الحدث كما ورد دون الطهارة عن النجس  
 وسماحة بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العذرة  
 من البون اذا لم ينصبها الماء وما يوجب ذلك ايضا عدم ورود في الحديث  
 كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا  
 فافهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعية ان من صلى خلف جنب  
 غير علم بذلك ولا اذنه فضيلة صحيحة مع قول الامام ابي حنيفة  
 ان الصلاة باطلا في الاول تخفيف والثاني مشدد **وجه** الامر في ترك  
 الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى لا يوافق العبد الا بما علم **وجه**  
 الثاني الاحتياط والسعي في برائة الزينة عن غير كبير شقة  
**ومن ذلك** قوله مالك والشافعية في الجدي وراحم ان من سبغ  
 الحدث بطلت صلاته مع قول ابي حنيفة والشافعية في القدم انه  
 يبني على صلاته بعد الطهارة ومع قول الثوري ان كان حدثا رعا فاما  
 او قيا بني على صلاته وان كان رجلا وضحا اعدا فالاول مشدد  
 والثاني تخفيف والثالث فيه تخفيف **وجه** الامر في ترك الميزان  
**وجه** الاول الاحتياط والاحتياط لا يتعارف لتسحق الحديث  
 لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فمثل ذلك الحديث  
 الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في اثابها **وجه** الفرق  
 بين الواقع قبلها والواقع في اثابها ويقول ما وقع قبل الحدث فهو  
 صحيح وكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا يبطل احدهما بالحدث في الجري  
**ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان محلة النطق في دخول وقت  
 الصلاة يكون في الوجوب مع حال كونه لا يكون محلة النطق وانما يشترط  
 العلم بدخوله فالاول تخفيف والثاني مشدد **وجه** الامر في ترك  
 الميزان **وجه** الاول ان النطق في تعيين العلم فيكون ذلك في الاذن  
 الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى **وجه** الثاني تقطع امر  
 الدخول في حضرة الله تعالى وان يتعين العلم بالاذن فان النطق قد  
 يخطئ فالاول خاص بالاصح والثاني خاص بالاكابر اصحاب النظر  
 في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا نطق في غير الوقت فوقف للصلاة  
 فما كان الاذاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا صلى  
 بالاجتهاد في جهة لم يبان الخطا انه لا إعادة عليه مع قول الشافعية  
 في ارجح قوليه انه يقضي ان يخرج الوقت او يعيد ان كان الوقت باقيا  
 فالاول تخفيف والثاني مشدد **وجه** الامر في ترك الميزان والاول خاص

بالعوام

بالعوام والثاني خاص بالاكابر اهل الاحتياط لديهم وقد بسبب في تقصير  
 في تقاطع ما ينظم قلبه حتى يجتمع روية الكعبة ولم يعرفها **ومن**  
**ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا تسلم صلاة من نكس ثيابه او حمله  
 بالخرق او سبق لسانه لم يطل مع قول ابي حنيفة انه لا تسلم بالثياب ناسيا  
 الا بالسلام واما اذا كان طال الصلاة فالاصح عندنا في النفل ان  
 وقال **ف** ما لك ان كان لمصلحة الصلاة كما علم الامام بشيخه  
 اذا لم يتبينه الا بالكلام فلا تسلم وقال **ف** الا وراعي ان كان  
 فيه مصلحة كما رتبته في حال وتخير في تركه فلا تسلم فالاول في المسئلة  
 الاولى تخفيف والثاني فيها مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد  
 والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف **وجه** الامر في ترك الميزان  
**وجه** الاول في المسئلة الاولى العذر في نسيان الجمل وسبق النسيان  
 كما في نظائره **وجه** الثاني في نسيان عدم قبول العذر من حيث ان الصلاة  
 فيها افعال محددة بالصلوة واما الجمل فانه غير محدد به كذا في تفسير  
 ترك نكس الثياب عليه من امر دينه فلهذا لم يعذر به واما اوجه البطلان  
 فيها اذا طال الكلام فظاهر واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام  
 لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوراعي فليجوزة المومن وجوب تكليفها  
 كلما يحصل به الضرر وقواعد الشريعة تشهد بتقدير ذلك على سعة  
 بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها به كذا في الحديث كل من روى صلاة  
 انتهى وذلك لانه صاحبها في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك  
 عن الصلاة ولو في الاسم فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على بطلان  
 الصلوات بالاكل والاشياء وما يبطلها كذا في الشرب الا عند احد في  
 النافلة فالاول في الاكل والشرب شدة اللذة الحاصلة للامسان بالاكل  
 والشرب فيريد الانسان يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين ما جاء به في  
 على المرافقة والصورحة فلا يقدر على ان يرضى ذلك عند المصالح حرم العلم  
 الاكل والشرب في الصلاة وامر به ان ياكل او يشرب قبل الدخول في الصلاة  
 حتى لا يبيح له الشفا في غير ربه في صلاة تروجه رواية احمد في الشرب  
 في النافلة كون العبد فيها امر نفسه ان يشا اخرج منها وان شادام فيها  
 حتى يسلم منها واخيرا فان الله اوجب على الاكابر عدم الانتفاع بقلوبهم الي  
 غير ما هم فيه من التوفيق وانزل على قلوبهم برد الرضا فبر وقت ما رزقهم  
 فلا يحتاجون الى ما يطمع تلك النار ولا هلك الامر في النافلة وان الروح  
 تكاد ترقى من شدة العطش فلهذا لم يوجب ما يشرب فيها كما يعرف ذلك  
**ومن** صلاة الجمعة فافهم وكان سعيد بن جبير يشرع في النافلة  
 وكان طائفة من يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة **ومن ذلك** قول  
 الشافعية ان من نسي في صلاة نسي ان كان ذكر او صفت ان كان نسي  
 احواله مع قول مالك انها تسحب جميعا فالاول تخفيف والثاني مشدد  
**وجه** الامر في ترك الميزان والاول محمول على حال المرأة التي تجافي صورتها

في المسئلة

فخ



الفتنة والثاني يجوز على من لا يخاف من صورته ذلك مع جملة عياله بلفظه الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله التنبية فاذا حصل بالتمسك من المرأة كان اولها لله ذكره تعالى على كل حال بخلاف التصديق فاقدم **ومن ذلك** قول الامية انه اذا اقامهم التمسك تخذروا او اذا لم لا تنظر الصلاة مع قول ابي حنيفة بانها لا تنظر الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع المار من بين يديه فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **وجم** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول وهو خاص بالامام اذا ذلك لا يتحقق في حال الصلاة لما فيه من المصلحة **وجه** الثاني ان الصلاة موضوعة للاستعمال بالله تعالى وحده قد ذكر غيره ولو قبله وهو خاص بالاكثر **ومن ذلك** الكلام في حصة الله تعالى لا ينظر عند بعضهم غير من ينظر عند قوم آخرين **وجه** الاول انه لا يوجب عليه ان يسلك طريق الربا منه حتى يصير بيكي قلبه دون عيبه ويجمع مواضع الميزان فلا يظهر عليه بكا ووجه الثاني ان الكلام في حصة الله بجمع القلب على الله **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الارجحة انه يجب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه اجمع قول الثوري وعطاء انه يرد بعد فراغ وقا **المسيب** والحنن يرد فقط فالاول والثالث مشهور في رد السلام بالاشارة في الصلاة والثاني مخفف وفيه والثالث ينظر في الرد في الصلاة فقط **وجه** الاول حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الايمان من شرفه **وجه** الثاني مراعاة الاصل على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام **وجه** الثالث خوف حصول فتن او اذالم يجرى باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتقلب كالحيلة في الولاية **وجم** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا ينظر الصلاة بغير وجه وان بين يدي المصلي ولو كان خائفا او حارا او كلبا اسودخ قول احمد فيقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الخمار والمرأة شيئا **ومن قال** بالاطلاق عند ما ذكر ابن عباس وانس وابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **وجم** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول قوله عليه الصلاة والسلام اخر امره لا يتقطع الصلاة من ورثتي وهو خاص بالاكثر الذين لا يحجبهم عن شاهدة الحق تعالى في قبلتهم شيئا ولا ينظر قلبهم عند **وجه** الثاني في كون ذلك يحجب ويشغل عن شاهدة ما تجلي لعين المصلي وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالامام فالواضح في قطع الصلاة بالخمار والمرأة والكلب الاسود كون السيطان لانها رقتهم كما هو شاهد بين اهل الكسوف والسيطان لا يبرأ حد من الامة الا وعيهم منه طيف يقطع شاهدة الحق واذا

قطع

قطع شاهدة قطع صلاة ابي حنيفة مشهوره وانما لم يقطع مثل ذلك مشهور الاكثر بقلوبهم وشدة معرفتهم بالله فلا يسيطرون من جميع المخلوقات الا الى الشرائع التي بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فاقدم **ومن ذلك** قول مالك وانشاء في يجوز للرجل ان يصلي والي جانبه امرأة مع قوله ابي حنيفة بطلان صلاته بذلك فالاول مخفف خاص بالاكثر الذين لا ينظر على الله شاعرا والثاني مشدد خاص بالامام **وجه** الامر الى مرتبة الميزان وايضا الاول مشهور بالاكثر وجه الكمال الباطن في المرأة الزينة جعل منه الحق تعالى نفسه وجبريل وملائكة المؤمنين والملائكة بعد ذلك مطهرون فبينا محمد صلى الله عليه وسلم على عاتقه وحفيمته وملائكته المرأة ايضا اعظم حلوك الدنيا كهيئة السحور ولها حال الوقوع ومنه كان اقوى الملائكة واشدهم من كان مخلوقا من انفسا نساء ومنه قدرت المرأة على اخفاها في نفسها من حجة الوقوع عن الرجل مع ان مشهور ان اعظم من شهوة الرجل سبعين منعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمع** سيدي عليا الخوام رحمه الله يقول من تأمل في قوله تعالى وان قطرها عليها في اخر الاية علم ان محمد صلى الله عليه وسلم اهل الخلق في العبودية على الاطلاق ولذلك انصرف الحق تعالى له هذا الانصاف العظيم ولوانه كان عنده نابعة من الدعوي والقوة في نفسه لكان وكلمة ابي حنيفة بعض الركول جزاء وفاذا واكثر من ذلك لا يقال انتهى وهو عام بالامام والاكابر العمل به ايضا للجن والذين فيهم يستبد بعض المرأة ويميل اليها بالمشورة فرحم الله الامية ما كان اذ قد مد اركانهم التي خفيت على بعض المقلد فاقدم **ومن ذلك** اتفاق الامية على انه لا يكره قتل الخيعة والعقرب في الصلاة مع قول الخنفي بكراهة ذلك فالاول مخفف خاص بالامام الذين يخافون غير الله في حصة الله وكلام الخنفي خاص بالاكثر الذين يكرهون عدو الله في حصة الله فليطفا له مع عيبهم عن شهواتهم لم بذلك فيل ذلك البر عوف والفيلة فيصير عن قتلها ذكر حتى يفرغ من الصلاة ولكل محبة مشهد **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة والمشافع بحجة الصلاة في المواضع المهيمن من الصلاة فيها مع الكراهة وبه قال الامام بالذات الا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة لم يكره اجرائها مع قول احمد انها تنظر على الاطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثاني مشدد **وجه** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول على ان مكان الصلاة خارج افعال الصلاة فهو كالحمار والمخاطب من بين وجهه كافر او حر او مسير او غير ذلك مما سماه الله رجسا ووجه قول احمد اجلا لرحمة الله تعالى ان ينجيه العبد في مثل المقبرة والحجرة والمخاض والموت والموت وقارعة الطوفان واعطان الاكل فان الله تعالى في رايه يبرح حصره عن مثل ذلك وهي ان يحاط به العبد فيه واسرنا ليس في الشياطين الطاهرة الطيبة

بن

لث







صلواتهم كصلوة المكثره وتلك لا توجب فيها والدقيق باكثر الاكابر المطلق  
فانهم **ومن ذلك قول الامام الشافعي** ان من ترك الشهادتين الاول فذكر  
بعد انقضاه لم يعد له او قبله عاده ويجوز له ان يبلغ حد الركن مع  
قول احدهما ان ذكره بعد ان انقضت قايما ولم يقو اياه فهو محرم والاولي  
انه لا يرجع ومع قول الحنفى يرجع ما لم يشترط في القراءة وقول حسن  
يرجع ما لم يركع ومع قول مالك انه ان دارق السجدة الارض لا يرجع  
قالا ولا وما بعده فيه تخفيف وقول مالك انه يشترط من حيث قدم  
الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع الي الشهادتين **فرجع الامر الى**  
مرئتي الميراث ووجه الاول ان جلوس الشاهد الاول انما يقع  
للاستراحة من ثقل الحضور مع الله تعالى في السجود فحيث  
ما قام مستنصبا فابقي للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف  
بين يديه الله تعالى قانتا ووجه قول الحنفى ان رجوعه  
ليستريح ويتأهب لخطابه الحق تعالى في القيام اولى من خطابه  
مع الغفور وادعى الاعضا ووجه قول حسن انه انما يضعف  
وتراكم الخيلة والسهو في ترك ما يوجب رجوعه ما لك ان يفارقه  
للارض ولو سوا تدل على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام  
مع ان يحمل الجلوس الاصل المأهول بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك  
في الجلوس الاخير فافسح الشارح الاول الاستغناء للضعف الذين  
لا يقدر روي على ثباته الرباعية او الثلاثية للجلوس في وسطها  
**فان قال قائل** قل كان الجلوس للشهادة الاخير فمما دوت  
الاول مع ان كلا منهما بعد سجدة **فالجواب** ان الشاهد الاخير  
اعا كان الجلوس له ولجبارية رتبة رتبة بالمصلي من حيث ان يتخلل الحق  
تعالى في السجود والاخير اسبق من جلوسه في السجود الذي قبل الشهادتين  
الاول وذلك من خصايص تجليات الحق تعالى في تكامله بسلطانه في صفة  
الصلوة فافهم **ومن ذلك قول الامة الثلاثة** ان من قام الى حائ  
سهو أو ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الرابعة للشهادة تشهد  
في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد شهد فيها سجد للسهو ولم مع  
قوله اي حليفة في رواية انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الى  
الجلوس فان سجد بعد ما ذكر فيها سجدة فان كان قد فقه في الرابعة قد  
الشهادة بطل فرضه وصار الجمع نفلا فالاول تخفيف والثاني شدد  
**فرجع الامر الى مرئتي الميراث ومن ذلك اتفاق الامة** على ان من صلا  
المغرب اربعاً سجد فيها انه يسجد للسهو ويجزى بصلاته مع قول الاوزاعي  
انه يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو كيلا يكون المغرب شفعاً  
قالا ولتحقق والثاني شدد **خاص بالمجوسين** والثاني شدد  
خاص بمن ارتفع نجاسه ووجه ان العوام لا يتأثرون من شهود  
الشفيع بخلاف الاكابر توجب ابدانهم من شدة هدة وليس راحة

الاي

الاي شهود الوتر ولو جعل الحق تعالى بعد الصلاة شفعاً وافذرهم  
على ما فعله لما قدر واخبر في ذلك لاهل المناجاة **فان قال**  
**قائل** ان انفسهم شفعوا الحق تعالى في اجابته انه لا يشفع الحق  
الاوجو وغير الشاهد مع الحق واما الشاهد فلا يشفع في الوترية  
لانها لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من تحوي ثلاثة  
الاهور ابهم وكشف المتاع عن وجه هذه المسئلة لا يدرك الاش  
فرم الله الاوزاعي في عهده على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام  
الشافعي واحداً من اخبره جماعة بان ترك جماعة مثلاً لا يرجع الا  
قولهم وانه يجب عليه العمل بتعيين نفسه مع قول اي حليفة واحد  
في احاديث الروايات عنه انه يرجع الى قولهم فالاول تخفيف والثاني  
**فرجع الامر الى مرئتي الميراث ووجه الاول** اخذ بالاحتياط  
نفسه فانه اعلم بافعال من غيره فله يخرج عن عهد التكليف  
الاولئك ووجه الثاني ان شهادته الغير احوط لان النفس ربما  
لست بها صالحة ولا هكذا الامر في الاجنبى فافهم ومن ذلك  
قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مستنون الا لقنوت والشهادة  
الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول اي حليفة  
ان يسجد لترك تكبيراته الصلوات وترك الجهر في مواضع التكرار  
وعكسه ان كان امناً ووجه قال مالك لكن يختلف محل السجود  
عنه فان كان جهر موضع الاسرار سجد بجر السلام وقال  
احد ان يسجد مثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالاول تخفيف  
والثاني شدد **فرجع الامر الى مرئتي الميراث ووجه الاول** ان  
القنوت والشهادة الاول يشهدان الا ان كان فاستحقا جبرهما  
بالسجود تداركاً لكال هيئة الصلاة ووجه الثاني ان تسجداً  
الحيد صارت شعرا في ذلك الجمع العظيم فتذكر الغافلين بكبر  
الحق تعالى حين حجوا عن شهودهم بشهود الكثرة ويسجلون  
ومسألة هذه لله واللعب في ذلك اليوم عادة وكذا القول في الجهر  
موضع الاسرار وعكسه فان الشارح ما سجد الا كما لا يفسد  
من اسر موضع الجهر او عكسه نقص كمال صلاته كما سطر الكلام على  
ذلك في باب صفة الصلاة عنه الكلام على حكم الجهر الاسرار ووجه  
قول احد النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلواتهم فلا يرد  
يسلم لهم صلاة من النقص وتوبوا في الاختيار عن ذلك فلهذا  
كان السجود راجعاً الى اختيار المصلي فان وجد في نفسه عزمه  
سجد والا فلا ومن ذلك اتفاق الامة على انه يكفي للسهو اذا تكرر  
سجدتان مع قول الاوزاعي انه اذا كان السهو جسيماً كزيادة  
والنقصان سجد لكل واحد سجدة مع قول ابن ابي ليلى انه يسجد  
لكل سهو سجدة تين مطلقاً فالاول تخفيف خاص بالعوام والثاني فيه

فانه



تستدبر خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مستدبر خاص بالكاثر  
 الباقين في حال الاحتياط فيرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
 والشافعي واحمد في احاديث رواها عنه ان المأموم يسجد للهواذ اسهل امامه  
 ولم يسجد امامه للسهو قول ابو حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه  
 فالاول مستدبر والثاني مخفف ورجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول الاحتياط والاحتياط وسددة الارتباط وتخصيل الخابر للنفق مع  
 انقضاء القدرة ووجه الثاني في معنى قولهم فلا تفر ولا تزداد في  
 احاديث علي منعت الارتباط فالاول خاص بالكاثر الذين يرون امامهم  
 كالجو منهم على اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذ اشكى  
 منه عضو تداعى له جريح الجسد بالحبي والسهر والثاني خاص بالاماعز  
 الذين يشهدون امامهم كالجوارح لاجزائهم والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب سجود التلاوة**  
 اجمع الامم على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة ووجه عن ابن  
 المسيب انه قال الخافض قوي براسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول  
 سجدة رجبى للذي خلقه وصوره واختلف الامم في سجود التلاوة  
 هل هو واجب ومستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو  
 عند التلاوة للقاري والمستحب فالاول مستدبر والثاني مخفف ورجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من شأن بني آدم الكبر  
 وهو حرام يجب السجدة في ارائه الخروج عنه باظهار تواضع لله  
 والخصوع له فمن لم يسجد عند تلاوة حق قوله تعالى ان لا يسجدوا  
 لله الذي يخرج الخبث في السموات والارض او سمعها فقد اسبه  
 حاله حال من استخ من العجود وظاهرا فوجب السجود ليجز في  
 صفة الكبر وايضا حديث ان الكبر خاص بالجن والانس فقط دون  
 غيرها من سائر الحيوانات والجماعة من حيث ان الموجه على ايجادها  
 من الاسماء الخلق واللطف بخلق غيرها من سائر المخلوقات  
 فكذلك كان كالموجه على ايجادها انما الكبر والعلية فلهذا خرجوا  
 من تحت حكم هذه الاسماء اذ لا صانع لهم لا يبرقون للكبريا طمعا بخلاف  
 الجن والانس فانهم خرجوا من سلبهم لا يبرقون للمذلة والتواضع طمعا  
 فان تكبروا فهو جكر الطمع وان تواضعوا فخرجوا عن الطمع ومن هنا  
 وجب عليهم الرياسة والتجاهدة ليجزوا عن الكبر وجب الرياسة له  
 ويقو اعيا اصل عبوديتهم **سمعت سيدي عليا** الخواصر رجمة  
 الله بقوله **وجوب السجود** خاص بالكاثر الذين يحق التثنية  
 جميع ما كان في صدرهم من الكبر وصار احدهم يري نفسه قد استخف  
 الخسف به لولا عفو الله تعالى وصارت قلوب الخلق كلها تشهد له بالذل  
 والانتكاس يري يدي الله عز وجل انتهى ورحم الله الامام ابو حنيفة ما كان  
 ادق نظره وحفظوا صنع استنباطه ورحم الله بقبلة الامم في تخفيفهم

عن العامة

عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سباح العفو  
 فيما عندهم من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل ربما لا يفسد  
 ما يسجد على من لم يسجد مثله فوقع في الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصل  
 وتكبر في محل الذل والانتكاس رفاهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة  
 ان السماع من غير اسماع لا يثبت له السجود في حقه قول الامام ابو حنيفة  
 انها سوا فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد  
 وهو خاص بالاكابر وعلة الوجهين لا تذكر الاستقامة لاهلها لان  
 ذلك من دقائق مساليل التوحيد ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان  
 الثاني اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد  
 فيها ولا بعد الفراغ منها قول ابو حنيفة اذا فرغ من سجدة فالاول مخفف  
 والثاني مستدبر ورجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المستمع  
 اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمسألة ربه المأمور بها في ذلك  
 الوقت فلم يبرح بالاستغفار لغيره ولو لان الامام من شرط ارتباطه  
 المأمور معه ما كان يسوع في المأموم السجود لقراءة غير نفسه فكأن  
 الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى عما عداه ولا هكذا  
 الحكم غير الامام ووجه قول ابو حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل  
 بالامر من معان لم يستغل بغيره لما جاء المأموم بها في الصلاة فلما فرغ  
 منها فحق ما قاله من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياسة في  
 وصوله الى مقام الجمع حيث لا يستغل منها جاة الحق تعالى عن الخلق  
 ولا الخلق عن الحق بعضهم يصير شهدا ان الحق تعالى هو الثاني  
 كلامه على نفسه والعبد عدم او هو وجود وهو بفراطه ربه على  
 ربه فمثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون الاول ولم ار هذا المقام  
 في ائمة الا في وقتي هذا والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي  
 واحمد ان في الحج سجدتين مع قول ابو حنيفة وما كان له ليس في الحج  
 الا السجدة الاولى فقط فالاول مستدبر والثاني مخفف ورجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا  
 اركعوا واسجدوا وقولوا واسجدوا ويسجد السجدة التي في قلب ركعة  
 في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود مع  
 الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول  
 ابو حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود  
 الاصل في الصلاة لا العارض واما السجدة الاولى في الحج فاما روا  
 ابو حنيفة فيها بقبلة الامم لما في ايها من الوعيد بالحداب  
 لمن لم يسجد في التماس وايضا حديث ان من اخذ العبد في عدم  
 حمول المواكب العظيمة اسد من مواحدة في غير المواكب  
 المذكورة فانه تعالى في خبر ان كل من في السموات والارض والسمس

فيه

فق



والفرق بين سجود الجبال والسموات والارض والخلوق كلها ثم قال وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لما شهدوا السجود لله عز وجل وانه في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون اول ساجد وهذا مما يشهد للامام في حقيقته في قوله بوجوب السجود فافهم **فان قال قائل** ان ابي باب وقع في الشك عدم السجود ليدرك انه لا يصح لاحد التكبير على ربه ابدأ وانما يقع التكبير على حنيفة من الخلق **فاجاب** انه وقع عدم السجود في الجبابرة عن صفات العبودية ولما لم يكن له ان يترك السجود وكافرا او قاتلا لانبياء الله واوليائه لانهم يدعون له الى ما يضييق به صدره فافهم واكثر في ذلك لا يقال **وقد سئل** الشيخ ابو مدين عن حديث اذا احب الله عبدا نادى منادى الله ان الله تعالى بحبه فلانما فاحبوه فيجبه اهل السما ويوضع له القبول بين الارض والسموات والجن والانس واذا وقع الله بذلك فابن كان قسلة الانبياء والاولياء يفتن من هذا الله فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجوا في وقت معاد انهم للانبياء والاولياء في حكم القضاة فلذلك اطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم المعصاة الاخرى قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عهدا واثق المجزيين اي وشمله الوحي لان الانبياء والاولياء على الاخلاق الالهية في الناسي بها ولذلك قضى الله تعالى على قوم بعدم السجود له الذي هو كناية عن الطاعة لاني لنبياي به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم امرهم فلا فهم **ومن ذلك قول** في حقيقته وما لك واحد في احدي روايته ان سجدة صل في عراجم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي واحدي الرواية لا يروى عنه وهو المشهور انها سجدة شكر تسجد في غير الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجع** الامري مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان الله تعالى ما ذكرها الا تعريضا لئلا يسجد عند تلاوتها او سماعها من الامام لاسيما ان كان احدا وقع في محبة ولم يسمع منها او تاب ولم يظن انها قبلت فانه يومئذ في السجود في الصلاة انما يكون خارجا لانها حصة بقلب فيها الحغو والرضى عن العبد هذا خاص بالامام عز كما ان جعلها سجدة شكر يجعلها خاصا بالاكابر الذين لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول ايوتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة فيها لانها لا تجزى لالتعلق به بالصلاة التي هو فيها ولم يلبسها انه صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف اصحاب هذا القول من دخولهم اذا سجدوها في الصلاة في عموم قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فكل من المذهب وجه فافهم **ومن ذلك قول** انما قال في الآية الثلاثة على ان في المفصل ثلاث سجرات في العجم والاستساق

والعلق

والعلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل ووافق الامة في بقية السجرات وهو احدي عشر سجدة ما عدا في السجدة الاخيرة من الحج **وجه الاول** لا يتبع وكذلك الثاني وهو قول الشافعي بسجدة النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من سجدة في المدينة فكل امام وقف على احد ما يلحق من ان ثبت السجود في المفصل مشدد ومن في السجود فيه مخفف **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** كيد في عليا الجواهر رجه انه يقول انما بسجدة النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من سجدة في المدينة لاستقرار نفوس عامة الصحابة حين تحول الى المدينة في كمال الايمان والاعتقاد بخلافهم حين كانوا عكة كان منهم طوائف عندهم يتكلمون فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثير ليرى ما في نفوس المولدة قلوبهم من اسلم قريبا انتهى **ومن ذلك قول** الآية الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود لثلاثة اذ افرأية السجدة في الصلاة مع قول الامام في حقيقته انه يومئذ ما استساق بالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الامري مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان الخلق في الناس ان لا يتفهموا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود **وجه** الثاني ان الاكابر يتطرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود ثم ان الله الامام في حقيقته ما كان اذ في مداركه ورفعه الله عما يقبض الائمة **ومن ذلك قول** مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة مع قول في حقيقته يكره ان يقرأ في ما يبرئ به بالقرآن دون ما يجر به وبذلك قال احمد حتى انه قال لو اشرعهم بالامام يسجد فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الامري مرتبتي الميزان **وجه** الاول عدم ورود في قراءة آية السجدة في الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يرفعون على النزول الى السجود ولم يطل القيام به **وجه** الثاني ان الامام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول الى السجود لعدم قوة استعدادها فطلب طول القيام حتى يقبض لهما الاذن بالسجود وذلك بوجوبها القوة على تحمل السجود لو اقع في السجود فلذلك كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجد على نفسه وعيان هو مومئ به السجود ولو لم يكن قراءة آية السجدة ما كان حوطب بالسجود للثلاثة مع هذه المشقة فافهم **ومن ذلك قول** الشافعي انه اذا سجد الامام للثلاثة فلو سجد المأموم بطلت صلاته كالنورك القنوت مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الامري مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان ذلك يختلف على الامام والاختلاف يقطع المقدرة واذ انقطع المقدرة بطلت حكم الوصلة بحضرة الله واذ اطل بطلت الصلاة

في



ووجه الثاني ان المتابعة لا تختص الا بمسألة واحدة هي الصلاة  
 كالاركان فكل وجه **ومن ذلك** قولنا شافعي واحمد ان سجود التلاوة  
 فيقولون ان السجود من غير قراءة مع قول اي حنفية وما لك ان يكون  
 للسجود والرفع ولا يسجد الا لاول سجود في السجدة الاولى في حنفية  
 وجوب السلام ووجه الاول كون ذلك في حنفية فيسجد في حنفية  
 عادة فكان قرأه من السجود كما تقدم في قولهم بعد عينته عزيم  
 ووجه الثاني في قصر ركن تلك العينة واحدة فكان السجود يتوار  
 عن الخامس من **سجدتين** يعني عليا الخواص رجا الله يقول  
 لا يجزئكم الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يفسد فيكم ما خلق  
 بالسجود يعني يري الله تعالى بل يكون سجدته للسر القابم بالخلق وذلك  
 من امر الله بنفسي وما زاد عليه من فعل لا وجود له حقيقة فكان من عدم  
 والسلام لا يكون الا بغير سجود ولا سجود بغيره فافهم وهذا  
 اسرار لا ينظر في كتاب فخرج الله الامام في حنفية حيث لم يقل بوجوب  
 السلام من الصلاة لهذا السجود الذي ذكرناه من عدم وجوده في سجود  
 بعد العينة لكونها حنفية جمع لا يصح فيها عينة **ومن ذلك** قول  
 الايمانه لو قرأ التيسيرة وهو على غير طهر يسجد في الحال ولا بعد  
 نظيره مع قول بعض الشافعية انه يسجد في حاله ولو كان  
 قد ذكر الائمة مرارا في جميع السجدة الاولى تخفف والثاني **سجد**  
 ووجه الاول انه لا يجزئ طهر بالسجود الا ان كان مستطرا ووجه الثاني  
 توجه اللوم عليه في قرأه القرآن على غير طهر فكان الخطأ متوجها  
 عليه بالسجود في الأصل فلهذا لم يذكره **ومن ذلك** قول  
 في حنفية انه لو قرأ التيسيرة في مجلس كفاة سجدة واحدة في جميع  
 مع قول بقية الائمة انه لا يكفي السجود في اية عن السجود في مرة  
 اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القرآن فالاول تخفف والثاني  
 شدد **ووجه** القولين ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

**باب سجود التلاوة**

فقد استشهد الشافعي عند تحذره او ان دفعه فبقي سجدة لله  
 شكر اعيا ذلك وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والطحاوي لا يريان  
 سجودا لشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه مالك خارجا  
 عن الصلاة وقال **عبد الوهاب** المالك لا بأس به وهو  
 الصحيح عن مذهبه مالك فالاول مستند والثاني تخفف ووجه  
 الاول ان السلام تزل دائما عيا العبد كما ان التيسيرة فوعة فلا بعد  
 ثانيا على الله تعالى لكن ثم لم يتم كبري يتجدد ويتنوع فكان السجود  
 لها اكل ووجه الثاني انها لم تعد بسجدة الشكر فلهذا كره من كره  
 فكان تاركه يقول لا احصي ثناء عيا الله لو سجدة له فما فتىح الوجوه

بحسب

ودعت على ذلك الا بعد الا بدين مع تعدد كون ذلك خلقا فكيف انما وافها  
 خلق له جل وعلا فلهذا كان ترك السجود اظهر في الاعتراف بالنعمة والحمد  
 عن ثوابها بسجود او غيره فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الشاذلي  
 انه يسجد للمصلح اذا مر به رجلا ان سجد لها اية عذاب ان يستعيد  
 مع قول اي حنفية يكرهه ذلك في الركن فالاول تخفف والثاني شدد  
**وجه** الامر الى ترك السجود وان ووجه الاول انه لا يكرهه في الصلاة والحمد  
 وتركه العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين  
 قد روي عن السلف مع تحلم بخلية الحق تعالى لعلهم والثاني خاص بالاصغار  
 الذين اخرسهم هيبته الله تعالى فلو امروا بالسؤال لما قد واما النطق فلا بد  
 من حجة الله تعالى فيهم انكبين هذا الامام لم يسأل في قرأه فيها من شدة  
 الهيبة والخطبة بخلاف النوافل لخطا في حجبها وتخفف الهيبة فافهم

**باب صلاة التلاوة**

اتفق الائمة الاربع على ان النوافل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان  
 قبل الظهر وركعتان بعدهما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذا  
 اتفقوا على وجوب قضاء الفوات من الفرائض **فصل** ما اتفقوا عليه  
 واما ما اختلفوا فيه **فصل** قول مالك والثوري ان السجدة الواحدة في الركعة الواحدة  
 الواحدة قول احمد ان اكرها ركعتا الفجر مع قول اي حنفية ان الواحدة واجب  
 فالاول والثاني تخفف بحمل الوزر والآخر بافلة مكررة والثالث شدد  
 بحمل الوزر واجبا **وجه** الامر الى ترك السجود وان ووجه الاول قوله عليه السلام  
 عليه السلام في حديث من صلى الفاتحة الحسنى لله عز وجل قال له هل على غير هذا  
 قال لا الا ان تطوع فظاهره نفي وجوب ما زاد على الفاتحة صلوات الا ان  
 يجب بها ركن كذا روي في حنفية في كثرة التاكيد في الشارع في صلاة  
 الواحدة اكرهه الشارع فهو بالوجوب اسمه فيكون تركه في وقت  
 الساقطة دون الوضوء وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يحصى على عارفي  
 فخرج الله الامام اي حنفية حيث غاب بين لفظ الوضوء والواجب وبين حذرها  
 بحمل ما فهمه الله تعالى اعلاما فمنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان  
 لا ينطق عن الهوى اذ باع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عبيد  
 الامام اي حنفية مما مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشرع ربه  
 عيا شريعه هو ولو كان ذلك بانه تعالى ولم ينظر الى ذلك من جعل الركن والواجب  
 مترادفين وقال الخلف لفظي الحق انها عند الامام اي حنفية متساويات  
 والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر الذي اوجبه الله عليه وسلم  
 عن الله في رتبة ما فرضه الله فانه لا يخل من الله الاما انما به الشارع عند  
**وفاء** ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو ممتنع به كراهي  
 ونظير ما قلناه هنا تحصيله لاسيما عليهم الصلاة والسلام بالبرهان بلفظ  
 الصلاة دون لفظ الركعة وان كان الصلاة من الله في النعمة والرحمة

لك

جبه



تفهموا انهم عاشوا في الاولاد وكثيرا ما يسب السارح شيئا على سبيل واحد  
ويوجب بعضنا المجتهد باجتهاده كالحق ان كان السارح ذكره مع فعل الاطمار  
ونسبوا الاطمار وغير ذلك من خصال الاطمار كما لا يستجيب فانه من خصال  
الطيرة وقال المالك بن نويرة فان من السنة عنده ما هو واجب ومنها  
ما هو غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح ما كان فظن انه  
يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقول ذلك في درسه  
ويقول الاستحسان سنة عندهما ذلك فلو قيل من غير استحسان سنة  
وما كان فيقول بذلك بل اوجبه من حيث انه بخلافه انما قبل الصلاة  
فانهم **ومن ذلك** قول السارح انه يستحب ان يصلي قبل العصر اربعاً  
وقبل الظهر اربعاً وبعدهما اربعاً مع قول الجنيبة بذلك لكن في رد  
الامر الى الجنب فقال فيها ان شأها اربعاً وان شأها ركعتين مع  
انه سدد في سنة الستة التي قبلها جعلها اربعاً كما جعل التي بعدها  
التي اربعاً فالاول سنة الظهر والعصر سدد ودان في تحف  
في سنة الستة العشرة والعشر من الامور التي في الميزان ووجه الاول  
في الظهر والعصر وذلك لانك في جلال الله تعالى للمعصية وقت الظهر  
وتقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه ما خرد من العصر الذي  
هو العمل كصلاة التوب وكشفة الحجاب في وقت العشاء على غالب  
الناس فلا يكاد اهدم تبتلذذ بها جنة ربه فيها وما الاربع التي  
جعلها ابو حنيفة بعد ما جئنا جبر لعدم كمال الحضور فيها فكأن في  
الحجاب فاقمهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان السنة في صلاة  
الاستطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز  
عند الامية الثلاثة خلافاً لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة  
وقال في صلاة الليل ان شأها ركعتين او اربعاً او ستاً  
او ثمانية بتسليم واحدة فعل واماً بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول  
سدد ودان في فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة حال حاله بالليل  
من قدرته على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك البخل فكان  
يسلم من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والاصغر ووجه  
من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الاصغار الذين لا يقدر على  
الوقوف بين يدي الله تعالى في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة  
ووجه قول ابي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدر على طول الوقوف  
بين يدي الله تعالى مع ثقل البخل اكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة  
على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر  
واجناسهم به عكس ما عليه الاصغار الذين لا يجسرون بزيادة ثقل  
البخل ولا تقصير ما فرم الله الامام ابي حنيفة ما كان اكثر مراعاة لهما م

الاكابر

الاكابر والاصغار ورحم الله بعباده الائمة ما كان اكثر شفقتهم على الامة  
**ومن ذلك** قول السارح في واحد اقل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة  
وادنى اكمال ثلاث ركعات مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليم  
واحدة لا يزد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة قبلها تسع  
منفصل واحد لما قبلها من التسع ولكن اقله ركعتان فالاول في تسع  
والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه **ومن ذلك** الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول الاتباع لامر السارح والحكمة في كون العبد له صلاة  
الوتر بزيادة او نقص مراعاة لحواله اسند على اختلاف طبقاتهم  
بالنظر لدرجة الحضور وبطبيعة في الحر ركعة في صلاة الوتر فرد الفرد  
كما قال تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة فردا فافهم من كان اسناداً له  
قوياً وحصل له الحضور مع الله تعالى في كل ركعة او ثلث ركعات اكتفى  
بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يجبر وذلك باحدى عشرة  
ركعة او ثلاث عشرة او اكثر كما قال مالك ووجه قول ابي حنيفة انه  
لا يراد على ثلاث ركعات كون ذلك ونزول الليل ان المغرب وتر النهار ومن  
الفوائد المقررة ان المشي به اعلم من المشي فله ينفي الزيادة عليه  
ولا النقص عنه ما امكن **وقد سمع** سيدي علياً الخواصر رحمه  
الله يقول لا يكون الفضل الا لمن جلت قدرته وذلك خاص بالانبياء  
لصحة منهم وقد تيسر به بعض الاوليا فيكون له اسم ثقل انتهى **وسمعت**  
ابن ابي نعيم يقول وجه قوله مالك والسارح في انه يقرأ في ركعة الوتر الا  
والمعوذتين ان كان او ترفق وحده تعالى وان شئ منه الشكر  
ودخل طريق السعادة وذلك لبعض ما يكون الى ان ينس فله ذلك  
امر الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشرك كبره ووسوسة فهو  
خاص بالاصغار ووجه قوله ابي حنيفة انه يقرأ في سورة الاخلاص  
فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس في تلك الحفرة وهو خاص بالاكابر  
انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والسارح في ان من اوثرتم باحد  
لا يجبر الوتر مع قول احمد انه يسمع بركعة ثم يجيده فالاول مخفف  
بعدم اعادة الوتر والثاني سدد **ومن ذلك** الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو  
خاص بالاكابر الذين لا يسيل لابلين على نحو حيدم ووجه الثاني الاتباع  
بعض الصحابة وهو خاص بالاصغار الذين لا يملون من كثرة التوحيد  
ولا لابلين عليهم سبل ومخني الحديث السابق ان من اوثر قبل ان  
يلام فقد وفي ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يتم ما شفع  
عملاً يقول السارح لا وتران في ليلة اي من ختم اخر صلاته بالليل بالشفع  
فهو تختم امومي في ذلك وسنئ ومن ثم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فاقم  
**ومن ذلك** قول مالك في المسهر ركعة والسارح في استحباب الغزاة

الامر الى مرتبتي الميزان  
والامر الى مرتبتي الميزان  
والامر الى مرتبتي الميزان  
والامر الى مرتبتي الميزان

خلاص



في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول الجنب  
واحد باسمه في ذلك في الترتيب سنة ونية قال جماعة من الشافعية كابن  
عبدان وابن ميمون وابن مهران وابن الوليد بن مسعود قالوا لم يخففوا في  
شدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميراث ووجد الاول ان الشارع فعل ذلك في  
النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجد الثاني ان فعله في الله  
عليه وسلم بالاصالة في تعيين الاول فاذا وجد الامام في حيفه ولهد بالاحتياط  
ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والوتر كالتسبحة لله  
بالفردية والاحدية والواحدانية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات  
في تلك الحصة ولا يحسن العبد نفسه فيها بالدعاء فانهم **ومن ذلك**  
قول ابن حنيفة والشافعية واحمد في صلاة التراويح في شهر رمضان عشر  
ركعة وانما في الجماعة افضل مع قول مالك في احد الروايات عندها تسعة  
وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت احب اليه وبذلك قال ابو يوسف  
فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالاحب  
ان يصلي في بيته فالاول فيشد يد من حيث الامر بفعله في الجماعة  
تخفيف من حيث العدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميراث ووجد الاول وهو  
خاص بالاحتياط ان الجماعة فيها راحة لهم لعدم قوة احد من على الوقوف  
وحده بين يدي الله في عشر ركعة مثلا فكان الافضل لهم فعلها في  
جماعة خوفا ان يرهق نفسه في هيئة الله عن وجل وتخرج من حصرته  
لعدم من يتيسر به في ذلك الوقوف بخلاف اذا صلاها في جماعة ووجد  
الثاني من اعادة حال الاكابر الذين يقدر على الوقوف بين يدي الله افراد  
ومع خوفهم على أنفسهم البقاء في الوقوف في الدنيا حصة الناس في المسجد كما  
سابق بسطه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعية واحمد انه يجوز قضاء العوايب في  
الافواق المهيأة مع قول ابن حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميراث ووجد الاول انها صلاة  
لها سبب فكان ذلك كاذن المالك في دخول في حصرته بعد ان كان من  
الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق تعالى في صلاة هذه  
الافواق من اجلها ما دام يستحسن صلاة فيكمل المقتضية كما في المواد اه  
وايضاح ذلك ان هذه الافواق اوقات عصية الحق تعالى ولا ينبغي هو  
الوقوف فيها في الملوك وقت بعضها وذلك لان وقت الاستسوا لا يوجد  
فقد نشأ حضرة طاهر بخلافه بعد الزوال فان الشاهن لم تكن ساجدا  
فظهر ما بين مناهيه وانما استثنى العلماء وقت الاستسوا يوم الجمعة واجازها  
كتيعة لما ورد في قوله تعالى انهم يتسجدون يوم وقد استسوا اليوم الجمعة  
واسجدوا لها كناية عن الغضب الالهي ووجبا يستشارهم منكس النبي  
عن الصلاة في هذه الافواق المذكورة هذه كون العبد هناك في حصة الملك

الخاصة

الخاصة فكانت اهل البيت او خدامه الذين لا يعمدون من القرب من خدمته في  
وقت الافواق ووجه الثاني ان الصلاة من بعد صلاة العصر ووجز صلاة  
الصبح حتى تحرب الشمس وتطلع وترفع قد رجع كون عباد النبي  
للمسجد للشمس في ذلك الوقت فيها ما الشارع عن موافقتهم في الوقوف  
بين يدي الله في ذلك الوقت هروبا من شدة حرهم في صورة العبادات وان كان  
المقصد تخلفا عن ميلا العصر والصبح في اول وقت كان النبي في حقه في  
تحريم اية تحريم وسبيل لا تحريم بقا صدم كما تقدم في تحريم الاستسوا من الخلق  
ما بين البرية والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو بالاستسوا بالفرج  
فقط **وقد** بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه راي حريقا يعبد بعد العصر  
نافلة فعلاه بالذرة فقال له خذ رغبة انما هي من موافقة الكفار وهم  
الان لم يسجدوا فقال له كل الناس يعرفون ذلك انتهى فهدا سبب  
سدا لما يحل المصلي اليه من حين يجعل صلاة العصر والصبح ليلا ينسفل  
الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فانهم **ومن ذلك** قول  
الشافعية في ارجح قوليه واحد في احدي روايته انه ليس طاعة في  
من الشئ الروايات ان يقضي ولو في اوقات الكراهة كالفرائض مع  
قول ابن حنيفة انها تقضي في الفريضة اذا فانت ومع قول مالك انها  
لا تقضي وهو القول القديم للشافعية فالاول مشدد والثاني فيه بعض  
تشديد والثالث مخفف **فخرج** الامر الى مرتبة الميراث ووجد الاول  
القباس على الفرائض اذا فانت بجمع ان لها وقت محدد وهي جوارها  
يجعل في الفرائض من السجود فمن قضاها فقد احسن الادب مع ربه حيث  
لم يهدا به سببا ناقضا كغيره في الاحجية والكراهة وغيرها وان كان  
الكل منه نكاحا واليه ووجه قول ابن حنيفة ان الرابطة التي فانت مع  
فربعتها كآتي الادب لا ترفع الفريضة الا وجهها الجاهل بقصدها **وقد**  
ذكرنا ان من ادب ملوك الدنيا ان لا يكون في خادهم نقص في اعضاب او  
برص او جذام في جسده ليلا يقع بصرهم على ناقص وما كان ادب ملوك  
الدنيا فهو ادب مع حاكم الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو  
الخالق لذلك البلاء فهم ووجه قول مالك والشافعية في القديم الله  
الروايات لا تقضي هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فانت وقت  
بلا خدعة ذهب فارعا فلا يبيد العبد ان يفرغ الوقت المستقبل في  
تلك العبادة ويعللها الوقت الماضي في ان كمل به **فخرج** من اراد  
جعل العبادة المستقبلة للوقت الماضي فكانت نقرا ككتاب من اسفل المعجزة  
الي او لها وهذا من ينظر الاكابر والاول والثاني خاص بالاصابع فخرج  
اسه الائمة المجتهدين ما كان اكثر اذ بهم مع الله وخلفه ومع بعضهم بعضا  
فكلما يذكره مجتهد ذكره المجتهد اخر ما اعاد لشاهد العبادة على وسفلا  
من خواص ومجربين **ومن ذلك** قول الشافعية واحمد انه ليس من دخل



المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصح تحية المسجد ولا غيرها مع قول ابي حنيفة  
وما لك اذا امر فوافد الركعة الثانية في الصباح استقبل بركعتي الخ خارج  
المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول شدة في  
امر التحية والثاني في شدة تدبير **وجاء** الامر الى من يتلى الميزان ووجه الاول  
على الحسية والنظم على العبد في التريفة وعلمه تشبهاً مواجزة الله  
تعالى للصلاة اذا دخل بالاداء فيها اكثر من مواجزة له اذا دخل بآداب  
في التناقل فقصدها هذا العبد بفعل التحية الاداء على رجلين يديه  
في التريفة في الحسية والنظم ووجه الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة  
من تلك الصلاة في الجماعة رجال ان يكون الله تعالى في غير المسجد في  
تلك الجماعة وشدة في جميع المأمومين او غيرهم وجه وربما استعملت  
الحسية في عبادهم فيدران ليقف بين يدي الله وحده في التريفة فلا  
تحصيل وقوفه مع الجماعة او في من استغنى له بآداب العزوم على حضرة الله  
على وجل وتقوية الخضوع وجه في تلك التريفة ما صطلح الله في شدة هذه  
الحسية كما يعرف ذلك من صياح الصلاة على وجهها قائل ذلك فانه ليس  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة رحمه الله ان كل وقت في الصلاة على الصلاة  
فيه لا يصح فيها الصلاة فيجوز لا تستقبل الا سجدة التلاوة مع قول الشافعي  
وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالنحية وركعة الطوا  
والمندورة ونحو ما يتلوه والركعتين عقيب الوضوء فالاول شدة في  
عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني في تحصيل **وجاء** الامر  
الى من يتلى الميزان وتقدم توجيهه من القولين في الباب وانفقوا  
على كراهة استقبال بعد فعل العصر الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع  
وقال ابو حنيفة من صلي الصبح عند طلوع الشمس لم تنقض واذ اشرف  
فهيما نظعت بطلت صلاته **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي  
واحمد يكرهون استقبال بعد ركعتي الصبح قول مالك بعدم كراهة  
ذلك فالاول شدة في الكراهة والثاني تخفيف **وجاء** الامر الى من يتلى  
الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يستقبل بعد صلاة سنة الفجر صلاة كان يتخذ من صلاته فان  
لم يجد احد يتخذ معه اضبط على جنبه ورفع راسه على امره المضبوط  
حتى تقوم الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين اركبوا وقت  
التجلى لا يصح حتى كادت مضامهم تنقطع من الخشية فيكون ترك  
الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدرازال التعبد الذي اصنامهم فيجعل هذا  
على حال الاكابر وعمل قول ابي حنيفة على حال الاصاغر الذين لم يجزوا  
ذلك التجلي لا يفتح السقطة او لا مواجزة ويصح حملها على  
الاكابر الذين حضروا تلك التجلي الا في اقدارهم الله تعالى على عمله  
فلم ايضا استقبال بقدرتهم عليه لا اصاغر فامهم **ومن ذلك**

ف

قوله ملك

قول مالك والشافعي باستئذان استقبال من صلى مع قول ابي حنيفة  
واحمد يكرهون ذلك فالاول تخفيف والثاني شدة **وجاء** الامر الى  
من يتلى الميزان ووجه الاول ان استقبال من كان في داره  
المادة في ظهره في الدخول عليه اي ساعة شاء ومن ليل او نهار بخلاف  
الواردين على الملك من الافاق ليس لهم الوقوف بين يدي الله الا بعد  
اذن صريح من خدام الملك ثم ولو كان احد من آل البيت او اهل بيته ووجه  
الثاني ان الخدام ولو كان مادونهم في الوقوف بين يدي الملك اي  
وقت شاءوا فلو وهم الادب بوجه الاما دن جديدا ولي لا الحق تعالى  
لا يقيد عليه فله ان يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوف السجدة في  
الاحكام الشرعية واسه تعالى اعلم **باب**  
**صلاة الجماعة** اجتمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة والله  
يحبها اهلها في الناس فان استنعوا منها قوتلوا او اتفقوا على وجوب  
نية الجماعة في حق المأموم وعلى اقل الجماعة امام ومأموم فلا يجر  
عن نية بطلت صلاة من عجز احد كما سبب في وعلم انه اذا سئل الامام  
وفي المأمومين يسبقون فقد سئل من نية الجماعة في الصلاة في الجمعة  
لم يجز جلا فده في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سبب في ذلك  
اتفقوا على انه من دخل في عرض الوقت فاقبعت الجماعة وقد قام  
الى الصلاة فليس له ان يعطيها ويخجل في الجماعة وكذلك  
اتفقوا على انه اذا انقضت الضغوط ولم يكن بينهم طريق او لم  
صح الانضمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتفصل بالمتفصل من  
وكذلك اتفقوا على امامة الاخي غير مكر وهذه الاخذ ابن سيرين  
كما سبب في ذلك اتفقوا على عدم صحة امامة الرجل في الفرايض  
وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز وكذلك اتفقوا على كراهة  
ارتفاع المأموم على امام بغير حاجة **في كل ما وجدته من**  
**سبيل الاجماع واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول  
ابي حنيفة ان الجماعة في الفرايض غير الجمعة فرض كفاية وهو الامم  
من مذهب الشافعي قول مالك انها سنة وبنقل الجماعة  
من اصحاب ابي حنيفة والشافعي مع قول احمد انها فرض عين  
وبسبب بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلح فردا عن  
القدرة مع الجماعة اتم وصحة صلاته فالاول في شدة تدبير **وجاء**  
**تخفيف** والثاني شدة **وجاء** الامر الى من يتلى الميزان **وجاء**  
الاول ان المعقود من الجماعة بالاصالة اقامة شدة الذين في دولة  
الظاهر والباطن بايتلاف القلوب والايدي فلا بد من طائفة  
في البلد تقوم بذلك والادبي الخفة الذين وذهاب النفا ضد  
والتمساع وعلبت كلمة اهل الكفر على كلمة اهل الايمان وايضا فان



صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالصالحين ليتقوا ويشتبهوا  
كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضا على الوقوف بين يدي رب الارباب  
في خضرة تلك الجماعة الانبياء والملائكة ان تتفعل منها طوائف  
المفرد اقام في تلك الخضرة وحده وتحت له هيبته انه يحل  
لما قدر على ان يقف في يوم صلاته من سدة اخلاص اعضابه جميع  
فكان من رحمته به ان امره ان يصلي جماعة يصح له التوجه وهو  
المؤمن بهم كما يعرف ذلك من صلوة الصلاة الحقيقية فان من يصل  
الصلاة العادة لا يعرف شيئا من ذلك وغايتها ان يطعن في ركوعه  
وتكبيرة ويحاذي ما يقرأ من القرآن والآثار ومثل هذا يجوز  
حماقة لا لمراعاة الافعال والاقوال في الظاهر فافهم ووجه  
من قال **انما سنة الحاقها بالسنة التي فعلها النبي صلى**  
**الله عليه وسلم** ولم يوجبها كما ان المحدث ان يلحقها بالواجبة كما في  
صلاة الجماعة بحكم اجتماعه **وهذا الحكم في جميع ما فعله**  
**الشارع** ولم يبيح لنا من سنته هل واجب او مستحب فمن كان مقلدا  
الامام فهو تحت حكمه **فما يقول** من وجوبه او ندب  
ومن لم يكن مقلدا لاسم فيكف عنه الناس برثوته الله عليه وسلم في  
ذلك انقل في اي يد تقطع القطر عن كونه فرضا او سنة لئلا يجر  
ما وسعه الشارع او يوسع ما منعه الشارع وعلى ذلك جماعة  
من اهل السنة **وجله من قال** انما فرضه على من اخذ  
نظام الاحاديث وامره تعالى بها في وقت شدة الخوف والتمام  
الحرب فلو انما لم تكن واجبة على الانبياء لكانت تعالى للناس بها  
في وقت نظير الروس وقد امر الله تعالى بالعبادة في سدة القتال  
امر اعمام المسلمين في احدى الخلف عنها الا للضرورة ببقية المتألمين  
جاء استعجالهم بالصلاة وسجدة ربهم فاذا مضى ما شرع لهم  
احرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة ان لا يهولوا الذين حرسوا  
لما كان المصلين المخصوصين مع الله تعالى بل كان احدهم يثبته خوفا  
من ان يغتال له العدو ضرورة من حيث الجزاء الذي فيه يخاف من غير  
الله فانه يدق ولا يثقل فافهم **ومن قال** قول الجمهور ان الصلاة  
في الجماعة الكثرية افضل من قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد  
كفضل مع الكثير فالاول **محقق** خاص بالضعفاء الذين  
لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع الواحد لضعف العلم بالله  
عباراد على الجهد البشري بخلاف غيرهم والله اعلم **ومن ذلك**  
**قول** المشافيع ولقد بان للسنة اقامته الجماعة في تواتر  
من غير كراهة في ذلك مع قول **اي حنفية** وما لك بكراهة  
الجماعة هن فالاول محقق والثاني مستد **فرجع** الامري

مرتبي

مرتبي الميزان ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعنا بالامانة الا لتدفع  
قلوب المؤمنين بعضها على بعض لا لاجل نصرة الدين واقامة شعائره فان  
القلوب اذا تلتفت بعضها لبعضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بعضها  
في ذلك العدو الذي يطلب ازالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان السبا  
لم يمدون مثل ذلك ووجه الاول تقدير الشارح جماعة المسلمين في عمر  
على اقامتهم الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الامام فهو وان لم يكن  
فيه نصرة في الدين كالجهد وازالة المنكرات ففهم استدل في قلوب  
المؤمنين والمؤمنات وذلك يؤول الى نصرة الدين في دولة الباطن  
بين يدي الله عز وجل اذ التكليف بالخدمة عام للذكور والاناث  
فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعية لا يجزى على الامام نية الامامة  
في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قول ابي حنيفة انه لا يجزى على الامامة  
الا ان كان خلفه ساقا لا فوارجا لا فلا يجب واستغنى الجماعة بغيره  
والعبد في حال لا بد من نية الامامة شرط فالاول محقق والثاني  
فيه تخفيف وتشد يد من وجهين والثالث مستد **فرجع** الامر  
الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول عدم ورود امر بنية الامامة  
عن الشارع وايضا فان صورة الارتباط قد حصلت بربطهم بفعالته  
على افعاله وذلك كان فيها اقامة شعائره **ووجه** الاول من قول  
ابي حنيفة ضعف رابطة السنة بالرجال في النفاضة والفتنة وان  
على اقامة شعائره الذين فاحتلوا الى توجيه نية الامام اليهم يتقوى  
ربطهم به ويترك علم توجيه ما اذا كانوا رجالا **ووجه** استئنا المحقق  
والجمع يعرف سدة امر الشارع بذلك وحصول الشك بكرة الجمع في  
هذه الصلوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط  
فيه **ومن ذلك** قول احمد الاخذ بالاحتياط ليرتبط المأموم بالامام  
تقينا وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والاول خاص بالقوم الذين  
يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالامر المحسوس حتى ان بعضهم  
يلتبس عليها حال لوعظ المبلغ في الافعال كان كبر للركوع ولم يركع  
الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي لان عليها السلف الصالح  
**فقد** ان من ادعى صحة الارتباط الباطن بالامامة وينسخ  
المبلغ في الغلط فهو من اهل التلبس على نفسه فلا **ومن ذلك**  
**قول** مالك والشافعية في اصح قوليه واحدا انه لو تولى المفرد الدخول  
في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول ابي حنيفة ان ذلك يبطل  
الصلاة فالاول تخفيف والثاني مستد **فرجع** الامر الى مرتبي  
الميزان **ووجه** الاول انه طلب ارتباط الصلاة بالجماعة فزاد خيرا  
وسايرهم في اقامة الشعائره حسب طاقته **ووجه** الثاني ان  
نية الامامة في السنة الصلاة لا يستغنى بالخلق عن الحق بخلافها



في اول الصلاة سجد العبد بها سيدخل في الارض طبا عامه وهذا خاص  
بالاصغر كما ان الاول خاص بالاكبر اصحاب مقام الجمع فله جواز ذلك  
عن شهود الحق تعالى بل زادوا به سجدات كما كانوا عليه حال الافتراء  
وبذلك مع الادب مع الله لا يخفى على عارف فانه ما كل احد يقدر على  
خطاب الحق تعالى في اول الصلاة في آخرها بلا واسطة وهو منفرد  
فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يذكره المأموم في صلاة  
الامام فاول صلاة في التسمية واخر صلاة في القراءة مع قول الشافعي  
ان اول صلاة في الصلاة وحكي فيعيد في الباقي الفتوى ومع قول مالك  
في المسموع بعد ان اخرها وهو احري الروايتين عن احمد فالاول  
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف **فرج** الامر  
الي مرتين المبرر ان **وجه** الاول عدم الاختلاف في الامام ظاهر بخلاف  
الاختلاف فلا يعيد القراءة بل كانت قرأه وحده ثم قرأه مع الامام  
في حيث المصنوع ومع الله تعالى **وجه** الثاني الاختلاف لا حنيطا هو  
قبول الامام بما هو فيه لئلا يتكلف عليه وفيه ثانيا في محله  
الاصلي فذلك كما كان يوافق الامام في التشديد والتشبيحان ولاه  
تشتغل بمرحاة الاقتراح كان موافقة الامام في هذا الموضع ام ووجه  
الثالث انهما ليسوا في محله مع الامام من التشديد والقنوت وغير  
ذلك وهو خاص بالاصغر الذي يتكفل عليهم مناجاة الله في القنوت  
والجلوس وحدهم كما ان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم  
قدرة على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم **ومن ذلك** قول  
الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فاما ما به  
قد فرغ من الصلاة كره له ان يستألف فيه جماعة اخرى الا ان يكون  
المسجد من الناس مع قول احمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة محال  
فالاول فيه تخفيف والثاني تخفيف **فرج** الامر الي مرتين المبرر ان **وجه**  
الاول خوف تشتيت القلب عن الامام الاول او حصول تشويش له من جهة  
الاقتياح عليه فيصير يصعب بالناس بعد ذلك وهو يتكدر فيسري  
تكريره في قلوب المأمومين به ووجه قول احمد ان في اقامة الجماعة  
ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كان صلوات الامام الاول  
او حصول فضيلة الجماعة لم يكونوا صلوا وربما كان في الجماعة الشافعي  
من يستحي ان يقف بين يديما به وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف  
وحده امتلا من شدة الحمية فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان  
من صل منفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان يصل معها معهم  
وبذلك قال مالك الا في المغرب فان صل جماعة ثم ادرك جماعة اخرى  
فالراجح من مذهبه الشافعي انه يعيدتها وهو قول احمد الا في الصبح  
والعصر ومع قول مالك في روايته الاخرى ان من صل جماعة لا يعيد

صل منفردا عادية الجماعة الا المغرب وقال الا وراعي الا الصبح والعصر  
وقال ابو حنيفة لا يعيد الا الظهر والمساء وقال الحسن يعيد الا الصبح  
والعصر فالاول فيه تشديد في مسئلة من صل منفردا ومن صل جماعة  
والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده **فرج** الامر الي مرتين المبرر ان  
**وجه** الاول الاتباع وربما كان في الصلاة الاولى نقص فخير بين  
الثانية واما استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لصيق وقته  
ولما اخذ المشاء بفتح العين له عادة واما استثنى احمد الصبح والمغرب  
لهما شيان من الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس او تطلع الشمس  
مع ما في الاعادة من راحة النفس من حيث جواز الترك وان كان لها  
حكم القرع من جهة وجوب القيام فيها مع القدرة وتحرير الخرج منها  
ليفر عن فعلها من الصلاة المعادة وجهين وجه في الثانية ووجه  
الي المبرر ان لا وجده واحد وجه قول الا وراعي ما قلناه من التهيؤ  
عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه  
قول ابي حنيفة الا الظهر والمساء اي فانه يجيد هي كون الظهر وقتا  
يفعل فيه الحجاء فلا يكاد العبد فيه يصلا في حال الكمال فكان عادته  
جاءه لما فيه من النقص واما المشاء فانها عقب عقب النهار في امر  
الحرق والمعاديش عادة مع غلظتها فيها ايضا ولذلك استحب  
الشافعي لامتته ما جبرها الي ان يمضي ثلث الليل الاول كما اشار اليه جزي  
لولا ان الشافعي استحب لاحتراق المشاء في ثلث الليل ووجه قول الحسن  
هو الوجه في قول احمد والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي  
في الحد يدان فرضه اذا اعاده هو الاول والثانية تطوع مع قول  
الشافعي في التخيير ان فرضه الثانية ومع قول ابي حنيفة واحد والا وراعي  
والشافعي فيهما جميعا فرضه فالاول تخفيف والثاني تشديد والثالث  
فيه تشديد **فرج** الامر الي مرتين المبرر ان **وجه** الاول سقوطه  
الخطا به بعد فعلها **وجه** الثاني الاختلاف لا حنيطا وفيه الجبر  
لما عساه يقع في الاول من الشقص **وجه** الثالث في العلم فيها الي الله  
تعالى ادب مع المشاء ربح حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال  
عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك الي الله يحسب الله تعالى منها  
مسا **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا ان الامام اذا احس بدخل وهو  
يرجع ادرك في التشديد الاخر يستحب له انتظاره مع قول ابي حنيفة ومالك  
بكرهه ذلك وهو قول الشافعي فالاول تشديد باستحباب الانتظار  
والثاني تخفيف في تركه ذلك فضلا **فرج** الامر الي مرتين المبرر ان **وجه**  
الاول ان في ذلك عونا لاجبه المسلم على تحصيل فضله لا تخشوع لله في  
الركوع مع الراكعين او جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين **وجه**  
الثاني المهر وبمن اشترى بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان

الصلاة ص



مثل ذلك معقوراً له **وسمعنا** سيري عليها الخواص رحمه الله  
 يقول انما استحب الامام الله في واجد استظلاله والداخل في الحس به  
 الامام في الركوع والاستسجد لاحسانهما الظن بالامام وان مثل لا يستعمله  
 استظلال ذلك الدخول عن ربه عز وجل من حيث انما من منصب الامام الاعظم  
 ولو ان هذين الامامين علمنا ان ذلك يستعمل ذلك الامام عن ربه  
 استحبنا ذلك فافهم **وسمعنا** رتبته عند نقول كلام الشافعي  
 واجد خاص بالامام الذي اعطاه الله تعالى القوة وجعل له عزراً معين  
 معين ينظر بها الى الخوف والعدل وعين ينظر بها الى الخلق والى ما فيهم  
 وعين ينظر بها الحق والخلق معاً فعلم ان الكراهة هنا خاص بالاصغر  
 اما الاكابر فلا يضرهم ذلك قطعاً فافهم **ومن ذلك** قول الامام  
 احمد وهو الرابع من هذه الامام الشافعي انه لو نوي المأموم مفارقة  
 امامه من غير عذر لم يتطلى مع قول ابي حنيفة وما لك انما يتطلى  
 فالاول تخلف والثاني مشدد **فارجع** الامور الى مرتبتي الميراث  
 ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو ادب بدليل  
 صحة صلته فانه فرائض فيما عداك الجمعة والصلاة المعادة ووجه  
 الثاني انه لا بد من دخول معه لانه يرتبط بنبته باتمام الصلاة خلفه  
 فكانه قطع الصلاة بلائيه وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة  
 يحل من جواز الخروج من طاعته وموافقته لا لامام الاعظم بل الامام  
 في الصلاة هي منصبه بالامانة فمن فارق امامه فشق وكما في  
 سنة جاهلية من فارق انبلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج  
 عن شرعه لا سيما ان اوحيه المفا رقة الفتح في دين الامام فافهم  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم بالامام  
 وبنيته في امر او طريق مع قول ابي حنيفة انما لا تنقض فالاول تخلف  
 والثاني مشدد **ووجه** الاول ان المراد معرفة المأموم بانفكا لان  
 الامام وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا يجوز بين  
 الامام والمأموم حائل ولو معنوي فكما انقطع صورة الارتباط  
 بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطع من حيث القلوب كما اشار اليه  
 غير ولا يختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم  
 باختلاف القلوب لا باختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف  
 فلكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحداً  
 من ميا في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع ربه  
 الصوف لم يصح مع قول ابي حنيفة في المشهور عنه انه يجمع فالاول  
 مشدد والثاني تخلف **فارجع** الامور الى مرتبتي الميراث ووجه الاول  
 ذهبا في الشبهة والمقصود من صلته بالجماعة في دولة الظاهر للخلق  
 ووجه الثاني حصول الشبهة في دولة الباطن الذي هو علم الله

تعالى

تعالى وحضرته فلكل وجه **وقد** رايت من يصل خلف امام يست  
 المقدس او مكة وهو يصير لا يتجسد الجبال ولا غيرها ولكن قد قامت  
 هذه القضية استبان امر الشافعي بالاحتجاج في مكان واحد فافهم  
 سعي علي الخواص رحمه الله يدع الى مكة وبين المقدس وغيرهما  
 فيصلي مع الامام ثم يرجع ويقول اتباع السنة اولى وكررك كان يفعل  
 سيدنا ابراهيم المنيوي في الخبر في ذلك فيج الا سلام زكريا رحمه الله  
 انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وحالته لا يجوز ما فعله  
 المنيوي من الاستفلال لا يجوز عندهم ان يعلى وضعا الحرم قول الشافعي  
 ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني تخلف **فارجع** الامور الى مرتبتي  
 الميراث ووجه الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تحتفوا علمية  
 اي الامام فتختلف قلوبكم فانه يحمل الاختلاف عليه في الامانة والنبوة  
 لا يحمل الاختلاف عليه في الكراهة على حد سواء ووجه الثاني كونه  
 اختلاف افعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالامام  
 الثلاثة راعوا الخاتمة القلبية والشافعي راعى مخالفة الظاهرة  
 ولا شك ان من راعى الباطن والظاهر جازا على احوالهما  
 جواز كل منهما على الفرائض فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي بعدم  
 صحة امامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الاقتداء  
 به فليكن كغيرها وان كان ابلع اولى من الاولين الصبي لا خلاف  
 فالاول مشدد والثاني تخلف **ووجه** الاول ان منصب الامامة  
 في الجمعة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان من  
 شرطه ان يكون بالغا ووجه الثاني ان المراد عدم اختلافه بواجب  
 الصلاة وادائها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض  
 والسنة ويختار بين الصلاة مع الحرمة والنجس وايضا فانه لا ذنب  
 عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم  
**ومن ذلك** قول الامام الثلاثة بان امامة العبد في غير الجمعة  
 صحيحة من غير كراهة مع قول ابي حنيفة بكراهة امامة العبد فافهم  
 تخلف والثاني مشدد **فارجع** الامور الى مرتبتي الميراث ووجه الاول  
 سكوت الشافعي عن امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم  
 الا لا يقبل الخراج عبيدا ولا عبيدا على حرا الا بالقوي وربما يكون ذلك  
 العبد انقياداً من الخوف لا لانكساراً بين يدي ربه فيكون قدماً  
 عند الله على الخو الذي عنده كبر عزه نفس ووجه الثاني كون  
 الامامة في الاصل من منصب الامام الاعظم ومعلوم انه شرط ان  
 يكون حراً فكذلك القول في نفيه وان كان العبد ليس بشرطه  
 ان يكون حراً صورة المبدل من كل وجه فافهم **ومن ذلك** قول  
 الامام الشافعي ان المهيب والاعبي في الامامة سواء قول ابن

طنة

لاول



سبحين والي حنيفة ان الصبي والاي في الامامة اولى واختاروا  
استحقاق الشرايين من انشاء فعية ووجه عدم انهما صحيحة بالاتفاق  
فالاول تخلفه والثاني مشدود **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث  
ووجه الاول عدم وروده في ذلك مع ان الميراث على نور القلب  
عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة  
من منصب الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم ابي فلذلك ما يبره  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة تكراهة الصلاة في الايام الثلاثة  
مع قول احمد بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه  
الاول طلب الائمة فضل الشدة لامام في حصة خطابه الله عز وجل  
ووجه الثاني مخفف لان اياه مقطوع الشب والوصلة بحضرة  
خطابه عز وجل لان ولد الدنيا لا ينبغي ان يكون واسطة بينه  
وبين خطابه الله تعالى في القراءة والاعمال والاسلم لتفهمه  
ولكونه ولد من مصيبة نكاحا وانه قوله تعالى في الدنيا ان كان  
فاخذه وسلسيله وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال ان الله  
تعالى راعى لسند الباطن كما راعى لسند الظاهر الى وجه الثاني  
عدم وروده في ذلك ويقوله صاحبه قد امرنا الله تعالى باسمع  
والطاعة لمن ولاء عليا وان كان نافضا ادباج الله عز وجل ولاءه  
وتفهمه راجع الى نفسه لاستعدادها البنا فافهم **ومن ذلك**  
قول الي حنيفة والثاني في واحد في احدي روايته بصحة امامة  
الفاسيق مع الكراهة مع قول مالك واحمد بالشرايين واثبتها  
لصحة ان كان نفسه بلاتأويل ويحيي في صل خلفه الصلاة وان  
كان يتأويل اعماد ادم في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدود  
بأشروط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث **ووجه الاول**  
صلاة الصحابة خلف الحجاج قال ابن عمر وكفي به فاسقا وقد اقصوا  
من قتلهم من الصحابة واثبت بعض مملوغي امة الف وعشرين الفا وانما  
صحح الائمة المذكورين صلاة المامونين خلفه لانه يجعل الله يتوب عنه  
على ذنبه توبة صحيحة وانما كرهوها خلفه لاحتمال اصراره وقال  
بعضهم لا يصح رتبة الصلاة خلف فاسق اذا لم يباغضه الصلاة  
على الهال لانه ما بين تكبير تيم وقراءة كوج وسجود وتسبيح واستغفار  
ما حقيق يحرم بها الى ان يسلم منها فلا يوصف بفسق في حرم منها  
وانما جازة الكراهة من استصحاب الدهن فسقم الذي فعله  
خارج الصلاة الى ان يدخل في الصلاة وذلك بقض بوجبة كراهة  
المامونين والامام وقد وضع الشرع بعدم رفع صلاة من اثم قوما  
وهو له كارهون **وقال** اجعلوا بينكم حياء لم فافهم وقد امكن  
بين وبين ركب انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم انتقال

السند

السند المامونين بحضرة اسعز وجل من جهة الاذن ط الباطن اذ  
الفاسيق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة ابا حتى يظهر من  
ذنبه كلها فان الذنوب الباطنة فضل عن الظاهرة حكمها كالخام  
المحسوسة عند الله على حدسها فكما ان مريم وفي يده تجاسسة  
لا يعنى عنها اوله بل لها رة لانضج صلاته فذلك من تدنس هو  
بالذنوب وفسق بها فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على عدم  
جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد بجواز ذلك  
لكي بشرط ان تكون متاخرة فالاول مشدود والثاني مخفف  
**فرجع** الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول مني الشارع عن امامة  
المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام الاعظم وهو  
لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح  
من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت حسنة بخلاف  
امامتها في مثل الصدين والسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت  
فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيها اجماعا احيلا لمصعب الشارع  
ان يتأخر عن القيام به الرجال وتقدم له النساء فان ذلك يؤذن  
بقلة الاعتناف فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاقعة التي  
يحسن القاتحة او التي في الاقواع قول احمد ان الاقواع التي يحسن  
القران كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدود في معرفته  
الفقه دون القراءة والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث  
ووجه الاول ان معرفة المصطفى وحيية الصلاة فقط اولى من الاقواع  
التي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه لزيادة ثمة عمل  
الوجي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وما يجب هذا القول يقول  
الاصل المسلمة من وقوع الامام في السهو او فيما يحل بالصحة  
ويصح حمل قول الاحكام احمد على الاقواع التي يحسن القاتحة كما كان  
عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لتقية الائمة فتأمل  
**ومن ذلك** قول الي حنيفة لانضج صلاة الفلاري ومع قول  
الشافعي بصحة صلاة الاجي بلا خلاف وبطلان صلاة القاري  
على الاصح من القولين فالاول مشدود والثاني فيه تشديد وكذلك  
الثاني **فرجع** الامر الى مرتبة الميراث قالوا والاجي الذي لا يقيم  
القاتحة ووجه الاول نقص الاجي عن منصب الامامة فهو كالمراه  
اذا صلت بالرجل فان قيل بصحة صلاتها دون الرجل ووجه الثاني  
ان صلاة الاجي في نفسه صحيحة لانه يبلغ بحسب ما قدر عليه من  
العضا حة بخلاف القاري ما كان له ان يصل خلف ناقص الكس  
وبذلك يوجد ان حج قولي الشافعي رحمه الله ويصح حمل الاول على حال  
اهل الوريح والاختلاف بالاختلاف والشافعي والثاني على من كان دونهم



في الاحتياط قبل **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا يصح صلاة من  
صلى خلف محدث في غير المحلة ثم بان له حدثه اما في المحلة فلا يصح  
الا بشرط ان يتم العدد بخبره مع قول ابي حنيفة تنطلي صلاة من مع  
خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لم يحدث  
نفسه صحة صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت فالاول والثاني  
فيهما تشدد بدو الشافعي مشدد **ورجح** الامر الى مرتبتي الميزان ورجح  
الاول العمل بظن المتقدمين طهارة امامه عن الحدث الا في المحلة لا في غيرها  
كله العدد وصح صلاة من فيها والمحدث لم يصح صلاته ولذلك شد  
الائمة في الجماعة خلف امامها دون غيرها ووجه الثاني في العمل  
بقوله تعالى ولا تروا ريرة وزر اخري وتوجيه الثاني الاول من  
قوله مالك تتوجيه الاول فاقامهم **ومن ذلك** قول الشافعي قد  
صح صلاة اتقا في خلف القاعد بعد مع قول ابي حنيفة  
واجماعهم يصحون خلفه فقول اوهو قول مالك في اجدي رواية  
فالاول بتحقيق اخذ بالاحتياط والثاني مشدد في العفو واخذ  
بالرخصة **ورجح** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشافعي  
كلف كل من الامام والمأموم ان يتبدل وسعة وقد بدل كلاهما  
وسعة ووجه الثاني في العمل بتجديده وادامته يعني الامام قاعدا  
فصلوا فقولوا الحمد وهذا الحديث وان كان منسوخا عند  
جماعة فلم يثبت بشيء عند صاحب هذا القول يجوز العمل به  
سد الباب للاختلاف في الامام في افعاله الظاهرة مطلقا فافهم  
**ومن ذلك** قول الشافعي واحدا يصح يجوز للراعي والساجد  
ان ياتيا بالمؤمري في الركوع والسجود مع قول ابي حنيفة وما يليك  
بان ذلك لا يجوز فالاول بتحقيق والثاني مشدد **ورجح** الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون الشافعي لم يكتف كل واحد من  
الخلق الا بتقديرا استطاعته ووجه الثاني ان المؤمري لا يصح  
ان يكون اما لان الامام لا يجزيه اية اكثر الناس ورجحه  
النسبة الحركية لفصيلة لانه يتقدم اياها ومن هنا قالوا  
ان يفتري الامام لا يكون الا بالمصالح فانهم **وقل** ذلك قول الامام  
مالك والشافعي واحدا انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا  
بعد فراغ المودعة الاقامة فيقوم حينئذ بتجديد الصفوف  
مع قوله ابي حنيفة ان يقوم عند قوله المودع في الصلاة  
وتنحني خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام ولم فان  
تمت الاقامة اخذ الامام في القراءة فالاول بتحقيق والثاني مشدد  
**ورجح** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انما اعلم الاذن في  
الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام نظر الاقامة ووجه

الثاني

الثاني ان قول المودع في الصلاة اذن في الوقوف اي هلموا الي  
الوقوف بين يدي ربكم فظهر المبرح ومنهم المجل في كان اسرع للوقوف  
بين يديه الله هنا كان اذ من الله تعالى في الجنة واسرع في النهوض  
على الصراط فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الواحد  
يقف على عتبة الامام فان وقف على يسار الامام ولم يكن له على يمين  
الامام لم ينطلي صلاته مع قوله احمد انها تنطلي ومع قول سعد ابن السبب  
يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول المتحفي يقف خلفه الى ان  
يركع فانجا اخر والاوقف عن يمينه اذ ركع فالاول بتحقيق بعدم  
الصلاة والثاني مشدد والثالث بتحقيق والراجح مفصل **ورجح**  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ولكن البصيرة اسرف  
وجه الثاني ان فيه مخالفة السنة **وقد صرح** في الاحاديث  
بعدم كل من خلفه ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو  
قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس على يسار القبط اعلى  
مقاما من يجلس على يمينه واذا حاق القبط ورأه الذي على اليسار  
وقد سئى الخبر بالدولة على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقف المأموم  
حقيقته انما هو خلفه اي بعد ما هو في بعد في الفعل لا علم  
ذلك **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان الرجلين يصفا خلف  
الامام اذا اجتمع قول ابي مسعود ان الامام يقف بينهما  
فالاول دليله الاتباع والثاني ان فيه عدلا بينهما ووجه الاول ان  
الاثنين صف ووجه الثاني ان الصف ما يكون ثلاثة فاكثروا **ومن**  
**ذلك** قول الشافعي انه اذا حضر رجال ومسيبان وحائتا وسبا  
يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الحائتا ثم النساء مع قول  
مالك وبعض اصحاب الشافعي انه يقف بين كل رجل صبي ليتعلم  
الصلاة منها فالاول بتحقيق والثاني مشدد ووجه الاول ان  
البايعين اولي بالتقدم والصبي من جنس الرجال على كل حال  
والحنثي حتمل انه ذكر فتقدم على النساء ووجه الثاني مراعاة  
تعلم الصبي افعال الصلاة ممن يكون عن يمينه ومن يكون عن  
شماله فانه استعمل في التسليم من هو امامه فقط **ورجح** الامر  
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا  
امرأة في صف الرجال لم تنطلي صلاة واحدهم مع قول ابي حنيفة  
سبطان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون  
صلاة غيرها فالاول بتحقيق وهو خاص به لا كباقي الذين لا يلبسهم عن  
المنه شي من شوات الدنيا وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص  
بالاصغر الذين يلبسون الى الشهوات تجل الطمع **ورجح** الامر الى  
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من سجد



خلف الصبح صلاته مع الكراهة عند بعضهم مع قول احمد بطلان  
 صلاته ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول الجمهور لا صلاة لمن  
 لم يركع خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث  
 مستدرك **فرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ان حذر القدرة  
 على الاقتداء بالافعال دون الموقف وانما كره ذلك بخروجه عن صورة  
 الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انها دليل  
 لاجتماع القلوب كما اشار اليه حديث شبيب الصفوف في قول  
 ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف  
 خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بامامة وفعل معه ركبا  
 وذلك فيقطع ارتباطا طيلة خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيجمع  
 بصحة صلاته بغير الركن ومن هذا جعل توجيه كلام النخعي **ومن**  
**ذلك** قول ابي حنيفة واحد والثاني في راجح قوله بطلان من  
 تقدم على امامه في الموقف مع قول ما كره بصحة صلاته فالاول مستدرك  
 في الموقف بصحة والثاني محقق **فرج** الامر في ترتيب الميزان  
 ووجه الاول رعاية منصب الامام في الظاهر من حيث ان الواقف  
 امام امامه فيمن سوا الادب ما لا يخفى وليس هو عقيد بل امام  
 عنده من اياه فانما واقف في مكان الامام ووجه الثاني ان اماما  
 نصبه الامام في الارض كالنائب عنه في تليخ امره وتبديله لا غير  
 كما ان الحق تعالى لا يخبر من جهة فلهذا كناية من حيث المعنى وكما  
 انما ما نشأ الامانة الله وهو في غير جهة فلهذا كناية من حيث المعنى  
 يجب ان تكون افعالنا نفعنا لا فعله ولو لم يكن في جهة الفعلية  
 ويؤيد الامام ما كره في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر فان طاعة من الصحابة كانت  
 تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم ابي بكر  
 عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا اعلم شاهد لصحة  
 صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لما نظرت اليه احتمال  
 ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط الاحتياج به  
 عند الامامة المتقدمة فافهم وهذا اسرار يعرفها اهل الله تعالى  
 لا سطر في كتاب **ومن ذلك** قول الامام ما كره ان يركع في داره  
 صلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صلاته الا في الجمعة  
 انه لا يصح الا في الجماعة او رحابه المستقلة به مع قول ابي حنيفة صلاة  
 من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها مع قول عطاء ان الاعتناء بالعلم بانها  
 الامام دون المشاهدة ودون الخلط في الصفوف وهو قول النخعي  
 والحق البصري وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني في تخفيف  
**فرج** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول ان مراد الشافعي بالجماع

الناس

الناس في الجمعة شدة الاختلاف ليعتقدوا على القيام بالجماعة وسنار  
 المدين فاما الامام ما كره قنبا على قوله صلى الله عليه وسلم ما واه  
 صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب  
 باختلاف الموقف واذا اختلف القلوب وقع انقطاع والتدبر والعداوة  
 وصار كل واحد يعارض الآخر في قوله واقتلوا من اخرجكم من دياركم  
 عن منكم ومن ثمة فليجرب واحفظ من الامام ما كره ان يسب على الصلاة  
 في البيت المنفصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى تضع الصلاة فيه طبقا  
 والاصح انه لا يلحق ووجهه علم ان كل مكان احتياج الدخول اليه لا يستبعد  
 فهو بيوت الناس اسما فان يبيت الله لا يحتاج الى اذن من الخلق  
 ووجه الثاني وما بعده من اصل المسئلة ان الاعتناء بالعلم بانها  
 الامام مع صلاته مكانه مع في موضع واحد ومن هنا يعلم صحة  
 صلاة من يصلي خلف من يصلي بالحرم المكي وبيت المقدس مثله  
 اذا كشف له عنه وصار يجرى اشتقالاته لان اصحاب هذا المقام قلوبهم  
 موقوفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين لوزوا الحسد والبغضاء  
 من قلوبهم فلا يجتمعون اليه فلهذا احتسبوا بل ربما كانت اجسامهم مع البعد  
 اقرب من النفاق بحجة الدنيا بكيف اخيه كما قال تعالى عنهم جميعا قلوبهم  
 والله اعلم **باب صلاة السافر**  
 اتفق الاية كالم على جوار القصر وعلى انه اذا كان السفر اكثر من سيرة ثلاثة  
 ايام فالقصر افضل **مسألة** ما وجدته من مسائل الاجماع **واما**  
 ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان القصر عزية  
 مع قول الاية الثلاثة انه رخصة في السفر لما يروى مع قول داود انه  
 لا يجوز الا في سفر واجبا وعنه ايضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف  
 والثاني مستدرك والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع **فرج** الامر  
 في ترتيب الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما انصرف قلوبهم  
 من القصر فسد دال الامام ابي حنيفة عليهم فيه كما قالوا في مع الحق  
 انه اذا انصرف عنه النفس وجبه ليجوز عن العصيان للسارح في  
 الجبا طي ووجه الثاني في التخفيف على العباد فان السفر فطرته المشقة  
 ولو سافر العبد في محقة فمن وجد قوة في نفسه كان الاتمام له افضل  
 ومراد الشافعي من العباد ان ياتي احدهم الى العباد بالشرع صدر  
 وسور وبعد ذلك من جهة فضل الله عليه الذي اهل لا يفت  
 بين يديه ويناجيه كما يناجي الانبياء والملائكة وما كان يجد في نفسه  
 حصرا وضيقا من طول الوقوف بين يديه ربه فالقصر له افضل بلا  
 بصير واقفا كما كره في معتمده الله تعالى على ذلك قال **مسألة**  
 فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يحجر  
 صدره ضيقا حرجا كما ما يصعد في السما فالاول خاص بالاصناف





خاص بالموسطين ووجه الثالث ان السعير الذي قصص النبي والصحابه  
فيه كان واجبا من حيث انه باحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته  
وداود راس على اهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله  
عليه وسلم وقاس عليه كما كان واجبا من السعير وكذلك تحميمه العطر  
بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم **ومن ذلك قول الامير**  
**الثلاثة** انه لا يجوز الغرض في سفر المحمية ولا الترخص فيه برخص  
السفر بحال مع قول الامام ابو حنيفة بجواز الترخص في سفر المحمية  
فلا ولا يشهد والثاني تخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه شرع في السفر  
الاول كون الرخص لا يتطابق بالماضي وقد قال **لست** نقاضي في الغرض  
الى كل الميتة فمن اضطر في محمية غير متجانف لآخر وقال **فمن**  
اضطر غير جامع ولا عاقل ومن كان باغيا او متحدا يا حذو دياره فاستوف  
عذر الله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل يحتمل الوجوه  
كله ومن تخففه الوجوه فكله فاللذيق به كذا في الحزمة وزيادة الركوع  
والسجود حتى يقبله الميسر والاضيق عنه وهيئة ان يرضى ربه بصلاته  
تامة من غير قصر وادق من هذا الوجه ان يكتبه بطوله الوقوف بين  
يدي ربه بزيادة ركعتين وهو غرضه ان عليه شدة عليه من دخول النار  
فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظر الغضب وذلك لما شدد عقوبته له  
باطل **ومن** يعلم توجيه قول الامير حنيفة بان العاصي يقصر  
خوفا عليه من طول زيادة المقف بطوله وقوفه بين يديه الله وهو  
غضبان عليه فكان الغرض في حقه رحمة به وقال **لست** بعصمه ان الرخص  
انما وضعت بالاصالة لانقص التماس مقامها وهو العاصي قال **لست**  
لانقص مقامها فكان عدم جواز الغرض من بابها وبابها بحسبها  
والسياسة لعلهم يرتجعون فمع منعه العاصي جواز الغرض له فمراده ان  
يتنبه بذلك على فعله فيستوب ثم يرتخص وكذلك جواز الغرض له  
مراده ان ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم  
قطع احسانه اليه ليجزي من الله فيرجع ورضي الله عن الامير الثلاثة  
ما كان ادق مما ركع وجزاها الله خير عن امة بينهم فافهم **ومن**  
**ذلك قول الامير الثلاثة** ان الاتمام جائز اذ ابلغ السعير ثلاث  
مراحل ويعبر عن ذلك عسيرة ثلاث مراحل مع قول الامير حنيفة ان  
ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول تخفف والثاني يشهد  
بوجه الاول ان الاتمام هو الاصل والغرض عارض فاذا دمج الاصل  
الى الاصل فلا يخرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجمهوره  
اصحابه في هذه الرحمة فان الاتمام عيسى رخصة الشارع ومارضاها  
الامع علمه عاصي العباد فالرخص متبع والمتم رعايطلق عليه مستند  
**رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول الامير الثلاثة** انه لا يقصر



حيث

حيثما ورتبها بلده ولا يجازيه عن عيسى ولا عن سبارة ووجه الرواية  
الاحمرية انه لا يقصر حتى يجزي ثلاثة اميال ومع قول الحارث بن ابي  
ربيعه ان له الغرض في بيته قبل ان يخرج للسفر ويبلغ بالاسيرة لصين  
في بيته وفيهم الاسود وغير واحد من اصحاب عبد الله ابن مسعود ومع  
قولهما هذا انه اذا خرج منها ولم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج  
ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالاول تخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث تخفف جدا وكذلك الرواية الثامنة عن مالك والراجح  
مشدد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه شرع في السفر  
بما رقه النبيان ولو من حطب واحد ووجه الثاني انه لا يشترع  
في السفر حقيقة الا بجزء من البلد من غير الجواز ووجه الرواية  
الثانية عن مالك انه لا يسمى مساقرا الا بقدر رفته الى حد لا يتخطى  
بلده غالبا وذلك بجزء من البلد من غير المسافة بين وجهه والغالب  
لا يتعدى عن البلد فوق ثلاثة اميال ووجه من قال يقصر في بيته  
اذا عزم على السفر انه جعل الحصول بنية السفر بنية الغرض وقد  
حصلت النية ووجه قول مجاهد ان المسافة التي هي حجب  
الرحضة لا تجب بها المسافة عادة الا بعد يوم وليلة وادق من هذه  
الوجه كلها كون المسافة في كل اربعة من حضرة الله تعالى التي ستمت  
فقد المسافة فكان ما هو بالتحفيف لطوبى المدة ويجازي رتبة  
في تلك الحضرة وتامل السراج لما قصد الظاهر ان طعن الله ما يفي  
وحد الله عنده وهذا لا يشعر به الاكل من عرف الحق هل وعلا في جميع  
موايت التكرات فان الحق نقلي قدا وما نانا تدايب حقوق الجار  
ويعلم انه نقلي لا يوصفها على خلق حسن الا هو له بالاصالة  
وكيف يامرنا بالظن الجيد له عند طلوع روحنا ولا يوفينا كما  
ظنناه به من شهوة عن انها سيرنا ونصدقنا فافهم **ومن**  
**ذلك قول الامير الثلاثة** انه لو اقتدى عيسى في عظيم في جزء من صلاة  
لزمها الا تمام مع قول مالك رحمه الله لا بد من صلاة خلفه ركعة فان  
لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الا تمام حتى انه لو اقتدى بمن يصلي  
الحجة ولو ي هو الظاهر ففر الزيادة الا تمام لان صلاة الحجة في نفسها  
صلاة عظيم ومع قول احمد رحمه الله بجواز قصر المسافة خلف المقيم  
وبه قال اسحاق ابن رهويه رحمه الله فالاول مشدد في لزوم  
الا تمام لمن ايت خلف مسافري في جزء من صلاة والثاني فيه تخفيف  
الافق صورة الحجة والثالث تخفف **رجع** الامر الى مرتبة الميزان  
وجه الاول فليعلم حبيب الامام ان حال احدنا التزمت بين  
من لا تختم وينبع هواه ووجه الثاني انه لا يسمى تابعا له الا ان  
فعل مع ركعة اذا البات في كاشك بر لها ووجه الثالث ان كل واحد



لأن سنة تقسمها التقويم لهما مع الله تعالى ولتتم ما رُبطه  
مع الحلال من الأدب الكامل لاسمها ان كان يتوحد بطول الصلاة  
من حيث انها تطول على سنة في الوضوء ليجتمع هذه الذي هو عبارة  
عن دخول حصة الله تعالى الخاصة بحصة كما هو ايضا عند الله  
اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة  
فيما اهلها وجاهله لم يقصر عن قول الحمد لله لا يقصر قل له ذلك  
المكاري الذي سببه في فقهه انما وخالفه في الائمة الثلاثة ايضا فقالوا  
ان لا يقصر في السفر والقطر في الاول تخفف والثاني في المسيلتين  
مسدد **فجاء** الامامي يربط الميراث ووجه الاول كونه مسافرا  
عن وطنه الاصل وعن اهله واصحابه اذا السفينة ليس بوطن  
حقيقة فكلها شأنا بحد به في يومه فكان له القطر والمضرب ووجه  
الثاني في المسيلتين يقول من كان اهلها وماله في سفينة فكله  
حاضر ببلده فله يشرخص بخص السفر وهذا الامر على ان السفر  
شئت من الاسفار وكل من كشف له عن حصة الله كان له القصر  
طلبها لمرحلة دخولها او الصلاة محدودة عند المعارف في حجة  
السفر فلا يدخل احدهم حصة الله الخاصة بالابنية الصلاة والله  
اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة وغيرهم من جماهير العلماء انه  
لا يقصر من قصر السفر في السفر زيادة عن الرواتب وكره ذلك  
عند الله ابن عمر وانكر علي بن ابي طالب فله فله وقال **لو طلب** خالف الشارع  
ذلك ما اباح لنا القصر في السفر فالاول رد الائمة المسافرة وغيرهم  
والثاني فيه شدة الرحمة به ويسمي بغير شقة ولم ينظر في كبره في  
الشريعة فان الشارع اولها بالمؤمنين من انفسهم فرجع الامر الى  
الميراث ووجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا يسهل  
لا حرج منه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه  
الثاني ان السفر عادة محل للشفقة والشفقة لا يبرأ من شفقة الله  
تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد تكلف نفسه  
سقطا ثم لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحصر غالبا فكان  
حكمه حكم من لم ياذن له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يجاز  
عليه ما فعل ابن الشارح ما من المعونة الالهية كان تحت امره واذا  
كانت غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من اولها الى آخرها  
فكيف عاذا فاقهم وانج الجمهور فان الاستماع لجمهور الصحابة والثا  
لحين ان يثبت مخالفتهم اذا حصل لتسفل الحضور والاقول لمن عجز  
او في فعل قول الجمهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر  
والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك والنسائي ان لو سافر  
اقامة اربعة ايام غير يومه المخرج والدخول صار يومين قول

اي حنيفة انه لا يصير مقبلا الا ان لو في اقامة خمسة عشر يوما  
قولها ومع قول ابن عباس سنة عشر يوما ومع قول احمد انه اثنى  
عشرة ففعل ثمانية ايام من عشرين صلاة اثم قال الاول مسدد وكذا الرابع  
وقول ابي حنيفة وابن عمر قولهم فيه تخفيف **فجاء** الامامي يربط  
الميراث ووجه الاول الاخذ بالاحتياط وتقليل من الرخصة وهو  
خاص بالاصاغر الذين يودون الميراثين مع نوع من التقصير في العمل  
الائمة مدة القصر وهي مدة يحتمل له ليل يطول من الرخصة هو  
فيقص رأسه لم يقصر لعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يودون  
الميراثين مع اكتمال اللاتي بمقامهم فلم يزد في الاية ايام لان  
كل ذرة من صلاتهم ترجح على قنطرة من اعمال الاصاغر ويصح ان يميل  
الاول بتفصيل الثاني في رواية الحسن بن حنيفة ان الاكابر يقدرون على  
طول الوقوف بين يدي الله ولا يصرون على العمل الطويل بخلاف  
الاصاغر **فجاء** اسراريد وهذا اهل الله تعالى لا يستطرون في  
كتاب وهذا عرف بتفصيل قول **اي حنيفة** ان المسافر لو اقام  
ببلد سنة لا يرحل اذا حصلت حاجة يتوقفها على وقت من الله  
تغير ابل وقول **النسائي** في قصر ثمانية عشر يوما على الراحم من  
مذهبهم وقيل اربعة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة  
ان من فاته صلاة في الحضر فساووا في القضاء في السفر انه يصليها  
قائمة قال ابن المنذر ولا يعرف في ذلك خلاف مع قول الحسن البصري  
والمرابي ان له ان يصليها مقصورة قال الاول مسدد والثاني تخفف  
**فجاء** الامامي يربط الميراث **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك  
ان من فاته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول **النسائي** ولهم  
انه يحكم عليهم الايام فالاول تخفف والثاني مسدد ووجه الاول ان  
فائتة السفر حين فائت لم تكن الا ركعتين فاذا قدم من السفر قضاها  
على صفتها حين فائت ووجه الثاني ان زوال العذر المبيح لجواز القصر  
وهو السفر قبا ساعيا فائتة الحضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها  
في السفر لانها حين فائتة كانت اربعة فيجب ان يقضي الاداء فقوله  
**النسائي** في خاص بالاكابر اهل الرين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر  
كانهم هو اهل الرخص **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة في جواز الجمع  
بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمه وتأخيرهما مع قول ابي  
حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال الا في عرفه  
ومرد لغة فالاول تخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني مسدد وهو  
خاص بالاكابر **فجاء** الامامي يربط الميراث ووجه الاول الاستماع للميل  
المزيدة الادلال على فضل الله تعالى في العبد في دخول حصره ايت  
وقت شدة اليف وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والريادة



منه على قرب العبد من حصره الله فلا يقف بين يديه الاية في خاص في كل صلاة دون العام اذ الحق تعالى لا يقف عليه فله ان ياذن للعبد ان يدخل حصره متى شاء فخرج عن ذلك دليل ما وقع من السجدة بعض احكام الشريعة واستدل في العلم **ومن ذلك** قول في حصة واحد بعد جوارح الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديمه وتأخير مع قوله المشافيع انه يجوز الجمع بينهما تقديمهما في وقت الاولى منهما ومع قول مالك ولاحده انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء اقمي المطر او منعك اهل الثوب فالاول مستند والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف **وجع** الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول عدم المشقة فله في الشيء في المطر في النهاية ووجه الثاني الاخذ باحتياط لحصول صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فخرج عن الشيء في محل الجماعة فله ان لا يقدمها لا تأخيرها ومن ذلك عرف قجه قول مالك واحد غير ان الرخصة تقتضي ان يصلي في بيته جماعة او ياتي الى محل الجماعة فيكون او كان محل الجماعة على باب داره فلا يصح من مذهب السلف في واحد عدم الجواز وحكي ان المشافيع في الصلاة على الجوارح ومن ذلك قوله المشافيع انه لا يجوز الجمع بالرجل من غير مطر مع قول مالك ولاحده يجوز ذلك ولم ير في حصة كلاً في هذه المسئلة انه لا يجوز الجمع عنده الا في عرفة ومن دونه كما في الاول مستند والثاني مخفف ووجهها ظاهر ومن ذلك قول المشافيع في جوارح الجمع للمريض والخوف مع قول احمد جوارحه واختاره جماعة من متأخري اصحاب السلف وقال النووي انه قوي جداً واما الجمع في غير خوف ولا مرض فحوزه ابن سيرين حاجة ما لم يتجدد ذلك عادة وكرهك اخذ ابن المنذر وجماعة جوارح الجمع في الخضر من خوف ولا مرض ولا مطر لم يتجدد ديدنا فقوله المشافيع مستند وقوله احمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر في جمع الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول عدم ورود بعض جوارحه ووجه قول احمد ومن وافقه كون المرض والخوف اعظم مشقة من المرض والمطر والوحل علة لم يعرف دليله لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاول منها عدم الضرر بجوارح ذلك سلفاً وتاملاً يا اخي قول مالك لما قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة في غير خوف ولا مرض فقال له اراه بعد المطر ولم يجز بشئ من جهة نفسه تجده في غاية الادب فايك يا اخي ان تنقل ما ذكره عن ابن سيرين او عن ابن المنذر لا مع بيان ضعفه وبين ان المتقدم المذكور انما هو في الصلاة التي وردت السارح بجوارحها بخلاف ما لا يجوز الجمع

فيه

فيه اجماع على الصبح مع المشاة والمغرب مع العصر وتحو ذلك والله اعلم **باب صلاة الخوف** احجموا على صلاة الخوف ثابته الحكم بحدوث رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسامي عن المرواني انه قال هي مسنوعة واما ما حكى عن ابن يوسف عن قوله المشافيع كانه حقه رسول الله صلى الله عليه وسلم واجموا على انه في الخضر اربع ركعات وفي السفر لثلاث ركعات وانفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حذوها واما الخلاف في الرجوع اليها على انه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن أبي حنيفة من تخصيص الحرير باللبس فقط **باب** ما وجدته من سبل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة صلاة الخوف للكوني المحذور في المستقبل مع قول أبي حنيفة جوارحه في الاول مستند والثاني مخفف **وجع** الامر الى ترتيب الميراث ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الخوف في العبادات والاعتبار في شمل الخوف الحاضر والخوف المتوقع ويصح حمل قول أبي حنيفة على ان استدلاله بالرعب في اهل الحين دون النسخة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها تفعل جماعة وفرادى مع قول أبي حنيفة انها لا تفعل جماعة فالاول فيه تخفيف على ائمة من جهة تخصيصهم في فعلها جماعة او فرادى والثاني تخفيف على الائمة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشد دعوتهم لو انهم اختلفوا في فعلها جماعة **وجع** الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول عدم ورود بعض في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني التوسعة على الائمة بعدم ه ارتباظهم بفعل الامام فان كل واحد مستخوف بالخوف في نفسه فاذ لم يكن مرتبطاً بما كان القتل اهون عليه ليجوز عن مراعاة شيئين متقايين وقت واحد وهي الامام والعدو **ومن ذلك** الائمة الثلاثة جوارح صلاة الخوف في الخضر فيصلي بكل ركعة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الخضر فالاول مخفف والثاني مستند **وجع** الامر الى ترتيب الميراث وقد اجازها في الخضر اصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان الشارح يصح بتعيينه بالسفر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا اتى القتال واستدخوف بصلواته كيف امكن ولا يؤخر عن الصلاة الى ان يبينها او اكلوا مشقة او ركعاً مستقبلي القبله وغير مستقبلها يوسون بالركعة والسجود ويروم مع قول أبي حنيفة انهم لا يصلون حتى يبينوا فالاول مستند والثاني مخفف **وجع** الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني انه ما امروا بالصلاة خال الخوف الا بركاه بالاعتقاد برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ذلك الغرض وصارت اخبار

ول  
انما يصح في الصلاة  
انما يصح في الصلاة



الفتح

بی قول

في قول الرهري والتحلي ما يجب على المسافر اذا سمع النداء انفقوا على  
ان المسافر اذا لم يسلطه فيها جمعة تخير بين فعل الجمعة والظاهر وكذلك  
انفقوا على انها لا تجب على الاخي الذي لا يجد قريبا وان وجد قايده اوجب عليه  
الاخذ اي حسيمة وانفقوا على ان القيمة في الخطبتين شرع وانما اختلفوا  
في الوجوب كما سياتي وعلى انه اذا قلتم صلاة الجمعة صلوهها طهر اهلا  
ما وجدته من مسافر الاتفاق وانما اختلفوا فيه **من ذلك** ثلث  
الاية ان الجمعة لا تجب على صبي ولا على امرأة ولا امرأة الا براه  
على احد في العيد خاصة وقال داود رجب فالاول والثاني شديد **في**  
الامراني مرتبتي الميزان **ووجه** الاول الانتفاع وذلك لان الجمعة  
موكبها بين يدي الله تعالى اعظم من موكب غيرها وكان الايق بها  
الكاملون لانهم اوضح من الارقاء في دولة الظاهر والظاهر وجوبها  
على المسافر فلنستثبت هذه في الغالب فلا يقدّر على التسرع والخضوع  
بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم **ووجه** الثاني في الكل او  
في العيد خاصة المحدث بالاحتياط فان الأصل ان الصلوات كلها تجب  
على العبد كالخروج على حد سواء جامع ان كلهم عبد لله عز وجل وخطاب  
الحق تعالى لعباده بالتكاليف تسليما ولو وقع استثناء الشارع  
العبد من وجوب تكليفه بما فرض الله ذلك شققة من الله ورحمة به  
يدل اية لو صلح الجمعة عتبت ولا يعطيه منها الا بعد شرعي وما  
يويد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد  
لانها لا تفعل الاكل اسبوع لاسما ان امره بيده بذلك فافهم ومن ذلك  
قول الاية الثالثة لو جوب الجمعة على الاخي البعيد من مكان الجمعة  
اذا وجد قايده مع قول اي حسيمة انها لا تجب على الاخي ولو وجد قايده  
فالاول شديد والثاني مخفف **وجه** الامراني مرتبتي الميزان  
**وجه** الاول رواه المتبعة التي تعد على الاخي المحصور من اجلها  
وجه الثاني اطلاق قولنا في ليس على الاخي حرج فكما خفف  
عنه في المبدأ قلنا كذلك القول في الجمعة **ومن ذلك** قول الاية  
الثالثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وسكن بموطن خارج  
عن المصر ولا تجب فيه الجمعة مع قول اي حسيمة انها لا تجب عليه  
ولا سمع النداء فالاول شديد واخذ بالاحتياط والثاني مخفف  
اخذ بالخصصة **وجه** الامراني مرتبتي الميزان **وجه** الاول العمل  
بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فخرجوا  
يوم الجمعة فاسمعوا الي ذكر الله فالزم كل من سمع النداء ما يحضر  
لصلاة الجمعة **وجه** الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب  
عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالاول خاص بالاكابر من اهل البلد والآخر  
والاحتياط والثاني خاص بالاصغر **ومن ذلك** قول الاية



الثلاثة انه لا تكبر الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يعلمه انما به  
فكان الجمعة في قول الشافعي باستصحاب الجماعة فيها مع قول في حقيقتها  
تكبر هذه الجماعة في الظهر المذكور فالاول في حقيقتها من عدم مشروعية  
الجماعة فيها وقول الشافعي فيه يستدبر من جهة استحباب الجماعة  
فيها وقول في حقيقتها فيستدبر في تركه **رجع** الامر الى مرتبة  
الميراث ووجه الاول عدم ورود ميراث الجماعة في الظهر المذكور لان الشر  
الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام والمأموم لا يوجد في صلاة  
الظهر كما يعرفه اهل الكسوف والاشارة في يوم الحزن وشدة الندم على  
توابع خطيئة من الله تعالى في ذلك الحج العظيم لانه يصيبه واهل المصائب  
اذ اجمعوا الحزن تكون الواحدة لهم اولي بل خلق ابواب دارهم عليهم  
فلا يفرعون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاة في الافعال فاعلم ذلك  
**ومن ذلك** قول الشافعي اذا وافق يوم عيد الجمعة فلا تسقط صلاة  
الجمعة بصلاة العيد عند اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضروا  
فانها تسقط عنهم ويجوز ترك الجماعة والانصراف مع قول ابي  
حنيفة بوجوب الجماعة على اهل البلد والقرى مع قول احمد  
لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد بيسقط عنهم في صلاة الجمعة  
بصلاة العيد ويصلون الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة عما في  
ذلك اليوم فلا صلاة بعد صلاة العيد الا العصر فالاول فيه تحقير  
عما اهل القرى والثاني مستند والثالث فيه تحقير والرابع تحقير  
خلاف **رجع** الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول في اهل البلد ان الجمعة  
والعيد لا يندخلان وظاهرهما شرعية مطلقة لا يتأثران بغير ذلك اليوم  
نوعا في العيد ووجوب الجمعة وما وقع في انما هي عليه **رجع**  
العيد والتفتي في ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره  
انه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه تعلق  
على الجمعة ايضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث ووجه قول ابي  
حنيفة ان الشارع انما حقق على اهل القرى لعدم وجوب الجمعة عليهم  
اذا لم يحضر والى مكان الجمعة فاما اذا حضر والى بقي لهم عذر في ترك  
الجمعة لان يتضرر احد منهم بطول الانتظار فلا يخرج عليهم في الانصراف  
كما شهد له قواعد الشريعة ووجه قول احمد ان المقصود بالجمعة  
هو ابتداء القلوب في ذلك اليوم وقد حصل بذلك بصلاة العيد  
مع انهم قد استعدوا للعيد من اواخر الليل الى صحوة النهار وهم  
متيقنون عن استغفارهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم  
حتى سئلوا فلا يراهم انما يتقيد ثانيا بصلاة الجمعة وجماع الخطبة  
فكان الظهر احق عليهم لاسيما في يوم العيد يوم اكل وشرب ورؤية  
عائده ووجه قول عطاء الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى

الله

الله عليه وسلم اتفق يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد  
فصل الزوال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول في حقيقتها وما كان يجوز  
لمن لم يفته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي ولم يعدم جواز  
ذلك الا ان يكون سفرهما دافعا لاول تحقير والثاني مستند **رجع**  
الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان الزوم لا يتعلق بالمكلف الا  
بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا لتفويت الجمعة  
مما دنا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا ان يمكنه الجمعة في طريقه  
او كان يتضرر بخلفه عن الرفقة ثم تعلل ذلك في هذا لا يذكر  
الاستأفدة **ومن ذلك** قول الشافعي ومن وافقه باستصحاب  
الاستئصال قبل الجمعة وبعد ذلك كالتحريم قول مالك ومن وافقه ان ذلك  
لا يستحب فالاول مستند والثاني تحقير **رجع** الامر الى مرتبة الميراث  
ووجه الاول ان فعل الشافعي قبل الجمعة كالأدمان لكامل المحذور  
والثاني في صلاة الجمعة وهو خاص بالصغار الذين لم يفتوا  
السيرة الذي في صلاة الجمعة ولا تجلج لهم عظم الله حال انما هم من  
بيوتهم فما دخلوا محل الجماعة الا وهم في عناية الحسنة والتعظيم فلا  
يجب جواز الادمان بالثأفة ولعل ذلك هو السر في عدم التعلل  
قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول في حقيقتها  
والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة  
لكنه صحيح مع قول مالك واحمد انه لا يبيع في الاول فيه تحقير والثاني  
مستند **رجع** الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان البيع مشروط  
على كل حال للمحاجة اليهم وهو خاص بالكاتب الذين لا يستطيعون بذلك  
عن الله وهو خاص بالصغار الذين يلزمهم البيع البيع عن ذكر الله من  
مراقبته وقد مدح الله الاكابر بقول **رجع** الامر الى مرتبة الميراث  
بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لغيرهم في الاسباب مع عدم الاستفا  
بما عن ذكر الله فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بجواز الكلام  
حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول في حقيقتها يحرم  
الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قربا بعد  
فالاول فيه تحقير والثاني مستند في الكلام والثالث كذلك **رجع**  
الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان بعض الناس قد يخطب الله  
الكل فيملون مع الله في كل حال لا يستغله عنه شغل ولا يذكره بذكره  
مذكر فهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط في خطبة  
انما لبها الناس بالكلام عن الله تعالى فيقومون سمع ما يعظم له الخطيب  
بما لسانه وبقومته المعنى الذي لا جملته عن الخطبة وهو جمعية القلب  
على الله تعالى بذلك انما هو خطبة الله كبر كان الخطبة دله على دخول خطبة

ل



حكمة الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهيتر لو حوّل حصة  
 الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد بدخل به حصة الله تعالى  
 في صلاة وادام يحصل له حقيقة قلب فانه معنى الجمعة وكانت صلاة  
 كالصورة فقط وسبق في صلاة الجمعة ما سميت بذلك الا الجمعية  
 القلب فيها على الله تعالى احتما عا خاصا ووجد القول الثاني  
 هو وجد القول الثاني **ومن ذلك قول** الى حنيفة وما لا  
 والشافعية في القدم انهم يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب  
 الا ان كان ما كان اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة  
 كقول رجل الدخيل من خطب الرقاب وان خاطب اثنين بعينه جاز  
 لذلك الامتنان ان يجيبه كقول عثمان مع عمر بن الخطاب وقاتل  
 الشافعية في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط والمشهور عند احمد  
 انه يكره يحرم على المسمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام احمد  
 فيه تشديد وكلام الشافعية في الجديد فيه تخفيف **وجه** الاسرار  
 من ترتيب الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى وادام اقرب الزمان  
 فاستمعوا له وانصتوا قال **المفسرون** انها تترك في سماع الخطبة  
 يوم الجمعة ووجه قول ما كان ان رجلا من خطب الرقاب مثلا في  
 جملة الامور المعروفة والنهر عن المنكر الذي وضعت لاحد الخطبة  
 ووجه قول احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحدث عليه  
 لانه ياتى عن الشارع فلا بد من تحريم عموم الخطب على الخلق لئلا  
 ووجه كلام الشافعية في الجديد الامور بالانصاف على النكر فلو كان الكلام  
 لا سيما في حق من يسمع الكلام انما وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه  
 حصة الجمع او جمع الجمع **ومن ذلك قول** الامام الشافعية لا تصح  
 الجمعة الا في ابيته يستوفونها في تنقيد الجمعة من بلدة او قرية  
 مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية الضلعية بولها وطفها مسجد  
 وسوق ومع قول ابي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في حضر قرية فيها  
 جامع ولهم سلطان فالاول مشدد في حيث اشترط الامة رايا في اسد  
 من جهة الضال الصدور والسوق والثالث اشدد في **وجه** الامر  
 في ترتيب الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني في قلم الخطيب  
 ان المحاجة اقاصوا الجمعة الا في بلدة او قرية دون اربعة واسموا قريته  
 ان الامام مالك واما حنيفة ما شرط المسجد والسوق والدور والسطح  
 الا بدليل وجوده في ذلك فالواو او قرية حقت بعد الردة من قرية الجرح  
 قرية تسمى جواتا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فانه لا  
 حاكم عندهم امرهم بمد لا يستقيم امره وقال بعض العارفين  
 ان هذه الشروط انما جعلها الامة تخفيفا على الناس وليست بشرط

الكلام

في الصلاة

في الصلاة فلو سبغ المسلمون في غير ابيته ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لايت  
 الله تعالى قدر من علمهم الجمعة وسكت في اشترط ما ذكره الامة انتهى  
**ومن ذلك قول** الامة الشافعية على انها لا تصح الا في محل استيطانهم  
 فلو خرجوا عن البلد والمعمرا والقرية واقاصوا الجمعة لم تصح مع قول  
 ابي حنيفة انها لا تصح اذا كان ذلك الموضع قريب من البلد كما في الجعيد  
 فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه  
 الاول الاتباع ولما خذ من دفع البلد عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه  
 قاصدا اقاصوا الجمعة **وجه** بلدهم دفعوا البلد عن ذلك المكان الذي  
 لا يمكنه احد ووجه قول ابي حنيفة انما قارب الشىء على حكمه فلو  
 خرج عن القرية بحيث لو راه الراعي من بعد لشك في كون ذلك  
 المسجد يتعلق ببلد المسلمين ام لا لم تصح **ومن ذلك قول** الامة  
 ان الجمعة تصح اقامتها في كل بلد من السلطان ولكي المسكن انما  
 استند مع قول ابي حنيفة انها لا تستعد الا بانه فالاول تخفف  
 والثاني مشدد ووجه الاول اجازها بحري بنية الصلوات  
 التي اسرها الشارع فلا بد من العلم ووجه الثاني ان نصب  
 الامة في الجمعة خاص بالامم الاعظم في الاصل فكان لها من زيد  
 خصوصية على بقية الصلوات وكذا في الواجب استند انقضى  
 هذا منع القلم بقدر الجمعة في بلد غير حاجه كما سياتي بيانه  
 قريبا **ومن ذلك قول** الشافعية ولحد ان الجمعة لا تستعد الا بامر  
 مع قول ابي حنيفة انها تنقيد بربعة ووجه قول مالك انها لا تصح ببلد  
 الا بربعين غير انما لا يجزى الثلاثة والاربعة ووجه قول الاوزاعي  
 والابو يوسف انها تنقيد بثلاثة ووجه قول ابو ثور ان الجمعة تسبى  
 الصلوات كما هنا امام وخطيب محبتي فيمكن ان حال الخطبة  
 رجلان وحال الصلاة رجلان محبة فاذ اخطب كان واحد منها  
 يسمع وان صيا كان واحد منها يسمع فالاول مشدد في عدد اهل  
 الجمعة وما بعد فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كانت بربعة ووجه ما بعده من اخوات  
 الامة هدم محبة دليل على وجوب عدم معين وقالوا كان بمصر  
 صيا الله عليه وسلم بربعة ووجه اخر حاله ولو كان واحد من  
 الاربعين لم يجمعهم قداما بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى فيهم  
 اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره انما تصح بكل جماعة  
 قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف لغة المقيمين  
 في البلد وقتلهم فالبلد الصغير يفي اقامتها فيه في مكان والبلد  
 الكبير لا يفي الا اقامتها في اماكن متفرقة كما عليه غالب الناس  
**وتنبيه** حدي عليا الخواص رحمه الله يقول اصل



مسرودة الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين  
 يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأين العبد بنحوه وحسنه حتى يفرغ  
 على انعام الصلاة على كبره وعظمته التي تجلي لقلبه وقد جازح لقلبه العباد  
 في العدد التي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة  
 والضعف حتى قوي منهم كفاء الصلاة مع دون الاربعين الى الثلاثة  
 او الاثنين مع الامام كما قال ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن  
 ضعف منهم لا يكفيه الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين كما قال الشافعي  
 واحمد واسم اعلم **ومن ذلك** قول الامامة ابو حنيفة اربعون سائرا  
 او عشرين واقاموا الجمعة لم ينع مع قول ابو حنيفة انها تضع اذا كانوا  
 بموضع الجمعة فالاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع  
 فلم يبلغنا عن الشافعي انه ارجها على سائر ولا بعد ولا امر المسافر  
 والعبيد باقامتها وانما جعل حجة بنوع الفجر ووجه الثاني عدم  
 ورود نص في ذلك فلو ان اقامتها في الوطن شرط في صحتها لنبه  
 الشافعي ولو في حديث **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه انصبي  
 اسلمة الصبي في الجمعة لانه سقطوا امامته في الفرائض في الجمعة  
 او في قال الشافعي في تضع امامته الصبي في الجمعة ان لم يحد له  
 فالاول مستند والثاني مخفف **ومن ذلك** قول الامامة ابو حنيفة  
 ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من نصب الامام الاعظم  
 بالامانة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان الشافعي لم يكره  
 ان يكون كالاصل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف على ان  
 الروح خلقته بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة  
 فلا يبين روح الصبي والشيخ فكل صلاة صحيحة في الصبي صحيحة باسائه  
 فيها ومن نزع في ذلك فعليه الدليل انتهى **ومن ذلك** قول  
 ابو حنيفة ومالك اذا احرم الامام بالعدد المنصوب ثم انقضوا عنه  
 فان كان قد صلى ركعة وصحها بحدتها انها حجة وقال ابو يوسف  
 ومحمد ان انقضوا بعد ما احرم بهم انها حجة وقال الشافعي  
 في اصح قوليه واحدا لا ينطلي ويتمها فالاول فيه تخفيف  
 والثاني تخفيف والثالث مستند **ومن ذلك** قول الامامة ابو حنيفة  
 ووجه الاول والثاني صدق حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة  
 في الجملة ووجه الثالث ظاهر لانتفاء العدد المعبر عنه فابعد  
 ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت الظهر قول  
 احمد بصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى يخرج  
 الوقت انما ظهر عند الشافعي وقال ابو حنيفة ينطلي بخروج الوقت  
 ويستدعي الظهور وقال مالك واحد نفي الجمعة ما لم تقب الشمس  
 وان كان لا يبرح الا بعد غروبها فالاول مستند والثاني مخفف

الروال وقول ابو حنيفة فيما اذا مده حتى يخرج الوقت مستند في البطلان  
 والرابع مخفف **ومن ذلك** قول الامامة ابو حنيفة ووجه الاول الاتباع ولا يبرح  
 ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة التحلي الاطع بعد الزوال بخلاف  
 قبله فانه ثقل لا يطيقه الاكل الاوليا وبذلك لم يجعل الشافعي بعد  
 المصباح صلاة الا انصبي وهدى ان يفرد احد من امتنا على فعلها  
 ثقل التحلي كلها قرينة الروال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك واحد  
 من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيا ثقل التحلي  
 على اطال وقته كما يعرف ذلك اهل الكشف لكن لما كان كل احد لا يجتن  
 ثقله ميمناه تخففا فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد  
 ان المسبوق اذا ادرك مع الامام ركعة ادرك الجمعة وان ادرك دون  
 ركعة صليها ارباعا قول ابو حنيفة ان المسبوق يدرك الجمعة  
 باية قدر ادرك من صلاة الامام ومع قول مالك وان الجمعة لا تدرك  
 الا بادراك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
 والثالث مستند **ومن ذلك** قول الامامة ابو حنيفة ووجه الاول ان الركعة  
 معظم افعال الصلاة والركعة الثانية كالنكرير لها ووجه الثاني  
 انه ادرك الجماعة مع الامام في الجملة ووجه الثالث الاحتياط  
 فقد قيل ان الخطبتين يدل عن الركعتين فيضمن ان الركعة التي  
 قال بها الامامة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمركب ثلاث ركعات  
 وذلك معظم الصلاة بالاتفاق ومن ذلك اتفاق الامامة على ان  
 الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن  
 البصري هما سنة فالاول مستند والثاني مخفف **ومن ذلك** قول الامامة  
 ابو حنيفة ووجه الاول الاحتياط لا يبرح فلو لم يبلغنا ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير الخطبتين لتقدمنا بها وذلك  
 من ادل دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجودها ولو  
 انها كما واخبرنا لورد السخرج في وجوبها ولو في حديث واحد  
**وقد** قال اهل الكشف ان الشافعي اذا فعل فعلا وسكت عن السخرج  
 بوجوبه وبندبه فان ترجحنا لاحد الامرين بخصوصه قد لا يكون  
 مراد الشافعي وانما اوجبوا اقامة صلاة الجمعة على الركعة من غير  
 تحليل فصل عرفا محلا ما كان عليه الخلف الراشدون وهو قول مالك  
 المعنى الذي شرع له الخطبة فانها انما شرعت بمهيل الطريق تحصيل  
 جمعية القلب خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرها من  
 الصلوات الخمس فاذا سمع المصلح ذلك التحوييف والتخدير والترغيب  
 الذي ذكره الخطيب قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى تحجبة  
 قلب بخلاف ما اذا تخلل فصل فرما عقل القلب عن الله تعالى وبني  
 ذلك الوعظ فلهذا تعجبنا الجمعة وانما لم يكلف الشافعي خطبة واحد

ط



في الجمعة والعديد من وكوهم ما لعمدة في تحصيل جمعية القلب بتكرير  
الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ اذا  
كان مرة واحدة **ومن** هنا كان ينبغي على الخواص رده الله يقول ينبغي  
حلم من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الا بالعلم ووجوب خطبة  
الخطبتين على حال احاد الناس اذا الكابر لظاهرة قلوبهم فيكونون في  
حصول جمعية قلوبهم على الله ثانيا في تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك  
القوم في خطبتين العبدية والكسوفين والاستسقاء **فان**  
**قال قائل** فلم تشرع الخطبتين بين يدي شي من الصلوات الخمس  
تعيدها بحضور القلب فيه على الله تعالى كما طاعة **فالجواب**  
انما تشرع ذلك تحفيضا على الامة ولان الصلوات الخمس قرينة  
من بعضها بعضها في الترتيب بخلاف ما ياتي في الاسبوع او السنة  
مرة فان القلب ربما كان مشتتا في اودية الدنيا فاحتاج الى  
تحييد طريقه بجمعية قلوبهم **ومن** ذلك قول المشافيع وما لك  
في ارجح روايتيه ان لا يدرى الايمان في خطبة الجمعة بما يسمع خطبة  
في العادة شئتم له على حسنة اركان حمدا لله تعالى والصلوة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقرائة آية مضممة  
والدعاء للوفيين والمؤمنات مع قول اي خيفة وما لك في احدي  
روايتيه انه يوسع او يهلل اخره ولو قال الحمد لله وترك كما  
ذلك ولم يجمع الي غيره وخالف في ذلك ابو يوسف وجمه فقالوا  
لا يدرى كل من يسمي خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة الا بصلوة  
له بالاول وشهد وما بعده تحقق رجوع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجد الاول الذباج فلم يبلح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب  
للمجعة الا بقرعة الخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول  
تذكر الناس الوعظ بذكر الله وتحمده وتمليله وتبجيحه وفي  
القرآن العظيم وذكر اسم ربه فصيح فاذا كان ذكر اسم الله يكتفي عن قرأة  
الواحدة في الصلاة في خطبة الجمعة اولى وقد قال **اهل اللغة**  
كل كلام يستعمل على امر عظيم يسمى خطبة وانما الله اتم جميل علم بالاتفاق  
**ومن** ذلك قول مالك في الصلاة في وجوب التمام على القادر  
في الخطبتين مع قول اي خيفة واحد بحد وجوبه فالاول مستند  
والثاني تحقق **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
منصب الذي الى الله تعالى يقتضي اظهار الحرم وشدة الاهتمام  
بامر الله في الخطبة كما تستلزم ذلك فكان القول بالوجوب  
للقادر حال الخطبتين مستحسنا لاسما عند من يقول انها بدلا عن  
الركعتين ووجه الثاني ان المراد اتصال كل من الوعظ الى  
سماع الحاضر بقرعة الوعظ من ذلك يحصل مع الخطبة كما لا يسمي

عند من

عند من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاغلب ذلك **ومن**  
**ذلك** قول الشافعي بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم  
الوجوب فالاول مستند ودليله الاتباع والثاني تحقق ودليله القياس  
على جملة الاستراحة في الصلاة **رجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قول مالك والشافعية والشافعية في القول بالوجوب بعدم اشتراط  
الظهارة فيها فالاول تحقق والثاني مستند **رجع** الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا في الاصل فاولئك  
جايز مع الحديث بالاجماع ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع  
لشأن كمالهم فمع ما فعل الشافعي في اشتراط الظهارة للخطبتين  
وان كان الراجح عنده ان الجمعة صلاة كاملة على حالها وليست  
الخطبتين بدلا عن الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الظهارة  
لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم يجعلها بدلا للركعتين جريا لا لعل  
يرد عن الشارع فيه شي **ومن** ذلك قول الشافعي واحمد بسحب  
للخطبتين ما يصحح الميزان يسلم على الحاضر من قول اي خيفة وما لك  
ان ذلك مذكور ووجه الاول الاتباع ولانه قد اعرضنا لصعود  
الحاضر من باستدبارهم فحسن له السلام على قاعدة السلام في غير  
هذا الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للامام من وقوع الاذي  
منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان بقرائه بل بعضهم  
يتبرك بعرضه به اذا خرج عليهم فالسلام عليهم يبيح على سمعهم  
اليسوء الظن به وسوء ظنونهم فاجابهم **فان قال قائل** ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يصلون اذا صعدوا  
لخدم المذبح **فالجواب** ان السلام من الانبياء والصلوات الخمس  
على المشاورة للحاضر من اي امان في امان من ان تحالفوا ما وعظنا لهم  
به على السان المشارة وليس المراد انهم في امان من ان يؤذيهم بل هو حق  
وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصنف في التمسك المستقيم عليك  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته اي انت في امان من ان يؤذيهم يا رسول الله  
ان تحلف شرعت لان الامان في الاصل لا يكون الا على اللادني **ومن**  
ذلك قول اي خيفة وما لك في ارجح روايتيه لا يجوز ان يسلم  
ما لسان في الجمعة الا من خطب ومع قول الشافعي في ارجح قوليه يجوز  
ذلك الا من عذر فيجوز مع قول مالك في الدراية الا حري عنه ان  
لا يصل الا من خطب ومع قول الشافعي في ارجح قوليه يجوز ذلك  
وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه شدة يد والثاني مستند  
والثاني تحقق **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع  
فلم يبلحنا احدا بالاسم الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب قافهم **ومن** ذلك قول الامامية

رة



ومن يعرف الجواب عن قول ما لك ووجه الثالث عدم ورود الهمزة في ذلك  
وان كان الاول ان لا يصح ما ليس الا من خطبه فافهم **ومن ذلك قول**  
الائمة ان لا يصح قراءة سورة الجمعة والمساء ففهم في ركعتي الجمعة اوج  
والعشاء مع قول ان لا يصح قراءة سورة الجمعة في ركعتي الجمعة  
قالوا لا يصح قراءة سورة الجمعة في ركعتي الجمعة ووجه الثالث  
سد باب الرد على من شئ من القرآن دون شئ من السنة ففهم ان لا يصح  
عن شئ من سنة النبي صلى الله عليه وآله في قراءة القرآن في ركعتي الجمعة  
قالوا لو كان نسبة القرآن الى الله تعالى وحده ففهم من شئ من السنة  
في تخصيص قراءة سورة الجمعة في بعض الصلوات دون بعض **ومن**  
ذلك قول جميع الفقهاء بفسخ سنة النبي صلى الله عليه وآله في ركعتي الجمعة مع قول داود  
والحنبل بعدم سنيته فالاول مشدد والثاني مخفف ودليل الاول  
الاشاعرة وتطعيم حصة الله تعالى عن العذر المعصية المحيية وطلب  
ان لا يقع تطويعها الا بما بدت ظاهره نظيف وان كان الحق تعالى  
لا يصح حجابها عن النظر الى بر ولا فاجر من حيث تدبره لعمدة ربه ووجه  
الثاني طلب دخول حصة الله تعالى بالعدل والاكسار وشهود  
العبد قذارة حبيده ليظهر الله تعالى بالبطور الجلي ولو انه نظف  
حبيده لربما رايه تطاقت نفسه من العذر ففهم عن شئ من سنة داود والطلب  
المعصية فكان ان اتفاد من حبيده من كماله لطلب المعصية وشهود العدل  
والاكسار بين يدي ربه ليرحمه فلكل مجتهد مشهد **ومن ذلك**  
تخصيص الائمة الاربع في ركعتي الجمعة من ركعتي الجمعة مع قول  
ثوران سبب لكل واحد ركعتي الجمعة او لم يخصها واحدة الا في قول  
صاحب السنية ومن في الجمعة فليست ركعتي الجمعة من ركعتي الجمعة  
الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان ركعتي الجمعة  
حسنة في كل سنة اي ان ركعتي الجمعة في كل سنة ركعتي الجمعة  
يوم الجمعة عاين جميع المسلمين في ركعتي الجمعة ومن لم يركع في ركعتي الجمعة  
حدود ربه عاينها ردة وجبة حبيده وانتقامه لضعفه بارتكابه  
المخالفة او بارتكابه العقلة والكل الملهو او بالفرق في تخصيص  
الركعتين من ركعتي الجمعة بوجوب الفصل والاي القابل بسنية  
لكن ينبغي حمل الوجوب على ركعتي الجمعة في كل سنة بوجوب ركعتي الجمعة  
كالركعة والركعتين وحمل الاستحباب على ركعتي الجمعة والركعتين  
ونحوها **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان لا يركع ركعتي الجمعة  
ليلة غسل الميت والجمعة مع اجزاء قول ما لك ان لا يركع ركعتي  
واحد منهما فالاول خاص بالانوار الذين حفظهم الله تعالى في الوقوع في  
المعاصي فكانت ابدانهم حية لا تتخرج الى تكبر الفصل بالمعاصي او  
انتقامها والثاني خاص بالاصغر الذين كبر وقومهم في المعاصي فانتقامها

قوله ان لا يركع ركعتي الجمعة في كل سنة بوجوب ركعتي الجمعة

المتكبر

المتكبر الفصل ليعني ابدانهم فرحم الله الائمة ما كان ادق مظهره في استخراج  
الاحكام اللائقة بالاصغر والاكابر **ومن ذلك قول** ابو حنيفة واحد  
والشافعي في ركعتي قوليها من ركعتي الجمعة والركعة التي يجزئها من ركعتي  
سجدة نعل والقول الثاني للشافعي ان شأنا آخر السجدة حتى يزول الركعة  
وان شأنا سجدة على ظهره مع قول ما لك يكره السجود على الظهر بل يصير حتى  
يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني مشدد **رجع** الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بجديته اذا امرتك بامر فانها  
ما استطعتم ولم يستطع هذا المرحوم ان يمثل امر الشارع في اتباعه  
للإمام في السجود الا ذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على اثر  
سجود الامام واما الانتظار حتى يزول الركعة فمسكوت عنه والعمل  
بمقتضى المطوق اولى ووجه الثاني ان العمل اعظم افعال الصلاة  
في الخضوع والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب  
او ما فرس عليها او حصيرا او حصي ونحو ذلك واما السجود على ظهر  
ادبي فربما فهم منه البر ولو صورة وان كان الادبي اصله من التراب  
ايضا فافهم فان المساجد عن طهر انسان كانه يستحق صاحبه ذلك  
الطهر وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والالا  
تكسار لله عز وجل العالمين **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان الامام  
اذا حدث في الصلاة جاز له الاستحلاق وهو الجدي بالراجح من  
مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف  
والثاني مشدد **رجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة  
المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجرة بكل الاختيار  
في الجمعة كلها او بعضها ووجه الثاني حصول المأمورين الاجر  
بمجرد اتمامهم خلف الامام في الجمعة وفارقوا الامام بعد ركعتي الجمعة  
حصول كمال الاجرة لئلا يتسبب في حصول كمال الاجرة ان شأنا الله تعالى •  
**ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان لا يجوز تعدد الجمعة في  
بلد الا اذا اكثروا وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال ما لك  
واذا افتمت في جوامع فالقديري ادبي وليس للامام ان يفتي في  
المسئلة شئ ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جائز في اذنيه  
اقامة محققين وان كان لها جانب واحد فلا يجوز وعبارة الامام  
الاعظم احمد واذا اعظم البلد ركع اهله كعبه اذ جاء فيه جعنا لك  
وان لم يكن فقم حاجة الى اكثر من جمعة لم يجوز قال الطحاوي يجوز تعدد  
الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر من محققين وقال  
داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلدان يصلوها في شئ  
فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف **رجع** الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام



الاعظم فكان الصحابة لا يلبسون الجمعة الا خلفه وينعمون خلفه الراشدون  
 بما ذلك فكان كل من جمع يقوم في سجدة لخلافة المسجد الذي فيه الامام  
 الاعظم يلبس الناس به ويقولون ان فلانا يزار في الامامة فكانت  
 يقولون ذلك فمن كبره فسد الامامة هذا الباب لا يخبر به الا  
 الاعظم كصديق سجده عن جميع اهل البلد في **مسألة** اسبغ قول  
 الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر اجتماعهم في  
 مكان ولحد فطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك  
 لحوق العتمة **فقد ثبت** الامام عمر بن الخطاب اي بعض جماله اقيموا  
 الجمعة في ساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلهم خلف امام  
 واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف العتمة من تعدد  
 الجمعة جاز التعدد في الاصل في اقامة الجمعة ولعل ذلك مراد داود  
 بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتعدد في  
 سائر الامصار من غير مخالفة التقنين من سببه ذلك ولعله مراد  
 الشارع ولو كان التعدد مهيبة عند لا يجوز فعله بحال لورود ذلك  
 ولو في حديث واحد **فقد ثبت** في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان اسهل  
 في التسهيل على الامة في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان اسهل  
 عليهم في الجمع في مكان واحد فاجم **فان قلت** فما وجه اعاده  
 بعض الشافعية الجمعة ظهر بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى  
 لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا تقضي الا عند  
 العجز عن تحصيل شرط الجمعة مثلا **فاجواب** ان وجه ذلك الاحتياط  
 والخروج من شبهة منع الائمة بالتعدد بقطع النظر عما ذكرناه من كون  
 العتمة او خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في كثير  
 من اجاد مصر وغيرها فقد صار العجمان الذين يقيمون على قبول التوا  
 يملكون يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكريم ان يذهب  
 الائمة فتقضي ان جواز التعدد بشرط الحاجة فكان صلواتها ظهرا  
 في غايها للاختياط وان كانت الجمعة مصلحة على مذهب داود فاجم  
**ومن ذلك** قوله اي حنفية وما لك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها  
 ظهر انكون فراديه مع قول الشافعي واجد جواز صلواتها جماعة فالاول  
 مخفف والثاني مستند **فارجع** الاسر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني  
 ان القاعدة ان الميسر لا يستطع بالمعسور وقد نقص حصول  
 الجمعة وتيسير الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في  
 شروعة الجماعة ووجه الاول التحفيف على الناس اذ وجوب الجماعة  
 في الجمعة شروط بصلواتها جماعة فلا فاتت مخفف في بطلان بصلواته  
 فرادى والله تعالى اعلم **باب** صلاة العتمة  
 العتمة اتفق الائمة على ان صلاة العتمة شروعة وعلى وجوب

تكبيره

تكبيره الاحرام اولها وعلى شروعة رفع اليدين في التكبيرات  
 كلها الا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان السنة في حق المقيم وغيره  
 خلف الجماعة **مسألة** ما وجدته من سبيل الاتفاق **واما**  
 ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول **ابن حنيفة** في احدي روايته  
 ان صلاة العتمة واجبة على الاعيان كالمسجد مع قول **مالك** والشافعي  
 انها سنة **وقول** احمد في ان صلاة العتمة فرض على الكفاية هو  
 فالاول مستند والثاني مخفف والثالث فيه تشديد **فارجع** الامر  
 الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم الشرح من الشارع بحكم هاتين  
 الصلاتين فاحاطا بالامام ابو حنيفة وجعلها فرض عين فيكونها ليس  
 فيها كبرية شقة لكونها بعلان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما  
 وبين الجمعة في الصورة فانها ركعتان بخطبتين فعلها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في جماعة **ووجه** الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس  
 بالعمل بحيث الذين ليسوا بالامداد السائرة في يومها اكثر داعي في الجمعة  
 من حيث ان التعدد فيها ينال من حضور صلواتها مع الجماعة ومن لم يحضر صلاة  
 الجمعة فان المدة خاص من يحضر الان تخلف عنها بعد **فقد ثبت**  
 احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وانه كثير من الناس  
 على عدم الحضور في صلواتها وكانت اشبه بفرض الكفاية وكان من  
 حضر بين يدي الله تعالى فيها كالمسجد مع قول **مالك** والشافعي  
 بعد من شفع منهم **ولذلك قال** العلماء انه افضل من فرض العين  
 لكونه اسقط القرح عن صاحبه وعن غيره فافهم **ومن ذلك** قول  
 ابو حنيفة ولحدان من شرط صلاة العتمة من العدد والاستيطان  
 واذن الامام في احدي الروايتين عن احمد كمال في الجمعة وراى ابو حنيفة  
 وان تقام في مصر مع قول **مالك** والشافعي ان ذلك كله ليس شرط  
 واجاز صلواتها فرادى لم يشأه الرجال والنساء فالاول مستند والثاني  
 مخفف **فارجع** الاسر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ما تقدم اتقا  
 من كونها يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم ه  
 بولها بالنسبة لتبعية الصلوات **ووجه** الثاني اتباع طاهر  
 كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العتمة ايام اكل وشرب وذكر الله  
 تعالى وفي رواية يقال اي جامع فلا تخفف الشارع في يومها في فعل  
 ما تودون يوم الجمعة كان حضورها مستحبا لا واجبا وايضا فلا  
 فلما ورد ان العتمة تقام يوم الجمعة فاحاط الائمة لما يكون على  
 الدين والايمان في ذلك اليوم من العتمة الظاهرين على الحق في ذلك  
 اليوم بما يجب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة ببله  
 تقوم القناعة عليهم وهم غافلون في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف  
 العتمة يردان القناعة تقوم فيه من الحكمة في جواز العتمة فرادى

التكبير مع

ف  
ن  
وجه



زيادة التوسعة على العبد بعدد وجوبه ويطه بامام لا يتحرك الا بعد  
تحريكه فافهم **وقال** اي حنفية انه يستحب ان يكبر بعد تكبيرة  
الاهرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول **الله** واحد  
انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية **وقال** الشافعي يكبر  
ستة في الاولى وخمس في الثانية ثم قال **المسألة** في واحد است  
يستحب الركبتين كل تكبيرتين **وقال** ابو حنيفة وما لك ان يكون الي  
بثنا تكبيرة واحدة تسعا فالاول تخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه  
تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات تخفف وي  
قال يستحب الركبتين تسعا **وجه** الاول اني مررتي الميراث **وجه**  
الاول التمسك في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام شيع ما وصل  
اليه عن الشارع او المجتاه **وجه** من قال يوالي التكبيرات  
فلا نه هو المتبادر الي الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالاكثر  
فيكون على كل قولي تحليلا في الكبرياء والعظمة عما قبلهم فكان  
القاء الدهن الي بحر السبوح والحمد والتوحيد مع التكبير كالقوي  
للعبد على كل تحليلا في العظمة والتكبر بافهم **وسمعنا**  
سيدنا عليا الخواص رجلا يدعي انما شرط العمل الجماعة في الجمعة  
دون العبد لان على الحق تعالى في صلاة الجمعة استثنى تحليه  
في صلاة العبدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي  
العبدين سنة وانما ذلك ان الجمعة لو شئت في ادبي لكانت  
ايران المصلين من صلاة الجمعة والعظمة التي تجلت لقلوبهم فكان  
في سر وعية صلاتهم مع الجماعة رجة هم لاستنباسهم بحسبهم من  
الشرف **فان قال** ان الحجة الشريفة التي في كل عيد وجو  
فلم لا اكتفى بالاستنباس بحجابه فلما الجزء المذكور لا يحمل به  
استنباس بعدد بعد على كل التحلي المذكور من غير دهن  
عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحمل به المعية المذكور جعلناه  
كالعدم وشربنا له الجماعة الخارجية عنه انتهى وتقدم في **باب**  
صلاة الجماعة ان شرعية الجماعة فيها رجة بالخلق **فان قال**  
قابل فلم كانت الجماعة الحاضرة في العيد اكثر من جماعة الجمعة  
**فاجواب** انما كان الجماعة العيد اكثر لاجلهم بشهود كثيرهم  
عن شهود ذلك العظمة التي تجلت لهم ليكمل سرورهم يوم العيد  
ولولا شهود ذلك الكثرة لما استنبطوا يوم العيد فكان عدم ثقل  
التحلي عليهم مع كثرتهم هو سبب حال سرورهم في يوم العيد فافهم  
**ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على التوا  
في الركعتين وهو احدي الروايتين عن احمد مع قول **اي حنفية**  
واحد في الرواية الاخرى انه يقرأ بين القرائين فيلبي في الاولى قبل

القرأة

القرأة في الثانية بعد القراءة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد  
**وجه** الاول وهو خاص بالاصا عن القرأة بعد شاهدة كبريا  
الحق جل وعلا اقوي على الحضور مع الله تعالى واعون بحاجتهم كلهم  
**وجه** جعل التكبير بعد القرأة في الركعة الثانية كون الاكابر  
يؤددون نظمها الحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة  
اعون لهم على تحمل ثقل كبريا الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصل فان  
الخطبة تطرق قلوبهم ولا يملق الله تعالى عليهم الحجاب رجة لهم  
لئلا يذنبوا عن صلاة كبرياءه وتغلبت كاهنهم ومروفتهم العار  
الذين يصلون الصلاة الحقيقية **ومن ذلك** قوله اي حنفية وما لك  
ان من فائتة صلاة الصبح الامام لا يقضيها مع قول الجهر والشافعي  
في احدي قوليه انما يقضي فرادى فالاول تخفف والثاني فيه  
تخفيف من كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء **وجه** الاول اني  
مررتي الميراث **وجه** الاول انما قلنا من الفصل مع الامام لا  
يسترجع ما قضاه **وجه** الثاني انما قلنا انها جماعة ثالثة  
ففيه تشديد على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها  
بالخصوص وايضا فان صلاتها فرادى يجر على ما فات المصلي من  
الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلي مع الامام فانه يريد ان  
يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك  
فرادى تنسبه على قدر ما فات من الاجور والتواب ليعجز عن الحرج  
على حضورها مع الامام في الاعيان المستقبلة فافهم **ومن ذلك**  
قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول احمد انه  
يقضيها اربع كصلاة الظاهر وهذا الرواية هي المختارة عند تحقيق  
اصحابهم والرواية عنده انه يخبر بين قضائهما ركعتين او اربع  
فالاول تخفف والثاني تشديد **وجه** الاول محالة القضاء  
للاداء في ذلك على الاصل فيه **وجه** الثاني في قياس صلاة العبد  
على صلاة الجمعة فان الخطبة فيها بد عن الركعتين فلما كانت  
الصلاة والخطبتان مع الامام كان من الاحتياط فخلها اربع فان  
صلاها ركعتين فقط صحت ولكن فاته الاحتياط **وقد تقدم**  
في صلاة الجمعة ان الشارع اذا فعل امر او لم يبين لنا هل هو  
واجب او مندوب فمن الادب فعلنا له على وجه التماس به صيا  
اسم عليه ولم يقطع النظر عن الجرم بوجوبه او ندبه وصلاة  
العبد من ذلك فافهم **ومن ذلك** قول الامام ان فعلها بالصبح  
بطا هو البلد افضل من فعلها في المسجد مع قوله الشافعية بان  
فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعاً فالاول يشدد بان خروج  
الحائض او فيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد



وهو خاصها بالصاع والقال في تخفيف وهو خاص بالكاتب وذلك ان  
الصاع لا يقدر ان يحضر بقوسهم في المسجد يوم العيد لا يمسك  
لانه يوم زينة واكل ونفاط لموات اياها الشارع فيه فكان صلاتهم  
للعيد في الضيق ارفق بهم واما الاكابر فانهم يرون من بين يدي الله  
في بيته اوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا اسم الخطاط مع الاجناس  
سيدان فافهم **ومن ذلك** قوله في حنيقة انه لا يجوز التسفل قبل  
صلاة العيد واما بعد هذا فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا  
بين الامام وغيره مع قولنا ان ذلك اذا مضى في المصلي فلا تسفل  
قبلها ولا بعد ها سوا في ذلك الامام والمأموم وعنه في المسجد  
روايتان ومع قولنا ان التسفل قبلها وبعد ها في المسجد غيره  
سوا الا الامام فانه اذا ظهر للناس ولم يصل قبلها ومع قول احمد انه  
تسفل قبل صلاة العيد ولا بعد ها مطلقا فالاول مستند والثاني  
فيه مستندين حيث ان فيه روايتان والثالث فيه تخفيف والرابع  
تخفيف بالترك **وجاء** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول عدم  
ورود نص في ذلك من الشارع في جواز التسفل قبلها وكل عمل ليس  
عليه امر الشارع فهو حرم ووجه الثاني استثنى من الامور  
التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وابطاح ذلك  
ان الشارع هو الدليل الثاني في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله  
فهو مجموع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله  
يفعل في اذن لا يحد في التسفل قبل صلاة العيد لاحترامه بذلك او كان  
فعله لم يبلغنا انه تسفل قبل صلاة العيد وانما اياها ابو حنيفة  
التسفل بعد صلاة العيد لكون العلم الذي كانت قبل الصلاة ذلك  
وهو المحيطة العظيمة التي تحتل للعيد قبل صلاة العيد  
تحتل في الامر بعد الصلاة فانه حصل للعيد اذ كان يسمع الخطبة  
فتدبر على ان تسفل بعد ها او حصل الاذن بالوقوف بين يدي الله تعالى  
في صفة الاذن له بان تسفل بعد الصلاة وعمل الخطبة ووجه  
قولنا انك ان تسفل في الفجر قبلها ولا بعد ها التخفيف على غالب  
الناس فان الامام ما يتأخرهم في الصلاة الاحداوة لقومهم ما كان  
حصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد فلو امروا بالتسفل في الصلاة  
لذهب المحبة التي فضده الامام وصارت صلاتهم كأنها في المسجد  
من حيث الحصر والضيق في قلوبهم فيقفوا بين يدي الله في الصلاة كالنبي  
او كالمكرهين فافهم **وجاء** قول الشافعي انه لا يكره التسفل  
قبلها لغير الامام ايماء لمن شئ من الاكابر الذين يتبعون بما جاء به  
تعالى والوقوف بين يدي الله ولا يسيحون من ذلك ولا يطأونهم  
باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف العلم فان الناس ما يوزون

بالتباعد

بالتباعد فان تسفلوا فيهم الذين غلب عليهم موافقة خطوطهم  
فيكون الامام سببا لحصول الخرج والضيق عليهم في الصلاة تنق  
اخذهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولما راي الامام احمد  
الي هذا المعنى قال لا تسفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد ولا  
بعد ها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم **ومن ذلك** اتفاق  
الائمة على انه يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة مع قول  
ابن الزبير انه يود ان ينادي ابن المسيب واو لم ينادي اذن لصلاة العيد  
معاقبة فالاول تخفيف في الغلة والنداء الثاني تشدد فيها ووجه  
الاول الاتباع والتقليد بما فعلها في جماعة لئلا يتساهل الناس  
في فعلها فوادى اذا الجماعة فيها هو المقصود الا عظم ولكون كل عيد  
يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية الغناء  
على الغزاة يعني بجامع الشريعة ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء  
والامع ورد النص لا يحتاج الى قياس **ومن ذلك** قول الشافعي  
انه يستحب قراءة سورة في الاولى واخرى في الثانية او قراءة  
سبح اسم ربك في الاولى والثانية في الثانية ومع قول احمد وما كان  
ان يدبر افعها سبح والثانية فقط ومع قوله في حنيقة انه لا يستحب  
تخصيص القراءة فيها سورة فالاول تشدد والثاني تخفيف والثالث  
اخف **وجاء** الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في  
يوم العيد الحجة توك الخوف والصنيع وما يتعلق بهوية النفوس  
فما سئى العيد امر المحاد واهل يوم القناعة فكان قراءة هذه السورة  
المعينة كالركن للبعد بثلث الاهوال لئلا يطول عليه ومن الغفل عن  
الله وعن الدار الآخرة فيموت قلبه او يضعف وان كان الكامل من  
شرطه ان يجمع بين الخرج والخرن معا في يوم العيد **فان قلت**  
ان في مثل اذا الشمس كورت اكثر في ذكر الاهوال من قراءة سبح فالحجاب  
ان التجلي لا يقع هذه الدار الغالب عليها ان يكون محروجا بها في  
رحمة بالخلق ولوانه تعالى تجلي الخلق تصفد الحلال المرفعات  
كثير من الناس فملكه كان اللائق بصلاة العبد من قراءة سبح لما فيها  
من التوسيع وصفات الحمد والكمال وكذلك القول في صورة **فقلت**  
واقترينه في محروجة بصفتان الجمال لمن قامل فافهم **وجاء**  
قولنا في حنيقة في خوف الوقوع في الرعية عن شيء من الزمان تنضم  
نفس العبد تكثر قراءة غير السورة التي عمت للقراءة فالكامل ولو ان  
السورة المعينة لا يربح في غيرها وانما قصر رجا عنه عن غيرها  
فسد الامام ابو حنيفة الباب بالقول بعدم تخصيص فرجة ان يركب  
ما كان ادق يظهر في الشريعة وما استخوفه على الله ورحم الله نبيه  
الايه **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح القولين انهم لو شهدوا

ث



يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال روية المجلد قصبت موسما  
مع قول ما لا ينقض وهو هذا احمد فان لم يكن جمع الناس في  
ذلك اليوم صلت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال ابو حنيفة  
صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث فالاول فيه تسعة  
من حيث الامر بالقضا والثاني مخفف بعدم الامر به والثالث متوسط  
**وجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول طلب المبادرة الى تدارك  
ما فات ووجه الثاني طلب التخفيف على الامة بعدم خصمهم في سماع  
الخطبة والصلاة بعد الزوال حتى شرع في قسمة الى تناول الشهوات  
ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة في بكرة النهار فلم يترك احد  
بروية المجلد الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان الغلب يرض عن  
صلاة العيد بعد اليوم الثالث وقف قلبه سائر ما كان لم يكن في  
الصلاة **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان الذكر في عيد الفطر  
وكذلك في عيد الفطر الا ان ابي حنيفة مع قول داود يوجبون ذلك  
التخفيف عما يفعل ذلك الجواز قال ابن هبيرة والصحيح ان تكبير  
الفطر اذ كان يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله  
عما هداكم فالاول يستند والثاني استند والثالث والاربع مخفف  
**وجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول والثالث الاتباع والآخر  
بالاختصار فان الامر بوجوبه بالاصالة حتى يصر فيه صاف ووجه  
قول ابي حنيفة والتخفيف ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي  
استشعار الحمية والتعظيم فيلزم في الجوسنة والخزن ويذهب الفرح  
والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدر على الجمع  
بين شهود الخطبة والسرور والاول خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول  
مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلة وانتهى به عنده الى ان يخرج  
الامام بصلاة العيد وهو الرابع من قول الشافعي والثالث الى ان  
يخرج من منزله اما ابتداءه من حين يرمي المجلد وهو احدى الروايات  
عز احمد واما انتهاه فغيره روايتان له فمن حين يرمي المجلد احدهما  
اذا خرج الامام والثانية اذا خرج من الخطبة فالاول من قول مالك  
مخفف من وقت التكبير والثاني منه مع قوله الشافعي وما بعده  
من قول مالك فيه تشديد من حيث استنداد وقته الى خروج الامام  
في الصلاة وقول احمد في احدى الروايتين كقول مالك فيه  
تشديد في الرواية الاخرى استند من حيث انه ينبغي بخراجه  
الخطبتين ووجه قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى يستلزم  
لما امتاز به التكبير في النهار وفي الليل لا يحل ظهور التكبير في  
عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه في قعود جوامع لا  
يتشرون فيه لحاسم ولا يمسون فيه في سوارعهم واسواقهم

ووجه بقية الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد  
ان تشفع التكبير في اوله واخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
والله اكبر الله اكبر والله المحدث قول مالك في رواية له ان شافعي لا يشافعي  
وان شافعي ومن قول الشافعي انه يكبر ثلاثا تسعيا في اوله وثلاثا  
في اخره واختار اصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله وتكبيرين في اخره ووجه  
هذه الاقوال ظاهر وحل دليل كل واحد بما قوله هو ما بلغه عن  
الشارع واصحابه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان تبدأ التكبير  
في يوم عيد النحر من صلاة فجر يوم عرفة الى ان يكبر لصلاة العيد من يوم  
النحر وقال مالك والثاقفي في الظاهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى  
صلاة الصبح في ايام التشرية وهو رابع يوم النحر سواء كانت  
علا او محرما عندهما والعل عند اصحاب الشافعي على ان تبدأ التكبير في  
غير الحاج من صبح يوم عرفة الى ان يصلي عصر ايام التشرية فالاول  
مخفف وما بعده مستند **وجه** الامر في ترتيب الميزان ووجه الاول  
التخفيف على الناس وهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدر على استيعاب  
شهود عظة الله تعالى وهيئته الى عصر ايام التشرية بل ترهق  
روحهم من ذلك ويدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خلاص  
بالاكابر الذين يقدرون على استيعابه ذلك فلا يشعرون بظهور عظمته  
الحق بهم من اعادة السرور والفرح عدة ايام التشرية بخلاف الاصاغر  
وانضاح ذلك ان العبد لا يسمي حقيقة عند القوم تكبر الله تعالى  
الا ان استخضر عظمته في قلبه واما تكبيره باللسان والقلب معا فكل  
فليس هو مقصود الشارع وقد حصل تسعيا والتكبير بقول ابي حنيفة  
واحمد في الجملة في حق الاصاغر فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
ولحمد في احدى روايتيه ان من صلى منفردا في هذه الاوقات لم يحل ركعتين  
لا يكبر مع قول مالك والثاقفي واحمد في روايتيه الاخرى انه يكبر  
واما خلف الوافل فتفقوا على انه لا يكبر عقبه الا في قول الرابع  
لشافعي فالاول مخفف والثاني مشدد في المسئلةين ووجه الاول  
في المسئلة الاولى من صلح منفردا استند عليه هبة الله تعالى  
وقيا من عظمته في قلبه فيقل عليه النطق بالتكبير لا يكلفه فان  
الهيبة قد عظمته فلا يطالب باقامة شعائر الكفاية وهو خاص بالاصاغر  
والثاني خاص بالاكابر الذين يقدرون على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام  
التعظيم والحمية في قلوبهم **وجه** الامر في ترتيب الميزان ومن ذلك  
يعلم بوجوب القولين في التكبير عقب الوافل التي تصلى ركعتين فان الهيبة  
دعا محسنا جها بخلاف ما كان في جماعة منها فان التبر يستأثر بجمعة  
لخصا عاة فيحيي شهود الخلق عن شهود كمال عظمته الله تعالى فلا  
يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى اعلم **باب**



**صلاة الكسوفين** اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس  
سنة مؤكدة زاد الشافعي واجمعة جماعة **هذه** ما وجدته من سبل  
الاتفاق في هذا الباب **وانما** اختلفوا فيه **من ذلك** قولك  
مالك والشافعي واجمعة ان السنة في صلاة الكسوفين ان يصلي ركعتين  
في كل ركعة قياما وقراة في ركوعان ويجوز ان مع قول ابي حنيفة  
انها تضل ركعتين لصلاة الصبح فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج**  
الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول مطلوبه زيادة الخضوع لله  
تعالى في شكر هذه الاركان لشدة الخوف الذي يحصل للمعبود من  
الكسوف فزع الشدة المصيبة بما في قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كل  
حضور مع الله تعالى والخضوع له في اول ركوع او سجود لكونها  
تعلن في محل القرب والبذل كما ورد في تشبيه الخلق الاخرى  
في الرواية بما كان الكسوف لهما في الدنيا اعظم فتنة من فتنة  
الرجال فان الحق تعالى لا يصح في جناب عظمتهم نقص ولو لان  
الحق تعالى امتنع على العارفين بغير فتنه في موافاة التكرار والاكابر  
فتوا عن دسهم **هذه** اسرار تظهر فيها الاعناق لا تنظر في كتاب  
من فيه ما ذكرناه واوصانا اليه عرف ان تكبر بالركوع والسجود  
والاعتناء بالحياء في ذلك المنقصر الحاصل في فعل كل اول ركن **ومن**  
ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشافعي من فعلها بتكرار هذين الركعتين  
ثلاث مرات واربعة مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم  
في قلوب الصحابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والطمع عند غالب الناس  
فلم يذهبوا عن كمال الخضوع والخضوع فكلهم الاية خاص بالاكثر  
والمؤسطين وكلهم ابي حنيفة خاص بالاكثر الموجودين في كل زمان  
فانهم حضور تجد تجلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حاله واحدة  
ولا يحتاجون الى تكبير شي من هذين الاركان كبغية الصلوات  
**ومن ذلك** قول الاية الثلاثة انه يحق القراءة مع قولك  
احمد الله بحمده فالاول مخفف خاص بالاصغر الذي غلبت عليهم  
هيبة الله فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالاكثر الذين  
يقدرون على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا يكلف الله نفسا  
الا وسعها فاخرجهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واجمعة في المشهور  
عنه انه لا يستحب لكسوف القمر ولا لكسوف الشمس خطبتان مع  
قول الشافعي انه يستحب لهما الخطبتان كما في صلاة الاول مخففة وهو  
خاص بالاكثر الذين قام الخوف في قلوبهم من روية الكسوف والخسوف  
فلا يجتنبون السماع خطبة ولا عظة ولا تخويل والثاني مشدد  
في استجاب الخطبة وهو خاص بالاصغر المحجبين عن المصطفى

في الكسوف

في الكسوف فلم يقع في باطنهم خوف يخفى على ذلك اختلفوا الى خطبة  
مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتفكروا به اهل اليوم  
الفتنة فنبهوا له بالاعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان  
الناس فيهم الخائف وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والامة ضعفا  
الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين المصلتين  
وخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة لئلا يسهو الذي لم يقع له خوف بالكسوف  
فتجاف ويتردد خوف من كان حصل له بد خوف فاعلم ذلك **ومن**  
**ذلك** قول ابي حنيفة واحمده في المشهور عنه انه لو اتفق لرفع  
الكسوف وقت ركعة الصلاة فلا تقطع فيه ويجعل مكانها سجدة  
مع قول الشافعي ومالك في احدي روايته انها تصح في كل الاوقات  
فالاول مخفف لعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا  
سنة النبي عن الوقوف بين يديه في الثاني مشدد وهو خاص  
بالاكثر من اهل الكسوف الذين يعرفون من طريق الالهام الا ذلك  
لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم الاذن **فخرج** الامر  
الى ترتيب الميزان ويصح توجيه الاول بالخاص بالاكثر الذين  
يعلمون ان الحق تعالى لا يقدر عليه شيء يلقينه في قلوبهم بخلاف الحق  
تعالى في قدر جرح عن الاذن في ذلك الامر وكان لهم التوقف عن فعل ما اول  
لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاء عن الشارع فان الادب المبادر  
الى فعل ما امروا به من غير توقف فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
وبالك بعد استجاب الجماعة في صلاة الكسوف بل يصلي كل واحد  
بنفسه مع قول الشافعي واحمده انها تستحب جماعة لكسوف الشمس  
فالاول مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه  
الاول ان الخلق لا يخجل في خسوف الليل وتعظيم الهيبة فتجد  
على قلوبهم تخفف عنهم بعدم ارتباطهم بسلام يراعون افعاله فهو خلص  
بالاصغر ووجه الثاني ان الاكثر ربما يتدبرون على مراعاة افعال  
اسامهم مع قيام تلك العظمة والهيبة في قلوبهم تقوي قلوب بعضهم  
ببعض واستمدادهم من بعضهم فلا فت الجماعة في حقهم اولى يجوز  
وافضل الجماعة كان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم اولى بحل في  
الاصغر يتقبل عليهم كما في طيوره افعالا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولون  
هم مع الاسام ان صلاة جماعة صلوا بعد والاصغر هذا شراديب  
**ومن ذلك** قول الاية الثلاثة ان غير الكسوف من الايات لا يسن  
له صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في الزمان مع قول احمد انه يصح  
في كل اية في الجماعة مع قول الشافعي انه يصح فردا وفيه العمل  
وقد صلب الاسام على رجليه عند زلزلة فالاول مخفف والثاني  
مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني التماس



على الكسوف بجامع انما هي حلة ما يجوز في الله تعالى به عباده ويذكرهم  
 بما هو اليوم القبيحة والله تعالى اعلم **باب**  
**صلوة الاستسقاء** اتفقوا على ان الاستسقاء مستحب  
 وعلى انهم اذا اضروا بالطرقات السنة ان يستسقوا الله برفع **هذا**  
 ما وجدته في باب من سبل الاتفاق **واقاما** اختلفوا فيه **من**  
**ذلك** قول الامية الثلاثة والى يوسف ومحمد بن الحسن انه  
 يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول ابي حنيفة انه لا يسب  
 لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلب الناس وحدانا فلا يات  
 فالاول مستدود والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه  
 الثاني كون الحاجة والضرور قد عمت الناس كلهم فصار كل واحد  
 مسقرا الى الله سائلا لانه ضرورته بكل شعرة فيه فلا يحتاج  
 الى استدراج في التوجه في غيره مع عدم بلوغه به في ذلك الى قابل  
 او هو في حق من يتقوى بعصم يستدراجه من بعض **ومن ذلك**  
 قول الشافعي واحمد ان صلاة الاستسقاء كصلوة العيد فيجوز بالزفة  
 فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وان يجهر فيها بالقراءة  
 ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني  
 فيه تخفيف ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي  
 واحمد في اشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء ويكون  
 بعد الصلاة مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الثانية المنصوص  
 عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعا واستخفا فالاول فيه تشديد  
 والرواية الاولى لاحد مستدرة بالخطبتين وقول ابي حنيفة واحمد  
 في الرواية الثانية مخفف **وج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول  
 الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصغر من اهل الحجاب لانهم هم الذين  
 يحتاجون الى الخطبة ووجه الثاني لطلب بواظهم وترفع حججهم فدعوا  
 الله تعالى بقلوب صافية راجية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون  
 الى مثل ذلك لقوة استدراجه وهو مع قول ابي حنيفة واحمد في  
 الرواية الثانية فان خطب خائب الاكابر في العلان فان ذلك لبقايا  
 حجابها عند او يقصد الاصغر الحاضر من مع الاكابر فافهم **وق**  
**ذلك** قول الامية الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية  
 للامام والماوم مع قول ابي حنيفة انه لا يستحب مع قول ابي يوسف  
 ان ذلك يشري للامام دون المومنين فالاول مستدود والثاني مخفف  
 والثالث فيه تشديد على الامام **وج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه  
 الاول الاتباع والتفاد وهو خاص بالاصغر الذين لم يطهرهم الله تعالى  
 على ما قدره لهم وقسمه من نزل انما في تلك السنة او عدة ردهم  
 الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التحويل بخلاف الرداء لان الله تعالى

قد اطلعهم من طريق الكسوف على ما قدره وقسمه لهم من نزل الماء وعديم  
 فان حول الاحكام للاكابر ويتقوه على ذلك فانما ذلك نسخة الاطلاق  
 فقد يرجح الحق لقائي بما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قول ابي يوسف  
 ان كان الامام محجوبا يتناول وان كان من اهل الكسوف فهو لاجل الشفا  
 عن هو محجوب من المأمنين فافهم **كتاب**  
**اجتناب** اجمع العلم على استحباب الاكابر من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة  
 حال الصحة لكل من له مال او عبده لاحد من **وع** ان تذكرها في المرض  
 وعلى انه اذا اتفق الموت وجه الميت للقبلة واتفق الامية الاربع على  
 انه يحرم الميت من راسه ما له مقدما ذلك على الدين وقيل طأوس  
 ان كان له مال كثير اثنى راس المال والاثنى ثلثه واتفقوا على ان غسل  
 الميت من كفاية وعلى ان للزوج غسل زوجته وعلى ان التسقط  
 اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل  
 وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سجدة ابن جبير انه لا يصلى على الصبي  
 ما لم يبلغ واجمعوا على انه ان مات غير متحون لا يحس بل يترك على حاله  
 وعلى السديد ان يمات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان القليل  
 ويصلى عليه واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة  
 وان يكون الغسل وترا وان يكون ندبا بسدر ردي الاخير وكافور  
 وعلى ان تغسل الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان دخلا  
 في ثوبه التجهيز كما وانفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المحيط  
 ولا يحرسه الا في رواية لا في حنيفة ان احرامه ينظر بموت فيفعل  
 به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنازة **في**  
 المسجد جائزة وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها واتفق الامية  
 الاربعة على اشتراط الطهارة وسبغ العورة في صلاة الجنازة وعلى  
 ان تكبيرات الجنازة اربع وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما اختلفوا  
 في صلاة الامام عليه يعني الا عظم واتفقوا على ان حل الميت وبروا كرام  
 واتفقوا على انه لا يجوز خضر قبر الميت ليدفن عندهما خرا لا اذ اصب  
 على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رمما فيجوز حنيفة وكا **ت**  
 عمر ابن عبد العزيز يقول **ا** اذ اصب على الميت حول فارزعو الموضع  
 واتفقوا على ان الدفن في التابوت لا يستحب واتفقوا على ان اجناب  
 انغزقة لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللبن والصب في القبر  
 وعلى ان كراهة الامر والحسب واتفقوا على ان السنة الحمد وان  
 الشق ليس بسنة واتفقوا على الاستسقاء للميت والبعاد والصدقة  
 والحقق والحج عند نيافته واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه  
 يصح عليه قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلد والله تعالى اعلم **لم**  
**قد** ما وجدته من سبل الاجماع وانما في الامية الاربعة

دل



**واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول مالك والثوري واحد  
 في الرجل روبا ثم ان الاذي لا يجبر بالموت مع قول ابي حنيفة انه  
 يجبر بالموت واذا غسل ظهره وهو قول الشافعي واحده في روبا ثم  
 الاخرتين فالاول مخفف والثاني مستد **رجع** الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كفرنا بهذا دم  
 وقضية التكرير انه لا يجبر على بياضهم بعد الموت وفي الحديث  
 انه المسلم لا يجبر خيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي  
 كان يظهر الجسد الاذي فلما خرج منه صار جسدا على الاصل في  
 الميتة ولجأب الاول ما ان الروح ما خرجت منه حقيقة واعدا  
 ضعف تدبيرها لتعلقها بها لعلها العلوي فقط بدليل سوال منكرو  
 وتكرير وعدايتها في القبر او في غيرها واحساس الميت بذلك وهذا  
 اسرار يعرفها اهل الله لا ينظر في كتاب فان الكتاب يقع في يده  
 وغير اهل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انا الافضل  
 ان يغسل الميت بمجرد ان يغسل لكن مستنور العورة مع قول  
 الشافعي والحدان الافضل ان يغسل في قميص والا في هذا الشافعي  
 ان يكون تحت السما وقيل الاول ان يكون تحت سقف فالاول مخفف  
 من حيث عدم البسه الغنيص والثاني مستد في الباس **رجع**  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان هناك الناس  
 الى الجرد عن الدنيا اذا ما تواتر احوالهم ليغير عيهم من الاحياء  
 فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار وانضا فانتمت الرحمة  
 النار له من السما كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه  
 من قال انه يغسل في قميص الاتباع للصحابة في تغسيلهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في قميص فالاول خاص بالاصابع والثاني خاص  
 بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط  
 من ان ينزل عليه بلاء من السما فرجاءات مصر عيادته فكان السقف يحيل  
 عنه شيء من الملائكة لعل عليه من باب توقف السبب على المسبب فاقم **ومن**  
**ذلك** قول الائمة ان يغسل الميت بالماء والادوية الضرورية كبرد  
 شديد ورجع قول ابي حنيفة ان الماء المسحوق او في كل حال فالاول  
 مخفف والثاني مستد من تسخين الماء **رجع** الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول التقاليد بالجميم بقربى من الله عليه وسلم من  
 اتباع الجنازة بار ووجه الثاني التقاليد برضى الميت نفسه الله  
 تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر في الحلة في هذا  
 الوقت **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يغسل روجه  
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه  
 الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت لا تطلق الرجعة

وجه

وجه الثاني مبني على انه يطلق باين كما هو مقرر في باب الرجعة من  
 مذهب الشافعي والحد والرواية الاخرى عنهما ان الفاسل يلف عيادته  
 خرقة يغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا تم ووجه من  
 قال انه لا تم ان السلامة مقدمة على الغنمة فخلاصه ان من سس  
 يدن من لا يجمل له مقدم على حلية النطاقه فبدن ذلك الميت لاسما عند  
 من يري بخاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يده العمل  
 على تحصيل مصلحة الفاسل والمفسور ووجه من قال يدفن بجاله بقا  
 الامر من غسل الميت والنهي عن سس الاجنبى عنده فلم يظهر عنده دليل  
 في ترجيح امر بفعله **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز  
 للمسلم تغسيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول  
 مخفف والثاني مستد ووجه الاول الوفا بحق القرابة الطبيعية  
 في الخلعة وان كان الغسل لا ينظف الكافر ووجه الثاني وضوئه لظاهر  
 المسلم قطعية قريبا كافر الا لاولا سنة ولا رجح حقيقة فكان  
 في غسله اظهر اصيل وموالاة اليه في الخلعة ولو صورة فالاول خاص  
 بالاكابر الذين لا يخاف عليهم الميل الى قريبهم الكافر ولا الخوف على اراقه  
 والثاني خاص بالاصاغر وقد غسل على ابن الجيطايب والده باذنه  
 صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب للفاسل  
 ان يوضي الميت كالحى ويسوك اسنانه ويخل اصبغه في شعره  
 ويغسلها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الائمة الثلاثة  
 انه يستحب صفر شعر راس الموات ثلاث صفر يبرق بغيره اذ  
 غسلت مع قول ابي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير صفر  
 فالاقوال ما بين مستد ومخفف ووجه قول الائمة في المسئلة  
 الاول انه يوضي الميت كالحى الى اخره مع الفصل كون الموت كالحديث  
 الاصغر ووجه قول ابي حنيفة انه كالحديث الاكبر فيدخل عنده  
 الاصغر في الاكبر والاول لا يقول بتدخلها وهو الاحوط كما شر  
 في باب الغسل من الجلبابة والسواك وتنظيف المخثرين تابع هو  
 لذلك في التداخل وعدمه ولذلك القول في تسريح المجنونة او عدم  
 ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث صفاير القياس على  
 الغسل ونراوا حكمة كونها تلقى خلفها لئلا يستتر الشعر وجهها  
 فيمنع وصول الرجعة الى بصره وحقها اذ الشعر من الامور التي تزال  
 ونفارق الجسم في الخلعة بخلاف بقية الجلد وكما قالوا لئلا يركب  
 الثلث في الصلاة لئلا يجيب اللثام الوجه عن الرجعة التي توجب  
 المصلى ووجه من قال بان رذا الشعر من غير صفر انه شعر راسه واما  
 وهو اظهر في الخزل والدم على ما قاله تلك المستد من الخا عات  
 ونقصها من الصلوات ايام الحيض او غيره لغيره لغيره تعالى اليها

رض



هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
والشافعي اذا غسل اذنانك وفي بطنها جنين حتى يسقط بطنها  
احدي روايته واحدا انه لا يسقط فالاول مستد من حيث حرمة الجنين  
والثاني مخفف من جهة عدم التساقط مستد من جهة حرمة الميت  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان السقط  
اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجه ما يدل على الحياة من عظام وحركة  
عسل وصل عليه مع قول مالك كذلك في الحركة فانه استشهد ان  
تكون حركة بطنها طولا مكثا ويتبين معها الحياة مع قول  
الشافعي في الجديد انه لا يصلح عليه الا ان تظهر امارات الحياة  
وقال احمد بن حنبل ويصلح عليه زاما الفصل فقد اتفق الامة على  
انه ليس بوجه هذه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة  
والشافعي في اصح قوليه انه لا يجب نية الغسل مع قول مالك  
بوجوبه فالاول مخفف والشافعي مستد فرجع الامر الى ترتيب  
الميزان ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهو خارج  
بل نية ووجه الثاني ان الغسل ناسية عن الميت في هذه الشهادة  
ولو قلنا ان الغلب فيها النظافة فهي من جملة الاعمال الصالحة  
وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية فلا يكون عمل صالح  
الا نية ومن ذلك قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي اذا خرج  
من الميت بعد غسله وجب ان الله فقطع مع قول احمد انه عادة  
الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني مستد  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الثاني المباعدة في التكليف  
وهو قول الشافعي ايضا لكون ذلك اخر عهده بالدين والاقضية  
الامران يعامل معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط ووجه  
الاول بمعاملة الميت بالمهور له لعدم تكليفه هو بآلة النجاسة  
لغوا التكليف ومن ذلك قول مالك ابو حنيفة وما لك انه  
يكفه تنف ابط الميت وحلق عاتقه وحف ساربه بل سدهما للفقهاء  
بعد من فعله وقال الشافعي في الجديد واحدا انه لا يبرأ به في حق غير  
المحرم وفي القدم المحتان انه مكره ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة  
كانوا يخفون فالاول مستد والثاني مخفف فرجع الامر الى ترتيب  
الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الشافعي في الام واحدا انه  
يجوز تعليم اظفاره مع قول ابي حنيفة وما لك والشافعي في القديم انه  
لا يجوز فالاول مخفف والثاني مستد ووجه الاول ان ذلك من جملة  
النظافة المأمور بها بعد ما دام في الدنيا مع كونه لا يولم الميت  
وجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت لم يصرح الشارع فيه  
بما تركه مقدما على فعله ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في

الارثية

احدي

احدي روايته انه يصلح على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلح  
عليه لاستيقاظه عن شفاعته فالاول مستد في الصلاة على الشهيد  
والثاني مخفف فيها ووجه الاول ان لا يستغنى احد عن زيادة الاح  
بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الاطراف  
في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يجره الى عصرنا هذا وليل الثاني تسخير  
الناس على الجهاد ترك الصلاة على الشهيد ويقول احدهم كيف  
لا اجاهد حتى اقتل شهيدا او يغفر الله تعالى ذنوبي واستغنى  
عن شفاعته يسقط في قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يصلح على  
الشهداء اثاره وترك الصلاة عليهم اخري وهو محمول على حالين فاني  
اذا رايت عند بعض الناس توارى عن الجهاد وحسب ترك الصلاة  
على الشهداء تسخيفا لهم على الجهاد واذا رايت عند الناس اقترا  
صالحهم لرد ال ذلك الحلي الذي ترك الصلاة عليهم لاجله ومن  
ذلك قول الامة الثلاثة ان من رفضه دابة وهو في قتال المشركين  
او تركهم عن فرسه او اصابه سلاحه فمات في المعركة انه يصلح  
عليه مع قول الشافعي انه لا يغسل ولا يصلح عليه فالاول مستد بدعم  
حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فرجع الامر الى ترتيب  
الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتل كافر بالمباشرة  
او السيف بخلاف من رفضه دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل  
الدين والسلاح مقام فعل الكافر من حيث انها انة قتلها في المعركة  
بعد ان بايع الله على القتل في سبيل الله طريقه والله لا يبرأه عن ذلك  
صارف ولا يرد عنه السيوف والمثالب وهذا اسرار بجرورها اهل  
الله لا يستطرون كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يستحب  
كل غسله شيئا اسد مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون  
في واحدة من الثلاثة تسدر فقط فالاول مستد والثاني مخفف  
**وج** الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول استعمال التسدر ظاهر  
من جهة الاستغناء عنه على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا  
تذكر الاستغناء عنه يعرف معنى نهى الشارع عن قطع شجره **ومن**  
**ذلك** قول مالك والشافعي واحدا ان المستحب ان يلقن الرجل في  
ثلاثة ابواب يعني وفي لفظ يلقن كل واحد مع قول ابي حنيفة ان المستحب  
اراد ربه واما المرأة فالمستحب تلقينها في خمسة ابواب يعني  
وميزر ولها لاف ومنفعة والحاشية تسدر فخذها عند الشافعي  
واحدا وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة ابواب  
فيكون بالخارج فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس للكن  
حد وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة  
واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا تذكر الاستغناء عنه ومن



ذلك قول الشافعي واحدا براهمة تكفي المرأة في المعصفر والمزعفر  
والجربع قول أبي حنيفة انه ذلك مكرهه فالاول مشدود والثاني  
مخفف ووجد الاول ان ليس ما ذكره انما كان غير مكرهه في الحياة  
لما فيه من الرينة الداعية الى الاستمتاع وقد نزل هذا المعنى بالمو  
وجه الثاني اطلاق الشافعي باحاطة ذلك للمرأة في غير نكاح بالبراهمة  
فمثل حياتها بعد هذا واحد من ليس الجربع في الدنيا لم يلبيسه في  
الآخرة فهو قول **فرج** الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك قول**  
ابي حنيفة وحال ذلك واحد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن في مالها  
وان لم يكن لها مال فكل مال ذلك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن  
هو بيت المال كما لو اعسر الزوج فانه في بيته المال بالانفاق وقال  
احمد لا يجزى الزوج كفن زوجته بحال ومذهبنا في ان يحمل الكفن  
اصل المرأة فان لم يكن فعل من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج وقال  
المحققون من اصحابنا هو على الزوج بكل حال ووجد المختار ووجهه  
الاقول ظاهره كونه في كتب الفقه **ومن ذلك قول** الامامة ان الصلاة  
على الميت فرض كفاية مع قول اصحابنا ما لك انما نسنة فالاول  
مشدود والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميراث ولا يصح في  
ذلك عن الشافعي ويصح دخول قول اصبح في قول الامامة لان النسبة  
في اصطلاح المتأخرين فيصير نسبة فرض الكفاية نسبة فبها فلا يكون  
في الامامة والاصح خلافه والله تعالى اعلم **ومن ذلك قول**  
الشافعي انها لا تتركه في نهي عن الاوقات المهيضة الصلاة فيها مع  
قول ابي حنيفة واحدا انها تتركه فيها ومع قول مالك انها تتركه عند طلوع  
الشمس وعند غروبها فقط فالاول مخفف والثاني مشدود والثالث فيه  
مخفف ووجه الاول انها شفاععة في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع  
منها في وقت في الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون  
ذلك المصالحا صلا بالصلوة ما يقصده عبدا الشمس بل يكاد يخط ذلك  
على قلب سبب الان ووجه قول ابي حنيفة اطلاق الشافعي الذي في الصلاة  
في هذه الاوقات مثل صلاة الجنازة وهذا الحوط ووجه قول مالك في  
طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول ابي حنيفة ووجه عدم قوله  
بالبراهمة في وقت الاستواء الميت قد صار في حصة الله تعالى بالموث  
فتم اعليناه اهل الحصة لا يعمون في الوقوف بين يدي الملك في ساعة  
من ليل او نهار بل يستثنى من كان يحرم من مكة في اوقات الربيع والاصح  
ذلك ان جميع الاوقات التي اذن الحق تعالى للعبادة ان يقفوا بين يديه فيها  
اوقات رحمة ورهي فان اطلقت ساجدة تحت اكرام فطلوها فلولا  
ان العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله بابا عنه في السجود  
بخلاف وقت الاستواء ابوي فيه ساجدا لله تعالى من شاخص ولا ظل

فانهم

فانهم وهذا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا شطر في كتاب فرج الله  
الامامة كان ادق وجوه استنباطهم امين **ومن ذلك قول**  
الشافعي واحدا بجدد كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول  
ابي حنيفة وما لك براهمة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدود  
فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان المسجد حصة الله  
الخاصة والصلوة على الميت شفاععة وتعلم ان الشفاععة في عبد  
في حصة شهود الحق تعالى اقرب قبول من حصة المحاب ووجه  
الثاني ان مقام الشفاععة مع المحاب اقوي في التوجه الى الله تعالى  
وابعد عن مقام الادلة لا طريق صاحب المحاب من المحبة على  
بجلا في رفع حجاب من الاول فانه ربما كان لا يرى للعبد فيها حتى  
يسقط فيه كون تلك الحصة تنقطع بنسبة افعال العبد اليه لشهود  
صاحبها انه تعالى هو الخالق لا اعمال العبد فلا يجد الشافعي ذلك  
ذنب يستحق الشفاععة فيه لاجله واصفا ان صاحب هذا المقام  
لا يدخل تسلي من وقوعه في الاحجاب بنفسه وذلك موجب شفاعته  
في الميت فمن صلب في المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه فاسا على  
الميت وعلى نفسه فانهم **ومن ذلك قول** الامامة براهمة  
النهي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بموته فانه لا لباس به عند  
الشافعي وابي حنيفة وقال ما لك هو مشدود اليه ليجل العلم  
بموته الى جماعة المسلمين مع قول احمد انه مكرهه وفي رواية لا يجزى  
حنيفة ان ذلك لا يكرهه ما لم يخالف الشرع فالاول مخفف والثاني  
مشدود ووجه القولين ظاهر ان النعي اذا جرح الميت فلا لباس  
به وان لم يجرح فهو مكرهه كراهة نزيه او تحريم بحسب اجتهاد المجتهد  
**ومن ذلك قول** الامامة على الميتة من الولي مع قول الشافعي في الجديد الراجح  
ان الولي والي ما الولي قال ابو حنيفة والاولي للولي اذا لم يحضر الولي  
ان يحضر امام الحي فالاول مشدود والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميراث ووجه الاول خوف المفسنة اذا اراد الايسان بالصلوة  
ومنع ووجه الثاني ان المقصود الاعظم في الصلاة على الميت الرعا  
له والشفاعة فيه ولا شك ان الولي في هذا الزمان اشفق على الميت  
من غلب دلاء هذا الزمان واحاد صاحب هذا الثاني بان الولاية  
انما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الولي الخاص للوهم  
كانوا في زمن الماضي متعلقين بالشفقة على الناس اكثر من انفسهم  
وقد ذهب الامر الى الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن السمرى  
رحمه الله تعالى يقول اذكرنا الناس وهم يرون ان الاخوة بالاسامة  
على جبايرهم من رضوه لفرايضهم **وسمى** سيد عليا



الخوامر رحمه الله يقول لعلم قال ان الوالي اولى بالامانة على  
الميت راي الحق تعالى اذ اكل بعد تعبيده في الدنيا يستحق ان  
يرد شفاعته ولجأته دعائه في حق احدكم وقع لعرون حين توقف  
بل مصر وسالنا لنبسط في طلوعه مع حزينه قوله لوي وهارون  
تقولانه قولنا فاذ ذلك ارسلنا الى الادب مع فرعون وهذا  
وان كان طلوع النيل بسوا الحق في ذلك يدخل الاستدراج فيه  
تأيسر لما قلناه فافهم **ومن ذلك** قوله الاية الثالثة انه  
لو اوصى لرجل يصاح عليه بين اولى من الوالي مع قوله اجد انه يعبر  
على كل ولى فالاول مستد والى في تحقق فرجع الامر الى مرتبة  
المران ووجه الاول ان الوالي يشفق من الاجنبى ولو كان من  
اعظم الاصلد قال ان ارتبنا على السلب اقوى واستغنى الخو تابع  
لذلك ابدى الارث ووجهه الذي على العاقبة ووجه الثاني ان  
الصديق قد يكونه اشفق عليه من وليه ولجأه عن الاول بان  
شفاعته في جرحه فلا يكلد يوجد فيها ما وجد في الشفاعة  
في الاجنبى من ظهور اجنبى الى ذلك فان الانسان لا يكره  
فيح دون نفسه حتى يضرع الى محققها بخلافه في رولته  
ذنوب غيره فان الذنوب كلها قبيحة في راي الحق كلها قبيحة  
اشفاعة فيها اكثر **وسمعنا** سبده على الخوامر رحمه الله  
يقول لا تقدر موا في الصلاة على ميتكم الا الخفاق على العلم والصالحين  
الذين يعرفون مراتب الناس كما لا تقتصا واياكم وتقدم من لا يعتقد  
في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت ذنباً يستغفر له عند الله فيه انه  
**ومن ذلك** قوله مالك ان الابن يقدم الاب والابن اولى من الجد  
والابن اولى من الزوج وان كان اياه مع قوله الى حنيفة انه لا ولاية  
للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على ابيه ووجه  
قوله مالك ان الابن تقدم على الاب ان ابن اشد توجهاً الى تحصيل  
مصلح امه من ابيه اليها لاستداده منها في الوجود في المال وانما  
فانه اذ بر واعر من عنه من جنى النقي نطفته في رحم امه ووجه قوله  
الاخ اولى من الجد كونه في مرتبة الميت فلا تارسل الله به في غير واسطة  
بجلا في الحد وعلوم ان الخو والشفقة يصعبان بالبعد ووجه قوله  
الابن اولى من الزوج ظاهر لان الزوج يحرم دموت زوجته بتوجه قلبه اليه  
بزوج غيرهما فيصير بعرضه عنها بالقلب ولو اظهر الجرح عليها في  
الظاهر فكانت شفاعته فيها جرحاً بخلاف الابن وسنه يعرف بوجه قوله  
قوله الى حنيفة انه لا ولاية للزوج في ذلك **ومن ذلك** قوله  
الاية الرابعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنازة مع قوله  
الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة فالاول مستد

والثاني

والثاني مستد **ومن** الامر الى مرتبة الميران ووجه الاول انها صلاة  
على كل حال وقوله **ومن** لا تقبل الله صلاة احدكم اذا حدث  
حتى يتوضأ وفي حديث اخر لا تقبل الله صلاة تغير طهر فتقبل صلاة  
الجنازة وما في معناها كسجد في التلوة والتسليم ووجه قوله  
الشعبي وابن جرير انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها  
الطهارة وانما يستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلوة القرآن لغير الجنب  
وكونه يصح حمل قوله باشتراط الطهارة على حال الاصابع الذين ابرأ  
ضعفت عن المعاصي وقولهم في تحجب عن الله تعالى فكان اشتراط  
الطهارة بالماء او ما يقوم مقامه من مسح ايديهم وقلوبهم حتى يدخل  
احدهم عن حضرة الله تعالى ويستغفر في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين  
والعلماء العظام الذين ابرأهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصابع بعد  
استقامتهم لما يشهدونهم لا يجنبون الى طهارته من مسح ايديهم وتجيئ قلوبهم  
حتى يغفروا في غيرهم ويصح تبجيل حال الاكابر بحال الاصابع فيسأج  
الصلاة بعد اشتراط الطهارة لمناجاة الله دون الاكابر **فان**  
**قلت** لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون  
غيرها من الوافل فضلاً عن المرافض **فاجواب** انما وقع خلاف  
فيها لعدم الركوع والسجود فيها الذين هم محل للترتيب العادي من  
حضرته الله عز وجل فيكون التوقف يتوقف الميت في صلاة الجنازة في  
محل البعد عن حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت  
الطهارة بالاصالة الا تعظيماً لحضرة القرب فافهم **ومن ذلك**  
قول الساجي وابي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان تقف  
الامام عند راس الرجل ومجيرة المرأة مع قوله الى حنيفة وما لك  
انه يقف عند صدر الرجل ومجيرة المرأة ووجه الاول ان الراس  
اشرف ما في الرجل كما انه عند قوائم الخيل اشرف ما فيه القلب الذي في  
الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع **وتسفي**  
سيدى حلي الخوامر رحمه الله يقول من حضر الوقوف بمجيرة  
المرأة طلبا لستر عورتها الظاهرة فقد فتح للناس باب كشف سورتها  
الباطنة فينبذ كل من يوقف بمجيرة عورتها صورة جمع مجيرتها  
فكانه يراها بقلبه انتهى **ومن ذلك** قوله الاية الرابعة ان  
تليها الصلاة على الجنازة اربع مع قوله محمد بن سيرين انها  
ثلاثة ومع قوله محمد بن زيد ابن اليمان انها خمس وكان ابن سبيد  
يقول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعة وتسعين  
وحسب اربعاً فذكر واما كبر اما كبر فان زاد على اربع لم يتطهر  
انتهى وقال الساجي ان يصلي خلف امام فزاد على الاربع لم يتابعه  
في الزيادة وقال احمد بن محمد بن سبيد في سجدة لا تحفف والثاني اخذ  
والثالث فيه تشديد والاربع فيه تشديد من وجهه وتخييف من وجهه

نم



**وجه** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبير بمثابة  
ركعة من الركعات ووجه الثاني جعل كل تكبير بمثابة ركعة من الركعات  
ووجه من قال انها خمس اوسبع القياس على تكبير صلاة العيد ووجه  
من قال انها تسع بتقدير ان الله تعالى التيسر ان ذلك عدد الافلاك  
العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما تكبر به اهل هذه الافلاك  
كلها وحكمة ذلك تسعة تسعة صفة الموت لصفاته البارحة جل  
وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة جود صفة ذلك الميت عن صفة  
الحق تعالى فافهم **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم وما لك ان لا يرفع يديه  
في التكبير ان خذوا تكبيرة الاولى تكبيرة الاولى فيقطع قول الشافع  
ان يرفع يديه جميع التكبيرات فالاول تخفف وهو خاص بالاكثر الذين  
يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة باول تكبيرة فلا يجوز  
من اجلي يعرفون الصلاة والثاني تسدد وهو خاص بالصغار الذين  
لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يدركون عظمة الله  
تعالى باول تكبيرة بل يخرج روجه من حضرة الله المروء بعد المروء ثم يدخل  
في يديه عند كل دخول لانه قدوم جديد على حضرة الله عز وجل  
فاهم **ومن ذلك** قول الشافع في واحد ان قراءة الفاتحة بعد التكبير  
الاولي فرض مع قول النبي صلى الله عليه وسلم وما لك ان لا يقرأ فيها شيئا من القرآن  
فالاول تسدد والثاني تخفف **وجه** الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان القرآن مشتق من التور وهو الجمع فهو يقرأ انما ولا يجمع  
روح ذلك الميت على حضرة ربه الحضور الخاص على وجه الاكرام والتسعة  
عشر هدية ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت نفى ربه تحمل لروحه  
الجمعية عظمة ربه فلا يحتاج في قراءة قرآن يجمع بها تجل في الدعاء للميت  
لان يستغفر له عند احيائه ولا يثبت فافهم **ومن ذلك** قول الامام جده  
الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنة رقة تسلم من مع قول احمد وهو  
المشهور عن مالك انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول تسدد والثاني  
تخفف ووجه الاول التقابل بحصول الامان للميت من الجهتين ووجه  
الثاني التقابل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارته الى  
انه ليس له معرفة لا نظاره فقط دون سريره فكان الجانب الايسر  
هو سورة سريرة فتركنا اعطاه الامان من جهتها لجهلنا بها وسلمنا  
له تعالى في عبادة وهو خاص باهل الادب فانهم لا يجرون على الله تعالى  
بجلا في الاصل فكل امام متقدم فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافع  
ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام يفتح الصلاة ولا ينظر تكبيرة الامام  
مع قول النبي صلى الله عليه وسلم ان ينظر تكبيرة الامام ليكبر معه وهو اخبر  
روايته ما لك فالاول تخفف والثاني تسدد او فيه تشديد **وجه**  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبالغة الى مصلحة الميت بالاداء  
او الرعا او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا

وبين الله

وبين الله في قول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الميت ووجه قول الشافع في الصلاة  
القياس على امر المأموم بوجوه اربعة في صلاة الجماعة في اي جزء من ركعة  
له وان لم يجيب له ووجه من يقول انه ينظر تكبيرة الامام كونه سبحة  
والامام هو الشافع حقيقة والمأمومون كالمتحررين في دعائه فكان من  
الادب انتظار تكبيرة الامام لان كل مأموم يخشع في دائرة اسلمة لا يعرف في امور  
الحق تعالى الامام على يد امامه كما يعرف ذلك اصحابه المكشف **ومن ذلك**  
قول احمد ان من فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره الجليل وهو  
مذهب جماعة من الشافع فيقول بعضهم انه يصلي عليه مالم يزل الميت  
وقيل ابد الا لا تخفف والثاني تسدد وتخفف ولم يزل في ذلك نص  
فكان كالدعاء مات من احوال في تدعو له ما دعاه في الدنيا والاصح  
في مذهب الشافع في تخصيص صحة الصلاة على القبر عن كان من اهل  
قوله وقت الموت وسرط الوحيته وما لك في صحة الصلاة على القبر  
ان يكون قد دفن قيل ان يصلي عليه وكل من هذه الاقوال ووجه  
**ومن ذلك** قول الشافع واحمد بصحة الصلاة على الغائبين قول  
النبي صلى الله عليه وسلم وما لك بعد صحتها فالاول تخفف والثاني تسدد  
**وجه** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصته  
للنجاشي فلا يقاس عليه على ان مات غائبا عن اهل المكشف بل جميع  
من في الوجود حاضر فروية البصر لا كبر وروية البصائر لا صغر  
ودليل الاكابر حديث زويت في الارض فرايت ستارها ومعا ربها  
وكل مقام يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون نحو  
احتماله لم يرد نص بخلافه وهذا اسرار ربه وفيها اهل الله لا ينظر  
في كتابه **ومن ذلك** قوله الامام الاربعة انه لا يكره الركن  
لبلد قول الحسن بكراهته فالاول تخفف خاص بالصغار  
والثاني تسدد خاص بالاكثر من اهل الادب فان الليل مجلبة  
ارضا الملك بخلاف النهار السرير بينه وبين الناس ودفن الميت خلا  
حضرة سر الملك بخلاف النهار فان موضوع الحكم بين العباد وان كان  
الحق تعالى لا يبع له حجاب لكن الشرع قد نسخ العرف في ما ذكره  
كسعة صلاة عاريا مع وجود ما يستبرأ به عورته وان كان  
الحق تعالى لا يبع ان يحججه شي فافهم **ومن ذلك** قول بعض السلف  
الطواف بالكتبة ليل وان كان النفس ورد لا تصفوا احدا في به  
وصلا اية ساعة شاء من ليل او نهار فليس من يعلم حق لا يعلم فافهم  
**ومن ذلك** قول الشافع واحدا اذ وجد عضو ميت غسل وصلى  
عليه مع قول النبي صلى الله عليه وسلم وما لك ان لا يصلي عليه الا ان وجد اكرم الميت  
فالاول تخفف والثاني تسدد ووجه الاول ان الصلاة حقيقة



انما هي على الروح لا تفارق تعلقها بالعضو الذي وجدناه ولا بين سائر  
الجسم ووجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك للاعلى لانه الذي يطبق  
عليه انه انسان كالموجود في الدنيا لا يقطع الرجلين مثله او هو  
وجدناه كله الاورك وبالجمل فاذ كان الصلوة حقيقة انما هي على الروح  
فالصلوة تلحق جميع اجزاء البدن المتفرقة ولو في الفسكات  
ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمسححة وتكفير السيئات  
او رفع الدرجات **ومن ذلك** قوله في حقيقته والثاني ان  
الامام يصلي بما قال قتل نفسه مع قول ما لك واجرم من قتل نفسه  
او قتل في حذ فان الامام لا يصلي عليه ومع قوله احمد لا يصلي الايام  
على الخوارج ولا يصلي قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلي على من قتل  
به رجم او قضا ص وكره عمر ابن عبد العزيز الصلاة على من قتل  
نفسه وقال الاثرعي لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على  
ولو الرضا وعن الحسن انه لا يصلي على النفس فلا ولا تخفف  
في جوار الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الاول العمل  
بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله اي ولو قتل  
النفس او قتل في الرضا او القضا ص ولا نكال في العينة او  
نفسه او كان ولد زنا ووجه الثاني ان الصلاة تظهر وجه  
لا تظهر على حق لا دعي بل الحقوق عليه باقية ايام القيمة  
ووجه عدم الصلاة على النفس انها شهيدة كارج **ومن ذلك**  
قوله ما لك وهو الاصح من ذهب الشافعي ان الجنب اذا استشهد  
لا يغسل ولا يصلي عليه مع قوله في حقيقته انه يغسل ويصلي عليه في  
قوله احمد انه لا يغسل ولا يصلي عليه فلا ولا تخفف بترك الغسل  
والصلوة والثاني مشدد فيها والثالث فيه تخفيف ووجه  
الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تظهر الشهيد  
ومعنى ووجه الثاني ان احد الاستغنى عن زيادة فضل ربه  
عليه بل دعا بالمغفرة والرحمة ولا عن اظهار جسده بما نزل  
بربه العادرجات والمنا العاشية ووجه قوله اجماع الجنازة  
نوع اخر خلاف حديث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد  
حيبا عند ربه يترك كاصح هذا القرآن فالغسل بزيده وضاه حياة  
فانهم **ومن** ذلك قوله ما لك والثاني في رجم قوله ان المغتسل  
من اهل العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه مع  
قوله في حقيقته انه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن احمد روايات  
فلا ولا مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف **مرجع**  
الامر الى يتيق الميزان ووجه الاول ان البغاة من المسلمين بأكمل  
حال والشهادة لا تكون الا لمن قتلته الكفار الذين هم اعداء الحقيقة

وجه

ووجه قوله في حقيقته انه قاتل لنصرة دين الله على كل حال وان ترك  
الامر عن نصرته اهل الدين في الدرجة عبا مع ان كل من المغتسلين بالبع  
نفسه لنصرة دينه **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة ان من قتل  
من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلي عليه مع قوله في حقيقته  
لا فلا ولا مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني تخفف من  
جهة عدم الصلاة والغسل **مرجع** الامر الى يتيق الميزان ووجه  
الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه كالمجاهد لدين الله  
فقال في فلا يصلي عليه بل ولا تنفق الصلاة عليه ولا الغسل  
انه ان يتوب **ومن** قوله الامية الثلاثة ان من قتل طالبا في غير  
حرب يغسل ويصلي عليه مع قوله في حقيقته انه ان قتل جديرة  
لم يغسل وان قتل بمقتل غل يغسل ويصلي عليه فلا ولا مشدد والثاني  
فيه تخفيف ووجه الاول ان غير الشهيد في احكام الدنيا وان كان  
له ثواب الشهادة في الآخرة ووجه احد الشافيين في قوله في حقيقته  
في ان من قتل جديرة لا يغسل ان الجديرة تخرج منه الدم فيخرج  
معه الحبث الواقع في روجه المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل  
فان الحبث ياتي في الدم فيخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة  
عليه **ومن** ذلك قول الشافعي وغيره ان المسمى امام الجلالة  
افضل مع قول السواري انه الراكب يكون وراها والماسي حيث  
يشاء وكره الشعبي الجلبين العمودين وقال الشافعي هو افضل من الراكب  
ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن الشافعي واصحابه **ومن** ذلك  
قوله الامية الثلاثة ان من مات بابحر ولم يكن بقرية ساحل فغسل  
بين لوحين والقي في البحر ان كان في الساحل يسلطون وان كان  
فيه كفا رقت والقي في البحر ليحمله بقراره مع قوله احمد انه  
يغسل ويرحم في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فلا ولا مشدد  
بالغسل والثاني تخفف **مرجع** الامر الى يتيق الميزان  
ووجه الاول الاختيار طرفة المسلم فرعا بجده احد في الساحل  
من المسلمين فيه فنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي للدين  
تبرأ به الامة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت ه  
كنايين عن الذين حضروا موته في الدفن بخلاف ما لو كان  
في الساحل كما رافاه فانه يغسل لترك قرار البحر ليلد تهنك حرمته  
الكفا ووجه الثاني ان المقصود الاغنى عن الدفن الوفا بحق  
الميت واكرام جسمه بعد الموت عن الدفن وتغيبه عن العيون  
وعدم تاذي الناس برأيتهم وبقرضهم للوقوع في سببه اذا سموا  
نتم رجه **ومن** ذلك قوله الامية الثلاثة ان راس الميت  
نوضع عند رجل المبرم يسيل الميت سدا الى القبر مع قول



الحزن وحمل كلام الامم على حال غلبة الناس من الحزن على الميت ومن  
ذلك قولنا لك والاشاء في واحد بكراهة فالاول مستند والثاني مخفف  
مع قول ابي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مستند والثاني مخفف  
وجه الاول انه شق على المعريين تكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه  
جلس للتعزية ووجه الثاني انه خفف على المعريين بالجلوس لم  
يخلق ما اذا لم يجلس فرما جازوا بعزونه فلم يجدوه فيحتاج احد  
اليهم اخرج بعد ذلك لاسيما من وراء شغلهم دأبهم ومن ذلك  
قوله الامم الثلاثة ان القبر لا يبي ولا يحصى مع قول ابي  
حنيفة يجوز ذلك فالاول مستند والثاني مخفف ووجه  
الاولي غلبة التسليم لله عز وجل بالقابض في القبرين يدي الله  
عز وجل من غير حائل فوق لما يمنع عنه شي من الافات وهو خاص  
بالاصا عز وجل وجه الثاني الاخذ بالاحتياط والنقل اول يتوقف  
الامور على حسيبها تناسل باب اعقل وتوكل فهو خاص بالاكابر  
وقد قال الغارقون ان سكتي الدور المتهمة او لم يبق الدور  
الجديدة من حيث ان الساكن في الدار المتهمة يكون عليه التوكل  
على الله محض بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة بالافان  
قد يصير الغلبة عليه الاعتقاد على الدارين حيث انكلامها على الله  
تعالى فاقولهم **ومن ذلك** قوله الامم باستحباب قراءة القرآن  
عند القبر مع قوله ابي حنيفة بكراهة فالاول مخفف والثاني  
مستند ووجه الاول ان القراءة عند القبر سبب لارتداد الرحمة  
على الميت ووجه الثاني انه في ذلك اعتناء بالقرآن نظير ما ورد  
من النهي عن الصلاة في القبرة والخلاف في وصوله ثواب  
القرآن للميت او عدم وصوله مشهور وكل منهما وجد ذهب  
اهل السنة ان للانس ان يجعل ثواب عمله لغيره وبه قال  
احمد ابن حنبل **واما حكمة الدعاء للميت** بعد الدفن بالتسليم  
فهو ثمة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا شافقون  
حكمهم حكم العسكر اذا وقف بباب الملك ليستفتح فيمن اذنب  
والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود الا غلظ لاسيما عند  
سؤال منكر ونكير حين يذهل ما رويتهما فلا يقال ان  
الصلاة تكفي عن الدعاء بعد الدفن فاقولهم والله تعالى اعلم

بعدم

الحزن

الحزن وحمل كلام الامم على حال غلبة الناس من الحزن على الميت ومن  
ذلك قولنا لك والاشاء في واحد بكراهة فالاول مستند والثاني مخفف  
مع قول ابي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مستند والثاني مخفف  
وجه الاول انه شق على المعريين تكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه  
جلس للتعزية ووجه الثاني انه خفف على المعريين بالجلوس لم  
يخلق ما اذا لم يجلس فرما جازوا بعزونه فلم يجدوه فيحتاج احد  
اليهم اخرج بعد ذلك لاسيما من وراء شغلهم دأبهم ومن ذلك  
قوله الامم الثلاثة ان القبر لا يبي ولا يحصى مع قول ابي  
حنيفة يجوز ذلك فالاول مستند والثاني مخفف ووجه  
الاولي غلبة التسليم لله عز وجل بالقابض في القبرين يدي الله  
عز وجل من غير حائل فوق لما يمنع عنه شي من الافات وهو خاص  
بالاصا عز وجل وجه الثاني الاخذ بالاحتياط والنقل اول يتوقف  
الامور على حسيبها تناسل باب اعقل وتوكل فهو خاص بالاكابر  
وقد قال الغارقون ان سكتي الدور المتهمة او لم يبق الدور  
الجديدة من حيث ان الساكن في الدار المتهمة يكون عليه التوكل  
على الله محض بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة بالافان  
قد يصير الغلبة عليه الاعتقاد على الدارين حيث انكلامها على الله  
تعالى فاقولهم **ومن ذلك** قوله الامم باستحباب قراءة القرآن  
عند القبر مع قوله ابي حنيفة بكراهة فالاول مخفف والثاني  
مستند ووجه الاول ان القراءة عند القبر سبب لارتداد الرحمة  
على الميت ووجه الثاني انه في ذلك اعتناء بالقرآن نظير ما ورد  
من النهي عن الصلاة في القبرة والخلاف في وصوله ثواب  
القرآن للميت او عدم وصوله مشهور وكل منهما وجد ذهب  
اهل السنة ان للانس ان يجعل ثواب عمله لغيره وبه قال  
احمد ابن حنبل **واما حكمة الدعاء للميت** بعد الدفن بالتسليم  
فهو ثمة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا شافقون  
حكمهم حكم العسكر اذا وقف بباب الملك ليستفتح فيمن اذنب  
والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود الا غلظ لاسيما عند  
سؤال منكر ونكير حين يذهل ما رويتهما فلا يقال ان  
الصلاة تكفي عن الدعاء بعد الدفن فاقولهم والله تعالى اعلم

هم

**كتاب الزكاة**  
اجمع الامم على ان الزكاة احد اركان الاسلام وحيات وجوبها  
في اربعة اصناف المواسي وجنس الاعنان وعروض التجارة  
والمكيل والمدخر من الثمار والزروع بصفة منصوصة  
واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم ابا له العاقل واجموا



على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الاما جازي عن ابن مسعود وابن  
عيسى من قولهما بوجوبهما على من ملك ثمن اذا حول الحول  
وجوبه وكان ابن مسعود اذا اخذ عطاء زكاة في الحال واجمعوا  
على ان اخراج الزكاة لا يصح الا ببيع وقال لا يفتقر اخراج  
الزكاة على بئذ وعلى ان من استخ من اخراج الزكاة بخلاف اخذ  
منه فمرا او بعد وعي الله ليس في المال سوي الزكاة وقال  
مجاهد والسعي اذا احصد الزرع وجب عليه ان يبيع شيئا من  
السنة بل للمساكين وكذلك اذا اخذ الخيل يجب عليه ان يبيع  
شيء للمفقير من الثمار **وهذا** ولو وجدته من سائل الاجماع  
والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه** **فمن ذلك** قول **ابن**  
حنيفة يجب على المالك العشرة في زكاة لا فيما سواه مع قول  
مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة مع قول **ابن** يورج عليه  
الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث  
مشدد **فمن** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المالك  
لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في  
وجوب اخراج العشرة من زكاة لا لقوته له وان كان هو يزرع  
الزق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني بفض ملكه الشرع في  
الحول فلا يجب عليه بحد وجوب الزكاة عليه توسعة عليه  
لمصرف ذلك في فكاك رقبته من رق العبيد الى الرق الخالص  
الذي هو رق الله العلي العظيم فانه لما كنت الحقيقي ذلك غيره على  
مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في سبي الملك ووجه الثالث  
التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع  
له لوجب ان يكون عبد العبيد الله فواضعا لله عز وجل فذلك اوجب  
عليه الزكاة ويزيده على ما لا يكتفي به في تليظا عليه فاقم **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه لا يسقط من المريد ما وجب عليه من الزكاة  
حال اسلامه مع قول **ابن** حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني  
مخفف **فمن** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بخلقها بماله حال  
التركة الاحكام الشرعية قبل خروجها من اصل الدين فكان حيط الامل  
فذلك حيط فروعها فان عاد الى الاسلام بغير كل شيء مقتضاها  
فيصح وجوب ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى ان يبيعوا  
لغيركم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التليظ ووجه  
الثاني بانها طهرة للروح والماله او جهبا لله تعالى في حال عبده المؤمن  
محبته فيه وسفقه عليه وعي ماله ان يدخلها حيث كان لا يوجب  
المريد عدم ايجابها عليه اعراضا عن الشارع عنه وعصا طهه فانه  
اسو حال من الكافر الاميل بزوجه الاسلام وايضا فان الزكاة تابع

الاصل **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي  
والجنون وخبرها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قول  
ابن حنيفة عمن يملكه عنه لاركاة في مالهما ويجب العشرة في رزقهما  
ومع قول الاوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في المال لمن لا يخرج  
حتى يبلغ الصبي وليفق الجنون فالاول والثالث مشدد والثاني  
فيه تخفيف **فمن** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث  
الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء وعجز عن  
مباشرة جاز الاستئانة فيه بانه او باذن الحاكم ووجه الثاني  
عدم توجه الخطاب الى الصبي والجنون لعدم التكليف وكذا  
تاخيرها اخراج عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ او الاقامة  
اولي لخبرها بطبيعة نفس بخلاف العشرة في الزرع لمساخة النفس  
به غالبا **ومن** ذلك قول الشافعي واحدا له لملك بمال  
مراعاة في اثناء الحول او باده ولو تغير جنسه انقطع الحول  
مع قول **ابن** حنيفة انه لا ينقطع بالماله في الذهب والفضة وينقطع  
في الماشية مع قول مالك انه ان باده بجنسه لم ينقطع والاه  
فروايات فالاول تخفيف في حيث عدم وجوب الزكاة والثاني  
فيه تشديد ووجه وتخفيف ووجه والثالث مفصل **فمن**  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من باده بذهب او باع لم يند  
عليه انه حال عيضا به الحول فلا زكاة ووجه قول **ابن** حنيفة  
ان من باده بذهب او فضة فلا يند لم يند ان يند ناض على كل حال  
بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف ما قررته فقامل **ومن**  
ذلك قول **ابن** حنيفة والشافعي انه ان اقلف بعض الضاب او  
انلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك واحدا انه ان تصد  
بالماله الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخراجه عند تمكنه  
اخر الحول فالاول تخفيف في حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني  
فيه تشديد في احد شيخي التفسير **فمن** الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الشافعي في الجديد والراجح واحدا في احاديث روايته  
ان المال المقصود والضمان والمحو اذا عاهد بركي عن الماهل مع قول  
**ابن** حنيفة وصاحبه والشافعي في القديم انه يستأنف الحول  
من عبده ولا زكاة فيما مضى وهو احاديث الروايات من احمد  
ومع قول مالك ان عليه اذا عاد زكاة الحول واحدا فالاول مشدد  
والثاني مخفف **فمن** الامر الى مرتبة الميزان ولكل حده  
ومن ذلك قول الامام الشافعي في اظهر الروايات ان الدين المستبرق  
للضابط او لمعنه لا يصح وجوب الزكاة مع قول **ابن** حنيفة وهو  
القول القديم للشافعي انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف

في



فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك  
 قول الامام الشافعي ان الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة مع قول  
 ابي حنيفة انها تنطبق بالعين لتعلق الحباية بالرقبة ولا يزول ملكه  
 عن شيء من المال الا بالرفع الي المستحق وهو احدى الروايتين عن احمد  
 في الاموال الظاهرة ومع قول مالك انها تنطبق بالذمة ويكون  
 حرزها من المالك من قبلها وله ان يودي الزكاة من غير هذا فالاول  
 مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه من حيث حملها  
 بدينه بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التسهيل  
 من جهة كون جزء منه من ثمنها حتى يوديها فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك  
 والشافعي في ان لا يجوز تقديم ائنته على الاخراج مع قوله احمد ان يسحب  
 مقاديرته النية للخارج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال  
 لم يجوزك لظاهرة الصلاة والحج وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا بد  
 من نية من مقاديرته للاداء او اخر بقدر الواجب فالاول مشدد وكذلك  
 الثالث والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية فانكلف العبد  
 بوجوب النية في سائر العمل فلا يكون في جزئه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك  
 عرف توجيه الرواية عن ابي حنيفة ووجه جواز تقديمها برسا  
 بسبب ان ما قرب الشيء على حكمه وايضا ذلك ان النية في الاخلاص  
 فتم لم يفرق بين النية في العمل لم يحصل العمل واذ لم يحصل اخلاص فلا تقبل  
 حصة الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من وجبت عليه  
 زكاة وقدر على اخراجها لم يجوز له تاخيرها فان اخرضها ولا تسقط  
 عند تلف المال مع قول ابي حنيفة تسقط بتلفه ولا يصير حصونه  
 عليه ومع قول احمد ان امكان الاداء ليس بشرط في الوجوب  
 ولا في الثبات واذ تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته  
 سواء امكنه الاداء لا فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث  
 اخفف الاول فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر  
 ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من وجبت عليه زكاة ومات  
 قبل ادائها اختلفت ميراثه مع قوله ابي حنيفة انها تسقط بالموت  
 فالاول مشدد والثاني تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول المسارعة الى ابراء ذمة الميت بما لا اخرج زكاة الذي ترتب  
 به ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء ليصح  
 حمل الاول على حال الميت المتورع اذا كان ذمته كذلك وحمل الثاني  
 على ما اذا كان بالصدقة ذلك والله اعلم الا ان نياها واخراجها وهم  
 من غير راد نه لوهم الصق بالميت وادهم فمري بخلاف الفقراء

ومن ذلك

**ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان من يقصد الفرار  
 من الزكاة كان وهيب من ماله شيئا او باعه ثم استراه قبل  
 الحول سقطت عنه الزكاة وان كان سبيها عاصيا مع قول  
 مالك واحمد لا تسقط فالاول تخفيف والثاني مشدد فخرج  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمله على تغيير نيته اليها  
 بعد ذلك قبل ازالة العين ووجه الثاني حمله على استصحابها  
 بخارعة لله عز وجل **ومن** ذلك قول الامام الشافعي ان لا يحمل  
 الزكاة جاز قبل الحول اذا وجد المضاعف مع قوله مالك ان ذلك  
 لا يجوز فالاول تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة لتقديم الصلاة وتعلم  
 الحول كدخوله الوقت ووجه الاول ان فعل خيرا واعتبر بحال  
 الحول انما جعل ترسعة لصاحب المال اذا اختار اخراجها قبل  
 بحال الحول فلا يمنع جلا في تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز  
 لاستثراء الوقت في صحته كما هو مقرر في كتب الفقه ولكو  
 لا يتقوى للفقر انفعها بخلاف الزكاة والله اعلم

**باب زكاة الحيوانات**  
 اجموعا على وجوب الزكاة في الغنم والابل والنفق والغنم  
 بشرط كمال المضاعف واستقرار الملك وكمال الحول وتكون المال  
 لحولسلي واجموعا على ان المضاعف الاول في الابل خمس وفيه  
 شاة وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشر شاة وفي ثمانية عشر  
 العشر من اربع شياه فاذا بلغت خمسة وعشرين ففيها بنت  
 خاص واذ بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت  
 احدى وستين الى اخر ما صرحت به الاحاديث الصحيحة  
 وجب ما وجب بلا خلاف في من بين العدا وجموعا على ان  
 النجاشي والعراب والذكور والاناث في ذلك سواء انفقوا  
 على ان لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب  
 انه يجب في كل خمس من البقر شاة الى ثلاثين في الابل وكذلك  
 انفقوا على المضاعف الاول في البقر ثلاثون وفيها بنت فاذا  
 بلغت اربعين ففيها مسنة وجموعا على ان مضاعف الغنم هو  
 اربعون وفيها شاة شاة شاة فيما زاد حتى تبلغ مائة ولحم  
 الجارح ما به ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والفا  
 والمعرسوا وانفقوا على ان الخيل اذا كانت معجدة للتجارة  
 في قيمتها الزكاة اذا بلغت مضاعفا وكذلك انفقوا على ان  
 الزكاة في البغال والحمار اذا كانت معجدة للتجارة هذا  
 ما وجدته من مساميل الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا

سدة

نها

وعلم في هذا ان  
 في ثمانية شياه



فيه **من ذلك** قول أبي حنيفة والساجي إذا كان عنده  
 خمس من الأبل فأخرج واحدة منها أنها تجزئ مع قول مالك وأحمد  
 أنها لا تجزئ وإذا بلغت أبله خمسة وعشرين ولم يكن في ماله  
 بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك يلزمه مع قول أحمد أنه  
 يجزئ من شرا واحدة منها وقال أبو حنيفة يلزمه بنت مخاض  
 أو فتمتها قال العلماء في هذه الأقوال ما بين تخفف وشدد  
 ولكن لا يخفى أن من وقف على أحد ما ورد أو لم يخرج غيرها  
 من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج إما قيمة مما قبله  
 الشارح يظهر ما قاله العلماء فمن زاد في السبيح علف المملوك  
 على العدد الوارد فخرج الأمر إلى من يتي الميراث ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة ومالك أنها إذا ملكا نصيبا واحدا وخطا  
 لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الساجي أن عليهما هر  
 الزكاة حتى لو كانت أربعون سنة وبين ما به وجبت الزكاة  
 فالأول تخفف والثاني شدد وخرج الأمر إلى من يتي الميراث  
 وثقينة مسایل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب  
 بذكرها والله تعالى أعلم **باب زكاة النابت**  
 اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا  
 وإن فقد أو الواجب من ذلك العشران شرب بالمطر أو من يروان  
 شرب بصب أو دولاب أو ما استراه نصف العشر والنصاب  
 في الثمار والزروع الأعين في حنيفة فإنه لا يعتبر به بل يجب  
 الحشر عنده في القليل والكثير قال القاضي عبد الوهاب  
 ويقال أنه خالف لأجماع في ذلك وانفقوا على أنه لا زكاة في  
 القطن وقال أبو يوسف بوجوبها على أنه إذا خرج القطن من  
 المزارع لم يجز وتبقى عنده بعد ذلك سبعين لا يجب فيه شيء  
 آخر وقال الحسن البصري كل حال عليه الجوز وجبه العشر  
 فيه **من ذلك** ما وجدته من مسایل الأئمة وأما ما اختلفوا  
 فيه **من ذلك** قوله أبي حنيفة في كل ما أخرج من الأرض  
 من الثمار والزروع العشر سواء سقى بالما أو بالنبع إلا الحطب  
 والحشيش والقصب القارسي خاصة مع قول مالك والساجي  
 أنه يجب في كل ما أدخل الحنطة والشعير والارز وعمرة النخل  
 والكرم ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ويخرج من الثمار  
 والزرع عينا أو جها في اللوز واستقطها في الجوز وخابر  
 الخلا في عندهما ذلك والساجي وأحمدان عند أحمد تجب في السهم  
 واللوز والفتيق ويزر الكتان والكمون والكرأوب والمزول  
 وعندهما لا يجب وفايدة الخلا في مع قول أبي حنيفة أنه يجب

عنده

عنده في الحضر أو امتثلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالأول فيه شدد  
 والثاني فيه تخفف والثالث مستود فخرج الأمر إلى من يتي الميراث  
 وقد وردت الأحاديث شاهد للكل مذهب فلا يحتاج إلى توجيه  
**ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك في أسرار وأبيته واحد  
 قول الساجي أنها يجب الزكاة في الرثبون مع قول أحمد في أسرار  
 وأبيته ومالك في أحدي وأبيته والساجي في أرح قوليه لعدم  
 الوجوب فالأول شدد والثاني تخفف **فرج** الأمر إلى من يتي  
 الميراث ووجه الأول كثرة الحاجة إلى الرثب من حيث أنه أدام  
 فاستد الفوت ووجه الثاني كونه غير ثروت فلا تشتمل حاجة  
 الناس إليه مثل الثمر والزبيب فأعلم ذلك **ومن ذلك** قول أبي  
 حنيفة وأحمدان في العسل العشر مع قول مالك والساجي في الجديد  
 الرائج أنه لا زكاة فيه اختلف أبو حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة  
 إذا كان في أرض خراجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا  
 ونصابه عند أحمد ثلثا ية وتون رطلان بغدادية وعند أبي حنيفة  
 يجب العشر في القليل والكثير فالأول شدد والثاني تخفف وقول  
 أبو حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج تخفف وقول أحمد  
 شدد وكذلك قوله في النصاب شدد وقوله في حنيفة فيه  
 تخفيف **فرج** الأمر إلى من يتي الميراث **ووجه** الأول أن النخل  
 يروي مما يخرج من الأرض فكان الجوبة التي تخرج من الزرع أو الثمار  
**ووجه** الثاني ما ذكرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبيد  
 قوسحة على الأمانة فوجب الزكاة فيه خاص بالأكابر وعدم وجوبها  
 خاص بالأصغار وكذلك قول أبي حنيفة أنه يجب في قليل وكثير  
 خاص بالأكابر لا لطلاق الخراج العشر من العسل في بعض الأحاديث  
 وقول أحمد خاص بالأصغار **وي ذلك** قول الساجي أنه لا  
 الزكاة إلا في نصاب من كل جنس فدل بغير جنس إلى جنس أخرجه  
 قول مالك أن السعير يضم إلى الحنطة في الحال النصاب ويضم بعض  
 القطنية إلى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالأول  
 تخفف والثاني شدد **فرج** الأمر إلى من يتي الميراث ووجه  
 الأول ظاهر ووجه الثاني أنه تخمين قد يحيط بما أنه يصح حمل الأول  
 على حال أهل الزرع والثاني على عامة الناس بل منع الناس الزرع  
 زكاة الثمر والعنب مطلقا مطلقا هو شاهد في عصر **ومن**  
**ذلك** قول مالك وأحمد والساجي في الرائج من هذه أنه يجب  
 العشر في الأرض الخراجية لأن الخراج في عينها والعشر  
 في غلبها مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب العشر في الأرض الخراجية  
 ولا يجع العشر والخراج على النسان وأحد إذا كان الزرع لواحد

تجب



والارض لاخر وجب العشر على ما لك الزرع عند الشافي وما لك واحد  
والي يوسف ومحمد قول الي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول  
مشهد والثاني تخفف واما وجه وجوب العشر على ما لك الزرع اذا  
كان الزرع لو اُخذت الارض لاخر فهو متوسط بين الامرين لا صاحب  
الارض قد استغنى عن الارض كما استغنى عنها صاحب الزرع **فخرج**  
الامر الي من ينشئ الميزان **ومن ذلك** قول الامم ان ما لك الارض  
اذا اخرجها فحشر زرعها على الزارع مع قول الي حنيفة انه على ما  
الارض فيقول كل من القولين يشترط وجه وتخفيف من وجه اخره  
وتوجيههما كقول جدي ما تقدم انما **ومن ذلك** قول المشافيه  
واحمد انه اذا كان مسلم ارض لاخراج عليها فبا عمار من دمي فلا  
خراج عليه وعشر في زرعها فمع قول الي حنيفة يجب عليه الخراج مع  
قول الي يوسف عليه عشران ومع قول محمد وعشر واحد مع قول  
ما لك لا يصح بيعه سنة فالاول والثاني مشهود بوجوب الخراج والثاني  
مشهد بوجوب عشرين والراجح فيه تخفيف والخامس مشهور **فخرج**  
الامر الي من ينشئ الميزان **وجه الاول** استصحاب حكم الارض الذي  
كان لها حال تلك المسلم فلا يجدت على الزرع خراج بفقد اصناف  
سركته ووجه الثاني مراعاة حال الزرع في اجزاء الصغار على الزرع  
على حكم الارض المذكورة ومنه توجيه قول الي يوسف ومحمد ووجه  
قول ابي مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوي علينا  
فقلت تلك الارض داخرا كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت  
حكم المسلمين **وقد** ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض  
دور الانصار فراى فيها سكة حرث فقال ما دخل هذه الدار قوم  
الا دخل عليهم لئلا يلاجل الخراج الذي على ارض حرث فلو كانت  
الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه فلا  
خراج والله سبحانه وتعالى اعلم **باب زكاة الذهب**  
**والفضة** اجمعوا انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر  
كاللؤلؤ والمرقد ولا في المسكن والعنبر عند سائر الفقهاء **وحكي**  
عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخس في العنبر وعمر ابي  
يوسف في اللؤلؤ والجوهر والبواقيت والحرير والخمى لانه معروض  
فاستبدل الزكاة عن العنبر وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من  
البحر واجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرين مثقالا وفي  
الفضة مائتا درهم سواء كان مصروبا او مكسورا او بيراولة  
فاذا بلغت ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع الخس وفي الحبيث  
ان لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا واجمعوا على تحريم ائجاد  
او ابي الذهب والفضة واقتسمتها ويجوز زكاة الزكاة فيها هذا

لث

ماوجه

ما وجدته من سبيل الاجماع **واما ما اختلفوا فيه فخرج** **ومن ذلك**  
قول الامم الثلاثة ان الزكاة يجب فيما زاد على النصاب بحساب  
مع قول الي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم او عشرين مثقالا  
حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما واربع مثقالين فيكون في الارض  
درهما درهم ثم كذا في كل اربعين درهما وفي الارض دنانير  
في اطلاق فالاول مشهود والثاني تخفف **فخرج** الامر الي من ينشئ  
الميزان **وجه الاول** الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير واما  
تجب على الغني فلو لان الانبياء يصبر عني ما لعشر من مثقالا  
من الذهب وثلاثين مثقالا من الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه  
وصاحب هذا القول اخذ بالاجتناب او بالمائتين من الفضة لما  
كانت الزكاة للفقير فجعل فيما زاد على النصاب الي الاربعين  
وبه قال الحسن البصري في قول نصاب الذهب مائتي مثقالا  
فخرج وجوب الزكاة على ملك النصاب بين ان يكون من  
العوام ومن اهل الكسب خلافا لما قاله بعض الصوفية من  
انه لا تجب الزكاة الا على من يربى له ملكا مع الله تعالى اما من لا  
يربى لله تعالى ملكا مع الله تعالى كسفا وبقينا فلا زكاة عليه  
انتمى والحوالما تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل انسان  
خبر يدعي الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولو لا ذلك صاحب  
له عتق ولا بيع ولا شرب ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما هي  
من العباد الا بسبب الملك اليه فاياك والخلط والسطح عن ظاهر الشريعة  
**ومن ذلك** قول الي حنيفة وما لك واحد في احدى روايته ان اذ  
يضم الي الفضة في تكميل النصاب مع قول في قوله انه لا يضم فالاول  
مشهور وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني تخفف فيه **فخرج**  
الامر الي من ينشئ الميزان **وجه الاول** ان كل ما زاد واحد وان اختلف  
جنسه ووجه الثاني الوقوف على جدينا وروى انه لا تجب الزكاة  
في ذهب وفضة الا ان كان كل منهما نصابا متراخفا من ذلك  
بالضم هل يضم الذهب الي الورق ويكمل النصاب بالاخر او هو  
بالقيمة فقال ابو حنيفة واحد في احدى روايته يضم بالقيمة  
وحالما ان يكون له مائة درهم وخمسة دنانير ففيه مائة  
درهم تجب الزكاة فيها وقال مالك لا يكمل نصابا الا بحبيبه فلا  
يجب عليه زكاة اذ اكمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر بضم  
ما سبق **ومن ذلك** قول الي حنيفة واحد من درهمين لا زرع  
على قمر على باذل لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدرهم مع قول  
المشافيه في القول الجدينا انه يلزمه اخراج زكاة كل سنة وان لم  
يقربه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيه وانما قام سنين حتى يقبض

لا

هب



فتركه لسنة واحدة وان كان ممن فرض او ممن سبيع وقال  
 جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه فيركبه ويسبغ فيه المحول  
 عنهم عابسه وابن عمر وعكرمة والسلف في القديم والي يوسف  
 فالاول والثالث وما وافقهما تخفف والثاني مشدد **فخرج** الاخر  
 الميراثي الميراث وجه الاول ان الدين كالمال الصالح فلا يدرى  
 صاحبه هل يصل اليه ام لا فقد جاز اليه وبنيه ولو كان محض حلي  
 كان يزل عليه لمن فيه خذ جميع ماله وهذا خاص بالاصغر الذي  
 في قبضهم ضعف بخلاف قول السلف في فائه خاص بنوع الامان  
 واليقين الذي روي في الحق بقا في ان لا يقطع به بل بغيره بل ذلك  
 امتعافا من جهة وكذا قول مالك خاص بالاصغر وما  
 تركه سنة واحدة اذا قبضه فلا يركب في نفسه حقيقة  
 قبل ان يقبضه لعدم وصوله اليه بالتصرف فيه بالبيع والشرائط  
 فكانه كالا بعد وعنده وهذا ملحق عابسه وغيره في  
 اخراج الماضي بعد القبض كما تقدم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
 ومالك والسلف في واحد في اظهار رايه انه يكره للامان ان  
 يشترى صدقة وانما اشتراها مع قول مالك واصحابه اجمد  
 بطلاق البيع فالاول تخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها  
 والثاني مشدد فيها وجه الكراهة في القول الاول من جهة  
 اليعازر من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه  
 للمقر او المسالك وغيره في قبضة الاصناف الثمانية وهذا خاص بتمام  
 الاصاغر كما ان ابطال الشرأ خاص بتمام الاكابر **فخرج** الامر الميراثي الميراث  
**ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا كان لرب المال دين على احد  
 من اهل الزكاة لم يجوز له ان يقرضه عن الزكاة والماضي من  
 الزكاة قد روي عنه في المدعي اليه عن دينه فاسمع قول  
 مالك يجوز المقتضى فالاول مشدد والثاني تخفف **فخرج**  
 الامر الميراثي الميراث فالاول خاص بالاصاغر الذي يجرى  
 من جوده ومراقبته الى الحكم وحلفه الى المدعي لم يدفع اليه الدين  
 والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك وهذا انظر قول  
 مالك بمحبة البيع بالمعاطاة من غير لفظ بول على البيع كما في فائه  
 خاص بالاكابر بخلاف قول السلف في ان لا يبيع الا بلفظ لان خاص بالاصاغر  
 ومن ان الناس اليوم الذين يسعون او يشترون ثيابهم ويطبخون  
 وقد قال تعالى واشهدوا ان لا يبيعنكم فلولا اللفظ ما صح لنا شهادتهم  
 فافهم **ومن** ذلك قول السلف في واحد في اصح قوليه انه لا يبيع الزكاة  
 في الحلي ما كان المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويحار  
 مع قول السلف في القول الاخر انه يجب فيه الزكاة فالاول تخفف

والثاني

والثاني مشدد **فخرج** الامر الميراثي الميراث **ومن** ذلك قول  
 السلف في مالك في اشهر رايه انه لو كان لرجل حلي معد لا جارة  
 للسنة فلا زكاة فيه مع قول اصحاب مالك بالوجوب وبه قال الزهري  
 من امة السلف فيه بناء على قوله انه لا يجوز اخذ الحلي للجارة فالاول  
 تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الميراثي الميراث ووجه القولين  
 ظاهر **ومن** ذلك قول الامية انه لا يجوز تحوية السقف بالذهب والفضة  
 مع قول بعض اصحاب ابي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل السقف في دار واحد  
 ابن الحسن وجد سقوفها كلها موهبة بالذهب والفضة مشدد والثاني  
 تخفف **فخرج** الامر الميراثي الميراث ووجه الاول انه اذا عثر على  
 الا ان يفعل ذلك في جهته دون مله فعمله محذور الحسن لان ذلك  
 ووجه الثاني انه يربى الاجرة لاسيما ان لا يورثها عاها الا اصيل  
 والايام والعميان والله اعلم **باب زكاة التجارة**  
 اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود  
 انها تجب في عروض الغنمة وكذا اجمعوا على ان الواجب في عروض  
 التجارة ربع المشرك **فخرج** ما وجدته من سائل الاجماع وانما  
 ما اختلفوا فيه **فخرج** قول الامية الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة  
 وجب عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول ابي حنيفة ان  
 زكاة الفطر تسقط في الاول مشدد والثاني تخفف **فخرج** الامر الميراثي  
 الميراث ووجه الاول ان الزكاة وجبة في العبد من حينين مختلفين فلا  
 مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد يحسب من جملة  
 مال التجارة فلا تجب على مالك العبد زكاة لان ان اخرجها المالك  
 من رعا فلا يبيع **ومن** ذلك قول ابي حنيفة والسلف في واحد  
 ان العروض للتجارة اذا كانت مبرجاة للثمن وتربص بها  
 المتق والاسواق فيقوم عند كل حول ويركها على قيمتها في  
 قول مالك انه لا يقوم بها كل حول ولا يركها ولو كانت سبيحة  
 يبيعها بذهب او فضة فيركب لسنة واحدة الا ان يبيع في حول  
 ما يشترى او يبيع فيجعل لنفسه شهر من السنة فيقوم فيها عند  
 ويركبه مع الناس ان كان له فالاول مشدد والثاني تخفف **فخرج**  
 الامر الميراثي الميراث ووجه الامر من ظاهر عموم ورود نص بكسبية  
 الاخراج **ومن** ذلك قول ابي حنيفة والسلف في واحد قوله انه اذا اشترى  
 عرضا للتجارة بما دون المضاب اعتمد المضاب في طر في الحول مع قول  
 مالك والسلف في غير المضاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث  
 نقص المضاب في اقله لعدم وجوب الزكاة وتشد بوعلى المستحقين  
 من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا لعدم  
 اخراج الزكاة الا مع تمام المضاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب



المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا انقص الصيام في اثناء الحول فرجع  
 الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الاصح روي في الامتداد ولو جوب  
 فلا يغيرها الحكم ووجه الثاني مبني على قاعدة اطلاق النقص  
 وعدم انقضاء الامور وام الرخ لو سحبه على الناس وليس في ذلك  
 نص في تعيين احد الامرين ومن ذلك قول مالك واحدا زكاة  
 التجارة تتعلق بالقيمة مع قوله الشافعي في احد قوليه انها متعلق  
 بالمال تعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قوله ما لزمه وجه  
 كل من الاقوال ظاهر والله اعلم **باب كراهة المعدن**  
 اتفقوا على انه لا يشتري الحول في زكاة المعدن الا في قول  
 للشافعي واجمعوا على انه يجزئ الحول في الركان وانفقوا على انه  
 يجزئ النصاب في المعدن الا ما حنفية انه قال لا يجزئ النصاب  
 بل يجزئ في قليله وكثيره اتفقوا على ان النصاب لا يجزئ في  
 الركان الا عند الشافعي فانه جعله شرطاً لوجوب هذا  
 ما وجدته من مساليل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
**فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور** عنهما ان قدر الواجب  
 في المعدن ربع العشر فقول الى حنفية واحدا في الواجب الخمس  
 فالاول تخفيف والثاني تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
 ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب  
 والفضة فلم يستخرج من معدن غيره من الجواهر بل يجزئ فيه  
 شيء من قوله الى حنفية ان حق المعدن يتعلق بكل شيء اخرج من  
 الارض مما ينطبع بالنار كالحديد والقصدير والفضة والبرص وغيره  
 وجه قوله احمد يتعلق بالمنطبع وغيره لا لكل فالاول تخفيف  
 والثاني تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول  
 مناجرة المعدن وكثرة روائعها فلا ينفرد بل خصه بربان  
 ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق  
 الانتفاع وكل وجه من الاقوال وجه وتقدر بمصرف ذلك راجع  
 الى رأي المال فله ان يضيع على اصحاب المعدن طيرة اخس السبب  
 المال خوفا ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا  
 على المساكر فيحصل بذلك العسائد والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب زكاة الفطر** زكاة الفطر واجبة  
 بالثقة والايمة الاربعة وقال الاصم واشما قيل من يجازي مستحقة  
 وانفقوا على ان كل من لزمه زكاة الفطر لزمته زكاة اولاده الصغار  
 ومما ليك المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير  
 وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاف الصلاة والصوم  
 وعن سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى وانفقوا

على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد يومين ووجه اتفاق  
 الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر لكونها طهرة للصائم من الرقة  
 وغيره مما وقع في الصوم تعظيماً لصفة التوبة التي تخلقها  
 الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحقة كقول  
 العبد لاسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والاصغار ما عدا  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحقة ويصح  
 تعجيل الوجوب بتعجيل المسحوب فقلون واجبة في حق من يبيع  
 الخليل في عبادتهم ومستحقة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام  
 فافهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشائع  
 صرح بذلك ووجه قوله علي وابن المسيب العياش على الصلاة فيه  
 والصوم وذلك بالنسبة والقدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل  
 الزكاة المذكورة قبل العيد يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد  
 وما قارب السبب اعطى حكمه فكان يوم العيد لا يمكن من ميقان  
 الصلاة للوقت فافهم واتفقوا على انها لا تستقطبان تأخير بعد  
 الوجوب بل بضمير ذيها حتى تؤدي **هذا ما وجدته**  
 من مساليل الاتفاق والايمة الاربعة واما ما اختلفوا فيه  
**فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور** ان قدر الواجب  
 الفطر فمن مع قوله الى حنفية انها واجبة وليسيت بغرض  
 لان الغرض من كونه من الواجب فالاول تشدد والثاني  
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول تعظيم  
 السنة المحمدية كتعظيم القراء من حيث ان ما امر به يقول الله  
 صلى الله عليه وسلم وفي ذلك الاصلاح من الامام الى حنفية فان  
 نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة دفع رتبة  
 الحق تعالى على عبده وان كان لا ينطق عن المحوي فهو تكميل تخسيس  
 الانبياء في الرعا على بقية الصلاة وان كانت في اللغة هي الرخصة  
 تعظيم السنة وتقدر بقبيل لفظ الترجع على الاول والرجع على  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم **ومن ذلك قول مالك**  
**والشافعي** واحدا انها تجب على الفقير بكسر في العبد المستتر  
 في رواية احمدان كلامي الشريكين يودي عن حصته ما عدا  
 كامل ما مع قوله الى حنفية انها لا تجب على الشريكين نعم فالاول  
 فيه تشديد واحدا في الروايتين تشدد والثالث تخفيف  
 فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الاخذ بنوع من  
 الاحتمياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه  
 الثالث انصار الفقهاء في الحديث الى من ملكه واحد فقط وان  
 كان المعني سبيل المستتر فافهم **ومن ذلك قول الى حنفية**



ان يلزم للسيد زكاة عبده الكافر مع قول الائمة الثلاثة انه لا تجب عليه  
الا في عبده المسلم فالاول مستدود والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق  
العبودية في بعض الاحاديث فيحمل الكافر ووجه الثاني ان الزكاة  
طهرة والكافر ليس من اهل التطهير مع التصريح الشارع بذلك  
في الاحاديث فيحمل اصحاب هذا القول المطلق على المفتير وهذا  
أخوطة من حيث الادب مع الشارع والاول اخف من حيث البراءة  
الدية وعليه اهل الكمال من العارفين فيعملون بالمطلق في  
محلله والمفتد في محله وهو باطن التشرع مع الشارع **ومن**  
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على الزوج فطرة زوجته  
كما يجب عليه نفقة مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج  
فطرة زوجته فالاول مستدود على الزوج والثاني مخفف عنه  
مستدود على الزوجة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ان ذلك في حال المواساة للزوجنة ولا يليق بخاسن الاختلاف  
ان يكلف زوجته بدل في تطهيرها من الرجس الظاهر والباطن  
ووجه الثاني ان المحاط بهذه الزكاة انما هي المرأة تعود بمصلحة  
ذلك عليها في دينها وان كان الاول في الزوج اخرجها عن كفاة  
لها على امانتها على غرض طرفه في رمضان يجامعها ويشبع نفسه  
برؤيتها فاذن **ومن** ذلك قوله ابي حنيفة ان من يعينه حرمه  
رفيق مثلاً فطرة عليه ولا عما ملك نصفه مع قول الشارع  
واحد في احديهما استمير ان على السيد النصف ولا شيء على  
العبد ومع قول ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالاول  
مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور  
والثالث مستدود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
ظاهر لان السيد لم يملك حله والزكاة موضوعة ان تكون عن حيلة  
الانسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف  
السيد ان يركب عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن  
نفسه ووجه الثالث الاختصاص بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
**ومن** ذلك قول مالك والشافعي انه لا يعين في وجوب زكاة الفطر  
ان يكون المخرج على نصاب من الضمة وهو ما يتبادر للكل بل قالوا  
ان كل من فضل عن قوته وقوته من ثلثه نفقة يوم العيد  
وليلته في قدر زكاة الفطر وحيث عليه مع قول ابي حنيفة  
انها لا تجب الا على من ملك نصاباً فاضلاً عن مسكنه وعبده **فرجع**  
وسلحه فالاول مستدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيراً  
فلا يشترط ان يملك صاحبه فضلاً بخلاف دفع المشرق في الضمة مثلاً

فان

فان النفوس ربما تجلت به ووجه الثاني الحاق زكاة الفطر بها خوفاً منها  
من زكاة الصدق وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن اذا اخرجها من  
ملك دون النصاب فلا بأس **ومن** ذلك قول ابي حنيفة انها تجب  
بطلوع الحج او يوم من سوال مع قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليلة  
العيد ومع قول مالك والشافعي انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد على  
الراجح من قولهما ووجه القولين ظاهر **ومن** ذلك انما قدم على انه  
لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والحنابلة يجوز تأخيرها  
عن يوم العيد قال احمد وارجوا ان لا يكون به بأس فالاول مستدود  
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قياس يوم  
العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك  
نص بوجود تخصيص اليوم عند التأخير بذلك واما خبر غيره عن  
الطراف في هذا اليوم محمول عنده على الاستحباب **ومن** ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه يجوز اخراج ما من خمسة اصيلة في من البر والسعي  
والتمر والربيب والارزاد اكانت قوتاً مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى  
في الاقط اصلاً بنفسه ويجزى بقيمته وقال الشافعي كما يجب فيه  
العصر فهو صالح لاجرا زكاة الفطر منه كالارز والتمر والرخ وخوه  
فالاول والثالث فيه تخفيف والشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان **ومن** ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز دقيق ولا سويق  
مع قول ابي حنيفة انها تجزى ان اصلاً باقتضاها وبه قال الائمة طم  
من امة الشافعية فيه وجوز ابا حنيفة اخراج القمح عن الفطرة  
فالاول مستدود على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف  
والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
الاقتضار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الرفيق والسويق  
اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور  
فالاعني في سرور يوم العيد لا يستغنى عنهم عن تهيئة ما ياكلون ذلك  
اليوم بخلافهم فلا يجوز لهم ان يذهبوا في تحصيل قوتهم المقص لهم  
عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى قوتهم  
وتنقيته وطحنه ومجنيه وخبره بمادة وذلك ينقص عليهم السرور  
في يوم العيد ولما على الشارع هذا المعنى قسم النقيب بين الاعني والفقير  
فيكون على الفقير شطر النقيب وعلى الاعني الشطر الاخرين  
بالعدل ولكن اخرج الاعني للفقير الطعام المنهية للاكل بل  
لنعب كان اقرب الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء واما من جوز القمح  
فوجهه ان الفقراء يصبرون بالخيار بين ان يشتري احدهم  
خباً او طعاماً منهية للاكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على  
الاعني وعلى الفقراء فانه يوم اكل وشرب وذكر الله تعالى فالطعام  
ليس اجساماً اناس وذكر الله يسر ارواحهم تحصيل بذلك السر واللاجل



للأرواح والاجسام قد ذقنا ذلك مرة من ليلة الجمعة فصرنا ناكل  
ونذكر تحصل لنا سرور لا يجادل سرور ومن شك فليجرب لكن بعد  
جلا قلبه من الرغوات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت  
من حكمة اخراج الحب والذوق ونحوه **وسمعت** سيدي  
عليه الخواص رحمه الله يقول المطلوب من الاغنياء يوم العيد  
زيادة البر والاكرام للفقراء والمساكين وذلك اوجب الشايع  
على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطافة تمام الصوم  
لئلا يسهل على المساكين والافاضة كصوم يكون معلقة بين السماء  
والارض حتى يوم الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم **ومن** ذلك قول  
مالك واحمد ان اخراج التمر افضل من البر في زكاة الفطر مع قول  
الشافعي ان البر افضل ومع قوله في حقيقته ان افضل ذلك التمر  
فالاول تخفف بحول عليا حال من كان التمر عنده اكثر واهنى من البر  
والثاني بحول عليا من كان البر عندهم اكثر واهنى من التمر فوجد  
الثالث مراعاة اكثر قيمة فانه مؤذنه انما اذ طعمه اذا غلا  
التمر واربعة سدة المدة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قوله الائمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع التمر صاع  
الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة احباس السابغة مع قول أبي  
حنيفة انه يجزي من البر نصف صاع فالاول كالمسدد والثاني  
كالخفيف ووجه كل منهما الاتباع الوارد عن الشارع وبني اصحابه  
فال معاذ ووجه كل واحد جعلوا نصف الصاع من الخنطة بعد رصاعين  
من شعير فلو لا انه راوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين ومن قال ان  
معاوية من اهل الاختلاف ويحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الشافعي وجهه واصحابه  
ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول  
الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان  
يكون المربي هو المخرج فان دفعها الى الاحام لزمه تعيم الاصناف  
لكن ثمة في يده فلا يغير عليه التعميم مع قوله مالك والي حنيفة  
واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا يجوز صرف  
جماعة الى مسكين واحد واختاره ابن المنذر والواسطي  
الشيرازي فالاول مسدد والثاني فيه تخفيف والثالث وكذا ذلك  
ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من قدم فقد  
عمل الفقرا بالفضل فلا يمنع منه وفدست الشارع عن تعيين وقت  
الوجوب كما سكت عن بيان وقت اقتنايه فجاز تفصيل الزكاة فتنيل  
يوم العيد شرط في صحة الاخراج كوقاات الصلوات الخمس اذا لم  
يجع والمجمل رب العالمين **باب قسم الصدقات**

انفق

انفق الائمة الاربعة على ان يجوز الزكاة لساكنين او كافرين بين واجمعا  
على تحريم الصدقة للمفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم  
جنس بطون العلي والعباس والجعفر والعتيق والجارح  
ابن عبد المطلب واجمعا على ان الخارجين هم المديونون وعليان  
ابن المسيب هو المسافر **هذا ما وجدته من سبل الاجماع والا**  
**تفاق** واملأ اختلافه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز  
رفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المدلورين  
في اية الغلة الصدقات للفقراء والمساكين مع قوله الشافعي انه  
لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الايام وهناك عامل  
والا فاقسمت على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت الصدقات  
على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف وان حضر  
المستحقون في البلد ووفيهم المال فيجب اعطائهم فلو عدم  
الاصناف في البلد وجب التفرغ او بعضهم رد على الباقيين فالاول  
تخفف والثاني مسدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان المراد من الائمة الخمس ووجه الثاني ان المراد من الاستيعاب  
وهو احوط **ومن** ذلك قول أبي حنيفة ان حكم المولقة قلوبهم مسوخ  
وهو اجري الروايتين عن احمد والمشهور من مذهبه انك ان لم يبق  
للمولقة قلوبهم سهم لخم المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اجتمع  
الهم في يده او بقوا سنة في الامام لوجود العلة مع قول الشافعي  
في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان سهمهم غير مسوخ وهي الرواية الاجري عن احمد فالاول  
والثاني فيه تشديد وتضييق **علي** المولقة وقول الشافعي عليهم  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه حمل من  
اسم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكراه فلا  
يحتاج ان يعطى بالمولقة ووجه الثاني اطلاق المولقة قلوبهم فلم  
يغير ذلك بغير النبي صلى الله عليه وسلم فيجعل كل من اسلم في كل عصر كانه  
لانه ضعيف القلب فاقص على كل حال لا يكاد يتقوى بقلبه ولده الاسلام  
فانهم وقد اسلم شخص من اليهود في عمرنا هذا فلم يلقه اليه المسلمون  
بالبر فقالوا لا انا ندمت على اسلامي فان اليهود جفوني والمسلمون  
لم يلقوني الى قلوب لا انا كملت له شخص من الغال يكت عنه بالفق  
لصرح بالردة **ومن** ذلك قول مالك والشافعي انما ياد اخره  
العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قوله غيره  
انه عن عمله فلا ياد فيه تخفيف عن الاصناف والثاني فيه تشديد  
على العامل وتكثيره من اخذ او ساخ الناس فيه حتى يفسد اخذه  
لا صدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة  
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوي القرى والافاق



مع قول احمد انه يجوز فالاول مستدود والثاني مخفف فزجج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العمل اجبر فلا يشترط فيه الحال  
في الجزية والاسلام قال واذا منع رسول الله صلى الله عليه وسلم وله  
العباس ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعملك على عسا لنزلت  
الناس تشريفه علي وجه النذب لا الوجوب ووجه الاول ان  
العبد يكتفي بنفقة سيده عليه وذوي القرى يتراف فمعنوا  
من ان يكون احداهما عاملا فشرعوا كما يمنعون من قبول الزكاة  
المعروفة واما الكافر لا يصح ان يكون له حكم على المسلمين وكذلك  
افتى لعل لا يجوز جعل الكافر جابيا للمطامير او لخراج او كاسبا  
او حاسبا ومن ذلك قول الامية ان الرقاب هم المكاتبون في دفع  
اليهم سهمهم ليوذوه في الكتابات مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد  
فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم واذا شترى رقيقه كاملة  
فتعتق ويروى عنه احمد فالاول مخفف والثاني شديد فزجج  
الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول  
الامية ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله القراة مع قول احمد  
في اظهر روايته ان منه الخ فالاول مستدود لاخذ بالاحتياط  
لا بصرف الدين الى القراة بديهي لاري والثاني مخفف  
صريح حال الزكاة للحاج فزجج الامر الى مرتبة الميزان ولكل  
من القولين وجه ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يصح  
للغلام مع العتيق شي من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصح  
لهم العتيق فالاول مستدود على الخاتم والثاني مخفف عنه فزجج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث  
والقراين فانها تقضي ان القادر على وفا الخاتم من ماله ليس يحتاج  
الى المساعدة وموضوع الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاج ووجه  
الثاني ان الشارع اطلق المفاد في مصالح المسلمين فنعطي من مال  
الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في  
المستقبل فان ثرائه عاذا بشرا ان يقيم في غرامته لاصلاح ذات  
البين مثلا اذ المنيه وسبهم قراية ولا نسب لاسيما ان لم يتكرو  
على ذلك او ذموم بل ربما قال ثبت ان الله تعالى ان اعمل خيرا  
اتجمع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عياوة  
اصطناع المعروف اليه الايام والله تعالى اعلم ومن ذلك قول  
ابي حنيفة وما لك ان ابن السبيل هو المحتار دون سبيل السفر  
وبه قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول الشافعي ان كلاهما  
اي هو سبيل سفر او مختار فالاول مستدود والثاني مخفف  
فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المختار هو المحتاج اليه  
من نفقة الاصناف الثمانية ويجاب عن القائل بل الاول ان القائل

عياض

على من يريد السفر ان يعرض في سفره ومن ذلك قول ابي حنيفة ولا يجوز  
للمستحق ان يعطي زكاة كل واحد اذا لم يخرج الى العتيق او امن اقتضاها ذلك  
مع قول الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة قالات الاولى مخفف والثاني شديد  
فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراة  
ايه انما الصدقات للفقير والمساكين فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو واحد  
ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين والمكاتب  
وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك قول  
مالك والشافعي في اظهر قوليه واحده في اظهر روايته لا يجوز نقل  
الزكاة الى بلد اخر واستثنى مالك اذا وقع باهل بلد حاجة فيقلها  
الاسام اليهم على سبيل التطر والاختيار ويشترط احدهما في تحرير النقل ان تكون  
الى بلد يقصر فيه الصلاة مع عدم المستحقين في البلد المقول فيه وقال  
ابي حنيفة بكرة نقل الزكاة الى ان ينقلها الى قرية محتاج او قوم هم ليس  
باجرة اهل بلده فلا فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور والثاني  
فيه تخفيف فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر  
خاطر الفقرا والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذا اخرج زكاة عنهم  
مع تطلع نفوسهم اليها طول عامهم ووجه الثاني عدم الانتفاع الى كسر  
خاطر من ذكر الاعمال سبيل النقل لا الوجوب ان المراد دفعها للاصناف  
التي في الآية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرهم  
ليشهدوا للفقول لان الله قوله فتدعى فقرهم سبيل فقر اهل بلدهم ففقر  
غيرها اذ هم من فقر المسلمين بل يشك في ذلك قول الامية الدرجة  
وغيره انه لا يجوز دفع الزكاة الى كافر مع تجوز الزهري وابن سيرين  
دفعها الى اهل الدرجة ومع تجوز مذهب ابي حنيفة دفع زكاة المظفر والكتا  
الاجري فالاول مستدود وثالثه مخفف فزجج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ربما لو كان هو كونهما طهرا وسرق فلا يدين بذلك الى الجمل  
الزيم هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة  
الراهنه وان احتمل حسن الخاتمة وميرتا يبد ذلك قوله صلى الله عليه  
ولم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرهم واهل الزمة ليس امن فقرا  
من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن سيرين انه الزكاة وسخ  
المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لئلا يسبهم الى التوسيع ومن هنا كره بعض المتأخرين  
الاكل من احوال الجوالي وقال انها او ساخ انكفار ومن كسبهم بها بالربا والمبالا  
الفاسدة وقاد لم يكن السلف الصالح ياكلون منها وانما كانوا يبيعونها في  
علف الدواب ونفقة الخدام تترها عنها على وجه النذب والكرهية لا الوجوب  
والتميز بينهما وعليه ما قرناه الى مذهب ابي حنيفة ويكون المراد بغير الجهم  
في الحديث فقر اهل ادم او فقر اهل الجري مسلم وكافر وقد يكون حين  
جواز دفعها الى الكافر انما كان ذلك في جهته ووجه ذلك قول ابي حنيفة

رأى

بها

رعي



رضي الله عنه في العنق الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك  
نصا بما في مالنا مع قول مالك في المشهور ان العنق من ممتلك الرعيين  
درهم وقال القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك ذلك اخذناه قال يعطي  
من له المسكن والمخارم والمداينة الذي لا يعطى له منه وقال يعطي من له اربعون  
درهما وقاله العالمان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا وعنده السلف في  
ان الاعنبة بالغاية فله ان ياخذ مع عديمها وان كان اربعون درهما والم  
وليس كان ياخذ مع وجودها ولو قبل ما حقه كما هو مقرر في كتب مذهبه  
وقال احمد العنق هو من ممتلك حسيين درهم او قيمته ذهبا وفي رواية  
اخرى عنه ان العنق من له شيء يكتفيه على الدوام من تجارة او اجرة عقار  
او صناعة او غير ذلك فالاول تخفف على الاعنبة والثاني فيه تشديد  
والثاني بمنفصل والرابع اشد تخفيفا على الاعنبة فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان العنق من له شيء من ثواب الزكاة اذا العنق فيها  
كلها هو ممتلك النصيب سواء المواتي والحبوب او المفقود اذا لم يكن غنيا  
فكان كالفقر لا يميز الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين درهم يصير  
بهما الانبساط اذا لم يكن لا يميز الشئ لها في مواضع كقول من يبيع عليه  
اربعون شخصا لا يشركون باسدي شيئا عقر له فعمل ذلك في حد الكثرة في  
الشفعة والاربعون هم المرباعا حصته او في القوة في سورة الفصص  
ومن ذلك اعنبة رفق الجار وانما اربعون كما ورد في كل جانب وفيه  
الثلاثان الكفاية في المراءى العنق فكل من كان له شيء يكتفيه عن سوا  
الناس فهو غني ووجه الرابع ان الحسين درهم في العنق فكل من كان له شيء يكتفيه عن سوا  
ولكل من هذه الأقوال وجه لا يكتفي في العنق في كل شيء يكتفيه عن سوا  
فيه بحسب نظره ومداينهم وذكر الاربعين في الغالب في احوال التسلف فلا يكتفي  
احد من يطلب في الدنيا في يده اكثر من هذا القدر فقد لا يكتفي صاحب المال لان  
الحاجة درهم في طريق تجارتها او نفقته فافهم **ومن** ذلك قول  
ابي حنيفة وما لك انه يجوز دفع الزكاة الى من يفتقر على الكسب بصحة  
وقوته مع قول السلف في واحد ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني  
حشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المال له فهو الذي  
لفقر القرب وان كان قادرا على الكسب ويؤديه قوله تعالى يا ايها الناس  
انتم الفقراء الي الله اي الى فضل فلا يستعني احد عن حاجته الى الله تعالى  
وانما علقنا الفقريه الاية بفضل الله لا بالحق حقيقة لان الحق تعالى لا  
يستعني بشيء حقيقه ذاته وانما يستعني بماله فافهم فان هذا  
الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازالة ضروره تله على  
الرغيف فما رفع العنق عن الجوع الا بالرغيف وحاصل ذلك ان الله تعالى  
علق الوجود بعينه بنقص وسحره بعينه بعضا وربطه ببعضه بعضا وان  
كان الكل عنده وبما هو وتكوينه فافهم **وجه** الثاني ان من قدر على الكسب

فله يحمله

فلا يحمله اخذ او ساخ الناس بين يديه فله حملها وهذا خاص بالاكابر امجد  
الحق والاول خاص بالاصغر فمن قلت مروته من ذلك قول ابي حنيفة  
واحده في احدي روايته ان من دفع زكاة الى رجل لم يعلم انه غني اجراه  
ذلك مع قول مالك والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجزي وهو قول احمد  
في الرواية الاخرى فالاول تخفف والثاني حشد فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول انكفا بعلية النطن بانه فقير ووجه الثاني  
انه لا يكتفي بالعلم ولا غيره بالنطن الميسر خطاوه **ومن** ذلك اتفاق  
الائمة الثلاثة على انه لا يجوز دفع الزكاة للموالين وان علوا ولا هو  
المولودين وان سفلوا مع قول مالك بجواز دفعها الى الجده والجدوة  
وبين السنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مستود والثاني تخفف  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين  
عن دفع او ساخ الناس لهم قياسا على ما في هاشم وبني المطلب فان  
الزكاة انما حرمت عليهم تشريفا لهم وتقدسا لاهلهم وارواحهم  
والاقلوا اختاروا الى ذلك صرف انهم لما كانا اقصى به الامام السكينة وحما  
وقال بعضهم محل جواز العلم لهم عند الحاجة اذا استغنوا عن الزكاة  
من هبة وهدية وكونها لقول احمد في ان الله عليه ولم في الزكاة فانها  
لا تجلج لولا لال محمد لكي يؤيد ما افق به السكينة مفهوم حديث ان  
لكم في خمس الخمس ما يكفيكم وايضا فان نفقة الوالدين والمولودين  
واجبة على الاعنبة منهم من باب البر والاحسان فهم مستغنون  
بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من اولادهم غالبة كما  
اشارة الى حديث انت وما لك لا يكتفي ووجه الثاني ان من كان ساقط  
النفقة لغيره وجب له بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطي من الزكاة  
فافهم **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة واحده في احدي روايته انه  
لا يمنع من دفع زكاة الى من يرثه من الاخرة والاعمام ومنهم من قول  
احمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني حشد  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ما ذكر الامر بالاتفاق  
عليهم كالاصول والفروع شرعا اخل فحرم العنق بالاحسان  
انهم فيكونون كالاحسان فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان  
ترتيب السلف في الاتفاق على القرابة لا يخرج القريب عن الاخذ  
من الزكاة فالقولان محمولان على الخاليين من اعناده قرابته عن سوال  
الناس باتفاق عليه فلا يحل له اخذ الزكاة ولا يفتقر قرابته عن سوال  
الناس بعدم اتفاقه عليه حل له اخذ الزكاة وعنده ذلك قول الائمة الله  
انه لا يجوز للرجل دفع زكاة الى عبيده قول ابي حنيفة انه يجوز دفعها  
الى غير عبيده اذا كان سيده فقيرا فالاول حشد والثاني تخفف ووجه  
الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو يفتقر بها عن الزكاة ووجه

عنه



الثاني ان نفقة السيد قولنا نفقة كاهو الغالب على التجار وغيرهم من  
 التجار مع دناءة الرقيق في الغالب وعدم تفرقه عن اكله في اوساخ النسا  
 فكانت الزكاة في حقها كاجرة المحام يعلق منها الناضج ويطلع منها  
 الصبيد والاماء ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدية الطهر رواية  
 انه لا يجوز للفقيرة دفع زكاة ثيابها الزوجه ان كان يستغني بها على نفقتها  
 لم يجز وان كان يستغني به في غير نفقتها كالاولاد الفقراء غيره او نحوه  
 جاز قال اول مستد دو الثاني مخف والثالث بمفعل فرجع الراجح  
 حرمته لغير ذلك ومن ذلك قول مالك واجدية الطهر رواية انه  
 لا يجوز دفع الزكاة اليه عبد المطلب مع قول ابي حنيفة يجوز  
 دفعها اليهم قال اول مستد دو الثاني مخف وكذلك القول في رواية  
 بني هاشم حرمها ابو حنيفة واحد وهو الاصح من ذهب ما لك  
 والثاني في هو يرجع اليه بنو الميراث ووجه الاول قياسه على عبد  
 المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لصنف  
 وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا انما لقوا رسول  
 الله في جاهلية ولا اسلام ووجه آخر انها على المولى انفسه لا يشار  
 اليه بقول صلى الله عليه وسلم في يوم القيوم منهم اي وان لم يلحق بهم ووجه  
 الثاني ان المولى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم  
 علي ان يخرجوا الصدقة عليهم انما فعله بمنازعة مما يعطونه من حسن  
 الجسد فانه يحقوا منه جاز الحكم اخذ الزكاة الا ان كان هناك  
 من يكفيهم في نوع الهدايا او صدقات المنفل عليهم **وسمعت**  
 سيدي علي الخواصر رجلا من بني النضر يقول يخرج الصدقة علي بني  
 هاشم وصفي المطلب يخرجهم فيقيمهم وتزويهم عن اخذ اوساخ  
 النسا لانهم عليهم لو اخذوها انفسهم في ذلك نظر فقد يكون مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في اخذها فيخرجون بغير طيب فياخذون به وانهم علموا  
 انهم لا يملكونها **كتاب الصيام**  
 اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين والله احدا ركا  
 الاسلام وانفق الآية الاربعة على انه يجب صومه على كل مسلم بالغ  
 عاقل طاهر بغير عذر قادر على الصوم وعليه ان الحائض والنفساء يحرم عليهما  
 الصوم ولو انهما استاءا لم يقع بطلانهما نقلا وما وعليه ان يباح للحامل  
 والمرض الخطر اذا احتاجت اليه نفسها ولو لم يضرها لكن اذا صارت صحت  
 وانفقوا على ان النساء المرضي الذي يبري بوجوه يباح لها الصيام  
 فان ما صاحب ذلك نص في كرهه وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم  
 في السفر وقال الاوزاعي انظر اخص خطبا في ان السارح يعني  
 البر في حدة السفر فهو ليس في البر الصيام في السفر وانفقوا على

ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جونه غير محاسبين  
 به لكن يومئذ الصبي تسبح ونفرد عليه لمفسر وانفقوا على ان صوم رمضان  
 يجب بروية المهلل او باكل شعبان ثلاثين يوما وانفقوا الا على انه  
 لا يشبه هلال شعبان بواحد وقال **ابو ثور** يقبل وانفقوا  
 على انه ان روي المهلل في فائده انه يجب الصوم على سائر اهل الرتبة  
 الا ان اصحاب النسخة في صحاحهم يلزم حمل المهلل القريب دون البعيد  
 وانفق الآية الاربعة على انه لا يعتد بعرقه الحساب والمنزل  
 الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة اليه العارف بالحساب وانفق الآية  
 الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصوم الابالية  
 وقال **عطاء** وفر لا يفتقر صوم رمضان اليه واجمعوا على  
 صحة الصوم من اصبح جنبيا ولكن يستحب له الاعتساف قبل طلوع الفجر  
 خلافا لابي هريرة وسلام ابن عبد الله في قولهم لا يبطلان الصوم  
 والله عيسك ويقضي وقال **عروة** والحسن ان اخر الفصل بعد  
 لم يبطل صومه او بغيره بطل وقال ان كان في الفجر في يقضي  
 وانفقوا على ان الغيبة والكذب مكرهان للمعاصي كراهة شديدة  
 وانصح الصوم في الحلم وقال **الاوزاعي** يبطل الصوم وانفقوا  
 على ان اكل وهو يظن ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع بطل  
 بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه الفضا واجمعوا على ان من روي وهو  
 صائم في رمضان عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه وكرهه  
 امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وفي عتق رقبة فان لم  
 يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعم ستين مسكينا  
 وقال مالك **يجب** على التخيير واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير  
 اداء رمضان وعلى انه يجب عليه الفضا وامساك بقية النهار وانفقوا  
 على ان من افسد صوم رمضان باكل عامدا يجب عليه فضا مكانه فضا  
 وقال **ربيع** لا يحمل الا باثني عشر يوما وقال **ابن المسيب**  
 يصوم عن كل يوم شهرا وقال **الحسن** لا يقصر الا يوم الذبيح وقال  
 علي وابن مسعود لا تقصيه صوم الدهر وانفقوا على عدم صحته  
 صوم من اغمى عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صومه خلافا  
 للاصطخري في الشافعية وانفقوا على ان من فاته سبعمائة من رمضان فمات قبل  
 احكام الفضا فلا تارك له ولا ام وقال **طائفة** وسوقا دة يجب الاثم  
 عن كل يوم مسكينا وانفقوا على استحباب صيام الدنيا ليس الاثم  
 وفي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **هذا** من مسائل الاجماع  
 والامتناع وسياق توجيه اقوال من خالفوا في الآية الاربعة في  
 الباب ان شاء الله تعالى **واذا** ما اختلفوا فيه فمن ذلك **قول**  
 الشافعي في ارجح قوله واحدا من الحامل والمرضع اذا اخطرتا خوفا على  
 الولد لزمهما الفضا والكفارة عن كل يوم مدام قول ابي حنيفة انه لا



عليها ومع قوله عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون العقاب فالاول  
شدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه** الاول انه فطران تقع به التوليع اهـ **وجه** الثاني  
ان الكفارة موضعها او كلفه الامم لا المومرات الشرعية او المباح  
ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما تحمل المشقة وعدم الفطره  
لاحتيان ان الصوم لا يضر لولده فلذلك كان عليهما الكفارة دون  
العقبة لاستطاع الصوم عنهما بفتح الفطر فافهم **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة ان من اصبح صائما اخر سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد  
انه يجوز له الفطر واختاره المزي في الاول مستدود والثاني تخفف هو  
وجه الاول بتقليد الحضر ووجه الثاني بتقليد السفر **فرجع** الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجعفي واهل البيت ان المسافر اذا  
قوم ففطر او برى الميزان وبلغ الصبي واسلم الكافر وطهرت  
الحائض في اثنا النهار لم يضرهم امساك بقية النهار مع قول مالك والثاني  
في الاصح انه يستحب فالاول مستدود والثاني تخفف **فرجع** الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول زوال العذر المانع للفطر فيلزم عدم  
الصوم وان لم يجب ذلك لمخرجه رمضان وكذلك القول في بقية  
المسائل السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم  
فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان اللابيق بالممسك  
المذنب لا الوجوب فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المرنه  
اذا سلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي  
حنيفة انه يجب فالاول مستدود والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة  
الميزان لانه ارتد بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم  
يكن محتاطا بالصوم حال رده لكفره وقد قال **تقالي قل**  
للمؤمن كفروا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف فانهم **ومن ذلك**  
قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه  
لا يصح فالاول مستدود في الصوم من حيث خطابه على وجه الذنب  
من باب من يطوع خيرا فهو خير له والثاني تخفف عنه لعدم صحته  
منه من حيث انه صفة ممدانية لا يطبق التفسير بها ولا القيام باذا  
عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام  
بأدائه وما لو يد قول ابي حنيفة انه الصوم عن الاكل تكسر شهوة النفس  
الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين  
مثل من اثاره شهوته للجوع بالاكل فكان صومه الى المسامحة بدو لا  
ان فيه تحريم في العبادة المطلوبة منه بعد البلوغ بخلاف المراهق  
فرحم الله ابي حنيفة لان ادق مداركه ورحمى الله تعالى عن الائمة  
اجمعين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
والشافعي ان المجنون اذا افق لا يجب عليه قضاء ما فات مع قول

الامام

حالكه انه

حالكه انه يجب وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول تخفف والثاني شدد  
**فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة  
وهو الامم عن عبد الله بن مسعود في ان المريض الذي لا يرجى بروه والشيخ الكبير  
لا صوم عليهما وانما يجب عليهما الفدية فقط مع قول مالك انه لا صوم عليهما  
ولا فدية وقول الشافعي في الفدية عند ابي حنيفة واحمد نصف صاع  
عن كل يوم من برأوتر وعنده الشافعي في كل يوم من كل يوم فالاول فيه تشديد  
في المستطيعين والثاني تخفف فيها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قول الائمة الثلاثة وهو احدي الروايتين عن احمد انه لا يجب  
الصوم اذا حال دون مطلق الهلال نعيم او قتر في ليلة الثلثين من شعبان  
مع قول احمد في اظهر الروايات عن اصحابه انه يجب الصوم في الواقعين  
عليه ان ينويه من رمضان فالاول تخفف في ترك الصوم والثاني مستدود  
في فطره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب  
لا تكون الا بدليل واضح او شبهة او شبهة هدية ولم يوجد هنا شيء من ذلك  
ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط او هو خاص باهل الكشف ينظرون  
الهلال من تحت ذلك النجم او القتر لا سيما ذلك قول اصحاب احمد انه  
ينبغي على الصائمين ان ينوي ذلك من رمضان اذ الجزم بالنية لا يصح مع  
التردد وكان على هذا القدم يري عليا الخواص وزوجته كانا يكفان  
ما تحت الحام والقتر وينظرون الشياطين وهم يصعدون ويهبطون في  
الابرار الجار حبيبتهم صائمين وغالب اهل مصر يفطرون ويعلمون  
ان السنة طين لا يصعد الائمة رمضان وقال الخائف قد يصعد  
الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان وكلم مصعدون كما ان  
ابليس يوسوس للفتنة في شعبان كما في المعاصي التي يقعون فيها في  
رمضان فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان لا يجب هلال رمضان  
اذا كانت السماء ممتلئة بالسموم اجمع كمن يقع العلم بجبرهم واما في  
النجم فيستبعد عن واحد رجل كان او امرأة حراكا او عيدا مع قول  
مالك انه لا يقبل في ذلك الاعتدال ومع قول الشافعي واحمد في اظهر  
روايتها انه ثبت بعد واحد والاول مستدود والثاني دونه في التشديد  
والثالث فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء  
اذا كانت ممتلئة فلا يجب الهلال على جميع كثر من الناس بخلاف النجم  
يجب على غالب الناس فليكن لو اختلفوا في الشافعي واحمد في اظهر  
قولهما ووجه قول مالك زيادة الثبوت في العدلين لان ذلك عنده  
من باب الشهادة لان باء الرواية عكس قول الشافعي واحمد في الرابع  
من قولهما فرجع ابي حنيفة ومالك شأن صوم رمضان على شان هـ  
الصلاة تقطعا للمهر رمضان فانه يكفى في دخول وقت الصلاة  
عنهما باخبار عدل واحد ومن شرف رمضان انه سيد مجاري السطان



من جسد بدم ان لم يتركه بعينه ونحوها مما ورد انه يخرق الصوم  
 بخلاف الصلوة لم يرد فيها انها حجة اي ترس يتركها الشيطان  
 كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل  
 من العلم الى العلم فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان من  
 راي الهلال وحده صام امران راي هلالا شوالا فطر سرامع قول  
 الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم بروية وحده فالاول  
 تخفف على الصائم مستند في النبوة والثاني عكسه **فرج** الامر  
 من شئ الميزان ووجه الاول ان من اشتراط الحدوث او العدم لغيره او  
 العدل لحصول العلم وقد حصل له العلم بروية هو وان لم يقبل الناس  
 ذلك منه ووجه الثاني ان الحسن قد تلفظ بها للمعنى الخاف عليه  
 كصاحب المرأة انصرفا يجدهم الصائم فزوجه صحيح وحكمه باطل  
 فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح صوم يوم لثلاث  
 مع قوله احمد انه ان كانت السماء مصحبة كره او مضية وجب فالاول  
 مستند في الاحتياط خوفا ان يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني  
 تخفف بعد مشروعية الصوم فيه **فرج** الامر الى من يتي الميزان  
 لكن قول احمد اولي به لعل من حيث الصوم فقد يكون في رمضان  
 في نفس الامر ويقتصر التردد في النية للضرورة ولا يصوم يوم  
 راي **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الهلال اذا ارى في النهار  
 فهو ليلة المستقبل مع قول احمد انه ان راي قبل الزوال فليقل  
 الماضية او بعد الزوال فورا ثانيا فالاول تخفف بعد عدم التقيد  
 لليوم الماضي والثاني جعل وجوب قضاءه **فرج** الامر الى من يتي  
 الميزان ووجهها ظاهر ولعل ذلك القول في رواية احمد في روايته  
 بعد الزوال **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يبرأ من التعيين  
 في النية مع قول الجحيفة انه لا يشترط التعيين بل ان يتي صوما  
 مطلقا او فلا جاز فالاول مستند والثاني تخفف **فرج** الامر  
 الى من يتي الميزان ووجه الاول ان التعيين في جملة الاخلاص المأمور  
 به ووجه الثاني ان المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو  
 صد الفطر فيه فتخرج المكلف عن العهدة بذلك **ومن ذلك**  
 قول الائمة الثلاثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب  
 الشمس الى طلوع الفجر الثاني مع قول الجحيفة انه لا يجب التعيين  
 اي التسبب بل يجوز النية من الليل فان لم يتيوي ليلة اجزائه النية  
 الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعنى فالاول مستند والثاني  
 فيه تخفيف **فرج** الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول الاحذ  
 بالاحتياط والقياس على سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية  
 في اول العبادات الا ان استثنى ووجه الثاني الاكتفاء بوجوه

النية في اشياء الصوم اذ لم يضي اكثر النية كما في صوم النفل وصاحب  
 هذا القول يجعل النية هنا قبل الفجر مستحبة لا واجبة تحصل للخال  
 لا للصحة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان صوم رمضان  
 يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من  
 اول ليلة من الشهر انه يعوم جميعه فالاول مستند والثاني تخفف  
**فرج** الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول القياس على الصلوة في  
 فان كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في صوم يوم لثلاث  
 مع تحلل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجماع وغير  
 ذلك مما يبطل الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من اول الشهر  
 الى اخره فالاول تخفف خاص بضعيف العزم والثاني خاص بالاوليا  
 الذين يحضرون مع الله تعالى يقولونهم في اول الشهر الى اخره نية  
 واحدة فاذا نوي احدثهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب  
 تلك النية ولا يتطعمها تحلل الليل فافهم **ومن ذلك** قول الائمة  
 الثلاثة ان صوم النفل يصح نية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يصح  
 نية من النهار الواجبة واختاره المروني فالاول تخفف والثاني  
 مستند **فرج** الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول ما ورد في الاشاع  
 في ذلك الشارع في توسعته على الامة في امر النفل ووجه الثاني  
 الاحتياط للنفل كالعرض يجامع ان كلاهما مأمور به شرعا فقد  
 قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فنقل  
 النفل لاطلاقه لفظ الصيام ويصح ان يكون في الاول خاص بالاصغر  
 والثاني خاص بالاكابر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة انه  
 صوم الحنث صحيح مع قول ابي هريرة وسالم ابن عبد الله انه يبطل  
 صومه كأمراة او الباب وان عسك وتقصي ومع قول عروة والحسن  
 انه ان اخرج الفسل بغير عذر يبطل صومه ومع قول النعمان كان في الغرض  
 يقتضي فالاول تخفف والثاني مستند والثالث تخفف **فرج** الامر  
 الى من يتي الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من اصبغ حنثا على صوم  
 وعدم امره بالافقار ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصفة الصورية  
 في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها الاظهر من صفة الشيطان والحب  
 في خفة الشيطان من لم يفتسل فكما يبطل صلاة من خرج من حضرة الله  
 الى حضرة الشيطان ومن هنا يبرر توجيه القول بالمنفصل واما  
 وجه قول النعمان فهو لان العزم لا يجوز الخروج منه بخلاف النفل  
 فلذلك مستند دقته بالافقار لعدم تلاكذه على وجه الكمال فالاول خاص  
 بالاصغر والثاني خاص بالاكابر وكذلك ما وافقه **ومن ذلك** قول  
 الارواحي بابطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الائمة بصحة الصوم  
 مع انقضاء الاول والخاص بالاكابر والثاني خاص بالاصغر وهم غالب الناس  
 فلا يكاد يبطل احد يوم واحد من غيبة او كذب ومن هنا اختل بعض القراء  
 في جميع رمضان حفظا لنفسه من الغيبة او سماعها من غيره ومن ذلك



قوله في حيفه واكثر المالكية والسنة فبينة ان الصوم لا يبطل بشبهة  
الخروج منه مع قول احمد بطلان ذلك فالاول محقق خاص بالاصا  
والثاني مستد خاص بالاكابر فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول الامام مالك والسنة في ان لا يفطر بالحق عامدا مع قول  
الامام ابو حنيفة انه لا يفطر بالحق الا اذا كان في قبه ومع قول  
احمد في شهر ربيع الثاني انه لا يفطر الا بالحق الفاحش ومع قول  
الحسن انه يفطر اذا ذكر بعد الحق فالاول وما قر به منه مستد او  
فيه تشديد وقول الحسن مستد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وروجه الاول شدة الدليل بالقطر شدة الدليل الفطر في قضاء  
عامدا في ولم يفرق بين ان يكون ذلك كثيرا او قليلا ووجه  
الثاني وما وافقه ان الحق ليس هو مفطر الرأفة قائما هو كونه  
على المحلة من الطعام فتصفى الجسم فربما ادى الى الاضرار  
المرض الذي يبعث الفطر فلهذا شرط احمد وابو حنيفة ان يكون  
من ماله الفطر فان لم يكن فلهذا لم يوجبوا ان لا يصح به صنف في  
الجسد يورث الى الاضرار وهذه هي الملة الظاهرة في الافطار  
بالحق نظير ما سياتي في الفطر بالحاجة من حيث ان كل من الفطر  
والحاجة تضعف الجسد الذي ربما افقاه الحكم واهل الشريعة  
يوجبون الافطار فيهما حفظا للروح عن العدم او الضرر الشديد الذي  
لا يطاق عادة ووجه قول احمد ظاهر لانه يتولد عن الحاجة الى الاكل  
والشراب الذي لا بد له الشارع فيه وهو المراد من حاجته فانه لو  
اكل حاجته ربما لم يقدف باطنه ذلك فكان القول بالفطر او في اخذ  
بالاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذكره الحق فيه لان الانسان  
اذا اخلت محرمته من الاكل نصير المراجعة تطلب الاكل وترجع على  
الصوم فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عبادته فاعلم بان حاجته  
في الاحتياط وما بين متوسط قه فافهم ومن ذلك قول الامام  
الثلاثة انه لو بقي بين اسنان طعام فحرم به ريقه لم يفطر وان  
عجز عن تمييزه ونجه وانه ان ابتلع بطل صومه مع قول ابو حنيفة  
انه لا يبطل وقدره بعضهم بالحصة وبعضهم بالسمة الكاملة  
فالاول محقق في عدم الافطار ان عجز عن تمييزه ووجه مستد في الفطر  
بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يؤثر في الجسم قوة تصادف حكمه  
الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة للعامة او العقلة  
وحمل الحصة او السمة لا يورث في البعد شيئا ذلك لكن لما راي  
العلماء ان سنا واما لا يورث شهوة لا يبطل على حال سدا والباب  
فافهم انما المراد على الشريعة بعد موافقته في كل زمان وليس لاحد من  
العارفين نقاطي بحق سمة فيما بينه وبين الله ادبا مع العلم ان  
بيان في سيلة الافطار با دخال الميل في احليل او اذنه وسوى مثل  
ذلك يتغير غير المحرم الماخوذ من نحو حديث كراعي يري حول المحرم يوشك

عز

ان يقع فيه ونوع ما فعلوا ومنه الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما  
بين الشرة والركبة وان كان التحريم بالاسامة انما هو الحائض لما فيه من الدم  
المضر بالركبة كما جرب فافهم **ومن ذلك** قول الامام ان الحصة تقتطع  
الا في رواية عن مالك ذلك التقطع في باطن الادن والاحليل والا  
سقطا بخطر عنه الشاة فيعزم اجدها في ذلك كذا في الاول من  
اقوال الحصة مستد ورواية مالك محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وروجه الاول ادخلان الرواية والادخال في الاحليل مستد بغير ثبوت  
البدن قوة تصادف حكم الصوم ووجه رواية مالك ان الحصة تقتطع  
البدن باخراجها من المعرة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية  
ان يعجز عنها تقطير اي يورث اضرارا بها الى فطر الخفقون لعدم وجود  
شيء تستعمل فيه القوة المصنعة فيصير عتق في الاعمال الى ان  
يحصل الاضرار فيباح الفطر واما قول بعضهم بالانظار اذا بلغ  
الصائم جرا لا يتحمل منه شيئا وادخل الميل في اذنه او الخيط في حلقه  
فما اخرج به فهو نسيب للباب لانه ليس مطعوم لانه ولا شرع ولا  
عرفا ولا يتولد عنه قوة في البدن **فان قلت** هل للعالم فعل  
مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى في ان لا يورث الشهوة المضا  
للمصوم **قلت** ليس به فعل ذلك ادبا مع العلم الذين افترقا بين الفطر  
فقد يكون العلة في الفطر علة اخرى اثار الشهوة فافهم **ومن**  
ذلك قول الامام الثلاثة ان الحاجة لا تقطر الصائم مع قول احمد  
انه تقطر الحاجم والمجوم فالاول محقق والثاني مستد ووجه  
الاول ان المنوع منها ما هو استغناء الشهوة لاما تضعفها **وقال**  
ان دليل احمد ورواية المراد سببا في الفطر لما المجوم فظاهر واما  
الحاجم فخرج له عن ان يسبب في اضرار الحد وذلك ان الجسم ينعف  
خروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطع له ليس هو  
لعين الحاجة واما هو مما يورث اليه امرها فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** اتفاق الامية على انه لو اكل سنا في طلوع الفجر  
ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسمائه وانه لا تقصا  
عليه وحكي عن مالك انه يقضي في العرض فالاول مستد والثاني  
فيه تخفيف والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول فيصير على الاكل من غير علم او ظن ببقائه الليل ووجه الثاني  
انه لا ما في من الاكل الا ان لم يبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط  
بالعرض بخلاف النفل بجواز الخروج منه او تركه بالكلية عند بعض  
الائمة **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والسنة في انه لا يكره المكمل للصائم  
مع قول مالك واحمد بكونه بل لو وجد طعم المكمل في الحلق ففطر  
عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفطر بالكل في الاول محقق ه

د



والثاني فيه تسديد والثالث تسديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول والثالث ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان  
 الصوم والاطعام والصوم في كفارة الجماع في شهر رمضان عامدا  
 على الترتيب قول الامية ان الاطعام اولي وانما على التخيير فالاول  
 تسديد والثاني تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 ان الصوم والصوم تسديد الاطعام واذا بلغ في الكفارة ووجه  
 الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للمفقر والمساكين بخلاف الصوم  
 والصوم لا سيما في ايام الخلاء **ومن ذلك** قول الثاني واحد  
 ان الكفارة على الزوجين قول في حقيقته وانما ان يحاكم بينهما  
 كفارة فان رجلي في يومين من رمضان لرخصة كفارة واحدة وان  
 رجلي في اليوم الواحد من رتبين لم يجب بالوطي الثاني كفارة وقالت  
 احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفارة الاولى قالوا لا تسدد على الزوج  
 تخفيف على الزوجين والثاني تسديد عليهما لا سيما في البتة  
 والتسديد الثاني في حكمه الصوم ونحو ذلك ما بعده مع قول  
 في حقيقته واحمد في التسديد والتخفيف فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من  
 حثي جناية تتعلق بالله وحده وتتعلق بالله وبخالق فتتغير  
 الكفارة كالطلة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب فليقل  
 الاسباب بها عسبها **ومن ذلك** ان في الامية الاربعه على  
 ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان مع قول عطاء وقتلها  
 تجب في قضاءه فالاول تخفيف والثاني تسديد فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول ظهور انها حرمة شهر رمضان بين الناس  
 بخلافه في القضاء فان انتهت لا يكاد ينظر له عين وان كان الاداء  
 والقضاء عند الله واحدا فافهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
 انه لو طلع الفجر وهو جالس ومترع في الحال لم يبطل صومه مع قول  
 مالك انه يبطل فالاول تخفيف والثاني تسديد فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني مصاحبة الذرة  
 والترفع في حال الترفع فكان ذلك من بنية الجماع كما هو الغالب  
 على الناس فكان في حال الترفع مما د في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله  
 ابو هاشم في نظيره من الخارج من المعصية انما ان يحرم حال خروجه  
 ويصح ان يكون الاوخاصا بالاكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني  
 خاصا بالاصغار الذين يملكون شهواتهم فافهم **ومن ذلك** قول في  
 حقيقته والثاني في واحد في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم  
 الا ان حركت شهواته مع قول مالك انها تحرم بكل حال فالاول تخفيف خاص  
 بالاكابر والثاني تسديد خاص بالاصغار سيد الباب عليهم **ومن ذلك**

قول

قول الامية الثلاثة انه لو قبل فامدى لم يبطل مع قول احمد انه يبطل  
 وكذلك لو نظر شهوة فان لم يبطل عند الثلاثة وقال مالك يبطل  
 فالاول في المسبطين تخفيف والثاني تسديد فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول عدم اثرات النبي ووجه الثاني  
 فيها ان المذنب في حقيقته مقاربه النبي ووجه الاول في المسبطين  
 عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول الذرة المضادة لكلمة الصوم ولو  
 ان تلك النظرة تسببت له المباشرة وبما خرج الممنوع منها فافهم **ومن ذلك**  
 قول الامية الثلاثة ان المسافر اطرأ بالاكل والشرب والجماع مع قول  
 احمد انه لا يجوز له الاطعام والجماع ومعنى جامع المسافر عند قوله الكفارة  
 فالاول تخفيف والثاني تسديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول اطلاق الثاني في الاطعام للمسافر فمثل الاطعام في كل مظهر  
 ووجه الثاني ان ما جوز للحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر  
 الى ما يقوي من الاكل والشرب فحوزه الشارب له بخلاف الجماع فانه  
 محض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار في الجماع  
 في الليل فلا حاجة اليه في النهار **ومن ذلك** قول في حقيقته وما لك  
 ان من اطرأ في شهر رمضان وهو صحيح فكم يلزمه الكفارة مع القضاء  
 مع قول الثاني في ارجح قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول  
 تسديد والثاني تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول التعليل عليه بانها له حرمة رمضان وقد ادى الثاني  
 العلم بما شرعته من بعده واسرهم بالعمل عا ادي اليه اجتهادهم  
 فافهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان من اكل او شرب ناسيا  
 لا يقضي صومه مع قول مالك انه يقضي صومه ويلزمه القضاء  
 تخفيف والثاني تسديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا فامدا اطعمه الله وسفاه  
 ووجه الثاني تسببه في السنين الى قلة التحفظ وان كانت  
 السريعة رقت الام عنه كتطايده من اكل طعام لغير ناسيا ويخو ذلك  
 مع ان الامر الذي يحتمل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اشارة  
 الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الاول على حال العادة والثاني على حال  
 الخواص فخرج الله الامام مالك لما كان ادق نظره ورحم الله بقية المجتهدين  
 ما اجهم للتوسيع على الامية **ومن ذلك** قول الامية الاربعه ان من افسد  
 صوم يوم رمضان بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكاته  
 مع قول في رتبته انه لا يحصل الا بصوم اتي عشر ومع قول ابن المسيب انه  
 لصوم عن كل يوم شهر او مع قوله النخعي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم  
 قول علي وابن مسعود انه لا يقضي صوم الشهر فالاول تسديد وما بعده  
 فيه تسديد والثاني تسديد والرابع تسديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه

نية

ول



الاول سكوت الشارع عن الزام المعطر بسمي زايوعا فقضا ذلك اليوم  
 ووجه البقية التعليل على ذلك المعطر بغير عذر فحفظ كل مجتهد على  
 ذلك المعطر بحسب جهته عفو له ووجه قول علي وابن مسعود ان  
 الله تعالى بشرط ذلك الصوم في ذلك اليوم فلا يحق فيه صوم  
 الا بدلالة في غير وقت الشرعي الاصل **وقد قدمنا** نظير ذلك  
 في الصلاة فاستدلنا عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين  
 كتابا موقوتا كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بحديثه في  
 ذلك فان قضا صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا يصح  
 فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب  
 او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قوله ان الله لا يبطل مع قول  
 احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويجب به الكفارة  
 فالاول تخفف والثاني سدد والثالث تفصيل فزجج الامر  
 الى مربي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان من اكل  
 او شرب ناسيا وهو صائم فاما اطعمه الله وسقاه الله انتهى ومن  
 اطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء  
 من الاكل والشرب لم يصر به في جوف المكلف من غير قصد التكلف فلا  
 يدخل في جملة ما نهاه عنه فانه استثنى ذلك المكلف من النهي  
 فكان النهي في الباطن كالمستوخ في حق هذا الناسي لانما قصد  
 وعدم انتهائه حرمة رمضان بالانسياق ووجه قول مالك  
 بالاطلاق نسبه الى قلة التحفظ كما مر ايضا في فريضة ووجه  
 قول احمد ان الجماع للصيام يبيد وقوعه من المكلفين لخلقة الله  
 التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع  
 يقيناته تذكره به لضعف الداعية المتولدة في الجوع فلا يكاد  
 تستشربه الحاجة الا بمشقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا  
 لكثرة تكرره في ذلك بخلاف الجماع فانهم **ومن ذلك** قول ابي  
 حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الراعي انه لو  
 اكره الصيام حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى سكنت في الرجل  
 لم يبطل صومها مع الاصح عند النووي من البطلان وهو القول  
 الآخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول  
 محقق بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه شبهة يربطها على  
 الاكراه في ذلك نادر ونقط الجماع في اثبات وسدة ساقاته  
 للصوم وهنا اسرار في حكمة الجماع بغيرها اهل الله تعالى لا يسطر  
 في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو سبق ما لم يفت  
 والاستثنى في الجوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول  
 الشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول هو

والثاني

والثاني تخفف فزجج الامر الى مربي الميزان ووجه الثاني ان  
 سبق ما لم يفت او الاستثنى فان خافه وتعمقنا وهو  
 استثنى وترك الماخوفه بطل صومه **ومن ذلك** قول مالك  
 والشافعي واحمد ان من اخرج فضا رمضان مع امكان القضا حتى  
 دخل رمضان اخر له مع القضا لكل يوم مدمع قول ابي حنيفة  
 انه يجوز له التأخير ولا فائدة عليه واختاره المزني وقال الايمه  
 الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضا فالاول في المسئلة الاولى يسدد  
 والثاني تخفف وقول الايمه الثلاثة في عدم جواز التأخير يسدد  
 فزجج الامر الى مربي الميزان **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة  
 سنة ايام من تحال مع قول مالك انه لا يستحب صيامها وقال  
 في الموطأ ان احدا من اسيا في يصومها واذا كان يظن انها فرض  
 انتهى فالاول سدد بالاستحباب ودلله ما ورد فيها انها  
 كصيام الدهر والثاني تخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من  
 الحلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجوز ان لم  
 يصح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد فانه يجتهد في الاجتهاد  
 ان ترك تلك السنة او في من فعلها لضعف حديثها مع خوف  
 وقوع الناس في فرضيتها ولو على طول السنين نظير ما وقع للفقهاء  
 في زيادة صومهم وفي الحديث الصحيح من فوعا تسبع سنين فبطل شهر  
 بشهر وذا رعا بعد ما قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فيهم  
**ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لا شيء اجدر من الاعمال  
 افضل من طلب العلم ثم الجها مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال  
 البدن ومع قول احمد لا تعلم شيئا بعين الفرائض افضل من الجهاد انتهى  
 ولكل من هذه الاقوال اشواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابلة  
 لا بد ان يكون محققا بسد باب التحفيف ووجه القول الاول ان العلم  
 هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمت حرامه الايمان ولا افضل شيء  
 على شيء ووجه كون الجهاد افضل لانه يهل يكون بعد طلب العلم كونه الجهاد  
 لضعف كلمة الكفر ويهد طريق الوصول الى فعل باحكام الدين والطهارتها  
 ووجه كون الصلاة افضل محل البدن ان فيها مناجاة الله تعالى  
 ومجاالسته لان الله تعالى يجمع فيها ما يجمعها من العالم العلوي والسفلي  
 كما يعرف ذلك اهل اللطف والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد  
 ان من شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قضاها ولا قضاء عليه  
 ولكن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك في حنيفة ومالك بوجوب الاتمام  
 ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على ان لا يفطر عليه  
 افطر وعليه القضاء فالاول تخفف والثاني يسدد فزجج الامر الى مربي  
 الميزان ووجه الاول ما ورد ان المخطوع امير بنفسه ان شأه افطر وان شأه  
 صام فحيث ما جهر الشارع العبد في الافطار ويحرمه فلا يلزمه ووجه

لعله  
عمل



وجوب الامام فليعلم حرمته الحق جل وعلا على نفسه بربطه العبد معه  
ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم من قال له هل علي غير هذا اي غير  
الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع فتدخل في صلاة التطوع فتكون  
عليك وما تدخل فيها فليس هو عليك فالاول خاص بالعوام والثاني  
خاص بالاكابر من باب حسنات الابرا سيبات المقربين فافهم  
ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكلموا في صلاة الجمعة بمصوم  
مع قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكلموا في صلاة الجمعة بمصوم  
والثاني مستودع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
الصوم تقوى استعداد المحضون والوقوف بين يدي الله  
عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتزم الاشارة لانها  
ليوم عرفة عند اهل الكسوف وذلك خاص بالاكابر الذين يحجوا  
بالاكل والشرب عن شهرهم ايامهم في حصة ربهم فيها ووجه الثاني  
ان يوم عرفة يوم عيد والعيد لا يصوم فيه وانما المطلوب من العبد  
الانقطاع فيه وهو خاص بالاكابر الذين تقوى الله اسرار الشريعة  
فان الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى وذلك قوت الارواح  
فقط فيصير الجسم ببناء الروح ويطلب قوته الجماعية ولا يمكن  
الا باكل الطعام وشرب الماء وذلك للهو كما لا سرور كما اشار اليه  
حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم في حقه عند فطره وفرجه عند تقاربه  
فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فليكن مقام رجال  
وهنا اسرار يذوقها اهل الله لا تستطير في كتاب **ومن** ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لا يكلم للصائرين سوالك مع قول النبي صلى الله عليه وسلم  
للصائرين بعد الزوال والمحنا عند ما خري اصحابه عدم التراهة والاول  
تحقق والثاني مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان ترك السؤال مع المصوم يعني راحة القلب وتبرؤ منه الفلج وهو  
الاستان او سوادها فيصير راحة منه نظير جليسه ويتقدم بركاهة  
السواك فاذن الصائم للناس من تقدم على الكسابة الفضائل القام  
على صلاحها ووجه الثاني ان الراحة الكريمة تولدت من عبادة  
ولا ينبغي راحةها واجاب الاول بان الصوم صفة ممدانية ولا ينبغي  
لصاحبها الا التقدير والطهارة الحسية والمعنوية ولذلك شددة  
الشدة في العينة والجمعة اذا وقع في الصائرين زيادة في التجرم  
وانتم الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب ان يصوم الصائم  
لسنة عن العينة فافهم والله تعالى اعلم **ما**  
**الاعتكاف** اتفق الائمة على انه الاعتكاف شروق فانه قرينة  
الى الله تعالى وانتهى مسجدهم وقت وفي المساء الاخر من رمضان  
افضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انه لا يصح الاعتكاف في الايام  
بالليلة واجمعوا على ان خروج المعتكف لما لا يؤمنه لعقبة الحاجة



وعسل

وعسل الخبابة جابر وعلم انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرته الجمعة  
وجب عليه الخروج منها وعليه انما اذا اشترى المعتكف في الفرج عدا بطل  
اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة  
بمين وكذلك اجمعوا على ان العتمة في الليل مكروه وقال الشافعي ولو  
تغير العتمة في اعتكافه فله كفارة ولا كفارة وكذلك اجمعوا على استحباب  
الصلاة والفرقة والذكر المعتكف واجمعوا على انه ليس للمعتكف ان يتجرد  
ولا يكتسب بالصنعة على الاطلاق **هـ** اما وجدته في سبيل  
الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول الامام  
الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول النبي صلى الله عليه وسلم  
انها في جميع السنة فالاول مسند والثاني تحققت فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة  
بشهر رمضان ولم يبلغنا في حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني  
ان المراد ليلة القدر الخمس لكنها في رمضان اكثر ظهورا لفرقة حجاب  
الناس بالصوم ومن علامات صدق من يزعم انه راها معرفة تفادير  
الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الاهتمام لا يحتاج الى مطالعة كتب  
الشريعة **وسمع** سري عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة  
القدر هي كل ليلة حصل للعيد فيها تقرب بين الله تعالى قال وهو شرع  
من قال انها في كل السنة واخبرني اخي الشيخ افضل الدين انه راها في  
شهر ربيع الاول وفي رجب وقال في معنى قوله تعالى اذا انزلناه في  
ليلة القدر اي ليلة القرب لكل ليلة حصل فيها قرب من ليلة قدر النبي  
وهو يوم من اختار من العلم انها تدور في جميع ليل في السنة فتحصل  
الحدوث بين الليالي في الشرف فان تجل الحق تعالى في دأيم كما يعرف ذلك  
اهل الكشف **وي** الاسم مستعمل في عبد الله الذي في القرآن  
الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا  
تبارك وتعالى كل ليلة اذ بقى من الليل الثلث الى سماء فيقول هل من  
سائل فاعطيه هل من مبتلى فاعافيه الى اخر ما ورد في الحديث قال  
فاذا كان اخر ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من فوق  
الشمس الى خروج الامام من صلاة الصبح انتهى ومن هنا قالوا اذا  
صادفت ليلة وتوالت السرا لخير ليلة جمعة تانت والحال انها تسلمها  
لا عينها فظن الراي انها في فعلها هذا فكل احوال العلم في تفسيرها  
صحيحة ونقل ابن عطية في تفسيره عن الامام ابو حنيفة انه كان  
يقوله انها زعمت قال وهو مردود انتهى والحق ان مراد الامام ان  
ليلة القدر هي التي انزل فيها القرآن بعينها رفعت والامام  
الي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من اهل الكشف وهم كلهم  
يجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة فافهم **ومن ذلك** قول



الامام مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة  
 وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة قالوا لا يصح الاعتكاف الا في  
 فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مسند فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله  
 الخاصة بالمسجد فان اختص بسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة  
 والجمعة تقام فيه كان استد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة  
 ويحتمل ان يكون استراط المساجد الثلاثة الذي تقام فيه الجمعة  
 او الجماعة خاصا باعتكاف الاكابر **ومن ذلك** قول الشافعي  
 في الجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد سنها وهو المعتزل المهمة  
 للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القدر ان الافضل اعتكافها  
 في غير سنها فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يلبث ان يسارع ولا احد من عياله  
 اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في مسجد سنها  
 استرخا وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتها في المسجد  
 بجامع مطلوبية القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فانهم سكت  
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلا في حقيقة بين من  
 اعتكاف في المرأة في بيتها وبين من اجاز له ان يخرج من البيت  
 اللاتي يحملن حرجهن المخطور والممنوع خاص ما شاء الله الصالحات  
 اللاتي لا يحملن حرجهن المسجد مخطور كراثة وسعيان قال صلى  
 الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله فانهم في انما  
 الشيطان من حيث الافعال الردية عليهم من باب نفس عبد الله  
 والدرهم ونظيره ايضا قوله تعالى في عتيد سيرب لها بما رآه  
 اي عبيد الاختصاص **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وما لك  
 اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف قد حلت فيه فليس  
 له منعها من الجماعة مع قول الشافعي واحده ذلك قالوا  
 تشدد عليه الزوج خاص بالاصغر والثاني تشدد عليه فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عليه قيام التظيم بحضرة  
 الله التي حلت روجته فيها وقتا خطه هو ووجه الثاني  
 تقدم خط نفسه لسدة فقره وضعف حاله وعلمه باستغناء  
 الحق تعالى عن جميع طاعات عبده وان اقبل على حضرة رادها  
 عنها عبده على جدسوا وما راج الحق تعالى على ادبارهم  
 الاصلحة بقود عليهم لاعليه تعالى فانهم **ومن ذلك**  
 قول أبي حنيفة ومالك واحده انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم  
 مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول تشدد وهو خاص  
 بالاصغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم في اعتكافهم اذا افطر او سألوا

الشهوات

الشهوات والثاني تخفيف وهو خاص بالاكابر الذين يقدرون على  
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى حال افطارهم حجابا لقلوبهم عن شهوة  
 خضرة ربهم فانهم **ومن ذلك** قول مالك واحده في الحديث روا  
 ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واحده في  
 الرواية انه ليس له زمان بقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فلا  
 مسند والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول وهو خاص بالاصغر ان استجاب حضور القلب وجمعه  
 من اودية الشئنا لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة  
 الاعتكاف انما هو قبل الغروب واليوم كله دهليز لذلك ووجه  
 الثاني وهو خاص بالاكابر الذين يقدرون على جمعية قلوبهم مع  
 الله تعالى حال افطارهم حجابا لقلوبهم عن شهوة خضرة ربهم  
 فانهم **ومن ذلك** قول مالك واحده في الحديث روا ان هو  
 الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واحده في الرواية  
 الاخرى انه ليس له زمان بقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فلا  
 مسند والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول وهو خاص بالاصغر ان استجاب حضور القلب وجمعه  
 من اودية الشئنا لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة  
 الاعتكاف انما هو قبل الغروب واليوم كله دهليز لذلك ووجه  
 الثاني وهو خاص بالاكابر ان الغالب على الاكابر حضور القلب  
 فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع شئنا قلوبهم بل يجرى ديارهم  
 احدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة  
 الاعتكاف فان الاعتكاف العكوف بالقلب على شهوة خضرة الرب  
 بحكم الاستصحاب من غير غلج حجاب كما هو مقام سهل ابن عبد الله  
 المستر عو رحمه الله فكان يقول في سنة ثلاثين سنة لكان الله  
 والثاني نطون الى الكملهم انتهى فالاول راي حال الاصغر  
 والثاني راي حال الاكابر فانهم **ومن ذلك** قول الامية الاربعة  
 الاحمدية رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بيمينه لم يبرئ  
 فان اخل بيوم ففني ما تركه وقال احمد يلزمه الاستيناف وان  
 نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز له ان ياتي به متتلاعا ومتفرقا  
 عند الشافعي واحده وقال ابو حنيفة وبالك يلزمه التتابع  
 وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول في المسألة الاولى فيه  
 تشديد ووجه قول احمد فيها تشدد والاولى المسئلة الثانية  
 تخفيف والثاني فيها تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاقوال الاربعة ظاهر في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
 انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة مع قول مالك انه  
 لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين

يشيه

ول

ول



متنا حين لم يفرمه اعتكاف ليلة التي بينهما معام قول الى  
 حنيفه والساق في اصح القولين انه يتركه اعتكافها فلا اول  
 من المسئلة الاولى تخفف باعتكاف اليوم دون الليلة والثاني  
 فيها مسدد وكذلك حكم المسئلة الثانية فرجع الامر الى ربي  
 الميزان فالاعتكاف خاص بالاكابر والسدد خاص بالاصغار  
 الذين قلوبهم مشتملة في اودية الدنيا **ومن ذلك** قول الى  
 حنيفه وبذلك انه اذا اعتكف بغير الحائض وخرج للحاجة هو  
 لا يبطل اعتكافه مع قول الساق في اصح القولين انه يبطل الا  
 ان شرط الخروج فالاول تخفف والثاني مسدد ووجه الاول  
 ان القابل به حصول شهوة استصحاب اعتكافه بين يدي  
 الله عز وجل من حين خرج من اعتكفه الى ان دخل الحائض  
 فهو خاص بالاكابر ووجه الثاني ان الظن به ان هذا المهود  
 ينقطع بخروجه لاسيما ان اجبرنا المعتكف اذا شرط خروجه  
 لغرض في قرية كعبادة مريض وتيسير حجارة جاز له الخروج  
 فلا يبطل اعتكافه مع قول ابي حنيفة وماكف فالاول تخفف وهو  
 خاص بالاكابر والثاني مسدد وهو خاص بالاصغار كما لو جهد  
 في نظره **ومن ذلك** قول الى حنيفه والساق في اصح قوليه  
 واحد ان المعتكف لو باسرف في دون الفرج بطل اعتكافه  
 ان انزل مع قول ماكف والساق في قول الاخر انه يبطل اعتكافه  
 انزال ام لا فالاول تخفف والثاني مسدد فرجع الامر الى ربي  
 الميزان والاول خاص بالاصغار لساكنهم بالوطن بخلاف الثاني  
 بخلاف الاكابر ويحتمل الامر بالعكس سيما الاكابر بالانزال  
 لكونهم يملكون اربهم بخلاف الاصغار فيجب احدهم عن حضرته  
 ربه بخلاف الجماعة وان لم يترك ذلك قول الامام الثلاثة  
 انه لا يكره للمعتكف الطيب ولا يترك الشيا ب مع قول احمد بركاهه  
 ذلك فالاول تخفف والثاني مسدد ووجه الاول ان المعتكف  
 في حضرته الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التحلل بالطيب وليس  
 التفتيش من الشيا ب ووجه الثاني ان المعتكف في حضرته الله  
 كالجم لا ينبغي له الترفه وكل من التفتيش رجال يقوم بين يديه  
 اعز الخيرة الطاعة كما في الجمالس وقوم بين يديه اذ لا اله الا الله  
 المحيية على قلوبهم وابا لوقوعهم في سالف الارمان في  
 مخالفة ولكن جمهور الانبياء والاوليا على الرلين يدي الله  
 كاحضر في صلاة او اعتكاف او غيرهما ذاتا وصفة لما يقع  
 منه من الجلال والاشكال ورفع الصوت عاليا بفرق القلب  
 عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله فلا  
 وعده دون غيره وكذلك اجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر

والصلاة لعدم تعلو ذلك بالغير **فان قال** قايلا ان قراءة القرآن  
 والحديث والعبادة يفرق القلب عن الله تعالى يذهب عنهم اليها  
 فانه يذهب بالقلبي الى الجنة وما فيها شيئا هدها بقلبه والله يذهب  
 به الى النار وما فيها شيئا هدها بقلبه والله يذهب به الى معنى الطلاق  
 او العدة او الموارث ونحو ذلك ولا يكره من يتدبر القرآن فيفكر في هذه  
 الامور **فاجواب** ان هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول  
 اليه غالب الناس فهو خاص بالاصغار فلا يورث في مقامهم ذهبا ب  
 قلوبهم الى معاني ما يقرونه ويذكرونه بخلاف الاكابر فانهم يعرفون هذه  
 المعاني عن شهود الحق تعالى فيثور ذلك في مقامهم وما يقع الخلد من  
 الاستدراك مقام الاكابر وهم الذين تذهب افكارهم وعقولهم الى معاني  
 القرآن والذكر ولا يتغير قول بذلك عن صاحب الكلام **ومعنى**  
 سيد علي الخواص رحمه الله بقوله يا سبي القرآن يا قرأت  
 الا لكونه مستقرا بالقرآن الذي هو الجمع تقوم بجمعهم بتلاوته على ما  
 في الاحكام والمعاني والاعتبار والالتفات والتوحيات والقوارع والزواجر  
 وقوم بجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وجده وقوم بجمعهم بتلاوته  
 على الحق مع سهو هذه الامور كلها فلا يجنبون بالحق من الاحكام ولا  
 بالاحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك واسمع علم  
**كتاب الحج**  
 اجمع الفقه على ان الحج احاد كان الاسلام وانه فرض واجب على كل  
 مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة وانفقوا على امر لونه  
 الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض واجمعوا على  
 انه لا يجزى على الصبي حج وان حجه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة  
 الحج وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد رادا ولا راجلا ولكنه يهدر  
 على المشي وعلى صفة يكتب بها ما يكفي للنفقة وعليه انه لا  
 يلزمه بيع المسكن للحج وعليه جواز التلبس في حج الفرض عند الميت  
 وعليه انه لا يجوز ادخال الحج في العمرة بعد الطواف وانفقوا لا يمة  
 الا رفعة عليه وجوب الدم على المتخلف ان لم يكن في حاضري المسجد  
 الحرام ولم يترك على القارن **هذا** ما وجدته في سبيل  
 الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه** **فمن ذلك** قول الى  
 حنيفه وماكف ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والساق في  
 ارجح قوليه انها فريضة كالحج فالاول تخفف والثاني مسدد فرجع  
 الامر الى ربي الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية في ضمن ه  
 افعال الحج فكان العمرة المستقلة تقل بالحج ووجه الثاني ان العمل بقوله  
 تعالى وانما الحج والعمرة لله اي يتواها ثابته فلم يثبت بالحج العمرة  
 ورجع بمضمون القولين فقالا للعمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة  
 في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالظهار في الصغرى مع الذكر

الكابر



تدخل فان شاء الله انكف عندها باحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث  
 انما نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتناحل **ومن** ذلك قول الامير  
 الثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا غير محصور بعين في الحد  
 بلا كراهة مع قولنا انك نكره ان يصير في السنة مرتين فالاول محقق  
 من حيث عدم المحصر خاص بالاكثر والثاني مستبعد خاص بالاصاغر  
 ويصح بقوله ما يمكن فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق  
 الاكابر من اهل مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهو يستحبون سن  
 دخول حصرته الخاصة الا في كل سنة مرة واحدة خلا في الاصاغر  
 فان احدهم ربما دخل حصرته الحق وخرج ولا يبرق شيئا اذا بها  
 فانه لم يدخل تلك نكره للعمرة مطلوبا وههنا **فان** ان يجعل  
 من ذلك التكرار مرة واحدة من عمر الاكابر فاعاد حصره للاعتناء  
 فكان من الامية اخذ حكم من راي حاله الا صاغر ومنهم من راي  
 حال الاكابر ورعا عاة حاله الا صاغر واليانه هو الطريق الذي هو  
 معلوم الناس **وروي** كراهة ما لك للاعتناء في سنة مرتين  
 عدم اطلاعه على دليل في التكرار او خوفه على المعتمر من الاخلال  
 بجوته اذ اراد من في السنة بخلاف اعتباره في السنة  
 مرة لان التبعيل يحدث في قلبه لعبد كل سنة للبيت في حق المعتمر  
 كما جرب او في كل شهر كما قلناه اصحاب مالك رحمه الله فهو يجرى حد  
 التبعيل للبيت في كل خمسة اعوام وفي حق الحاج كما ورد فانهم **ومن**  
 ذلك قول الامير الثلاثة انه يستحب المبادرة بالحج لما وجد عليه  
 فان اخوه بعد الوجوب جاز عند الشافعي لانه لا يجب عنده على  
 التراخي وقال **الامير** الثلاثة انه يجوز بعلمه للمؤخر ولا يؤخر  
 اذا وجب فالاول مخفف والثاني مستبعد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 لكن الاول خاص بالاصاغر اصحاب الضرورات والمواقيت الذين  
 والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم من نعمه فيسحق  
 احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل  
 عليه الصلاة والسلام بالاختصاص با در واختار ما لقاس المعبر  
 عنه بالقدوم فقالوا له خليل الله هل اصبرت حتى تجد الموسى  
 فقال ان تاخير امر الله تعالى شديدا انتهى **ومن** ذلك قول الشافعي  
 واجدان ما ت بعدوا لتمكن لا يسهل عنه الحج بل يجب عليه عنه من راس  
 ما لو سوا وجهه ولم يؤخر به كما لو من قولنا في حنيفه وما لك انه  
 يسهل عنه الحج بالموت ولا يلزم من رتبة الحجوا عنه الا ان يؤم  
 فيحجوا عنه من تيسر فالاول مستبعد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق  
 المخاخر والثاني في حق احاد الناس **ومن** ذلك قولنا في حنيفه  
 واجد انه حج عن الميت من ديرة اهله مع قولنا انك من حيث اوصى  
 به ومع الرجوع في مذهبه الشافعي انه من المسقاة فالاول والثاني

والثالث مخفف وهو اللابق بمقام غالب الناس فان المحرم من ديرة  
 اهله قليل ويخرج السلطان قابلي في احر من قلعة الجبل عصر رحه  
 الله فخذوا ذلك من النوادر **ومن** ذلك قول الامير الثلاثة بغير  
 حج الصبي ياذن وليه اذا كان يعقل ويميز ومن لا يعقل ولا يميز يحرم  
 عنه وليه مع قوله في حنيفه انه لا يصح احرام الصبي بالحج فالاول  
 مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني  
 مستبعد ووجه تعميم امر الحج وكثرة المسئلة في نادية المتأسست  
 وفي انبائه من البلاد البعيدة غاليا وكونه لا يهدي لكمال النظم  
 اللابق بالحق تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا  
 يكون الامن كامل في المعرفة وذلك لان القوم قالوا امره صاحب  
 البيت قبل البيت مخرج وذلك وجب في العمرة واحدة فانهم  
**ومن** ذلك قول الامير بكراهة حج من يحتاج الى مسيلة الناس  
 في هر لبي الحج مع قولنا انك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب  
 عليه الحج فالاول مستبعد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان وقولنا لك في غاية التحقيق فان فيه جمعا بين القولين  
 يحلها على حالين فيكره الحج ولا يكره في حق اراذل الناس والمجر  
 عن الدنيا في الفقر **فان قيل** اي فايده في اشتراط الزاد  
 والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده الزاد والنفقة لوقوعه  
 ذلك منه او سرقته لمن او موت الراحلة **فاجواب** فايده ذلك  
 ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق  
 حمايته من الافات ولوماته جوعا او تعبانا كان طامعا لله تعالى فلا  
 من خرج الحج بل اراد ولا راحلة فمات جوعا او تعبانا فانه يكون نكاحا  
 ميبا وما من الشارع الكفاية والمعونة الا ان كان تحت امره  
 فهو ولوماته دابة او سرقته نفقة في كفالة الله عز وجل فلا  
 بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه فالعبد  
 يحصل الزاد والرحلة ويعينه بعد ذلك على الله تعالى الذي هو الله  
 القوة في الراحلة والمتمم بالنفقة والزاد لا على غيره **وهذا**  
 من باب اعقل وتوكل **فان قيل** انه لا ينبغي لمعتمر الحج على التجر  
 اعتمادا على الله تعالى به عليه في الطريق غير زاد ولا راحلة ولا  
 نقول ان الله عز وجل لا يضعني فانه ذلك مخالفة لامر الشارع هو  
 وقد قال **تعالى** وتروا فان خيرا الزاد التقوي  
 والتقوى يا اولى الابواب فاما الزاد الجسماني الذي هو الطعام  
 والروحاني الذي هو التقوي وان يكون ذلك خلا لا خلاصا  
 لوحده التكرم فان قوله تعالى والتقوى اي في الزاد والعمل في الحج  
**فان قيل** ان بعض مشايخ السلف كان معدودا من الاكابر وكان

في حق اهل المروءات  
 كل علمها والصالحين  
 وعبرهم من ارباب  
 المراتب مع مع

لي

دين

ن

يد



يخرج الحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فاجواب  
لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل حالهم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الي  
السفر الحج او غيره بلا زاد ولا مال الا بعد من مئة نفسه في الحضر  
مراوا فوجدوا احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام  
ولا شراب فضايف هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه انما لا في  
الجواز ولو ان احدهم راى نفسه وعرف من عدم الحاجة الى  
الطعام والشراب ما كان يخرج بها بلا زاد ولو امره الناس بذلك  
سفه راى وانكر هو عليه **ومن** حج الحج ففضل البر من  
مصر الى مكة باربعة اربعة فكل في كل يوم رقيقا فباك ان يحكم  
عليه الناس بحكم واحد او يفتح باب الاعتراض على الفقهاء الا بعد  
سنة المحضر عن احوالهم والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة انه يصح حج من استوجر لخدمته في طريق الحج  
قولا احدا انه لا يصح حج فالاول تخلف والثاني سدد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من سنة فالحج من الناس  
قد جمع بين حق الله تعالى وحق عباده وذلك خاص بالاكثر  
الذين لا يقصدون بعمالهم الديونية والاخر وبنه الاوجه الله  
تعالى ولا يستعمل احد الخلق من الاخر مع ان الخدمة عالمها لا تلو  
الا في وقت يكون فيه فارغ من عمل الناس فلا يبيع في كسبه  
سنة ولا في عمله في الحج شركة في ايجات الكراهة فلا واما  
وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون همهم مبرورة  
الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم في الامة من  
راى حال الاكابر ومنهم من راى حال الاصاغر من العلم والجاه فافهم  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو غضب دابة فحج عليها او مالا  
فجده انه يصح حج وان كان عاصيا بذلك مع قول احدهم لا يصح حج ولا  
يجزىه فالاول فيه تخفيف والثاني سدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الخدمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يورثه البطالان  
وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه عاصي بما فعل والقاصي يجنب  
الحج تعالى عليه فلا يرضى عنه الا ان تاب ولا يفتح توبته الا ان رد  
ذلك الحق الى اهله ومن لا يفتح توبته لا يصح له دخول حجرة الله هو  
ولو دخل مكة فحكم دخول اللبس المحج وهو ملعون ولو كانت  
في حجرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر **ومن ذلك قول**  
الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه حجارة الطريق هو  
مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت بيسيرة ومن الحدوث الاول  
تخفف والثاني تفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين  
ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دينه على اخره والثاني

عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة  
انه يجب السفر في البحر الحج اذا اعلنت السلامة مع قول السنة في احد  
قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني تخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه يستطيع عادة ووجه الثاني  
ان البحر لا يؤمن غايته وقد تورر بحج عظيمة في تلك السنة فيعرق  
كل من في السفينة فيعرق كل في السنة من احد وثوق بما يقع  
في المستقبل فقد تشتمل المركب خمس من اول السنين في تلك  
المرحلة خلاف البر فانه اذا عجز في اسرول السنين في تلك  
او عرب البوادع ويصح حمل الاول **ومن ذلك** قول الائمة  
والثاني والثاني على من يامد من وكانت افضل في قول الائمة  
الثلاثة ان العاقر عن الحق بنفسه لم يلا صلاة فلهما في بروه منهما  
او لم يرو ووجه اخره من حج عند نفسه ذلك مع ان الجبل استقرار  
في دمه مع قول احدهم انه لا يجب عليه الحج **ومن ذلك** قول الائمة  
سقطها بنفسه **خامسة** فالاول سدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ذمته والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
الحج قبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم لعلي اياه او اراي  
من يراهم حيث كان عاجزا عن تلك المشقة الواقعة في سفره فحضر  
محبوبه ووجه الثاني انه لا يثبت على المحج رسالة سلام ولا رسول  
لا سيما والمقصود الاعظم من الحج تقديم الزوات الوارثة على تلك  
الحضرة وتقدير النيابة يعني عن تقديم من استجاره بل يجب  
على الاكابر ان يذهب لتلك الحضرة ولو مات في الطريق بقائي **ومن**  
يجزى من بيته مهاجرا الى الله ورسوله لم يرد له الموت فقد وقع اجره  
على الله فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجب  
قوله ما سئل العليل رسالة ولا يثبت على شكوي المحج رسول  
**ومن ذلك** قول الائمة الاربعة الا في رواية لا يثبت ان لو  
استاجر من حج عنه وقع الحج عنده مع قول الائمة في هذه الرواية  
انه يقع عن الحاج والحج عن ثواب النعمة فالاول تخفف عن الحج  
عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين  
القولين ترتيبا في التوجيهين فيما قبلها فافهم **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة ان الاممي اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز  
له الاستئابة مع قول الائمة في حنيفة انه يلزمه الحج من ماله فيستتيب  
من حج عنه فالاول سدد والثاني تخفف ووجه هذين القولين  
لوجهما فيما قبلها فالاصاغر يستتيبون والاكابر يحجون بانفسهم  
طلبنا تشديد ذواتهم ومن ذلك قول الائمة في حنيفة واحد والثاني  
في اصحاب القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف



جاء الفرض فانه يجوز بالافتقار الى ما رواه ابي ايلع مع قول الشافعي في القول  
الاخر انه يجوز بالاستسناد به في جح التطوع عن الميت فالاول مستند  
والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجد الاول ان جح الفرض  
لا حصة به فترجم القدرة ووجد القول الاول للشافعي انه قريب  
على كل حال فيجوز الاستسناد به فيه كالفرض بجامع القرينة وان تفاوتت  
الوجوب والقدرة في ذلك قول الشافعي واجد في شهر روايته  
انه لا يجوز لمن لم يكن له مال ان يخرج من امواله عن غيره وعليه فرضه  
انصرف الى تركه هو عليه السلام في الرواية الاخرى لا يستبعد  
احرامه لا عن رغبة او رغبة فلا كل يلزم قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
مع الكراهة في واحد او يفتح بل يروى الرواية الثانية عن احمد  
والثالث محقق في احوالهم والشافعي ترتيب الميزان ووجه الاول ان الامر  
بالجواز لا ينصرف الى انه يصح حج بعد الخروج عما كلف به فاذا فعل ما كلف  
به جاز له الحج مع حج غيره رواه احمد ان احرامه بالحج عن غيره  
مع بقائه الفرض في كل الحوائج من قواعد الشريعة وكل عمل يحل لفائز به  
فهو مردود مطلقا لعدم صحته اصلا واما تقصير كالمصلاة الخارج  
ووجد الثالث محل التماس في ذلك على الكراهة دون الحرمان لانه  
من باب الادب القربى الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان الاثر  
العمد اخاه بالقربى فقام بحق الاخوات لا رغبة عن النكاح فافهم  
ومضى ذلك قول الشافعي واحدا لا يجوز ان يستعمل بالحج عن غيره فرض  
الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
انه يجوز ان يستطوع بالحج عن غيره حج الفرض وينفذ احرامه بما قصده  
وقال **القاضي** عبد الوهاب المالكي رحمه الله لا يجوز ذلك  
لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق لا يقبل رقة الصلاة فالاول  
مستند والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان وتوجيه القولين  
معلوم مما سبق في نظرية قريبة ومن ذلك قول الامام **الشافعي**  
ان لا يكره الحج باحد هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي  
الافراد والتمتع والقران مع قول الشافعي حنيفية بكراهة القران والتمتع  
للمكي فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه الاول بتوحيده  
كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلا يحددها  
من غير ثبوت نهى عن التشديد ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران  
للمقيم مكره لا حاجة اليه لما عده من الراحة وعدم التعب بخلاف  
الافاعي والعلماء احتجوا على الشريعة فلم يثبتوا ولو سجدوا اليه  
الافاعي افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد  
قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مستند خاص بالاكثر والثاني  
محقق خاص بالاصغر وهو حال غالب الناس اليوم لضعف ابدانهم

واعمالهم عن تحمل المشقة ايام الافراد الشرايع القلوب ولا عانة التمتع على  
تفصيل الحج المبرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي في حجب الدليل  
**وقد** رايته شخص من اخواننا احرم بالحج على وجد الافراد فوريته  
راسه ووجهه وصار عبرة في الحج ثم ندم وكان في ايام الشافعي  
قول من قال الافراد افضل علي ما اذا لم يحصل المشقة الشديدة هو  
**ومن ذلك** قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت ان يجوز ادخال الحج على غيره  
قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان  
ذلك لا يجوز بالافتقار الى ما رواه ابي ايلع مع قول الشافعي حنيفية  
والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان جح الفرض  
لا حصة به فترجم القدرة ووجد القول الاول للشافعي انه قريب  
على كل حال فيجوز الاستسناد به فيه كالفرض بجامع القرينة وان تفاوتت  
الوجوب والقدرة في ذلك قول الشافعي واجد في شهر روايته  
انه لا يجوز لمن لم يكن له مال ان يخرج من امواله عن غيره وعليه فرضه  
انصرف الى تركه هو عليه السلام في الرواية الاخرى لا يستبعد  
احرامه لا عن رغبة او رغبة فلا كل يلزم قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
مع الكراهة في واحد او يفتح بل يروى الرواية الثانية عن احمد  
والثالث محقق في احوالهم والشافعي ترتيب الميزان ووجه الاول ان الامر  
بالجواز لا ينصرف الى انه يصح حج بعد الخروج عما كلف به فاذا فعل ما كلف  
به جاز له الحج مع حج غيره رواه احمد ان احرامه بالحج عن غيره  
مع بقائه الفرض في كل الحوائج من قواعد الشريعة وكل عمل يحل لفائز به  
فهو مردود مطلقا لعدم صحته اصلا واما تقصير كالمصلاة الخارج  
ووجد الثالث محل التماس في ذلك على الكراهة دون الحرمان لانه  
من باب الادب القربى الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان الاثر  
العمد اخاه بالقربى فقام بحق الاخوات لا رغبة عن النكاح فافهم  
ومضى ذلك قول الشافعي واحدا لا يجوز ان يستعمل بالحج عن غيره فرض  
الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
انه يجوز ان يستطوع بالحج عن غيره حج الفرض وينفذ احرامه بما قصده  
وقال **القاضي** عبد الوهاب المالكي رحمه الله لا يجوز ذلك  
لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق لا يقبل رقة الصلاة فالاول  
مستند والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان وتوجيه القولين  
معلوم مما سبق في نظرية قريبة ومن ذلك قول الامام **الشافعي**  
ان لا يكره الحج باحد هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي  
الافراد والتمتع والقران مع قول الشافعي حنيفية بكراهة القران والتمتع  
للمكي فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه الاول بتوحيده  
كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلا يحددها  
من غير ثبوت نهى عن التشديد ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران  
للمقيم مكره لا حاجة اليه لما عده من الراحة وعدم التعب بخلاف  
الافاعي والعلماء احتجوا على الشريعة فلم يثبتوا ولو سجدوا اليه  
الافاعي افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد  
قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مستند خاص بالاكثر والثاني  
محقق خاص بالاصغر وهو حال غالب الناس اليوم لضعف ابدانهم

واعمالهم عن تحمل المشقة ايام الافراد الشرايع القلوب ولا عانة التمتع على  
تفصيل الحج المبرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي في حجب الدليل  
**وقد** رايته شخص من اخواننا احرم بالحج على وجد الافراد فوريته  
راسه ووجهه وصار عبرة في الحج ثم ندم وكان في ايام الشافعي  
قول من قال الافراد افضل علي ما اذا لم يحصل المشقة الشديدة هو  
**ومن ذلك** قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت ان يجوز ادخال الحج على غيره  
قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان  
ذلك لا يجوز بالافتقار الى ما رواه ابي ايلع مع قول الشافعي حنيفية  
والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان جح الفرض  
لا حصة به فترجم القدرة ووجد القول الاول للشافعي انه قريب  
على كل حال فيجوز الاستسناد به فيه كالفرض بجامع القرينة وان تفاوتت  
الوجوب والقدرة في ذلك قول الشافعي واجد في شهر روايته  
انه لا يجوز لمن لم يكن له مال ان يخرج من امواله عن غيره وعليه فرضه  
انصرف الى تركه هو عليه السلام في الرواية الاخرى لا يستبعد  
احرامه لا عن رغبة او رغبة فلا كل يلزم قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
مع الكراهة في واحد او يفتح بل يروى الرواية الثانية عن احمد  
والثالث محقق في احوالهم والشافعي ترتيب الميزان ووجه الاول ان الامر  
بالجواز لا ينصرف الى انه يصح حج بعد الخروج عما كلف به فاذا فعل ما كلف  
به جاز له الحج مع حج غيره رواه احمد ان احرامه بالحج عن غيره  
مع بقائه الفرض في كل الحوائج من قواعد الشريعة وكل عمل يحل لفائز به  
فهو مردود مطلقا لعدم صحته اصلا واما تقصير كالمصلاة الخارج  
ووجد الثالث محل التماس في ذلك على الكراهة دون الحرمان لانه  
من باب الادب القربى الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان الاثر  
العمد اخاه بالقربى فقام بحق الاخوات لا رغبة عن النكاح فافهم  
ومضى ذلك قول الشافعي واحدا لا يجوز ان يستعمل بالحج عن غيره فرض  
الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول الشافعي حنيفية وما لا يثبت  
انه يجوز ان يستطوع بالحج عن غيره حج الفرض وينفذ احرامه بما قصده  
وقال **القاضي** عبد الوهاب المالكي رحمه الله لا يجوز ذلك  
لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق لا يقبل رقة الصلاة فالاول  
مستند والثاني محقق فراجع الامر الى ترتيب الميزان وتوجيه القولين  
معلوم مما سبق في نظرية قريبة ومن ذلك قول الامام **الشافعي**  
ان لا يكره الحج باحد هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي  
الافراد والتمتع والقران مع قول الشافعي حنيفية بكراهة القران والتمتع  
للمكي فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه الاول بتوحيده  
كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلا يحددها  
من غير ثبوت نهى عن التشديد ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران  
للمقيم مكره لا حاجة اليه لما عده من الراحة وعدم التعب بخلاف  
الافاعي والعلماء احتجوا على الشريعة فلم يثبتوا ولو سجدوا اليه  
الافاعي افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد  
قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مستند خاص بالاكثر والثاني  
محقق خاص بالاصغر وهو حال غالب الناس اليوم لضعف ابدانهم



او نفيها بها وقفا سقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام  
لكنهم في حضرة كاهن مجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به  
غيرهم من الخارجين عن حضرة وهب اسراويد وقتها **اهل**  
الديلا شطرية كتاب **ومن ذلك** قول الجنيحة والساجع ايا  
دم التمتع يجب بالاحرام بالبحر مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى حرة  
الحققة واما وقت جواز النحر فقال ابو حنيفة وما لك ان لا يجوز  
النحر للهدى قبل يوم النحر وقال **الساجع** ان وقت  
بعد الفراغ من العمرة قال الاول من المسئلة الاولى يستدود والثاني  
منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثالث  
منها فيه تشديد برمي حرة ناحية النحر لو كان ارا دتقيد فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان في المسئلة الثانية وجهها ظاهر وعلى ذلك  
قول مالك والساجع انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام ان فقد الحرة  
الابعد الاحرام بالبحر مع قول الجنيحة واحد في احدي الروايتين  
صومها اذ الحرم بالعمرة فالاول يستدود والثاني مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان وقول **الساجع** ثلثة ايام في الحج يشهد في القولين  
فان العمرة تصح اصغر **ومن ذلك** قول الجنيحة والساجع في اظهر قوليه  
انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام في ايام التشريق قول مالك واحمد  
والساجع في العدم والهدية روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق  
فالاول يستدود في عدم الصيام من حيث ان القوم في صياقة الله عز وجل  
في ايام العبد ولا يقربا للصيف ان يصوم عند من كان في بيتا لا يادنه  
وهو لم يصير له لاذن بالصوم **وفي حديث** ايام مني  
ايام اكل وشرب وجماع وذلك ليحل للقوم السرور فان الاجساد لا يحل  
لها سرور الا بالانطر فاد الحق تعالى في الحاج حصول السرور لا وراهم سهر  
كونهم في حضرة ولا حبسهم بالكلهم وشربهم منها كذلك انتهى ويؤيد هذا  
المعنى الذي ذكرناه حديث **للمصاير** فخرجنا فخرج عند اظفاره  
وفرحه عند لقاء ربهم فخرج الاجساد بالانطر ووفرحه الارواح  
بلغنا الله اي نكشف الحجاب عن قلب الجدي حيا نذا بعد عمارة والوضاح ذلك  
انه اذا كشف حجاب راي ربه اقرب اليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور  
العبد ولا قدر فرحة في تلك الحضرة الا الله عز وجل **واما** قوله مالك  
ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة ايام ايام التشريق فهو ظاهر بالاصاغر  
الذين هم في حجاب عن حضرة سهر وراهم من اجل وعلا فيقولونهم عند الاواجر  
وعند الجسم فيحصل لهم الصنع العظيم على عمل المنا سكت مع ما في ذلك من  
المسارعة لبراة الزمة على الزم الحق به الصوم في الحج فلكل امام شهده رجا  
يخفى على بعض تقليدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه  
لا يقوت صوم الثلاثة ايام بقوت يوم عرفته مع قول الجنيحة استة  
لا يستط صومها وقال احمد ان اخر الصوم بعد زمره وكان اخر الهدى

احدي

من سنة الحسنة يلزمه دم واذا وجد الهدى وهو في صومها فمعدا للهدى  
يستحب له الانتفاء الى المقدية وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول  
مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول في المسئلة الاولى انه يوم عرفته  
ليس هو اخر اركان الحج وقد قال **الساجع** ثلثة ايام في الحج  
ووجد ما بعد ظاهر **ومن ذلك** قول الساجع في اصح قوليه ووجد  
ان وقت صوم السجدة ايام الحج يرجع الى اهل مدع القول الثاني للساجع في  
جواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهه ان احدهما اذا خرج  
من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة هو قول الجنيحة  
حنيفة وهو ظاهر الثران والثاني فيه تشديد ووجد الاول قول **الساجع**  
ثالثا اذا رجع اي سارع في الرجوع من سفر الحج كما هو مقرر في كتب المقعد  
**ومن ذلك** قول مالك والساجع في ان الممتع اذا فرغ من افعال العمرة صار  
حلالا وساقا للهدى اولم يسقم مع قول الجنيحة ان كان ساق  
الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيسبى على احرامه فيجزم بالحج ويخلد  
على العمرة فيصير قارضا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني تشديد  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجد القولين ظاهر **والله تعالى اعلم**  
**باب في المواقف** اتفق الامية على انه لا يصح  
الاحرام بالحج قبل شوال وعليه ان المواقف تكون لاهلها ولمن علمها من غير  
اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلم ان من بلغ سقيا لم يجز له  
مما رتبته بغير احرام وعليه ان من جازره بغير احرام يلزمه العمود في المواقف  
لتجزم منه **وحديث** عن النبي والحسن البصري انهما قال الا احرام في  
المواقف يستحب لا واجبه ثم اذا الزمه العمود وكان الموضع مخروفا او ضاقت  
الوقت لم يجز له الزمة الموقفة بغير احرام **وحديث** عن سعيد بن جبير قال  
لا يصح احرامه **وهذا** اما وجدته من سائل الاتفاق **وحديث** قول  
الحسن والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقف ولم يبين كون  
الاحرام فيه واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب على الامة واحتمل الوجوب  
اخذا بالاحتياط **وحديث** قول سعيد بن جبير انه عمل بحال المسئلة فكان  
مردودا **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة ان وقت احرام  
الحج يستمر الى اخر يوم النحر قول الساجع انه يستمر الى عشرين من ذي الحجة  
نقطة فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجد  
الاول عدم تنصيص الساجع على تعيين عشرين من ذي الحجة في انها والاحرام هو  
في باب الحج حيث باجا رتا اخر الاحرام في يوم الصيد جاز في اخرها رما قاز  
الساجع على حكمة وفيه من التوسعة على الامية لا يخفى **وحديث** الثاني الاخذ  
بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمصابة والثاني تعيين ومن بعدهم من  
الامة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر اذ كان الوقوف  
على حد ما كان عليه فمشارع واصحابه اولى وان كانا العلم انما على الشريعة



وعلى الله بعد فانه من ذلك قول الامية الثلاثة انه لو احرمت بالحي غير  
اشهر كره له ذلك وانما ينفذ فيه قول اصحابه الشافعي انه ينفذ في كل  
ومع قوله داود انه لا ينفذ شيئا فالاول يخفف على المحرم المذكور بان ينفذ في  
احرامه وحده والشافعي فيه تشديد عليه من حيث عدم انقضاء حرمته بالثابت  
سدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لظاهر قوله **انما** الاما  
بالبيان وما تم تضييق من الشافعي بالخلف منه وانما صرح بيانه الحقيقة  
فيقول ان ذلك يستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا  
النية شرطاً في صحة انعقاد الحج فاذ لم يجمع الى انعقد عمره اذ هو في اصغر  
فكان حكمه حكم من احرمت بصلوة الموضع قبل دخول الوقت طائفاً ودخولاً في  
لم يدخل فانما تنقلب تلك الصلاة بحصول صورة انتهائها كحرمته تلك الحصة الشريفة  
ووجه الثاني ظاهر لانه لا ينفذ في ذلك قول في حصة  
ان الاصل لا يحرمت من دونه اهله مع قول غيره انه يحرمت من الشافعي وهو  
الوجه صحيحاً وهو من قول الشافعي في الاول مستند خاص بالاكثر والشافعي  
يخفف خاص بالاكثر كما يريه في اول الباب قبله ومن ذلك قول  
الامية الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه القضاء مع قول في حصة  
انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكياً فالاول يخفف والشافعي سدد فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لعدم وجود نص صريح في ذلك في الشافعي  
بما ذكرناه في ذلك فكان الامر على التخيير من تطوع بالاحرام فلا بأس ومن  
لم يتطوع فلا يتم كتحية المسجد بما جاء في كلام المحرم والمسجد حصة الله  
عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحصة بغير احرام فيه انتهاك  
لها فكان عليه القضاء تداركاً لما فيه سواداً وهذا خاص بالاكثر  
الطائفة ليعين بالادب بخلاف ما لم يأت من الخدمة والفتيان والفتيات اعلم  
**باب الاحرام والخطورة** اتفق الامية  
الاربعة على احرارها الطيبين الشبان المحرمين على تحريم لبس الخيط عليه في سائر  
بدنه من القميص والسروريل والقميص والفتية والخف وكل محيط محيط  
بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع  
والتمثيل واللبس بشهوة والتزويج والتزويج وقيل الصيد واستعمال  
الطيب وازالة الشعر والظفر وذهن برأسه والحيث به سائر الادهان والمرأة  
في ذلك كله لا رجل الا انما لها الخيط ونسرت برأسها ولا بد من كشف وجهها لان  
احرامها فيه واجمعوا على انه لا يجوز له ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره  
ولا ان يوكف فيه واتفقوا على انه لا يقبل الصيد ناسياً او جاهلاً وجبت  
عليه الغدبة **باب ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق**  
واما ما اختلفوا فيه **باب من ذلك** قول الامية الثلاثة يستحب الطيب  
للاحرام مع قولنا ان ذلك لا يجوز الا ان كان ذلك طيباً لا يفتي له راحة  
فان تطيب بما يتبين راحته بعد احرام وجب غسله فالاول يخفف والشافعي  
سدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانبعاث ووجه الثاني

في

سرداب الترفه جملته لان المحرم اذا تطيبه للاحرام فلا نه تطيب بعد  
لاحرام وان لم يبق له راحة لا يطق الشافعي النهي عن التطيب مع انه لا بد  
من راحة طيبة تكون في الطيب عن راحة التراب مثلاً فان قال قائل  
قائل "فلا يحرمت الطيب على المحرم في حصة الله الخاصة كالقنطرة  
فلا يطيب يستحب في الجمعة فاجاب **باب** انما حرم ذلك لحديث المحرم است  
اعبر ولان المطلوب من المحرم اظهار الذلة والمسكنة واستشعار الخجل من  
الله تعالى وطلب الصلح والعفو عنه خوفاً من معاجلة العقوبة كما ورد  
ان **باب** يردم لما جاء من بلاد ما شيا تاج الله عليه عرفات وتلغاه  
هناك كلمات الاستغفار يقول ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تقبلنا  
وترحمنا لنكونن من الخاسرين انتهى وسمعه **باب** سيدي عليا  
الخواري رحمه الله تعالى يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من  
الحيا من ربه والخجل منه حتى يوذ الحبيد في تلك الحصة انه لو استلمت  
الارض وحجبه عن شهركونه بين يديه الله عز وجل ومن كان هذا شهيداً  
فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله الاسنون من عذاب  
الله في حصة الرضي وقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيه فخرج  
بالجوار دون الجلاله فاني الخال من كان لا يعرف هل رضى الله تعالى عنه  
او لم يرض الله تعالى عنه فانه **باب** ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الاحرام مع قول الامام الشافعي في الصحيح  
القولان انه يحرم اذا انبعثت به راحته وان كان ما شيا فيحرم اذا  
توجه لطريقه فالاول مستند والشافعي يخفف ووجه الاول والثاني  
الانبعاث والتفريق ولكن الاول اولى للاكثر والثاني اولى للاصغر **باب**  
ذلك قول الامية الثلاثة انه ينفذ احرامه بالنية قال لي بلانية لم  
تعتقد مع قوله داود انه ينفذ بغير التلبية ومع قوله في حصة  
لا ينفذ الا بالنية والتلبية معاً او يسوق المهدي مع النية فالاول ضربة  
تشديد والثاني يخفف والثالث مستند فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول الانبعاث في قوله **باب** صلي الله عليه وسلم انما الاعمال  
بالنيات وقول النبيك اللهم ليكن معناه الاجابة اي انما يارب اجبتك  
اجابة فلا ولي حين كنت في الاصلاح والثانية حين حجنا الان فاني اي  
الاجابة مستوية في الاحرام لانه ما احرمت حتى اجاب ووجه الثاني  
ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانها من انشاء الفعل  
وان كانا النطق بالمعنى **باب** يخفى وجه الثالث الخروج من خلاف  
العمل فاذا نوي وساق المهدي ففقد الانعقاد فاجابهم **باب** ذلك  
قول في حصة وما لك بوجوب التلبية مع قوله الشافعي واجابنا  
سنة فان ابي حنيفة قاله انها واجبة اذ لم يسبق المهدي فان ساقه ونوي  
المهدي صار محرماً وان لم يلبي واما ما لك فقال بوجوبها مطلقاً او جب  
دعاً في تركها فالاول مستند والثاني يخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان



ووجه الاول شغل الحج تكبيره الاحرام في الصلاة ووجه الثاني ان  
 الاجابة قد حصلت بحج التلبية فان ما نوي الا بعد ما اجاب دعاء الحق  
 تعالى **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم بالوجوب ان يسبق المهدى  
 بقومة التلبية فان من ساق المهدى مع التلبية فقد كثر اجابته فلا  
 يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت شعرا لا  
 الحج كالابصار في الصلاة فيما يجبر تارك التلبية بذلك فيسجد في السجود  
 كذلك يجبر تارك التلبية بالدم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة  
 انه يقطع التلبية عند رمي حجرة العقبة مع قول ما كنت انما تلبتها  
 بعد الزوال يوم عرفة فالاول مستد في التلبية والثاني يخفف ووجه  
 الاول انه شرع في التحلل برمي حجرة العقبة والادب عند اقبالك  
 الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبالك على الفعل لا الادب عنه  
 ووجه الثاني انه منظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث  
 الحج عرفة فاقم **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحج  
 ان يستظل بما لا يمسي راسه من محل وغيره مع قول مالك واحدا ان  
 مالك لا يجوز وعليه العدة عندها فالاول مستد والثاني يخفف  
 فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك نقطة للرأس  
 ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجامع الترفه وحجب الشمس والبر  
 عن الرأس والمحرم من شأنه ان يكون اسعدت اعبر والمظلة على خاك  
 الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من احسن  
 برضا الله تعالى عنه في سجد كثره مما صيب وعصب الحق تعالى عليه  
 كاللا يقرب الشئ والاعترار ومن شهد رضي الله عنه كان له الظل  
 المذكور فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجب عليه  
 العدة اذ ليس القبا في كفهم ولم يدخل يديه في كفيه مع قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه لا فدية عليه فالاول مستد والثاني يخفف فراجع الامر الى ترتيب  
 الميزان ووجه الاول اخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب  
 يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له كماله الترفه خفف في العدة  
**ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم واحدا انه لا فدية على من لبس السراويل عند  
 فقد الارام مع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب عليه العدة فالاول يخفف  
 والثاني مستد فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول انه سبب  
 الحورة امر لازم استد من لزوم ترك لبس المحيط فكل لبس السراويل لا يترك  
 فيه وايضا فان سجد عدم الترتيب خاص بالاكابر وما كل احد يستهدونه  
 بسبب في تلك الحضرة فليست شهوة الغنى فيها على البقاء فكان الامر على  
 خطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني اخذ بالاحتياط فانه يصدر  
 على لباس السراويل انه ليس بمحيط ووقع في شهوة التركيب الذي لا يليق  
 في تلك الحضرة فكانت العدة لما وقع فيه من ترك الترفه في مقام شهوة  
 السلب بيطر وهاهنا اسرار جبرها اهل الله لا شطرها في كتاب **ومن ذلك**

قول الامامة الثلاثة ان من لم يجد ثوبا جاز له لبس الخفين اذا قلعهما اسفل  
 من الكعبين ولا فدية عليه الا عند النبي صلى الله عليه وسلم في حنيفة فالاول يخفف ومن اوجب  
 الفدية مستد فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه القولين في هذه  
 المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم واحدا  
 انه لا يوفى على الرجل ستر وجهه مع قول النبي صلى الله عليه وسلم في حنيفة وما لك ان تجرم  
 على الرجل ستر وجهه فالاول يخفف والثاني مستد ووجه الاول  
 عدم نص في الهوى عن ستره ووجه الثاني ستر وجهه بستر او غيره  
 ترفه والمحرم اشعث اعبر وايضا فان الرحمة توجب العدة عند هذا وان  
 ستر وجهه وقت الرحمة على ذلك السائر الذي يخلع دون ستره الوجه  
 التي لا تفتق قبا بعد كما رايضا حرم في الكلام على كراهة التلثم في الصلاة  
**ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة بتجريم استعمال الطيب في الثوب  
 والبدن مع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون  
 البدن والاول مستد بالعود والندوسم جميع الرياحين فالاول فيه  
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه  
 الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن  
 عرفا ووجه الثاني ان الثوب ليس ملازما للخصص كلابنة جلده  
 بل يخلع نارة ويلبس اخرى **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وسلم في حنيفة وما لك  
 يجوز المحرم اكل الطعام المطيب والافدية في اكله وان ظهر رجليه  
 مع قول النبي صلى الله عليه وسلم واحدا انه لا فرق في استعمال بين البدن والثياب  
 والطعام فالاول يخفف والثاني مستد ووجهها ظاهر **ومن ذلك**  
 قول الامامة الثلاثة ان الحنا ليس بطيب مع قول النبي صلى الله عليه وسلم في حنيفة انه طيب  
 يجب فيه العدة فالاول يخفف والثاني مستد ووجه الاول ان  
 ريق الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الحنا ولو اذ كان  
 طيبا لم يكرهه لانه كان يجب الطيب ووجه الثاني انه طيب عند  
 بعض الاعراب فيجبون رايحه فكان فيه العدة مع ما فيه ايضا  
 من الزينة التي لا تناسب المحرم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة  
 بتجريم الاذهان بالادهان المطيبة كدهن الورد والياسمين فانه  
 يجب فيه العدة والاعترار المطيبة كالشيرة فاختلما فيه فذلك  
 الشئ فيلزم الا في الرأس والحنا وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم  
 استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالمشيرة من الاعضاء  
 الظاهرة كالوجه واليد والرجلين ويدهن بالباطنة وقال  
 الحسن ابن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحنا فافهم  
 فالاول في حنيفة والثاني مستد والثالث منقول والاربع يخفف  
 فراجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر كبره في الرأس  
 والحنا دون غيره المحرم فلهما فقط ووجه الثاني انه يظهر الترفه  
 في سائر البدن شتم او ستر او المحرم اشعث واعترار الدهن يذهب



هن

وسقته شعره ووجهه قول ما لك ظاهر ووجه قول الحسن ان  
غير طيب ولا يظهر به ثوبه وقد تدعو الحاجة اليه اذا تشبهت  
الشعر كثيرا وبسبب الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر قد  
يحدثه ويظنه ليزلق طبيعته الذي يتأذى بسببها الاستسجال  
من كان يا كل التواضع كالقراقيش ولعل الله راى ما ذكرنا يستحال  
الطيب عند الاحرام لانه رجا طاهر من الاحرام فتخرج الشعبة  
عن العادة فتسوء خلقته **ومن قال** قول الامية الثلاثة ان  
المحرم لو عقد النكاح لم يقع مع قول في حنفية يقع فالاول  
مستند ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو تجاوزا ووجه الثاني  
ان حقيقة النكاح انما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول لم يقع  
النكاح وهو لا يخرم عند بعضهم واجابة الاول بان العقد دهليز  
لوقوعه في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة  
للمحاض وقد يحمل القولان على حالين فمن خاف الوقوع كما سبب  
الذي به علمه حرم عنده ومن لم يخف كالشيخ الذي يردت فاشهر  
لم يحرم فاعلم ذلك **ومن قال** قول الامية الثلاثة ان المحرم  
مراخذه زوجته مع قول احد ان ذلك لا يجوز فالاول محقق الثاني  
مستند فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان الرجعية  
في حكم الزوجة التي في العتمة لها احكام الزوجية في حقها ووجه  
الثاني انما كالاختصاصية يدل على انه لو لم يراجعها لم تزوجنا الغير  
مما غير احرام اطلاق اخر فاعلم ان الرجعية لها وجهان ووجه الزوجية  
ووجه للبينونية فافهم **ومن قال** قول الشافعي واجد انه لو  
قتل لصيد خطا وجب الجزا بقتله والفتنة لما لك ان كان مملوكا مع  
قول ما لك والي حنفية انه لا يحل الجزا بقتل الصيد خطا فالاول  
مستند والثاني محقق وكذلك الثاني فراجع الامر الى مرتبة الميراث  
ووجه الاول ان تلك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعيف فانهم  
الظاهر لله تعالى فكان على الواجب عدم قتل من هو في حضرة جلالة  
له تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل  
محمّد تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود  
ما ورد في رفع الخط من الامية **ومن قال** قول ما لك والشافعي  
انه لا جزا على من قتل الصيد وان حرمه الا عاتة على قتله مع قوله  
يجب على كل منهما جزا على كل شيء لو كانا جماعة مجرمين فدلهم شخص على الصيد  
بحرما كان او خلا لا وجب على كل واحد منهم جزا كامل فالاول فالاول  
فيه تخفيف والثاني مستند فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه  
الاول ان الله لا يمتحن بالمباشرة ووجه الثاني انما يمتحن بها وله  
تطهير في الفتنة كقول **ومن قال** قول ما لك والشافعي انه  
والمحرم فافهم **ومن قال** قول ما لك والشافعي انه

من ذلك

يحرم

يحرم على المحرم اكل ما صيد له مع قول في حنفية لا يحرم بل اذا ضمن صيد ام  
اكله لا يجب عليه جزا اخر وقول احمد يجب فالاول مستند والثاني محقق  
والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الثالث  
اقوال طاهر **ومن قال** قول الامية الثلاثة ان الصيد غير المأكول  
ولا يتولد من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول في حنفية انه يحرم  
بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزا الدية فالاول فيه تخفيف  
والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول  
ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصيد عادة الا المأكول  
فانظر فان الحكم اليده ووجه الثاني اطلاق الهبة عن الصيد وقوله  
القران على المحرم ووجه استثناء الدية كونه قتل لا شفع فلا يترك  
ولا يحل عليه ولا يحرم ما شبهه ولا رعا فافهم **ومن قال** قول  
الشافعي في ان لا كفارة على المحرم اذا انطوى او هرسا او جاهلا  
بالتحرير مع قول في حنفية وما لك انه يجب عليه الفدية فالاول  
محقق والثاني مستند فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول  
اقامه العذر له بالسبب والمجهول ووجه الثاني عدم عذره فذلك  
لعله محقق **ومن قال** قول الامية الثلاثة ان من لم يمسح فاسميا  
بشرع من قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشق شقا فالاول  
محقق والثاني مستند فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الذي  
بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف  
بشرعه من راسه ووجه الثاني تقدم المسارعة الى الخروج مما هي  
الله عنه ولو تلف بذلك ما له كلفة فضلا عن شق الثوب فافهم  
كله لا تترن عند الله جناح بعوضة وهذا محمول على حال الاكابر والاول  
على حال الصغار **ومن قال** قول الامية الثلاثة انه لو خلق راسه  
او قلمه طهره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي  
في ارجح قوليه ان عليه الفدية فالاول محقق والثاني مستند  
فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين يعود من توجيه من تطيب  
او ادهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا **ومن قال** قول الامية  
الثلاثة انه لو جامع ناسيا او جاهلا بركبته الكفارة مع قول الشافعي  
في ارجح قوليه انه عليه الفدية فالاول محقق والثاني مستند فراجع  
الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين يعود من توجيه من تطيب  
او ادهن ان لا كفارة عليه ولا يمسح بذلك حجة فالاول مستند  
والثاني محقق فراجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ظاهره  
بالمجهول والسبب ان في الجملة ووجه الثاني كثرة نسا هذه وقوله  
تحتله ويصير وقوع ذلك من المحرم فان للاحرام هيبة وحرمة تنبع من  
من الاحرام على فعل ما هي عنه لاسيما والاحرام قليل وقوعه في العمر فكان  
المهيبة فيه من اعظم الهيبة فيما يتكرر وقوعه **ومن قال** قول الامية



الثلاثة انه يجوز للمحرم خلق شعر الحلال وقلم ظفوه ولا شيء عليه من قول  
البيهقي انه لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول محقق والثاني  
مستدق فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول انه ليس في ذلك  
ترفع له اي المحرم ووجه الثاني اطلاق التمسك بالذي للمحرم ان ياخذ  
شعره او قلم ظفوه فاحتمل ذلك احد شعريه وقلم ظفوه فظهر قوله  
افطر الحاجم والمحجوم وقد يكون للذي عن ذلك علمه اخري غير الصرفة  
لم يعرفها عن ذلك لك الزمة الامام ابو حنيفة بافتية احتياطية  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للمحرم ان ينسل باليسد  
والخيط مع قول البيهقي انه لا يجوز ولا يزره القدية فالاول  
محقق والثاني مستدق وكل منهما وجه ويصح حمل الاول على حال العوام  
والثاني على حال الخواص الاخيرين لاقتسام الاحتياط والفرار من كل  
شئ فيه ترهقا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره للمحرم الاحتفال  
بالآدم مع قول سعيد بن المسيب بالخ من ذلك فالاول محقق والثاني  
مستدق فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول كونه ايا الائمة  
رنية فكره ولم يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فعل  
نبا في حال المحرم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره للمحرم شئ في العبد  
ولا في الحامة مع قول مالك فيه صدقة فالاول محقق والثاني فيه تشديد  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان من يدا له او يمس الموضع  
فلا يكره به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ان فيه  
تحقيقا للمرض فكان ذلك ترهقا فلهذا ما لم يفتي في تحميم الام عقب  
المصعد والحامة فكانت الصدقة كفارة لذلك واسداع  
**باب ما يجب من تطهيره من الاطعمة** انفق الائمة  
على ان كفارة الخلو على التعبد في شاة الاطعمة ستة مسكين كل  
مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك انفقوا على المحرم اذا  
وطي في الحج او الفرة قبل التخلل الاول فسد نسكه ووجب عليه السند  
المصلي في فاسده والقضاء على الفورة من حيث كان احرم في الاد او اتفقوا  
على ان عقد الاكل لا يقع في الوطى في الحالتين وقاد داود ووقع فاب  
قال قاضيل فلا يصح شئ لم تاتوا المحرم اذا اصابه حجة بالجماع ان  
يضي احوالها اذا كانت الوقت مستحبا كان ويلي في ليلة عرفة  
فانحوا **باب ما يجب من تطهيره من الاطعمة** انفق الائمة  
على ان كفارة الخلو على التعبد في شاة الاطعمة ستة مسكين كل  
مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك انفقوا على المحرم اذا  
وطي في الحج او الفرة قبل التخلل الاول فسد نسكه ووجب عليه السند  
المصلي في فاسده والقضاء على الفورة من حيث كان احرم في الاد او اتفقوا  
على ان عقد الاكل لا يقع في الوطى في الحالتين وقاد داود ووقع فاب  
قال قاضيل فلا يصح شئ لم تاتوا المحرم اذا اصابه حجة بالجماع ان  
يضي احوالها اذا كانت الوقت مستحبا كان ويلي في ليلة عرفة  
فانحوا **باب ما يجب من تطهيره من الاطعمة** انفق الائمة  
على ان كفارة الخلو على التعبد في شاة الاطعمة ستة مسكين كل  
مسكين نصف صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك انفقوا على المحرم اذا  
وطي في الحج او الفرة قبل التخلل الاول فسد نسكه ووجب عليه السند  
المصلي في فاسده والقضاء على الفورة من حيث كان احرم في الاد او اتفقوا  
على ان عقد الاكل لا يقع في الوطى في الحالتين وقاد داود ووقع فاب  
قال قاضيل فلا يصح شئ لم تاتوا المحرم اذا اصابه حجة بالجماع ان  
يضي احوالها اذا كانت الوقت مستحبا كان ويلي في ليلة عرفة  
فانحوا

فقط مع

يخلق

يخلق ربح الراس مع قول مالك انها لا يجب الا بخلق ما يجعل به اماطة الاذي  
عن الراس مع قول مالك انها لا يجب بخلق ثلاث شعرات وهو احدى  
الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والتشديد  
والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول هو  
القباس على سبعة في الوضوء ووجه الثاني ان الائمة الاذي من ثلث ارج  
او ثلث اربع وكذا في ما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر  
ومن ذلك قول مالك في الجهاد المحرم اذا خلق نصف راسه بافارة  
ويضقه بالمسك لزمه كفارة ان يخلق في الطيب والمباس في احتياط  
التفريق والثاني مع قول البيهقي انه لا يجوز للمحطوف ان يغير قنصل  
الصعيد ان كانت في محاسن وجهه لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراره  
لمحيط زائد كمن وبذلك قال مالك في الصعيد وما في غيره فلكونه  
اشا في فرج الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط  
في الخلق ووجه قول البيهقي حقيقته انضاف الذهن الى ان القدية لا يجب  
الابكال الترفه وهو خلق الراس كله سواء كان ذلك في مجلس او مجلس  
ورجى قول مالك معلوم ومن ذلك قول مالك ان من وطى في الحج او الفرة  
قبل التخلل الاول فسد نسكه ولزمه بدنه ووجه عليه المجيء في فاسده  
والقضاء على الفورة مع قول البيهقي انه اذا كان وطى قبل الوقوف فسد  
نجد ولزمه شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد نجه ولزمه بدنه وظاهر  
مذهب البيهقي حقيقته فيه تخفيف بالمشاة فرجع الامر الى ترتيب الميزان  
وجه الاول ظاهر وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب ومن  
ذلك قول البيهقي حقيقته والاشا فيهما يجب لهما في الوطى والموطوءة  
ان يغير قنصل في موضع الوطى مع قول مالك واحد يوجب ذلك فالاول  
محقق خامس من ضعفته شهوة والثاني والثالث من قوت شهوة  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومن ذلك قول البيهقي حقيقته انما وطى في  
وطى ولم يكره الاول لزمه شاة الا ان يكره ذلك في مجلس واحد مع قول  
مالك انه لا يجب بالوطى الثاني مع قول مالك في ان يجب كفارة  
واحدة مع قول احمد انه ان كفر عن الثاني لزمه عن الاول بدنه فرجع  
الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الوطى الثاني كالتقية للاد  
ولذلك خفف فيه شاة ووجه الثاني انه الحكم بالوطى الاول فقط  
ولذلك وجب الشاة فيها كفارة واحدة ووجه قول احمد ظاهر في  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا قبل شهوة او وطى فيها دون  
العرج فان لم يفسد نجه ولكن يلزمه بدنه في قول الشافعي مع قول  
مالك انه يفسد نجه ويلزمه بدنه في الاول فيه تخفيف والثاني  
مستدق فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان التخييل والوطى  
فيما دون العرج لم يصرح الشافعي بان حكمه على الوطى في العرج فذلك  
لم يفسد فيه الحج واما وجوب البدنة للمبتدئ في العرج والمجي وقد حصل



ووجه الثاني الحاق ذلك بالوطي في المرح سدد الباب والمقصود  
الوطي بالانزال فافهم ومن ذلك قول الامية الثلاثة ان سوا المهديين  
بكرة او الحرم جازع قولنا لك انه لا بد من سوا المهديين الحل الجازع  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فارجع الامر الجبري بين الميراث  
ووجه الاول ان سوا المهديين وتفرقت على سلكين الحرم من غير سوق  
تفتح السعي بين هديا لكونه محملا للمقصود ووجه الثاني الاحد  
نظام هو القرآن في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فانه يصح  
محملة من موضع يبيد خارج الحرم ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه  
اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزا واحد مع قول الجنيحة  
انه يلزم كل واحد واحد اي جزا كاملا فلا اول تخفف والثاني تشدد  
ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصلى على الميت  
فانه لا يلزمهم الادوية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يتلون  
به سجدة واحدة لم يذنب به الله فلا فقه ومن ذلك قول الامية  
الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يمين سبعة مع قولنا ان الحمام  
المتكبد يمين يمينها ومع قول داود انه لا جزا في الحمام كما رواه ابي  
الباب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فارجع الامر الى  
من يمين الميراث ووجهها ظاهر واما قول داود فلعدم بلوغ شيء من  
المشروع في ذلك ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجب على القارن  
عاطف على المفرد فيما يكبر وهو كفارة واحدة مع قول الجنيحة  
انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد الواحد جزا ان قاتل  
فمن احرامه لو انه انقض قارنا والكفارة ودم القرآن ودم في القضا  
وبه قال احمد فالاول في سلة القارن تخفف والثاني فيها تشدد  
والاول في سلة قتل الصيد كذلك مستند وكذلك القارن يمين  
استد احراما هو مستند فارجع الامر الجبري بين الميراث ووجه  
المقولين ظاهر ومن ذلك قول الامية الثلاثة الآية قول راجح المشافهة  
ان الحلال اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والمصرف فيه قول  
ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول تخفف والثاني تشدد اذ لا فرق  
في الحقيقة في احرام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس الامروا  
من خارج وهو الثاني خاص بالاخبار من اهل الادب والاول  
خاص بالاخبار فارجع الامر الجبري بين الميراث ومن ذلك قول الساجي  
انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقوة وفي الصغيرة سبعة مع  
قولنا لك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه سمي فيها فلهذا مع قول  
ابي حنيفة ان قطع ما استه الا دمي فلا جزا عليه وان قطع ما استه  
الله بلا واسطة الا دمي فعليه الجزا فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط  
والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم يزل به الخواصة  
لكونه نصا في ان الله تعالى بيّن ذلك في الميراث فافهم ومن ذلك قول الامية

الثلاثة

الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدوايح قول الجنيحة انه  
لا يجوز فالاول تخفف والثاني تشدد فارجع الامر الجبري بين الميراث ووجه  
الاول استئناس الساجي مع الاخير لما قال له محمد العباس الا لاخيرا رسول  
الله الا لاخيرا فقياس عليه الحشيش من حيث انه مستحق ان قطع اذ ليس  
له من ثمة الشجر ان قطع قافه ومن ذلك قول الجنيحة والثاني  
في الحد يدان شجر المدينة يحرم قطعها ولكن لا يمين وكذلك يحرم قتل صيد  
حرم المدينة الغياض قولنا لك واحد والثاني في القديس انه يمين بان يوجد  
سلما لقتل والنقاط تخفف والثاني فيه تشديد بعد ما ورد في كل منهما  
والله تعالى اعلم **باب صفة الحج والعمرة** الفقه الاثني عشر  
عليها من دخل مكة فهو باحسان ان شدة دخل بها وان شدة دخل مكة وقيل  
الحج واسماق دخول مكة افضل وعلى ان الذهاب من مكة الى مكة والعودة  
التي يجب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعودة واجب  
مرة واحدة ووافقه عياذ لك ابو بكر الصديق في الامة السنة فحين وافق  
الامة الاربعة ما هبوا فقاموا على انه اذا وافق يوم عرفته يوم جعته بعلوا  
الجمعة وكذلك الحكم في مناسا وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقه عياذ لك  
كافة الفقهاء وقيل ابو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال لقاضي عباد الوها  
وقد قيل ابو يوسف ما كان عن هذه المسئلة حصرة ارشيد فقال اما لك  
شيء يا فاما المدينة فمليون ان لا حجة بعرفة وعلى هذا عمل اهل الحرمين وهم  
اعرف من غيرهم بذلك والتفقوا على ان المدينة بمنزلة مكة وليس بركن  
**وح** كي عن الشعبي والنجاشي انه ركن واجمعوا على ان استعما  
الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمرحلة والتفقوا على وجوب الرمي  
وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان المهدى نكروا على  
باق على ملكه منصرف في ذلك كسب شاة الحياة بخبره ومع ان طواف الافاضة  
ركن وعلى ان رمي الجمرات التذوق في ايام التشريق بعد الرضوان كل حجة  
سبع حصيات واجبه وقال ابن الماحشون رمي حجرة العقبة من  
اركان الحج لا يستحل احد من الحج الا بالاثنيان به **هـ** اذا وجدته  
من سائر الاجماع لوافق الامية الاربعة ووجه قول النجاشي اسماق  
ان دخل مكة ليلا افضل كون الداخل يمين نفسه كالحرم الذي غصب  
عليه السلطان وانما يبدى مقولا لم يرضه عليه والثالث كلامه واقول  
ينظر ان الجاني ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخوله هذا البلد استمر  
له واما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذ المطلوب البقاء باصفا  
قتل المروءة في السعي واما حمله اذ كان في اول مرة من السعي واما جرير  
فحمل ذلك مطلوبه في كل مرة من السعي فيسبح المنيورج العمل بذلك خروجا  
من الخلاف ووجه قول ابو يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة فسمي ان  
ذلك يوم عيد يقرب فيه الذنوب فكان من المناسبات صلاة التماس الجمعة فيه

الحج



لما هم عليه من الطهارة في الذنوب فيجمع لهم بذلك عبادان فاذا اصابوا الجحفة فلا  
منع لعدم ورود خبر عن الشارع في ذلك ووجهه يعلم بالجمهور وعدم وجود امر بذلك  
كذلك فكان عدم فعل الجحفة اخذ على الناس **ومن ذلك** قال اهل الكشف ان  
الاصل عدم التخيير فان الامر الذي ينبغي اليه امر الناس في الجحفة فذلك رفع  
الحرج وارجح الاصل والمداير مع الحرج وارجح خلاف الاصل انتهى ووجهه  
كون البيت بمزدلفة اكنافا بشارع يظهر وشعلا لا يحج به وكذلك القول  
في رجب جحفة العقبة فان ظهور الاستحباب بها كثر من رجب بقية الجحفة فانها  
واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الشافعي ان من قصد دخول  
مكة لا يستحب له ان يحرم الحج او عمره مع قولنا في حنيفة انه لا يجوز  
لغيره ان يبيت في مكة او لا يحرم ما واصلنا هو دونه فيجوز دخوله  
لغير احرام وقوله ابن عباس لا يدخل احدا الحرم الا محراما مع قول مالك  
والشافعي في المنع من ان لا يجوز زجرا ووجهه المقتضى لغير احرام ولا دخوله  
مكة لغير احرام الا ان يتكبر دخوله كخطاب وصيها وقالوا لا تخف حاشا  
بالاصح عروا لثاني مستند خاص بالاكابر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق  
الاصاغر وذلك ان الاكابر قلوبهم لم تنزل عما كلفه في حصة الله تعالى واما  
احرامهم في الحج او عمره ان يزيد بهم بعض حمنون زيادة على ما هم عليه بخلاف  
الاصاغر فقلوبهم محمومة عن حصة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب  
عليهم دخولها ليجوزوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حصة الله تعالى فانهم  
ومن ذلك قول الامامية فيسحب الرعا عند رؤية البيت واد الطواف  
القدم سنة لا يخبر يوم فالاول فيستدبر بدستحباب الرعا ورفع  
اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشد يد في طواف القدم هو  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانساع ووجه الثاني عدم  
بلوغ بعض في ذلك لما لك رجا الله ووجه الرمي بترك صواب القدم  
قاله بلجهاد ووجه ظاهره فانهم من شعائر البيت ومن ذلك قول الامامية  
الثلاثة ان الطهارة وسعوا العورة شرط في صحة الطواف والامر احدث  
فيه نزعها ونزع قولنا في حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول  
مستند ودليل الانساع والثاني تخفيف ودليل الاجتهاد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله فيك الله عليه وسلم الطواف بمكة  
الصلاة الا ان الله قد اخل فيه لنطق في مستحبات الكلام واما توالي  
الحركات فيه فلا يصح استئثنا به لان المستحب هو حقيقة الطواف فلو  
استثنى بهت صورة الطواف حجة **ومن ذلك** في رجب  
الحرام زجرا الله بقوله لا بد للوا في حصة الله في السيرة في المقام  
طوافا كذا وصلاة لكن سيرة الصلاة بالقلب فقط لوجوب استئذان  
القبلة والامام فيها من اولها الى اخرها بخلاف الطواف سيرة فيه

بالجوارح زيادة على القلب بمسألة الا ان الفارق من ذنوبه الى من يجبه من  
الغفوة فاقهم ووجه الثاني ان غاية السطوة في بيت الله ان يكون  
عالمها في المسجد مع الحديث الاصح وذلك جاز فذلك قال ابو حنيفة  
بعد استراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فانهم **ومن**  
ذلك قول الامامية الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالتقبيل  
بل هو تقبيل وزيد مع قولنا ان السجود عليه بدعة فالاول  
مستند والثاني تخفيف ووجه الاول الانساع ووجه الثاني عدم  
بلوغ القابل به تاو ردي السجود عليه فوقف عند ما بلغ من التقبيل  
فقط **ومن ذلك** قولنا في ان يستل الركن اليماني ولا يقبل  
مع قولنا في حنيفة انه لا يستل مع قولنا ان يستل ولا يقبل  
بداه بل يصنعها عليه ووجه قولنا ان يقبله فالأمة ما بين تخفيف  
ومستند في الاستسلام والتقبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمه  
ما ذكره لا تذكر الاشقة لانهما من علوم الاسرار **ومن ذلك** قول  
الامامية ان الركنين الشاميين الذين يليان الحجر لا يستلن مع قول  
ابن عباس وجابر وابن الزبير باستلامهما فالاول تخفيف والثاني  
مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصاغر الذين لا  
يشهدون السرا لا في ركن الحجر الاسود واليما في فقط والثاني خاص  
بالاكابر الذين يشهدون السرا والامداد لا يتنص بحجة من البيت بل  
كل حد واسرار ولكن منها ما ظهر منها النقص فقد **وقد اخبرني**  
من اتق به من الفقهاء ان الكعبة ما تحتها حين صارتها وكلمته وكلمتها  
وبلاستة تمشها روناسدها واشدها وشكرت فضلها وشكر فضلها  
فانها حبة باجماع اهل الكشف ومن شهدها جازا الا ورج فيه فانه  
محبوب عن اسرار الحج فان نطق المعالي العجيب من نطق الاجسام **وقد**  
ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقران سيفعلان في الحبس  
يوم القيامة فيقول الصيام يا رب قد صمت شهوته وقبول القران  
يا رب قد صمت شهوته في الليل فيسفعها الله فيه **وذكر**  
الشيخ محيي الدين ابن العربي انه لما حج تلمذ له الكعبة ورقاها  
الى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك وخدمته انتهى **ومن هنا**  
ارجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على شيخ عارف  
بالطريق حتى يصير يري حيا كل شي ثم بعد ذلك يحج **واخبرني**  
سبيدي عليه الخواهر ان حيدري ابراهيم المنيوني طاف بالكعبة  
كافاء ثم علم ذلك بطواها بما انتهى **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة  
ان الرمل والاطباع سنة مع قولنا ان الاضطباع لا يبرق وكذا  
رئيه احد اضلعه فالاول مستند والثاني تخفيف ووجه الاول الانساع  
ووجه الثاني كون ما كلف مري من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله



بمعنى الناس وراه الامام مالك وتقدم يلوغ الامام ما ورد في  
الاضطباع فقد يكون مذهب روال الحكم بزوال العلة فان تلك العلة  
الفرار التي هي عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والرسول لاجلها  
قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مائة سنة  
تقدمت من الفجر والضعف في اصحابه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في الصيوات فلا اضطباعوا ورسولوا  
لجمع قريش عما كانت تفتت فيهم وقالوا كالم الغزلان ولكن القول هو  
الاول اظهر والآخر ابا فقد يكون السارح اراد واما ذلك العمل  
بغير روال علمته المذكورة لعلة اخرى **فان قيل** قد قال  
العارفون ان اهل الضعف والمسكنة اعلى في المقام عما يندرج  
من اهل القوة **فاجواب** صحيح ذلك فيهم يظهر من القوة  
لحدودهم ليلا يثبتهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين  
الله تعالى وقد يرمى السارح عن التجرع في المشي الا في دار الحرب وجر  
ضيق المحنة البينة بالسواد في الحرب مع انه يرمونه في الحرب فافهم  
**ومن ذلك** قول الامامة الاربعة انه اذا ترك الرسل والاضطباع  
فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري والما جسون ان عليه دم فا  
لاول تحفة وانما في مسند فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول انه سنة ووجه الثاني واجب لا جهة وكل منهما رجل  
**ومن ذلك** قول جماهير اهل الاقراة القرآن في الطواف مستحب  
مع قول مالك بن نضر اهتبه فالاول مخفف والثاني مستد في عدم تلاؤ  
القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقرأته في حصة  
الله اولى كما في الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فيها  
الله تعالى فيه بكلامه القديم اعظم ووجه الثاني ان الذكر المحصور  
بجمل يروح فقله على الذكر الذي لم يفيض وان كان افضل فبما ساء  
على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع  
فأشهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والثاني في الغروب  
المرجوع ان ركعتي الطواف واجبتان مع قوله مالك واجدوا السبا  
في القول الاربع انهما سنة فالاول مستد والثاني مخفف فخرج الامر  
الى مرتبة الميزان وكل منهما وجه لان السارح اذا فعل شيئا لم يبين  
كونه واجبا ولا مندوبا فلهجه ان يجعله مندوبا تخفيفا على الامة  
وله ان يجعله واجبا احتياطاً فانهم **ومن ذلك** قول مالك  
والثاني ان السعي ركعة في الحج مع قوله أبي حنيفة واحد في احد عا  
روايتهم وانه واجبه بغير تركه بدم ومع قول احمد في الرواية الاجري  
ان مسجداً فالاول مستد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان وكل منهما وجه لان السارح اذا فعل شيئا ولم يبين كونه

واجبا

جاء في

واجبا ولا مندوبا فلهجه ان يجعله مستحبا تخفيفا على الامة وله ان يجعله واجبا  
احتياطاً فانهم **ومن ذلك** قول مالك والثاني ان السعي ركعة في الحج مع قوله  
الاجري انه مستحب فالاول مستد والثاني في تسديد والتشاك مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما مع قديمي الاحاديث ووجه الثاني  
انه صار من شتمنا يراي في الخطا هرة كالمري والبيت امر دلمة ووجه الثالث  
العمل بطاهر قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف  
بها ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف فيه  
رفع الحرج الذي كان قبل اليوم والناس بالسعي لا غير لاسيما وقد عهده الله  
تعالى بقوله ومن تطوع خيرا لنجعل من جملة ما ينطوع به واجبا **فان قيل**  
الاول والثاني بان القاعدة بان كل ما جاز بغير منع وجب وان الواجب يطلق  
عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خير الان من فعله فقد اطلع الله تعالى  
**ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا بد من البداية بالصفة في معنى السعي  
مع قول أبي حنيفة انه لا حرج عليه في المكس فيبدأ بالحركة ويستم بالصفة  
فالاول مستد ويظهر له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ومبني  
لهما من الكتاب والسنة وهو ان المراد بالظهور بها سواء ابدلها لصفة  
ام بالحركة نظير قوله مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بمرطبان والمراد ان  
ينسل جميع اعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مشافهة تقدم الرجل  
على الوجه مثلاً او تاخر عنه ولكن البداية بالصفة مستحبة منه لا بقوله  
بوجوبها لمبنيها عن السارح دون المكس وقد قال ابن عباس سالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البداية بالصفة فقال ابدوا بما ابداء  
الله به اي بذكره فانهم خرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الامامة الثلاثة ان الجمع في الوقوف يعرف في الليل والليل مستحب  
مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مستد فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني التبع وهو يحتمل الوجوب والندب  
ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفه قد جعلها السارح  
مساخرة عنها فهي محدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة الى ان يطلع الفجر  
فليليلة عرفه نصيب من الدعاء وما صاقي انها رعن وقت يذكر الانسان  
جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره وتلك السنة او ذنوب من يسبق له من  
اصحابه او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة مشعبا الى الله  
بغير من تذكر ذنوبه ولو الى الفجر لان السارح قال الحج عرفه من ذنوبه  
عرفه وعليه ذنب لم يتبينه احتياجا الى شناعة الناس فيه عند الله تعالى  
وذلك يشق على ذوي الخرافات الاكابر بخلاف الاصاغر لم لا يفرقوا في  
عرفه قبل الغروب لانهم معتدون بما شفا عه غيرهم منهم وفي اصحابهم  
وذلك لان اهل الموقف على فم من الكابر واصاغر فلا يراي حاجون  
الي شفا فهاك والاصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالمشا فهاك



في اهل عرفه ودعوا الى **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة ان الركوب والمشي في  
 الوقوف معرفة على حد سواء مع قول اجد والثاني في في القديم ان الركوب افضل  
 فالاول مخفف خاص بالاصح والثاني في سدد خاص بالاكابر ووجه الاول عدم  
 ورود نص في ترجيح احد الامرين على الآخر ووجه الثاني الاشارة الى ان المخفف  
 لله تعالى الذي جعله في حشرته وذلك ان كل في السكينة التي في حشرته ما شيا  
 فانه لما حصل له بعد ذلك ادلال على الله تعالى **وقد** سالت سيدي عليا  
 الخواصر عن حكمة طوافه صلى الله عليه وسلم واكتبا فقال حكيمته ان يراه  
 المؤمنون فيتناسوا به ويراء العار فيكون في حشرته **ومن** سالت شيخنا شيخ  
 الاسلام زكريا عن ذلك فقال هو ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم  
 بالعبادة واكتبا على سبيل سبيل الله ليراه الناس فيستقيموا عن قلوبهم  
 في الحج والاعمال التي ليس انهم طوافوا محولين على كفة القدرة الاحدية اعلم ان  
 بعض الله عليهم **ومن** ذلك قوله الامية الثلاثة ان الله لو لم يجمع بين الحرب  
 والسلم لم يكن الله تعالى في كل واحد منهما في وقتها جازع قوله في حشرته ان  
 ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني سدد فارجع الامر الى ترتيب الميزان  
 ووجه الاول ان الحج المذكور يستلزم ووجه الثاني انه واجب وفعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك محقق القدر والوجوب في لغة المفسرين  
 جازع في لغة العامة لا يجوز **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة ان لا يجوز  
 رعي الخرافة في الحج فانه في حشرته انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض  
 ومع قوله او حذو كل شيء فالاول مستبعد ودليله الاتباع والثاني  
 فيه تخفيف والثالث فارجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول الاتباع  
 ووجه الثاني والثالث ان المقصود بكلا بدلة الشيطان حين ياتي الراي  
 عند كل خمسة فبشهادة يد حله عليه في دينه على عدد الخرافات **صحة**  
 التي تحظر له عند كل خمسة **فاما** اتاه بخاطر الامكان للذات وجبرية  
 عبادة الافتقار الى المخرج وانه تعالى في واجب الوجود لنفسه **واذا**  
 اتاه بان يتعالى في حرم وجبه رعيه بحصاة افتقار ذلك الى التقدير والوجود  
 والوجود في الحشر **والا** اتاه بخاطر الجسمية وجبه رعيه بحصاة الافتقار  
 الى الارادة والتركيب والابعد **والا** اتاه بالعرضية وجبه رعيه بحصاة  
 الافتقار الى المحل والحدود **والا** اتاه بالعلوية وجبه رعيه بحصاة  
 دليل مساواة الملة للحلول في الوجود **وقد** كان تعالى ولا  
 شيء بعد ذلك اتاه بالطبيعة وجبه رعيه بالحصاة السادسة وهي  
 دليل ٢ الكثرة البهية واقفا وكل واحد من اتحاد الطبيعة الى الامر الآخر  
 في الاجتماع بما في اجزاء الاجسام الطبيعية كجوع فاعلمين ومنفعات  
 حرارة وبرودة وطوبى وسياسة ولا يجمع اجتماعها لانهما ولا افتقارها  
 لانهما ولا وجودها الا في غير الجار وانما رويها ليس والربط **واذا**  
 اتاه بعدم وقال له **والا** لم يبين هذا ولا هذا وتقدم ما تقدم  
 فانه في وجبه رعيه بالحصاة السابعة ونتيجة دليل اتاه في الممكن

اذا لم يدر لا اثر له ومعهما التكبير عند كل حصاة اية ايضا ليرى هذه الشهادة  
 التي اتاه بها الشيطان في كتابه اسرار المصداق فادركني  
 ان ليس بجدي او نحاس او صخر او خشب او عظم حصلت تلك الشيطان  
 به اذا اسسه فافهم **ومن** ذلك قول الثاني في واحد ان وقت الرمي يدخل  
 من نصف الليل فاذا رمي بعد نصف الليل جازع قوله في حشرته وما كان  
 الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني في حشرته ما شيا  
 انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني في حشرته ما شيا  
 كذلك فارجع الامر الى ترتيب الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الاشياء  
 لاهله لانه من اسرار **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه يقطع التسبيح  
 برمي اول حصاة في رعيه حرة الحقيقة مع قوله ان الله يقطعها من روي اليوم  
 عرفه فالاول مخفف والثاني في حشرته فارجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه  
 الاول ان الاجابة في حشرته حصلت بتسبيح المزدلفة وما بقي من الشروع في  
 التحليل في السكينة فلا تناسب التسبيح ووجه الثاني ان الاجابة تحصل  
 بالوقوف لحظة بعد الرمي من يوم عرفه لان الوقوف هو مغطى الحج فاسب  
 ترك التسبيح بعد حصول المعظم فافهم **ومن** ذلك قول  
 الامية الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعة في يوم النحر في رعي حرة  
 العقبة ثم يجرثم يخلق ثم يطوف مع قول اجد ان هذا الترتيب واجب فالاول  
 مخفف والثاني سدد فارجع الامر الى ترتيب الميزان ولما كان القولين  
 وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور بهذه  
 الترتيب فيجعل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحب ولكن  
 الاستحباب اقرب في ان الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل  
 عن شيء قدم ولاخر في يوم النحر الا قال افضل ولاخر **ومن** ذلك قول في  
 حشرته ان الواجبة في خلق الراس الرابع مع قوله ان الواجب خلق  
 الكل او الاكثر مع قول الثاني في حشرته ان الواجبة ثلاث شعرات والا فقل  
 خلق الكل فالاول في حشرته وتخفيف والثاني في حشرته ما شيا  
 فارجع الامر الى ترتيب الميزان والاول خاص بالمتوسطين في مقام العقبة  
 والثاني خاص بالمعقبات والثالث خاص بالاكابر العارفين وذلك لان  
 الخلق تابع للرباسة الموجودة في حق من ذكر فكما خفت الرباسة خف  
 خلق الشعر فافهم **ومن** ذلك قول الامية ان الخالق يبدى الخلق الشق  
 الايمن مع قوله في حشرته انه يبدى بالاسير فافهم عني الخالق لاه  
 المخلوق له ودليل الاول الاتباع في حشرته انه تكريم ووجه الثاني  
 انه انما قدر فتناسب البداهة وهذا ان القولين كالمقولين في السواك  
 فمن جعله تكريما قال سيحويك بهينه ومن جعله اذلة قدر قال سيحويك  
 ببساره **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة ان لا لا شئ براسه يستحب  
 له امر المومي عليه مع قوله في حشرته ان ذلك لا يستحب فالاول مستدد  
 والثاني مخفف فارجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الرباسة

ت



فأخبره بكل ذات وحلق السموم كناية عن أزالتهما فلما فقد السموم لم يبق  
 الجسد بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق السموم وإن كانت الرياسة  
 حقيقته محلها القليل الرأس فافهم وجه الثاني أن الشايع لم يصر  
 بالخلق الأمن كان له شعور بوزان وإمارة الموسى على الجسد لم يزل سببا في رأي  
 العين فلا فائدة لمرار الموسى فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة  
 ما استجاب سوق المهدى وهو أن يبيدوا معه شيئا من السموم لم يجدوا  
 أشعا والمهدى إذا كان من أهل أو بقر في صفة سلامة الأئمة عند  
 الشايع واحد وقال مالك في الجانب الآخر وقال أبو حنيفة الثلاثة  
 محرم فالأول والثاني دليله **الاشباع** والثالث وجهه أنه لم يبق المهدى  
 في الظاهر وبصوره الصورة والجانب **الأول** أن الأشعا  
 كناية عن كمال الأذهان لا مثقال إمرائه في الحج وإشاعة إلى أن الإنسان  
 لو دعى منسوبة في رضى ربه كان ذلك قليلا فغلبت عن حيوان خلق النرج  
 والمأكول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة  
 أنه يجب أن يغلب العلم بخلق من قول مالك أنه لا يجب تقليد العلم  
 إنما التقليد للأهل فقط فالأول محقق في ترك استصحاب تقليد العلم  
 والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول **الاشباع**  
 ووجه قول مالك أن العلم لا يخلو لها الشيطان بخلاف الأهل فكان  
 في الأول كناية عن صحة الشيطان بالخلق بخلاف العلم **ومن**  
**ذلك** قول الأئمة الثلاثة في أن المهدى إذا كان من ذرية رازيرون  
 ملكه عنه بالندى وبغير المسكين فلا يباع ولا يبيد مع قوله  
 أبي حنيفة أنه يجوز بيعه وأبداله بغيره فالأول مستند والثاني  
 محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الزام القادر بالوفا  
 ليس هو تلحق له وإنما له عقوبة له حيث أنه أوجب على منسب  
 حاتم بوجوب الله تعالى عليه وراحم الشايع في مرتبة الشرايع كما  
 في خروجه عن ملكه بالندى بصدارة إلى طلبه استيفاء العقوبة كبري  
 عن ربه حيث ارتكب مهيبة ووجه الثاني أن المراد إخراج ذلك المهدى  
 أو مثله في القصة فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة  
 أنه يجوز شره بقتل من ولد المهدى مع قول أحمد أنه لا يجوز فالأول  
 محقق والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
 أنه النذر حقيقته إنما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستتبع وإشاع  
 ما يستتبع ويجوز نظيره فلا حرج في الاستشاع به ووجه الثاني  
 دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي يضره في اللبن  
 فافهم **ومن ذلك** قول الشايع في أن أوجب في الدنيا حرام لا يוכל منه  
 مع قول أبي حنيفة أنه يוכל من دم القران والتمتع وقد تبيّن الأذى  
 فالأول مستند خاص بالأكل والثاني فيه تخصيص خاص بالأشاعر  
 المتوسطين والثالث خاص بالعوام ووجه استثناء جزأ الصبيد

لكن

ونظيره

وفريقه الذي انفردوا بكثرة العناية على الصبيد وفي الثاني الجمل حاصل له  
 من المنزلة بتفريق مدة الاحرام المذكور عن مدة الاضداد فافهم **ومن ذلك**  
 قول الأئمة الثلاثة أنه يكره الذبح ليلا مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول  
 محقق والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين بغير  
 في القصة **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن أفضل بقعة لذب الغنم  
 المروءة والحاج مع قول مالك أنه لا يجوز المحتر الذي لا اعتد المروءة  
 ولا الحاج المحتر فالأول محقق والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ودليل القولين الاتباع ونهض بها للوجوب احتمالا للأمام مالك ولا يخفى  
 أنه أحاط من القول الأول فتأمل **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة  
 أن وقت طواف الركبتين نصف ليلة النحر وأفضله صبح يوم النحر ولا آخر  
 له مع قول أبي حنيفة أول وقت طواف النحر الثاني وآخره ثاني أيام  
 التشريق فإن آخره إلى ثلث من يومهم فالأول فيه محقق والثاني  
 فيه مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة  
 أنه يجب أن يبدأ في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الحنيفة ثم بالوسطى ثم بحجرة  
 الحقيقة مع قول أبي حنيفة أنه لو رمي منكسا أجزأه لم يفعل فلا يسي  
 عليه فالأول فيه مستند والثاني فيه محقق فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول أن البداية بالجرة التي تلي مسجد الحنيفة هو الآخر  
 الوارد وكل عمل ليس عليه أمر الشايع فهو مردود ووجه الثاني أنه  
 مردود ومن حيث كمال الاشباع فهو مقبول لكنه ناقص في النقص الأول  
 فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن تزول المحبب مستحب  
 مع قول أبي حنيفة أنه فسك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالأول  
 محقق والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني  
 صلى الله عليه وسلم فيه تحبيل الأمور **ومن ذلك** قول الأئمة  
 الثلاثة أنه من لم يفرغ في اليوم الثاني حتى عرت الشمس وجب  
 مسيتها ورمي الغدح قول أبي حنيفة أنه يفرغ ما لم يطلع عليه النحر  
 فالأول مستند والثاني محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن**  
 ذلك قول الشافعي وأحمدان المراء إذا حاضت قبل طواف الأفاصة  
 لم تنفجر حتى تظفر وتطوف ولا يلزم الجمل حسن الجمل كما لم يفرغ الشايع  
 ويركب غيره مع قول مالك أنه يلزمه حبس الجمل أكثر من مدة الحج  
 وزينة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه  
 طهارة وتطوف وتدخل مع الحاج فالأول مستند والثاني فيه مستند  
 والثالث محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد اقتضى إيراد الشايع  
 الذي خص في الحج بذلك ونفقه عن حجة عدم إيمته الشايع عليه **ومن**  
 ذلك قول الأوطان الوداع واجبت في الحج إلا في حق من أقام  
 علة فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لا يسقط بالاقامة فالأول



تحقق والتأني في سدد وهو حارط ويكون الوداع لافعال الحج والبيت والله  
 سبحانه وتعالى اعلم **باب الاخصاص والاشكال**  
 الا لاجتماع على ان من احصره عدو عن الوقوف او الطواف او السجدة وكان  
 له طريق اخر عليه الوصول منه لزمه تفقده قربا او بعدا ولم يتقبل فان ملكه  
 فمأذ الح اوله لم يكن له طريق اخر يخلل من احرامه بجل عمره عند الشك في  
 مع قول ابي حنيفة ان شرط التحلل الاحصره العدو في الوقوف والبيت  
 جميعا فان حصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس الله لا يتحل اذا  
 كان العدو وكافرا لا اول فيه تخفيف والتأني فيه تشديد والتأني  
 كذلك فرجع الامر الى ترتيب الميزان فان قيل فلم يشرع المهرج  
 للمحصر مع ان المحصر لم يقع باختيابه وانما ذلك عيما عن انفة المصنوع  
 حدد من دخول حجرة الله عز وجل الا ان الله عز وجل لا يسهل على المصنوع  
 يصلي لدخول حجرة الله الخاصة التي الحرم المكي فكان المهدى كالمهدي  
 بين يدي الحاجة فانما يسهل قطعا وانما ذلك الاشارة بقوله تعالى  
 ولا تخلفوا او يسلم حتى يبلغ المهدى محله فان الخلق للراس اسارة لروا  
 الرياسة والكبر للدين كما نالنا بعين من دخول الحجرة فان قال  
 قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان محصورا من الكبر وحج  
 الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدم المشركون فالجواب  
 ان ذلك كان من باب التفرغ له من نفسه فدخل نفسه في حكمه تواضعا  
 لم رثم وهو ما لا يندكر الاستفاضة لانه من سبيل الخلاص ان كان  
 يقضي بها المخلص من الفقر او اسه اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي  
 انه يتحل من الذبح والخلع قول ابي حنيفة انه لا يصح الذبح حتى يحصر  
 وانما يصح بالحرث فهو اهل بجلد من قبل له وقتا يجر فيه فخلل في ذلك  
 الوقت ومع قول ابي حنيفة يتحل ولا شيء عليه من ذبح وخلق في الاول فيه  
 تشديد والتأني بسدد والتأني تخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان  
 ووجه الاول ان في التحلل عما ذكرنا مع الله تعالى كما في سنة الخروج من  
 الصلوة ووجه الثاني ان العمل بظاهر السنة فيه سائغ في الرما الواجبة  
 بفعل حرام او ترك واجب وهذا القولان خاصان بالاكابر وقول  
 مالك خاص بالصغار فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك**  
 قول الشافعي في اظهر القولين انه يجب انقضاض التحلل من الفرض لامي  
 التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض قبل الاحرام سقط عنه  
 الفرض ولا قضاء عليه كان سكه تطوعا مع قول ابي حنيفة  
 بوجوب القضاء لكل حال فرضا كان او تطوعا وهو احدي الروايتين  
 لا جدالا وله فيه تشديد والتأني فيه تخفيف والتأني تشديد  
 فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان تقليم فرض امر الفرض لاسما  
 بعد لمرامه والرخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يتحل اذا كان العدو  
 وكافرا لا اول فيه  
 تخفيف والتأني فيه  
 تشديد والتأني فيه  
 تشديد

فيل

فيل التحريم بالاحرام فلا بد من جعل له استطاعة في تلك السنة  
 فسنه الفرض ووجه قول ابي حنيفة واحد في احدي روايتيه  
 تقليم امر الحج فيل انه لا يخرج منه الا بالفساد بل يجب المضي عليه  
 فاسسه وانما اذا كان سكه تطوعا **ومن ذلك** قول الشافعي  
 انه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض الا ان كان شرط التحلل به مع  
 قول مالك واحد انه لا يتحل بالمرض ومع قول ابي حنيفة انه يجوز  
 التحلل بثلثة في الاول فيه تخفيف منها لقوله صلى الله عليه وسلم لما سئله  
 قول الله تعالى حيث حبسني والتأني فيه تشديد والتأني فيه تشديد  
 هذه من القولين المرض عذر لا بعد واجاب مالك واحديان المرض يحل  
 الاستسنا به بخلاف من حصره العدو ولا يتحل الجواب عن مالك **ومن**  
 ذلك اتفاق الاعية الا رجحه ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فالمسيد  
 تحل له مع قول اهل الظاهر انه لا يتحل احرامه والامة لا العبد الا ان يكون  
 لها زوج فيعتبر اذ نزع المسيد ومع قول عبد بن الحسن انه لا يتحل اذن  
 الزوج مع السيد في الاول تخفف على السيد والتأني عليه لعدم احتيا  
 فيه الى تحلل العبد ووجه اذن الزوج الا نزع السيد كونه مالك لل  
 ستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذ نزع السيد كون السيد  
 مالك الرقبة واستمتاع الزوج به امر عارض **ومن ذلك** قول الامية  
 انه لا يجوز احرام المرأة بغيرية الحج بغير اذن زوجها قول الشافعي  
 في الرجوع قولين انه ليس لها ان تحرم بالمرض الا بالفساد ولا بد له  
 ان يحق الله تعالى فيقدم على حق الادب لاسيما والحج بغيرية واحدة  
 والتأني تشديد في حق الزوج وذلك لصيغة ونحوه من خبرهما  
 ايام الحج ويصح حال الاول على حال الاكابر الذين يملكون شهواتهم والتأني على  
 حال الصغار الذين هم تحت شهواتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد  
 انقضاء ده فان الشافعي يقول في ارجح قوليه ان له تحليها ما ولا لك والبر حنيفة  
 يقولان ليس له تحليلها هكذا اصرح به القاضي عبد الرزاق مالك وكذلك  
 لمسته من حج التطوع في الابتداء فان احرث به فله تحليلها عند الشافعي  
 فرجع الامر الى ترتيب الميزان في هذه المسائل ووجه تحليها وعده طاهر  
 لان من الامة من راي بتقليم الحج وشهر من راي بتقليم حق الزوج لكونه حقه ميتة  
 على المشاحة والله تعالى اعلم بالصواب **باب**  
**الاضحية والعقيقة** اجمع على ان الاضحية مشروعة  
 باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها وانفقوا على انه المرض اليسير في  
 الاضحية لا يصح الاجزاء وانما اختلفوا في ان يكون من اللحم او من الجوز  
 البين بين الاجزاء وكذا المور واجمع على ان مقطوعة الاذن لا تجزئ  
 وكذلك مقطوعة الذنب لموات جزء من اللحم وانفقوا على ان لا يجوز ان ياكل  
 شيئا من لحم الاضحية المفندورة وكذلك انفقوا على ان لا يجوز بيع شيء من لحم  
 الاضحية او المهدى بغير اذن كان او تطوعا وكذلك بيع الجلد خلافا للحنفي

حرمة  
 ح



والا وراعي حساب في الباب وانفقوا على البقرة تجري عن مسبعة  
والساة عن واحد وقال ابن اسحاق بن ربهون تجري البقرة عشرة  
وانفقوا على ان وقت ذبح الحقيقة يوم السابع والبقرة وكذا ذلك  
انفقوا على انه لا يمس رأس المولود بدم الحقيقة وقت الذبح بل رأس  
المولود بدمها **ومن ذلك** ان ابا رجب بن سبيل الاجماع والاشفاق  
واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامية الثلاثة وصاحب الامام  
ابي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة صح قوله ابي حنيفة انها واجبة  
على المؤمنين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها الضمان والاشفاق  
مخفف والثاني شدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار الضمان  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان البلد الذي يسكنه الاضحية  
لوجه غير محقق لا سيما في حق الكلاب الذين يلهوهم الله تعالى في الخلط  
وتمزجهم حسن الظن به ووجه الثاني انه لو استحققت في العبد لتركوا البلد  
عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتطاوله من الوقوع في الخلفات المحضة  
اولا يتبع خبر من انفق في الامور وكان الدليل ما بهل هذا المستند  
وجوب الاضحية والدليل بها هل السجدة الاولى استحبها بها وحامها التاكيد  
فيها من حيث انها لهم تقويم فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه  
يدخل وقت الذبح بطول الشمس يوم النحر ومعنى قدر صلاة العيد  
والخطبة هي الامام الفقيه ادم بيل مع قوله الامية الثلاثة ان شرط  
صحة الذبح ان يسمع الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لا هل  
السواد ان يسموا اذا اطلع الفجر الثاني وقال عطية بن خالد وقت الاضحية  
يطول الشمس فقط فالاول شدد في دخول الوقت ودليله الاتباع  
والثاني فيه تشديد لا في حق اهل السواد وذلك لتبقيهم لم ابتد الوقت  
وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة والخطبتين ورجوعهم  
الي بيوتهم فوجدوا الطعام قد استوي ولوم قول ابو حنيفة بدخول وقت  
الذبح بالفجر الثاني فكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسمعوا الخطبتين  
لا يستطيعون طعامهم الا بعد الزوال مثلا فصار اهل المصر ياكلون ويهرجون  
واهل السواد في اتم حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوم  
لعبة وهو سرور وعادة فكانت دخول الوقت بالفجر الثاني في زمانه  
ذهابهم لسماع الخطبتين والصلاة ورجوعهم في ذلك فخرج الله الامام  
ابي حنيفة ما كان اطول بانه في معرفة اسرار الشريعة **ومن ذلك**  
قول الشافعي ان اخر وقت الاضحية اخر اليوم الثاني من ايام التشريق  
ومع قول سعيد ابن جبير انه لا يجوز لاهل الامصار ان تقضيه في يوم النحر  
تقاضيه ومع قول الخليل انه يجوز نحرها في اخر شهر ذي الحجة فالاول  
مخفف والثاني فيتحقق والثالث شدد والواقع مخفف جدا فرجع  
الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاقول ان الذبيحة فلا يذبح ما يذبح في  
الاثنين والاثنين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الاضحية اذا

كانت واجبة لم يفت ذبحها بموافق ايام التشريق بل ذبحها وتكون ذبيحة  
مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتذبح الجاهل احية فالاول مخفف والثاني  
شدد فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول والثاني ان الولي يسدد  
فيه ويخفف بالنظر لتبعية الذبح بايام التشريق وعدم تبعية ذبيحة  
**ومن ذلك** قول الشافعي ولما لم يستحب ان يذبح الاضحية ان لا يذبح  
شعره ولا يسلط ظهره في عشر ذي الحجة حتى يغني فان فعله كان منكروها  
وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد شدد وقول ابي  
حنيفة اخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يسدد  
للاستيفاء والتخريم والكراهة فان اقل مراتب الامر هو الاستيفاء على مخالفة  
الامر المخريم ووجه قول ابي حنيفة كون الكراهة والتخريم لا يكون الا ببل  
خاص كما هو مقرر في كتب الاصول **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه اذا الحرم اضحية فليطه وكانت سلمية فليذبحها بعيبه لم ينج اجزاها  
مع قول ابي حنيفة انه ينج فالاول مخفف والثاني شدد فنجح الاول على حال  
الاصغر والثاني على حال الاكبر ورجع المدققين في الادب مع الله تعالى  
وقد رجح الامر في ذلك الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
ان الهدي في الاضحية ينج الاجزاء قول لبعض اهل الظاهر انه لا ينج فالاول  
شدد وخاص بالاكابر الذي يستحبون من الهدي ان يذبحوا الهدي بشيئا من  
نصفه من الصفا والثاني مخفف خاص بالاكابر الهدي الهدي اعوان الاسا  
ينقص الهدي فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
انه يكره مكسورة القرن مع قول احمد انها لا تجزي فالاول مخفف والثاني شدد  
وتجمل الاوران على حالين بالنظر للاكابر والاصغر **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي ان العرج لا تجزي مع قول ابي حنيفة انها تجزي فالاول شدد  
خاص بالاكابر من اهل الورع والثروة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة  
حق العرج والثاني مخفف خاص بالاصغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه  
لا تجزي منطوقه عن معنى الذب ولو يبيد راع اختيار جماعة من متاخرى  
اصحاب الجواهر مع قول ابي حنيفة وما ذكره انه اذا ذهب الاقل اجزا والاكثر  
فلا ولا حذفا زاد على الثلث روايتان فالاول شدد وخاص بالاكابر والثاني  
وما بعده مخفف خاص بالاصغر فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستحب في ذبح الاضحية مع الكراهة  
في الذبيحة قول مالك انه لا يجوز استئجار الذبيحة من اهل الذبح في الجملة وقد  
قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق ان يكون الكافر  
لاسلطة في ذبحها وهذا اسرار في احكام الكافر والمسكر والمزني سبها  
لا يسلط في كتاب **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو اشترى شاة  
بنية الاضحية لا يصير اضحية بمجرد ذلك مع قول ابي حنيفة انها تقصر فالاول  
مخفف خاص بالاصغر والثاني شدد خاص بالاكابر فرجع الامر الى ترتيب











والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميراث والكل منها وجد بها فظهر للا  
كل من الاصلين **ومن ذلك** قول الشافعي في احد القولين والى حقيقة  
ان من قد راسى الى سجد المدينة او لا يقضى لا يصدق منه روم مع قولنا ان  
واحد والشافعي في ارجح قوليه انه يصدق ويلزمه فالاول وخفف الشافعي  
شدد فرج الامر الى مرتبة الميراث وقد تقدم نوجده فقد **ومن ذلك** ما  
وتشاور بها قريباً فوجد **ومن ذلك** قول الجرجاني في حصة ومالك في حصة  
فعل بها كان قال الله على ان اسى الى بيتي واركة فريش او اليسر في بيتي  
عليه قول الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان كان لا يلزمه  
فعل ذلك ومع قول احمد انه يصدق فذره بذلك وهو غير بين في الوفاق  
الكفارة فالاول وخفف والشافعي فيه شدد والثالث فيه تخفيف فرج  
الامر الى مرتبة الميراث ووجهه في هذا الاصل انما هو الاجتهاد القليل به  
والله تعالى اعلم **باب في** **ومن ذلك** ما اجمعوا على ان يحسن  
السمع جلده وانفقوا على كل طير لا يخلب له حلال وكذلك انفقوا على الارز  
حلال وكذلك انفقوا على الخلال من جوارح البحر هو السمك وانفقوا على  
ارز الحلال اذا حبست وعلفت ظاهراً حتى رالت راحية الخامسة حلت  
عند احمد وزالت الكراهة من لا يقوم بتجربتها كالامية الثلاثة لو  
ويحسن الصبي البقرة او البهي يومئذ والاشاة سبعة ايام والرجاحة  
ثلاثة ايام **ومن ذلك** ما اجمعوا على ان لا ياكل من الميتة عند الاسطرار وكذلك  
انفقوا على ان ياكل من الميتة او غيرها من الادهان اذا رقت فيه  
في رقت في حنيفة وما تجوزها حل اكل الباقى وكان طاهراً وكذلك اجمعوا  
على تحريم الاكل من البهائم اذا كان عليه حايطة الا بالاذن ما كان هذا  
ما وجد من سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
**فمن ذلك** قول الامام الشافعي واخذوا في يوسف وجمد يجل كل  
لم الخيل مع قولنا انك بكر اهنته وقولنا محابته جرسه وهو قول ابي حنيفة  
فالاول وخفف والثاني فيه تشديد والثالث شدد فرج الامر  
الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه يستلزم بعينه الاكابر من العلماء واثبات  
الربية ووجه الكراهة كونها زلا في الاستطاعة عن نجوم النجم ووجه تحريم  
خوف انقطاع شهده اذا قيل باحتة فيضعف الاستعداد لاسر الجهاد  
بما اشترطه قوله لا يفتي واعدوا لهم ما استطعن من قوة ومن رباط  
الخيل فان الامر بها يقتضي انها عديم دجها ولو حل اكلها في المجلة  
فاهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بتجريم اكل النعال والجمير الاهلية  
مع قولنا انك بكر اهنته كراهة تطلقه وقالوا تحقروا اصحابه انه حرام ومع  
قولنا الحسن على اكل النعال وقال ابن عباس يجل اكل لحوم الخمر  
الاهلية فالاول والثالث شدد والثاني فيه تخفيف والرابع خفف  
فرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طبائع  
الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم يظن نفسه باكله فلا يبيع

لذلك

لذلك الحاقه حصول الضرر في الجسم غالبه **ومن ذلك** اتفاق الامية الثلاثة  
على تحريم كل شيء من السباع ويحلب من الطير بعد وابه على غيره لا لعقل  
والصبي والمباري والاشاهين وكذلك لا يخلب له اكله باكل الحيف كالنفس  
والرجح والمباري والاشاهين والاشاهين والاشاهين والاشاهين والاشاهين  
على الاصل الاول شدد وقولنا انك فيه تخفيف فرج الامر الى مرتبة  
الميراث ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطبائع السليمة ولان فيه  
حسنة من حيث انه يقتضي غيره ويظهر من غير رجة بذلك الحيوان المشهور  
فمنه في ذلك المشورة في قتل الاكل له واذا قضى لم يصد ولا يحل قتل  
الحيوان وصدار كالحمار **ومن ذلك** ما اجمعوا على ان يحسن  
والاصابع لانه يورث المشورة في المشورة ووجه تحريم ما ياكل الحيف  
انما يستحب ووجهه في الاصل انما هو استطابته فيباح له  
اكله فان اكله في تحريم المشطاب انما هو تحريم الحيف وذلك ان اكل  
كله لا يشبهه النفس فانه يكون يغني لهضم في حرم الامر من عكس كل  
السلطان ما تشبهه نفسه فانه يكون سريخ الحيف وكما اشترت الشهوة  
عليه كان اسرع فافهم **ومن ذلك** ما اجمعوا على ان لا ياكل من الميتة  
عنهم ان لا ياكلها فيما يهي عن قتلها كالحية في الحية والجمرة في الحية والجمرة  
والبيضا والمطاور وسر قولنا الشافعي في اكل الميتة في الاكل في الاكل  
مخفف والثاني شدد وفرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه لو كان  
اكله يودي لما كان منه عن قتلها ووجه الثاني انه لا ياكل من الميتة في قوله  
حل اكله فقه تجرم وذلك كتم كلب الصيد والماشية فافهم **ومن ذلك**  
قول الامية بتجريم اكل ذي ناب من السباع بعد وابه على غيره لا لاسد  
والنمر والذئب والليل والوب والجمرة والاشاهين والاشاهين والاشاهين  
الكراهة فالاول شدد والثاني خفف فرج الامر الى مرتبة الميراث  
ويصح حل الثاني على حال اهل الضرورات والاول على حال اصحاب اهل الرضا  
فاهم **ومن ذلك** قولنا صاحب النجس بتجريم اكل الزرافة ومع قول  
السبكي في النجس ان المحتار حل اكلها فرج الامر الى مرتبة الميراث  
ويصح حل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اهل الرضا **ومن ذلك**  
ذلك قولنا الشافعي واخذوا على السلب والضياع قولنا انك بكر اهنته اكل  
لحمها ومع قولنا الجرجاني في حصة فالاول وخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث شدد وفرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه ذلك كله ظاهر فرج  
الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قولنا الشافعي بابا حلق النصب  
والبر بوع مع قولنا الجرجاني بكر اهنته اكلها ومع قولنا احمد بابا حلق النصب  
وفي البر بوع روايتان فالاول وخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما  
بعد فرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قولنا الامية الثلاثة  
بتجريم اكل جميع حشرات الارض كالغفار والرباب والجوارح والدود والمنقود

هية











مسلم  
عبدالله بن مسعود

172

البربر والارمن وسددوا السلي في حنفه فزوج الامراي مرستي الميزان  
 ذلك قول الاميرة في اصح قوليه واحد انه لورجي صيد الارسل عليه  
 كذا صفة وعلية عندهم وجمديا والعقربا يجوز ان يكون به ويجوز ان  
 لا يكون لم يعلم قول الاميرة انه ان وجد في يومه على او بعد يومه  
 لم يعلم واختار جماعته اصحاب الشافعي الحل لمعة الحديث فيقال الاول  
 مستد والسلي في فصل فزوج الامراي مرستي الميزان قول  
 الاميرة الثلاثة انه لو نصب اخوه فوقع في ايام صيد ومات لم يعلم قول  
 الاميرة خيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله بعد حل فالاول مستد والسلي  
 في حنفه فزوج الامراي مرستي الميزان قول الاميرة الثلاثة  
 انه لو قتل من لم يقدر عليه فذكاته حيث يقدر عليه كذا قالوا  
 مع قول مالك ان يذنه في الحق والبدن فالاول حنف والسلي مستد فزوج  
 الامراي مرستي الميزان ووجه القولين ظاهر قول السانيع  
 واحد في احدي روايتيه انه لورجي صيد اشبه نصفين حل كل واحد من  
 النصفين بكل حال مع قول الاميرة انه لا يجوز الا ان كان سوا ومع  
 قول مالك ان كانت القطعة التي في الراس اقل لم يحل وان كان اكثر لم يحل  
 ولم نقل الاخرى فالاول حنف والسلي فيه تشديد وانما في فصل  
 فزوج الامراي مرستي الميزان ووجه هذه الاقوال راجع الى اجتهد  
 المجتهدين **وروي** قول السانيع وما لك في احدي روايتيه انه لو  
 ارسل الكلب على الصيد فزجره فلم يفرج وزاد في عدوه لم يحل الخ ومع  
 قول الاميرة واحد جله فالاول مستد والسلي حنف فزوج الامراي  
 الميرستي الميزان ووجه القولين ظاهر **وروي** قول الاميرة الثلاثة  
 انه لو اطلقت الصيد من يده لم يزل ملكه عنده قول احمد انه اذا بعد في  
 البرية زال ملكه عنه فالاول حنف والسلي فصل فزوج الامراي  
 مرستي الميزان ولكل واحد وجه راجع الى حنف ظاهر المجتهدين **وروي**  
 ذلك قول الاميرة الثلاثة انه لو صاد طيورا وبها وجعله في برجه فطار  
 الى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن اثنان لم يجر  
 ملكه صار ملكا لمن انتقل الي برجه فان عاد الى برجه عاد الي ملكه فالاول  
 حنف والسلي فصل فزوج الامراي مرستي الميزان واسه **اعلم** في  
 في ربح البيوع وما بعده من ربح النكاح والبرج الى ارباب الفقهاء  
 على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها **جاء** في بيانها  
 ونشر كتابه على غلب الناس فاقول وبالله التوفيق وهو جسي ونم الوكيل  
**كتاب البيوع**



بج  
في ذلك

**قوله** في ذلك قول الشافعي وما كان ان لا يبيع ببيع الصبي مع قول أبي حنيفة  
واحد ان يبيع اذا كان حيا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط في انعقاد  
البيع ان يفسا بقاين الولي واحد مشروط في الانعقاد ان يكون الولي حيا لا اول  
مسند والثاني فيه تحقير بشرط الاذن المذكور ورجع الامر الى من يثبت  
ووجه الاول ان اهل نظر قول **قوله** في الثاني ولا يوافقوا السخا ابوالالا  
والنظر في البيع والشراي بمعنى اعطاء السخا المال الاستئمان  
والشراي بدل المال والجامع بينهما نفس العقل الموقع لكل منهما في امانة  
المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على ما ذهب  
الولي لا على الصبي فمع البيع لان الصبي جيب في كماله والاعا في  
غيره **قوله** في الامية الثلاثة انه لا يبيع ببيع المكره مع قول  
ابي حنيفة بمحضه فالاول مسند ودليله الاحاديث الصحيحة في  
ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بنظر الحال لانه لا اطلاع لسا  
عليه الاكرام لرجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عبده قدرة  
على احتمال الضرر والجس خلل ما اطهره لما في العرف **قوله** مع قولنا  
بالبيع لما راي لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان يقض الثمن  
فما راسا عدناه على ذلك لتخلصه من عبودية الظالم لا بحسب اوجه  
وجعلنا الام على الظالم فقط دون المشتري وبيع الخاف الام بالمستور  
ايضا حيث علم بالاكراه **قوله** في الثاني في ارجح قولهم والي  
حنيفة واحد في احديه رواينده عنهما فالاول مسند والثاني مخفف  
ان لا يفتد ببيع بالمعاطاة مع قول مالك ان البيع يفتد بها واختاره  
ابن الصباغ والنووي ورجا عن الشافعية وهو قول الشافعي الاخر  
وقول ابي حنيفة واحد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مسند والثاني  
مخفف ورجع الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم  
انما البيع عن تراض والرضي حتى فاعني ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما  
ان وقع من ارجح بعد ذلك ببيع البائع والمشتري وتراضا الى الحاكم فانه  
لا يفتد به الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا  
يكن ان يقولوا رايه يدفع اليه رايه واستلام دفع الاخر اليه حمارا مثلا  
ووجه قول مالك ومن وافقه ان القرض في كفي في مثل ذلك وهو قبول  
البائع الثمن واعطاء المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه **مسند**  
وهذا خاص بالاكرام من اهل الدين الذين لا يبيعون باطلا وپرورد الخط  
الاخر لاجلهم كما ان عليه السلف الصالح واهل الصدق في كل زمان  
واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا الموثرون انفسهم على اخوانهم بل ربما  
يرادحهم شيئا من ثمنه عليه حتى وطمن في شهر وخمسة **قوله** في ذلك  
قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الخفية كبرعيف وحزمه بقل  
مع قول بعضهم انه لا يشترط فالاول مخفف والثاني مسند على وزن ما

تقدم

تقدم في الامور الخفية وضابط المعتبر والخير ان كل احتياج الناس فيه  
الاحتياط في الحكم فهو خفي وما لا يحتا جوت اليه مثل ذلك فهو خفي  
**قوله** في الامية الثلاثة ان البيع يفتد بلفظ الاستدعاء  
مستحب او شريفي فيقول بحت او اشتريت مع قول ابي حنيفة رضي  
الله تعالى عنه انه لا يفتد اصلا فالاول مخفف والثاني مسند ووجه  
الاول حصول التراضي بكون المستدعي بايعا او اشتريا اذ لا بد من الجواب  
في المستطعن ووجه الثاني المستدعي في غش وتدليس في العارة  
فوجبهم الناس منه انه لو لم يكن في ذلك البيع عيب لما كان مبيعا لغيره  
في اخذه بل كان نصيرا لجان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق وبيع  
حل الاثر على حال الاكرام من اهل العلم والدين الذين يرون الخط للضرر والاخر  
وجعل الثاني على من كان بالصدق ذلك كما يعرف الناس في ذلك من بعضهم  
بعضا بالخرقة والقران فرجع الامر الى من يثبت الميزان **قوله**  
الثاني في واحد انما اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيرا والمجلس  
سالم يتفرقا او خيرا وللزوم البيع فان اخذها ارضاها للزوم بقي للاخر الحمار  
عني يفرق المجلس فالاول مخفف والثاني مسند ورجع الامر الى من يثبت  
الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار سلم يتفرقا او يقول احدا  
اخرين يعني للزوم ووجه الثاني في لزوم البيع بغير تمام لفظ البيع والشرا  
ولا يحتاج اليه خيار المجلس وبيع حل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل  
واحد منهم الخط الاخر للاختيار لنفسه فزعمها الشارع يجعل خيار المجلس لها  
لنظور نظرها وتوددها في لزوم البيع كما يبيع حل الثاني على حال الاكابر  
الذين يود كل واحد منهما الخط الاخر لاجل خيره ومثل هذين لاجل جان الي  
خيار المجلس لعدم ترفع حصول ثمن لا حصة منها اذ اظهر الخط الاخر لاجل خيره  
بل يفرج احدهم بذلك فافهم **قوله** في ذلك قولنا انما يبيح حنيفة  
والشافعي ان يجوز شرط الحيا وتلك ايام ولا يجوز فوته فذلك مع قول  
مالك يجوز بغيره تدوم تدوم اليه الحاجة وتختلف ذلك باختلاف الاحوال  
فالعا لاهة التي لا تنقل كثيرا من يوم لا يجوز شرط الحيا وحيث انقضى يوم والقرية  
التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام لا يجوز شرط الحيا وحيث انقضى ثلاثة  
ايام ومع قول احمد والي يوسف ومحمد يثبت من الحيا ما يثبت من غير شرط  
كالاجل فالاول مسند بدليله الدلالة الصحيحة في ذلك والثاني مخفف  
مخفف والثالث مخفف فرجع الامر الى من يثبت الميزان ووجه الثاني ان الثاني  
راجع الى اجتماع المجتهدين بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم امور  
الوليا وهوانها عليهم عليهم وروضة الخط الاخر لاجلهم ولا ينسبهم كما تقدم  
الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس **قوله** في الامية الثلاثة  
ان الحيا اذا شرط اليه لم يدخل البيل في الحيا مع قول ابي حنيفة ان  
البيل يدخل في ذلك فالاول فيه مسند والثاني فيه مخفف وتوسعة

ثم

د



فخرج الامري من بين الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بلزوم البيع اذا  
سعد الخيار من غير اختيار ومنه ولا اجاز مع قول مالك ان البيع لا يفسخ  
معه المدة بل لا بد من اختيار او اجازة قاله ولا يخفى والثاني فيه تشديد  
واختصاص المدين فخرج الامري من بين الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة  
بفساد البيع اذا باع بعد سعة وشرط انما اذا لم يقضه الممن في ثلاثة ايام  
فلا يبيع بينهما مع قول الامية حنفية بفساد البيع ويكون القول الاول لاجل اتمام  
خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاشارة خيار البائع وحده وكذلك  
قول الامية الثلاثة انه لا يلزم تسليم الممن في مدة الخيار مع قول مالك  
انه يلزم فالاول في المسئلة تشدد وقول الامية حنفية فيها تخفف  
والاول في المسئلة الثانية تخفف والثاني فيها تشدد فخرج الامري من بين  
الميزان وتوجيه المسائل الثلاثة ظاهر في كتب الفقه **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة ان لم يثبت له الخيار فخرج البيع في حضور صاحبه  
ففيه تخفف وفي غيبته مع قول الامية حنفية ليس له فسخه الا بحضور صاحبه  
فالاول فيه تخفف والثاني تشدد فخرج الامري من بين الميزان ووجه  
الاول ان صاحبه لما رضى لا خيار فكذا اذا اذن له في الفسخ متى شاء فلا  
تحتاج الي حضوره عند الفسخ ووجه الثاني ان من قد يبيع والآخر حضوره  
غير ذلك فراجع ابو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الاول على  
حال الاكابر الذين يرون لاجل الخط الاول وحل الثاني على ما كان بالصفة  
حي ذلك **ومن ذلك** قول الامية حنفية والثاني في انه اذا شرط خياره  
في البيع بطل الشرط وابيع مع قول مالك يجوز ويقرب لمدة مدة خيار  
شك في العادة ومع ظاهر قول احمد بصحة بيع قول الامية في بطلان  
البيع وبطلان الشرط فالاول تشدد والثاني فيه تخفف والثالث تخفف  
والثالث فصل فخرج الامري من بين الميزان ووجه الاول مساد البيع  
والثاني بفساد الشرط ووجه الثالث ظاهر ووجه قول احمد بصحة ما  
قام عنده من طريق الاجتهاد ووجه قول ابن ابي ليلى ان البيع قد انعقد  
بالصفة ولزم فلا بد من فسخ بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله راجع  
الي اجتهاد والمجتهد من عالم امله دليل **ومن ذلك** قول الامية  
الثلاثة ان لا خيار اذا مات قبل الحق الي وارثه مع قول الامية حنفية  
ان الخيار سقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الي المشتري في  
مدة الخيار وان كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه  
بقا صليبه ونما ربيعة فلا يخل بذكره ومن ذلك قول الامية الثلاثة  
انه يجوز للبائع وفي الجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع  
قول احمد انه لا يخل ولهها لا للبائع ولا للمشتري فالاول تخفف والثاني  
تشدد فخرج الامري من بين الميزان ووجه الاول ان انتفاها على ملك  
البائع عن الخيار لم يثبت الا بالانتفاء مدة الخيار فكانت تخرج عن ملكه

ووجود انتفاع المشتري من الوطى توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه  
قول احمد كون الوطى لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك ولم يوجد  
ذلك مدة الخيار فخرجهم ذلك واسه في اعلم  
اجمعوا على صحة بيع العيين الطاهرة  
وانفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال عيا و ابن عباس  
وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء  
والسك في الماء والتعبد الا بقر خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز  
بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى انها اجاز لبيع الطير هذه  
والسك في بركة عظيمة وان اخرج في احدى الي نوبة كثيرة واجمعوا  
على صحة بيع السك وكذلك فارتد ان انفصلت من حي وانفقوا على ان  
لبن المرأة طاهر وانفقوا على جواز نشر المصحف وانما اختلفوا في بيعه  
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق اما ما اختلفوا  
فيه **ففيه** قول الثاني في واحد انه لا يجوز بيع العيين  
النجسة في نفسها كالكلب والخنزير والخر والسرجين فان تلف الكلب ه  
وتلف فلا قيمة له وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالما  
مع قول ابو يوسف انه يجوز بيع الزهن النجس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا  
يبيع بيع الكلب والسرجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع الخمر والنبه وحي  
انها معها ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول  
بعضهم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في اسائه فالاول  
تشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف والرابع فيه تشديد والخامس  
مفصل وكل من هذه الاقوال ووجه تحسبه اجتهاد صاحب مع انه لم يرد  
دليل صريح على منع بيع النرجس بخلاف الخمر وبيع حل قول ابو يوسف انه يجوز  
للمسلم ان يוכל ذميا في بيع الخمر على كونه كان بري ان الوكيل غير سفير محض  
والحديث **ومن ذلك** قول الامية حنفية وهو هذا الذي لا يسلم **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة يجوز بيع المدر مع قول الامية حنفية انه لا يجوز اذا كانت  
التدبير مطلقا فالاول تخفف والثاني تشدد **فخرج** الامري من بين الميزان  
والاول خاص بالاصاغر الذين قد يخيبوا جونا الي عن المدر بعد التدبير فيكون  
توسعه الامية عليه جواز بيع المدر ومصر فمعه في ضروره رآه رحمه به وذلك  
احق من عقن المدر ووجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى ما تدبير  
لا يجوز الرجوع فيه وهو خاص بالاكابر من الاوليا والامرافهم **ومن ذلك**  
قول الامية الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول الامية حنفية انه يجوز بيعه ما لم  
ينقل به حكم حاكم اذ يجوز الوقف يخرج الوصايا فالاول تشدد والثاني فيه  
تخفف فخرج الامري من بين الميزان والاول خاص بالاكابر في المسئلة قبلها  
والثاني خاص بالاصاغر فلا يجوز له الرجوع عن وصيته فكذلك يجوز  
له الرجوع عن وقفه لاسبابا ان احتج اليه ولم يحكم فيه حاكم **ومن ذلك**







بطريق الاباحه او العبد والاول خاص بالاباحه والآخر خاص بالعبد  
حيث طابته بنسب الباع **ومن ذلك** قول الائمة بانه بيع المحض من غير  
كراهة مع قول السلف في واحد في الحديث قوله بكونه هتد وصرح به ابن قبيس  
الجوزية بالتجريم فالاول بحقيقة والثاني مستند ووجه الاول ان المسيح  
حقيقة انها هو الجسد والورق واسا القرآن فليس هو حال في الورق وفي  
الثاني ان لا يقبل الفضة والالفاظ على المعاني فلو بيع مع في دخوله  
القرآن في ضمن ذلك تجللا لاسمه وقد جعلنا على السنة والجماعة حقيقة  
كلام الله وان كان انطق به واقفا فافهم واكثر من ذلك لا يقال  
ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يصح بيع العبد  
لخاص الخمر مع قولنا عدم المحقق الاول فيه تخفيف والثاني  
مستند ووجه الاول ان المتأخر في ان يواحد الجسد وما اياها  
فقرجا لرب العبد وبها خلاف ذلك كان بيع العبد لمن يورثه بغيره  
جوازا حرام لعدم حقيقة التملك في عصره ولا في عصرنا يقول  
لاباحه ببيع العبد لخاص الخمر لان سنية في المعنوي فيقول بيع الحلال  
لمن شئت ووجه الثاني سد الباب لانه ما يوصل به الى الحرام فهو حرام  
ولو لم يصدق كالتواضع لانه الميثاق موضوع في طاق على ان انه  
احتمالية فانه يحرم عليه ذلك فافهم **ومن ذلك** قول الائمة  
الثلاثة ببيع اجرة ضراب النخل مع قولنا ان يجوز اخذ الفوس في ضراب  
النخل فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز ان يفرق بين الاخرين في البيع مع قولنا  
في حقيقة النخل يجوز فالاول مخفف والثاني مستند ووجه حصول التاخير  
لما سئل هو ببيع التفرق بين الام وولدها قبل البلوغ فخرج الاتح  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان ابا عبد  
بشرط العتق مع البيع مع قولنا في حقيقة المشهور انه لا يصح ووجه الاول  
ان الشارع ما ظاهرا حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالاختيار ط  
والعموم لمنه صلي الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن الفلاني  
لفرقه قال هذا القول من الحديث والاشارة منعه ما هو مشروعه فافهم  
**ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ببيع المحض من غير الام والولد  
قبل البلوغ مع قولنا في حقيقة ببيعة البيع مع تحريم التفرق قبل البلوغ  
فالاول مستند والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**باب** تفرق التسعة وما يفسد البيع **استقوا**  
عما ان لو باع عبد بشرط الولاء لم يصح وعما الاصطريحي اصحاب  
السلف ان لا يصح البيع وبطل الشرط نظير ما قلنا له الحسن وابن ابي ليلى  
والنعمانية لو باع دابة بشرط ان يسكنها اليه باع انه يجوز البيع وفسد  
الشرط فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان

**باب** الربا اجعوا عيان الاعيان المنصوم من بيع تحريم  
الربا فيه استتار الذهب والفضة والبر والشحير والتمر والزبيب والملح  
اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون عليهم عيانا لا يجوز بيع الذهب بالذهب  
منقود او الورق بالورق منقود وانما هو منقود بها وحليها الاستلا  
بمثل وزنها بوزن يد ابيد ويجوز تسية وانفقوا عيانا لا يجوز بيع  
الخطبة بالخطبة والشحير بالشحير والتمر بالتمر والملح بالملح اذا كان  
ليصار الاستلا بمثل ويد ابيد ويجوز بيع التمر بالتمر والملح بالتمر تسية  
بيد ابيده **باب** ما وجد من سبيل الاجماع والاتفاق **باب**  
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة في العلة في تحريم الربا في الله  
والفضة كونهما من الاثمان او من جنس الاثمان مع قولنا في حقيقة ان علة  
الربا فيها كونهما موزونين جنس فحرم الربا في سائر الموزونات واما العلة  
في البر والشحير والتمر والزبيب في القول الجديد للسلف في كونهما  
مطموحة فيجوز الربا في الما المذهب والادهان على الاصح وقال في الحديث  
انه مطموحة او مكيلة للموزون وقال اهل الظاهر الربا غير مطموحة وهو  
مختص بالمنصوم من علة فقط وقال ابو حنيفة العلة فيها كونه مكيلة في  
جنس وقال مالك العلة القوة وما يصح للقوت في جنس وعما اجمد وابيا  
انهما كقول السلف في الثانية كقول ابو حنيفة وقال الربية كما تحت  
الركاة فيه فهو روي فليجوز بيع بغير سعيه من وقال جما عمن  
الائمة ان الربا بسنة فلا يحرم التساوي انتهى وتوجيه هذه الاقوال  
ظاهر عند الربا با فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز  
بيع الدراهم المشوشة بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة  
مع قولنا في حقيقة ان كان العتق قليلا جاز فالاول مستند ووجه  
باهل الورع من قاعده مدحجوه ووجه الثاني تخفف خاص بما قلنا  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا ان لا يربا  
في الحديد والرماس وما اشبهها لانه العلة في الذهب والفضة الثمنية  
كما مر مع قولنا في حقيقة واحد في اظهر الروايتين ان الربا يتعدى الى النجا  
في الوصل وما اشبهها فالاول مخفف والثاني مستند فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول تخصيص الشارع الذهب والفضة بالدر  
في الربا دون غيرها ووجه الثاني ان الحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية  
والصفة تفرعا فيسقط عنها الحلول والمالك والتمتع بغيره فيعرف  
اذا باع حبة جنس **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع  
حيوان يؤكل لحمه جنسه مع قولنا في حقيقة ان ذلك جائز فالاول مستند  
والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انظر لعله  
الحية ووجه الثاني عدم النظر فيها فلا يكون عنده الحيوان من  
جنس اللحم الا اذا ذبح وبالم يذبح فهو جنس اخر **ومن ذلك** قولنا

هب

ن

س

س

د







في مثل ذلك سدا لبا العيش المهي عن كالمسا واليه حديثا انما البيع عن  
 مزايا التي اذ لو اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوي اليه بل مع تلك الرتبة  
 التي جده بها الناجح على اشتراؤه **ومن ذلك** قول السائل في  
 جواز بيع الغنبة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلفه بمن الى اجل  
 ثم يشتريها من مشتريها بقدر ربا قبل من ذلك مع قول في حقيقتها وما لك  
 واجد بعد جواز ذلك فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مستد  
 خاص بالاكرام من اهل الريع فرجع الامر الى من ينسب الميزان ووجه الاول  
 كلامي بالبيع والمشتري باع واشتري بغيره واظهار الشريعة تشهد لمع  
 بالمصلحة ووجه الثاني مراعاة الباطن في عيش المشتري الثاني وهو  
 كما فعل السقبة واسم اعلم **ومن** ذلك قول في حقيقتها والسائل في تحريم  
 الشحير مع قول ما لك ان اذ اخاف واحد من اهل السوق بزيادة او  
 نقصان فبطل له اما ان يبيع بسعر السوق واما ان يتحول عنه فالاول  
 مشدد بوجه الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من ينسب الميزان ووجه الاول  
 من ينسب الثاني على الثاني في مواضع التي باع الحق في بيعه الميزان  
 في ذلك كيف ساقا ولو كثرت الغلابة وهو خاص بالاصغار الذين غلب  
 على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني في سدد  
 في الجور في الجور على الناس الوارد ذمة في الشريعة في نحو حديث  
 لا يجل ايمان احدكم حتى يجب لاجبيه ما يجب لنفسه وهو خاص بالاكرام  
 الذي لم يغلب عليهم حب الدنيا او ظهرهم ابيه من محبة المدعومة بالكلية  
**ومن** ذلك قول الامامة الثلاثة ان يبيع المكره لا يبيع مع قوله  
 في حقيقتها ان كان المكره له والسلطان لا يبيع المبيع او غير السلطان  
 صح في السلطان السلطان على الناس في بيع رجل متاعه وهو لا يبيع بغيره  
 فهو مكره فالاول مستد في ذلك في نفسه فرجع الامر الى من ينسب الميزان  
 ووجه الاول في الجور في الاحاديث فلم يفرق بين اكرام السلطان  
 وغيره ووجه الثاني في من ينسب الجانب غير السلطان عن فعل ما يبيع به  
 الاكرام وهو لزمه عن الراية بالشرع او السياسة بخلاف  
 السلطان الاعلى فان الفاضل في حقه يميز بين عهده اذا اكرامه اذا  
 من رعيته لاسيما انظر ما يكون في نظر من رعيته واكثر من نفسه فرما  
 راي المصلحة في اكرام شخص على بيع ما له واسم اعلم **ومن** ذلك قول في  
 حقيقتها وما لك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فان ابيع كلب لم يفسخ البيع  
 ان انكسر الانتفاع به عدها وقال السائل في وجه لا يبيع ببيع الكلب بوجه  
 من الوجوه ولا قيمة له ان قتل او تلف فالاول محقق والثاني مستد فرجع  
 الامر الى من ينسب الميزان ووجه الاول ان المهر عن نفسه لا يلزم منه عدم صحة  
 ببيع مكره ما ورد في كسبه المجام فان الحاجة جازية وكسبه مكره هو  
 ووجه الثاني ان النبي عن اكل من الكلب يقتضي صحة عدم بيعه لتدوير الخدم

الى بيعة الكثرة الكلاب في كل عصر مع قول جمهور الامامة بغيرها وحبها وامر  
 السائل بالتمسك في فضلها ببيع مزايا احدها من الشراب وبيع حمل القو  
 على حالين فمن احتاج اليه كلبه لا يشترط او حراسه داره فله من اوجه ومن  
 لا فلا واسم اعلم **باب في بيع المراه** اتفقوا على  
 جواز بيع المراه بصورة المشورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن  
 عمر ولم يجوزوه اسما فان ابن راهوبه وكذا اتفقوا على انه اذا اشتري  
 بغيره لم يفسخ البيع بل يبيع اليه وقاله الا ان يبيع يلزم العقد اذا  
 اطلق وبيعت الثمن في ذمته موقفا وقال الامامة لا يفسخ بيع المشتري  
 الحرة اذا لم يبيع بالثمن قبل ووجه هذه المسئلة ظاهر بين محقق وشدد  
 على البائع او على المشتري بحسب مداركهم واسم اعلم **باب**  
 اختلاف المتبايعين اتفق الا في الاربعه رضي الله عنهم كما انه اذا حصل  
 بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يفسخ في المتبايعين  
 ما وجد من مسايل الاتفاق في الباب واسم اعلم **باب**  
**في ذمت** قول الامام الساجد انه يبيع باليمين البائع مع قوله في  
 انه يبيع باليمين المشتري فالاول مستد على البائع والثاني محقق  
 على البائع ووجه كل من القولين لان احدهما قصدا لخط الاوثر لفسخه  
 دون احده وكره لك غلظة الامامة عليه بالبيعة باليمين فافهم  
 ذلك قول السائل في وما لك واحد في احدي روايتها ان المبيع اذا كان  
 كاللوا واختلما في قدره تخلفا ومنه البيع ورجع بغيره المبيع  
 كان سقوطا وان كان مثليا وجب على المشتري سطر مع قوله في حقيقتها  
 انه لا تخلف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقاله في حقيقتها  
 القول قول المشتري بكل جاز وقال الشعبي وابن عمر في القول قول  
 البائع فالاول مستد وقول في حقيقتها محقق في حقه في حقه في حقه  
 تخلفا لاجلها ووجه قول في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 ووجه قول الشعبي وابن عمر ان البائع هو المالك الا في فرج الامر  
 في من ينسب الميزان **ومن** ذلك قول السائل في اصح الاقوال انه اذا با  
 عينا بيمين في الذمة ثم اختلما فله البائع لا اسم المبيع حتى اتفق  
 الثمن وقول المشتري في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 ثم يبيع المشتري على تسليم الثمن مع قوله في حقيقتها وما لك ان المشتري  
 يبيع ولا فلا ولا مستد على البائع كقول من المبيع له والثاني مستد  
 على المشتري بكونه فرعا على البائع فرجع الامر الى من ينسب الميزان **ومن**  
 ذلك قول في حقيقتها والسائل في ان المبيع اذا تلف باقته سما وبقتل الغنص  
 افسخ البيع مع قوله ما لك واحد ان المبيع اذا لم يكن مكيدا ولا موزنا ولا  
 محدودا فهو من ضمان المشتري فرجع الامر الى من ينسب الميزان ووجه الاول  
 ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق الثمن لعدم الثمن ووجه

لبن

وهلاك  
المبيع  
م

ع



الثاني ان البايح اذن لم يقيضه فكان من حين بيعه باللفظ او بالمعاينة  
 صار في يد المشتري وجب ان يرد ولو لم يقيضه **ومن** ذلك قولنا في حنيقة  
 وبالك والشا في ان المبيع اذا تلف البايح انقضى كالتلف باللفظ قولنا اجد  
 ان المبيع لا يفسد على البايح قيمته ان كان متقوما ومثله ان كان مثله  
 فالاول يستد في المنع والثاني مستد في العزم فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجد الاول ان التلف حقيقة هو انه لا يلف في كل ما تلف في غير ما وية فلا  
 غرم عليه من قيمة او مثل واجد نظرا الى ان البايح يبرر منه الفعل فحليقة  
 القيمة او المثل وان كان فعل البايح من حيلة او فعل الله تعالى فان له الفعل  
 بلا واسطة والفعل بالواسطة فلا ضم **ومن** ذلك قولنا في حنيقة والشا في  
 في اصح قولنا ان المبيع اذا كان ثمة فتلف بعد التحليقة انما في صفات  
 المشتري مع قولنا ان كان التلف اصل من ذلك فهو ضمان المشتري  
 او الثالث فما زاد فهو ضمان البايح ومع قولنا اجد انها تلف بامر سواي  
 كانت في ضمان البايح او يهب او سرقة في ضمان المشتري فالاول يستد  
 بالزمان على المشتري لانه المقصود في القبض بعد التحليقة والثاني يفعل  
 وكذلك انما في فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول في كلامه ان  
 القبض اذا كان قبل في التلف فيحمل المشتري عادة بخلاف الثالث فانه  
 لا يحمل ووجد الثاني الاول في كلام اجد ان التلف بالامر السواي بعد التحليقة  
 لا يلف بعد القبض فكان في ضمان البايح ووجد الشق الثاني في كلامه  
 ان التلف بعد التحليقة لا يلف بعد القبض فكان في ضمان المشتري  
 فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع وكلامه لا يغير قائل  
**كتاب التملك والقرض**  
 انفقوا على ان التملك ببيع ستة شروطين يكون في جنس معلوم بصفة  
 معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقطر لراس المال وتسمية  
 مكان التملك اذا كان لجملة مونة لكن ابو حنيفة يسمي هذا التملك شرط الوفاي  
 الامة بسمونة لا مونا وكذلك انفقوا على جواز التملك في المكيدة والموزونات  
 والمدرعات التي تصبى بالوصف وتكون انفقوا على جواره في المعدود  
 التي لا تنقوت احادها كالخوز والبيض الذي رواه عن احمد وكذلك  
 انفقوا على ان القرض مندوب اليه ويجوز ان كان له دين على ائمة  
 الى اجل فلا يجزى له ان يصنع عنه بمقتضى الدين قبل الاجل ليعمل له البايح  
 وعلى انه لا يجوز له ان يعمل له قبل الاجل ليعمد عينه وبمقتضى عرضا  
 وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان يخذله البعض ويسقط البعض ويستقط  
 او يخرجه الى اجل اخره **ومن** ذلك قولنا في حنيقة لا يجوز التملك فيما  
 لم يوافق له بالان والبيع لا يوزن ولا عدد اذ قولنا انك يجوز ذلك  
 مطلقا ومع قولنا في حنيقة لا يوزن ولا عدد اذ قولنا انك يجوز ذلك

يجوز

يجوز مطلقا عددا قالوا اجد واما اصله الكيل لا يجوز التملك فيه وزنا واما  
 اصله الوزن لا يجوز التملك فيه كذا قالوا لا يستد ما يرد الى الورع والثاني  
 مخفف ما يرد الى الترخيص وكل منهما جازل والثاني منقول فيه نوع تخفيف  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حنيقة لا يجوز التملك  
 وموجلا مع قولنا في حنيقة وما لك واجد انه لا يجوز التملك حاله لا يفي  
 من اجل ولومدة يسيرة فالاول مخفف بترك الاجل والثاني مستد فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول بان التملك في اصله بيع وبيع يجوز  
 حاله وموجلا فذلك التملك ووجد الثاني ان بيع عين في الذمة المالك  
 فيه التملك فافترق الحكم اليه **ومن** ذلك قولنا انك والشا في اجد  
 وجهه في الصحابة والتابعين ان يجوز التملك والقرض في الحيوان من الرقيق  
 والبهائم والطيور ما عدا الجارية التي يملكها بغير حق قولنا في حنيقة انه  
 لا يبيع المسلم في الحيوان ولا اقتراضه مع قولنا في حنيقة وان جرب الطير  
 بجوار قرضه لما للوالي يجوز للمقتضى ولغيره من قولنا في حنيقة على الناس  
 وقولنا في حنيقة مستد وقولنا في حنيقة في حنيقة فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجد الاول صحة الاحاديث فيه ووجد الثاني في حنيقة في حنيقة  
 او باقية او اقل له وبمسر وجود مثله ليرده اليه فلا المسلم في حنيقة  
 ذلك عمريرة والاجود المانور به من عا لا يبيع غايه الناس به ووجد الثالث  
 استبعد وقوع المقرض في وطى الجارية من غير ملكه المضم على القول  
 بعدم الملك بالقبض فهو محمول على حاله لا لا يبر من اهل الدين كما انما يلد  
 محمول على حاله رعا الناس فافترق **ومن** ذلك قولنا انك  
 يجوز البيع الى الحصاد والشير وزنا والمهر جان وضع المضاري والحداد  
 مع قولنا في حنيقة والشا في واحد في اظهر روايتيه ان ذلك لا يجوز في  
 الاول مخفف خاص به لاما على اولى الحاجات والضرورات والرحمة والشا  
 مستد خاص به لاهل الاحياط والورع ورؤية الخط الاول من عامتهم  
 فلا يحتاج شل هو لا يبيع من اجل على التمهيد بل هم من اخوان المسلمين  
 على الراحم لم يخله فالاصح ان الذين يرون الخط الاول لانفسهم فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان فاعلم ذلك **ومن** ذلك قولنا في حنيقة انك لا يجوز  
 التملك في التملك مع قولنا في حنيقة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لسرعة حاجة  
 غايه الناس اليه وطول اسلم وان احدثهم بمسيرة في وقت ذلك الاجل والثاني  
 مستد خاص بالاكابر الذين يزهون في اكل اللحم ويقيم اسلم فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حنيقة والشا في حنيقة لا يجوز  
 التملك في التملك مع قولنا انك يجوز التملك فيه وعلى مسنده التملك فالاول  
 مستد خاص بالاكابر من اهل الورع والشا في حنيقة خاص بالاصغر الذين  
 عتس حاجتهم الى مثل ذلك للمقبوض ونحوهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قولنا انك والشا في حنيقة واحد انه لا يجوز التملك الا فيما كان

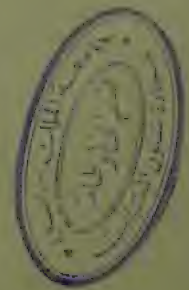
في



موجودا عنه عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قولنا في حقيقته  
ان ذلك لا يجوز الا ان كان موجودا حين العقد في المحل فلا ريب فيه تحقيق  
خاص بالاصالة عن الذين يمسح حاجتهم اليه في ذلك ويستحق عليهم الصبر والثبات  
مستد دخا من بالا كبر الذين يجتأطون لاجلهم فربما فقد ذلك بعد عقد  
السلم واستمر ذلك في وقت المحل فصار السلم اليه في مستند حجة الوفا  
عالم السلم اليه في وقت فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامامية  
السلامة انه لا يجوز السلم في الجواهر النسيئة النادرة الوجود مع قوله  
مالك جواز ذلك فلا ريب مستد خاص باهل الورع والسلف في تحقيق خاص  
بالعوام الذين يرمون انفسهم على شجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء  
وقت فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حقيقته والسلف  
واحد يمنع الاشراك والتولية في السلم بخلاف البيع مع قولنا لك جواز  
ذلك فلا ريب مستد خاص باهل الورع الذين يرون دخول العذر في  
عقد السلم فلا يفتنون اليه امر اخر والسلف في تحقيق خاص بالعوام الذين  
لا يفتنون اليه في ذلك فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا  
مالك ان الفرض اذا اجل يلزم مع قولنا لا يملكه الا ان لا يلزم التسايل  
بل له المطالبة به متى شاء فلا ريب مستد خاص بمن يري وجوب الوفا به  
لوعده والسلف في تحقيق خاص بمن لا يري وجوب ذلك من العلمنة فخرج الامر  
الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا يملكه الا ان لا يملكه جواز فخرج  
الميزان مع قولنا في حقيقته ان ذلك لا يجوز بحال فلا ريب في تحقيق خاص  
بالعوام والسلف في مستد خاص بالا كبر من اهل الورع الذين يجتأطون  
ان يكون ذلك من جملة الربا فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قولنا سلف في في اصح الوجهين انه لا يجوز فرض الجهر عددا ويجوز وزنا  
وهو احدي الروايتين عن احمد مع قولنا لك انه يجوز بيع الجهر بالجهر  
تجربا فلا ريب فيه مستد يد خاص بالا كبر والسلف في تحقيق خاص  
بالعلمنة فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا سلف في  
واحد يجوز قبول المقر من هدية ممن اقترض منه شيئا واكثرها ما روي  
ذلك من سائر الاسناد عات بما لا يقتضيه اذا جرت عادة بذلك قبل  
القرض ولو لم يجز في قولنا سلف في قولنا في حقيقته وما لك بحجة  
ذلك وان لم يشترطه وحل السلف في حديث كل قرض جره فله فهو ربا  
عليه ما اذا اشترط ذلك فانه كان في غير شرط فهو جاز وعبارة الرواية  
واذا اهدى المقر المقر من هدية جاز قبولها ويسحب المقر  
ان يردا جردا اقترض المقر من الحديث الصحيح في ذلك ولا يكره المقر من  
اخذته انتهى فلا ريب في تحقيق خاص باهل الحاجة من العوام والسلف في  
مستد خاص باهل الورع نظير ما قالوه في هدية الفقير في حكم  
التقصير في ذلك فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا

في

مالك



مالك انه اذا كان لصخص دين على اخر من جهة بيع او قرض من اجل عدة فليس  
لدا ان يرجع في التسايل بل يلزمه ان يصير الي تلك المدة التي اجلها وكذلك  
لو كان الفرض موجلا فزاد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الحنابلة  
والقرن مع قولنا سلف في انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل  
السلف اذا حال لا يوجب فلا ريب مستد خاص بالا كبر من اهل الورع بالوعد  
والسلف في تحقيق خاص بالعوام الناس الذين يرجعون في اقوالهم فخرج الامر  
الي مرتبة الميزان والمجد لله رب العالمين نعم المولي ونعم النصير

**كتاب الرهن** اتفق الفقهاء  
على ان الرهن جائز في المحر والضر وقال داود وهو مختص بالسفر  
ووجه قول داود ان المسافر لا يملكه فخرج صاحب الدين الي رتبته  
بخلاف الحاضر فان القلب ملحق بمن جند غايبا **ومن ذلك** قولنا  
مسائل الاتفاق **وقال** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا الاسام  
مالك ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولكنه يجبر الرهن  
على التسليم مع قولنا في حقيقته والسلف في واحد انه لا يلزم الرهن الا  
بقبضه فلا ريب مستد على المرتبة تحقيق على الراهن والسلف في عكسه  
فيجل الاول على حال اهل المدة الذين لا يغيرون فيه يقولون كالاوليا  
والعلماء يجل الثاني على ما كان بالصد من ذلك من يري الخطا لا يفرغ نفسه  
دولا اجبه ولا يجتأط لا خوته فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قولنا لا يملكه الا ان لا يملكه ان لا يملكه رهن المشاع مع قولنا في حقيقته انه لا  
يبيع وسوا عند السلامة ان كان مما يقسم القمار ولا لا تعبر هو جاز ووجه  
الاول لو انه مما يبيع وكل ما يبيع جاز رهنه ووجه الثاني عسر  
المصرف فيه على المرتبة غايبا لعل من يري في سائر المشاع ان احتج  
الي بيع فخرج الامر الي مرتبة الميزان فمن الامة عراي الاحتياط للراهن  
وهو مما عراي الاحتياط للمرتبة **ومن ذلك** قولنا سلف في ان اسدانة  
الرهن في يد المرتبة ليست بشرط مع قولنا في حقيقته وما لك ان شرط  
فخرج الرهن من يد المرتبة على اي وجه كان بطل الرهن الا ان البسيفة  
يقول ان الرهن اذا ابدى بوجبة او عارية لم يبطل فلا ريب في تحقيق على الرا  
مستد على المرتبة والسلف في عكسه بالشرط المذكور في قولنا في حقيقته  
فخرج الامر الي مرتبة الميزان ولكن الارز خاص بالعوام الذين لا يجتأط  
لديهم كل الاحتياط والسلف في خاص بالا كبر الذين يجتأطون لديهم قال  
المرتبة ما اخذ الرهن الا وسيلة الي تحصيل حقه فاذا خرج منه  
فلا تلزم المرتبة شيئا فكان المرتبة شرطية رضاه بالرهن سلامة  
العامية وذلك بعبء فيبيعه عند الحاجة **ومن** ذلك قولنا مالك  
في المشهور والسلف في عراي الاقوال انه اذا رهن عبدا ثم اعتمقه فان  
كان موسرا فقد اتفق ويلزمه قيمته يوم عتقه ويكون رهنا وانما

هن  
طون



كان مسررا سبيل في قولنا انما انظر الى ما في الرهن من ما عليه  
 نقول العتق والافلا وقال ابو حنيفة واحد سبيل العتق على كل حال لكن قال ابو  
 حنيفة ان العبد المهرهون يسمى في قيمته المهر من حاله ما سبيله فالاول  
 والثاني وما وافقه من قولنا ان لا خير في العتق على المهر من حاله ما سبيله  
 والثالث سبيل العتق على العبد وهو قولنا في حقيقته فخرج الامر الى سبيل  
 الميزان وجه الاول والثاني موافقة القواعد الشرعية في القواعد  
 الجاهلية في ان اسراج العتق بغير المهر فانه من لا يراه على ان  
 صعوبة القرب بغير عتقه لا سيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح الصدر  
 اليه فهو الى الراد فخرج من القول وجه الثاني يكون السيد هو الذي يملك  
 بالعتق اختيارا منه والثالث مع منسوخ الى الشفعة والوجه بالارافيد  
 قولنا على الله وسلم وهو مختار الصلاة وما سبيلك ايما كن حافطوا على  
 الصلاة واستوصوا بما سبيلك ايما كن خيرا مع ان القابل بالحكم على العبد  
 بالعتق قابل بوجوب القيمة عليه ان كان موصرا وعلى العبد ان كان سيده  
 منسرا كما في فرائض من حق المهر من شيء والله اعلم **ومن** ذلك قولنا  
 في حقيقته والثالث في وجه واحد انه اذا رهن شيئا على يده ثم اقرضه مائة اخرج  
 واراد جعل الرهن على الدين جميعا لم يجر مع قوله ان لا خير في الجوار وجه الاول  
 ان الرهن لازم بالدين الاول والعين المهرهونة وثيقة بجهة المائة الاولى  
 فلا تكون وثيقة لدين آخر وجه الثاني ان المهر من قدره يجرى بجملة ذلك وثيقة  
 عن الدينين بل لم يترك الرهن أصلا لاسيما ان كان الرهن والمهر من الصلحا  
 والاصد فخرج الامر الى سبيل الميزان **ومن** ذلك قولنا ان لا  
 والثالث في انه لا يجمع الرهن على الحق قبل وجوبه قولنا في حقيقته انه لا يجمع  
 فالاول مختلف خاص من يوجب عليه عدم الرهن فخرج عليه ان يقرض في  
 اخراج ما له لغيره ليس له عنده حق والثاني خاص بالاكابر الذين يتصرفون  
 في ما لهم بحسب ما يريدون لا يحوط لربهم لان الربا للناساوي عنده هو الاجاز  
 لمومنه بل لو قدر انه رهن عند اخيه شيئا قبل قرب الحق عليه مائة الرهن  
 مثلا او اقله لم يتكدر منه شمعة **ومن** ذلك قولنا في حقيقته واحد ان  
 الرهن اذا شرط في الرهن ان المهر من يبيعه تحت حلول الدين وعدم دفعه  
 للمهر من ان يبيع المهر من بنفسه بل يبيعه المهر او وكيله بان المهر  
 فان في الرهن الحاكم به شيئا الدين او بيع المهر من فالاول مختلف على المهر من  
 خاص بكل المومنين الذين يرون الخط الا وفولاجهم ولا يندون على ما يشر  
 اخوهم فيه مما فيه مائة دية لهم بل يرون بضره في اموالهم كغيرهم في اموال  
 فمومهم بالخط لا وفريه الدية والآخره والثالث سبيل خاص من كان بالعبد  
 من ذلك فخرج المهر من المهر من بوجه بالخط لا وفراو بوجه بالخط من دفع  
 بينهما النزاع فخرج الامر الى سبيل الميزان **ومن** ذلك قولنا ان لا خير  
 انما اذا اختلف الراهن والمهر من في قدر الرهن الذي حصل به الرهن فالقول

ن  
 بمقتضى

قول

قول المهر من يبيعه لان قال الراهن رهنته على حنيفة درهم وقال المهر من بل رهنته  
 على الف حنيفة الرهن متساوي الغارذ الزيادة التي حنيفة يقع قولنا في حقيقته  
 والثالث في وجه واحد ان القول قول الراهن فيما يكره مع عيني من الف او حنيفة  
 درهم فاذا دفع الى المهر من ما خلف عليه اخذ رهنته فالاول مستند على الراهن  
 مختلف على المهر من والثالث على عكسه فخرج الامر الى سبيل الميزان فخرج من احتيا  
 لمال الراهن ومنهم من احتيا لمال المهر من دون عكسه بالنظر للاكابر والا  
 صاعرا والاكابر يرون الخط الاول لغيرهم والا صاعرا غير المهر **ومن**  
 ذلك قولنا في حقيقته ان الرهن مضمون على كل حال باقل الامرين من قيمته  
 ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قوله ما لك انما ظهر هلاكه كالحيو **الحق**  
 والعتق رغير مضمون على المهر من وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب فلا يميل  
 قوله فيه الا ان يصدق الراهن ومع قولنا انما في وجه واحد ان الرهن مائة  
 في يد المهر من كسائر الامانات لا يضمن الالبه لغيره ومع قولنا في وجه واحد  
 والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كدحي لو كان قيمه الرهن درهم والحق  
 عشرة الا ان لم يلقا الرهن سقط الحق كله فقولنا في حقيقته مستند وقولنا  
 ما لك مفصل وقولنا في وجه واحد مختلف وقولنا في وجه واحد  
 والشعبي استند الكل فخرج الامر الى سبيل الميزان وكل من الاقوال  
 وجه لا يخفى عليه من اهلهم **ومن** ذلك قولنا ان المهر من اذا اد  
 هلك الرهن وكان مما يخفى فان انقضا على القيمة فلا كلام وان انقضا على  
 الصفة واختلف في القيمة سبيل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه مسقنة وعلى  
 عتقنا مع قولنا في حقيقته ان القول قول المهر من في القيمة يمينه ومع  
 قولنا في وجه واحد ان القول قول الغارم مطلقا فالاول مفصل والثالث مستند  
 على المهر من باليمين والثالث مختلف على الغارم فخرج الامر الى سبيل الميزان  
 والله اعلم **كتاب في العتق والحرية**  
 اتفق الامامية الاربع على ان بينة الاعسار يسمع بعد الحبس وعلى ان  
 الاسباب الموجبة للحرية الصغر والرق والجنون وعلى ان العتق  
 اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ما له وعلى ان اذا امن من صاحب المالا الرهن  
 سلم اليه **ومن** ذلك قولنا في وجه واحد ان المهر من لا يملك  
 فبيعه **ومن** ذلك قولنا في وجه واحد ان المهر من لا يملك  
 العتق واحاطة الربوب بالدين يستحق على الحاكم وان لم تنفع من الفقر  
 حتى لا يضر بالحرما وان الحاكم يبيع اموال المملوك اذا امتنع عن بيعها وبيعها  
 بين عمراتيه باخصر مع قولنا في حقيقته انه لا يجرى على المملوك بغير حبي  
 نقضي الدين فان كان له مال لم يشرط الحاكم فيه ولم يبيعه الا ان كان  
 ما له درهم ودينه درهم فبيعهها الفاضل بعد اخوه وان كان دينه درهم  
 وما له درهمين فبيعهما الفاضل في دينه فالاول مستند على المملوك من حيث  
 من الفقر في حاله لمصلحة العتق ما تحلها لزمته وهو خاص بالحكم العربي

ط

ع

د







اصلاح الدين ووجهه ان الباطن يعقود في الرشد في الاسوال دون غيرها من  
 الصلاة والزكاة والصوم ويحذر ذلك فاذا اصاب حاله جاز تسليم ما له اليه  
 سر عا ولو كان غير صالح لغير ذلك في امور دينه وهذا نظير قول عبد الله ابن  
 عباس انه يقول شهادة من عهد من صدق الحديث ولو فسق من جهة اخرى والف  
 الثاني يستد دو وجهه ان من شئت هل يترك الصلاة او شرب الخمر فلا يبعد  
 منه ان يصنع ما له في غير طاعة الله فخرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك الحكم  
 في توحيد بلوغ الحارثية فمنهم من احتاط وبالغ في صفاته الرشد منهم من  
 خفف في ذلك ويصح حل ذلك في حالين فمن الموارى فيظهر رسته ها بجر د  
 بلوغها ومنهم من لا يظهر رسته ها الا بعد التزوج وعرفته تدبيرها في  
 ما الزوج في غيبته وحضوره ولو لم يلد ومنهم من لا يظهر رسته ها الا بعد  
 الولادة لانها اخر مراتب الامتحان لماله الرشد **ومن** ذلك قول الائمة  
 الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وامن منه الرشد يدفع اليه ما له فاذا بلغ غير  
 رشده يدفع اليه ما لا يل سيمر بجوار عليه ح قول الائمة حيفة رجاء الله  
 انه اذا انتهى سنة الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول  
 سنة دية دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد حشرين سنة واكثر  
 والثاني يخفف عليه بعد حشرين وعشرين سنة فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله فان استم منهم رشدا فلم ياذن في الدفع  
 الا بعد حصول الرشد ولو طال الرمان ووجه الثاني ان العقل بكل بعد خمس  
 وعشرين سنة فلا يجز عليه بعد هذا لكن في كلام علي رضي الله عنه في  
 بلوغ الصبي خمسة عشر سنة ويظهر قوله باثني عشر سنة **ويجوز**  
 ويحل عقله بانتهائهما ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب الى ان يموت اليه  
 وهو قريب من كلام الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **كتاب**  
**الصلاة** اتفق الائمة على ان كل من علم عليه حقا فصالح على نفسه لم يجل  
 لانه هضم للحق وعلى الدنيا ان ينصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان  
 المسلم ان يعلم بانه عا بنا جاره لكن لا يجل له ان يطلع على عور اخيه ان هذا  
 ما وجدته من سائر الاتفاق واسانا اختلفوا في **من ذلك**  
 قول الائمة الثلاثة انه اذا لم يعلم عليه حقا وادعي عليه نفع المصالح  
 به قول الثاني في انها لا تنفع فالاول يستدس باغ في الاحتياط في براه  
 دنته وهو خاص باهل السماح من محل المؤمنين والثاني يخفف ووجه  
 ان من مكن احدا من اخذ ما له بغير طريق شرعي فهو ساعد للمدعي على اكله  
 ما لا يناس بغير حق وير بما خرج عن الرشد بذلك اللهم الا ان يصاحبه  
 ويبري ذمته فلا تمنع فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الائمة الثلاثة بان الصلي على الجمهور جاز مع قول الثاني في ما له فالاول  
 يخفف والثاني يستد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من  
 جملة استبرأ المؤمن لرسته ووجه الثاني ان الرمة لا تبرأ الدين المعلوم

فدنة المبر اسم مقبول لا تبرأ وكل منهما وجه **ومن** ذلك قول الائمة حيفة  
 وما لك انهما اذا ادعيا سقطا بين بيت وعرفته فوفقه ان السقف لصاحب  
 السفل مع قول الثاني في واجدانه بينهما نصفان فالاول يستد دعي احدهما  
 والثاني يخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر من  
 قول من بني بيتي الا لا يجعل له سقف ووجه الثاني العدل بينهما كما كانت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقضي في العين الواحدة اذا ادعاهما صحصا  
 ولا ترجح لاحدهما فكان يقسم بينهما **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة  
 انه لو اهدم العلوا او السفل او ادا صاحب العلوا بيته لم يجز صاحب  
 السفل على البناء والسقيف لبنى صلحبه العلو علوة بل ان اختار صاحب  
 العلوا بين السفل من ماله وتبني صاحب السفل من الانتفاع به فله ذلك  
 حتى يمتطيه ما اتفق عليه مع قول اصحاب الشافعي انه لا يجز صاحب  
 السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا بني صاحب العلو بغير اذنه بناء على اصله  
 في قوله الجديد ان الشريك لا يجز على العمارة والقديم المختار عند جماعة  
 من متأخري اصحابه انه يجز الشريك على ذلك دفعا للضرر وصياغة  
 لاسلاك عن التعطيل فالاول يخفف والثاني يستد عليه **على صاحب**  
 السفل ونقل ايضا عن الشافعي والثاني يستد عليه بالاخبار رد خا  
 للضرر فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الائمة حيفة والثاني  
 انه له ان يتصرف في ملكه على بصيرة الجار مع قول مالك واجد من ذلك فالاول  
 يخفف على المتصرف يستد دعي الجار والثاني بالعكس فخرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار وتسلوه بان يبنى جانا  
 او مكيانا او يجزير الجارة لغير شريكه فيفقد ما هو له **ومن**  
 او يبيع بما يهد شبا لا يشرف على جاره **ومن** ذلك قول مالك واجد  
 انه اذا كان سلحة اعلاى سطح غيره يلزمه بناء سوره بمنعه عن الاشراف  
 على جاره مع قول الائمة حيفة والثاني في انه لا يلزمه ذلك فالاول يستد  
 على صاحب السطح خاص باهل الدين والنور والثاني يخفف عليه خاص  
 باحد الناس وجميع الوجوه بالعكس فيكون جعل الساتر من خاص  
 وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من يخاف فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قول الائمة حيفة وما لك انه اذا كان بين رجلين دولا  
 او بئر او بئر فتقطل او جدار سقط فخطا لبا حدها الاخر بالبناء فاستنع  
 او بتمشيد الدولا بالواله رشدا فلا تمنع انه يجز مع قول غيرهما انه لا يجز على  
 تخريبه في ذلك فالاول يستد والثاني يخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان سكت  
 فخطه وان شتر كره ويؤيده حديث الاضرر ولا ضرر والله تعالى اعلم  
**كتاب احوالة** اتفق الائمة على ان اذا كان لاسنان  
 حق على اخر فاحاله على من له عليه حق لم يجز على الحال في قول الجواهر وقال

في







مرتبتي الميزان ووجه الاول انه طريق الى تحقيق الحق الذي لاجله عليه فان  
 المدعيون هرب فاضرب بين نفسه ووجه الثاني عدم ورود نص  
 في ذلك انما ورد في الذين لا يدينون **ومن** ذلك قولنا في حصة  
 والشا فحق ان المكفول ان لم يفي او هرب فليس على الكفيل غير احضاره  
 ولا لزوم المال واذا انقضى عليه احضاره فليس عليه اهل هذا في حصة مدة  
 السيرة والرجوع بالكفيل فان لم يأت حيسر حتى ياتي بدع قولنا ان واحد  
 انه اذا لم يحضره غوم المال ولا يجرم المال عند الشا فحق مطلقا فلا دلالة  
 مخفف والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه  
 لم يلزم المال وانما التزم احضار المدعي فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا  
 جدا والمكفول عليه دين فمقتضى ذلك ان يدينه مثلا فان العقل يقتضي بان  
 الكفيل لم يتيو به وزن المال جزما ووجه الثاني انه تنسب في اطلاق المكفول  
 من يد حصة ضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفرع **بما**  
 لتسبب وذلك اخوط في دين الكفيل لا سيما ان كان من كرام الناس الذين  
 اخا حضر وايضا قضية كفوا صا بها سوتها فانها اذهن نية راي **اصد**  
 دخل بكفالة المدعي في وزن المال على عادته السابقة **ومن** ذلك  
 قولنا في حصة واحد انه لو قال ان لم احضره عندا فاناض من ما عليه  
 فلم يحضره او مات المطلوب ضمن ما عليه مع قولنا الشا فحق وما لك انه  
 لا يضمن فالاول مستد على من ضمن احضار المدعيون وهو خاص به **فصل**  
 الدين والورع الموقفين بما يتقونون والثاني مخفف عليه وهو خاص  
 باحد الناس فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قولنا في الشا  
 ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخر بدينه درهم فقال الشخص ان لم  
 يوف به عندا عند المائة فلم يوف بها لم يلزمه المائة مع قولنا في حصة  
 واحد انها تلزمه فالاول مخفف على الملتزم الوفا والثاني مستد عليه  
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه وعد الوفا بالوعد خاص  
 وجوبه بالاكابر فتميل على احل الناس كان قولنا في حصة واحد بمحمول  
 على حال كل المؤمنين من اهل الدين والورع القائلين بوجوب الوفا بالوعد  
 واستد علم **كتاب في الشركة** اتفقوا على ان  
 شركة العنان جائزه صحيحة **بما** اذا وجدته من سائر الاتفاقات  
 فاما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا في حصة واحد ان شركة  
 المفاوضة باطله مع قولنا في حصة جوارها ووافقنا ذلك على ذلك  
 لكن باختلاف في صورتها فالاول مستد والثاني مخفف فخرج الامر الى  
 مرتبتي الميزان ووجه الاول انه من عدم تخليص الرتبة فان صورته  
 ان سبقت رجلان في جميع ما عليهما من ذهب او فضة ولا يبقى لاحدهما  
 من هذين الجنسيتين الا شرا لصاحبه فاذا اراد مال احدهما على الآخر  
 لم يصح حتى لو ورثت احدهما لا بطلت الشركة لان ما لهما في مال صاحب

وكلا ربحا احدهما كان شركة شرا بينهما وكل من احدهما من عصب  
 او غير ضمة الاخره صورة عندا في حصة واما عندا لك فانها كانت  
 بجوار ان يزيد مالهما لصاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين  
 وصاحبه احدهما كما هو حال تجارتهما بينهما واما العصب وكونه فلا  
 وعندا لك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما عروضا او داما ولا فرق  
 عنده ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما عليهما ويجعلانه للتجارة  
 او في بعض ما لهما وكذلك لا فرق عنده بين ان يخلط مالهما حتى لا يتميز  
 احدهما عن الاخر او كان متميزا بعد ان يخلط ويصيرانه بينهما جميعا  
 في الشركة وقولنا في حصة تجمع الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده  
 ووجه الثاني انه هذه الشركة جائزه حيث وفي كل واحد منهما بما اتفق عليه  
 مع صاحبه وهذا خاص به لئلا يكون في الايمان فانه لا فرق عندهما في  
 مال الشركة بين ان يكون عند احدهما او عند غيرهما يعلم كل واحد من  
 الاخرين والخير في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك عن كان بالضرر  
 من ذلك انما من ما ذكرنا فلا يملك مثل هذا يوفي بما اتفق عليه فابطلد  
 الشا فحق ولهم ما يورثه اليد من التراجع وحصة كل واحد لا يكون راس  
 لا خاسرا فاعلم ذلك **ومن** ذلك قولنا في حصة واحد بجوار شركة  
 الوجه مع قولنا في الشا فحق بطلانها وسورتها ان لا يكون لها راس  
 مال ويقول احدها الاخر اشتراكا على ان ما اشتراه كل واحد من الرتبة  
 يكون شركة بينهما فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر من المؤمنين والثاني  
 مستد وهو خاص باحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم ولا يوفون  
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قولنا في الشا فحق ان اذا  
 كان راس المال متساويا في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له من  
 الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قولنا في حصة تجمع اذا كان  
 المشترط لذلك اصدق في التجارة واكثر عملا فالاول مستد والثاني  
 مخفف بشرطه فخرج الامر الى مرتبتي الميزان وبشرط الشا فحق في صحة  
 شركة العنان ان يكون راس مالها نوعا واحدا ويخلطانه بحيث لا يتميز  
 عين ما ل احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يشرط عنده شيئا ويقر  
 المالكين فاعلم ذلك **كتاب الوكالة** اجمع الائمة  
 على ان الوكالة من الحقوق الجائزة في المصلحة لان كلما جازت فيه المباشرة  
 من الحقوق جازت فيه الوكالة كالتبعية والشرا والاجارة وقضا  
 الديون والمضومة في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق ونحو  
 ذلك واتفق الائمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم  
 لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على اقراره على موكله في الحدود والقضا  
 غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم او غيره وكذلك اتفقوا على ان لا يجوز  
 للوكيل ان يشتري باكثر من ثمن المثل ولا في اجل وعلى ان قول الوكيل مقبول  
 في تلف المالك بيمينه **بما** اذا وجدته من سائر الاتفاقات

ص



ولا اتفاق واسما اختلوا **من ذلك** قول الامير الميراني **من** ذلك قول  
افراد الوكيل على موكله بحسب الحكم قول الامير الميراني ان لا يصح الا ان شرط عليه الا  
يقرب عليه كالا ولا يشهد خاص باحد الناس والثاني فيه تحقيق خاص لكل الميراني  
الذين هم اولي بالموكل من نفسه في باب الاحتياط لربيه بحكم الارش في ذلك  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وشمل هذا لا يقرب عليه موكله الا بما يراه افضل واكمل  
فرجع الامر الى مرتبة الميراني **ومن ذلك** قول الامير الميراني في ما لك واجدات  
ولا في الحاضر صحيحة وان لم ير من خصمه شرطا ان لا يكون عدو والمحكم مع  
قول الامير الميراني ان لا يصح ولا في الحاضر الا بصره الحكم الا ان يكون الموكل رعا  
او سافر اجماعا في ايام فيجوز حينئذ كالا ولا يحقق على الموكل شدة رعا  
الحكم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميراني **ومن** ذلك قول  
مالك والثاني في واجداته اذا وكل شخص في استيفاء حقوقه فان كان يحضر  
الحاكم جاز ذلك ولا يجتاز فيه الى بيته سوا وكاه باستيفاء الحق من رجل ميمنه  
او جماعة وليس حضور من يستوفي منه الحق شرطا في صحة توكيله وان وكله  
في غير مجلس الحكم ثبتت وكالضمة بالبيته على الحاكم ثم يدعي على موكله  
بمحسب الحكم قول الامير الميراني ان لا كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره  
شرطا في صحة الوكالة او جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحتها فلا  
فيه تحقيق خاص بهل الدين والورع والثاني فيه تشدد بخاص عن لا يوس  
لجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبة الميراني **ومن** ذلك قول  
مالك في واجدات الوكيل عز لنفسه حضور الموكل وبغير حضوره مع قوله  
الامير الميراني ليس للوكيل فتح الوكالة لا بحضور الموكل كالا ولا يحقق والثاني  
فيه تشدد ووجه الاول ان ذلك من باب من تطوع خيرا فهو خير له فله الزام  
فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحق حيث دخل محله في عقد  
التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلقه من صفات المتألفين فيكون  
العزل حضوره لئلا يظن هل يتكدر من ذلك لم ير فيه **ومن** ذلك قول مالك والثاني  
بان الموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل يعزل وان لم يعلم بذلك مع قول الامير  
حقيقة واجد في احديهما وايضا الله لا يغير الا بعد العلم بذلك فالاول محقق  
على الموكل فكان يتبع بالتوكيل للوكيل كذلك الرجوع عنه متى شاء والثاني  
فيه تشدد عليه الا انه احاط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالمرور  
وبغيره احاط للوكيل فرجع الامر الى مرتبة الميراني **ومن ذلك** قول مالك  
والثاني في واحد وايي يوسف ومحمد انه لو وكل في البيع مطلقا اقتصر البيع  
بمن المثل وينفذ البطلان لو باع بما يتخا من الناس بمثله او بغيره  
البطلان بجزا الامير الميراني قول الامير الميراني ان يجوز ان يبيع كيف يشاء او  
نسيه وبدون مثل المثل وما لا يتخا من الناس بمثله وينفذ البطلان وبغير  
نقد في الاول تشدد خاص بالوكيل لقاهره في النظر للمصالح التي يرجع بها  
ميراني موكله والثاني محقق خاص من كان كمال النظر في مصالح الموكل فان  
هذا لا يضر في موكله الا بما يراه المتع لموكله في دينه واصحابه فالحق له الوكالة

في

ولا يقيد بها فاقصر في الامام بينهما فرجع الامر الى مرتبة الميراني **ومن** ذلك قول  
مالك والثاني في واجدات من كان عليه حق لشخص في دينه او له عليه عين عارية  
او ودية تجاهه انساك وقال وكلي هذا الحق في نفسه منك ومدة انسه  
ذلك ولم يكن للوكيل بيته انه لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول الامير الميراني  
وصاحبه انه يجبر على تسليمه باي دمتد واما العين فقال لا يجبر على تسليمها  
كالا في الزمة فالاول محقق على الميراني والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى  
مرتبة الميراني **ومن** ذلك قول الامير الميراني في التقوي وجل الثاني في سن  
كان يصعب عليه وزد الحق ويصح ان يكون العمل بالعكس وذلك ان الحكم يترتب  
على الناس بما يراه اخلص لربهم وابر الذمة لانه امين على ادبائهم **ومن**  
ذلك قول الامير الميراني ان البيعة بشئ بالوكالة لمن غير حضوره خصم مع قول  
الامير الميراني ان لا تنفع الا بحضوره فالاول محقق والثاني تشدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميراني ووجه الاول اجرا الحكم الناس على الظاهر من ان البيعة  
للتدب والحكم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخرى الاحتياط  
للمنفقات الواقعة من الوكيل وبينا ان خصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد  
يكون عدو والمحكم فيطالبه بعنف وشدة **ومن** ذلك قول مالك  
والثاني في المير قوليد واجد في اصح روايتهم ان الوكالة تنقح في استيفاء النسي  
في غيبة الخصم مع قول الامير الميراني ان لا تنفع الا بحضوره فالاول محقق على  
المدعي شدة المدعي عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميراني  
ووجه الاول ان المقصود حكم حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للمطالبة  
من اعلم الامور فاذا كان المدعي عليه حاضرا فربما اجاب من نفسه عما يحصل به  
شبهة فيسقط عند المقصود **ومن** ذلك قول الامير الميراني في  
انه لا يصح شل الوكيل من نفسه مع قول مالك انه ان يتبع من نفسه نفسه  
بذلك في التمسك مع قول الامير الميراني انه لا يجوز له الا بالاول تشدد  
محمول على من لا يؤمن منه الحيا نة ووجه الخط الاول في نفسه دون الموكل والثاني  
فيه تحقيق محمول على اهل الدين والورع والثالث تشدد محمول على من اشهر  
عنه عدم التورع وراي لنفسه الخط الاول حتى توثب اذمة فيه ويصح  
رجوعه الى قول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميراني ووجه الاول ان المراء  
كالمناخ في حيث الاحاطة بما يورثه ووجه الثاني في نفسه في ذلك عن  
البالغ عادة والله اعلم **كتاب الاقرار**  
الامة على ان الحار البالي اذا اقر بحق لغيره وارضع اقراره ولم يكن له الرجوع  
فيه والاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر لم جميعا على  
فد حقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا والتقوى على انه لو مات رجل  
عن ابنين واقر احدهما بشئ فلا تركة الاخر لم يثبت نسيه ويحتمل ان لا  
يستأجرا في الاقرار لانه في الكتاب والسنة بوجود في الكلام بمهود  
نصح باتفاق الامة اذا كان من الجنس واما من غير الجنس ففيه خلاف  
سيان ذلك اتفقوا على جواز استئصال الاقل من الاكثر واما عكسه

في

هو



فأختلفوا فيه كما سبأ في هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق وإن كان  
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة الثلاثة أن الأقارب الذين في  
الصحة والمؤمنين سواء لم تترك حصة العزما في الموجود مما قدره الله لهم  
مع قول أبي حنيفة أن غير الصحة مفرغ على عديم المرض فيبدأ به استيفاء  
دينه فإن لم يقبل شيء فلا شيء عليه وإن بقي صرفه إلى عديم المرض فلا ولا يخفى  
على الغرض ما يحكم العدل والثاني مستند على عديم المرض فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول أن حق عديم الصحة يتعلق بين مال المديون قبل المرض  
فما اقر شخص آخر في المرض يتعلق الحق بغيره لا كذلك فاشتغلت دمه بدين  
على ما قد يسر أحدهما أو غير ذلك من الأمور ووجه الثاني أن الحق لما يتعلق بغير مال  
المديون حال الصحة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه لا بعد استيفاء حقه  
كله فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض  
لوارث أصلا من قولنا لا شيء في أنه يقبل في أرح قوله مع قول مالك أنه  
إن كان غير متمم ثبت فلا فلاستأنه أن يكون ثبت وأما إخراج فان أقول ابن أخ  
لم يتم وإن اقر لا يستأنه في الأول مستند والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه قد يقبل بعض الورثة عما لا يحرم غيره  
من ذلك المال لعدم تعلق بينهما وجه الثاني أنه قد يكون لذلك الورثة  
عليه حق فاقوله بغيره دمه ووجه الثالث ينزل على حالين في القولين  
فأولهما والله أعلم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أن المقر يستأنه ركنا صفة من  
لم يثبت نسبه وذلك فيما إذا مات رجل عن اثنين وأقر أحدهما بثلث  
واكثر الآخر فان نسبه لم يثبت فثبت ركنا المقر فيما في يده من صفة مع  
قول مالك وأحمد أنه يدفع اليد ثلث ما في يده لأنه قد رما بيمينه من الأثر  
ولو أقر به الآخر أضافت بذلك بينة ومع قولنا لا شيء في إقرار  
أصل ولا يحد شيئا من الأثر لعدم ثبوت نسبه فالأول مستند على المقر  
والثاني مخفف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قول أبي حنيفة لو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباخوان  
أنه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والثاني في إقرار  
قوله أنه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مستند على  
المقر والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه  
هو الذي سلب المقر ما يقبل الورثة بأقراره فحق بوزن الدين كله  
عقوبة له في طلبه الزامهم بدين لم يقبل فوابه ووجه الثاني أنه لا يقبل  
أقراره على غيره وإنما يقبل عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط  
**ومن** ذلك قول أبي حنيفة بجمع الاستئناس من غير الحبس بشرط أن يكون  
ذلك مما ثبت في الذمة كحبس وموزون ومعدود كقوله الف درهم إلا أن  
حنطه وإن كان مما لا يثبت في الذمة إلا قيمته كقوب وعبد لم يصح استئناس  
مع قول مالك والثاني في أنه يصح الاستئناس من غير الحبس على الإطلاق ومع  
ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح فالأول فيه مخفف لما فيه من التفصيل والثاني

مخفف

مخفف والثالث مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولوجبه هذه الأقوال  
ظاهر عند الفطن **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة أنه يصح استئناس الأثر  
من الأقل مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مستند فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجهه نقول بظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
أنه لو قال له عندية الف درهم في كيس أو عشرة أطال ثمرة جوابا ولو لم  
في سديله فهو إقرار بالدرهم والمز واثوب دون الأوعية مع قولنا أهل العراق  
أن الجميع يكون له فالأول مخفف على المقر والثاني مستند عليه ويصح حمل  
الأول على أهل الجود والكرم الذين لا يطالبون بالأوعية وحمل الثاني على  
أهل التجل والسخ الذين لا تسع نفوسهم بالظروف **ومن ذلك** قول الائمة  
الثلاثة أنه لو أقر العبد الذي لم يودن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة  
بيده كالمقتل العمد والزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر أنه يقبل إقراره  
ويقام عليه حدهما أقر به مع قولنا أنه لا يقبل إقراره في قتل العمد وبه  
قالنا لم يرد ويحد من الحسن ورواها لا يقبل في المال إلا في الزنا والسرقة  
فقط فانه يقبل منها فالأول مستند على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف  
عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول هو فقد هذا الإقرار بقول  
الشريعة ووجه الثاني أن العبد قد يقبل العمد كذا يستخرج من  
قول الخدمه إذا كان سيده لا يشفق عليه ولا يرجعه **ومن ذلك** قول  
الائمة الثلاثة أنه لو شهد شاهدان على عديم المرض في حقه وشهد  
له شاهدان ثبت له الألف بشهادة أحدهما ولا يشك في الشهادة فري  
زاد ألفا أخرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت له هذه الشهادة شي أصلا  
لأنه لا يقتضي بالشاهد واليمين عنده فالأول فيه تخفيف والثاني  
مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني هو  
عدم ورود نص من الشارع بذلك قالنا **ومن ذلك** قولنا لو شهد شاهدان  
من رجاء لم يثبت أن يكونا رجلين فرجل وامرأتان أو رجل ويمين والله أعلم  
**كتاب الوديعة** اتفق الائمة كلهم على أن الوديعة  
من القرب المندوب إليها وإن حطبها ثوبا وإلها أمانة محضه وأمانتها  
لا يحجبها المودع إلا بالتقدي وإن القبول قوله في التلف والوديعة لا يخلو  
مع يمينه وعلى أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردّها مع الأمانة  
والأمن وعلى أنه إذا طالبه فقل لها أو دعته شيئا خرقا بعد ذلك  
ضاعت عنه يمينه بخروجه عن حد الأمانة فلو قال يا ستحق عديتي  
شيئا ثم قاضى عنه كان القول قوله **ومن ذلك** قولنا لو وجد تدمين  
سبيل الاتفاق **ومن ذلك** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة  
الثلاثة أنه إذا احتضن الوديعة بينة أنه يقبل قوله في المرد ولا يثبت مع  
قولنا أنه لا يقبل إلا بينة فالأول مخفف والثاني مستند فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول هو المودع أيمنه أو لا يقتضي ذلك  
بقوله في الوديعة ووجه الثاني أنه قد نظر عليه الخيانة بعد أن

عد



استأنس فيه عي الرد كذا وثلة دين **ومن** ذلك قولنا لك رحمة الله  
انه لو استودع دنائرا واداهم ثم انفقها وتلقها ثم ردتها في مكانه من  
الوديعه ثم تلف المودود بغير فعل فلا ضمان عليه فان عدله ضامنا لتلف  
مع قولنا في حقيقته انه ان رد به بيمينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه  
الضمان ومع قولنا في حقيقته انه ان رد به بيمينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه  
ولا يسقط عنه الضمان شيئا ان رد به بيمينه الى حرزه او رد مثله فالاول  
مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجب الثلاث اقول ظاهر **وهو** ذلك قولنا لك والثاني في واحد  
انه اذا استودع غير نقد كسوف او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى  
موضع اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان  
يضمن الموضع قيمتها وبين ان يخذل منه اخرتها قال القاضي عبد الوهاب  
في بيان ذلك حكى ان تلفت بعد ردها الى موضع الوديعه ولم يقل في النوب  
كيف يعمل اذا لبسه ولم يبدل ثم رده الى حرزه قال والذي يقوي في نفسي ان  
الشيء اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالدر والياب والياب واستعمله وتلف كانت  
اللائمة قيمته لا مثله فان لم يكن مستخدما باستعماله خارجا عن اللامنه فرده  
الى موضعه للسقط عنه الضمان ان لم يرد مع قولنا في حقيقته انه اذا تعدي  
ورده بيمينه ثم تلف ثم يضمنه فالاول مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد  
من وجه والثاني مشدد في المودع فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا لك والى حقيقته واحد انه اذا سلم الوديعه الى عبدا المودع في  
داره عن تلمذه نقصته ولو عن غير عذر لم يضمن لان كمال الوديعه مع قولنا  
الشيء في ان اذا اودعها عند غيره من غير عذر لم يضمن فالاول مخفف خاص  
بما اذا كان العبد من اهل الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كان  
من اهل الخيانة فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

**كتاب العارية** انفق العارية على العارية  
سندوب الدنيا وثبات عليها **وهو** ما وجدته من سبيل الاتفاقات  
واما ما اختلفوا فيه **فرد** قولنا في حقيقته واحد ان العارية مضمونة  
على المستعير مطلقا تعديا ولم يتقدم قولنا في حقيقته واصحابه انها ماسة  
على كل حال لا يضمن الدابة تعديا فالاول مشدد وهو احوط للدين خاص  
بالاكابر من المؤمنين الذين يكلون من اعارتهم ولا يحملون لوسمه والثاني  
فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في ذلك من الاحاديث  
الصحيحة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا الحسن الصبري والوفا  
والا واعي والتعدي انه يضمن قوله في التلف مع قولنا لك انما اثبت هلاك  
العارية لا قيمتها المستعير سواء كانت شيئا ام حيوانا ام حليا يظهر او  
يخفى لان تعدي قيمتها في اظهر الروايات عن مالك ومع قولنا في حقيقته واحد  
لا يضمن اذا اسقط المعير على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان  
لم يشترطه فلا يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه

تخفيف

تخفيف والثاني مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرا  
**ومن** ذلك قولنا في حقيقته وما لك انما اذا استقر رتبته ان يغيره  
وان لم يبدل له المالك اذا كان لا يتلف بغيره المستعمل مع قولنا واحد  
الشيء في اصح **وهو** ان لا يجوز للمستعير ان يغير العارية لغيره وليس  
للمستعير فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين والوفا والثاني يوفون  
بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يجوزون على احوالهم بشي يضرهم والثالث  
مشدد خاص باهل النجس والتجمل فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا في حقيقته والثاني في واحد انه يجوز للمعير ان يرجع فيها اعاره متى  
شا ولو بعد القرض وان لم يتفق بها المستعير مع قولنا لك انما اذا كان  
ذلك الجبل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس للمعير استقرا  
العارية قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في الارض  
اذا اعارها له ارض او عرس وبني وغيره بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك نظرا  
او يامر به بالقلع ان كان يتفق بمثل عهده فان كان له مدة فليس له ان يرجع  
قبل انقضاءها فاذا انقضت فالخيار للمعير بالتقدم مع قولنا في حقيقته انه  
ان وقت له وقتا فله ان يغيره على التلف قلح وتلف اي وقت اختار فانه لم  
يشترط وان اختار رأي المستعير القلع قلح وان لم يغيره فالمعير بالخيار بين  
ان يتكلم بيمينه او يبيع ويضمن راس القرض وان لم يغير المعير لم يقلع ان يؤلف  
المستعير الاجرة فالاول مخفف جاري على قواعد السريعة وهو ظاهر  
الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كون امير نفسه في نص فانه  
في ما له والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

**كتاب الغصب**  
اجمع الامة على تحريم الغصب وتأييم الغاصب وانما يجب عليه رد المقتصوب  
ان كانت عينية بغيره ولم يخف من تلفها اطلاق نفس وعلى انما اذا اتم الغصب  
وادعي هلاكه فاخذ منه المالك قيمته ثم ظهر المقتصوب فله اخذه وردد  
القيمة وانفقوا لا يبرروا بانه لا يجد على ان المروض والحيوان وكل ما كان  
غير مكبل ولا موزون اذا غصبه وتلف يضمن بيمينه وان المكبل والموزون  
يضمن بمثله اذا وجدته وانفقوا على اذا غصب خشيته واخذها في سفينة  
فكالبه بها ما لكها وهو في لغة البحارة لا يجيب عليه فلهما وما جازي  
عن الشافعي من انه يجب عليه قلحها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال  
**وهو** انما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق **وهو** ما اختلفوا  
فيه **فرد** قولنا لك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتلف  
عليه عزمه المقتصود منه لو لم يضمنه لصاحبه وبإخذ الحائي ذلك الشيء  
المقتدي عليه قال ولا فرق بين ذلك وبين المروكوب وغيره ولا بين ان يقطع  
ذئبا ام الفأر او اذنه او غيره ما يعلم ان مثله لا يركب كذلك اي على هذا  
التأويل الكارحار او بفلا او فرس مع قولنا في حقيقته انه لو جنى على نوب

رد

حاد



حقا تلتف كثيرا فله لزمه قيمته وسلم التوب اليه فان اذهب نصف قيمته  
او دونها فله ارض ما نقص وان جنى على حيوانه يتنفع بجمعه وظهره كبحير وقعره  
فخلق احدي عبيده لزمه دفع نصف قيمته وفي العيين جميعا القيمة ويرد  
على الجاني عبيده ان كان ما لكه قاصيا او عدلا وما غير هذا الجنس فيجب  
فيه الرضا لنقص ومع قولنا الشافعي واحمد في جميع ذلك ما نقص فالاول  
تحقق على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدي عليه والثاني مستند  
عليه في شيء وتحقق عليه في شيء والثالث تحققت على الجاني بالزامه ارض  
ما نقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من  
جنى على شيء عصبه بعد عصبه له حيا يزرع ما لكه اخذه مع ما نقصه الفا  
او ثوب فله الى الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قولنا الشافعي واحمد  
انه يلزمه لصاحبه ارض ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك في  
حيث الزامه باخذ المعصوب مع ما نقص الى اخره والثاني منه تحققت على  
الغاصب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من سئل  
بعبد كقطع يده او رجله او فقه او فقه سئل عتق عليه مع قولنا  
الا بعد السلا ثم انه لا يجتق عليه ما مثله فالاول مستند على العبد  
تحقق على العبد والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا ان من عصب عصبه او من عصب جارية عصبه  
فراذنت عنده ربة سهم او فقه صفة حتى غلبت قيمتها بذلك ثم نقصت  
القيمة بالقران او سبيل الصفة كان يصيرها اخذها بلا ارض ولا ربا  
مع قولنا الشافعي واحمد اخذها وارضى بعض تلك الربة ان لا يثبت  
حدث عند الغاصب فالاول تحققت والثاني فيه تشديد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من عصب عصبه او من عصب  
المتفصلة كالولد اذا احدث بعد الغصب في غير معصوب مع قولنا  
الشافعي واحمد انها مضمونة على الغاصب بكل حال فالاول تحققت والثاني  
مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في حصة الانساق  
المعصوب غير مضمونة مع قولنا مالك والشافعي واحمد في احدي رواياته  
انها مضمونة فالاول تحققت على الغاصب والثاني مستند عليه فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا لا يمتنع ان من عصب جارية  
فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب الجعية ان عليه الحد  
والارش عليه للوطئ فالاول مستند والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا الشافعي واحمد ان الغاصب اذا وطئ الجارية  
المعصوبة او ولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمعصوب منه وارضى ما  
نقصتها الولادة مع قولنا في حصة وما لكه ان الولد بحير لنقص فالاول  
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا في حصة وما لكه ان لو عصب ثوبا او دارا او عبد او بقي في يده

حدة ولم يتنفع به انه لا شيء عليه في سئل ولا استخدام ولا كرا ولا لبس الى جين  
اخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه لمدة التي بقي ذلك المعصوب عنده فيها ولم  
يتنفع به مع قولنا الشافعي واحمد ان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالاول  
تحقق والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من  
والشافعي واحمد ان الحسن ان اجرة المثل في العفا والاسقاط يصير الغصب  
ففي عصب شيئا من ذلك ففعل بسبيل او حريق او غيرها الرمة قيمته يوم  
النقص مع قولنا في حصة واني يوسف ان ما لا يسقط كالعفا ولا يكون معصوبا  
ما اخرج عن يده ما لكه الا ان يجنى الغاصب عليه ويتلف بسبب الجاني فيجوز  
بالا تلافى والجانية فالاول فيه تشفيف من حيث عدم وجوبه الاجرة في  
عصب العفا والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبه فيه فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من عصب عصبه او من عصب  
او لبنة ثم ربا عليها لم يملكها وجب عليه قيمتها للمصير الحاصل على الثاني يهدم  
البناء بسبب اخرجها فالاول مستند جازي على ظاهر قواعد الشرعية لتعليقها  
على العاصب ليلاد يومه لعصب شيئا خرمه اخرى فلو طلب المالك الاسطوانة او اللبنة  
وجب عليه اخرجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة فالاول مستند والثاني فيه  
تخفيف عليه بالسرط المدكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا في حصة وما لكه ان من عصب نخاسا او رصاصا او حديد اسلا  
فاخذ منه اية او سيفا يكون عليه بذلك مثل ما عصب في زرته وصفته  
وكذا لو عصب حشبة فجعلها اداة او ثوبا فجعله لبنا او حطبا ففعله وجب  
مع قولنا الشافعي واحمد ان يرد ذلك كله على المعصوب منه فان كان فيه نقص الزام  
الغاصب بالنقص وكذلك القول في عصب عصب ذهبا او فضة ثم ما عده  
او ضربا دينا يبر او دراهم انه يرد مثله الى المعصوب منه عند ما لكه وجبه  
فالاول تحققت والثاني مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قولنا ان من عصب عصبه او من عصب عصبه او من عصب عصبه او من عصب عصبه  
لو هدم اية من يدهها او عبيد امن في يده ففعله القيمة وسواء عده  
ما لكه اطارا او هربت الدابة او العبد عصب الفخ او الحل او وقت  
بعده مدة ثم طار او هربت مع قولنا الشافعي واحمد ان طار الطائر او هربت  
الدابة بعد الفخ او الحل بساعة فلا ضمان عليه ومع قولنا في حصة ان  
لا ضمان على من فعل ذلك بكل حال فالاول مستند بالزام الفسخ او الحل  
لعبد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث تحققت فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ان من عصب عصبه او من عصب عصبه او من عصب عصبه  
دابة او ربة او عينا ففعل او ضاع فان لم يعلم قيمة ذلك ونقص القيمة  
ملك للمعصوب منه والمعصوب مملوك للغاصب حتى لو وجد المعصوب  
لم يكن للمعصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا ان  
وبذلك قالنا في حصة ايضا الا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المعصوب  
فقال للمعصوب منه قيمته ما يراه وقال للغاصب حسون وخلف وعزم له

ها

فيها



الحسين ثم وجد المصوب وقيمة ما به فان المصوب منه الرجوع فيه ورد القيمة  
وعندنا ذلك يرجع المالك بفضل القيمة مع قولنا في ان المصوب فيها ذكر بان  
على ذلك المصوب منه فاذا وجد رد المصوب منه القيمة التي كان اخذها وانه  
المصوب فالاول مخفف على الغاصب با دخاله المصوب على ملكه والتا في  
مسدد عليه جريا على ظاهر قواعد الشريعة في انه لا يملك ما لا يحل له الا بغير  
شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول  
الامة الثلاثة انه لو غصب عقارا قتل في يده بهدم او سبل او حرق في حق  
القيمة مع قولنا في حصة انه اذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه فلا دل  
مسدد والتا في مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول  
الامة حصة والتا في ان من غصب ارضا فزعمها بها قبل ان يخذلها صاحب  
الارض فلا اجابة في القلع مع قولنا ان كان وقت الارض لم يفت  
فلما لم يكن الاجار وان كان فانما شهر الروايتين عنه انه ليس له فله  
وله اجرة الارض مع قولنا ان صاحب الارض ان يقبل الرجوع في ارضه  
الى الحصاد وله الاجرة وما نقص الارض فله ذلك وان شأ دفع اليه قيمة  
الرجوع وكان الرجوع له فالاول مسدد والتا في مخفف وكذلك التا في  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في وجوب اجرة الملو  
اراق مسلم جريا على مخفف فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلف عليه خمر يراى  
قولنا في حصة انه لا يفرم له القيمة في ذلك فالاول مخفف على  
المسلم في ذلك والتا في مسدد وعليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الجرب ليس بما عدا ووجه التا في ان مال عند الذي يفرق ارضا  
القيمة الحول لنا من حيث الحساب يوم القيمة واسم اعلم

**كتاب الشفعة** اتفق الامة  
الاربعة على ثبوتها للشركة في الملك واختلصوا فيما سوي ذلك من سائر  
الباب واسما اختلصوا فيه **من ذلك** قولنا انك والتا في ان لا  
شفعة للجار وانما لا تبطل بالموت فاذا وجبت له الشفعة مات ولم يعلم  
فيها او علم بها ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق للوارث مع قولنا في  
حصة يجب الشفعة بالجوار فالاول مخفف على الشريك في حق الجار والتا في  
مسدد وعليه فحجل الاول على حال العموم الذين لا يراعون حق الجار ويحجل  
التا في حال حمل المومنين الذين يراعون حق الجار الى اربعين دارا  
من كل جانب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة  
التا في ارجح اقواله واجد في احدي روايته انه ان الشفعة تقبل  
المورع قولنا انك واجد والتا في في احدي قولها ان لا تسب على  
المورع واذا لم تكن على المورع عند ذلك نودي عنه ان لا تقسط الا بغير  
سنة وفي رواية اخرى عند الحسنين وقال انه هذه المرة يعلم  
بما انه ممنوع من الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عند ان حق الشفعة

يق

باق

باق الحان بر فعه المسترعى الى الحاكم فيها مره بالخذل او التارك فاذا ابيع المسفوع  
والشريك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تقطع الشفعة  
الا باحد الامرين السابقين فالاول مسدد خاص بالاعيان الذين يرون الخط الا  
لاخيرهم فلا يحصل عندهم ندم اذا استقروا احد الى الشرا والتا في مخفف خاص  
بمن يحصل عنده ندم بل كن من احاد العموم فله ذلك جعل لهم مالكة مدة يتردد  
فيها في سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة الاعذار فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قولنا في حصة ومالك ان الثمرة اذا كانت على النخل وهو  
بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك الشفعة مع قولنا في  
واحد انه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والتا في مسدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عسر العسرة في الثمرة على وجه التا في  
المبري للزعة فكان كالبنا الصخر الذي لا يتقسم ووجه التا في ظاهر **ومن**  
ذلك قولنا انك والتا في ان الشفعة تورث ولا تسقط بالموت مع قولنا في حصة  
انها تبطل بالموت ولا تورث مع قولنا ان لا تورث لان كان الميت طالما لما  
فالاول مخفف على الشفعة والتا في مسدد والتا في مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا انك والتا في في واحد ان المسترعى اذا  
بني او غرس فيما اشتراه ثم طلب الشفعة فليس له مطالبة المسترعى  
بهدم ما بني وما قلع ما غرس مضاعفا الى الثمن مع قولنا في حصة ان الشفعة  
اجبار على القلع والهدم ورجع ذهاب قوم الى ان الشفعة ان يعطيه عن  
الشفقة ويترك البنا والغراس في موضعها فالاول مخفف والتا في مسدد  
والتا في حصة مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا انك  
في احدي روايته والتا في في انك لا يتقسم كالبيرو والحام والطريق والرجل  
والباب لا شفعة فيه مع قولنا في حصة ومالك في رواية اخرى ان في  
ذلك الشفعة فالاول مخفف على المسترعى والتا في مسدد وعليه فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجل الشفعة لا يحصل  
بالشفقة الذي لا يتقسم في البيرو والحام مثلا ووجه التا في حصول الانتفاع به  
ولو بوجوه **ومن ذلك** قولنا في حصة والتا في في جوار الاختيا  
لاستقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة مجهولة عند من يري ذلك مسقطا  
للشفقة او ان يقر له بوجوه الملك ثم يبيعه الباقي او يهبه له مع قولنا انك  
واحد انه ليس له الاختيا على استقاط الشفعة فالاول مخفف والتا في مسدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب به وانسنة  
ووجه التا في الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخط الا فر  
لاخيرهم المسلم اذا حيلة انما به رخصه لصحة المومنين **ومن** ذلك قولنا  
الامة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذل له المسترعى دارا  
على تركه الاخذ بالشفعة جاز له اخذها او يملكها مع قولنا في التا في ان لا يجوز  
له ذلك ولا يملك الدراع وعليه ردها ولا صحابه في استقطاها بذلك  
ووجه ان فالاول مخفف خاص بالعموم والتا في مسدد خاص باهل الور

وفر

ن

هم

ع



من كل المومنين لان السقعة حق لله لا يحتاج فيه الى قول ساد فرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن** ذلك قول الشافعي واجد انما اذا ابتاع انسانا من الشركاء لم يصبها  
صفقة واحدة كان للسقعة اخذ نصيب احدها بالسقعة كالواحد نصيبها جميعا  
مع قولنا ذلك والى حنفية انه ليس له اخذ حصصا احدها بدون الاخر بل يحد  
نصيبها جميعا او يتركها جميعا فالاول محقق والثاني مستد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه انقولين ظاهر **ومن** ذلك قول الامامية الشافعي  
ان السقعة تثبت للمزج مع قولنا حمد انه لا ينفصل الذي فالاول محقق على  
الذي والثاني مستد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والاطلاق  
الا حاد بان السقعة للشركاء من غير تقييده للمسلم وتقييده بتقييد  
ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كالوقا لولا في حديث لا يبيع احدهم على  
بيع ولا يخطب على خطبة احده ووجه التعليل على الذي من حيث ان  
الثبات السقعة لا يتسلط على المسلم به خذ حقه بنوع من العهر والفتنة  
لا سيما مع عدم طينة نفسه المسلم بذلك والله اعلم

**كتاب القراض** اتفق الامامية على جواز المضاربة  
وهي القراض بسخة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا  
ليجوز فيه والرجح ستر له **هذا** ما وجدته من مسائل الاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا ذلك والسقعة في واجد انه  
لوا عطا سلعة وقال له بها واجل ثم قراضا فهو قراض فاسد  
مع قولنا حنفية انه قراض صحيح فالاول مستد والثاني محقق فرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه  
الثاني انظر الى الاذن له في حمل ذلك مما ثم قراضا كما عطا به  
قراضا على حدسوا الظاهر المحقق **ومن** ذلك قول الامامية يمنع القراض  
بالفلس مع قولنا شهاب والى يوسف بجواز القراض به اذا راجح راج  
اتفق وقالوا مستد والثاني محقق فرج الامر الى مرتبة الميزان

**ومن** ذلك قول الامامية الحاء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض  
ببينة الا يبرده الا ببينة مع قولنا هل العراق انه يقبل قوله مع بينة فلا لا  
مستد خاص من علي عليه السلام بينة الرضا فلا يبعد ان يحلف بالاطلاق  
بغيره والثاني محقق خاص من علي عليه السلام في الرضا وصديق  
المسلمين في تادية الامانة فصدقوه فرج الامر الى مرتبة الميزان

**ومن** ذلك قول الامامية الثلاثة انه اذا دفع للعامل مال قراض فاستقر  
العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على القارض  
شي ولا سلعة للعامل وعليه ثمنها مع قولنا حنفية انه يرجع بذلك على  
رب المال فالاول محقق على رب المال والثاني مستد وعليه وجه ذلك  
نسبة رب المال الى التفسير اعطاه لمن لا يظفر فيه بالمصلحة  
ولا يظفر بالواقف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله  
مالك والشافعي واجد انه لا يجوز القراض مدة معلومة لا يبيحه

فلها

فلها او يبيح انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشرا مع قولنا  
الى حنفية انه يجوز ذلك فالاول مستد والثاني محقق فرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان القراض انما شرع للرجح والرجح غيب ليس  
له وقت معلوم وتقييد المدة فيها في المطلق في الضرر ووجه الثاني  
ان لوب المالك الرجوع عن القراض رهنا في الرجح الديني متى شاء **ومن**  
ذلك قولنا ذلك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل ان لا يبيع  
ولا يشتري الا على فلان كان القراض فاسدا مع قولنا حنفية واجد  
ان ذلك صحيح فالاول مستد والثاني محقق فرج الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان يكون رب المال انظر ان العامل ووجه الثاني  
عكسه **ومن** ذلك قولنا حنفية والشافعي ان القراض اذا عمل بعد  
فساد القراض محض في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والرجح لرب  
المال والنقصان عليه مع قولنا ذلك في احديه روايته انه يرد الى  
قراض مسلم وبه قال **اتقا** حتى عبد الوهاب فالاول مستد على العا  
اذ اسافر بما ل القراض تكون نفقته في مال القراض مع قولنا حنفية والشافعي  
في ارجح قوليه ان نفقته للعامل اذا اسافر للمضاربة والرجح على نفسه حتى  
اجرة تركه به فالاول محقق على العامل والثاني مستد عليه فرج الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا ذلك انما اخذ قراضا على ان جميع الرجح له  
وانه لا ضمان عليه ما ربح قولنا هل العراق ان المال يصير قرضا عليه ومع  
قولنا الشافعي ان للعامل اجرة سلة الرجح لرب المال فالاول محقق على الشرط  
المذكور والثاني مستد على العامل والثاني فيه تحقير فرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول الثلاثة ظاهر ان رب المال قولنا الامامية ان  
ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له البيع والشرا فنقد او سينة فقال  
رب المال ما اذنت لك الا نقول ان القول قول المضارب مع يمينه مع قولنا  
الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول محقق على المضارب  
والثاني عكسه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب المال استامنه  
اولا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو  
المامل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل والمضارب  
فرع والله اعلم

**كتاب المساقاة** اتفق فقهاء الاصحاب  
من الصحابة والتابعين وائمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم ابو  
حنيفة وحده فقال لا يجلها فالاول محقق والثاني مستد فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه عطف ببيع به كل من العا فدين بكم الاتفاق  
والرضى ووجه الثاني ما فيه من الغرر **ومن** ذلك قولنا ذلك واحدا  
في القدر الذي يجوز المساقاة على سائر الاشجار كالنخل والحب والسمن  
والجوز وغير ذلك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمتأخرون **ومن** اصحاب  
الشافعي مع قولنا الشافعي في الجوز انما لا يجوز الا في النخل خاصة فالاول  
محقق والثاني فيه تصدير والثاني مستد فرج الامر الى مرتبة الميزان

والشافعي محقق عليه  
فرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن** ذلك  
قولنا حنفية والشافعي  
رضي الله عنهما ان  
العامل صحيح

والسنة خاصة  
ومع قولنا ذلك  
لا يجوز الا في النخل  
خاصة



ووجه الاول عدم هي المساقاة عن المساقاة في غير فصل والعيب ووجه الثاني  
 الوقوف على عدم ما ورد من المساقاة في الفصل والعيب فقط من حيث كونها ركوبين  
 ووجه الثالث الوقوف على عدم المساقاة أهل خبر فانها كانت في الفصل فقط  
**ومن** ذلك قول الشافعي واهل اهلنا كابن النخعي مائة وان كان في المزارعة  
 عليهم المساقاة في الفصل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد الفصل باسقي هو  
 والباقي بالعاره وبشرط ان يفصل بينهما ولا يقدم المزارع على ان يكون شفعاً  
 للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض السير بين الشجر في غير المساقاة  
 قاه من غير اشتراط مع قول ابى يوسف ومحمد بجواز ذلك في اصلها في جوار  
 الخبارة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والهد من العامل بالانفاق  
 فالاول مخفف بشرط المذكورة والثاني فيه تشديد فرج الامر الى  
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الجعفي ومالك والشافعي في الجديد  
 ان المزارعة باطلة وهي ان يكون النور من مالك الارض مع قول الجعفي  
 والابن يوسف ومحمد والمتأخرين من اتباع الشافعي واختاره ابو يونس  
 حيث لو قيل لصحت المزارعة قال ابو يونس وطريق جعل العلة لها ولا جرة  
 ان يسبق جرة بنصف ابدن يزرع له النصف الاخر ويعيره نصف الارض  
 فالاول تشديد والثاني تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني ان  
 المزارعة باسقي اثنين حكم **ومن** ذلك قول مالك والشافعي واهل  
 اهلنا قاه في ثمة موجودة ولم يبد صلاح الثمرة جازاً والله بد اصلا  
 لم يخرج قول ابى يوسف ومحمد وسحنون بجواز ذلك في ثمة موجودة  
 من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرج الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول في السؤال الثاني انه اذا بد صلاح الثمرة باسقي ثمة  
 في المساقاة فهو كالعيب ووجه مقابلان الثمرة ولو بد صلاحها يحتاج  
 الى حال التتمية حتى تبلغ حالة الكمال ولا عيب في ذلك **ومن** ذلك قول  
 الاطعمة الثلاثة انها لو اختلفت في الجزاء المشروط فلا نقول قول العالم مع  
 يبيد قول الشافعي انها تجوز لقان ويفصح العقد ويكون للعامل اجر  
 شدة فيما عمل بها في اصله في اختلاف المتبايعين قاله فيه تخفيف على  
 العامل والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه  
 ونفا في علم **كتاب الاجارة** اتفق كافة اهل العلم  
 على ان الاجارة تجزى خلافاً للاسماعيل بن عليه قاه انكر جوازها ووجه  
 الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فراجع الى شرط بيع المتأخر فيها  
 جملة واحدة فقبض العين المبيعة ولم يكتف بشرع في قبض المتعة شيئاً  
 فسيما فقلنا بعد جوازها لشهد اكل اموال الناس بالباطل لا سيما  
 ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو اعطى الاجرة مجزئة ولا هو استوفى  
 المتعة ولا بد علينا السلام لانه خرج بدليل **ومن** ذلك قول مالك  
 والشافعي واهل اهلنا عقد الاجارة لا يرد في الطرفين جميعاً فليس لاحدهما

تحریر

بغير عقد هذا الصحيح فصحها ولو انعقد لا بما يفسخ به العقد للارتمى وجود  
عيب بالعين المستأجرة مثلا كالواستأجر دارا فوجدها مندممة لا تصلح  
للسكنى واستندت بعد العقد ومرضوا لعقد المستأجر ووجدوا العيب بالارتمى  
المستأجرة عيبا فيكون المستأجر بالخيار للاحال العيب مع قولنا في حصة واصحابه  
انه يجوز فسخ الاجارة لعذر حصل ولو من جهة مثل ان يتبري حلقونا ليتبر  
فيه فيعرق ماله فيسرق او يعقب او نفيس فيكون له فسخ الاجارة ومع قول  
قوم ان عقد هذا لا رزم في حصة المستأجر فقط كالحالة فلا ولا فيه تشديد  
والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعقد والثالث فيه تخفيف  
كذلك من حيث جوارها للموجر فزج الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاول  
الحرب من صفات المستأجرين بان يرجع احدهما في قوله البرى وافق هذا  
عليه ووجد الثاني ان لزوم العقدين هو شرط سلامة العاقبة  
ووجد الثالث ظاهر **ومن** ذلك قولنا في وجدها اذا استأجر دارا  
او دارا او حائوتا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ان يفصل الاجارة فلا  
نفسا حائوتا جيلها بل اطلاقها انها تستحق بنفس العقد فاذا سلم الموجر  
العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجارة لانه قد ملك جميع المنفعة  
بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجارة لتسلم العين اليه مع قولنا في  
حصة ومالك ان الاجارة تستحق جزاها كل استوفى منقمة يوم استحق  
اجرتها فلا ولا يستند خاص باهل السخا والكرم والثاني فيه تخفيف خاص  
باهل المشاحة فزج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك قولنا لا ائمة السلا  
انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه يبيع الاجارة في الشهر الاول وتلزم  
واما ما عداه من الشهر فلا يلزم الا بالادخل فيه مع قولنا في انما يتطل  
الاجارة في الجميع فالاول تخفف والثاني استد فزج الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجد الاول ان تفصيل الاجارة وتوزيعها على الشهر بمثابة العقد الواحد  
في مدة معينة ووجد الثاني الجهل بمدة الاجارة ولا كل شهر يحتاج الى  
عقد جديد لافراده اجارة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقتضي لبطال  
**ومن** ذلك قولنا في حصة ومالك والثاني في وجدها اذا استأجر  
عبدا مدة معلومة او دارا ثم قبض ذلك العبد او الدار ثم مات العبد قبل  
ان يعمل شيئا او انقضى الدار قبل ان يسكنها ولم يحن من المدة بشئ انه لا  
يستحق عليه شئ من الاجارة ويتطل الاجارة مع قولنا في ثلثة المنافع في  
هذا الموضع من ضمان المكثري فالاول تخفف والثاني استد فزج الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجد الاول انه الاجارة لا يجب الا بالعمل مثلا ووجد الثاني  
ان الموت او الانددام ليس هو يدا الموجر وقد سلم المستأجر الاجارة وابع  
لما فيها المصرف فيها فكانه ملكها له فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص  
بالاقدام والافول خاص بعوام الناس المشا محين على الدنيا **ومن ذلك**  
قولنا لا ائمة السلا انه ان عقد الاجارة على القرية والدار والعبد لا رزم لا يفسخ  
بموت العاقدين واحدهما ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك مع قولنا في

جبر



حقيقة ان العقد ينسخ بموت العاقدين جميعا او احدىهما فلا ولا تخفف والثاني  
مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول احسان الظن بالورثة وانهم  
يرون بما فعل مورثهم ووجدوا في الاخذ بالاحتياط وانهم لا يرون بما  
فعل مورثهم بنقص في عقولهم او في انفسهم ورجحنا على عمل مورثهم **ومن**  
ذلك قول الامامة الثلاثة والسابع في ارجح اقوالنا في عقد الاجارة  
مدته يبقى فيها العين على ما كان قولنا في الثاني في القول الاخر انه لا يجوز  
اكثر من سنة وفي القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ثلاثين سنة فالاول حقه  
والثاني مسند والثالث فيه مسند بد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول العمل بالظاهر في بقائه تلك العين ولو ما تيسر واكثر والافرق  
بين طول المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني ان العين في وقت بيعه  
مضى سنة ووجه الثاني ان الثلاثة سنة في التي انتهى اليها مال  
الناس في المشتة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالخلاف مبني  
على مراعاة احوال الخلق غالبا **ومن** ذلك قول مالك والسابع في  
في احدث قوله ان المصانع اذا اخذ الشيء الى منزله ليعمل به فهو من  
لذلك ولما اصبحت عنده من حيث هو قولنا في حقيقته والثاني في ارجح قوله  
لا ضمان عليه الا فيما جرت به او قصر فيه ومع قولنا في يوسف ومحمد  
ان عليه الضمان فيما يستطاع الامتناع منه لا فيما يستطاع الامتناع منه  
كما خرج في الامر الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه فيه ومع قول  
مالك ان الاجر لا يضمنون بل هم على الامانة الا المصانع خاصة فانهم  
ضامنون اذا انفردوا بعمل سوا عملهم به الاجرة او غيرها الا ان  
تقوم بينة بفراغه وهلاكه فيبرأوا فالاول مسند والثاني مخفف  
والثالث وما بعده مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه  
الاقوال ظاهر **ومن** ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو اختلف الخياط  
وطاح بالثوب في كيفية تقصيره قبا او قميصا مثلا فالقول قول  
الخياط ومع قولنا في حقيقته ان القول قول صاحبه الثوب فالاول  
مسند وعلى الخياط والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قولنا في حقيقته واحدا انه لا يبيع الاستنجاء على المزب  
الشريعة كالحج وتقليم القز والامامة والاذن مع قولنا في الثاني في  
انه يجوز ذلك في الامامة بخبر هذه واختلف اصحابه في ذلك فالاول  
مسند وخاص به هل الورع والدين والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في الثاني في واحد انه يجوز  
للمصلي ان يستاجر دارا ليعمل فيها فيؤجره ما كان له الدار مدة معلومة  
فبيع فيها ثم تعود اليه ملكا وله الاجرة مع قولنا في حقيقته ان ذلك لا يجوز  
ولا اجرة له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن ابي حنيفة لا يبيع لغيره  
لان من القربا عند ولا يؤخذ علمها اجرة فالاول مخفف والثاني  
مسند وخاص به هل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول

قولنا في الجمهور بصفة اجارة الجدي لا قطع السلطان الذي اقطعه له لان  
الجدي مستحق للمنفعة قال **السابع** في الدين السبكي وما زلت اسمع كلام علماء  
الاسلام فاطبة بالدين والمصري والسامية يقولون بصفة اجارة الاقطاع حتى  
جاء الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قال لا يبيع من المنع وهو المعروف من مذهب احمد  
وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قولنا في الثاني في اظهر قوله انه يجوز بيع العين الموقوفة مع قولنا  
في حقيقته انه لا يجوز بيعها الا برضي المستاجر فهو بالخيار بين اجارة البيع  
وبطلانها ومع قولنا في واحد يجوز بيع العين الموقوفة للمستاجر دون غيره  
لعدم تعدد وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستاجر فالاول  
مخفف والثاني مفصل والثالث فيه مسند بد على الموقر فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهر **ومن** ذلك قولنا في الثاني في واحد انه  
يوسف انه لو استاجر دارا بركبها فكيفها بغيرها كما جرت به العادة فلا ضمان  
مع قولنا في حقيقته انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مسند فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان فالاول لخاص باحد الناس والثاني خاص باهل الدين والورع  
وبمع ان يكون الامر بالعكس **ومن** ذلك قولنا في حقيقته وما كان ان يجوز  
اجارة الدار لغيره والدرهم للغيرين والعمل بها كما لو كان صريحا مع قولنا في  
واحد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مسند  
خاص باهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في  
انه لا يجوز اجارة الارض بما يبنت فيها او يخرج منها ولا يطعمها ولا يملك والمسل  
والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قولنا في حقيقته والثاني في واحد يجوز  
بكل ما يبنت الارض وبغيره لكن من الاطعمة والمأكولات لا يجوز بل الذهب والفضة  
والعروض ومع قولنا في الورع والدين ومسند لغيره جواز ارض مطلقا بكل حال فالاول  
مسند وخاص به هل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المضموم  
الذي يخرج من الارض نوع من الارض كائنه شدة او خفة فكان من قاعدة مدعجوه  
ووجه الثاني مخفف ان الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب والفضة  
ووجد الثاني مسند داني لغاية العمل على الوفاق اخوة الاسلام فمن احتاج  
الى ارضه رعيها ومن استعملها اعطاه اخيه المسلم لين يبيعها بلا اجرة على الاسل  
في الاستفاد بالارض او الاستفاد بكوهاها انما هو فرع عن ذلك ورحمة من الشا  
والا فالارض مخلوقة بالاصالة لمنافع العباد من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان  
الذي به فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قولنا في الامامة الاربعه من استاجر  
ايضا لغيره بغير حطة ان له ان يزرعها شعيرا وكل ما يزرعه كضرر الحطة مع قولنا  
داود وغيره ان ليس له ان يزرعها غير الحطة فالاول مخفف خاص باحد الناس  
والثاني مسند وخاص به هل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا في الثاني في واحد انه يجوز بيع واحد في يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع  
مع قولنا في حقيقته انه لا يجوز ان يؤجره لصيبي مشاعا الا من شرهه واماره

ول

رج



وهبته فلا يجوز ذلك عند حاله فالاول تخفيف خاص باهل الوريح والذين لا يسكنون  
 تخون عن علمه والثاني تسديد خاص باحد الناس الذين يسكنون اقليمهم ويزرعون  
 الخط الاول ولا ينقسم وتحتجون الى المرافعة للحكام فيرجع الامر الى مرتبتي  
 الميزان **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه يجوز شرط الحيلة فلا في الاصل  
 كما يبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول تخفيف خاص باحد الناس الذين  
 يقع لهم تردد ويؤم ان كان الخط الاول لا يفرحهم والثاني تسديد خاص باهل الذين  
 يجمع ان الاجارة فيها بيع المنفعة ولا فرق بينهما وبين بيع الاعيان لمن تامل  
 فارجح الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا استجر  
 شخص ثيابا من دار او عبيد فلم ينتفع به فعليه الاجرة مع قول ابي حنيفة انه  
 لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالاول تسديد خاص باهل الذين والوريح  
 والثاني تخفيف خاص باحد الناس فارجح الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم  
**كتاب احياء الموات** اتفق الايماء على جوار احياء الارض  
 المستسلمة للمسلم ولو موات الاسلام **مسألة** اما وجدته من سائل الاتفاق  
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يجوز للغير  
 احياء موات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز فالاول تسديد والثاني تخفيف  
 فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول ان يكتفي بالذي من احياء فيه عرله  
 يخرج عن المصنف ووجد الثاني انه لا فرق بين احياء به موات الاسلام  
 وبين عمارته ببيتا في العمارات بل تامل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة يستمر  
 في جوار احياء اذن الامام مع قول مالك انما كان في القلعة او حطب لا يشترط  
 ان لا يفسد لا يحتاج الى اذن ومن كان قريبا من العمارات او حيث يتسارع  
 الناس فيه افتقر الى الاذن مع قول الشافعي واجرائه لا يحتاج الى اذن  
 الامام مطلقا فالاول تسديد خاص باهل الادب مع ولي الامر والثاني تخفيف  
 مفصل والثالث تخفيف ودليله الحديث الصحيح من احياء ارضا حبيصة  
 فهي له فان لفظه يعم المسلم والذمي ومن اذن له الامام ومن لم ياذن  
 له فارجح الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك  
 انما كان بين الارض وملوكها ما يملكه اهلها وحربها لعلهم يملك بالاجابة مع  
 قول الشافعي واجد في الظاهر روايتيه انه لا يملك بالاجابة فالاول تخفيف  
 خاص باحد الناس والثاني تسديد خاص باهل الوريح فارجح الامر الى مرتبة  
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة واجد ان احياء الارض  
 وملكها يكون بغيرها وان يتخذ لها ماء واما الدار فتحتوي عليها وان لم  
 يستعملها مع قول مالك تملك الارض مما يعلم به عادة اهلها مثل ما  
 سبوا وعمراس وحضر يبر وغير ذلك مع قول الشافعي انه كان للزراع فملك  
 بذرهم واستخراج ما بها وان كان للسكنى فملكها بغيرها وتسقيتها  
 فالاول تخفيف والثاني تسديد والثالث مفصل فارجح الامر الى مرتبة  
 مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول ابي حنيفة ان حريم البئر لا يجوز ذرا

ان كان

ان كان الاصل يستحق احياءها وان كانت للناس فستكون ذراعا وان كانت  
 عينا فستلحق ذراعا وفي رواية اخرى عنه حسمانية ذراع فمن اراد ان يحفر في  
 حرمها يبيع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس له ذلك حد مفرد والرجوع في  
 ذلك الى المرفوع ومع قول احمد ان كانت في الارض موات فحسمه وعشروا  
 ذراعا وان كانت في ارض عامرة فحسمون ذراعا وان كانت عينا فحسمها بغير ذراع  
 فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فارجح الامر الى مرتبة  
 الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الارض ورخاوتها وكثرة  
 الوارد في الماء وقلته فكلهم الايماء كله صحيح ووجه ظاهر **ومن** ذلك  
 قول ابي حنيفة واجد في الظاهر روايتيه انه اذا نبت حشيش في ارض  
 مملوكة لم يملكه صاحب الارض وكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه  
 يملكه ملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محوطة ملكه صاحبها  
 وان كانت غير محوطة لم يملكه فالاول تسديد على المالك تخفيف على المسلمين  
 والثالث مفصل وظاهر القواعد بجحد قول الشافعي ويشهد لذلك  
 ظاهر قوله عليه السلام في الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكل والنبات  
 فانه يملك الكل الا النبات في الملك وفي الموات **فمن** الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ان الحشيش لا ينفق اليه صاحب الارض في الغلة بل يخلو  
 عن الاشجار ووجه الثاني الاحتياط لاحتمال فلا ينبغي لاحد ان يأخذ  
 ذلك الحشيش الا بطيب قلبه صاحب الارض وهو خاص باهل الوريح ووجه  
 قول مالك ان الخويط يدل على الاتصاف بالحق الحشيش فليس لاحد اخذه  
 الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يملكه  
 الناس به **ومن ذلك** قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان  
 وبها يبيع وزرعه شيء من الماء الذي في بئر او بئر فان كان البئر او البير  
 في البرية قلنا لملك الحق بغير احياء منها من غيره ويجب عليه بذر  
 فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذلها لعلها تجارة الا ان يصح  
 بغير قسم او عليه فان قلنا بان صلاحه لم يلزمه شيء وهل يستحق عوضه  
 فيه رواية لا مع قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بذر لعل  
 الناس والذواجن وغير عوضه لئلا يشق بقاءه ولا يلزمه ذلك الزرع  
 ولا اخذ العوض ويستحب تركه مع قول احمد في رواية انه يلزمه بذر  
 غير عوضه لئلا يشق بقاءه ولا يلزمه البذر فالاول تخفيف على المالك والثاني  
 تسديد على المالك رحمة بالناس والذواجن والثالث مفصل فارجح الامر الى مرتبة  
 الميزان والله اعلم **كتاب الوقف**  
 اتفق الايماء على ان الوقف قربة جائزة ويجب ان لا يبيع الا بغيره الا بالانفاق  
 عليه كالاذهب والعصه والمألول لا يبيع وقعه ويجب ان المشاع جازر كهيئته  
 واجازته بخلاف عهدا من الحسن فتكفي في قوله باستناع لجارة المشاع وقعه  
 ويجب ان لا يبيع الا بغيره الجعل المواقف **مسألة** اما وجدته من

ن

محمد

في



مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله مالك والشافعي انه يلزمه بالنسبة وان لم يحكم به حاكم ويؤيد ذلك الواقع عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا اخرج عن يده بالنسبة لولا فقد روي بسلم اليه وهو احد الروايتين عن مالك ومع قوله في حصة الواقع عليه صحة ولكنه غير لازم ولا يرد ذلك الواقع عنه لا بعد ان يحكم به حاكم او يملكه بوجهه كما لا يقول اذا انت فقد وقفه داري على كذا فالاول مستودع على الواقع والثاني مفصل والثالث محقق على الواقع فخرج الامر الى مرتبة الميراث وتوجيه الاول والثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قوله الشافعي واجد ومالك في احد في رواية انه يصح وقف الحيوان مع قوله في حصة ومالك في رواية الاخرى انه لا يصح شيئا مما فاعدهما انه لا يصح وقف الموقوف فلا يحقق والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه المتف بعد مدة ووجه الثاني ان الواقع انما يتخذ للثابت ورواى الانتفاع والحيوان يملك هلاكه فلا يصح **ومن ذلك** قول بعض اصحابه المستد في ان المليك في رتبة الموقوف يستقل في الموقوف عليه قوله في حصة ووجه اصحابه والراجح من قول الشافعي ان الواقع اذا صح خرج عن ملك الواقع ولم يدخل في مدخل الموقوف عليه فالاول مستد على الواقع والثاني فيه مستد يدعي الموقوف عليهم فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان مستد الوقف ادعاء بعد الملك مع سيده كما قاله في الزكاة الواجبة فكانه بالوقف يتبرأ اليه بقا من ملك ذلك الموقوف فلم يخرج عن ملكه فكانه لم يتبرأ ووجه الثاني ان الواقع اذا ارجع فما بيده اليه بقا في محتاج الموقوف عليهم الى تملكه في حق من الموقوف وتغلي ولم يحصل وايضا فان الانتفاع لا يخصص ما وجد بعينه في الاصل فاذا مات المعين لما استعمل ما بعده من جهة التورات وان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا احتاج اليه ان منهم لم ينتفع به بعدهم فافهم **ومن ذلك** قوله في حصة واحمد يصح وقف الانسان على نفسه مع قوله مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول محقق على الواقع خاص باهل الشيع والرجال لا يخلص نفوسهم من ورطه محبة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح صحيح تامل الفقهاء في الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا هنك الوفاة فلان كذا او فلان كذا الحديث ووجه الثاني المستد على الواقع على قاعدة القربى الشرعية من طلب المسادة بها قبل احترام النسبة فخرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قوله مالك انه يصح الوقف اذا لم يخرج الموقوف مصرفا كان قال وقف داري هذه وكذا يصح الوقف هذه وعند الشافعي اذا كان مستطاع الاخر كوقف كذا على اولادي واولادهم ولم يذكر بعدهم الفقهاء ولا يرجح ذلك بعد ان

من

من سائر الفقهاء عصيته وان لم يكونوا في فقر المسلمين وبذلك قال ابو الوهب ومحمد بن قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يعين له مصرفا فالاول فيه تحقير على الواقع والثاني مستد في بطلان الوقف اذا لم يعين له مصرفا فخرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قوله في يوسف ان الوقف اذا اخرج لاجل من ربه وصرف منه الى غيره اذا اخرج المسجد ولم يرجع عوده مع قوله محمد بن يعقوب الى ما في ذلك الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسألة فالاول مستد والثاني محقق من بطلان الوقف بعد ثبوت فخرج الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى اعلم **كتاب**  
**المسألة** اتفق الامية على ان المسألة توضع بالاجابة والقبول والقبض واجمع اصحابنا ان الوقف لا يوجب في الخير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالمسألة مكروه وكذا تخصيص بعضهم على بعض **مسألة**  
 ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يقتضي صحة المسألة الى القبض مع قوله مالك انه لا يقتضي صحة ولا رويها الى قبض بل يقع ويلزم مجرد الاجابة والقبول ولكن القبض شرط في ثبوتها وتامها واحتمال ذلك بذلك عما اذا اخرج الوهاب الا كما صرح مطابقة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل ولو مات المطالبة الورثة فان ترك المطالبة او املكه قبض المسألة فلم يقتضها حتى مات الوهاب ومضى بطلب المسألة وعبارة ابن ابي ريد الغيرة والي في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس الا بالحياة فان مات قبل الحياة فهو ميراث مع قوله احمد في احد روايته ان المسألة تملك من غير قبض فالاول مستد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التمليك والثاني محقق على الموهوب له مستد على الوهاب فخرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا بد من صحة القبض ان يكون باذن الوهاب مع قوله في حصة انه يصح القبض ميراثا منه فالاول محقق على الوهاب عكس الثاني فخرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي في هبة المشاع جارية كالبهيمة وشقة فتبطل ان يسلم الوهاب بجميع الوهب له لمستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديع مع قوله في حصة ان كان مما لا ينقسم كالعبيد والجواهر جازت هبته وان كان مما ينقسم لم يجز هبة شي منه مستد على الاول محقق والثاني مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يستحب للاب وان علان يسوي بين اولاده في المسألة مع قوله احمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الانا كقسمه الارث فالاول فيه مستد على الاب والثاني فيه تحقير فخرج الامر الى مرتبة الميراث ثم اذا فصل الاب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المسألة قال الثلاثة لا يلزم ذلك وقالا احمد يلزمه الرجوع فخرج الامر الى مرتبة

سعد

له

له

له

فعله







واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية ان الله اذا اوجده لم يخلق في دار الاسلام فهو مسلم قول الجهمية انه اذا اوجده كنيسته او بيعة او قرية من قرية اهل الذمة فهو ذمي فالاول يصدر في الحكم بالسلامة بالدار والثاني في مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان والحل من القولين وجد **ومن ذلك** قول الجهمية واحد واصحاب مالك ان اسلام المصبي غير البالغ المأفل صحيح مع قول الشافعي في ارجح اقواله وقول اصحابه انه لا يصح اسلام صبي جيزا استقلاله وللشافعي قولان في موثوقه الى البلوغ فالاول مسترد في حصول الاسلام احتياط للمصبي والحكم بالسلامة والثاني بمفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحد ان التقطع رار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول الجهمية ان الله يجد ولا يقبل ومع قول الشافعي انه يجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه فالاول في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث في تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب اجماعه** اتفق الامية على انه لا بد من سائر الاجماع والاتفاق وامما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك ان راد الايقاد الا ان يعرفه ولا بد ان يستحق الجمل ولو لم يكن شرط ذلك على حسب توجه الموضع وبعده ولما اذا لم يكن راد الايقاد يعرفه فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول الجهمية واحد انه يستحق الجمل على الاطلاق ولم يجزها وجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا بوجه الايقاد لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجمل الا بالشرط فالاول بمفصل والثاني مسترد على ما في الايقاد والثالث مفصل كالاول فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في تفصيل الايام ما كانت العمل بالقرينة وهي احدى الدلالة وضيا خلاص لزمه صاحب الايقاد وتجميع المراد على المداومة على رد الايقاد لخواص المسلمين وارا الكفرهم لاسيما من كان على حرا وليس له قدرة على شرا عبد يخدمه او دابة يوكبها او ناقة يخلصها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشد حشا على اعطاء الراد جملة لزمه لما قلناه من خلاص الزمة وتجميع الراد على ان يدوم على رد الايقاد فان منع اعطاه الجمل بعد ثقبه بكسر قلبه وبكسلة عن الثقب بعد ذلك في رد ايقاد اخر لا سيما ليس له حرفة يتقن منها على عمله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثاني ان الواجب في الجمل ان يكون بالشرط والطب على قاعدة الاجرا فان لم يكن شرط فاما يكون اعطاه الجمل من باب البر والاحسان وذلك معروفا ولا وجه **ومن ذلك** قول الجهمية ان من رد الايقاد من سيرة ثلاثة ايام يستحق ارجح درهما وان رد من دون ذلك رضى له الحاكم مع قول مالك ان الله اجرة المثل ومع قول احمد ان له دينارا

او اثني عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطولها ولا بين مصر وخارج مصر بخلاف الاحمد في قوله في رواية له اخرى ان الجاهل من المصر فله عشرة دراهم ومن خارج مصر فله اربعة دراهم ومع قول الشافعي انه لا يستحق شبه الا بالشرط والتقدير فالاول بمفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجرة على ما في مالك الايقاد والراجح فيه تشديد على رد الايقاد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الجهمية والله ان الله اذا اتفق لفتة على الايقاد بغير اذن سيده فلا يصح على السيد لانه هو اتفق منبرهما فهو الذي يتفق بغير اذن الحاكم وان اتفق به اذن كان على السيد دين عليه وللرادي ان يجلس المعبود عليه حتى ياخذ ما اتفق على المعبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول مفصل والثاني تشديد على السيد والثالث في تخفيف على السيد فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الفرائض** اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارثة بها ثلاثة ارجح وكناح وولاء وان الاسباب المأخوذة من الميراث ثلاثة رفق وقتل واختلاف دين **ومن ذلك** ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يرثون واث كلامهم يكون صدقة تصرف على مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعي ولذلك انكروا على الجيكر رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم ير بها من ابها صلى الله عليه وسلم وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الامه وابنه وان سفل والاب وابوه وان علة والاخ وابنه والام والعم وابنه والام والزوج والمحقق وعلى ان الوارثين من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة والاخت والزوج والمحقق وعلى ان العزوف المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والزوج والتمن والثلاث والثلث والسدس الجعية ذلك من سبيل الفرائض المجمع عليها واتفق الامية على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه **ومن ذلك** من سبيل الفرائض المجمع عليها واتفق الامية على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه ولا عكس كاتزوج المسلم الكافرة ولا يتزوج الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان الفكاك بعد اظلم لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر والاربع والعشرون وان العول صحيح محمول به عند كافة العلماء واتفق اجماع الصحابة عليه في خلافة الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجمع اسماء اخرها اخ لا يرث الا من السدس والباقي بينهما بالمعقوبة خلافا لابن مسعود والحنابلة **واما** وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق وامما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي ان ذوي الارحام لا يرثون بل يكون المال المثل بعد اصحاب العزوف والمصبات لم يبيت المال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والاوزاعي وداود ومع قول الجهمية

في

ن







الموت فان كان الانسان عنده امانة فعليه الوصية وكذلك اذا اكلت عليه دينه لا يعلم بمن هو له او غيره ودعيه بغير امانة او امانة لا تجب للوارث خلافا للوهري واهل الظاهر في قولهم بوجود الوصية للوارثين يرون سواء الا ان الوصية اودوي رج اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث ما تملك حيازة ولا تقهر الجازية الورثة وعلى ان الوصية للوارث حيازة موقوفه على اجازة لبقية الورثة وانفق الائمة على انه لو اوصى ببي فلان لم يدخل الا الذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد فلان دخل الذكور والامات ويكون بينهم بالسوية وانفق الائمة على ان العتق والعتبة والوقف وسائر المعطيات المجردة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا لما هدد وادوا فانها قالوا انها مستحقة من راس المال **مسألة** اما وجد تميم سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **مسألة** قول مالك اذا اوصى بالكر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فلم يرجع بعد موته مع قولنا في حبيفة والسنة في انهم يرجعون سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول مفصل والثاني مختص على الورثة فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا لائمة الثلاثة انه لو اوصى بمثل او بغير جاز ان يعطى الذكر ولا في البقرة ولا في الانثى فالاول مختص والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميراث فالاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطى الافضل اخيرا **مسألة** ذلك اتفاق الائمة اللدجعة على انه اذا اوصى بشي شخص ثم اوصى بآخر ولم يصرح بالرجوع عن الاول فهو بينهما نصيبين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون للثاني ومع قولنا او دانه للاول فالاول فيه تخفيف بعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الثالث انه لما اوصى بالاول خرج عن ملكه بذلك فما بقي له فيه نظريه اخرى وهو خاص بالاهل الورع كان الثاني ايضا يصح حمله على حال اهل الورع لان الوصية به ثانيا كالنسخ الحكم الاول **مسألة** قولنا في حبيفة وما لك واحد والسنة في اظهر القولين ان من قدم شقيقه منه او كان في الصف بار للعدو او كان خاسلا في اهلها المطلق او كان في سعيته وهاج البحر فطايها من الثلث مع قولنا في غير الاخر ان من جميع المال وهو قولنا ان الحامل اذا بلغت سنة اشهر لم تقرب في اكثر من ثلث ماله فالاول مستد على الوصية الثانية تخفف عنه والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا انك واحد انه يصح الوصية الى العبد مطلقا سواء كان عبده او عبدا غيره مع قولنا في السبا في الاصح مطلقا ومع قولنا في حبيفة انها تصح لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا يصح الا عبدا غيره فالاول

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان الانسان عنده امانة  
فعليه الوصية وكذلك اذا اكلت  
عليه دينه لا يعلم بمن هو له  
او غيره ودعيه بغير امانة  
او امانة لا تجب للوارث خلافا  
للهري واهل الظاهر في قولهم  
بوجود الوصية للوارثين يرون  
سواء الا ان الوصية اودوي رج  
اذا كان هناك وارث غيرهم  
وعلى ان الوصية لغير وارث ما  
تملك حيازة ولا تقهر الجازية  
الورثة وعلى ان الوصية للوارث  
حيازة موقوفه على اجازة  
لبقية الورثة وانفق الائمة على  
انه لو اوصى ببي فلان لم يدخل  
الا الذكور ويكون بينهم  
السوية وعلى انه لو اوصى  
لولد فلان دخل الذكور  
والامات ويكون بينهم  
السوية وانفق الائمة على ان  
العتق والعتبة والوقف  
وسائر المعطيات المجردة  
في مرض الموت معتبرة  
من الثلث خلافا لما هدد  
وادوا فانها قالوا انها  
مستحقة من راس المال

تخفف

تخفف ووجهه ان الوصية احسان او واجب وقد اباح الشارع ذلك وانما مستد ووجهه عدم ملك العبد لثلاث الوصية ومعلوم ان الوصية تملك والى مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا في واحد انه لا يجوز لمن اداب او جاز ان يوصي الى اجنبي ما ينظر في امر اولاده اذا كان ابوه او جده من اهل العدالة مع قولنا في حبيفة وما لك انه يصح الوصية الى الاجنبي في امر اولاده وفي قضية ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاجبة والجدة فالاول مستد محمول ما اذا عرف الموصي ان الاجبة او الجدة اشفق على اولاده من الاجنبي والثاني تخفف محمول على عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا مالك والسنة في واحد في احدى الروايتين انه لو اوصى الى جده لم يفسق تركته منه الوصية كما اذا استند الوصية اليه استدا فلا يقع لانه لا يورث عليه ما مع قولنا في حبيفة واحد في الرواية الاخرى انه اذا فسق يفسق يفسق يفسق يفسق او يوصى الى فاسق وجب على الفاسق اخراجه من الوصية فان لم يخرج الفاسق يفسق فقد فسد وصيته وصيته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا لائمة الثلاثة ان الوصية تقع لكافر سواء كان حربيا او ذميا مع قولنا في حبيفة بعدم صحتها لاهل الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مختص والثاني مفصل فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** قولنا في حبيفة واصحابه وما لك انه اذا يوصي بما اوصى به اليه غيره ولو لم يكن الموصي جعل ذلك اليه مع قولنا في واحد في واحد في رواية يبيح بالمع فالاول مختص والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا لائمة الثلاثة ان الموصي اذا كان عادلا لم ينجح الى حكم حاكم وتنفيذ الوصية اليه والله يجمع جميع نظرائه مع قولنا في حبيفة انه ان لم يحكم له حاكم يجمع ما يستويده ويبيعه للصبي فهو ردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالاول مختص والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميراث ويجمع حمل الاول على حال اهل الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالصدقة ذلك **مسألة** قولنا لائمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصى فيه فان اطلق الوصية فقال او صبيته لبيك فقط لم يصح وهو لغو مع قولنا انك انها تقع وتكون وصية في كل شي فالاول مستد ومحمول على اهل الصدقة الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميراث **مسألة** ذلك قولنا في حبيفة انه لو اوصى بغيره لم يدخل في ذلك الا المملوك لمع قولنا في السبا في ان يدخل في ذلك اربعمون دارا من كل جانب ومع قولنا في واحد في واحد في رواية يبيح لثلاثون دارا ومع قولنا انك لا احد لك فالاول مختص في حق الجاهل خاص بالعموم وهيبة ان يقوم احدهم بحق الخار المملوك لاداب والسبا في السبا والاربع مستد دخا من لا كابر على حسب مقامهم في الميراث والامان **مسألة** ذلك قولنا لائمة الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قولنا انك بصحة فان كان عليه دين او كفارة مرفقة فيه والامات لورثته

في  
سنة

في

في

مفقون



فالاول مستدرك الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان  
المقصود بالوصية ايضا الخبر الى الميت مادام لم يدخل الجنة فانه يخرج ويؤتى  
العتبة بعد واد من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل كون اهل الاعراف  
يسعدون بالجنة يوم القيامة وارجح سوازتهم بها ثم يدخلون الجنة  
ولو لان هذه الجنة في دار التكليف ما رجح بها موازينهم **ومن ذلك**  
قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كان يعمل ما يؤمى به مع قو  
ل الى حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب احمد والاصح من مذهب الشافعي فالاول  
مخفف على الغلام لانه لا يكمل به عليه كغيره من العبادات الواجبة فانه لا يفتقر  
مستدرك عليه لاحتمال ان يبلغ بغيره فله فعل خير بتلك الوصية ارجح ما  
كان فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
الحنيفة واحدا اذا اعتقل لسان المرحوم لم تقع وصيته بالاشارة مع  
قول الشافعي في الفاضل وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مستدرك  
حقا بل ان المرحوم والثاني مخفف حقا لانه لا يبرأ من حرصه على تقديم فعل  
الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو  
كتب وصيته بخطه ويعلم انها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها ما لم يعلم  
لوجود غيرها فالاول مستدرك على الموصي والثاني مخفف عليه طلبا لحصول  
الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو  
اوصى الى رجلين ايا سند وصيته اليها واطلق فليس لاحدهما تصرف دون  
اذن الاخر مع قول الى حنيفة انه يجوز في ثمة ثمة سند حصومة وهو سائر  
الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعة بعينها وقضاء  
الدين وانفاذ الوصية بعينها وعقود العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه  
فالاول مستدرك والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح التزويج في مرض الموت مع مالك  
انه لا يصح للمريض الخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء دخل  
بها ام لم يدخل ويكون النكاح بالطلاق فالابرا من ذلك المرض فهل يصح ذلك  
النكاح ام يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مستدرك محمول على من يبطل  
ذلك ليجوز ورشته من ميراثهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الى حنيفة انه يجوز للموصي ان يشترى لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة  
على القيمة استحبابا فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له  
ان يشترى به ما يفيده مع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول  
مالك في اشهر روايته انه ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره  
جاء فالاول فيه تخفيف على الموصي بالسراقة المذكور لان المجموع انما هو يبرح  
الحظ الاول لنفسه دون الطفل فان اشترى بزيادة على القيمة فلا يصح والثاني  
فيه تخفيف على الموصي وهو خاص بمن كان هو من اهل الدين والورع والثالث  
مستدرك خاص بمن كان رفيق الدين والراعي محمولا كذلك على رفيق الدين والمال

مفصل

مفصل ووجه الخامس ان الوكيل لا يجزيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الى حنيفة واحدا انه لو اوصى الموصي دفع المال الى ابيهم  
بعد بلوغه فلا قول قوله مع يمينه فيقبل قوله في الدفع كما يقبل قوله في  
تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاثالة اذ هو امين وكذا الحكم في الارب  
والحكم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي لا يقبل قوله الموصي  
الابنية فالاول مخفف على الموصي على قواعدا الاسماء والثاني مستدرك عليه  
ويصح على الاول على اهل الصدق والدين والثاني على من كان بالصدق من ذلك  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه تقع الوصية  
للمجذوم قول الى حنيفة انها لا تنفذ الا ان يقول ينفق علي في الاول مخفف  
لانه من جهة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول الى حنيفة ان الوصي اذا كان غيبا لا يجوز له  
ان ياكل ما في البيت عند الحاجة لا يفرق ولا يغيره مع قول الشافعي واحدا  
انه ان ياكل ما في البيت من امر من اجرة عمله وكفايته فالاول مستدرك خاص بمن  
لا يربح الخط الا في البيت والثاني فيه تخفيف خاص بمن اهل الدين والمروءة  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا في احد  
قوله ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى بغيره رد  
العوض مع قول مالك انه ان كان غيبا فليس يستعفف وان كان فقيرا فليأكل  
بالعروف بمقدار نظره واجرة مثله فالاول مستدرك والثاني مخفف  
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

**كتاب النكاح**

اجمع الائمة على ان النكاح من الحقوق الشرعية المستقاة من اصول الشريعة  
وانفق الائمة على استحبابه لمن تافت نفسه عليه وخاف الرضا ويكون  
في حقه فضل للمسمى الحج والجهاد والصلوة والصوم التطوع والتفويض  
ان اذا قصد نكاح امرأة سن له فقلها اليه وكيفما خلا فالاول مستدرك  
يجوز النظر الى سائر جسد ما خلا السوءتين وكذلك انفق الائمة  
على ان نكاح من ليس بكفو في النسب غير محرم **ومن ذلك** قول مالك  
الاجماع والاتفاق واسما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك  
والشافعي ان النكاح مستحب محتاج اليه بعد اهتد مع قول احمد انه متى  
تافت نفسه اليه وخشى العنت وجب مع قول الى حنيفة انه يستحب  
مطلقا لكل حال ومع قول داود وجوبه بطلان على الرجل والمرأة يكن مرة في  
الحر فالاول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب  
وعدمه والثالث مخفف والاربع مستدرك وجه ومخفف وجه فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله تعالى ويستعفف الذين لا يجدون  
نكاحا اي عونا عليه حتى يفسدوا اي يفسدوا فصله ووجه الثاني انه لم يربط  
اليه اسلامه من الرضا ووجه الثالث الاستحباب كانه في طلب النكاح لكن

كل

تر



ذلك مصابا للمواضع الطبيعية من جهة الكلاخ بالطبع فلا يحتاج الى السد بدلا  
 بجاذب ووجد الرابع ان انشا لا يشاع يحصل بالمرة الواحد تمامه ليدل على التكرار  
 والله تعالى اعلم **ومن** ذلك قول الاميرة الاربعه ان الرجل يجوز له النظر الى فرج  
 زوجته وامته وعكسهم قول اصحاب الشافعي بان ذلك حرم فالاول يخفف حمل  
 على احاد الناس من الامة والثاني يسد خاص به كابر القمل او امعاء المودة والمبا  
 فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان عبد المرأة حرم لها  
 فيجوز نظره اليها وعليه جمهور اصحابنا قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد  
 والنووي بان ليس يحرم لسيدته وقال **ان الذي** يسمى المنع به والقول  
 بان يحرم لها ليس له دليل ظاهر والابن اورد في الاماء فالاول يخفف خاص  
 باهل العفة والدين والثاني يسد خاص به كلابا لم يصدق ذلك ووجه الاول  
 ان مقام السيدة كتمام الامومة في نفوس الطبع من العفة بالاستماع بها لها  
 شيئا هذه العبد من سيدته من الهيبة والتفليم ووجه الثاني ان السادة  
 تنص من مقام الام في ذلك فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الاميرة الثلاثة وعامة فقهاء ان لا يصح الكلاخ الا من جاز الصفر مع قوله  
 في حقيقته انه يصح كحاح الصبي المهر والسفيه لكن موقوف على اجارة الولي  
 فالاول يخفف والثاني يسد فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين  
 ظاهر **ومن ذلك** قول الاميرة الثلاثة انه يجوز للولي غير الاب ان يزوج البنت  
 قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالا باح قول الشافعي في بيع ذلك فالاول  
 يخفف حمل على تمام النكاح والثاني يسد حمل على قاصر فنظر فرج الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في واجدة انه لا يصح نكاح الصبي  
 بغير اذن سيده مع قولنا ان لا يصح ولكن للمولي فسد عليه مع قولنا في  
 حقيقته انه يصح موقوف على اجارة المولى فالاول يسد والثاني وبطلان  
 فيها يخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد لا يملك شيئا  
 والنكاح من واجبة نكاحه في الزوج ومن لاله له لا يصح ان يكون زوجا فاذا  
 كان باذن السيد جاز وكان السيد بالاذن له في الكلاخ ان لم يزوج عنه جميع واجبا  
 ووجه الثاني ان حكم الكلاخ حكم الكلام من مال السيد الاكل الواجب او المستحب  
 والمباح فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدل واخلاق ذلك للسيد وله ان كان  
 له من الكلاخ كان له من اكل الشهوات التي تضر به او لا لسيد ووجه  
 الثالث ان السيد قد يري الكلاخ من غير السيد فكل من المعروف توقف  
 المصحة على اجازته **ومن ذلك** قول الشافعي في واجدة انه لا يصح العقد الابوي  
 ذكر فان عقدت المودة النكاح فهو باطل مع قولنا في حقيقته ان المرأة تنزع  
 وان توكلي بكاحها اذا كانت من اهل الصفر في مالها ولا اعتراض عليها الا ان  
 نزع نفسها في كفوف خمتا كغيرها من الولي علمنا ومع قولنا ان الكلاخ  
 ذات شرف وما لا يرغب في فعلها لم يصح نكاحها الابوي وان كانت بخلاف  
 ذلك جاز ان يتولي بكاحها اجنبى برضاها ومع قولنا وان كانت بتكرار لم يصح

نكاحها بغير ولي وان كانت تبيا بجمع ومع قولنا في الورع واليوسد يصح  
 ان تزوج بذلك ولها فان تزوجت بنفسها وتراضا الى حكم حق فحكم  
 بصحة ونقد وليس للشاة في عقد خلافا لابي سعيد الاصطفي في ذلك  
 وطهرا قبل الحكم فلا حد عليه خلافا لابي بكر الصيرفي ان اعتقد بحرمة  
 وان ظفها قبل الحكم لم يقع الا عند اسحاق المروزي اجنبيا طاهرا لا ولا  
 سدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذا  
 داود وقولنا في الورع واليوسد يخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه  
 الاقوال كلها ظاهرة لا يخفى على المعطر ووجه قول داود ان البكر لم تارس  
 الرجل ليس لها خبره عما يتبعها او يضرها بخلاف **الفتي ومن**  
 ذلك قولنا ان لا يصح الوصية بالكلاخ اي بالعقد ويكون الوصي ولي  
 هذا الولي في ذلك مع قولنا في حقيقته ان القاصي هو الذي يزوج وح قوله  
 الشافعي في الاول لا يزوج ويحي لان عارها لا يلحقه **ومن** القاصي  
 عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التمهيل يتفق بالحكم اذ ان زوج  
 امرأة فانه لا يلحقه عارا نهى فالاول يخفف والثاني يسد وعلى الولي  
 والوصي والثالث يسد وعلى الوصي فرج الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ان الولي قد يري ذلك الوصي ثم نظرا واشفق على موليه من  
 احيد مثلا ووجه الثاني ان الحكم قد يكون انظر من الولي والوصي  
 ويجعل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على القاصي فلا نقص كلام  
 ووجه الثاني ان شفقة الولي لانها لها شفقة غيره فالاول تخففة  
 على الاحوال **ومن ذلك** قول الشافعي في واجدة انه لا ولاية لها سبق  
 مع قولنا في حقيقته وما كان ان الممسق لا يمنع الولاية فالاول يسد والثاني  
 يخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان  
 الولي لا قرب في حصة الفرض زوجها الا بعد من العصبية مع قول الاميرة  
 الثلاثة ان العصبية اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابجد  
 وان كانت غير منقطعة تسقط والمنقطعة عند ابي حنيفة واجد  
 هو العصبية بكان لا فضل اليه القابلة في السيرة الاميرة واحدة فالاول  
 يسد وعلى الولي الا قرب والثاني مفصل فرج الامر الى مرتبة الميزان  
 والاول يحمل على حال من يخاف عليها العنت فانه يجب التحصيل تزويجا كمال  
 به داود والثاني يحمل على من لا يخاف عليها ذلك **ومن ذلك** قولنا  
 مالك وابي حنيفة واصحابنا ان الولي لا قرب اذا عاب عن البكر وخفي خبره  
 ولم يعلم له سكان ان اخاها يزوجه بما ذهبا مع قولنا في خلاف ذلك  
 فالاول يخفف والثاني يسد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول الشافعي في النكاح والاب تزويج البكر بغير رضاها صغيره كانت  
 او كبيره بذلك قال مالك في الجدة وهو اسهر الروايتين عن احمد في الجدة  
 مع قولنا في حقيقته ان تزويج البكر اربعة اعمدة لها فله الا برضاها لا يصح لاحد

لكن

في



بحال ومع قول ما كنت واحد في احدية الروايتين انه لا يثبت للجد ولا لولده الاجاز  
تجلا في الاصل فالاول مخفف على الاب والجد والثاني وما وافقه من قبل الثالث  
مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على  
اللفظ **ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز ان لا يجوز لغير الاب  
تزوج الصغيرة حتى تبلغ وثنا مع قول في حيفه انه ذلك يجوز لغير الاب  
القطب لا غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها المهر اذ انما  
ومع قول في يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مسند على غير الاب  
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر  
**ومن** ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا رأت بكارتها لم يجز  
حلل او حرام لا يزوجه الاب ولا غيره حتى تبلغ وتادع قول احمد انها  
تزوج اذا بلغت تسع سنين وادعت في النكاح فالاول مسند والثاني  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول في حيفه  
وما كان في المهر بنسب او ولد او حرم ان الزوج نفسه منها على  
الاطلاق مع قول احمد انه لا يزوجه نفسه من الاصل لغيره فوكيل غيره في  
ذلك ليلد يكون موجبا قبالا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له ان يتزوج  
نفسه ولا ياكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفة او نائبا وقال  
ابو حنيفة في المهر من اصحابه يجوز له ان يتزوج نفسه وثبت منه انه تزوج امرأه  
ولما هي من نفسها فالاول وما بعده والثالث مخفف والثاني والثالث  
فيه مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حيفه  
وما كان انه لو اعتق امته اذنت له في نكاحه من نفسه جاز له ان يني  
نكاحها من نفسه وكذلك من بنت تجوز له ان ياكل من خطبتها منه في تزوج  
من نفسه مع قول غيرهما في المسلمين اذا نكح لا يجوز فالاول مخفف  
والثاني مسند فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حيفه  
الثلاثة انما اذا اتفقوا لاوليا والمهر على نكاح غير القوم ومع قول  
احمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مسند فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وزوجه الاول حصول الرقي وزوجه الثاني انه تصرف بغير  
الخط والمصلحة **ومن** ذلك قول الشافعي انه اذا زوجها احد الاوليا  
برضاها بغير كفوفه يصح مع قول مالك ان اتفق الاوليا واختلاص  
سواء اذا تزوجت زوجها لم يفسخ لاحتد من الاوليا اعتراض  
في ذلك ومع قول في حيفه يلزم النكاح فالاول مخفف مسند  
والثاني فيه تخفيف والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قول الشافعي في بيع الكفارة في خمسة اشياء الدين والنسب  
والصنعة والحرية والخلو من من الزوج مع قول محمد بن الحسن ان  
الزينة لا تعتبر في الكفارة الا ان يكون بحيث يسكن ويخرج فيسكن منه  
الصبيان ومع قول مالك ان الكفارة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن

الحج

الحج ليل ان الكفارة في الدين والنسب والمال وهو رواية عن ابي حنيفة  
ومع قول احمد في رواية ان الكفارة تعتبر بالدين والصنعة وفي  
الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انها تعتبر في الدين والنسب والمال فالاول  
مسند وفي شروط الكفارة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث  
مخفف وكذلك ما بعده والاربع نحوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن  
الاقوال كلها محمولة على اختلاف الاعراض **ومن** ذلك قول في حيفه  
الشافعي ان السن يعتبر مع قول بعض الاخرين لا يعتبر فلا يخفى ان  
تزوج انفسه فالاول مسند محمول على حال من غلب عليه الطباع النسا  
وقصر اوطاره على رتبة الدنيا والثاني مخفف محمول على غلب عليه الزهد  
في الدنيا وعلى قلبه باحوال الآخرة وغاب عن خطوط نفسه **ومن**  
ذلك قول في حيفه ان تعد الكفارة بوجوب الاوليا على الاعراض مع  
قول مالك انه يبطل النكاح وهو الاصح من قول الشافعي في واحد الا ان  
حصل معه رضى الزوج والاوليا فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني  
فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه القولين ظاهر للفظ **ومن** ذلك قول الشافعي وما كان واحد  
وابي يوسف وزوجه المرأة اذا طلبت التزوج بكفوفه وبغيره مستلما  
لزم الولي جانبها مع قول في حيفه انه لا يلزم الولي احبها فالاول مسند  
خاص بقصر من لا ولي له والثاني مخفف خاص بنكاح القوم **ومن**  
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاجداد ازوج مع حصول الولي الاقرب  
لم يصح مع قول مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصي فانه يجوز للا  
التزوج فالاول مسند والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن** ذلك قول الائمة الثلاثة اذا قال رجل فلو لم زوجي وصدقته  
على ذلك ثبت النكاح باقها مع قول مالك انه لا يثبت حتى يبرأ دخلا  
وخارجا عن هذه الا ان يكون في سفر فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والورع والثاني  
على غيرهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع  
قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشاعة وترك الترا  
بالكتمان حتى لو عقدته في اسر او اسرا طه كذا النكاح فصح عنده  
واذا عقد الثلاثة فلا يبرأ منهم مع حضور الشاهدين فالاول مسند  
محمول على من لا يبرأ من حجه بعد الحقد والثاني مخفف محمول على اهل  
الصدق والورع فيرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن** ذلك قول  
الشافعي واحدا انه لا يثبت النكاح الا بشهادة عدلين ذكر في قول  
ابي حنيفة انه يعتبر برجل وامرأتين وبشاهدة فاسقين فالاول  
مسند والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
قول في حيفه القياس على الاموال في ثبوتها بالرجل والمرأتين والثالث ان

ل

نية

في

بعد

في

في



فانه يحصل بهما الاشياء عند النكاح وذلك كافي في الخروج عن صورة نكاح  
السفاح **ومن** ذلك قول الامامية الثلاثة ان اذا تزوج مسلم ذميمة لم ينفق  
النكاح الا بشهادته مسلمين مع قول الجعية انه سيقدر بسبعين فالاول  
مسند والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول تعليل  
حكم الاسلام ووجه الثاني تعليل حكم اهل الكفر وذلك لانهم لا يقيمون  
شهادته اهل حلتهم اذا وقع جود مثلاً **ومن** ذلك قول عامة العلماء  
الخطبة سنة وليست بواجبة مع قوله او ادائها واجبة عند العقد  
فالاول مخفف والثاني مسدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول  
انها كالشبهة على الطعام وعند الوضوء او الخروج للمصروف نحو ذلك  
ووجه الثاني انها كخطبة الحجة في سبيلها انه صلى الله عليه وسلم تركها  
عند تزويج احدى بناته او غيرها **ومن ذلك** قول السدي في واحد  
ان لا يصح التزوج الا بلفظ التزوج او النكاح مع قوله في حقه رحمه الله  
انه يفتقد بكل لفظ يقتضي التلخيص على التام في حال الحياة حتى انه  
روى عنه في لفظ الاجارة روايتان مع قوله انك انما سيعمل بذلك  
مع ذلك المهر فالاول مسدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميراث ووجه الثاني ان لم يثبت عن الشارع انه يفتقد باللفظ  
مخصوص لا يري خلافاً لفظ التكبير في الصلاة بل جاز لنا كل لفظ  
استعمل في الرضا لا يبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزوج والنكاح  
دون غيرها **ومن ذلك** قول كافة العلماء انه لو قال زوجت بنتي  
من فلان فبطلت قبلت النكاح لم يجمع مع قوله لا يبيح يوسف انه  
يصح ويكون قوله زوجت فلانة لقوله في العقد زوجتك فلانة فيقول  
قبلت فالاول مسدد ومجمل على حاله لا يبيح جوده ولا كونه والثاني  
مخفف ومجمل على حاله اهل الصدق فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن**  
ذلك قول السدي في اصح القولين انه لو قال زوجتك بنتي فبطلت  
فقط ولم يقل نكاحاً او تزويجاً لم يجمع مع قوله في حقه رحمه الله  
في القول الاخر انه يجمع فالاول مسدد ومجمل على حاله في جوده وثرا  
في النكاح والثاني مخفف خامر باهل الدين والصدق فرجع الامر الى  
مرتبة الميراث **ومن** ذلك قول الامامية الثلاثة انه يجوز للمسلم ان  
يتزوج كنية يدين ولهها الكفاية مع قول اجدان ذلك لا يجوز فالاول  
مخفف لتعليل مراعاة حكم الكفر والثاني مسدد لتعليل حكم اهل الاسلام  
فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجعية والثاني في  
في القدم ان السيد يملك اجابة رعيه الكبير على النكاح مع قوله السدي في  
الجدد انه لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مسدد عليه فرجع  
الامر الى مرتبة الميراث وتوجب كل من القولين لا يخفى على العاقل **ومن**  
ذلك قول الجعية وما لك والثاني في اصح قوليه ان السيد لا يبيع على

اجدهم

بيع اذا طلب ذلك مسدداً مع قول اجدان انه يبيع على ذلك فالاول مخفف  
على السيد ومجمل على حاله احاد الناس والثاني مسدد ومجمل على حاله اهل الورع  
والدين الذين لا يرون لهم خفاً على جدهم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام  
كان السيد مسلماً ويؤيد **ومن** قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارفاق **ومن**  
للإيلام في بيعه ولا ينفق بواحد من اهل بيته **ومن** ذلك قول الجعية وما  
انه لا يلزم الابن اعفاء البعده بالنكاح اذا اطلبه الاب مع قوله السدي في  
واحد في اظهر الروايتين عنه انه يلزم الابن اعفاء البعده بالنكاح بشرط حرية الاب  
عند عتقه اصحابه الثاني في الاول مخفف على الابن والثاني مسدد وبما شرط  
المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن** ذلك قوله في حقه رحمه الله  
والثاني في اصح القولين انه يجوز للولي ان يزوج ام ولد بهير رضاها  
مع قول اجدان في رعيه روايتان في ذلك فالاول مخفف على السيد  
والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن** ذلك قول الجي  
حنيفة وما لك والثاني في اصح القولين انه لو قال عتقت امي وجعلت عتقها مسا  
بحرة شاهدين فانكاح غير مسدد مع قول اجدان في رعيه روايتان  
بنيقند واما العتق فهو صحيح اجماعاً فالاول مسدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامية  
الاربعة ان الامنة لو قالت لسيدتها عتقتي على ان تزوجك فيكون  
عتقتي صدقاً في عتقها مع العتق واما النكاح فقالوا في حقه رحمه الله  
وان شئت تزوجته وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزويج  
سماق سنة فان كرهت فلا شيء عليها عند الجعية وما لك وقال  
الثاني في رعيه فبطلت نفسها وقال اجدان في رعيه وتلزمها فبطلت نفسها  
فان تراصيا بالعقد كان العتق مبروراً ولا شيء لها سواء فالاول مسدد  
امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الحيا رهاً والثاني من الشبهة في الحيا  
مسدد وبما راعها فبطلت نفسها اذا لم تراصيا بجعل نفس العقد مهر فرجع  
الامر الى مرتبة الميراث والله سبحانه وتعالى اعلم

**باب ما يجر من النكاح**

اتفق الامامية على ان ام الزوجة تحرم على الناكح بغير العقد على السنت  
خلافاً ليع وزيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول  
بالبنت وقال زيد بن ثابت انما ينفقها قبل الدخول جازاً لا بالتزوج  
انها وان ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويجها فبطلت الموت كالدخل  
فالاول مسدد والثاني في حقه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
وتوجبنا القولين ظاهر واتفق الامامية ايضا على ان الربية تحرم بالدخول  
بالام وان تلن في حجر زوج امها وقال **ومن** داود بشرط ان تكون  
الربية في كفالة له وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا رقت لم يفسخ نكاح  
حلالا لغيره والحسن البصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يجل له نكاح

لكن

قها

ل

قها



الكفار وطواياهم بملك اليمين فلا قال اي ثور فانه قال يجوز وفي جميع  
الاما ملك اليمين على اي دين كان وانفق الابد على غيرهم الجمع بين الاختين في  
النكاح وكذا بين المرأة وعمتها واخاتها واجمعا على ان نكاح المتعة باطل  
لا خلاف بينهم في ذلك وصفت ان تزوج امرأة المتعة فتقول لزوجك  
اليمين او سنة ويخو ذلك وما ورد في ابا حنيفة منسوخ باجماع العلماء قد عبا  
وحدثنا باسرم خلافا للشيعة ورواه عن ابن عباس والثابت عنه  
بطلانه وسياق فيمن زوجه في سبيل الخلاء **هـ** اما وجد  
من سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة  
الكلام انه يجوز نكاح المرأة بعد قول الله انه يحرم نكاحها قبل التوبة من  
الزنا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى ترتيب الميراث **ومن**  
ذلك قول مالك والشافعي ان من زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح غيرها  
وبنها مع قول الائمة حنيفة واجد عزم المصاهرة بالزنا عليه فقال اذا لا حظ  
بفلام حرمت عليه امه وبنته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
ترتيب الميراث وتوجيه القولين لا يخفى على العطن ووجد عزم الام باللو ط  
في زناها المذكور فاما محلا لولادته كالانثى على حدسوا فليكن **ومن**  
ذلك قول الائمة حنيفة والشافعي انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطهر  
من غير عده لكن يكره ولحق الحامل المذكورة حتى تضع مع قول مالك واخذ  
انه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطهرها حتى تنقضي عدها ومع  
قول الائمة حنيفة اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وان كانت حايلا  
لم يحرم ولم يعتد فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني في حقه  
فقد يخصص به اهل العراق من العلماء والصالحين والثالث مفصل  
فرجع الامر الى ترتيب الميراث ووجد الاول اقل ليني صلى الله عليه وسلم  
يجل ذلك وقال قد خرجا من سناح النكاح ووجد القولين الاخرين  
ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة حنيفة واجد ومالك في احدى روايته  
انه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زنا مع قول الشافعي ومالك في  
الرواية الاخرى بانها تحل مع الكراهة فالاول مشدد خاص باهل الورك  
بعد التوبة والثاني مخفف خاص باراد الناس فرجع الامر الى ترتيب  
الميراث **ومن ذلك** قول الائمة لادبعة بجريم الجمع بين الاختين في  
الوطي بملك اليمين وهو رواية عن احمد ومع رواية الائمة حنيفة انه يصح  
نكاح الاخت على اخها غير انه لا يجل له وطى المشكوك حتى يجرى الموطوءة  
على نفسه فالاول مشدد ويؤيده ظاهر قول **هـ** تعالى وان تجمعوا  
بين الاختين والشافعي مخفف لان سببا في الابية انما هي في المحرمات بالنكاح  
والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين والثالث مخفف في  
جواز العقد على العقد لكن من غير وطى فرجع الامر الى ترتيب الميراث **ومن**  
ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اسلم وعنه الكرم اربع عتق رهنه اربع

الاختين

ومن الاختين واحدة مع قول الائمة حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة  
فهو باطل وان كان في عقود مع النكاح في الابع وكذا في الاختان فالاول في  
تخفيف والثاني في تفصيل فرجع الامر الى ترتيب الميراث وتوجيه القولين  
ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان النكاح الكفا وصحيفة تتعلق بها الا  
حكام كقوله النكاح الميسر مع قول مالك انها فاسدة فالاول مخفف على الكفا  
والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى ترتيب الميراث ووجد الاول عدم نفع  
السلف للبحث عن نكحتهم في الفسادة او الصحة ووجد الثاني هجوم قوله صلى الله  
عليه وسلم على ليس عليه امرنا فهو رد ويحرم تجديد عقد لحدوم اذا اسلم  
بسهولة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز نكاح الائمة الا  
بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول الائمة حنيفة انه يجوز النكاح  
ذلك مع فقد الشرطين واما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجة حرة او  
محترقة منه فالاول يشدد فيرد محمول على اهل الشرق والحسب الذين يروى  
نكاح الائمة عندهم عارا ونقصا في النسب والثاني مخفف محمول على احاد  
الناس فرجع الامر الى ترتيب الميراث **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
انه لا يحل للمسلم نكاح الائمة الكتابية مع قول الائمة حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين  
فالاول يشدد والثاني في تخفيف محمول على جالين كافي في المسئلة قبل فرجع  
الامر الى ترتيب الميراث **ومن ذلك** قول الشافعي واجد انه لا يجوز للرجل ان يزني  
في نكاح الائمة واحدة مع قول الائمة حنيفة ومالك انه يجوز له ان يزني مع  
الامة اربعة كما يزوج من الحواير فالاول فيه تشديد والثاني في تخفيف فرجع  
الامر الى ترتيب الميراث ووجد القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة  
انه لا يجوز للعبد ان يتزوج من الامة سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه  
كالحر في جواز الجمع بين اربع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ترتيب  
الميراث **ومن ذلك** قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يزني بامرأة زنا  
لحوا ويؤثر له وطهرها من غير استبراء وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز وطهرها من  
غير استبراء حنيفة او بوضوح الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى ترتيب الميراث **ومن ذلك** قول مالك يكره التزوج بالزانية  
حطلقا مع قول الائمة حنيفة ان تبي وخبة الاسيرتين وجوه التوبة منها هـ  
واستبراءها بوضوح الحمل او بالافرا او بالسهر فالاول مخفف والثاني في حقه  
تشديد فرجع الامر الى ترتيب الميراث ويصح حمل الثاني على حال اهل الورك بعد  
توبتهم وحمل الاول على احاد الناس وذلك ان الناس يلوثون باهل الورك اذا  
لم يزوجوا بزاينة قبل ظهور توبتها الحاصلة للناس وعلمها على الصدق في  
التوبة بخلاف احاد الناس الذين يعفون في الردايل **ومن ذلك** قول  
الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية ان الشرط بسيط ويصح  
النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزوج وان كان بلفظ المتعة فهو موقوف  
للمعاينة في البطلان فالاول مشدد لمصلحة نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني

يد



تحقق بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
السائي واحدا ان نكاح الساعي با طلع قول الجنيحة ان العقد صحيح والمهر  
فاسد فلا ولا يسد ذلك في حقيقته فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قول الجنيحة انه اذا تزوجها بما ان يجعلها مطلقا مثلا وشرط انه اذا  
وطئها فهي طالق فلا نكاح ان يبيع النكاح دون الشرط وفي حله لا ولا عنده  
روايتان مع قول مالك هذا لا يخل للاول لا بعد حصول نكاح صحيح يصدر  
عن رعية وصديق من غير قصد تحليل ويطؤها خلا لا وفي ظاهره غير جارية  
فان شرط التحليل او بواؤه فسد العقد ولا يخل للسائي ومع قول السائي في  
اصح القولين ان لا يبيع النكاح ومع قول احمد لا يبيع النكاح مطلقا فلا ولا  
فيه تخفيف والسائي فيه يسد يد وكذلك السائي والراجح يسد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**  
قول الجنيحة والسائي في ان اذا تزوجها ولم يشرط تحليلها ولكن كان في عزم  
التحليل مع النكاح لكن مع الكراهة عند السائي في مع قول مالك واحدا انه لا يبيع  
فلا ولا تحقق والسائي يسد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قول الامامية الثلاثة انه لا يزوج امرأة وشرط ان لا تزوج او لا يشرع عليها  
او لا يتصل بها من بلدها او ارضا او لاسية فربها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا  
الشرط ولها مهر المثل لان هذا شرط يجرم الخلافة فكان لا يشرطه لان لا تسلم  
نفسها مع قول احمد ان العقد صحيح ولكن يلزم الوفاء به متى خالف شيئا من  
ذلك قلها الجبار في المنع فلا ولا تحقق والسائي فيه يسد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**  
**احكام في النكاح والزواج العيب** اعلم انه ليس في هذا  
الباب مسئلة تجمع عليها واسما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الجنيحة  
انه لا يقع بين العيوب وانما المرأة الحيارية في الحب والعنف فقطع قول  
مالك والسائي في انه يثبت في ذلك كله الحيارية والاي العتق ومع قول احمد  
يشترط في الكل **واعلم يا احسان** العيوب المشبهة للحيارية تسعة ثلاثة  
تشارك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجدام والبص والاشارة بخصا  
د الرجال وهما الحب والعنف وارجع بخص بالمشابهة العتق والعتق  
والرتق والعقل فاقب قطع الذكر والعنف المحرم عن النكاح بعد التدنيس  
والعتق عظم يكون في العرج يمنع من الوطئ والرتق اسناد العرج والعتق  
اخر اصاب من محل الوطئ ويخرج البون والعقل لم يكون في العرج وقيل رطوبة  
منع لذة الجماع فلا ولا ومن الاقوال يسد دعوى الزوج والسائي فيه تخفيف عليه  
والسائي محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك  
والسائي في واحد انه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول  
تجوزت المرأة فذلك بعد الدخول الا العتق عند السائي في واحد اذا حدث  
العيب با لزوج فله الفسخ على الراجح من مذهب السائي في واحد مع قول

السائي  
مالك

مالك والسائي في القول الاخر انه لا خيار له فلا ولا تحقق على المرأة ومثله  
على الزوج الا في العتق عند السائي في والسائي عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
**ومن ذلك** قول الجنيحة ان المرأة اذا اعتقت وزوجها وقبضت عليه  
لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومضى علمت ومكنته  
من الوطئ فهو ربيعي ومع قول السائي في اصح اقواله ان لها الخيار على الفور  
والسائي في وقتها في الثلاثة ايام والسائي في ما لم تمكن من الوطئ فلا ولا  
فيه تسديد على المرأة والسائي فيه ربا لا تسد يد والسائي في من اقواله  
السائي في فيه تخفيف على الزوج وكذا السائي في فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه قول الجنيحة والقول السائي في من اقواله السائي في الحاق العتق بخيار المجلس  
والشرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور الحاقه بالاطلاع على عيب المبيع  
**ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة اذا اعتقت الامة وزوجها حرة فلا خيار لها  
مع قول الجنيحة انه يثبت لها الحية مع حريتها فلا ولا يسد دعوى المرأة  
وانما لا تخفف عليها ووجه الاول نكاحها في الحرة بالعتق ووجه  
الثاني انه لا نكاح عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمهرها فقد نكحها  
لا امر اخر فيه غير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم **كتاب**  
**المصداق** اعلم ان المصداق في المهر هو ما لا يقيد شيئا من سائر  
الاجماع والاتفاق الا انما فهم على استقرار المهر بموت احد الزوجين وانما  
ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول السائي في واي حنية ومالك واحدا في  
احدي روايتهم ان النكاح لا يفسد بموت المصداق مع الروايتين الاخيرتين  
لكذلك واحدا انه يفسد بموت المصداق فلا ولا تحقق والسائي في يسد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح  
ويلزم الزوج بدول ذلك المهر او مهر المثل ووجه السائي ان المهر طريق الى  
اياة النكاح والاستمتاع فهو كالمطالبة للمصلحة ولو بده حديث قيد  
استحللتم فروجهن وحديث من تزوج امرأة وفي بيتها ان لا يوطئها صدقها  
لحق الله يوم القيامة وهو زان **ومن ذلك** قول الجنيحة ومالك  
انه اقل المصداق مقدار مع قول السائي في انه لا حد لافقه وعلى التقدير فقال  
ابو حنيفة ومالك انه اقله ما يقطع يد السارق وهو عشرة دراهم او دينار  
عند الجنيحة او ربع دينار او ثلاثة دراهم عند مالك فلا ولا في اصل المسئلة  
يسد رخص ما بعد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير يقع لهم  
ببرجوا اليه والسائي يخفف لان فيه رد الحكم الى ما توقيف به الزوجة او ولها من  
قليل او كثير فللزوج حين المصداق متى جلد النور ذهابا فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والسائي في واحد في احدي روايتيه  
انه يجوز بيع نكاحه بغير ان يزوجها من قول الجنيحة واحدا في اصح روايتيه  
انه لا يكون مهر اولا ولا تحقق والسائي في يسد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول بفسخ السنة بجوار اخر الاجر عليه والسائي ان المال هو  
اللايق يجعله صدقا لغيره فيل القلوب اليه فيجعل به السائي في الزوج

21



والزوجة واهلها كثر مما هو شأه في الناس فنعطيه دينارا فنجده لذة  
الكثير من تعليم ابيه او حبيبته او صديقته لاجل ذلك لا نرى في الناس ان  
حينئذ قصد اجله كلام الله عز وجل ان يكون عودا عن الاستمتاع بجلده  
دبت بدم الحزن والناس والانساء في فلسا في السوق لو قطعت وبيع  
**ومن ذلك** قول الاميرة السلافة ان المرأة تملك الصدق بالصدق قول  
ما لك انك لا تملك الابا لم دخول او بوجت الزوج فلا تستحسنه بغيره  
وانما الملك يعقبه فالاول مسدد والثاني فيه تخفيف فخرج الاسير مرتين  
الميزان **ومن ذلك** قول الاميرة السلافة ان اذا اوطاها مهرها فله  
ان يسيد فزوجته حيث شاء مع قول الاميرة حبيبة في احدي روايتيه انه لا يخرجها  
من بلدها الي بلد اخر وي عليه القوي لا قال صاحبة المختة الاختيار لغيره  
اهل الرمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مسدد عليه فخرج الاسير  
المرتين الميزان **ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة والسلافة في واحد في اصح  
روايتيه ان المفوض اذا تزوج ثم طلق قبل الميسر والمفوض فليس  
للمختة الا المختة مع قول الاميرة حبيبة في رواية اخرى انه لهما نصف مهر المثل  
زوج قول الاميرة السلافة لا يجب لها جلد بل هي مستحقة فقط فالاول  
والثاني مسدد فخرج الاسير مرتين الميزان ووجه الاول ان المعروف  
وحسن المعاملة والمعاملة ووجه الثاني ان المختة على القول الثاني قياس  
على المطلق المعروف لغيرها ووجه الثالث ان المفوض لم يعلق امره  
بالمهر بل ذلك التعلق فلا المختة لها مستحقة ويصح حمل الزوج على حال  
الا لا يرى اهل الزوج والسلافة على احاد الناس **ومن ذلك** قول الاميرة  
حبيبة ان المختة اذا وجبت مهرها فبلاثة اثواب درع وخمار ومخنة  
بشرط ان لا يورثها ذلك في نصف مهر المثل مع قول السلافة في اصح روايتيه  
واحد في احدي روايتيه ان ذلك مفوض الي اجتهاد الحاكم بقدرها سطره  
قال **السلافة** في المختة والمختة ان لا تنقص من ثلثين درهما **وله**  
**قول اخر** انها تنقص بما يملك عليه الميسر كالصدق فيصح بما قل وكثر  
وفي رواية لاحد انها تقدر بكسوة مجزئة في الصلاة وذلك ثوبان  
ودرع وخمار ولا تنقص عن ذلك فالاول فيه تشديد بالمهر الذي  
ذكره والسلافة فيه تخفيف وله كذلك ما بعده فخرج الاسير مرتين الميزان  
**ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة في اختلاف احوال الناس في اليسار وعنده  
**ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة ان مهر المختة بقربانها من المعصيات  
خاصة ولا تدخلها في ذلك ولا خلافتها الا ان تكون من نفس عسيرتها  
مع قول الاميرة حبيبة ان مهر المختة في جهلها وسرها ومالهها دون  
استقامتها الا ان تكون من قبيلة لا يورث في صداقهن ولا ينقصن ومع  
قول السلافة ان يستعير بقربانها المعصيات فقط غير احوال اقربها  
من تنسب اليه واقرين اخوات الاوين ثم الاب ثم بنت الاخ ثم عمت  
كذلك فان قهرت من المعصيات او جهل مهرهن فارحام مجازات

وحوالات ويعتبر سن وعمل وبيان وبكارة وما اختلف به عرض فان اختلفت  
بفضل او غيره زيد او نقص لا يوجب الجواز مع قول الاميرة حبيبة بقربانها النساء  
من المعصيات وغيرهما من ذوي الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مخفف  
والثالث مسدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فخرج الاسير مرتين الميزان  
ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف الناس **ومن ذلك** قول الاميرة  
السلافة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصدق فالقول قول الزوجة مطلقا  
مع قول الاميرة حبيبة ان كان العرف جاريا في تلك البلدة يدفع المثل قبل الدخول كان  
بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف  
على الزوجة مسدد على الزوج والثاني مخفف فخرج الاسير مرتين الميزان  
**ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة والسلافة في ارجح قوليه ان الذي يبدعه عقده  
الشكاح هو الزوج مع قول الاميرة حبيبة والسلافة في القول القديم انه الولي ومع  
قول احمد في احدي روايتيه كذهب السلافة في الجديد والثاني كذهب  
ما كذبه والسلافة في القديم لا تخفى ان لكل من الاقوال وجه فان عفو الولي  
فيه مصلحة للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فخرج الاسير مرتين  
الميزان **ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة ان العبد اذا تزوج بغير اذنه  
سيده ودخل بالزوجة وقد سمى لها مهر الا لا يبرئ من في الحالة فان عتق لزمه  
مهر مثلها مع قول الاميرة حبيبة ان لها المسمى كله مع قول السلافة في ان لها مهر  
المثل وانته يتعلق بذمة العبد وعن احمد روايتيه ان الاول فيه تخفيف على  
العبد والثاني مسدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فخرج الاسير  
المرتين الميزان **ومن ذلك** قول الاميرة حبيبة ان الزيادة على الصدق  
بعد العقد تلحق بالصدق في السقوط سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها  
قبل الدخول لم تنبت فله نصف المهر ومع نصف المسمى وانما قبل الدخول  
وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالاحد على المهر وعنده ومع قول  
السلافة في هبة مستأققة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع  
قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث  
كذلك والرابع مسدد فخرج الاسير مرتين الميزان **ومن ذلك**  
قول الاميرة حبيبة وان المرأة اذا حملت نفسها قبل قبض صداقها فدخل  
لها الزوج وخلى بها ثم امتنع عنه بعد ذلك جاز لها مع قول الاميرة  
السلافة في ليس لها سبعة بعد الدخول ولها الاستمتاع منه بعد الخلوة فالاول  
لاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد على الزوج الاسير مرتين الميزان  
ووجه القولين لا يخفى على العطن **ومن ذلك** قول السلافة في اظهر قوليه  
ان المهر لا يستعير الا بالولي مع قول الاميرة حبيبة ان المهر لا يملكه الا بالولي  
لم يطاها ومع قول الاميرة حبيبة ان المهر يستعير بالخلوة ان لا يملكه غيرها وان  
لم يحيل وجب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد عليه والثالث مسدد فخرج  
الاسير مرتين الميزان **ومن ذلك** قول السلافة في اصح قوليه والاميرة

السلافة  
ان  
في الزوج



الثلاثة اوله والى العرس يستمع قول الشافعي في القول العزها واجبة فالاول  
 مخفف والثاني مستبد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس  
 في الجود والسخاء فيجب على اهل المروءة ويستحب لغيرهم **ومن ذلك قول**  
 مالك في المشهور والثاني في اظهر القولين والى حنفية واحد في احد  
 روايتهم ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع قول الامامية المدثورين في القول  
 الاخر فهم انما يستحبون فالاول مستبد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
 ويصح حل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فنفقة والثاني على ما اذا ترتب  
 والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك قول** الى حنفية واحد في احد  
 روايتهم انه لا باس بالنكاح في العرس ولا يكره النكاح مع قول مالك والثاني  
 يكرهه والاول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه شبهة الى دناة المهر والمروءة  
 والثاني فيه تشدد بدو لعله محمول على ما اذا ترتب على ذلك دناءة ومروءة كما هو  
 حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك قول** الى حنفية  
 الثلاثة انه يستحب وليمة غير العرس كالحنان وكه مع قول احمد انها لا  
 لا تستحب فالاول مستبد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
 والله اعلم **باب في القسم والنسور وعرة**  
**النساء** اتفق الايماء على ان القسم انما يجب للزوجات فلا يتم تزوجته انما  
 وعلى انه لا يجب التسمية في الجماع بالاجماع وعلى ان النسور حرام تستطير  
 النفقة بالاجماع وعلى انه يجب كل منهما بدلا ما وجب عليه من غير كراهية  
 ولا مطر بالاجماع وعلى انه يجب على الزوج طاعة زوجها **وملازمة**  
**المسكن** وعلى انه لا يفسخ من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة  
**هـ** اما ما وجدته من سبل الاجماع والاتفاق في هذا الباب  
 وما اختلفوا فيه **فمن ذلك قول** الشافعي ان العز من المرأة ولو  
 بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الامامية الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا بالاب  
 فالاول مخفف والثاني مستبد فرجع الامر الى مرتبة الميراث **وجوه الاول**  
 عدم تحقق ان الله تعالى يخلق من ذلك الماشي فحق الميمى بالسداد  
 فلا ينفق منه ولد ووجدت في الاصل الانحقاد والنسار دماره  
 والاصل عدمه ونقاس على ذلك عز المرأة اذا كانت تحتها فالتسا في  
 يجوز رعاها بغير اذن سيدها والامامية الثلاثة يحرمون ذلك الا بالاب او سيدها  
 والله اعلم **ومن ذلك قول** الامامية الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها  
 سبعة ايام او ثلثا عندها ثلاث ايام ثم دارا بتمتة على ما سابه  
 في المورثين مع قول الى حنفية ان الجديدة لا تفضل في القسم بل سيوي  
 بينهما وبين اللاتي عنده فالاول مستبد في الزوج وبه جاءت الاحاديث  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك قول** الى  
 حنفية ان للرجل ان يسيّر في سبعة من غير فدية وان لم يبر صين مع قول  
 مالك في احد روايتيه والشافعي واحد انه لا يجوز الا بوضا هن فان سافر

بغير قرعة ولا تراض وجب عليها القضا لمن هذا النكاح في واحد وقال ابو حنيفة  
 وما لك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضا فالاول مخفف والثاني والاول  
 في المسئلة الشافعية مستبد في وجوب القضا والثاني مخفف فيه فرجع الامر  
 الى مرتبة الميراث والله اعلم **كتاب الخلع** اجمع الايماء ان الخلع مستقر الحكم خلافا لسبكر  
 ابن عبد الله المزني التالي الجليل في قوله ان الخلع يستوخ قال للمعاولين  
 نبي وانفق الايماء على ان المرأة اذا كرهت زوجها لم يفسخ مسطورا وسواء عشرة  
 جاز لها ان تخله لحد في عومر وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع في غير  
 سبب جاز ولم يكره خلافا للفرع وعطا وداود في قوله ان الخلع لا يصح في  
 هذه الحالة الا لا ينعين والعين غير شروع وغير شروع مردود وانفقوا  
 على ان الخلع يصح من غير زوجة بان يقول احبني للزوج طلق امرأتك يا فلان  
 وقال ابو ثور لا يصح **هـ** اما ما وجدته من سبل الاجماع  
 والاتفاق الايماء الاربعة في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**  
 قول الى حنفية وما لك والشافعي في اظهر قوليه واحد في احد روا  
 ان الخلع طلاق ج قول احمد في اصح روايتيه انه يقع لا يفسخ بعد دوايس  
 بطله وهو العزم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه  
 بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة ويطلق الخلع وان لا يبري به الطلاق  
 فالاول مستبد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث **وجوه الاول**  
 ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك قول** مالك والشافعي ان الخلع لا يكره  
 باكر من التسمي مع قول الى حنفية ان كان النسور من قبلها كثر اخذ اكثر  
 من التسمي وان كان من قبله كره اخذ تسمي بطلها ويصح مع الكراهة ومع قول  
 احمد يكره الخلع على اكثر من التسمي بطلها فالاول **تتميم** مخفف والثاني  
 مفصل والثاني مستبد فرجع الامر الى مرتبة الميراث **وجوه الاول** ان الحكم  
 المحل في العقد فكلما ان يزيد في المهر ماشا فكذا في عومر الخلع **وجوه الاول**  
 من سبل التتميم ان الضرر منها اكثر فجاز للزوج ان يسدد عليها باخذ ما اراد  
 على التسمي ووجدت في الشافعي ان من حمله اخذ اموال الناس بالباطل وهو  
 خا من اهل الدين والورع واما غيرهم فرعا اخذ ذلك كونه ظاهرا على بسوء  
 عشرية وكثرة بخله وشي نفسه ومضاررتها بالتزويج والضرر على علمها  
 ويبريها بعد ذلك خال من تسميتها والحاد انه تحت حكمها في الاخرة فانه  
 لو لا كراهة اذ يدها ما حدث نفسها منه بما رخصت من مروتية ووج  
 قول احمد ان الراية على التسمي خارج عن حكم العدل فالحق بتصرف التسديد  
**ومن ذلك قول** الى حنفية انه يبيح المخلصة الطلاق في مدة العدة  
 مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلع من قبلها لم يخلع طلقها وان انفصل المخلصة  
 عن الخلع لم تطلق مع قول الشافعي واحد انه لا يخلعها الطلاق بحال فالاول  
 مستبد في الزوج والثاني تفصيل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة

يتبع



الميزان ووجه كل من الاقوال الظاهر **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انه ليس  
للأب ان يجعل ابنته الصغيرة بغير ما لم يسمع قولها لك وبعض اصحاب  
الشافعية ان له ذلك وكذلك ليس له ان يجعل زوجة ابنة الصغير عند الامامية  
الثلاثة مع قولها لك ان له ذلك قالوا وليه الميسلين سدد على الاب  
والثاني منها تخفيف عليه فزوج الامير بنيتي الميزان **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة انها لو كانت طلقته ثلاثا في الكف فطلقها واحدة استحق ثلث  
الا لسمع قولها لك انه يستحق الا لسمع قولها لك انها طلقته ثلاثا ثم واحدة فلا  
تملك لنفسها بالواحدة مما تملك بالثلاث ومع قولها لك انها لا تستحق ثلث  
الا لسمع قولها لك انه لا يستحق شيئا في الحالتين قالوا لا  
تخفف والثاني سدد والثالث فيه تخفيف في وجهه وتشد بغير وجه  
والرابع تخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فسمع الخلع ولى المال ه  
**ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انها لو كانت طلقته واحدة ما لفت  
فطلقها ثلاثا فاستحق الا لسمع قولها في حنيفة انه لا يستحق  
شيئا وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فزوج الامير  
الميزان بنيتي الميزان واسيد في علم **كتاب**  
**الطلاق** اتفق الامامية على الطلاق مكرره في حالة استقامة الزوجين  
بل قال ابو حنيفة بتكريره وانفقوا على حريم الطلاق في الحضر لم يوجب  
لها او في طهر جامع فيها الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق للثلاث يقع مع انهم  
عن ذلك انهم يكرهون عند بعضهم زنا كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على  
انه اذا قل المرء وحنه انت طالق نصف طلاقه لم ينفذ خلافا لادوية قوله  
انه لا يقع شيئا انفقوا على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال لغيره اخرجك فربما  
انت طالق بانته منه كالطلاق الثلاث ه **ومن ذلك** قول الامامية في حنيفة رجم  
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامية في حنيفة رجم  
انه ان يجمع تعليق الطلاق والعنف بالمكدة فيلزم الطلاق والعنف سواء  
اطلق او عني وحضض وصورة ان يقول لا جنيعة ان تزوجتك فانت طالق  
او كل امرأة تزوجتها فهي طالق او يقول لحيديك فانت حر وكل عبد  
اشتريته فهو حر مع قولها لك انه يلزم بالطلاق والعنف والخصم او  
عين قبيلة او قرية او امرأة بغيرها لان اطلق او عني مع قولها في واحد  
انه لا يلزمه الطلاق والعنف مطلقا فالاول مستدور والثاني في حصوله والثاني  
تخفف فزوج الامير بنيتي الميزان وادلة هذه الاقوال السطرية في كنه  
العلم من كرمه **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انه لا يملك ان يطلق بغير  
ما لرجل مع قولها في حنيفة انه يغير ما لسا وصورة عند الجماعة ان الحر  
يملك ثلاثا وتطلق وتا لغيره بغير ما لسا وصورة عند الجماعة ان الحر  
تطلق ثلاثا والامة اثنين حرلا وروجا او عبدا فالاول محقق على  
الزوج والثاني مستد عليه فزوج الامير بنيتي الميزان **ومن**

ذلك

**ذلك** قول الامامية وما اذا اطلق طلاق زوجته مصفاة كقول  
ان دخلت بغير ما لسا وصورة طالق ما لسا وصورة طالق ما لسا وصورة طالق  
في حال البينة ثم تزوجها ثم دخلت فان كانت الطلاق الذي اباها وابت  
الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم يخل فحلت بوجوه الصفة مرة اخرى  
وان كانت ثلثا اخلت اليمين مع قولها في الجمع الاقوال انه متى طلقها طلاقا  
بائنا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف اخلت اليمين على كل حال ومع قولها  
احد ان يعمد اليمين سواء اباها بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل فعل المحلوف  
عليه في حال البينة فلا يملك الثلاثة على ان اليمين لا يعمد مع قولها احدها  
يعود اليمين بعود النكاح فالاول في المسئلة الاولى في فصل والثاني في حنيفة  
تخفف والثالث مستدور والاول من المسئلة الثانية تخفف والثاني سدد  
فزوج الامير بنيتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامية وما لك ان  
اذا اجمع الطلاق الثلاث دفعه فهو طلاق بوجه مع قولها في انما في ان طلاق  
سدد وهو احدي الروايتين عن احمد واختارها الحنفية فالاول مستدور والثاني  
تخفف فزوج الامير بنيتي الميزان ويجمع حل الاول على حال اهل العلم  
والخلف والثاني على اهل الفهر والروايات **ومن ذلك** قول الامامية  
انه اذا قل المرء وحنه انت طالق عدد الرسل والكتاب انه يقع طلاق واحدتين  
فجمع قول الامامية الثلاثة ايضا فطلق ثلاثا فالاول تخفف من حيث حكمه لا ييسر  
الصغيري والثاني سدد **ومن ذلك** قول اصحاب ابو حنيفة وما لك واحد  
انه لو قال لزوجته انت طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع  
طلاقه متجزة وتقع الشرط تمام الثلاث في الخالع قول الامامية والسوي انه  
يقع المتجز فقط دفعا للدور ومع قول الامامية وابي سريح وابن الخرد والاعا  
وابي حامد ومصاب المذهب وغيرهم ان لا يقع طلاق اصلا **وحكي**  
ذلك عن نضر الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث  
كذهب الجماعة قال السوي والفتوي على وقوع المتجز فقط فالاول فيه  
تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والثاني تخفف على الزوج فزوج الامير  
بنيتي الميزان وكل من الاقوال وجه لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول  
ابي حنيفة والشافعية في واحد ان كسب يات الطلاق بغيره في يمينه او دلالة  
خاله مع قولها لك انه يعطى الطلاق بغيره المخط فالاول تخفف والثاني سدد  
فزوج الامير بنيتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامية انه لو انفق الي هذه  
الكتابات دلالة حال من العقب او ذكر الطلاق فان كان في ذم الطلاق  
وقال لمرأته لم يصدق في جميع الكتابات وان كان في حله العقب ولم يجر  
ذكر الطلاق صدق في ثلاثه الكتابات وهي عندني واختاري وا  
بيدك ولا يصير في غيرها مع قولها لك ان جميع الكتابات القاهرة  
مقنن لها مستد بها او محبها لها عن سواها الطلاق كان طلاقا ولم يثبت  
قوله لم ارده ومع قولها لك في جميع الكتابات بغيره في يمينه او دلالة  
كالزوج قول احمد في احدي روايته ينفذ وفي الاخرى لا ينفذ الا اذا ابا  
حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الخلاق واما لفظ السراح والورق

د  
ي  
ن  
ل  
حرك



فلا يقع به طلاق عند فساد مفسد وانما فيه تشديد فرجع الامر الى  
 مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجنيبة انه اذا نوى بالكنيا طلاقا  
 الطلاق ولم يتوعد او كان جوابا عن سواها الطلاق يقع طلقا واحدة  
 مع عيبه **ومن ذلك** ما كان له ان كان له زوجة مدخول بها لم يقبل فيه الا ان يكون  
 في خلع وان كان غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع عيبه ويقع ما يوجب من  
 دون الثلاث وفي رواية اخرى انه لا يصدق في أقل من الثلاث **ومن ذلك**  
 الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق واعداه **ومن ذلك**  
 احمد بن حنبل في ما كان له خال او نوي الطلاق وقع الثلاث ان نوى ذلك  
 او لم ينو كانت مدخولا او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني  
 مفصل والثالث كذلك تخفف والرابع مستند فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
**ومن ذلك** قول الجنيبة ان الكنايات الحقيقية لا تجري وادهي وان  
 محله ونحو ذلك لا كناية في الظاهر على حد سواء قوله ان تخليعه يرد  
 بامر بتمه بطله اعز بجلتك على عار بكنائس حرة امر بكنائس عذري المحي  
 باهلك اي فان لم يتوعد او وقع واحدة وان نوى الثلاث ونفقت  
 وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة **ومن ذلك** الشافعي واحسان نوي بها طلق  
 كانت طلقين فالاول وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى  
 مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجنيبة انه اذا قال اعدي اشترى رجلا  
 ونوي بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية مع قولها ان لا يقع به ذلك  
 الطلاق لا اذا وقعت ابتداء وكانت مع ذكر الطلاق او في عقب فحيد  
 يقع ما نواه **ومن ذلك** الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوي الطلاق ويقع  
 ما نواه من العدد في المدخول بها والافطعة ومع قولها في احدي روايته  
 انه يقع الثلاث في الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني  
 مفصل والرابع يرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك**  
 قول الجنيبة واحد ان لو قال لزوجتي انك طالق اراد الامر اليها فقلت  
 انت سني طالق لم يقع شيء مع قولها انك وانما هي ان يقع فالاول في تخفيف والثاني  
 مستند فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه لا يقع للمرأة طلاقا منها  
 لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه فلا يم عليها دون العكس ووجه الثاني  
 انه لا يوجب الا جني في طلاق نفسها **ومن ذلك** قول الجنيبة انه لو قال  
 لزوجتي انت طالق ونوي الثلاث وقع واحدة مع قولها انك وانما هي  
 في احدي روايته انه يقع الثلاث فالاول تخفف والثاني مستند فرجع الامر  
 الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجنيبة انه اذا قال لزوجتي امر بكنائس  
 ونوي الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوي الزوج الثلاث وقعت  
 واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قولها انك ان يقع ما او فقت من عدد الطلاق  
 ما قال ومع قولها انك لا يقع الثلاث الا ان نواه الطلاق وانما  
 نوي دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قولها انك لا يقع الثلاث سوا نوي  
 الزوج الثلاث او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اخلا  
 لنظر المفصل والرابع مستند فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك**

قول

قولا في جنيبة **ومن ذلك** انه لو قال لزوجتي طلق نفسك فطلقت نفسها  
 ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحسان يقع واحدة فالاول تخفف على الزوج  
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجنيبة  
 انك انك لو قال لغير مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقعت  
 واحدة مع قولها انك رجعت انك يقع ثلاثا فالاول تخفف والثاني مستند  
 ووجه الاول ان طلاق غير مدخول بها يكفي فيه واحدة كون المراد به  
 البينونة الصغرى انما هي مقام البينونة الكبرى في البعد عنها لعدم  
 وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة ان لا يثبت للطلاق  
 الاعنى المحاممة والعقب فواجب بالطلاق انك تسرح بالاول والثاني  
 ووجه الثاني في ما لم يمدخول بها على المدخول بها **ومن ذلك** قول  
 الجنيبة **ومن ذلك** انه لو قال لمدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقا  
 اردت فها ما بائنا بية والسنة وهو الثلاث مع قول الشافعي واحسان  
 ان لا يقع الا واحدة فالاول مستند والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث  
 ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الجنيبة ان طلاق الصبي  
 العاقل لا يقع والمراد به من يقبل امر الطلاق مع قولها في المهر وان يتيه  
 انه يقع وفيه قال الطحاوي والكروخي في الحقيقة والمري في نوي  
 الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجنيبة انه لو طلق او  
 عتق مكرها وها وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قولها انك الثلاث  
 انه لا يقع اذا نطق به واحدا عن نفسه فالاول مستند والثاني تخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان المكره اسم فاعل خبره بين احتمال  
 ذلك الصبر ورين وقوع ما كرهه عليه فكلما اختار وقوع الطلاق او  
 العتق لاسيما والشارع مشتق الى العتق ووجه الثاني لاخذ بمعوم  
 خصه الله تعالى فانه اذا كان الحكم بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه اعم  
 الزنوب فكيف باحد فروع الدين **ومن ذلك** قول الجنيبة الثلاث واحدة  
 في احدي روايته ان ان عليه الظن في وقوع ما هدد به كافي في حصول  
 الاكراه مع قولها في الرواية الاخرى واختارها الحنفي في انه لا يكون  
 الاكراه مع قولها في الرواية الثالثة عنده ان الاكراه ان كان باقتل  
 والقطع للطرف فهو الاكراه وان كان بغير ذلك فلا فالاول فيه تخفيف على  
 المكره اسم معقولة والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر  
 الى مرتبة الميراث ووجه الاول في حق احاد الناس الذين لا يصبر عنهم من  
 المرفضين في الدنيا والثاني في حق اهل السير والاحتمال من العلم العا  
 او للصوم من يخاف العيب ويسمي ان يقول له اذا سلم الى الوالي جلدك  
 وكذلك القول في الثالث المفصل **ومن ذلك** قولها انك وانما هي  
 لا فرق بين ان يكون المكره له السلطان او غيره كظن ومقتل مع قولها  
 في جنيبة واحدة في احدي روايتها ان الاكراه لا يكون الا من السلطان

نية

ل

ان

ش

ف

لمين



فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قوله ما كنت وأحمد إذا أقاد لم يزوجته أنت طالق أنت طالق أنت طالق في وقوع الطلاق  
مع قول لا يجزئ وأنت في الميزان لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه  
تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا أعلمه إلا بثلاثة  
أشهر إذا سكنت في الطلاق لا يقع مع قول ما كنت في المهور عند أنه يجزئ إلا بثلاثة  
فالأول محقق والثاني مستدق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأمر  
على أحاد الناس والثاني على أهل الزوج والزوج **ومن ذلك** قول لا أعلم  
الطلاق أنت إذا أهلك المرفق زوجته طلاقاً بآية ثم مات في مرضه الزوي  
طلق فيه أنها ترضيه وهو الأظهر من أقوال النساء في الأمان أبية بشرط  
في أنها لا يكون الطلاق عن طلب منها ثم على قول من يرضى في المتيقن  
فقال أبو حنيفة ترضى ما دامت في العدة وهو قول النساء في العدة  
فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترضى وله رواية أخرى أنها ترضى ما لم ترض  
وبه قال أحمد وقال مالك ترضى وإن تزوجت وللنساء في ثلاثة أقوال  
كعدة المذهب فالأول أصل المسئلة مستدق في الزوج وأنت  
تختص به ولكل من القولين وجه وجه قول لا يجزئ الطلاق ما دامت  
في العدة **فإذا** دون ما إذا انقضت كونهما في حية الله ما دامت في العدة  
غيلة ما إذا انقضت وكذلك القول في قول ما لم ترضى فإنها بسبيل  
أن ترضى إليه وجه قول ما كنت أنت ترضى وإن تزوجت رتبة للعقوبة عليه  
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يجزئ وما كنت أنت  
لو قال لم يزوجته أنت طالق إلى سنة فطلقت في الحال مع قول أنت في أنها  
لا تطلق حتى تسلم السنة فالأول مستدق والثاني مخفف فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يجزئ وأنت في قول لا أعلمه إلا بثلاثة  
أشهر طالق ولم يبين واحدة من قبله ضرب الطلاق أي من سنة من مع  
قول ما كنت وأحمد أنهن يلقن فالأول مخفف والثاني مستدق فخرج الأمر  
إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يجزئ إذا أنت طالق بالطلاق إلى  
من لا يفصل من المرافعة السلامة كالبعد فإن أمنا في حية أعضاء الوجه  
والأصابع والرقبة والظهر والعرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجوزة الشايح  
كالنصف والربع قال وأنت أمنا في ما يفصل في حال السلامة كالسنة  
والنظر لم يقع مع قول الأيمه الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المنفصلة  
كالأصابع وما المنفصلة كالشعر فقام ما كنت والثاني يقع بها خلافاً  
لأحمد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد بك قول الأولين الأعضاء المنفصلة  
والثاني في الأقوال في المنفصلة مخفف لعدم الوقوع فخرج الأمر إلى مرتبة  
الميزان ولكن من الأقوال المذكورة وجه وأنت يجازي في علم بالصواب  
**كتاب الرجعة** انقول الأيمه على جواز الرجعة  
وحيث لم يلق زوجة ثلاثاً لم يحل الأبعدان نكح زوجة غيره وبطاعتها في  
نكاح صحيح ويحلى أن المراد بالنكاح الصحيح هذا الوطي وإن شرط في

ع  
د

في

الطلاق

جواز

جوازها للأول وإن الوطي الأول في النكاح الفاسد لا يجعلها إلا بقول النساء في  
هذا إما وجد نعم من سبب الاتفاق وإما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**  
قوله لا يجزئ وأحمد في أظهر روايته أنه لا يجرى وطئ الرجعية مع قول ما كنت  
وأنت في قول الآخر أنه يجرى فالأول مخفف والثاني مستدق فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الرجعية بعد ليل تحرق الطلاق بها والأول  
والظهر واللعان منها والأول لها منه وأنت منها ووجه الثاني أنه بطلانها  
منارت اجنبية بعد ليل لا بد في حلها من قولها واجعتك إلى نكاحي وبحكم ذلك  
**ومن ذلك** قول لا يجزئ وأحمد أن الرجعة يحصل بوطئها ولا يحتاج معه  
إلى لعن سوي نوي الرجعة بها أم لا مع قول ما كنت في المهور أنه لا يحصل به  
الرجعة إلا أن نواها به ومع قول أنت أنت في لا يقع الرجعة إلا باللفظ فالأول  
مخفف والثاني فيه تشديد في أحدي شيئين التفصيل والثالث مستدق  
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول جملته على أنها وطئها الأول  
نوي رجعتها إذ يجب وقوع المومن في وطئ من طلقها وهو لم ينو رجعتها  
ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراماً غير نية أو رجعة فلا بد  
من نية علي ذلك وجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح  
فلا بد فيه من لفظ فالأول المحمولة على الأحوال **ومن ذلك** قول  
مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط الأسماء في الرجعة مع قول ما كنت أنت في  
في أحدي قوليه وأحمد في أحدي روايته أنه شرط والامع عند النساء في  
في أظهر قوليه وكذلك أحمد في روايته الأخرى أنه لا شرط في ذلك  
شيخ الإسلام الصفدي في كتابه رجعة المرأة في اختلاف الأئمة وما خلا  
أما في من أن الأسماء شرط عند مالك لم أره في شيء من كتب المالكية  
بل صرح القاضي عياض الوهاب والقرطبي في تفسيره أن مذهب مالك لا  
يحتاج إلى اسم ولا يشترط في ذلك إلا أن يكون هيبه من الشا فحين في كتاب  
الانصاف فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيه كل توجيه  
المسئلة قبلها من قال لا بد من لفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود  
ففيه من على اللفظ فإن السنة لا يقع فيها أسماء وإن اشترط اللفظ  
في اللفظ فقد اعتمد عدم الأسماء ولو كانت أسماء لا أنشأ **ومن ذلك**  
لا يشترط فيها لفظ ليقول لا يحتاج إلى الأسماء فخرج الأمر إلى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول ما كنت أنت وطئ الرجعية في حال الحيض والأول  
لا يجعلها مع قول الأيمه الثلاثة نعم فالأول مستدق والثاني مخفف فخرج  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطي في حال الحيض أو الأحرام  
ممنوع منه شرعاً فكانه وطي في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض  
والمرحمة حريم وطئها عار من ذلك قول ما كنت أنت في الحيض الرجعي  
عكس جماعه أنه إذا وطي في نكاح صحيح لا يحصل له الخلع قول الثلاثة  
أنه يصير له الخلع لا والمستدق والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان

د

ب

حرام



ووجد الاول قول الشارح في حديث التحليل حتى تدور عسيلة ويذوق  
 عسيلة في المسيلة في اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المني فالحال  
 ووجد الثاني ان نفس الجماع فيه لذة ولو لم ينزل وانما خروج المني من كمال  
 اللذة بدليل وجوب الفصل على من جامع ولم ينزل عند الايام الا بوجبه خلافا  
 لراود وحجته عن اصحابه كما مر اول باب الغسل  
**كتاب الايلة** اتفق الايلة على انه اذا حلف  
 بالله عز وجل لا يجمع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر كان موليا وان  
 حلف على اقل من ذلك لم يكن موليا وعلى ان المولى اذا جامع زوجته كفارة يمين  
 بالله عز وجل الا في قوله قد يم للشايع **هـ** اما وجدتم من سائل  
 الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الجعفي  
 انه اذا حلف الا لا يطرأ زوجته اربعة اشهر ايلاه ويروى مثل ذلك عن  
 احمد قول لما كان في المشهور هذه انه ليس بايلة الا لا يمسك  
 والثاني في تحقير فرج الامر في مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الامية  
 الثلاثة انه اذا مضت الاربعه اشهر لا يقع بمصها طلاق بل يوقف الامر  
 ليتم او يطلق قول الجعفي **انه** اذا مضت المدة وقع الطلاق فالاول  
 محقق بالوقف والثاني في مسند فرج الامر في مرتبة الميراث **ومن ذلك**  
 قول الجعفي واحمد ان المولى اذا استنعى الطلاق على قول الوقف بطل عليه  
 الحالم وهو الاظهر من قول الشافعي مع قول احمد في الرواية الاخرية والثاني  
 في القول الاخر عند الحالم بضم عليه حتى يطلق فالاول مستند والثاني  
 محقق فرج الامر في مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجعفي في حنيفة والثاني  
 في اصح قوليه ان من والي بغير اليمين بالله عز وجل كالتطلاق والاتفاق  
 واجبا بعبادات وصدقة المهر لا يكون موليا سواء اقصدا للضرار بها  
 او رفع عنها كالمريض والمريضة او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون موليا  
 الا ان يحلف حال الضبط او يقصد للضرار لولا حلفه والثاني في مسند  
 فرج الامر في مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول الجعفي في حنيفة والثاني في  
 انه لو ترك وطئ زوجته للضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لم يكن  
 موليا مع قول مالك واحمد في احدي روايته انه يكون موليا فالاول  
 محقق والثاني في مسند فرج الامر في مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر  
 في القولين **ومن ذلك** قول مالك الامدة ايلا العبد شهران حره كانت  
 زوجته او امه مع قول الشافعي في اربعة اشهر مطلقا ومع قول الجعفي  
 ان الاعتبار في المدة بالسلطان كان تختمه امه فمهرات حر كان او عبدا ومع  
 قول احمد في احدي روايته كنهه كنهها كنهه والثاني كنهها كنهها  
 فالاول فيه تسديد والثاني في تحقير والثاني في فصل فرج الامر  
 في مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول مالك ان ايلة الكا ولا يقع مع قول  
 الثلاثة انه لا يقع فالاول محقق في الكا ومن قوايد مطالبة بواستلام

في  
 في  
 في

لا يخفى

بالتعيين



بالتعيين او الطلاق فالاول محقق على الكا فوالثاني في مسند فرج الامر  
 في مرتبة الميراث **كتاب الظهار**  
 اتفق الايلة على ان المسلم متى قال لزوجته انني على كذا لم يظهار بها  
 الا بجلد وطأ حتى تعدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها  
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعلى انه  
 لا يجوز دفع شيء من الكفالات الى الكفار والحرابي وكذلك اتفقوا على انه  
 صحيح من العبد وانما يكفر با تطوعه وبالا طعام عند مالك اذا اسلكه السيد  
 وكذلك اتفقوا على انه المراهة لو قالت لزوجها انت على كذا لم يظهار بها  
 الا بجلد وطأ حتى تعدم الكفارة **هـ** اما وجدتم من سائل الاتفاق  
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك وابي حنيفة لا يقع الظهار في  
 ح قول الشافعي واجدانه يجمع فالا ولا يستند والثاني في تحقير فرج الامر  
 في مرتبة الميراث ووجد الاول ان الذي يظهر مطلقا احكاما في نفسه ووجه  
 الثاني في اتفقا فاما من التزام الاحكام ظاهرا **ومن ذلك** قول الامية  
 الثلاثة انه لا يقع ظهرا في السيد من امته مع قول مالك انه يقع فالاول  
 مستند والثاني محقق ووجد الاول ان الوارد في السريعة انما هو في حق  
 الزوجة ووجه الثاني ان السيد مالك الاستمتاع بامته كالزوجة في  
 ظاهره **ومن ذلك** قول الجعفي في حنيفة انه لو قال لزوجته حره كانت او امه  
 انت على حرام فان نوى الطلاق ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين او واحد  
 فواحدة وان نوى التزويج لم يني الطلاق او لم تكن له ثمة فهو عيب وهو  
 موليا ان تركها اربعة اشهر وقتت عليه طلاقا ثلثا وان نوى الظهار ركاد  
 ظاهرا وان نوى ليمين كان يمينا ويرجع اليه بيمينه التي اراد بها واحدة او  
 اكثر سواء المدخل بها او غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلثا اذا كانت  
 مدخولا فيها واحدة ان كانت غير مدخولا فيها ومع قول الشافعي ان نوي  
 بذلك الطلاق او الظهار ركاد ما نواه وان نوى ليمين لم يكن يمينه ولكن  
 عليه كفارة يمين وان لم يني شيئا فلا رجح من قوليه انه لا يمين عليه والثاني  
 ان عليه كفارة يمين ومع قول احمد في الظهار وان يمينه ان ذلك صريح في  
 الظهار ربواه او لم ينوه وفيه كفارة الظهار والثاني ان طلاق فالاول  
 مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مسند فرج الامر في مرتبة الميراث  
 ونوجه هذه الاقوال لا يخفى على العاقل **ومن ذلك** قول الجعفي في حنيفة  
 واجدانه من حرم طعامه او شرابه وامته كان حالها وعليه كفارة يمين  
 بالحنث من غير ان يجرم ذلك ويحصل الحنث عندها باكل اخر وعنه ولا يحتاج  
 اليه اكل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم طعامه او شرابه او لباسه فلكفارة  
 عليه وليس يمين وان حرم امته فالراجح ان لا يجرم لئن وعليه كفارة يمين  
 ومع قول مالك انه لا يجرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة عليه  
 فالاول فيه تسديد والثاني في فصل والثالث محقق فرج الامر في مرتبة

نه



الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الظاهر والبيِّن انه يجوز  
على المظاهر القليلة والمسبوبة مع قولنا في الظاهر قولنا ان ذلك لا يجوز  
فالاول مستند خاص بهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس  
من المومنين فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك  
ان المظاهر اذا وطئ وجب عليه ان يستأنف المصباح ولو في خلاف الشهرة  
ليلا كان الخطا واعلم ان كانا سباع قولنا في الظاهر في ان وطئ في الليل لا يجرم  
استئناف وان وطئ بالليل بعد ما قد صومه وانقطع السباح ولم يرد الاستئناف  
بعض القرآن فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وخرج  
الاول ان عدم التناج يحصنه والرحضة لا تنطج حتى واستحق العقوبة  
ووجد الثاني ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد في احدي روايتيه  
انه لا يستبرأ الا في الزينة التي يكثر فيها المظاهر مع قولنا في الثاني  
واحد في الرواية الاخرى انه يستبرأ فالاول مخفف والثاني مستند فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول ان الكفاية الغالب فيها كونه غفيرة  
لمن وقع فيها وذلك حاصل ويوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني  
ان الكفاية مما تقرب فيها الي الله فلا يكفي في الادب التقرب اليه بحسب  
ما الكفر ورد في الاصححة والمهدي ويصح حمل الاول على حال احاد الناس  
والثاني على اهل الدين والورع والادب مع الله تعالى **ومن ذلك**  
قول أبي حنيفة انه يجوز دفع الكفاية التي يجرى مع قولنا لا يمتد الثلاثة انه  
لا يجوز فالاول مخفف والثاني مستند ووجه القولين ظاهر بجملة ما على  
حالين فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

**كتاب اللعان** اتفقوا لا يمتد على ان قد  
امرتا ورماها بالزنا او في غيرها وكذا لا يمتد له بل يرد له الحد وله  
ان يلا عن وهو ان يكره اليمين اربع مرات باسما الله من الصلوات  
ثم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليهم ان كان من المكاذبين فاذا لا عن  
لزمها حينئذ الحد ولما رده باللعان وهو ان تستهد اربع شهداء باسما  
الله من الكاذبين فيما يسمي يد من الرنا ثم تقول في الخامسة وان لعنة  
الله عليهم ان كان من الصادقين ويحلف ان قد التلأ عن واقعة بين الزوجين  
هـ **فمن ذلك** ما وجدته من سبيل الاتفا في باب ما اذا احتلوا  
فيه **فمن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة ان الزوج اذا نكل عن اللعان يجرمه  
المخفف قول أبي حنيفة انه لا حد عليه بل يحبس حتى يلا عن او يقر ويحرم  
انكول لصبر به الزوج فاستأقوا **سالك** لانفسق حتى لا يجده  
فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
ذلك قولنا في حنيفة وأحمد في الظاهر والبيِّن ان المرأة اذا نكلت اجسبت  
حتى تلا عن حتى تخرج قولنا مالك والثاني ان يجب عليها الحد ويحرم النكاح  
فالاول مخفف والثاني مستند فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قولنا مالك والثاني في واحد ان كل مسلم مع طلاق مع لعانه حرم كانا او غير  
واحدهما عدلين كانا او فاسقين او احدهما وعند مالك لا يبع طلاق الكافر  
لكون النكاح الكفار فاستد به وعيد ذلك لا يبع لعانه مع قولنا في حنيفة  
ان اللعان شهادة فمن قدف وليس هو من اهل الشهادة حد فالاول مخفف  
والثاني مستند وكذلك الثاني فيه مستند فخرج الامر الى مرتبة الميزان

**ومن ذلك** قولنا في حنيفة وأحمد اذا لعن زوجته عن الحمل بعد وضعه  
لم يبع ولا ينفق عنه ولو كان قد فيها بصرح الرنا لعن ما لقد في ولم ينفق  
نفسه الولد سواء ولدته لسته اشهر والا فخرج قولنا مالك والثاني ان لم  
ان يلا عن نفق الحمل الا ان ما الكلا اشترط ان يكون اشهر اوها بطلا فحيضا  
او بغيره واحدة على خلاف بين اصحابه فالاول مستند والثاني مخفف فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو ان ذلك في امسنة كاشرا ليه حد  
انكر واليه ايجي الحمل فان جات بها جرد في اساقين ووجه الثاني حصول  
الرؤية بجرد الحمل فيصنع اللعان لاجل مبادرة للخلع من العار **ومن ذلك**  
قولنا مالك وأحمد في احدي روايتيه ان الفرقة تقع بلمها خاصة  
تفرقة الحاكم مع قولنا في حنيفة وأحمد في الظاهر والبيِّن انها لا تحفل بالبلع  
وحكم الحاكم فيقول فرقت بينهما ومع قولنا في الثانية تقع بلمها الزوج  
خاصة كما ينبغي بسبب بلمها وانما لعانها بسبب الحد عنها فالاول في  
تسديد والثاني مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان

**ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان الفرقة ترتفع بتكذيب تسديد حد الحد  
وكان لعانها بغير زوجة وهي رواية عن احمد مع قولنا مالك والثاني في واحد  
في الظاهر والبيِّن انها لا ترتفع بغيره لان تقع بلمها فالاول في تخفيف محمول  
على راد الناس والثاني في تسديد محمول على خواص الناس من اهل الورع  
والورع والمرور فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة  
ان فرقة اللعان طلاق لا يصح مع قولنا لا يمتد الثلاثة انها صح وقايدة ذلك  
انه اذا كان طلاقا لا يثبت الحد حتى لو اكره بنفسه جاز له ان يزوجها  
مع قولنا مالك والثاني في ان يخرج من مويد كالرضاع فلا تخل له ابد او به **فمن ذلك**  
عمر وعبي وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى والاورعي والثوري  
ومع قولنا سعيد بن جبير ان يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكره  
نفسه ارتفع التحريم وعادة زوجته له اذا كانت في العدة فالاول في تخفيف  
والثاني مستند فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة  
وما لك ان قد دف زوجته برجل فينبه فقال زنا بك فلان لعن للزوج  
وحد الرجل الذي قد فده ان طلب الحد ولا يفيق باللعان مع قولنا في  
في ارجح قولنا انه يجب عليه حد واحد منهما والثاني لكل واحد منهما حد بان  
ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قولنا احمد عليه حدا واحدا لهما  
وسقط بلمها فالاول في تسديد والثاني في تفصيل والثاني مستند  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا مالك والثاني ان لو قال زوجته

لناه



ما رآه عليه المجد الا ان يقيم بيته ويسير له ان يلاعن حتى يبيح روسته  
 بمبيد مع قول في حيفه والسما في ان له ان يلاعن ولوم بذكر روسته فلاول  
 مسدد والسما في حيفه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم ونكح الزوج  
 مع قول غيره انها لا تقبل فلاول مسدد والسما في حيفه الزوج فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حيفه ان الزوج لا يلاعن قبل  
 الزوج اعتربه مع قول في حيفه انه لا يلاعن قبله فلاول تخفيف والسما في  
 مسدد وتبعه بعض لقوان فمن اعلم ان اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حيفه ان لا يلاعن الا بعد  
 لعان الاخرى اذا كان يعقل الاشارة وبقيهم المكثية ويعمل ما يقول وكذلك  
 يصح قد دفع قول في حيفه انه لا يصح قد دفعه ولا لعانه فلاول تخفيف على  
 الاخرى والسما في مسدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول مالك انه اذا بان زوجته منه ثم لاهها تزني في الحرة فداها يلاعن  
 ولو لم يهرها جل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ بها بحيفه مع قول في حيفه  
 ان كان هذا كحل او ولد فلا يلاعن والا فلا ومع قول في حيفه واحد  
 انه ليس له ان يلاعن املا ولاول مسدد على الزوج والسما في بعض والسما  
 تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والسما في  
 واحد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير امكان ولحقه رات  
 بولر ستة اشهر من العقد لم يلحق بها لو انت به لاقل من ستة اشهر مع قول  
 في حيفه انه ينفق اذا عقد عليها حضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت  
 به ستة اشهر لا اكتملها ولا اقل فانه الولد حينئذ ينفق بحدونه قبل الطلاق  
 فلاول تخفف والسما في حيفه نسبو على الزوج بالسر المدكور فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حيفه انه لو تزوج امرأة وعاب  
 عنها ستم فانها حبر وفاته فاعتدت فم تزوجت وانت بالاولاد من الثاني  
 ثم قدم الاولان الاولاد يلقون الاول وينفون عن الثاني مع قول في حيفه  
 الثلاثة ان الاولاد يكونون لثاني وعنده في حيفه انما انه لو تزوج امرأة  
 بالمعرب وهو بالمشرق فانت بولر ستة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به  
 وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيه لوجود العقد فلاول مسدد  
 على الزوج الاول والثاني تخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجد الاول قول في حيفه مع ميله عليه ولم يولد للفراش وقد صارت  
 فراش الزوجين بالمعرب فالولد له بهن سارع اذا الاحكام يرجع وضعها  
 اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل  
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
**كتاب الايمان** اتفق الامية على ان من حلف  
 على عيب في طاعة فله الوفا وعلى انه لا يجوز المكلف ان يجعل اسم الله عرضة  
 للايمان بمقتضى ما يروى من بركة رجم وعلى ان الاول له ان يحنث ويكفر اذا حلف

ث

ع

على تركه وانما يرجع في الايمان الى البينة وعلى ان اليمين بالله تسعف جميع اسمائه  
 الحسي وما لم الا ما هو حسن كالرجل الرجم والحي وجب صفات ذاته كحره  
 الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يمينه واجمعوا على انه اذا  
 حلف على امر مستقبل ان يفعله ولا يفعله وحلف على الكفارة وعلى ان  
 قال وعهد الله ويمينه فله يمين وعلى انه لو حلف بالمعنى العقري يمينه ووجب  
 عليه الكفارة اذا حث خلا فالحق لا يحنث بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة  
 والامة على ان اليمين على ما حلف عليه وجوب الكفارة اذا حث وكذا  
 اتفق الامية على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة  
 او معصية او مباح وعلى انه لو حلف ليس من ما هذا الكفر فلم يكن فيه ماء  
 لم يحنث خلا فالاي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كذب  
 فلا نأخيه ونؤي بدشية معينا انه على ما نواه وعلى انه لو حلف لا يقتل فلان  
 وكان حيا وهو لا يمين موته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان الكفارة اليمين اطعام  
 عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة **فصل في حيفه** والخالف بخبر في فعلها ما يشاء  
 فان لم يجد اتفقوا على صيام ثلاثة ايام واجمعوا على انه لا يجزي في الاعتاق  
 الا رقبة موصلة مسلمة من العبود خالية من الشرك خلافا لاي حيفه فانه  
 لم يعتبر الايمان في الرقبة قال **لعنا** وهو مشكل لان العتق شرط تخليص  
 رقبة لعبادة الله عز وجل فان اعتق رقبة كافر فاما خلصها لعبادة الله بل يمس  
 وايضا فان العتق رقبة ولا يجزي التقرب الى الله تعالى بكافر **فصل**  
 وفي دعوي الاجماع مع مخالفة في حيفه فله طلبة مل وكذلك اتفقوا على انه  
 لو اطمع مسكينا واحدا عشرة ايام لم يجيب الا اطعام واحد خلافا لاي حيفه  
 في قوله انه يجزي عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزي دفعها الى فقراء  
 المسلمين الاحرار والي صغير يرضعها له وليه **فصل** اما وجدته من سائر  
 الاجماع وما اختلفوا فيه **فصل** قول في حيفه واحد انه ليس له  
 ان يبعد عن الوفاة الكفارة مع قدرته عليها مع قول في حيفه ان الاول له ذلك  
 وانه يجوز له العدول ويلزمه الكفارة وعن مالك رواية ان لا مد هيبة فانه  
 فيه تشدد بين الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القوي  
 ظاهر **ومن ذلك** قول في حيفه وما لك واحد في ادعي رواية ان اليمين  
 المعقوس وهو الحلف بالله تعالى في امر ما من مستحدا المكذب فيه الكفارة  
 لئلا ياتها اعظم من ان تكفر مع قول في حيفه واحد في رواية اخرى انها تكفر  
 فلاول مسدد والثاني فيه تخفيف **فصل** الاول محمول على حال الاكل من  
 العلماء اعدا رفين بالله تعالى والثاني على حال الجاهلين بالله تعالى فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان وايضا في ذلك تشدد ظهر راجحة الاستهانة بحجاب الحق جل وعلا  
 من اعدا في الحلف به باطلا بخلاف الجاهل بسوء عظمة الله فانه يكون  
 معذورا اجمدا احدث فله ذلك تخفف في حلفه باجزاء الكفارة في عينة المذكورة  
**ومن ذلك** قول في حيفه واحد انه لو قال انتم بالله واسمكم بالله فهو يمين

لك

لاول



وان لم يكن مبدع قولها لك انه مع قال انتمت بالله او قسم بالله لفظا او بيعة  
كان يمينه وان لم يلفظ ولا يواه فليس يمين ومع قولها لك انتمت بالله  
اقسم بالله ويؤيد به اليمين كان يمينه وان لم يلفظ ولا يواه فليس يمين ومع قولها لك انتمت بالله  
فما اذا اطلق والاصح انه ليس يمين فالاول مستد ومن حيث الحكم فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة واحدة في اظهر رايه انتم  
من قال لا شهد به الله لا فعلت ولم يوسسها انه يكون عينا مع قولها لك انتمت بالله  
واحدة في الرواية الاخرى انه لا يكون عينا فالاول مستد والثاني محقق  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم لو قال  
وخاله تعالى كان عينا مع قولنا في حصة انه لا يكون عينا فالاول مستد  
والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة  
واحدة في احدي الروايتين لو قال والله او اسم الله فهو يمين قوي **ومن ذلك**  
اليمين ام لا مع قولنا في الرواية الاخرى وبعض اصحاب الشافعي ان  
لم يوسس فليس يمين فالاول مستد والثاني في حصة تخفيف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم لو حلف بالمصحف  
انفقد عينه وادحت لرحمة الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليهم  
مع قولهم انهم لا ينفقون الحلف بالمصحف يمين فالاول مستد والثاني  
فيه تخفيف ووجه الاول انما نفقوا الاجماع على ان ما بين اليدين كلام الله  
وكلام الله صفة من صفاته هو القام به لك لا بالورق ولا بحرف ما يترتب على  
ذلك من فتح باب انتهاك الحرمات والحق ان كلام الله تعالى اطلاق حصة  
في الوجودات الاربعة لا يجزئه فرجع الامر على مذهب الاعتقاد الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قولنا لك والشا في ان يلمزها اذا حلف بالمصحف  
وحثت كفارة واحدة مع قولنا ان يلمزها بكل ايه كفارة فالاول محقق  
والثاني مستد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن  
صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن اختلاص الاستحالة ذلك على الله تعالى  
فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان  
كل اية يطلق عليها صفة **ومن ذلك** قولنا لاجدانه لو حلف بالبي بي الله عليه  
وسلم انفق عينه فان حثت لرحمة الكفارة مع قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم لا ينفق  
به ذلك يمينه ولا يلمزها كفارة فالاول مستد وخاص بالخواص الذين يعلمون  
سوقه تعالى ان الذين يبيعونكم انما يبيعون الله وقولنا **ومن ذلك**  
تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والشا في محقق خاص باحد الناس الذين  
لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا  
اليمين ان يمين الكافر لا ينفق قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم انما تنفق ويلزمه الكفارة  
بالحلف فالاول محقق والثاني مستد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان الكافر لا يحلف في معرفة جلاله وعظمته بل هو جا  
به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من مغلة الله من وجوه ووجه الثاني

انه لا يمان

هل

انه لا يمان ان يعرف الله بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه وزيده  
**ومن ذلك** قولنا في حصة انه يجوز تعدد الكفارة في الحنث مطلقا انما يجزئ  
اذا اخرجها بعد الحنث مع قولنا الشا في ان يجوز تعدد الكفارة في الحنث المباح ومع  
قولنا في احدي روايتيه واجدانه يجوز تعدد الكفارة مطلقا فالاول مستد  
والثاني محقق والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا  
ما لك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق بين ذلك وبين الصيام والعق  
والاطعام مع قولنا في رضي الله عنه ان يجوز التكفير بالصيام فتدعي ويجزئ  
بغيره فلا ولا محقق والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ورود التكفير في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام  
لا يتعدى نفعه الى غيره من المفراغ اخلا والعق والاطعام **ومن ذلك**  
قولنا في حصة وما لك واحدة في احدي روايتيه ان كفوا اليمين بالله هوان  
يحلف بالله على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء اقتصد  
او لم يقتصد فسق على الله سواء كان في الماهيات في الخلق مع قولنا اجدانه  
في الماهيات فقط وقولنا الشا في ان كفوا اليمين ما لم يقتصد به كقوله لا والله  
والله عند الحاجة ورة والعقب والحاج من غير فقد سوا الكان على ما فهم من قبل  
وهي رواية من ما لك واحدة ايضا فالاول محقق وكذلك الثاني والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم لا  
في كفوا اليمين ولا كفارة مع قولنا اجدانه فيه الاثم وكذا كفارة الامام الشافعي  
يقول **ومن ذلك** ما حلفت بالله صاروا ولا كاذبا فالاول محقق خاص باحد  
الناس من العوام والشا في مستد خاص بالابرار على الله والمسلمين فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة انه لو حلف ان يترجى في  
امراته بغير العقد مع قولنا لك واحدة انه لا بد من وجود شرطين ان  
يدخل بها وان تكون شهادية في الحال فالاول محقق والثاني فيه تخفيف  
تشديد ووجه الاول صدق الزوج باعماه كانت بغير العقد ووجه  
الثاني ان العرض بالزوج انما هو كناية عن رغبة ومعاينة والشوا  
خلاف لا تقتضي الزوج غالبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قولنا لك واحدة لو قال والله لا شرب لزيدا بغيره بذكر قطع المنة  
عليه حنث بكل شئ اتفق به من ماله سواء الكان ذلك باكل او شرب او عارية  
او ركوب او غير ذلك مع قولنا في حصة والشا في ان لا يحنث الا بما يتناول  
لنظم من شرطه الما فقط فالاول مستد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ولعل العمل في السمعين على القرينة **ومن ذلك** قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم  
لو حلف انه لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها من نفسه دون اهله  
ورجله لا يبرأ حتى يخرج نفسه فالاول مستد وفي امر الحنث والشا في محقق  
فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لا ايمان الاثلاثه انتم  
لو حلف لا يدخل دارا فقام على سطحها او داخلها او دخل بيتا منها فيه  
شماوع اليه حنث مع قولنا الشا في ان لا يحنث فالاول مستد والثاني محقق

ان  
اليمين  
في  
الحنث  
مطلقا  
انما  
يجزئ



















ان الخالب في باب الاستبراء النقيض ولولم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء  
 للامراة غير براءة الرحم ووجدها اول النصفين قولنا ان الاستبراء لبراءة  
 الرحم والتم لها سكرها عادة لا يتحل واما البكر فامرأها ظاهر **ومن ذلك**  
 قولنا لا يمتنع للرجعة ان من ملك امرأة جازله بيعها قبل الاستبراء وان كانت  
 قد وطئها مع قولنا النقيض والحن والتوري وابن سيرين ان الله يجب الاستبراء  
 على البائع كما يجب على المشتري ومع قولنا عتقت ابن عتقت رضى الله عنه  
 ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول محقق على البائع دون  
 المشتري والثاني في مسند والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف  
 على المشتري فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة  
 ظاهر **ومن ذلك** قولنا انك وانك في واحد اذا اعتق ام ولد  
 او عتقت بموته وجب عليها الاستبراء بحبسه مع قولنا جدد داود وعبد  
 الله ابن عمر وابن العاص انما اذا مات عنها سيدها اعتقد بارتبة اسهر  
 وعسر اول محقق والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
 والله تعالى اعلم **كتاب الرضا**  
 اتفق الايماء على انه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وعلى انه التحريم بالرضا  
 يثبت اذا حصل لطفل في سنتين فاقبل خلافا لداود في قولنا ان الرضا ع  
 الكبير يحرم وهو بخلاف لكانة الفقهاء وبكى ذلك عن عائشة رضى  
 الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضا انما يحرم اذا كان من لبن امي  
 سوا كانت بكرة ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالفوا جدي في ذلك فقالوا  
 انما يحصل التحريم بلبن امرأة تارضها لبن من الجماع وكذلك اتفقوا على  
 ان الرجل لو رده لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا  
 على سقوط الزوج ويحرم الاب في رواية عن احمد انه شرط الارضا ع من  
 الثدي وكذلك اتفقوا على انه الحقنة باللبن لا يحرم الابي قولنا قد ييم  
 النساء في وهو رواية عن مالك **ومن ذلك** قولنا  
 الاجماع والافاق في الباي واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا  
 الحي حنفية وما لكان الحد لا يضر طرية الرضا ع فيكي فيه رخصة  
 واحدة مع قولنا لسان في واحدة احدى روايتيه انه لا يثبت الاجتنان  
 نصحا وتوع قولنا جدد في الرواية الثانية انه يثبت بطلا رصعا  
 فالاول مسند والثاني محقق كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد  
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنفية ان اللبن اذا  
 خلط بالماء فاذا كان الكبر عا ليا حرم او غير عا ليا لم يحرم كان صلوا فيه  
 با فلا واما المخلوط بالطحام فلا يحرم عنده بحال سوا كان عا ليا او مقفوا  
 مع قولنا اجماع ما لكان انه يحرم اللبن عا استهلكا لئلا يبين طبع او دوا او  
 غيره لم يحرم عند جمهور اصحاب ومع قولنا لسان في واحد ان التحريم يتعلق  
 باللبن المخلوط بالشراب والطحام اذا استعمله المولود حسمرات سوا اكا  
 اللبن مستهلكا او عا ليا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مسند

فخرج الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على حال اهل الورع هو  
 والتخفيف محمول على احاد الناس والله تعالى اعلم **كتاب النفقة**  
 اتفق الايماء على وجوب النفقة  
 لمن تلزم نفقته كالاب والزوج والولد الصغير وعلى ان النكاح شرط للنفقة وعلى  
 انه يجب على المرأة ان ترضع ولها الدية وعلى ان الولد اذا بلغ مريض استبرأ  
 نفقته على ابويه **ومن ذلك** قولنا ما وجدته من مسيل الا نفقة واما ما اختلفوا  
 فيه **من ذلك** قولنا لا يمتنع لثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال  
 الزوجين فيجب على المؤسر للموسرة نفقة الموسرين وعلى الفقير للفقيرة اقل  
 الكفايات وعلى الموسر للفقيرة نفقة متوسط بين النفقين وعلى الموسرة  
 اقل الكفايات والثاني في تشديد قولنا لسان في الشرط لاجتهاد فيها  
 محضرة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول  
 محقق على الزوج والثاني مسند وعليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
**ذلك** قولنا لا يمتنع لثلاثة انهما اذا احتاجتا الى خادم لا يلزم ذلك  
 الزوج مع قولنا كذلك في المشهور عنهما انهما اذا احتاجتا الى خادمين او لثلاثة  
 وانكر وجب على الزوج ذلك فالاول محقق والثاني مسند فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنفية وما لكان واحد والنساء في بواهر  
 القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير مع قولنا  
 احمد في الرواية الاخرى والسلف في القول الاخر انه لها النفقة فالاول  
 محقق والثاني مسند فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا  
 الحي حنفية واجدانه لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجامع مثلها  
 وجب عليه النفقة وهي اصح القولين لسان في مع قولنا انك انه لا نفقة عليه  
 فالاول مسند والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قولنا في حنفية ان الاعسار ما ينفق والكسوة لا يثبت للزوج الصبي ولكن  
 يرفع يده عنها فتكتسب مع قولنا انك والنساء في انه يثبت لها الصبي بالاعسار  
 عن النفقة والكسوة والمسكن فاذا اصاب من زمن ولم ينفق على زوجته سقطت  
 عنها النفقة عند احمد في حنفية ما لم يحكم بها حاكم او ينفقها في قدر معلوم فيصير  
 ذلك دينا باسقاطها **وقال** مالك والنساء في واحد في المهر والنفقة  
 ان نفقة الزوج لا تسقط عن الرمان بل يصير عليه دينا لا يفي بمقابلة  
 التمكين والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى محقق في الزوج والثاني  
 حنبلي مسند وعليه فالاول من المسئلة الثانية محقق في الزوج باسقاط  
 النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني منها مسند في الزوج بموتها عنها  
 بعضي الرمان فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنفية  
 ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سمر بطير واجب عليه سقطت عنها  
 نفقتها مع قولنا انك والثاني انها لا تسقط بغير وجهها عن النسيب باذنه  
 لها فالاول مسند في الزوجة محقق في الزوج والثاني عكسه فخرج الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنفية ان المبتوتة اذا طلقت







لا تقبل له ثوبه اياها فالاول محقق بتعاقبها واحاديث والثاني مستد بها  
لظواهر الميزان في قوله **ومن** يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم  
خالد فيها الاية وكذا انفقوا على الذين قتل نفسا مسيئة مكافئة له  
الجزية ولم يكن المتولا بالمتقاول وكان في قتله مسجدا وجب عليه القود  
وكذا انفقوا على ان السيد اذا قتل عبده لا يقبل به وان تجرد كذلك  
انفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذا انفقوا ان  
الابن اذا قتل ابا بوبه قتل به وانفقوا على انه اذا اخرج رجلا من داره فقتله  
فرض حرم ما انفقوا من وجه **ومن** اذا اخرج رجلا من اولى الدم سقطت  
القصة من وانفقوا على ان الميراث في الميراث انما اذا اخرج الميراث بعد استيفاء  
ثمنه الا انما لم يجز عليهم القصاص **ومن** ان الاولوية المستحقين بالميراث  
الخاصين اذا حضروا وطلبوا القصاص لم يورث الا ان يكون الميراث في امره  
خاملا فهو حر حتى تصح وكذا انفقوا على انه اذا كان المستحقون صفارا  
او غائبين كان القصاص من مخرج خلا فلا يبيح حبيبه قاتله اذا كان له صفارا  
او استوفى القصاص ولم يورث وكذا انفقوا على انه اذا كان المستحق  
صغيرا او غائبا او مجنونا اخر القصاص في حبيبه الغائب فقط وكذا انفقوا  
انفقوا على ان الامام اذا قطع يد السارق او رجله فصرى ذلك الى النفس  
فلا ضمان عليه وكذا انفقوا على انه ليس للاب ان يستوفى القصاص  
لولده الكبير وكذلك انفقوا على انه لا يقطع اليد الصحيحة للسلطان ولا يبين  
ببساط ولا يسهل ريمين **ومن** ان من قتل بالحرم جاز قتل به **ومن**  
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاقيات وما اختلقوا فيه **من ذلك**  
قوله انما يبيح واحد المسلم اذا قتل ذميا او مجنونا هذا لا يقبل او يستأنس  
عليه قتل حيا ولا يجوز لولي العفو لانه يتعلق بقضية لا تنبذ في الامام  
مع قوله في حبيبه ان المسلم يقتل بالذمي لا بالمستأنس من الاول محقق على  
المسلم وكله ما كان فيه تحقير والثاني مستد بفرج الامر في ميراث الميراث  
ووجوه الاقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة  
ان الحر لا يقتل بعبد غيره مع قوله في حبيبه انه يقتل به فالاول محقق على  
الحر والثاني مستد عليه فرج الامر في ميراث الميراث **ومن** ذلك قوله  
الاية الثلاثة ان الاب لا يقبل بقتل ابنه مع قوله ان من قتل بغيره القاصد  
كاصحاحه وذبحه فان حذفه باسيف غير قاصد يقتل فلا يقتل والمجروح  
بذلك كالأب فالاول محقق على الأب والثاني بمقتضى فرج الامر في ميراث  
الميراث **ومن ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة واحد من الاثنا عشر من ذلك القصاص  
اذا استروا جماعة في قتل واحد فقتلوا بالاثنا عشر استثنى من ذلك القصاص  
فقال لا يقتل بالمسماحة الا واحد مع قوله في الرواية الاخرى انه لا يقتل  
الجماعة بالواحد ويجب الدية دون القود فالاول مستد والثاني محقق  
فرج الامر في ميراث الميراث ولكل من القولين وجه **ومن** ذلك قوله  
الاية الثلاثة ان الجماعة اذا استروا في حق يقطعوا كلهم فتقطع يد كل

ص

ن

ص

واحد مع قوله في حبيبه ان الابدي لا يقطع باليد ويؤخذ دية اليد من القاطنين  
بالسوا فالاول مستد والثاني محقق فرج الامر في ميراث الميراث **ومن**  
**ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة تحت القصاص بالقتل بمقتضى الحاشية الكبيرة  
والحر القاتل الذي يقتل في حبيبه ان يقتل ولا فرق عندهم بين ان يخنقه  
بجرا او يخنقه او يخنقه باليد او يخنقه او يخنقه او يخنقه او يخنقه  
الطعام والشراب حتى يموت **ومن** اذا اخرج رجلا من داره فقتله  
او يخنقه عظمته او غير محذرة وبذلك قال محمد والبريوسف **ومن**  
الي حبيبه انما يجز القصاص بالقتل باليد او بالحدود او الحاشية المحذرة  
او الجرح المحذرة اما اذا اخرج رجلا من داره او يخنقه او يخنقه او يخنقه  
لا قود فالاول مستد والثاني بمقتضى فرج الامر في ميراث الميراث **ومن**  
**ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة ان في عهد الخطا الدية الا ان الشاخي قال  
ان كثر الضرب حتى مات فعليه القود مع قوله انك بوجوب القود في ذلك  
اي في عهد الخطا بان يتعد الفعل ويختل في القصاص او يضرب بسوط لا يقتل  
مثله غالبا او يكرهه او يكرهه لها بل يباح فالاول محقق بالدية والثاني  
مستد بالقصاص من فرج الامر في ميراث الميراث ولكل من القولين دليل عند  
الفاصل من السنة **ومن ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة لو اكره رجل رجلا على  
قتل اخر قتل المكره دون المباشرة مع قوله لا يبيح الثلاثة لو اكره رجل رجلا على  
الشأخي في قتل المكره بكرهه او لا واحد او اكرهه او اكرهه او اكرهه  
له والراجح منها انه عليه جميعا القصاص فان كانا فاه احدهما فقط فالقصاص  
عليه فالاول مستد بغير المكره بكرهه او لا واحد او اكرهه او اكرهه او اكرهه  
مقتضى فرج الامر في ميراث الميراث **ومن ذلك** قوله انك ان يشرط  
بغير المكره ان يكون سلطانا او سيدا من عبده او مستطافا منهم جميعا الا ان  
ليكون البعد اعجابا حاشا لا يكره ذلك فلا يجز القصاص عليه القود مع قوله لا يبيح  
الفاصل انما يصح لو اكرهه من كل يد عابدة فالاول محقق على غير من ذكر  
والثاني في مستد بفرج الامر في ميراث الميراث ويصح حمل الاول على حال  
اصحاب الجماعة من الامر الذين لا يباحون الا من السلطان وحمل الثاني على احد  
الناس الذين لا يباح لهم بوجه **ومن ذلك** قوله لا يبيح الثلاثة  
انه لو اسكت رجل رجلا فقتله اخر فالقود على القاتل دون الممسك ولكن  
على الممسك القود مع قوله ان الممسك والقاتل شر يكافى في القتل في  
عليها القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا باسك وكان المقتول لا يحد  
على الحرب بعد الاسك ومع قوله لا يبيح الثلاثة لو اكرهه او اكرهه او اكرهه  
الممسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انهما يقتلان في الاطلاق  
فالاول مستد بغير القاتل دون الممسك والثاني مستد بغير القاتل  
الذي ذكره والثاني مستد ايضا بفرج الامر في ميراث الميراث ونحوه  
الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قوله لا يبيح  
وبذلك في احدي روايتيه واستد في بارج قوله ان الواجب بالقتل

نه

ص

ن



انهم جميعا وهو القود مع قولنا ذلك في الرواية الاخرى والسبعة في القول  
 الاخر واحد في احدي روايتنا الواجب ان يغير بين الدية والقود وقابلية  
 الخلاف في هذه المسألة انما اعمى بطلان سقط الدية فالاول مستدرك  
 القود والثاني فيه تحقير بالتحسين بين الدية وقروح الامراض من بين الميزان  
**ومن ذلك** قولنا في حصة وما كان في احدي روايتنا ان القود اذا عجز عن  
 القصاص عاد الى الدية بغير رضى الجاني وليس له الحد ولا الجاني الا  
 برضى الجاني مع قولنا في واحد له ذلك مطلقا فالاول فيه التسديد  
 على الولي والثاني فيه تحقير عليه قروح الامراض من بين الميزان **ومن**  
 ذلك قولنا في الدية الثلاثة انما اذا عجزت المرأة سقطت القود مع قولنا ذلك  
 في احدي روايتنا انما لا يدخل النساء في الدية مع قولنا في رواية اخرى  
 ان النساء يدخلن في الدية كالرجال اذا لم يكن في درجتهن عصبة ومعنى انهن  
 يدخلن في القود والدية معا وقيل في القود دون العفو وقيل في العفو  
 دون القود فالاول محقق على الجاني والثاني فيه تسديد عليه والثالث  
 كذلك بالسر الذي ذكره في قروح الامراض من بين الميزان **ومن ذلك**  
 قولنا في حصة وما كان ان القصاص لا يورث اذا كان المسحق صغيرا او مجنونا  
 مع قولنا في واحد في اظهر روايتنا ان يورث لاجل ما حتى يبلغ الصغير  
 ويقتل المجنون فالاول مستدرك على الجاني محقق على المسحق والثاني عكسه  
 قروح الامراض من بين الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة وما كان للاب  
 ان يمسق بولده الصغير سرا كان سره بكماله لا وسوا كان في النفس  
 او في الطرف مع قولنا في واحد في اظهر روايتنا ان لا يسقو في الاول  
 فيه تسديد على الجاني والثاني فيه تحقير عليه قروح الامراض من بين الميزان  
**ومن ذلك** قولنا في حصة وما كان اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه  
 الا القود ولا يجزي عليه ما اخرجه مع قولنا في واحد في ان قتل واحد واحد  
 قتل بالاول وللباقين الدية وان قتلهم في حالة واحدة افرع بين اوليا المقربين  
 فمن خرجت فرقة قتل له وللباقين الدية مع قولنا في واحد اذا قتل واحد جماعة  
 فخص الاوليا وطلبوا القصاص قتل جماعة ولا دية عليه وان طلب بعضهم القصاص  
 وبعثهم الدية قتل من طلب القصاص ووجبت الدية لمن طلبها فان طلبوا  
 الدية كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تحقير على الجاني والثاني فيه  
 تسديد عليه والثالث في محصل قروح الامراض من بين الميزان **ومن**  
 ذلك قولنا في حصة اذا جرح رجل جرحا قطع يده ايمى ثم جرح في اخر قطع  
 يده ايمى وطلب منه القصاص قطع يده بها واخر دية اخرى بها مع قولنا  
 في ذلك انما قطع يمينه بها ولا دية عليه مع قولنا في الثاني انما قطع يمينه بالاول  
 ويعزم الدية للثاني وان كان قطع يدها دية واحدة افرع بينهما  
 عند الثاني في كل من التسديد قولنا في حصة انما ان طلب القصاص قطع  
 لها ولا دية فان طلب احدها القصاص واخذها الدية قطع لمن طلب  
 القصاص واخذت الدية للاخر فالاول مستدرك والثاني فيه تحقير والثالث

محصل قروح الامراض من بين الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة وما كان  
 ان لو قتل مسقما ثم مات سقط حق ولله الدم من القصاص والدية جميعا مع قولنا  
 في واحد ان الدية تنهى في تركته للاوليا المقبوله فالاول محقق والثاني  
 فيه تسديد قروح الامراض من بين الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة انما  
 لا يستوفي القصاص الا باسيف سوا اقل به او بغيره مع قولنا في واحد  
 والثاني في انما يقتل بغيره او بغيره وهو احدي روايتنا من احدي الاول  
 فيه تحقير واحسن للمقتل والثاني فيه تسديد لانه ربما قتل بمقتل قروح  
 الامراض من بين الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة واحد ان لو قتل خارج  
 الحرم ثم لجأ اليه او قتل بغير ارضه او ردة ثم لجأ اليه لم يقتل في الحرم  
 ولكن يصيب عليه ولا يبيع ولا يسير في حرمه حتى يخرج منه فيقتل مع قولنا  
 في ذلك والثاني في انما يقتل في الحرم فالاول فيه تحقير على الجاني بتأخير  
 القصاص عنه والثاني فيه تسديد لعدم التأخير قروح الامراض من بين الميزان  
 الميزان ودليل الثاني ان الحرم لا يبيع عاصيا ولا قاتلا بدم ودليل الاول  
 شهر سنة حرمة الحرم الذي هو حرمة الله الخاصة فيجوز هذا حال الحرم  
 الذي غلبت عليه هيبته الله تعالى فانطوت فيه اقامته حدود حرمه لم يحل  
 الثاني على حال الحكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة ولا يجرى من عدا الله القصاص  
 احد لنفسه من التأخير والله تعالى اعلم بالصواب وايضا المرجع والمآب  
**كتاب الدييات** اتفق الامة على ان الدية اسم  
 الجراح المذكور ما بين من الابل في مال الناقة لتمامها اذ عدله الجارية وجميع الجراح  
 قصاص في كل ما يتلحق فيه القصاص والاتفاق الامة على ان ليس في هذا الجرح  
 الجسمة محد رتري وفي الخارجة والداية والراية والملاحة والسحاق  
 وليس هذه الجسمة معروفة في كتاب الفقهاء وجميعها ان في كل واحد من  
 هذه الجسمة حكومة بعد الاندما والخلوة ان تقوم الجسمة عليه قبل الجنا  
 كان كان عبدا ثم يقدى له قيمته بعد ما يكون له بقدر التمسك من دينه  
 يتلحق قيمته الجروح التي لا يبيد بها في حساب الخلاف كما هو صفة الله بوضع  
 العظم والهاشمة التي قسم العظم وتكسره الى اجزائها وجميعها ان في  
 الموصغة القصاص ان كان عهدا او عينا ان في المقتلة وهي التي توضع رتري  
 وتنقل لقطام خمسة عشر من الابل وجميعها ان في الملامعة تلك الدية وهي  
 التي فصل الى جلد الدماح وكذلك التحقد على ان في الجاحية تلك  
 الدية وهي التي فصل الى جوف البظر والمصدر ونحوه الخ والجيرة ه  
 والخارصة والتفوق على ان العين بالعين والالف بالالف والادب بالادب  
 والسن بالسن وجميعها ان في العين الدية كاملة وفي الالف اذا جرح الدية  
 وفي السن الدية وفي السفين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وفي  
 اثنيان وتلدون سنا وجميعها ان في كل سن خمسة اجرة وفي الجحش الدية  
 وفي الجي الواحدة ان تقيمت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولي من  
 السنا فعية وجوب الدية في الجحش وقال لم يرد ذلك خبرا ولا نصا  
 لقيت فيه لانه من العظام الداحلة كالرفقة والضلع وجميعها ان في الاظفار الاربع

ص

ب

ص

ث



الدين في كل واحد ربح الدين الاما نقل عن مالك بان فيها حكومة واجمعوا ان في كل ربح نصف الدين وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا ان في السنة الدين في ذهاب الحمل الدين وفي ذهاب السمع الدين واجمعوا ان دين المرأة المسلمة في نفسها على النصف من دين الرجل المسلم وانفق الاية على ان الدين في قتل الخطا على عاقلة الجاني وعلى انما يجتمع عليه مائة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق والامامة اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان دين المسلم الحر الزكوات مع قولنا في حنيفة انها مائة في ثلاث سنين فالاول مستد واثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول في تقليم حرمة المسلم المجني عليه ووجد الثاني في تقليم حرمة المجاني فان المجني عليه قد تعدت فيه الاقدار عندنا انها عاجلة والجاني يرجو بقاءه والعفو عنه اذا احبته الدين ثلاث سنين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان دين شبيه الجاني في الجاني في ثوبها مستد مع قولنا ما لك في احدى روايتيها خطا خمسة فالاول فيه تشديد بالتشديد والثاني فيه تخفيف بالتخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحد ان دين الخطا خمسة وعشرون في عذر وعشرون في بيت وعشرون في اذن ابن محاصر وعشرون في بيت محاصر وبذلك قال مالك والشافعي والائمة جملتهم من مخالفي بن لبون في الاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحد ان يجوز اخذ الدين بالبر والاراء في الدنيا من مع وجود الدين مع قولنا الشافعي انه لا يجوز الحد والعن الا اذا وجد في الاما لتراخي فالاول محقق والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على المعطن لان المقصود بالدين تقليم حرمة ذلك المجني عليه فان وجدنا الاصل كانت في المقدم والافقمة تحصل بها الزجر وتقليم حرمة ذلك المجني عليه فاما قد رها الشارح بالابل لكونه كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقهاء وكان ما لك يقول الاصل في الربا فان تعدت او صح اوليا الجاني عند الجاني الف دينار او اثنى عشر الف درهم ومبلغ الدين عند ابي حنيفة عشرة الف درهم وعند الثلاثة اثنى عشر الف درهم **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان الدين لا ينقطع بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالبحر او العمرة ولا وهو في سهر حرام ولا يقتل في رجم مسلم مع قولنا ان الدين يقتل في قتل الرجل ولده فقط ومنه ان يقتل في كل مذهب مذموم في كتب الفقهاء مع قولنا الشافعي انها تقتل في الحرم وفي الحرم في الاشهر الحرم فالاول في تقليم حرمة المسلم على الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد والثاني في معظم للولد اذ مع الله تعالى حين لم يمت عنه يقول **ولا تقتلوا اولادكم** ويقول **ولا تقتلن** اولادهن والثاني لا الاول فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا الامية الثلاثة في المأذون بين الدين مع قولنا ما لك في رواية له

ان فيها حكومة فالاول مستد والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا الامية الثلاثة ان في العين العامة التي لا يبرئ منها واليد السلا والذكر الاسل وذكر الخصى وسنن الاخرس والاصم الزاوية هي والسنة السوداء حكومة مع قولنا الشافعي واحد في اظهر قوليه ان في المذكور كلها الدين قال احمد وفي كل خلق بغير وفي الترفوة بغير وفي كل من الذراع والسنة عند الفخر بغيران وقال الامية الثلاثة في ذلك حكومة فالاول عن المسئلة الثانية مستد والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة والشافعي في احدى قوليه انه لو ضرب فاضربه فذهب عقله فعليه دين العقل ويدخل فيه ارض الموصحة مع قولنا مالك والشافعي واحد في ارجح قوليه ان عليه ارض العقل دين كاملة وعليه ارض الموصحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارض الموصحة في الدين والثاني فيه تشديد بعدم ادخال الاسل المذكور فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحد انه لو قلع سن من فخر لاي عليه ضمان مع قولنا مالك والشافعي في امح القولين انه يجب الضمان فالاول محقق والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة لو قطع لسان مبي لم يبلغ حد النطق فقيه حكومة مع قولنا الامية الثلاثة ان فيه دين كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني مستد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا مالك واحد انه لو قطع عين من لزم دين كاملة مع قولنا في حنيفة والشافعي انه يلزم نصف دين فالاول مستد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحد لو ضرب رجلا رجلا فذهب شعره فدينه فذهب شعر راسه او شعر حاجبه او اهداه عينه فدينه مع قولنا مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مستد والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة لو وطئ زوجته فاقصاها وليس عليها بوطي فلا ضمان عليه مع قولنا الشافعي وما لك في احدى روايتيها ان عليه دين مع قولنا مالك في اشهر روايتيها ان في ذلك حكومة فالاول محقق لكونه من ماذون فيه في الجملة والثاني مستد والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان دين اليهودي والنصراني كدين المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق ومع قولنا مالك انها على النصف من دين المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قولنا الشافعي انها ثلث دين المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قولنا احمد انه ان كان للنصراني او اليهودي عمد وقلة مسلم عدا فدينه كدين المسلم وان قتله خطا فنصف دين المسلم واختارها الحنفي وفي رواية له انها نصف دين المسلم فالاول مستد نفاها قولنا **ولا تقتلوا** وكنتها عليهم فيها ان النفس بالنفس والدين بالدين الى اخر السق فانه الله تعالى فيم ينسخها بآية اخرى في سريستها لاسبابا ومما حبه لا يجوز ليجوز لئلا يسهل الغرابة بالسنن والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على الجاني والراعي معقل في احد سنن



تستدبر لفظا هو المتقدم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول**  
ما كنت اذا اصبحت الفارس ان الخيل انما تقبلي ما قلته كل واحد منهما ذنبه للآخر  
كاملة وبه قال اشع في رجم اجد الامام الى حبيته في ذلك فوالا قال اشع  
في ترك كل واحد منهما نصف قيمة ذنبه الاخر فالاول يستدبر والثاني فيه تستدبر  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الى حبيته رجم الله تعالى ان  
الجلي يداخل مع القاذبة فتزويجهم ويلزم ما يلزم احدهم وبه قال ابن القاسم  
من احتجاب ما لك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة مع قول الشافعي  
ان انتفعت العاقلة الى الذنب لم يلزم الجاني شي وان لم يتبع لزمه ومع قول  
احمد بن ابي بزرغ شمس سوا انتفعت العاقلة ام لم تنتفع وبها هذا اذا لم تنتفع العاقلة  
لتجمل جميع الذنب انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تستدبر الجاني والثاني  
تحتف والشافعي لا يفتل فاحد شق التفاصيل فيه تحفيف والراجح تحفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **وروجه الاول** ان الجاني في الاصل والى العاقلة من عاقلة  
لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريه الجانية ولولا  
اعتقادهم فيها لم لا يسلمونه لاهل المحبة عليه كما تجريه الجانية **وروجه**  
الثالث رجوع ذلك الى نظر الامام في رجم العاقلة ورجوعه فان رجمه  
عقوبته وشدته فونها جملتها الذنب كاملة فمستدبر عليه يومئذ فبعد عن  
الجانية خوفا ان يفرضها الامام الذنب كاملة وان رجمها من تحت الذنب وعدم  
عقوبتها وتجريه استنكرت الجانية فيهم في المذنب **وروجه الرابع** ان العاقلة  
هي سبب تجريه الجانية كما قلنا في توجيه قولنا في حبيته وانما جرح ذلك  
ان الجاني من قسم استنكره عادة وتجرى المالا بعده لا يردعه لكونه عليه فكانت  
الذنب كاملة على العاقلة ان تستدبر عليه ولولا ما ورد في كون الذنب على العاقلة  
فكانت الذنب لا تستدبر الجاني في سببها متى فوات الشرية **ومن ذلك**  
قولنا في حبيته اذا كان الجاني من اهل الديوان قد بوايته عاقلة ويقع مودعها العصية  
في التجمل فان عدوا حبيته تجمل العصية وكذا عاقلة السوقي اهل سورة سم  
فراسته فان عجزوا اهل محلة فان لم يتبع فاهل بدرة وان كان الجاني من اهل الوعي  
ولم يتبع فاهل مصر لئلا يلو تلك العزى من سوادهم قولنا لك والشافعي في واحد لا يمد  
لهم في الذنب الا اذا كانوا اقارب الجاني فالاول مستدبر واهل ديوانه واهل سورة  
واهل محلة واهل بدرة وبها اهل مصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني  
والثاني فيه تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه الاول** ان اهل الديوان  
ومن عطف عليهم يسوقهم ما يسوق الجاني بما لا ويسوقهم ما يسوقه فكانوا كالعصية  
في المحنة ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن يمدحهم عن حبيته العصية والعاقلة  
فلا يجمعونهم وسبب في بياضهم التي والعصية ان المراد باهل الديوان في  
كل ما اثبت امر به ديوان الحيد من العاقلة **ومن ذلك قول** الى حبيته انه  
يسوي بين العاقلة فيوخذ من ثلاثة دراهم الى اربعة وان لم يسويها تجمل العاقلة  
من الذنب فتدبر ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد مع قولنا لك واحد ليس هو  
عقد وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يجرى مع قولنا لك في ان يتدبر فيوضح

قوله  
في

خل

على العنق

على العنق نصف ذنبه وروى المتوسط الحال رجم ذنبه ولا يقص من ذلك فالاول  
سدد ذنبا في فيه تحفيف والثاني في فيه تستدبرين حبيته استدبر فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الى حبيته واحد والشافعي في واحد  
قولنا ان العاقلة والخائب والخاص من العاقلة سواء في تحمل الذنب مع قولنا لك ان العاقلة  
لا يجتمع الحاضر شيئا اذا كان الخائب من العاقلة في اقليم اخر سوى الاقليم  
الذي فيه بقيه العاقلة ويقيم اليهم قرب القبل من هو بها وبهم فالاول  
سدد والثاني تحفيف به بشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**  
**ذلك قول** الى حبيته انه اذا مال حائط الاسنان الى الطريق او ملكت ثم وقع  
عليه شخص فقتل فان كان طوله بالمقصر فلم يفعل بعد التمكن ضمن ما قلناه  
بمسببه والا فلاح قولنا لك واحد في احد رويتهما ان عليه العاقلة ان لم  
يقصه لا وما لك بشرط ان يمسك عليه بالامتناع من التقصير مع القدرة عليه  
ومع قولنا لك في الرواية الاخرى ان يبلغ الخوف الى حد لا يبرح من معه الاطلاق  
ضمن ما قلناه سواء تقدم طلب لم لا يسوا استدبر لا ومع قولنا في الرواية  
الاخرى واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يضمن فالاول يفتل والثاني  
فيه تستدبر والثاني تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ويوجه الاول**  
ظاهر **ومن ذلك قول** الى حبيته لو صاح اسنان عياصبي او معنوه وبها  
عياصبي او حائط فوقع فانه اذهب عقل الصبي وعقل الباطل فسقط اد  
بحث الامام الى امرأة سبيته عياصبي الى مجلس الحكم فاحصنت جنبها فرعا  
او راى عليها فلا ضمان في سبب ذلك حيلة واحدة مع قولنا لك في ان يمسك  
العاقلة الذنب في ذلك كله الا في خوارق فانها لا يمسك العاقلة فيه ومع  
قولنا احد ان الذنب في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المسترعاة ومع  
قولنا لك الذنب في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا يمسك فيها احد  
فالاول تحفيف والثاني والراجح فيها تستدبر والثاني سدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **وروجه الاول** عدم المباشرة ووجه الثاني وما بعده  
التخريم بالنسب **ومن ذلك قول** الى حبيته وما لك ان لو ضرب بطن  
امرأة فالتفت جنبها مستدبر ما نت فلا ضمان عليه لاجل الحين وبها الذي  
ضربها ذنب كاملة ومع قولنا لك في واحد انه في ذلك ذنب كاملة للحين فما  
الاول تحفيف في ضمان الحين مستدبر في ذنبه امه والثاني سدد في ضمان  
الحين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** لا يضمن  
ان لو حفر بين ذنبا داره ضمن ما هلك فيها مع قولنا لك انه لا ضمان فالاول  
سدد والثاني تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ويوجه الاول** والثاني  
ظاهر **ومن ذلك قول** الى حبيته انه لو سقط برة في المسجد او حفر بيرا  
لمصنعه او علق فيه قند بلا فخطب بذلك اسنان فان لم ياذن له الميزان  
في ذلك ضمن مع قولنا في اظهر روايته والثاني في احد قولنا انه لا ضمان  
تجلا فاما لو سقط فيها حفار ورلق برك اسنان فان لا ضمان له عليه بلا  
خلا فوالاول فيه تستدبر وبشرط المذكور فيه والثاني في احد شق التمسك  
تحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وروجه الاول** انه اذا لم ياذن له الميزان

في

في



فما كان له الخمر ولا البسط فقد عا حق الجيران المحبين على حقوق غير الجيران  
المبهمين ووجه الثاني كونهم قصدوا فعل الجور بالاصالة فليس عليه ضمان  
**ومن ذلك** قول الجاني خيعة وانتهى في داره كلبه عقورا  
فدخل الي داره انسا ن وقد علم انهم كلبا عقورا فعقروه فلا ضمان عليه  
مطلقا مع قوله ان كان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبه البراءة  
يعلم انه عقورا ومع قوله ان لا يبيعه اليه لانه لا ضمان عليه فلا ولا ولا ولا  
تخفيف الثاني فيه فسد يربا بشرط المذكور فيه فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة ويصح حمل الضمان على حال اهل النوع وكما  
اشفق على المسلمين والثاني على ما كان دون ذلك في النوع والشفقة  
والجد للدرية التحليل **كتاب القسامة**  
اتفق الايماء على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا  
ما وجد من سبيل في الباب من سبيل الاتفاق واماما اختلفوا في **قيد**  
**في ذلك** قول الجاني خيعة السبيل الموجب للقسامة وجوز قيل في موضع  
هو في حفظ قوم وحائهم كالمخلة والدار وسجد المخلة والقرية والقيل  
الذي يسرع فيه القسامة اسم لبيتهم اسر جراحة او ضربا وحقن فان  
كان الدم يخرج من القيد او دبره فليس يقبل بخلاف ما لو خرج الدم من اذنه  
او عينه فهو قاتل تسرع فيه القسامة مع قوله ان السبيل المختار في  
القسامة ان يكون المقتول دمي عند فلان وما يكون المقتول بالقسامة  
حر اسوا اكان فاسقا او عدلا ذكرا او انثى ويقوم لا وليا المقتول هذا  
واحد واختلفوا في سبيل استراط عدل الشاهد وذكر ربه فطرها ابن  
القاسم وانما سبيل بالفسق والراة ومن الاسبا والموجه للقسامة  
عند ما كان من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول في مكان واحد داخل الناس  
ويجاء راسه رجل بعد سلاح مخضب بالدم ومع قوله ان السبيل في السبيل الموجب  
للقسامة الموت وهو عنده قرية تضرب المدعي بان يرمي قاتله في محله او  
قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة او تفرق جمع عن قاتله وان لم يكن  
بينهم وبينه عداوة وشهادته الجدة عنده لوث وكذا عبيد او نساة او صبيبا  
او نسقة او كفار عن الراعي من مذهب لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث عنده  
لج السنة الحاص والعلامة ان قتل فلانا ومن اللوث وجود تلخ بالدم او  
بالسلاح عند القاتل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بموضع او في باب  
فيوجد بينهم قاتل وكذا لو تقاتل ثل سفلان والتم الحرب بينهم وانكسروا عن قاتل  
منهم لوث في حق السفل الاخر ومع قوله لا يجد الايماء بالقسامة الا ان يكون بين  
المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلف الرواية عنه في اللوث فروي عنه  
العداوة القاهرة والعصبية خاصة بين القاتل وبين المطالبة بالدم  
وحا بين اهل البغي واهل العدل وهذا قول اعظم اصحابه وما روي  
المقتول ان قتلنا قاتلي فلا يكون لوثا الا عند ما لا فاداه وجد المقتول  
للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الايماء خلف المدعون على قاتله خمسة  
يمينيا واستحقوا منه اذا كان القاتل عملا عند ما كان واحدا وما عند السبا

فاجري

فاجري يمين مذ هبة انهم يستحقون دية مخطئة انهم كلام الائمة في بيان السبب  
الموجب للقسامة فامل فيه بعد بعضهم بشدة في الاخذ بدم المقتول وبجسمهم  
تخفف في الاخذ بدمه وتكفي بالدية اخذ بالاحتياط لدم المقتول بالقتل لا يخرج  
عن ذلك فان الذي حلت قاتله اجله وقضى ما كتب عليه والحي يرحي له  
الخير والمساعدة بما قيام شعائر الدين فمن اشترط العدة والذكورة في  
الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق البنت  
وحرمة والدها **ومن ذلك** قول السبا في ومالك واحد انه يبيد ابائنا  
المدعي للقسامة لا يبيد المدعي عليهم فان نكل المدعون ولا يبيد خلف  
المدعي عليهم خمسة يمين ويرعى مع قوله ان خيعة انه لا يسرع اليهم في  
القسامة الا على المدعي عليهم فان لم يمينوا استخصا بعينه يدعوا عليه خلف  
عن المدعي عليهم خمسة رجال حسون عينا من عترة المدعون فيمدون  
بالدم ما قتلوا ولا عمت له لم قاتلوا فان لم يكونوا خمسة كبرت اليهم فان  
نكلت الايماء وجبت الدية على قاتله اهل المخلة ويلزم المدعي عليه اليمين  
بعدمه عز وجل انما قتل وبيرا فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص  
القسامة بالمدعي عليهم والثاني في عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
البراءة بايمان المدعي للقسامة لانهم هم الذي يطلبون اخذ الشار ووجه  
كون اليمين لا تسرع الا على المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيجملون  
لغير اسماحتهم **ومن ذلك** قول السبا في واحد والسبا في في الشهر القوي  
ان الايماء اذ كانوا اجماعة فتمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الاول  
مع قوله ان خيعة ان الايماء لا تكرر عليهم بالادارة بعوان يبيد الاخرين بل يؤتم  
فالاول فيه تخفيف على الاول والثاني فيه تشديد عليهم فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان وتوجيه القولين ان يفي على الطعن **ومن ذلك** قول السبا في ثلاثة  
ان القسامة ثبتت في العبيد مع قوله انك في احديهم ورايهم انها لا تثبت  
فيهم فالاول مستند والثاني تخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
خرقة الادعي المسلم من حيث هو ووجه الثاني ان خرمه العبيد يقتضي عن مثل  
ذلك لا تخافهم باموال في كون السيد يبيعهم وشرا وهم كيف شاء بخلاف الامرا  
فان الصلح معهم يبيع الجروا كل محمد بيا ننا فاعلم حرمه عند المدعي  
**ومن ذلك** قول السبا في خيعة واحد ان ايمان السبا لا تسرع في القسامة مطلقا  
لا في عمد ولا في خطا مع قوله السبا في تسرع مطلقا في العمد والخطا دون العمد  
فالاول تخفف على السبا بسبب دية المهور والثاني عكسه والثالث فصل فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة وابعد اعلم  
**باب كفارة القتل** اتفق الايماء على وجوب الكفارة في قتل  
الخطا اذ لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا او عيا ان كفارة قتل الخطا عتق رقبة  
موسنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قوله ان خيعة انه لا تسرع  
الايمان في كفارة الخطا بغيره لعدم حمله المطلق على المفند **ومن ذلك**  
ما وجد من سبيل الاتفاق واماما اختلفوا في **قيد ذلك** قول السبا في  
الثلاثة يجب لكفارة في قتل المدعي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم المشهور

ر

ط



مع قولنا ان الكفر كفارة في قولنا الذي فالاول سجد والثاني محقق فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بوسيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على الذي في قوله تعالى فله بان يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة  
في قوله من علم دميما كنت حججه يوم القيامة انتهى فاذا كان هذا في  
ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلا فكيف عرفه فله حق واما  
وجوب الكفارة في قولنا العبد المسلم فله حقه في وصيته صلى الله عليه  
وسلم في حال اختصا به بقوله عليه الصلاة والسلام انما ايمانكم فيكم وقد ورد ان  
الوصية على الارواح من اواخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم وهو مختصر فله  
بقوله ذلك يتكليف لا يكله لسانه بين ما ورد من وصية عليه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو مختصر وجب احترام وجوب  
الكفارة في قوله ووجه الثاني في قولنا الذي حل وصيته رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على اهل الامة على فعل امر مخصوص كاحكامه في حق وكالوفاء  
بوصيته في الكفارة ووجه اذامان وتكون ذلك دون وجوب الكفارة  
لتكليفه وجوب الكفارة فله في حق الدم في الجنة من حيث كلفه بالله  
وتكليفه لرسول الله صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته وما لا  
واحد في احدي روايته لا يجزئ الكفارة في قولنا العبد في قولنا في واحد  
في الرواية الاخرى الخطا في الاول محقق والثاني مستدرك في امر الجاني  
حقيقته الميزان ووجه الاول ان الشارع شدد في امر القاتل بعد ان يقتل  
او لدية اذا عفى الاول عن قتله الجاني فلا تراه في ذلك ووجه الثاني  
ان القاتل عطف انما كان قتل خطأ فكانت الكفارة به ايقوم كان  
قتله خطأ ويكون قولنا لا يجزئ الكفارة في القاتل من عدم نفي القتل  
كما قالوا في سجود السهو انما يبيح الجوز من ترك ذلك البعض عمدا وقالوا  
قولنا باب سجود السهو انما هو جري على القاتل فله جنة مدركة وعطف  
**ومن ذلك** قولنا في واحد عتبا الكفارة في الكفارة اذا قتل مسلما  
خطا مع قولنا في حقيقته وما لا تراه لا يجزئ كفاية عليه فالاول مستدرك  
في الكاف من حيث نفي الكفارة والثاني محقق في قولنا في امر الجاني  
الميزان **وجوه** الاول ان التكليف على الكافر كما اسرنا اليه بان نفي  
من حيث عدم تحققه في حق المسلم **وجه** الثاني ان الكفارة طهرة للقتل  
دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس باهل له لذلك لا يظهر الاجرة  
بالثبوت يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة **وقد سمعت** شيخنا شيخ الاسلام  
ذكر ما وجه الله تعالى بقوله **حيث** وردت الكفارة فلا بد ان يكون  
بسبب ذنب وقع المصير فيه فله الكفارة كاتسرها من ذنوبه من وقوع الاذي  
بالعبد كما ورد في قوله تعالى انما له يرفع فيصير عبيدا لراي كالمظلمة فيمنع  
من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة احد الاماكن بيدها حبه اذا وقع  
في حظور رايه **ومن ذلك** قولنا لا يفي الاثمة الاثمة انه تجزئ الكفارة في الصبي  
والجنان اذا قتل مع قولنا في حقيقته انه لا يجزئ كفاية فالاول  
مستدرك والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نسبتها الى

قوله

قوله المختص في الجدة فله حق الولي المصير من القتل او ضبط المجنون بالقتل  
والفعل ما كان قد راي قتل احد عاذا مع قول المجنون رعا بقا في اسباب  
المجنون باكله طعاما لا يسب سب من احد منكم فكان نفي الكفارة من باب  
المواحدة بالسبب عند من يقول من الائمة **وسمعا**  
سبي عبيد القادر السطوي رحمه الله يقول اذا قتل المجنون وباحدا  
لم يقتل به كالمجنون بل اولى لان المجنون لا يسب في حذبه بل جرحه بالامانة  
الائمة الى حمزة الحق تعالى بعنف لشدة تعسده بما كان فيه من الحما  
او الغفلة واما المجنون فربما نقالي السب باستحالة طعاما لا يسب  
مراجه فزال به عقله انتهى ووجه قولنا في حقيقته انه لا يجزئ كفاية المصير  
كفاية خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ المصير سن التكليف فلم  
يواخذ بعقله **وسمعا** سبي عبيد القادر رحمه الله يقول  
ما خرج احدهم قاعدة التكليف ولو صبيا ومجنونا فان افعلها من قسم مباح  
وهو احد الاحكام الخمسة انتهى **ومن ذلك** قولنا في حقيقته وما لا تراه  
في اصح قوليه واحد في احدي روايته انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطا  
مع قولنا في واحد في الرواية الاخرى ان عتبا الكفارة في الجاني في الاول مستدرك  
نسبدي والثاني في حقيقته فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
النظر الى علم حقيقته الميزان فمن خص الكفارة بما هو عليه فله عتبا من الاطعام  
وجه الثاني ان القاتل على الكفارة في بغيته الا بوابه وتكون السراية  
لم يغير من العلم من الاطعام **ومن ذلك** قولنا في واحد في واحد انه  
تجب الكفارة في القاتل للسبب كن نفي جبره ونصب سكين ووجه  
ثانيه الطريق مع قولنا في حقيقته الخطا لا يجزئ مطلقا وان كانوا اذ اجتمع  
على وجوب الكفارة في ذلك فالاول مستدرك والثاني محقق فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول الحلق بالسبب بالمسألة ووجه الثاني عدم  
الحاق به والله تعالى اعلم **باب حكم السحر والساحر**  
اجمع الائمة على تحريم السحر وهو عزائم ورفق وتعذيب وتروية الابواب  
والقلوب بغير من وفيل ويبرق بين المرأة وزوجها قال **اسام**  
الحرمين ولا يظهر السحر الا بما يدق فاسق كما لا تظهر الكرامة الا بما يدق  
وذلك مستغنى عن اجماع الائمة وقال **ما** لك السحر ترفقه  
واذا قال رجل ان احسن السحر قتل ولم يقبل توبته وقال **ابن توري**  
انما ان الكاهن ونظم الكلمات والنجيم والصرف بالبرق والسحر ونظمها  
حرام ما فعل الصريح وقال **ابن قدامة** الحسيني حكم الكاهن والصرف  
بالبرق عند احمد ان يحبس حتى يموت او يمسك قاله وان الذي يبرق في المصير  
ويرغم ان يجمع الجن وانهم يطيعونه فذكره امهات في السحر وروي عن احمد  
انه توفى فيها قال وسيل سعيد ابن المسيب ان الرجل يوجد عنده من  
يبريد اوبه قتله انما نهى الله عما يبرق ولم يمه ما يقع ان استطعت  
ان تتبع اخاك فافعل وهذا يدل على ان فاهل ذلك لا يكفر ولا يقتل  
انتهى **واختلف** الائمة فيمن يفعل السحر ويعلم هل يكفر بذلك فقال

ص  
س  
في



ابو حنيفة وما كان واحد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة قال ان تعلمه  
ليجتنبه لم يكفر وان تعلمه معتقدا اجازته او معتقدا انه ينجح كفو وان  
اعتقدا ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال **السابع**  
من تعلم السحر قلنا لا يفتن لنا سحره فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقد  
اهل بل من التفرقة الى الكواكب السبعة وانما تفعل ما يفتن من هذا فهو كافر  
وان وصفه ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد اياها السحر وهل السحر  
حقيقة قال **الائمة الثلاثة** نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا  
تأثيره في الجسم **وقال** ابو جعفر الاسترابة ديمى الشاة حية  
**هـ** اما وجدته عن الائمة في هذا الباب من سبيل الاجماع من كذا  
في حد السحر وحقيقته واما حكم الساحر فقال ما كنت واجدا به يقتل  
بكره دخله واستغما لفاذا قتل سحره قتل عند الائمة الثلاثة **وقال**  
ابو حنيفة لا يقتل بغيره قتل سحره وانما يقتل اذا انكره ذلك منه وروي  
عنه انه قال لا يقتل حتى يقر انه قتل اسلما بعينه فالاول هو الذي هو  
قولا ما كنت واجدا به سحره وكذا قال الثلاثة انه يقتل اذا قتل سحره  
والثاني الذي هو قولا ابو حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وروجه القولين راجع لاجتهاد المجتهدين فان اذ يد اجتهاد به الى قتل  
الساحر بغير دخل السحر واستغما لم يقتله والا نكره **ومن ذلك**  
قولا الائمة الثلاثة انه الساحر يقتل حد مع قولا الشافعي انه يقتل نكاحا  
فالاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول قول الائمة ان الغلب  
في السحر حق اسد ووجه الثاني ان الغلب فيه حق الخلق فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولا ابو حنيفة في المشهور عنه وما  
اجده في ظاهر روايته لا يقتل توبة الساحر ولا يستمع به يقتل كارتدين  
مع قولا الشافعي واجده في الرواية الاخرى انه يقتل توبة فالاول مستند  
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول بعض  
الائمة ان السحر لا يصح الا من كافر لان الارواح التي تعينه على الفعل قد اخذ  
الكابرها عنها اليهود انما لا يخبر ساحرا الا ان خرج عن دين الاسلام  
ويؤيد ذلك ما قصه ابنه بقا في من هاروت وماروت انهما الامم  
احدا السحر حتى يقول له انا سحر فاستنه فلا تكفر ووجه القول الثاني  
انه ليس الساحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قيل انه توبته ويصح ان  
يكون الحكم في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهدين فان راى بقاة اسد  
ضرا على المسلمين من قتله قتل ولم يقتل توبته والاقتل توبته وتركه  
**ومن ذلك** قولا الائمة الثلاثة ان الساحر من اهل الكتاب لا يقتل  
مع قولا ابو حنيفة انه يقتل لا يقتل الساحر المسلم فالاول مخفف والثاني  
مستند فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكم ذلك راجع الى الامام الاعظم  
او ثابته **ومن ذلك** قولا الشافعي انه حكم الساحر حرمة من اسأ  
حكم الساحر من الرجال مع قولا ابو حنيفة ان المرأة الساحرة تجلس ولا  
تقتل فالاول مستند والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

وجه القولين راجع الى اجتهاد المجتهدين او راجع الى الامام او ثابته  
بقا في اعم **كتاب** **احدود** السبعة المرتبة  
على الجناية من وهي الردة والبيع والزنا والسرقعة وقطع الطريق وشرب  
الخمر اعلنت ذلك فاقوله وبالله التوفيق **باب الردة**  
وهي قطع الاسلام بنية او قول كفا او فعل وقد اتفق الائمة على ان  
من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل المرتد واجب واجب وهو  
الذي يبسر الكفر وينتأهرا بالاسلام وعلى انه اذا ارتد اهل بلد قتلوا  
وصارت امواله غنيمته **هـ** اما وجدته من سبيل الاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولا الامام ابو حنيفة ان المرتد  
يقتل قتل في الحال ولا يترك في استنابة واذا استناب قتل  
لم يجهل الا ان طلبه الامهال فيمهل ثلاثة ومن اصحابه من قال انه يجهل  
وان لم يطلب هو الامهال **وقال** مالك تجبه استنابته فان  
تاب في الحال قتل توبته وان لم يجهل ثلاثا لعنه يوجب قات  
تابه والاقتل **وقال** الشافعي في اظهر قوليه جبه استنابته ولا  
يجهل بل يقتل في الحال اذا اصر على ردة وعن احمد روايتان احدهما  
كذهب مالك فالتا لينة لا يجب استنابته واختلفت الروايات  
عنه في وجوب الامهال وحكمي من الحسن البصري ان المرتد لا يستناب  
ولا يجب قتله في الحال **وقال** عطاء ان كان على الاسلام وان كان  
لا يستناب وان كان كافرا ثم ارتد فانه يستناب وحكمي  
عن الثوري انه يستناب ابا ابا فقول ابو حنيفة والشافعي مستند والا  
في الامهال لعنه ابو حنيفة وقولا اصحاب ابو حنيفة فيه تخفيف وقولا  
مالك كذلك من حيث الامهال وجوب الاستناب وكذا لك اهل الرواية  
عن احمد وقولا الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقولا الثوري فيه  
تخفيف من حيث انه يستناب ابا ابا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قولا الائمة الثلاثة  
الحكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قولا ابو حنيفة ان المرأة تجلس  
ولا تقتل فالاول مستند والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
الميزان **وجه الاول** قوله صلى الله عليه وسلم من بدله يديه فقتله  
يجهل من سامة لدر ولا يلقى وجه الثاني جعل من خاصه بالرجل واصفا  
فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كغير ذلك بردها ولا تعارب عن دين  
الكفر اذا ارتدت بخله والرجل **ومن ذلك** قولا ابو حنيفة واجده في  
اهل الرواية وهو ان الظاهر من هذه ما كنت انه يصح ردة المبيى المبيى  
مع قولا الشافعي واجده في الرواية الاخرى من اهل الرواية الاخرى من اهل الرواية  
مستند في المبيى في حكم ردة والثاني مخفف عنه بجمعه مع فرج الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول رعاة حكم الثور واجد الاجسام معا ذلك  
هو مناط التكليف فكل منهما وجد **ومن ذلك** قولا ابو حنيفة في اظهر  
روايته واصحاب الشافعي في الاصح من خمسة اوجه ان توبة المرتد يقتل

ب

له



مع قول مالك واجد في حقيقته الرواية الاخرى انه قتل ولا يستحق  
فالاول فيه تخفيف والثاني مستند فوجه الامر في ميراثي ميراث ووجه  
الاول الحاقه بالاول لا في الاصل ووجه الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام  
في الجمل طاهرا بخلاف الثاني المطلق واسداهم **ومن ذلك قول**  
الامام ابي حنيفة لو اهل بلد لم يصير دار حرب حتى يجمع فيها ثلاث شروط  
ظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الاصيل وان يكون  
مواجهة لدار الحرب مع قول مالك ان يظهر احكام الكفر في بلد يصير دار حرب  
وهو مذهب الشافعي ووجه الاول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني  
فيه تشديد فوجه الامر في ميراثي ميراث **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك  
ان اهل بلد لا يجوز ان يخرج ذرايعهم التي حدثت منهم بغير اذنه ولا  
يسير قول من يخرجون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وبعدهم  
الكل الحاكم بالضرب خذوا الى الاسلام واماد ذرايع ذرايعهم يصير قول  
وقال احمد ليس يرد ذرايعهم وذرايع ذرايعهم وقال الشافعي في  
اصح القولين انهم لا يسير قول فوجه الامر في ميراثي ميراث واسداهم  
**باب في العتق** اتفق الاثني عشر من الامة على ان العتق  
من ذمة لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين ويصنف المظلومين من  
المظلومين وعلى ان لا يجوز ان يكون في المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا  
امان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان العتق من قولين ولا بد من  
جميع احوال فريضة وان الامام ان يستخلف وان لا يخلو في جواز ذلك  
للإمام ابي بكر الصديق وعلى ان الامانة لا يجوز لامرأة ولا كافرا ولا مبيعا  
لم يبلغ ولا عتقون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يجرم مالم يكن  
محصية وعلى ان احكام القتال واحكام من ولده نافذة وعلى ان اذا خرج على  
امام المسلمين او عن طاعة طائفة ذات شوكة وان كان لهم تناول مستتبه  
وسطاع فيهم فانه يسلط للامام قتالهم حتى يفيقوا الى امر الله تعالى في قاتل  
فاؤكف عنهم وعلى ان ما اخذه العتق من خارج الارض او جزيه ذمي يلزم  
اهل العدل ان يجسروا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان  
فيه **باب ما وجدته في الباب من سبل الاتفاق** **واما**  
**ما اختلفوا فيه** **من ذلك قول** مالك والشافعي واجد انه لا يجوز  
البيع مدبرينهم ولا ان يزوج في جريحهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك  
داد امت الحرب فاقية فاذا انقضت الحرب رجع اليهم فالاول مستند والثاني  
محقق فوجه الامر في ميراثي ميراث ووجه القولين ظاهر لا يخفى  
على المنطق **ومن ذلك قول** مالك وابي حنيفة والشافعي في الجدي  
الراجح واجد في احدى روايتيه انما يتلف اهل البغي على اهل العدل في حال  
القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القدر واجد في الرواية  
الاخرى ان يضمن فالاول محقق والثاني مستند فوجه الامر في ميراثي ميراث  
ووجه الاول طلب تأديف اهل البغي لطاعة الامام العادل لا لاحسان  
اليهم لعدم تضمينهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمتهم

في

في

على اهل البغي يقوم عليهم في قولهم فلا يجزوا بعد ذلك على البغي فكل من القولين  
وجه صحيح والله تعالى اعلم **باب في العتق** اتفق الاثني عشر من الامة على ان العتق  
من ذمة لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين ويصنف المظلومين من  
المظلومين وعلى ان لا يجوز ان يكون في المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا  
امان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان العتق من قولين ولا بد من  
جميع احوال فريضة وان الامام ان يستخلف وان لا يخلو في جواز ذلك  
للإمام ابي بكر الصديق وعلى ان الامانة لا يجوز لامرأة ولا كافرا ولا مبيعا  
لم يبلغ ولا عتقون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يجرم مالم يكن  
محصية وعلى ان احكام القتال واحكام من ولده نافذة وعلى ان اذا خرج على  
امام المسلمين او عن طاعة طائفة ذات شوكة وان كان لهم تناول مستتبه  
وسطاع فيهم فانه يسلط للامام قتالهم حتى يفيقوا الى امر الله تعالى في قاتل  
فاؤكف عنهم وعلى ان ما اخذه العتق من خارج الارض او جزيه ذمي يلزم  
اهل العدل ان يجسروا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان  
فيه **باب ما وجدته في الباب من سبل الاتفاق** **واما**  
**ما اختلفوا فيه** **من ذلك قول** مالك والشافعي واجد انه لا يجوز  
البيع مدبرينهم ولا ان يزوج في جريحهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك  
داد امت الحرب فاقية فاذا انقضت الحرب رجع اليهم فالاول مستند والثاني  
محقق فوجه الامر في ميراثي ميراث ووجه القولين ظاهر لا يخفى  
على المنطق **ومن ذلك قول** مالك وابي حنيفة والشافعي في الجدي  
الراجح واجد في احدى روايتيه انما يتلف اهل البغي على اهل العدل في حال  
القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القدر واجد في الرواية  
الاخرى ان يضمن فالاول محقق والثاني مستند فوجه الامر في ميراثي ميراث  
ووجه الاول طلب تأديف اهل البغي لطاعة الامام العادل لا لاحسان  
اليهم لعدم تضمينهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمتهم

**باب في العتق**

**باب في العتق**

**باب في العتق**



سند د ووجه الاول نقص المهر كونه من درجة الحر في المقدرة على رد شؤنه المحرم  
فلان ينفق به ووجه الثاني مخالفة به فرج الامر الجبرتي الميراث **ومن**  
**ذلك** قول الامية الثلاثة ان الرايين الحرس المبكرين يجمع في حكمها بين الجلد  
والنكاح عما كان له ان يكون وعثمان وعبيد الله عهدهم وبه قال  
مطاطا ووجه قول الجاهلية لا ينفق على الجدة وجوبه بل التزويج راجع  
الى راي الامام فان رايه في التعزيب مصلحه عزيمتها على قدر ما يريه وعن مالك  
انه يجب التعزيب الزاني دون الزانية وهو ان ينفق سنة الى غير بلده فالاول  
سند د والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية سنة عنه بمصلح فرج  
الامر الجبرتي الميراث ووجه الاول فقيح الرضاية عين الراي ووجهه في سنة  
عن المالك الراي بمصلح سنة لا يدي به تخفيف كما راه اهل بلده ووجهه  
الرواية الثانية لما كان ان المرأة الغالبة عليها جلوسها في تعزيبها وجبا  
وقل من يجرها حتى يجبرها بما رقت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه بخلافه  
الناس في الحرق والنكاح والمساخنة وغير ذلك ومن زاه يذکر واقعة  
وخر داه فيحصل له الاذي ومن غيره الامم وما قرناه يعلم من توجيه قوله  
في حقيقته في قوله ان ذلك لاجل الجداية الامام فان لا يستعمل ضم التعزيب  
في الجلد وتركه **ومن** ذلك قول الامية الاربع ان العبد والامه اذا زنيا  
لا يجران بل يجردان سواء احصيا ام لم يحصيا وقال ابن عباس ومجاهد  
وسعيد بن جبيرة انهما اذا لم يحصيا فلا يجردان اصلا واداه احصيا فحرهما  
حسولا جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في  
العبودية لانها كالاحرار سواء فان احصيا كان احدهما الرجم وان لم  
يحصيا فجلدهما الجدة بخمسة جسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة  
والامه جسون وذهب الجليلي الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجده مائة فالاول  
فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفضل والثالث  
وهو قول بعض الناس وكذلك قول الجاهلية ان الرقيق هو الحرة سند د والراي  
فيه سند ب ووجه العبد دون الامه فرج الامر الجبرتي الميراث وتوجيه  
الافواه في ظاهر القول او قدان وجهه ان الذكر اجرا في الرضا من الامة تزيان  
ما عند ههنا من الحيلة عادة على ما عند الذكر وكذلك قدرته على اخفاء محبتها  
للمراجع مع انها ترمي على الذكرية الشهوة بسبعين ضعفا والله اعلم **ومن**  
ذلك قول الامية الثلاثة انه لا يجب التعزيب في زنا العبد والامه مع قول  
السنة في راي القولين انه يعزب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني  
فيه سند ب وفرج الامر الجبرتي الميراث ووجه الاول ذنا قلب العبد  
فلا يتأثر به لعل كل ذلك التاثر كالاحرار ووجه الثاني انه على نصف من  
الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسمع **سند** شيخ الاسلام  
رحمه الله يقول العار ينظم شرف السب ويخت بونه السب انتهى  
**ومن ذلك** قول الجاهلية حنفية واحدة ان اذا وجدت شرابط  
الاحصان في احد الزوجين دون الاخر لا يثبت الاحصان لولا احدهما  
مع قول مالك لا يثبت في احد الزوجين دون الاخر لا يثبت الاحصان فيه فان

زينا كانا الجدة في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له فقالوا  
وصورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الاخر ان يثبت له روجه  
المجنونة او يثبت البائع روجه الصغيرة المطبقة للوطي او يثبت الحر اسم  
متر ووجه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه سند ب وفرج الامر الجبرتي  
الميراث **ومن ذلك** قول الجاهلية حنفية واحدة ان لا يثبت الاحصان  
للمهرودي اذا ربي وهو محصن ولا يرج لان عندها الاستيفار الاحصان سنة  
حقه لا شعرهما الاسلام في الاحصان ولكن يخلو عن الجاهلية وبها قاله  
الامام عندهما لكن بحسب اجزائه مع قول السنة في راجد هو محصن يرج  
لان الاسلام عندهما ليس بشرط كما قاله في تخفيف على المهرودي  
والثاني فيه سند ب وفرج الامر الجبرتي الميراث **ومن ذلك** قول  
مالك والسنة في راجد ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونان نفسها فوطيها  
او زنا عاقل مجنونة وجر المحدثي الماقل منهما مع قول الجاهلية حنفية  
على العاقل دون العاقلة فالاول سند ب والمرأة والثاني محقق عليها  
فرج الامر الجبرتي الميراث ووجه الاول ان الحكم داير على العقل مطلقا  
ووجه الثاني لا يعرفه الامم اشراف على مقدم الجاهلية رضي الله عنه  
في مقام الاستنباط **ومن ذلك** قول مالك والسنة في راجد انه  
لو ربي على فراشه امرأة فوطيها روجه فوطيها او نكاحا على روجه فاجابة  
امرأة اجنبية فوطيها وهو يظنها روجه ثم بان الموطوءة اجنبية فلا  
حد على الظان والاعجمي مع قول الجاهلية حنفية ان عليها الحد فالاول محقق  
والثاني سند ب وفرج الامر الجبرتي الميراث ووجه الاول قيا م عذره  
بالحق الجور للاقدام على الواجب ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له  
الاقدم على الواجب فكان الواجب فكان الواجب عليه التريص حتى يعلم انها  
زوجته وقد يكون الظان والاعجمي حاد قافظ ان لا يخفى عليه حاد روجه  
من غيرها فاراد الامم ابو حنيفة سدا لباب سقفة على دين الامة ليلا  
يتجرى احد على مثل ذلك العقل عمدا يرجح ان لا حد عليه لوعواه الظن  
بانها روجه والحال انه لا يذب بل يعنى وقوع مثل ذلك من محض الغفلة  
مع امرأة جارية زانية باقفاق بينهما على ذلك نسأل الله ابدا حنيفة  
**ومن ذلك** قول الجاهلية حنفية واحدة ان ليس شرط الحد في الاقرار  
بالزنا وان لا يثبت الا بالاقرار بذلك ارجح مرات على نفسه مع كونها  
عاقلا مع قول السنة في ان يثبت باقرار امرأة واحدة فالاول فيه تخفيف  
على الراي بعدم اقامتها عليه اذا لم يقرب ذلك ارجح مرات والثاني  
سند د عليه فرج الامر الجبرتي الميراث ووجه الاول طلب التثبت  
في اقامته الحد ودخان الله تعالى يجب بقا العالم الكرمي ذهابه كما  
السار اليه قول **سند** ثانيا وان حنجر المسلم لا ينج لها اي وانك  
افقتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعتزازه بما يوجب  
الجلد او الرجم فان ذلك لا يقع الا على اهل البعوث والاميان كما ملهم  
وقليل ما هم فلما راينا ه سند على نفسه بالزنا جلدها على كمال الامكان



ما لحداب يوم القيامة والله ما طلب الظهور وإنما الحق عليه لا يفقه شيء  
نفسه انه وقع في الرضا والله أعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان اليهود  
الاربعة اذ لم يسيروا بالرضا في مجلس واحد منهم قد فقه وعليهم الحد اذ شهدوا  
في مجلس متفرقة مع قول الشافعي ان لا يباس بغيرهم وقبول اقوالهم فالاول  
فيه تخفيف في الرضا بعد شوق الرضا في حقه اذ لم يجمعوا حال شهادتهم  
في مجلس واحد والثاني مستند وعليه وجه الاول طلب التثبت في اقامة  
الحد ووجه الثاني المباعدة الى التظهير اذ اجل النصاب ولو في مجلس  
بحسب اجتهاد الحاكم وما يراه من الخط والمصلحة للمسلمين **ومن ذلك**  
قول الامية حنفية وما لك في سنة المجلس الواحد هو ان يجيئ اليهود جميعهم  
فان جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فقامت قضاة جدد ولم يقدروا  
في مجلسهم جميعهم مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجلسهم ولا اجتماعهم  
بل متى شهدوا بالرضا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول  
اجد المجلس الواحد بشرط اجتماع اليهود واد الشافعية فاجتمع  
بمجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاءوا متفرقين فالاول  
مستند في الشافعية تخفيف على من اثم بالرضا والثاني عكسه والثالث  
قريب منه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر في مجلسهم  
فيله **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو اقر بالرضا ثم رجع عنه  
قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الرضا ولا  
في السرقة ولا في الشراية الا ان يرجع فيشهد بيمينه بعد ثبوتها في صورة  
الرضا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول العمل بحديث اذ روي الحدود بالسهات ووجه الثاني  
عمل قاضي حديد لا يغير من اقراره ثبت كونه حديثا ووجه الاستسنا  
في قول مالك ان شهدا بيمينه بعد ثبوتها بيمينه عند الحاكم **ومن**  
**ذلك** قول مالك والشافعي واحد ان اللواط يوجب الحد مع قول الشافعي  
حنيفة انه يجزيه اربعة فان تكررت قبل فالاول مستند والثاني فيه  
تخفيف من حيث اشتراط التكرار فيقتل فخرج الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ما ورد في الكتاب والسنة من تحريم اللواط عقوبة الله  
لفاعله ووجه الثاني ان وطئ الذكر ليس فيه اختلاط اسباب ولا يغير النكاح  
على الذكر ويغير على قبله الا يطهره كما يغير روي الجارية اذ روي اموه  
وسنة العقوبة تامة في الغالب لخطيئته في الوجوب وجوز  
بعض الحنفية ان يجوز بالقائمين شافعي والله ادعى الى موته **ومن**  
**ذلك** قول مالك والشافعي في الحد قويم واحد في اظهر رواية ان حد  
اللايط الرجم بكل حال يبيح كان او بكرا مع قول الشافعي في ارجح رواية  
واحد في احدي روايتيه ان حده كما لزمنا فيموت فيه بين البكر والنسب  
فعلى المحققين الرجم على البكر الجلد فالاول مستند والثاني في وقوع  
تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا تخفى  
على الفطن **ومن ذلك** قول الامية حنفية وما لك والشافعي في

الراجح

الراجح من اقوالهم ان من اثم في بيمته بغير روي رواية القرائن وهذا الخوف  
من اقوال احمد مع قول مالك في رواية الاخر عمنه والشافعي في رواية القرائن  
انه يجزى ويخلف بالبيان والقبول انما لك للشافعي انه يقتل  
بكره كان او نسبا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مستند  
فخرج الامر الى مرتبة الميزان وحل هذه الاحوال بتخفيف باخذ في احوال  
اناس في الدين والورع كما لا ونقصا وشيئا باوهمولة فيخفف على الاراذل  
والشيء بان يفرق فقط وشيئا على اشراق الناس الكهول والحد والمقتل  
على قاعة كل من عظم من سبته عظم صغيرته **ومن ذلك** قول الامية  
حنيفة ان كانت ابهيمته الموطوءة تؤكل ذبيحة والا فلا وهو الرراج عند  
اصحابه المشافعي في من عدها ووجه قول مالك انها لا تدرج في حد مع قول  
احدائها تدبر سواء كانت ام او غيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها ام مما لا  
وعلى الوالي قتلها لصاحبها فالاول فيه تشديد بخلاف الثاني تخفيف عليه  
والثالث مستند وفيه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما قال تدبر  
حقه انما على صاحب ابهيمته وعلى الفاعل فيها فان الناس كلهم اراوها  
يدكروا ذلك الامور ووجه من قال لا تدبر عدم ورود شيء صحيح في الامر  
بذبحها **ومن ذلك** قول الامية حنفية انه لا يجوز للوالي الاكل منها ان  
كانت مما تؤكل لحمها قول مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ووجه قول احمد  
لا ياكل منها هو ولا غيره ووجه قول اصحابه الشافعي في اصح الوجوه انما  
تؤكل مطلقا لغيره ما يقتضي التحريم فالاول مستند والثاني والراجح  
مخففا على الفاعل وغيره والثالث مستند وعليها فخرج الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد لو عصى على محرم  
من نسب او رضيع او عبيد معتق من غيره ثم وطئ في هذا الحد على ما لا يخفى  
وجوب عليه الحد مع قول الامية حنفية انه يجزى فقط فالاول مستند والثاني  
فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح على الاول اصحاب الذين  
والمرورة والورع والثاني على الاول ان الناس كلهم نظيرة **ومن ذلك**  
**قول** الامية حنفية وما لك واحد في احدي روايتيه انه لا يجوز لوطي امه المرونة  
مع قول احمد في رواية الاخرى انه يجزى الا ولا فيه تخفيف بشبهة الملك  
والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح على الاول على  
خاف الرضا من سعة الخلع والثاني على من يباح ذلك فيشهرده عليه  
لتكلم في الوطئ المحرام بعد ان نقل حقه الى الشخص الذي رجمه من غير  
قوة علمه ولا داعية **ومن ذلك** قول الامية حنفية واحد انه لو شهدا  
ان الرائي بما في هذه الرواية وانما في الثاني رواية اخرى ثبتت  
هذه الشهادة ووجه الحد مع قول مالك والشافعي لا يعمل ولا يجب الحد  
فالاول مستند والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح على  
الاول على من قامت الاقرار على خوف من الله فلم يخف به من الله الحد بشبهة  
اختل في اليهود في محل وقوع الرضا بخلاف ما في رواية اخرى جعلت القول  
الثاني عليه وسمعت **ومن ذلك** قول الامية حنفية وما لك والشافعي في

ن



ليس اليوم على من يجد الميثاق والاعمال التي هي في حفظ ظاهره  
عن الوقوع في الرضايل حتى صار الناس يعقلون انما فيها ابيدوا  
كان حفظ ظاهره عن ذلك كما قبل الناس انما فيه شي من انما قبل كما  
يعرفونه ويحيون عنه **ومن ذلك** قول الائمة القلائد ان التهادية في  
الزنا والغزو وشرب الخمر تنفع بعد معنى من طول من الواقع مع قول  
الي حنفية انما لا تنفع بعد تلك المدة الا اذا كان اليهودي عذر بجرم  
عن الامام فالاول مستند والى في فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان ذلك حق لم يثبت لنا ما يظلمه وقولنا ان القصة  
لم تخبرنا في ذلك الوقت الذي يقيم الحد فيه ووجه الثاني ان القصة  
قد تكون جندة فتتحرك الجبهة الجاهلية والنفس فيقولون ذلك  
الفتنة المستديرة كان الشارب كذلك قد يكون وقع لم يؤثربها  
**ومن ذلك** قولنا في حنفية ان لو اقر على نفسه بالزنا بعد مدة  
سبع اقراره ولا يسمع في اقراره شرب الخمر بعد مدة مع قول الائمة القلائد  
ان اقراره ببيع في الكل فالاول فيه تفصيل والثاني يستدفع فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه القول الاول من احد سمي التفصيل ان لم يجر  
لنا ما يظلمه ووجه الثاني من عدم قبول اقراره بالخمر ان  
حقه يتحقق باسبوعه بخلاف الزنا وانقضى فذلك قال الامام ابو  
حنيفة في شرب الخمر لا يسمع **ومن ذلك** قولنا في حنفية ان اذا حكم  
الحاكم بثمانية ثم بان فسق اليهود او ما لواء عبيدا او كفرا فلا ضمان  
عليهم قولنا ما لك انما لا قامت البيعة على فسقهم ضمن نفوسهم ومع  
قولنا انما يضمن ما حصل من الزنا الضرب فالاول محقق والثاني  
محقق وكذلك الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال  
الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حنفية والثاني في واحد في  
احد قولنا ان ما يستوفى فيه الامام من الحدود والقصاص ويجوز فيه  
في رتبة ما يثبت المالك قولنا انما هو رجع قولنا في واحد  
في القول الآخر انما على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني  
محقق والثالث مستند على الحاقه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حنفية ان  
لو وطئ جارية زوجة بادن ووجبه له ذلك قال طينين  
انما حدث لي بالاذن فلا حرج وان قال عمت الحريم حرج قولنا  
ما لك والثاني انما يجد وان كان ثيبا رجع قولنا في واحد بجلده مائة  
جلدة فالاول فيه تخفيف من جهة وتشد من جهة والثاني مستند  
والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الحذر  
بالجلد بالبرص في الشق الاول منه ووجه الثاني عدم عذر مثل ذلك  
لمدة خطا حرم على كل من خالط اذا لوى في لباسه الا  
بذلك او عقت ووجه الثالث ان امر مستقيم بين العلم والجلد فكان  
فيه الجلد **ومن ذلك** قولنا في المسهور عنه والثاني على

واحد

واحدان للسيد ان يعطى الحد عليه عبده وامته اذا قامت البيعة عنده او  
اقر بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والغزو وشرب الخمر وغير ذلك  
واما السرقة فقلنا انما لك واحد ليس للسيد لقطع وقال اصحاب  
الثاني في السيد ذلك في اصح الوجهين لاطلاق الخبر ومنهم من قطع سيد  
وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة الحدية الكل بل يرد الى الامام فما  
كانت الامة من وجه فقلنا ابو حنيفة واحد ليس للسيد حدها بحال بل هو  
للإمام او نائبه وقال مالك والسيد في السيد فخل ذلك بكل حال فالاول  
فيه تخفيف على السيد اقامته الحدية رفقة والى في فيه تشدد من حيث  
منع السيد اقامته الحدية رفقة في القطع وفيه تخفيف من حيث اقامته  
ذلك له والثالث مستند على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة  
المؤرخة مستند على السيد والثاني من تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول من المسئلة الاولى كون العبد محدودا من  
مال السيد فله نفوت المتعقة فيه على نفسه ايضا والحق في وجه  
الثاني كون اقامته الحدود بالاصالة من صاحب الامام الاعظم فكانت  
مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم لظواهره عما لا يما جعل السيد رجع  
اقامة الحدود الى الامام الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتعلقة  
وتحريم دفعها لنفسه في الارض لعلبة فذرة الرجعية بل رد نفوسهم على  
تفصيل عصبهم في بعضهم بعضا خصية جاهلية لا بضرة للاسلام والشريعة  
بخلاف الامام الاعظم ونائبه ليس له عرض عند احد دون احرارنا  
ونفوسهم على ان ينفرد عصبه في غيره ولا عكس فاذا قتل الامام شخصاً  
ولو ظلم لا ينفرد بعصبه ان يقتلوا الامام لاجل عارده وذراريه  
شخصاً قتل اخره قتل قاتله فرجع اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ  
واولادهم فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولوان القتل على يد الامام ما قتل  
احد رايد على القاتل الاول فجلد السيد لا يخاف من اقامته الحد على  
رفقة منه فهو كالامام لعدم قدرة عصبه العبد على قتل سيده عارده  
او قطع يده او ضرب فاه **ومن ذلك** قولنا في حنفية  
والثاني في واحد في الزنا وبيته انما اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج  
لها وكذلك الاثمة التي لا يعرف لها زوج وتقول كرهية او وطئ بغيره  
فلا يجب عليها حد مع قولنا انك الحفا اذا كانت متهمه ليست بغيرية  
ولا يقبل قولها في الشهادة والحصب الا ان يظهر ان ذلك لم يجز استعينة  
وسب ذلك مما يظهر من صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مستند فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققها من صاحبها يوجب الحد لاختلال  
الحفا وطئت وهي نائمة او معنى عليها فجلت من ذلك الوطئ **ومن ذلك**  
روعي البهيم ان امرأة لا زوج لها التي لها التي عمر ابن الخطاب حين  
وجدها حاملة فقتل عمر للحاضر في الذي عنده ان كره ما به من  
اهل التهمة ثم استغفروا عن شأنا فقالن يا امير المؤمنين في امرأة  
الاعيان الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاعيب عن







المسألة في أحدها جمع التوراة من الرجال والنساء والثاني في ذوات الأسرار  
 يخرج منه الزوجان والثالث العصباء دون النساء فالاول محقق في النفا  
 لكونه يسر للتوراة وغيرهم المطالبة به والثاني في فيه يشترط عليه ووجه  
 الاول فيمن يورثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح  
 اقترانهما وابدال كل واحد من صاحبه وبصير يخرج سره عليه ونسب  
 الاول ولاهله الغراب من النسب ووجه الثالث من الاوجه شدة  
 ارتباط العصبية بعضهم ببعض فكلوا السهم تعلقا وارتباطا بالمعروف  
 من نطق التوراة فخرج الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى اعلم  
**باب السرقة** اتفق الاثمة على ان السرقة محرمات في  
 وجوب القطع واتفقوا على انه اذا اشتركت جماعة في سرقة فحصل لكل واحد  
 منهم نصيب ان يملك كل واحد منهم القطع واتفقوا على انه اذا سرق فطعت  
 يده اليمنى فاذا سرق ثانيا فطعت رجله اليسرى واتفقوا على ان  
 الجير المسترقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى ان الوالدان وان علوا  
 لا يقطعون يسرقه ما لا ولادهم وعلى ان من كسر صمما من ذهب لا يقطع عليه  
 وعلى ان اذا سرق من المعتم وهو من غير اهل قطع واجمعوا على ان السارق  
 اذا اوجب عليه القطع وكان ذلك او سرقة وهو صحيح الاطراف فاستد  
 بيرا وبه اليمني من مفصل القدم فيسقط ثم اذا عاد فسرقة ثالثة  
 فوجب عليه القطع انه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يسقط وان اذالم  
 لكن لم الطوف المستحق فله ان يقطع ما يجده ههنا او جده من  
 مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول  
 في حنيفة رضي الله عنه نصيب السرقة دينارا او عشرة دراهم او قيمة  
 احدى اعم قول مالك واحد في اظهر واينما ان ربع دينار او ثلثه دينار  
 او ما قيمته ثلثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم ووجه  
 فالاول محقق في القطع استد في قدر النصيب والثاني محقق في امر القطع  
 استد في امر القطع وكذلك قول الشافعي في فرج الامر الميراث  
 وتوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في من الميراث الذي ورد الله  
 بقطع في ثمنه فحنيفة في حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحد  
 والشافعي في ان كان ربع دينار فكل حال لم يقطع بما قاله امامه ولا يخفى ان  
 استدلوا قول الامامية في هذه المسئلة ووجه حرمه المومن اذا سرق  
 قول الامام في حنيفة كان استد ووجه في حرمه الاموال بغيره اقوال  
 الامامية من حاصل الامران من الامية من راي حرمه الرضا ومن راي  
 حرمه الاموال **ومن ذلك** قول في حنيفة ان صفة الحرز الذي  
 يقطع من سرقة منه هو ان يكون حرزا ليس من الاموال فكذلك حرز الذي  
 منها كان حرزا لجميعها من قول الامامية الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال  
 والعرف يعتبر في ذلك فالاول استد من امر الحرز من حيث انه جعل  
 حرز الذهب مثلا كحرز غيره من الاموال فحسبته كما انه ايضا استد  
 في القطع والثاني في دفع العرف في ذلك فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه

الاول ان حرمة المال المسلم او غيره لا فرق بين قليله وكثيره فلا ان حرز الدرهم  
 نعمة فهو حرز لاردم من الذهب وهو وجد المثل الذي هو انما يعرف  
 في الحرز والافان مكان حرز له الحرز من حرز الذهب والحرير ووجه  
 قال في الحار في حرمه الله عليه ولم يخذ العفو وامرنا بحرقة يعني اذ الميوج  
 اليك في حرقة مقدار من فاعمل بالعرف فيه نصا والعرف من نواحي  
 الشرع بما هذا والعرف كلما نفا رة الناس بينهم مع موافقته لقواعد  
 الشريعة فليس يرهم من قسم القانون خلا فالتعصم **ومن ذلك**  
 قول الامامية الثلاثة انه يجب القطع فيما يسر فسلده اذ بلغ الحد الذي  
 يقطع في مثله ما يقطع في قول في حنيفة انه لا يقطع فيه وان بلغت  
 قيمته نصيبا فالاول استد في القطع والثاني محقق فيه فخرج الامر  
 الى مرتبة الميراث ووجه الاول الاحتياط لبراءة الزمة من خوف  
 الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما  
 يسر استثناء عادة بخلاف التقود والثيا ب ويحذر ذلك مما يتفح  
 به مع بقاء عيبه فانه استد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في ايام  
 الرخا فان امره يخيف على النفوس اكثر من ايام الغلار بما يكون استد  
 على صاحبه من الذهب والحرير **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة  
 ان من سرق ثم ارجع على السحر ولم يكن حرزا بحرر يقطع عليه قيمته  
 مع قول احمد يجب قيمته مرتين فالاول محقق بوجوب القيمة الواحدة  
 والثاني استد بوجوب قيمتين فخرج الامر الى مرتبة الميراث  
 ووجه الاول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المالك  
 فلكل وجه والامر في مثل ذلك راجع للامام او نائبه **ومن ذلك**  
 قول الامامية الثلاثة ان جاحدا العارية يقطع اذا بلغت ذلك نصيبا  
 مع قول في حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصيبا فالاول استد  
 في القطع والثاني محقق فيه فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه  
 الاول ان جعل العارية عنده تحطأ به حرز على ما استدل به  
 على حنفيها فكان محجده نصا كفتح الحرز واخذها لاسيما ما ورد في  
 الحديث ايضا مضمون ووجه الثاني ان المير هو المظروطة في اعمارة  
 من لا يؤمن منه المحر فلما استدل به اولاد من المعروف عدم قطع  
 ثانيا اذا عرفت انه الحيانة **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان جاحدا  
 الوديعة لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول محقق والثاني استد  
 فخرج الامر الى مرتبة الميراث وتوجهها يعلم من توجيه العارية  
 قبله **ومن ذلك** قول في حنيفة والثاني في انه لا يقطع على جماعة  
 اشتركوا في سرقة نصيبا مع قول مالك انهم ان كانوا الاثمة جاز  
 الى نفا ون عليه قطعوا وان كانوا على ما يمكن الافراد يقطع على كل واحد  
 لا محالة فالاول محقق على السارقين والثاني في تفصيل فخرج  
 الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول مراعاة عظمه عضو الادنى وتحرير  
 امر الدنيا ووجه الا ومن سقي تفصيل عكسه **ومن ذلك**

ح



قوله لا يذنب الله ان لو استرك انسان في ثقب فدخل احداهما واخذ المتاع ونال  
الاخر وهو خارج الحزام او رمي به اليه فاحذره فقل الداخل النطق دون الخارج مع  
قوله لا يذنب الله لا قطع بها واحدهما فاذا لازل مسددا على الداخلية القطع  
والثاني تحق عليه وعلى الخارج فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم  
استقلال واحد منهما بالثقب والاخراج للذين لا يكل السرقة الا بها جميعا  
عرفا فلهذا كان لا قطع على واحد منهما فكلما لم يقطع احداهما والآخر  
**ومن ذلك** قوله لا يذنب الله لو استرك جماعة في ثقب فدخلوا الميزان  
واخرج بعضهم بضابا ولم يخرج الباقيون شيئا ولا اذنا نواية الاخراج وجب  
القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والثوري لا يقطع الا من اخرج فالاول  
مسدود على من ساعد في الثقب ولم يكن والثاني فيه تحقيف على الداخل الذي لم  
يخرج المتاع فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القويين ببعض من المسائل  
التي مضت **ومن ذلك** قوله لا يذنب الله لو ثقب ثقب فدخل احداهما  
وقرب المتاع الى الثقب وتركه فدخل الخارج بيده فاخرج من الحزام فدخل قطع  
عليهما مع قول مالك ان الذي اخرج يقطع قوله لا واحد او في الذي فزبه لا يصح  
قولان ومع قول مالك في اصح قوليه انه يقطع المخرج خاصة ومع قول  
احد عليهما يقطع جميعا فالاول محقق والثاني مسدود على القطع للمخرج  
وفيه تحقيف للذي قرب والثاني في مسدود على الثقب والمخرج والمقرب فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها ببعض من توجيه المسائل السابقة **ومن**  
**ذلك** قوله لا يذنب الله ان السارق يقطع مع قوله لا يذنب الله وحده انه  
لا يقطع فالاول مسدود على السارق والثاني محقق عليه فخرج الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول ان السارق لا يقطع كالخروج لكن الميت بعد رده  
الغرامات زيادة للاعتبار وقيام النقرة في الميت ووجه الثاني ان ذلك  
ليس بجرم عادة ويصح حمل الاول على المسألة في المحل في السد والثاني على  
ما كان به لصدمي ذلك مع عقلة المص من مراقبة الله تعالى وعن الاثم  
بالموت وتكون ذلك **ومن ذلك** قوله لا يذنب الله ان سرق من سترارة  
الكعبة ما يبلغ منه مضابا قطع مع قوله لا يذنب الله فلهذا لا يقطع في  
الاول مسدود خاص عن دخول الايمان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبها  
الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهت حرمتها والثاني محقق خاص  
برعاة الناس الذين يظن حجابهم وجعلوا كونه في حضرة الله تعالى وعلموا  
عن تعظيمها فلهذا خفف هذا لاهلها من علمهم وقد اجمع اهل الكشف  
على انه لا يصح لعبد ان يعصي الله تعالى في الكشف والشهود ابد فلابد  
له من حجاب اقل منه في الله تعالى ان يعقره ذلك الذنب ولا يواخذه به فانه  
لو لم يواخذه ما وقع في ذلك الذنب ولو جسد حديث الحكم التزوي  
في نوايا الاصول مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اراد الله  
تعالى ان يفضي به وقدره سلب دوى العقول عقولهم حتى اذا مضى  
قضاؤه وقدره فيهم رد عليهم عقولهم ليقتنروا انتهى ويعني ليقتنروا

اي ليتوبوا

اي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا العقل الذي هو  
يسلب عقل التكليف وقالي ذلك بشرة عظيمة لنا اذا عصينا  
لكوننا عاقلين قطبة محصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقلة  
فهو غير مكلف فلا يواخذه الله تعالى في شيء وهذا فهم لا ي  
يؤدبه الى ان الله تعالى لا يواخذه العصاة بما فعلوا سلفا وهو خلاف  
الاجماع والذي فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو شعور  
الانبياء يدعي الله تعالى براه فينبغي ان يري عن هذا الشهود حتى يقع بين  
المخالفين رجحان من الله تعالى بالجداد لوضع ان غير محجوب عن الله  
تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابد اوله وان وقع ذلك  
مع شهوده ان الله تعالى يراه لان في اجمع طبقات سواء الادب ه  
ولا يستحق الحسنة والسيئة بل روي الجلال السيوطي ان شيخنا  
في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاوون عيبه بمقعدة امام وهو  
في الصلاة فسمع الله خبره بها راها الى البراري والناس يرونه  
واقطع خبره وكتبوا به لك محاضرا نظريا اجماعا في عقوبة هذا  
الشخص في كونه من مقعدة اما معية حضرة الله على وجه الانتهاء  
او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الصحيح ما يوردنا  
قلنا من التاويل ايضا وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يذنب  
الراعي حين يذني وهو موحد ولا يذنب السارق حين يسرق وهو  
مؤمن الحديث فان محي وهو موحد من اي يعمل الذنب لانه حين  
رأه او سرقته بل يذهب اليه في غيبته ويصير عليه كالظلمة لرحمة  
به كما يحج الذي ينج عنه نزل العذاب ووصول اليه فظاهر ارتفاع  
الايمان عنه بحسب ما بينا دراجا لادهان ان ارتفاع الايمان  
نعمه على العاصي والحال ان رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه  
ومن اراد اصيل ما ذكرناه من تخصيص محي الايمان الذي يقاه  
الله تعالى عن الزايل والسارق فليست في سبيل كل اية جا صرية  
لفظ الايمان وتخصيصها بها فان كان في ذكر الحساب والبيع  
او الحشر وانفس مثله محناه لا يومنون او لا يومنون بالبعث  
او لا يومنون بالخير او لا يومنون بالسوء **وهذا** كذا اصح قولنا  
ان محي لا يذنب الراعي حين يذني وهو موحد ولا يذنب السارق  
حين يسرق وهو موحد من اي بان الله يراه فقط وليس المراد الله  
غير موحد بالله وملا يكتنه ويسمى **ورسده** وبما وكثيرا ما لم يمتد  
او الحساب ان الميزان ونحو ذلك وقوله بعض العلماء ان الايمان لا يتغير فاذا  
انقضى بعضه انقضى كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلم وكان جاهلا  
بالصفات التي يحب الايمان لها فان مثل هذا لا يكل الايمان بالادب انما  
كلها ونظير ذلك محي ذنب وهو مصحح ذنب اخر وبالملة فالعقل الكامل  
لا يصح ربه ان يخاله عقلة وقد اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب السماء  
ذنب او اخلا فمونا قص العقل **ورسده** كان مالك ابن دينار يقول من اراد ان



ينظر في قول بلعقول في نظرنا لهذا انتهى **وسمى** سبوي عديا  
الحواصير من الله تعالى في العبد عن شهوده حال المحنة ليل  
يخجل بين يديه وكان العبد يسبح من ربه اذا عصاه فكذا الحق تعالى يسبح  
من عبده ما يشاء به في حقنا في يراه فانه تعالى يباركنا في خلق من الاخلاق  
الحسنة الا ذلك في حقنا في مثل ذلك الخلق انتهى **وسمى** ايضا  
يقولنا ان بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسهم  
وازل جهم وقال يا عبدي ما كان وقع مني في دار الدنيا في المحانات الا  
نقصائي وقدرتي وانما دسيسي التي لا تقدر ان علي ردها فيرولم هذا  
الكلام جهم وبكاد احدهم يظهر من الفرح وهذا من اعلا باب الكرم والجود  
حيث صار الحق تعالى يحيد رعين عبده المؤمنين ويقع لهم المعاد يري ذلك  
الدار الآخرة واما في الدنيا فسترد ذلك السر عنهم لانه من سر القدر بل دم هـ  
العبد اذا قال في دار التكليف ان الله تعالى هو الذي قدس  
في ذلك قبل ان الخلق واجب عليه الرعي ما لفضاء دون المقضي وسلوك  
الادب معه لان خضرة النكا ينفذ وكشف القناع عن وجهه منسبة الفعل اليه  
العبد حقيقة لا تقبل المحافة اذ لو قبلت المحافة لربما احتج الانسان في  
ربه ولم يسجد لله تعالى عليه في شيء فعل ان الحق تعالى لا يبدى سطوته  
في الآخرة ويعتد رعا لان كان متادب مع تقي في حال التكليف  
وهذه عبرة من ليا ب المعرفة فتعلم منها خطيها علم **ولخرج** الى  
اصل المسئلة فنقول وما يويدها بشا فقي واحدة في قولها بقطع يد من  
سرق من سيرة الكعبة ما يكون منه نصا بالما ورد في الحديث من تخطيط  
المعقوبة في اسرق في الحرم فافهم **وسمى ذلك**  
قولا في حصة واحدة في احدي روايتيه انه اذا سرق ثاثة مرة لا يقطع  
لم يرد ولا رجل اخرى لان اليد والرجل اكثر مما تقطع في السرق بل عيسى ح  
قولا ما كنت والشا فقي انه تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة  
رجله اليمنى وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول فيه تحفيف في السارق  
والثاني فيه تشدد بعينه وتوجيه القولين ظاهر ما تقدم فلان بعض  
الائمة يراعي حرمة الماله وبعضهم يراعي الموت وتقوم في مسائل الاتفاق  
ان الائمة تقفوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فان سرق ثاثة  
قطعت رجله اليسرى فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله تعالى  
اعلم **وسمى ذلك** قولا لائمة الثلاثة ان حد السرق يثبت بافراه مرة  
مع قول احمد في بوسنة لا يثبت الا بافراه مرتين فالاول فيه تشديد  
في السارق والثاني فيه تحفيف عليه فخرج الاموي من بين الامراء  
ووجه الاول استنباط ان احد القوم على نفسه بما يوجب قطع كاذبه هـ  
والثاني انما يكون عند خوفي الرب في رجل الاول على اهل الدين والورع  
الشاملين في نظيرهم في هذه الدار قبل الموت ورجل الثاني في من كان  
ما لخدم في ذلك احتياطه ولا لاسام اذا الاقدام في قطع عضوا من هدم بينه  
الله تعالى فلا ينبغي ان يهدم البنية الا كما في ذلك ورد انه في نفسه

في النار



في النار ليجرم على هدم بينه الله تعالى بغير اذن فافهم من هذا كانه اثبت  
في الاقرار بتكفيره من بين عند هذين اللامعين واجبا فلكل من الامم وجه والله  
اعلم **وسمى ذلك** قولا لائمة في حصة لا يقطع على السارق وجوب العزم  
مع القطع وان تلف المروق فان اختار المروق منه العزم لم يقطع وان  
اختار القطع واستوفى لم يفرم المروق مع قولا ما كان السارق موقرا  
وجوب عليه القطع والعزم وان كان محسرا لم يقطع بيمينه بل يقطع مع قول  
الشا فقي واحد يجمع القطع والعزم على السارق فالاول محقق والثاني فيه  
تفصيل والثالث مستد فخرج الاموي من بين الميراث ووجه الاول سكوت  
السارق عن العزم فلا يجز مع القطع مع وجه الثاني في التخطيط على السارق  
بوجوب العزم ان كان موقرا بخلاف المفسر تحفف عنه لانه لا يجز عزمه  
عنده من الفاقة والنجاة ووجه الثالث التخطيط عليه بيمينه لانه  
ويبدى حصة نفسه والفعة عن شهود الحق تعالى في الدنيا عن الحساب في  
الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول وابد لو خلف جالف ان اعمال  
الحسن اعمال من لا يوم من يوم الحساب فقلت له صدقت لانك عن يمينك  
فقبل له في ذلك فقال لو كان يوم من يوم الحساب ايا ما كان ماله وقع احدا  
في محافة لاسرا ولا جهر انتهى **وسمى ذلك** قولا في حصة انه لا يقطع اخر  
الزوجين لبرقة ماله الاخرى سوا اسرق من بيت خاص لاحدهما ام من بيت  
يسكنان فيه مع قولنا لائمة في احدي روايتيه والشا فقي في ارجح قوليه  
انه يقطع من سرق منها من حرز خاص بالمسروق منه واما ذلك ولا يقطع من سرق  
من بيت يسكنان فيه جميعا مع قولنا لائمة في الرواية الاخرى والشا فقي  
في القول الاخر انه لا يقطع احدهما لبرقة ماله الاخر على الاطلاق والقول الثالث  
بشفا فقي انه يقطع الزوج خاصة فالاول محقق في الزوجين والثالث فيه  
تحفيف عليه من حيث ان لا يقطع احدهما الا ان سرق من حرز خاص باحدهما  
ان مستد من حيث التخطيط والثالث محقق والواجب مع فصل فخرج الاموي  
من بين الميراث ووجه الاول ان كلام الزوجين مع صلاحية مستد مع كانه هو  
وجه الثاني ان كلامهما كالاثنين والثالث كالاول ووجه الرابع ان المراه  
لهما حق النفقة والتسوية في الزوج فلا تقطع للشرعية استخفافا بها بعض  
ماسرقة ولو حكم الشيوع في ماله بخلاف العكس **وسمى ذلك** قولا  
الائمة الثلاثة ان الولد لا يقطع لبرقة من ماله ابيه مع قولنا لائمة ان يقطع بيمينه  
مال ابوه لعدم الشهادة فالاول محقق في الولد والثاني مستد عليه فخرج  
الاموي من بين الميراث ووجه الاول عليه رجة الوالد عليه وله عادة حتى  
ان لم يبيها ان والدا سمي في قطع ولده ابراهيم لبرقة ماله ابا والجدود  
شبه الفاعل لاقام عليه حقوق العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني في عدم  
الشبهة كانه لا لائمة ما لكان ويصح حل الاول على اهل الكرم والبررة والثاني على اهل  
الجل والسبح والعزم من يكون ماله عنده اعز من ولده مثل هذا ربما اجابه  
الحاكم في قطع ولده اذ اطلبه ذلك الحاكم وربما قصد الوالد بقطع ولده ورجو  
عن الجراة على بعضهما لانهما استخفافا بها وربما اداه ذلك الى ما هو اسد من القطع  
المستعفة عليه الاستقام منه **وسمى ذلك** قولا في حصة واحد انه لا يقطع



سرق من ذهبه وقصده ولا ضمان عليه في كسره بالاتفق كما هو الاول لما  
مع قولنا لك والسارق في امه يقطع بسرقته الصم فالاول محقق والثاني مستد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لا ينظر الى كونه بالذية الملهة وقد  
يكسره صاحبه ويصير عه حليا ووجه الثاني انظر الى كونه يبعد من دون  
الله يحكم من سرقه حكم من ازال سكره او عيبه حقيقة لا بعيد من دون الله وذلك  
من حيلة طاعة الله فلا يقطع **ومن ذلك** قولنا في حبيبة فيمن سرق ثيابا  
من الحمام عليها ما فظ قطع ان كان ليلا وان كان نهارا لم يقطع مع قولنا في  
واحدة في احد روابيها انه يقطع مطلقا ونظيره من سرق ما كان في الحمام  
بما يجرس فعلية لقطع او كما لا يجرس او وصي شخصيا وغفل فلا قطع فالاول  
مفصل والثاني مستد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل  
عمل السرقة كما ان نهارا كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ  
ووجه الثاني انه سرق من حرز على كل حال عرفا فاذ اخلع الانسان ثيابه  
في المسلي ودخل الحمام كان موضع قطعها هو حرزها والله تعالى اعلم  
**ومن ذلك** قولنا في حبيبة ان سارق العين المضمومة يقطع ولا  
يقطع سارق العين المسروقة وان كان السارق الاول قد قطع فيها فان لم  
يقطع الاول قطع الثاني مع قولنا لك يقطع كل منهما ومع قولنا في واحد  
انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل  
والثاني مستد والثالث محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الغاصب يقطع العين المضمومة بغير اذن ولا السرقة بخلاف  
السارق فان اخذ العين سرا وهو خاف معتمدا على الخوف فلا يقطع  
السارق من الغاصب تخليطا عليه دون السارق بالسرقة الذي ذكره  
ووجه الثاني ان كلامنا للسارق والمسروق منه اخذنا لا العبرة بظاهر  
الامر من غير علم الا ذلك مسروق ويتقدم عليه بذلك فهو محقق حدود  
الله وكان كسر السارق الاول حين سرق فلا يقطع وجب عليها جعلا  
القطع وبنيوه حديث من سن سنة سيئة تغلبه ورزها ووزن من عمل  
فيها ووجه الثالث قولنا في حبيبة فيمن سرق ثيابا من الحمام  
الا ثم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الاقوال  
الثلاثة وجه **ومن ذلك** قولنا لك ان السارق لو ادعى ان المسروق  
من الحرز ملك بعد قيام البيينة على ان سرق نصا كما من حرز قطع بكل حال  
ولا تقبل دعواه الملك مع قولنا في حبيبة والسارق في واحدة اخرى سرق  
ام لا يقطع ويصاه السارق في السارق المظنون ومع قولنا في حبيبة فيمن سرق  
ام يقطع وفي الرواية الاخرى ان يقطع قوله اذا لم يكن مسروقا بسرقه وسيقطع  
عنه القطع والاول لا يحرم وفابا سرقة قطع فالاول مستد والثاني محقق  
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة  
وعلمية الكذب على مثل السارق وهو يوجب قطع يده او رجله وقد  
صرح السارق بقوله ولا يسرق السارق جبين يسرق وهو موافق  
عنه الامعان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يوجب قطع يده عن نفسه من القطع  
ووجه الثاني ان العمل بحديث الجحدري والحدود في شهادته وقوله ان

هذا

هذا المسروق ملك على الصدق ووجه الرواية الثالثة انه لا يقطع هو الوجه  
في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثالثة المعضلة لا حد ظاهر  
وجه الثاني في حبيبة الجبلين **ومن ذلك** قولنا في حبيبة واحدة في  
الظهر روابيها صاحب السارق ان يقطع بنو قف على مطالبة من سرق منه  
ذلك المالك قولنا لك في حبيبة روابيها لا يقطع على مطالبة المسروق  
منه فالاول في حبيبة على السارق والثاني في حبيبة على صاحب السارق فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المطلب في القطع حق المخلوق ووجه الثاني  
عكس **ومن ذلك** قولنا في حبيبة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقا  
دخل على بيا خذالي ولم ينفذ الا بالقتل فلا يقطع عليه اذا كان له دخل  
محروقا بلسان لا في حبيبة المقود مع قولنا في حبيبة الثلاثة ان عليه  
العقوبة من الا ان ياتي بيينة فالاول مفصل في حبيبة من وجه وتقدم  
من وجه والثاني مستد الا ان ياتي بيينة فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وبوجه المقبولين ظاهر لا يخفى على العقل **ومن ذلك** قولنا في حبيبة  
الثلاثة انه يبيح لقطع في الضيعة المملوكة للمسروق من حرزها وكذلك  
يبيح لقطع في جميع ما يؤول الى العادة ويجوز اخذ الاعوان عنها سواء  
اكان اصلها مباحا كالصبي والماء والحجارة ام غير مباح مع قولنا في حبيبة  
ان كان اصلها مباحا فلا قطع فالاول في حبيبة من وجه والثاني في حبيبة  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها مال حرز ووجه الثاني  
النظر الى اصلها فغلبت الحرمة الادنى على حرمة الاصول **ومن ذلك**  
قولنا في حبيبة الثلاثة انه يبيح لقطع بسرقته الخشب ان بلغت قيمته بضائبا  
مع قولنا في حبيبة انه لا يبيح لقطع في الخشب الخشب الساج والابنوس  
والصندل والثاني مستد والثالث في حبيبة من وجه والامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده  
عادة فكان كالمزاج الا ما كان غايي القيمة كالساج والابنوس **ومن**  
ذلك قولنا في حبيبة وما كان ان الجلال ولو غلظ قطع البس بغير علم البصير  
اخراد لك مع قولنا في حبيبة في حبيبة احمدان على الفطاح البيرة ووجه  
الثاني في حبيبة في حبيبة واحدة في حبيبة روابيها اعادة القطع فالاول  
فيه تخفيف والثاني في حبيبة مستد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
المقبولين ظاهر اما الاول فمحصول الدعوى والرجوع بذلك والامساك  
فلا يقطع غير مسروق وكل عمل ليس عليه امر السارق فهو رد **ومن**  
ذلك قولنا في حبيبة لو سرق نصا ما ثم ملكه بغير اذنه او هبته او ارمته  
او غير ذلك سقط القطع مع قولنا في حبيبة الثلاثة انه لا يقطع سواء  
اكان قبل الترافع ام بعده فالاول في حبيبة تخفيف والثاني مستد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق  
ووجه الثاني ان القطع انما هو في حبيبة في حبيبة حواءه تعالى حال  
سرقته بديل عدم سقوط القطع ولورد المسروق الى صاحبه **ومن ذلك**  
قولنا لاسم اي حبيبة انه لو سرق مسلم نصا ما لم يستد من فلا قطع  
مع قولنا في حبيبة الثلاثة انه يقطع فالاول محقق والثاني مستد فرجع الامر

ل



الجزيرة المبراة ووجه الاول انظر الى ما جرى في الاصل ووجه الثاني  
انظر الى ما جرى من اجربنا عليه احكام اهل الذمة واهل الاسلام  
مادام جددنا **ومن ذلك** قول مالك واحد لوسر قسيسا من اوجها  
وجب عليها انقطع مع قولنا في حقيقته انه لا قطع عليها مع قولنا انما  
به قولنا يقطعها في قولنا لا يقطعها فالاول مستند والثاني مختم  
والثالث متردد مستند وخرج الامر الى جزيرتي الميزان ثم الامر راجع الي  
ولي الامر في الحالفين فان راي قوة في اهل الاسلام ولم يكن لنا اسرى في  
بلاد الحرب بخلاف الانتقام منهم بسبب قطعنا لهما هذه السنة من قطع  
والامر ترك مراعاة للمصالح والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**  
**قطاع الطريق** انفق الامة على ان يمارروا سائر السبل بقطعها  
للسبيل خارج المصير بحيث لا يدرك العزف فان جارح قاطع للطريق  
جارح عليه احكام المجارحين وانفقوا ايضا على ان من قتل واحدا المار وجب  
اقامة الحد عليه فان عفى ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر  
في اسقاط الحد عنه وان مات احد منهم قبل الفدية عليه سقط عنه  
اذا اخذ حواله بخلاف وطول جفوة الادميين من الانفس والاسوان  
والجراح الا ان يعفى عنهم فيها **هذا** ما وجدته من مسائل الامة  
واما اختلافوا فيه **فمن ذلك** قول الامة الثلاثة ان حد قاطع  
الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للاسلام الاجتهاد  
فيمن قتل او صلب او قطع اليد والرجل من خلافة النبي او الخليفة  
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بحيث يحتمل الامام في  
ذلك فخرج الامر الى جزيرتي الميزان وتوجهنا بقولنا ظاهر **ومن ذلك**  
قول الامام ابي حنيفة كيمية الترتيب المذكور في الآية الكريمة ان  
اخذوا المال وقتلوا كان الاية بخلاف ان شذ قطع ايديهم وارجلهم من خلافة  
او قتلهم او صلبهم وان شذ قتلهم ولم يجلدهم **وصفة** الصلب عنده على  
المشهورين رواية ان يصلب حيا ويحج بطنه برح الى ان يموت ولاه  
يصلب اكثر من ثلاث ايام وان قتلوا ولم يخذوا المال قتلهم الامام  
حدا ولا ينفقة الامام الى عفو الاولين وان اخذوا ما لا يسلم او ذبحوا ما  
لوقم على جماعة اصله بحد واحد عشرة دراهم او اربعة عشر دراهم  
فقط الامام ايديهم وارجلهم من خلافة فان اخذوا فقتلوا باخذوا ما لا  
ولا قتلوا انفسهم الامام حتى يجدوا ثوبه او يموتوا **فمن ذلك**  
صفة توجب الصلب والسقي عند الامام ابي حنيفة **وقال** مالك  
المجاورون يجل الامام فتم بغيره ويجهنم فيه من كان منهم داري  
وقوة قتلهم ومن كان ذا قوة نفاه لمخاضه ان يجوز للامام قتلهم وصلبهم  
وقطعهم وانما يقتلوا ولم يخذوا ما لا يسلم او ذبحوا فتم ولا شذ قصي  
**وصفة** السقي عنده ان يجوزوا من البلع التي كانوا فيها الى غيرها  
ويجسرون فيها **وصفة** الصلب عنده كصفة الصلب عند ابي  
حنيفة **وقال** الشافعي واحد اذا اخذوا قتلوا يقتلوا  
نفسا او يخذوا ما لا نفوا **وصفة** السقي عند الشافعي هو ان

يطلبوا

يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد ان اتوا احد او صغته عند احدية احدي  
رواية كما شطط في رواية الاحريه ان لا يتركوا با ورون في بلد وان  
اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم مما خذوا من يجلدون وان  
قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم يخذوا  
المال وجب قتلهم حتما ويكفون المصلي عند الشافعي واحد بعد القتل  
**وقال** بعض السلف فحبة يقتل بعد ان يقتل حيا ومدة حد  
المصلي عند الامة الثلاثة ثلاث ايام **وقال** احمد ما يبيع عليه الامم  
كلام ابي حنيفة مفصل ما يدل على التشديد وكلام مالك يحتمل التخفيف  
والتشديد يكون راجعا الى راي الامام مع تخفيفه في صفة السقي والصلب  
من وجه اخر وكلام الشافعي واحد مستند من وجه مخفف من وجه اخر  
في تخفيف القتل وعدم تخفيفه واما الكلام في مدة الصلب فقوله احمد  
اخذ فخرج الامر الى جزيرتي الميزان ولكل من اختاره الامام **وجه**  
**ومن ذلك** اعتناء الامة الثلاثة بالضارب في قتل المجارح  
مع قولنا ان لا يعتد بذلك فالاول مخفف في قتل المجارح اذا كان  
المال الذي اخذه دون نصاب والثاني مستند فخرج الامر الى جزيرتي  
الميزان ووجه الاول انقباس على قطع السرقه ووجه الثاني ان لا يثبت  
في قتل المجارح ان يخذوا قدر النصاب لان تمام المجارحة في اخذ المالك  
فكان التخليط عليهم من جهة المجارحة الامم حبة النصاب **ومن**  
**ذلك** قول الامة الثلاثة ان لو اجمع مجارحون فبأشرب بعضهم يقتل  
والاخذ وكان بعضهم رد اكان للرد احكم المجارحين في جمع الاحوال  
مع قولنا الشافعي لا يجب الرد غير التعزير بالحبس والتعزير ويخوذ لك  
فالاول مستند والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى جزيرتي الميزان  
ووجه الاول لاكتفاء بوجوب المجارحة سواء بأشرب بعضهم يقتل ام لم  
يبشره ووجه الثاني ان المراد في المجارحة على المباشرة لا على كونه  
ردا **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان حكم من قطع  
الطريق خارج المصير على حد سواء **قول** ابي حنيفة ان لا يثبت حكم قاطع  
الطريق الا ان يكون خلع المصير فالاول فيه تشديد **وقال** مالك في قاطع الطريق  
والثاني فيه تخفيف **فمن ذلك** فخرج الامر الى جزيرتي الميزان **وجه**  
الاول ان مجارحة شرع الله عز وجل ونفدي حدوده لا يختلف تحريمها  
لكنها خارج المصير واخذها غير صانع سلبا المعاصي من ربا ومن  
جر وغير ذلك ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المصير هو المشهور  
الشافعي الا انه ان لم يقدم وجوده في حقيقته وتجليصه من قاطع الطريق  
عادة بخلاف من قطع الطريق في المصير فان الناس يجسرون كثيرا اكان  
بالنصب اسبه فعليه التعزير ورد ما اخذه الى مستحقه **ومن**  
**ذلك** قول الامة الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقه  
في القتل واخذ المال قتل حتما مع قولنا في حقيقته انما يقتل فقاما  
منه فالا ول فيه تشديد من جهة كونه قتلها حدا والثاني فيه

ع



تخفيف من جهنم كون قتلها فقاموا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزح  
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحدة لم يورث رجل  
 وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة وغيرها قتل ولم ينع  
 ولم يجلد لا يمانى حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقواني القتل  
 عليها غيرهما لان القاية مع قولنا انما قتلها ستمت في جميعها من غير  
 تراخي على الاطلاق فالاول مخفف وقولنا انما قتلها في مسدد فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف مثل ذلك لكونها  
 راجعة الى الردع والرجوع ووجه الثاني ان كل حد يجب فيه الحد الذي شرع  
 له لا حكم فيما اذا افرق على الشخص مسخرة فلا يقوم حد مقام حد **ومن ذلك**  
 قولنا لا تمة التلافة انه لو شرب الخمر وقد اقتصرت  
 حد في الخمر واقتصر مع قولنا لا تمة اكلها فالاول مسدد والثاني  
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيفة  
 وما لئلا قتل في احد قولنا ان توبة العاصاة ملطعة في المحاربين  
 من شرب الخمر والسرقة لا يسقط الحد عنهم مع قولنا في الخمر  
 روايتهم والسرقة في رواية الاخرى انما يسقط الحد عنهم من غير  
 اشتراط مصي رمان وفي الرواية الاخرى لا حد لاي مصي **ومن ذلك**  
 نجد التوبة فالاول مسدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في سقوط الحد عن هؤلاء  
 فكان اقامتهم الحد عليهم وفي تقريبه ما رواه مسلم في المرأة التي انت  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهي جلي من الزنا فقالت يا رسول الله اني  
 انبت جد امي حدود الله فاقم علي فقال لا وليا ليها احسنوا اليها  
 فاد اوضعت فانوتي ليها ففعلوا فامر برحمتها وصلى عليها وقال  
 لقد تابت توبة لو فتمت على سبعين من اهل المدينة لو سخطهم انما  
 فظاهر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما اقام عليها الحد الا بعد  
 توبتها ولو اقامت ما طلبت اقامة الحد عليها فاقمها وايضا فان  
 الحد تركت على هولاء من حيث تقديم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة  
 ووجه الثاني قولنا صلى الله عليه وسلم في القايين الذنوب  
 لم وقوله صلى الله عليه وسلم ان توبة يجب ما قبلها اي تنقطع حكم  
 المواحدة للذنوب في الدنيا اي وهم في الآخرة تحت المسقية **ومن ذلك**  
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا ان احدا يواخذ  
 بدنبه في الدنيا والآخرة نعم الا المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك ثم خري  
 في الدنيا وفي الآخرة عذاب عظيم فعلم ان ما جاء من ذنب سقط عنه  
 الحد فيه على الترتيب ويصح حل الاول على الغناه المارقين الذين يتكرر  
 منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فيكون اقامه الحد عليهم اقوي في  
 الردع والرجوع الى الثاني يصح حله على من جري عليه المقدرة واحدة  
 في عمره فمما وصا به عليه الدنيا بما رحبت وحصل له من نفسه سبعة  
 الحجل حتى صار يستحي ان يجلس بينا ثين يحس حاله الاول وانما اعلم

**ومن ذلك** قولنا انك والسرقة في من شرب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح  
 العمل لا تقبل منها ذنبا حتى يظهر عليه صلاح العمل قولنا حد تبطل بها دمه  
 وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تخفيف لست يدرك الثاني مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لاموال الناس وايضا  
 فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكل ما يرب فلا يخرج من التوبة  
 في ستمها ذنبا الا صلاح العمل والمشي على طريق كل المؤمنين **ومن ذلك** قولنا  
 من تاب من بعد ظلمه واصبح وقال تعالى لا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا  
 ونحوها من الايات ووجه الثاني العمل بظاهر الاحكام كالحرب السامع  
 في المسئلة فيها ولقوله صلى الله عليه وسلم وانبع السيئة الحسنة تحبها فشرط  
 في محوها اتباع الحسنة **ومن ذلك** قولنا في حنيفة واحدا من المحاربين  
 اذا كان في المحاربة لا يكا فيه كالكافر والعبد والولد وعنه نفسه وقتله  
 لا يقتل مع قولنا لا يكا فيه يقتل اذا قتل من لا يكا فيه ومع قولنا لا يكا فيه  
 قولنا لا يكا فيه فالاول مخفف والثاني مسدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 والله اعلم **باب حد شارب السكر اجمع**  
 الآية الاربعة في تحريم الخمر ونجاستها وان شربه الخمر قليلها وكثيرها موجب  
 للحد وان من استحل شرها حكم بكفره وتقدم في باب الفجاء ستم ان داوود قال  
 بطهارة الخمر مع تحريمها وانفقوا على ان عصير العنب اذا اشتد وقذف فيه  
 من جمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر ككثيره فقليله حرام وان يسمي  
 جمر او في شربه الحد سواء كان من عنبه او زبيب او خنفة او شعير او ذرة  
 او ارز او عسل او لبن وعذو كذا ما كان او مطبوخا خلا فالذي حنيفة قاله  
 قاله نفع الصواب انما اذا اشتد كان حلالا قليلا وكثيرا ويسمى بنيدا  
 لا حراما فان اسكر في شربه الحد وهو خمس فان طحا او كان في طين حل  
 حله ما يغلب على طين الشراب منه لانه لا يسكره في غير طرب فان اشتد حرم  
 الشراب منه ولا يشترط في طين ان يشد ثلثا او اما بنيد الخنطة والارز  
 والشعير والذرة والعسل فان حله عنده فقيحا ومطبوخا واما يحرم  
 السكر منه ويحرمه وكل من انفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب  
 اقل من ثلثه فان حرام وان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان اسكر حرم قليلا وكثيرا  
 وعلى ان حد العبد في الضيق من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقع بالسوط الا  
 ما روي عن ابي حنيفة في نه قيام بالايدي والتمتع والاطراف فيب وعلم ان  
 من عصى بغيره ولم يجد غير سبيلها لم يجوز له اساعتها به على كل حال **ومن ذلك**  
 ما وجد من سبيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**  
 قولنا لا تمة التلافة انما اذا مصي على العصور ثلاثة ايام ولم يشترط في سكر  
 لا يصير جرا حتى يبسند وسيكر ويفر زبده مع قولنا حد له اذا مصي  
 على العصور ثلاثة ايام صار جرا وحرم شربه وان لم يشترط في سكر بعد سبيل  
 ورد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مسدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ان الحكم بدورج الحلة تعالى فاذا فقدت علمه الاسكاف هو صاحب  
 على اصل ووجه الثاني الاية بالاحتياط فان بعد مقدار ثلاثة ايام يسكر غالبا

من



فاحذر احد بالاحتياط ان لم يكن احمد لا يفي ذلك دليله عن السماع بحرم  
شربه وان لم يسكر فان السماع وضع الاحكام حيث يشاء او يكون ما به  
بحرم الوكيل خوفا ان يقع فيه بحرم المقتصد كاستئذان الله بقوله ورجع  
الثاني الاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديثها اسكر كسيرة حرم قليله  
فان تحريم القليل يمكن دأبرام الحلة التي هي الاسكار وبعين ان قال  
بابا حة بالاسكر من الببب سام بطلع على هذا الحديث فقل ان علة  
التحريم هي الاسكار وقد نفذت فافهم **ومن ذلك** قولنا في حقة  
حد السكران يصير الاسكار لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل  
مع قولنا ان من استوي عنده الحسن والغبخ ومع قولنا  
السما في واحد وهو من يخلط به كلامه على خلاف عادة قالوا ذلك  
سند في صفة السكر مخفف في وجود الحد ان لم يصل الي ذلك  
الصفة والثاني دونه في السند يد في الحد والثالث فوقها في ذلك  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول ان من لا يعرف السماء من الارض  
اسكر سكران لا يعرف في الكلام بين الحسن والغبخ كما ان من  
يخلط به كلامه فقط اخف سكران فما قبله فمن تورع في عدم اقام  
الحد اذا لم يصل الي علا الخالات عنده فقد قل تورع من جهة الغير  
على انتهاك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجوده في الصفات  
دون ما هو فيها فقد قل تورع من جهة احترام ذلك المسلم الشارب  
السكر فافهم وايضا ح ذلك ان من لا يعرف السماء والارض والغير  
بالكلية ومن لا يعرف الرجل من المرأة بذكر الاستحسان ولكن حصل  
الاوصاف ومن اختلط كلامه بذكر السماء والارض وغير من الرجل  
والمرأة ولكن عنده لمحات غيبه نظره في ما كان عنده شعور في اول  
كلامه ثم زال قبل ان يتقها فالاعية حابس في ما مر لظاهر الترتيبه ويا من  
يحترم كذا ذلك المسلم فكل وجه وسند **ومن ذلك** قولنا في حقة  
وما لك ان حد سكران الحمر ثمانون مع قولنا سما في واحد في اخذ رواية  
ورجحها الحرفي انها وجوب في حق الخمر وما العبد فقل في الصف من ذلك  
بالانفاق كما مر اول باب نفع الاول حده اربعون وعلى الثاني حده عشرين  
فالاول وسند والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول  
ان الحمر الغالب عليه كالخمر عكس حال العبد فقل ذلك كانت صغيرة الحمر  
كبيرة دون العبد على قاعدة قولهم من عظم مرتبته كبر صغيرته ويجعل  
ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعبر به ويؤذي الناس والاربعة  
في حق من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قولنا لا ائمة الثلاثة انه  
لواقر بشر بالجر ولم يوجد منه ربح حده قولنا الامام في حقة انه لا يجد  
فالاول فيه تسديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجد الاول موافقة باقراره والحكم دار مع الرب لاي عكس الثاني  
**ومن ذلك** قولنا لا ائمة الثلاثة انه لو وجد منه ربح جر ولم يجر  
مع قولنا انك ان يجد فالاول محقق والثاني مستد في اقامه الحد فرجع

الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا انك واجد واسما في اصح  
اقواله انه لا يجوز شرب الخمر للمزورة كالمطس والسما ومع قولنا في حقة  
انه يجوز للمطس لا لعبد اوي ومع قولنا سما في حقة قولنا الثاني انه يجوز  
شرب القليل للمزاور ومع قولنا في حقة قولنا الثالث يجوز للمطس ما يقع  
به الرب فقط فالاول مستد في عدم جواز شربها للمزورة والثاني في جعل  
وكذلك الثالث والرابع فيه تسديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد  
الاول على حال الاكابر من اهل الصبر واليقين فيصير احدهم حتى يخطر في  
اذا كان خوفا ان يعود كالصحيح جديا او ابل الضرورة والمطس في وجه قول  
في حقة ان شربه للمطس فيه فقه الروح واما العبد اوي في الحد في  
ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما حرم عليها وبقيت الوجوه ظاهرة والثاني  
اعلم **باب** في حقة قولنا لا ائمة الثلاثة في حقة قولنا لا ائمة الثلاثة  
التحريم مستد في كل معصية لاحد صحتها والاكتفاء واختلاف اهل النظر  
فيما يستحق التحريم عليه هو حق واجبه لله تعالى في ام غير واجب فقال  
السما في عدم وجوبه وقا في حقة وما لك ان تغيب عما علم انه لا يعلم  
الا الصواب وجب وان وجب على فقه اصلاحه بغيره لم يجب وقا لاجد  
استحق ليعمل التحريم وجب فالاول مخفف والثاني في بعض ذلك الثالث  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجد الاول في قطع حصة الله تعالى في  
بعض العبد رب دينا وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المزمع له  
ليست له ففعله في المستقبل ويجبر يتذكر الام الذي حصل له في الماضي  
فيستغفر ربه وربما كان الذنب الثاني معلقا تركه على سواه من العبد  
فيجوز عنه بالسؤال والافاء لمقد المبرم لا يصح تركه واما وجه الثاني  
الفاصل لعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عقبة  
حصة الله ولا يؤمنون فيهم الضرب كل ذلك التاثير فلا يحصل به كبير ربح  
ولا ردع عن المعاصي المستقبل ان كانت معلقة على حصول الام الواجب  
لذلك العبد **ومن ذلك** قولنا لا ائمة الثلاثة ان الامام لو عذر  
رجلا فانه فلا ضمان عليه مع قولنا سما في حقة ان عليه الضمان فالاول  
مخفف على الامام والثاني مستد وعليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجد الاول ان منصبه الامام يجعله في ذلك بعز واحد لغير المصلحة  
علا في غير الامام فذ بعز رعيه وعنده شفا بيه تسق منه لعداوة  
سابقة مثلا وما بطقا ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في  
تقريب ابرار ولا عزم دية ووجد الثاني ان الشرع لا يما به فيه لاحد  
فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة **ومن ذلك** قول  
مالك واجد ان الادب اضرب ولده قادييا او الممل اد ضرب الصبي  
قادييا فماذا لا ضمان عليه مع قولنا في حقة والسما في حقة  
الصما في الاول فيه تخفيف والثاني مستد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وتوجيه القولين فهم من توجيه المسئلة قبله لان الائمة كالاسم  
الاعظم في كونه لا يضر بالاصلاح وكذلك العلم في الغالب ولو ذلك  
صحتها في حقة والسما في حقة طالا ولاد الناس وليست في الوالد



في ضرب ولوه فانه ربما اقامت نفسه من ولده فصره للمصلحة كالا جني فيهم  
**ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة انه يجوز ان يبلغ ما يقتضيه على الجور  
 مع قولنا ان ذلك باجاي راي الامام فان رايه ان يرد عليه فصل  
 فالاول محقق والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 ان الامام وناييه انما يمكن ان يوافقا في شيء وليس لها ان يزيدا على ما قدره  
 ذرة ووجه الثاني ان الشارح امر الامام الاعظم على امتن من بعده وامن  
 الامانة بالسمع والطاعة له في كل الامعية فيه لله عز وجل بضره بعض  
 الغناه والمصلحة اخذ المقدور بما لا يرد على الامام الزيادة بالاجابة  
 حصلت لذلك المعزاسم معقول **ومن ذلك** قولنا في حقيفة والشايع  
 ان التفرير لا يختلف باختلاف اسماء كان يراى في التفرير حتى يبلغ ادنى  
 الحدود ولو في الجملة وادناها عند ابي حنيفة اربعون في الجز وعنده  
 الشافعي واحد وعشرون فيكون التفرير عند ابي حنيفة تسعة وثلاثين  
 وعند الشافعي واحد وتسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التفرير  
 اي عدد ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسماء فان  
 كان بالوجه في العزج بشبهة كوطي الشريك او بالوجه في دور العزج فانه  
 يراى عنده على ادنى الحدود ولا يبلغ فيه اعلاه فيضرب مائة الاسوطا  
 وان كان بغير العزج كقبلة اجنبية او ستم اوسمة دون لضاب فانه  
 لا يبلغ ادنى الحد واولا فيه تخفيف من حيث انه لا يراى ادنى الحدود  
 عن الحد المقدور وقولنا احمد مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من  
 وجهه فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيفة  
 والشافعي ان يضرب في ما مع قول مالك انه يضرب قاعدا ووجه قولنا  
 احمد في اجدي وراييه كد هب مالك والآخر كد هب ابي حنيفة  
 والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضرب قائما بالبع في الزجر ووجه الثاني  
 ان الضارب في الضرب الام وهو حاصل بضره قاعدا **ومن ذلك**  
 قولنا في حقيفة والشافعي ان لا يجرد في حد القذف خاصة او جردا  
 عداه ووجه قولنا ان لا يجرد في الحد وكلها بل يضرب فيما لا يمنع الم الضرب  
 كالتمريض والتمريض فالاول فيه تخفيف من وجهه ووجه الثاني  
 مشدد في الجز والثالث تخفيف فرج الامر الى مرتبة الميزان  
 وتوجيه الاقوال الظاهر **ومن ذلك** قولنا في حقيفة واجدات  
 الضرب بفرق على جميع البدن الا الوجه والعزج والراس مع قولنا  
 مالك يضرب الظهر وما قارب فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث  
 فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الاما استثناء  
 الاول والثاني فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في  
 حقيفة ان الضرب في الحد ودينق وقت فاستد الضرب ضرب التفرير  
 ثم المخرج القذف مع قولنا ان الضرب في هذه الحدود وسواها ووجه قولنا  
 احمد ان ضرب حد الزنا استد من حيث حد القذف وان ضرب القذف  
 استد من الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب

في حقيفة  
 في حقيفة  
 في حقيفة

في بعض الحد وفيه تشديد من حيث سدة الضرب في بعضها وكذلك قولنا ان  
 ويصح العكس من حيث ان في النسبة وفي الحاق الدين بالاعية في بعض الحدود وكذلك  
 الثالث فرج الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **باب** الضرب  
 ومما ان الولاء فانه لم يحد في الباب شيئا من سباب الاجماع والانتفاء  
 ولما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قولنا في حقيفة الملة انه يجوز دفع كل ما يبل  
 من ادنى او يمتد على نفس او طرف او لضع او مال فان لم يدرع الا بالفضل فممنه فلا  
 مما ان عليه مع قولنا في حقيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم  
 الضمان والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين  
 وجه لا يخفى على العاقل **ومن ذلك** قولنا في حقيفة الملة انه لو عمن عامر يد  
 اسماه فان شربها من فيه فسقطت اسماؤه فلا ضمان عليه مع قولنا ان  
 في المهر ربه انه يلزمه الضمان فالاول تخفيف على المضمون والثاني تشديد  
 عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قولنا  
 في حقيفة انه لو اطلع اسنات فرماه ففقا عليه لزمه الضمان مع قولنا الشايع  
 واجدانه لا ضمان وقولنا مالك يدر وايته كالمدهيين فالاول تخفيف والثاني  
 تشديد والثالث يحمل لكل منهما فرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول  
 على اطلاع اهل الدين والورع من لا يورع من اطلاعه كثير فتمه وقوع  
 مثله في التفرير ليعاظم الله تعالى وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك  
 فلا ضمان في فقي عينه لجراله عن مثل ذلك **ومن ذلك** قولنا ان احمد  
 ان الامام لو ضرب في حد فمات المجد وداو افعى الى هلاكه فلا ضمان على الاطعم  
 مع قولنا الشافعي من حيلة تفصيل له انه انما مات في حد الشرب وكان جلده بالمر  
 البقاء والثاني لم يضمن الامام قولنا واحد وان كان ضربه باسوط فلا ضمان  
 في ذلك وجهان اصحهما لا ضمان عليه **ومن ذلك** قولنا في حقيفة  
 ان الامام ان ضرب بالشفة اطراف الشارب ضربا لا يجاوز الاربعين فما  
 فيه فلا عقول فيه ولا قود ولا كرامة على الامام وان ضرب الاربعين سوطا  
 فزنته على عاقلة الامام دون بينة الملة فالاول تخفيف على الامام والثاني  
 مفصل على اختلاف العمل فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك  
 الضرب مشروع فاقامة غير محرمه كبقية الحدود فانه بلان من الشارح  
 ووجه الثاني ان شقيا لتفصيل في حد الشرب كونه بالاعتق عابا ووجه  
 ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضرب بالسوط كون ذلك  
 دونا فيه من السارح وكذلك القول في اول سقيا لتفصيل الذي حكاه ابن  
 المقدور ووجه الوجه الثاني من وجه اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا  
 لما تفصل عابا وانما كان على عاقلة الامام الذي دون القضاء لان اصل الضرب  
 ما دون فيه ولانه منسوب مجر عن مثل ذلك فاقا لواجب القود على الامام



لعلنا الموضوع في تحرير ما في ذلك من انما كان حرمته في عموم الاحكام  
فنتصيف شوكته ولم يتفعلنا ان انما في اقامة الحديث مستحقة **ومن**  
**ذلك** قولنا لا علة الاية لانه لا علة في ارباب البهائم فيها انفسهم فقالوا اذا  
لم يكن معها صاحبها واسما انفسه ليله فضا له عليه مع قولنا في حقيقة امله  
لا يصح الا ان يكون معها صاحبها وكما اوقا بها اوسا بقا او يكون قد ارسلها  
سوا الا ان يلد او يلقا را فالاول فيه تعقيب بالشرط الذي ذكره والثاني فيه  
تسديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى ترتيبها ليراد وجه عدم  
الصحة في الشق الاول في كلام الائمة الثلاثة جريا في الحادثة في ارسال  
التي لم يلقا را ومنه يعلم توجيه الصحة في قولنا في قوله ووجه الاول من كلام  
ابي حنيفة قوله معها راكبا او قايما او سايقا ووجه الثاني منه لعدم  
بالا رسا ولا في عم الارسال الحكم في عدم تحميمه ذلك في ليل او نهار **ومن**  
**ذلك** قولنا في حنيفة انه لو انقلب دابة سبيها وصاحبها عليها ضمن صاحبها  
ما انقلب سبيها او غيرها واسما انفسه بوجهها فان كان يوطئها ضمن المالك  
وان لم يوطئ بوجهها فان كان يوطئها في موضع ما دون فيه شرعا كالمنبي فيه  
الطريق والوقوف في مثل ذلك الاربعة او في سرقه الدواب لم يصح  
وان كان في موضع ليس بما دون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والرجول  
في وكرا سبلا بغير ادلائم مع قولنا ان يدنها ورجلها وحملا سوا خلا  
فما في في شئ من ذلك اذ لم يكن من جهة راكبا او قايما او سايقا بقا سب  
من غير او من جهة قولنا سبنا فيها ان يصح ما حبت بغيرها او يرها او رجلا  
او ذنبها سوا الا ان كان في قايدها او سايقا سبيها او لم يكن في قولنا احد ما  
انفسه بوجهها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما حبت بغيرها او يرها  
ففيها الصحة في الاول الذي هو كلام ابي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه  
تعقيب من حيث التفصيل وكلام الشافعي في مسند وكلام احمد مفصل فرجع  
الامر الى ترتيب الميراث ولو جبه الاقوال الاربعة ظاهر لا يخفى على المعترضين  
**كتاب السير** اتفق الائمة ان الجهاد فرض في كل حال  
قام به من فيه كفاية من المسلمين اسقط المخرج عن اليافين وعن سعيدين  
المسيب انه فرض من عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على اهل كل الثغور  
يقتلها من بين يديهم من الكفار وان جرحوا ساعد من يديهم الا قرب فالأقرب  
والأبعد جرحا من تعين عليه الجهاد ولا يخرج الا اذا كان ابويا كانا مسلمين وان من  
عليه دين لا يخرج الا اذا كان عريضا وان اذا اتقا الرخعات وجب على المسلمين الحاضر في  
النبا وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا محترقين لقتال او مخبرين الى فئة او  
يكون الواحد حرجا لا تقا والمائة مع ثمانية فيباح الفرار ولهم النيات مع ذلك لا سيما  
مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وان جرحا لجزء من وار الكفر على قدر علمه وعيالات

نسب الكفاية اذ لم تقم ثلث فلا تفتلن الا اذا كان ذوات راي وعيالات الا في  
الفاقي واهل تصولهم اذ كان لهم راي وتدين يحيلون وعلى ان الميراث ادا  
تترسوا بالمسلمين يتقوا الميراثون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين  
وعلى انه لو قتل احد الاسيرين وهو في الاسر لم يجب عليه الفدية شيئا لا انقرب  
فقط خلافا للاراضي في قوله يجب عليه الفدية هذا ما وجدته من سبيل  
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قولنا لا علة الفدية انه يجب  
اي في شرط في وجوب الجهاد ووجه الراد والرا حلة كالمخرج قولنا ان  
لا يجب وموضع الخلاف اذا تعين الجهاد على اهل بلد وبينهم وبين موضع  
الجهاد وموضع الفدية فالاول محقق فيه وجوب الجهاد المذكور وانما في  
مسند دية فرج الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول ان من لم يجد الراد  
والرا حلة فقتله له للعدو خراج للنفقات قبلها في ما ياكل ويشرب ويركب  
فاذا وجد الراد والرا حلة قوي عزمه ولم يصبر عنده التفتت لغيره فقتله  
ووجه الثاني عدم وجوبه في صريح ما شرط اذ كان في السفر للجهاد ولو  
طويلا كهم والكر ولو انه كان شرطا لوصول الدنيا ولو في حديث واحد فان الميراث  
لم يزل محفوظا بوجود العلم به كل عمر ويصح حمل كلام الائمة الثلاثة في حال  
الابرار والارامل من ذوي المروءات الذي يجب عليهم الجهاد من سوا الناس الراد  
والرا حلة في الطريق وحمل كلام مالك على حاله لان ما تضمن ذلك قاله  
فحينئذ معناه على السوال ويظهر ان الركب لا يجيئون سوا ما في يجب عليه الجهاد  
عندنا **ومن ذلك** قولنا في حنيفة وما لك ان المسلمين اذا اخذوا اموال  
اهل الحرب ولم عليهم اهل الجهاد واجبا لها الى دار الاسلام جاز لهم ان لا  
يبدجوت الخيول ويكسروا السلاح ويحرقوا المتاع مع قولنا لا سيما في  
واحد انه لا يجوز الا لملكه وذلك بعد الغنمة فالاول محقق على المسلمين  
والثاني في مسند دية بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول  
مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب عليها الكفاية واخذوا تلك  
الاموال التي غنمها هاتم فتقوا بها قتلنا وانما لم يراع اهل هذا القول  
ما جرح اليه اهل القول الثاني في تقدير المصلحة العامة في المصلحة الخاصة  
ووجه الثاني ضعف ملك المتسلمين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك  
وعدم خوفنا ذلك الاموال من ايدي المسلمين فلا يبقا وهما من غير  
اتفاق اتفق المسلمون في هذه الحالة **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ومالك  
واحد والساق في واحد قوله ان سبي الكفار وعبيدناهم اذ لم يكن لهم راي  
ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قولنا ساق في الاظهر انه يجوز قتلهم فالاول مستند  
والثاني محقق فرجع الامر الى ترتيب الميراث ووجه الاول ان مشروعية  
القتل بلا صفة وانما في في حق من فيه ملكية للمسلمين وهو لا يملك فيهم  
فما غلبا ووجه الثاني في قوليهم لمصلحة وقتد بلخصنا ان السير  
داود لما بين بين المقدس صار كل من يبيد به يصح منه ما في ذلك  
الحرب من غير جرحا وهي انه تعالى في اليه ان يبيد لا يقوم على يديهم  
الربما فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيك فقال الله تعالى في ذلك



السيو اعباد ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنوا السلم فاجح  
لها فان في ذلك ترجيح للصحة على القتل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما كان  
انه لا دين على من قتل من لم يبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي رضي  
الله عنه من خلا في غير المراجع فالاول محقق والثاني مستند فارجح الامر  
الي مرئيين الميزان **ومن ذلك** قوله ان من قرب دارهم منه فقد  
بلغتهم الدعوة فلا يحتاج الي دعوتهم قبل القتال بل يقتلهم ابتداء واما من  
وجد خذ دورهم فالدعوة اقطع للشك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة  
فحسن ان يدعواهم الاسلام واما من وزن الجزية قبل القتل  
وان لم تبلغهم فلا ينبغي للاسلام ان يبدأهم وقال الشافعي لم يعلم احدا من  
المشركين لم يبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قومه من المشركين خلف التركة  
والجور لم تبلغهم الدعوة فله قتلهم حتى يدعواهم الي الاسلام فان قتل احد  
من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل المسئلة ففضل والثاني  
مستند من حيث ان جميع المشركين الان بلغتهم الدعوة تخفف من حيث انهم لا ينفوا  
الاجل الدعوة الي الاسلام الا ان الاول مستند مما تفرع من المسئلة من حيث  
وجوب الدعوة على عاقله الفاعل والثاني والراجح مخفف من حيث عدم وجوبها  
فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجد الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف  
الحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن امر العروا من الصحابة ومن بعدهم  
**ومن ذلك** قوله في حنيفة والشافعية ان امان الكفار لا يبعث الا ان يمسلم  
بالع عاقل مختار فلا يبعث امان الصبي والمجنون عند هاج قوله انك و احمد  
يبيع امان الصبي المراهق فالاول مستند في صحة امان الكفار والثاني  
فيه تخفيف فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجد الاول ان امان الكفار امر  
خطير ينبغي عليه نصائح ومناشدات يحتاج الي غزارة عقل ونظرة العواطف  
والصبي والمجنون ليسا من اهل هذا المقام ووجد الثاني ان الصبي المراهق  
قد اشرف على البلوغ وما قارب الشئ اعطي حكمه في كثير من الاحكام واما ان الكفار  
منهم من حصل بعد امانه فتنة فوقي الامر يتواركه الامر ويستبدد على الكفار  
حتى يذلو او يخرجهم من بلاد الاسلام لاجل الاقامة بها حتى يفسدوا فيها  
**ومن ذلك** قوله في الاممية الثلاثة انه يبيع امان العبد المسلم لا فراداهل  
عديته ومحق امانه بشرط عهده الا ان يذلو او يخرجهم من بلاد الاسلام لاجل الاقامة بها حتى يفسدوا فيها  
فالاول محقق والثاني مستند فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجد الاول  
ان امان العبد في النفس كامن الصبي وقد فرغنا ما فيه ووجد الثاني  
انه يحتاج الي كمال العبد في العقل والراي عادة ويبيع جمل الا ولعبد  
ظلم لنفسه عقله وحسن رايه والثاني في من كان بالعكس **ومن ذلك**  
قوله في حنيفة ومالك انه لو صاح احد من المسلمين مسلما في حال تنرس الكفار  
بالمسلمين فلا يلزم منه دية ولا كفارة مع قوله الشافعي واحد في احدى روايتيه  
انه يلزمه الكفارة ببلدية والثاني من قوله الشافعي واحد يلزمه الدية فالاول  
محقق والثاني فيه تخفيف والثاني مستند فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجه

تكون

هذه الاقوال راجحة الي اجتهاد المحققين في الاممية **ومن ذلك** قوله في الاممية  
الاولية ان المسلم اذا طلب الميراث جاز له ذلك بلا كفارة مع قوله في  
هرويه ان الشافعية ان ذلك يكره فالاول محقق والثاني مستند وذلك  
قوله في الاممية الثلاثة ان المسلم لا يباي راجدا الا باذن الامير لكن لو باي راجدا  
اذن جاز مع قوله في حنيفة ان الميراث حرام الا ان يكون الميراث حرام  
مستند من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مستند فارجح الامر  
الي مرئيين الميزان ووجهها ظاهر راجح الي حكم ذوي الراي من  
المسلمين **ومن ذلك** قوله في حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له  
والاشبهة كتاب كعبدة الاوثان لكن من الحج منهم دون العرب مع قوله  
مالك والشافعية واحد يتفادى ويبيد ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول  
مفضل والثاني مستند فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجد الاول عدم  
احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من الحج ووجه الثاني في شرف بعض  
العرب فلا يجزى عليهم مخطو كغيرهم **ومن ذلك** قوله في الاممية الثلاثة  
انه لو اسلم كافر قبل الاسر لم يصح نفسه وجاله وان كان في دار الحرب  
مع قوله في حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العقار يبيع واما غيره  
فان كان في يده او يبيع او يبيعه لم يبيع وان كان في يد غيره عتق فالاول  
محقق على الكافر بالعصمة المذكورة والثاني مفضل فارجح الامر الي مرئيين  
الميزان ودليل قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى  
يقولوا لا اله الا الله فاذ اقاها عموها سبي دماهم واموالهم لا يخفى الا ان  
وحسبهم على الله ووجه اسبق الاول من التفصيل في قوله في حنيفة  
تعليب الحكم لدار الحرب في العقار والمال في ذلك من الاعانة على قتالنا  
ووجه التفصيل في اسبق الثاني من كلام ابي حنيفة واضح **ومن**  
ذلك قوله في الاممية الثلاثة انه لو دخل خرسون اهل الاسلام لم يجز سبيهم  
مع قوله في حنيفة يجوز ذلك فالاول محقق على الخرسين والثاني مستند  
عليهم فارجح الامر الي مرئيين الميزان ووجه القولين راجح الي راي ابي حنيفة  
واهل الراي من المسلمين والله تعالى اعلم **باب**  
**فصل في العن والعنف** اتفقوا على ان ما حصل في ايدي المسلمين  
من مال الكفار بايها في الخيل والركاب فهو غنيمه عبيد وعروضه وليد  
السلب كاسية في تفصيله وانفقوا على ان ارجح اجاس الغنيمه البنا  
تقسم على من شهد الواقعة بينة القتال وهو من اهل القتل لكل رجل  
منها واحد وانفقوا على انهم اذا احتسوا الغنيمه جاز لها ان يقتل  
نهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصه وانفقوا على ان الامام لو قسم  
الغنيمه في دار الحرب ففوت المستحقة وذلك انفقوا على ان الامام  
ان يفضل بعض الغنائم على بعض وكذا انفقوا على ان الامام يبيع  
سرا الاساري بين القتل والاسترقاق وانفقوا على ان لا يجوز لادم من  
الغنائم ان يباي رايه من السبي قبل التسليم وانفقوا على ان الغنائم  
من الغنيمه قبل حيا زمتا فان كان له فيها حق لا يقطع هذا



ما وجدته في الكتاب من مسائل الاتفاق وامامنا المتفقون فيه **من ذلك**  
قوله في واحد انه اذا كان في حال الكفا والمقوم سهم استحققت القاتل  
من اصل الفتيمة سواء استرط ذلك الامام لم يسترطه قالا وانما يستحقه القاتل  
اذا عثر بنفسه في قتل مشترك وازال امتناعه مع قولنا في حصة وماذا  
ان القاتل لا يستحق السلب الا ان سطرطه الامام فوجد السلب فيكون الجاني  
من الفتيمة فالاول بمحقق في القاتل فسترطه والثاني فيه تشديد عليه  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بتجميع المسلمين على القتال  
لما فيهم من الجزاء الذي يبقا لاهل الدنيا واذ لم يبعد ذلك التصيب  
صنف عزمه في القتال ووجد الثاني مراعاة الادب مع امير الجيوش  
فان سمح له ما يسلبه خذه والا تركه لان له ان يسترط العام على العسكري وقد  
يجتنبون الى ذلك السلب او الجيوش ومحمد بنهم فيكون جمع القاتل  
سد فيه عدلين المتأملين لاسيما ان كان ذلك القاتل من القتل نفسه  
اي السلب لعنة قصده بالجملة واعلا كلمة الله عز وجل دون الفتيمة **ومن**  
**ذلك** قولنا في حصة ان الحسن بنهم على ثلاثة اسهم سهم لثاني سهمي وسهمهم  
للمساكين وسهم لثاني السبيل فدخل فقر اذوي القرني فيهم دون اقلية  
واما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد  
وقد سقط بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم كاستحقاق الصغر وامامهم ذوي القرني  
فكانوا يستحقون في رضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثخين ووجه فلا سهم  
لهم وانما يستحقون بالفقير خاصة يستحقون فيه ذكرهم والاثم مع قوله  
ما لك ان هذا الجنس لا يستحق بالثخين لشخص دون شخص ولكن نظر فيه  
للامام بهر في فيما يري وعلى ان من يري من المسلمين ويعطى الامام القراية من  
الجنس والى الخراج والجزية ومع قولنا في واحد ان الحسن بنهم  
على خمسة اسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بونه  
وسهم لثاني سهم وبنى المطلب لانها خصصان ذوي القرني حقيقة وقد مضى  
من اخذ الصدقات فحمل هذا لهم فبهم وقبيلهم فيه سواء الا ان لا يكره  
خط الانبياء فلا يستحقه اولاد النبي منهم وسهم لثاني سهم للمساكين  
وسهم لثاني السبيل وهو لثلاثة يستحقون بالفقير والحاجة لا بالاسم  
فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد النبي ومن حيث ان لا يكره  
خط الانبياء وفيه تخفيف من حيث كسبية الفتيمة والثاني فيه تخفيف من  
حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه اخر  
كما نرى فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في ان سهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر في المصالح في اعداد السلاج والقرع وعقد  
القتال طروبنا المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النبي مع قولنا في واحد ان  
روايتهم ان يصر في اهل الديار وهم الذين نصبوا انفسهم لقتال وانهم  
بالفقير يسبها بغيرهم فيهم في قدر كفايتهم والرواية الاخرى واختارها  
القرني كذا هي لثاني فالاول والثالث توسع والثاني ضيق فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قولنا في

واحد ان القاتل يرضى بثلثة اسهم سهم له وسهم للفرس مع قولنا في حصة ان القاتل  
سهمين فقط سهم له وسهم للفرس قالا ان القاتل يرضى بثلثة اسهم سهم له وسهم للفرس  
يقولنا في حصة فيما عدا ذلك وحكي عنه انه قال في اكره ان اخصل بجملة كل  
سهم قالا في الفتيمة ومن قالا ان للفرس سهمين عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب  
والاخالف في المصالح والثانيين وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين  
ومن انفقها اهل المدينة والاوراقي واهل الشام واليماني بن سعد واهل  
مصر وسحبان الموري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو ثور  
وابو يوسف ومحمد بن الحسن والبخاري فلا يجال في هذه المسألة غير ان  
حينئذ رخصنا له عنه فان حملنا ذلك القول في سهمه انما قاله بدليل ظهري او  
باجتهاد فهو محقق في غيره من الغائبين بفرسهم من الثلاثة والله تعالى  
اعلم **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان  
لم يسهم الا الواحد مع قولنا احد يسهم للفرس سبعين والاراذل في ذلك ووافقه  
ابو يوسف ورواية عن مالك قالا لا والثاني فيه تشديد على الغائبين  
باجتهاد سهم للفرس لثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قولنا لائمة الثلاثة انه لا يسهم للفرس مع قولنا اجماعا يسهم له سهم واحد  
فالاول بمحقق في الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفرس  
فماقت الفرس قبل القتال لم يسهم له سهم بعد بقاء ما اذا مات في القتال وبه  
فانه يسهم له عند هدمه مع قولنا في حصة انه اذا دخل دار الحرب فارسا  
ثم ماقت فرسه قبل القتال اسهم للفرس فالاول يستدعي الفارس والثاني  
محقق عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في اهل العلم ان  
يسهم للفرس عرب كان او غيره مع قولنا احد يسهم للفرس سبعين والاراذل  
سهم واحد ومع قولنا لائمة الفارس مع قولنا لا يسهم الا للفرس العروبي فقط فالاول  
محقق على الفارس يستدعي الفارس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفرس اقوى من البرذون  
غالبيا ووجه الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دارها  
**ومن ذلك** قولنا في الفتيمة والشافعي واحمد بن حنبل والروايتين ان القاتل لا يملك  
لا يصيبون من اموال المسلمين قالا ان هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على  
ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد  
عليه رضى النبي صلى الله عليه وسلم وابو له عبد فحق بالروم فظهر عليهم  
المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن احمد  
فالاول محقق على المسلمين يستدعي القاتل والثاني في ملكه لمكس فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول في عدم ملكه لاملو المسلمين اعلا كلمة الدين  
ووجه الثاني انه قد سجد وانقاد ذلك من الكفا لمصلحة تعود على المسلمين  
اعظم من انقاذها منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار والى وان لم يملكوه  
سرعاء **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة انه يرضى من حصص الفتيمة في مملوك  
ومبي وامرأة وروى والرضي بن يونس الامام في قدره ولا يملكه فيهما مع قولنا  
ما لك ان العبيد المراهق اذا طاق القتال واجازة الامام كل له اسهم ولو لم يبلغ



فالاول محقق ودليله الاتباع والثاني مستدعي الغائبين ودليل الاجتهاد لعدم  
اطلاع الغائبين على دليل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
قوله لا يجوز ان لا يجوز تسمية الغائبين في دار الحرب قول في حقيقته  
انه ذلك لا يجوز مع قول اصحابنا ان الامام ان لم يجد حوله فسمها خوفا علميا  
لكن لو قسمها الامام في دار الحرب لغزفت التسمية بالاتفاق كما هو في الباب  
فالاول فيه تحقيق والثاني في مستند والثالث في فصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وذلك كله راجع الى رأي الامام **ومن ذلك** قول في حقيقته واحد  
في احدي روايتيه انه لا بأس باستعمال الطعام والعلف والحيوان الذي  
يكون في دار الحرب ولو تغير ذلك الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا  
الى دار الاسلام كان عتقة قل او كثر مع قولنا لا بأس به ان كان كثيرا  
فبما ورد وان كان قد افاض القولين انه لا يرد مع ما حكي عن مالك من  
قوله انما اخرج الى دار الاسلام فهو عتقة قالوا لمحقق في المسلمين والثاني  
مفصل والثالث فيه مستند بمرتبته انما اخرج يكون عتقة ولو قل فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته انه يجوز للاسلام ان  
يقول من احذ شيئا فهو له وانما بشرط الا ان اولي له ان لا يفسد مع قوله  
ما لك ان تتركه لم ذلك لئلا يتوب فسد المجاهدين في جهادهم ارادة  
الربنا ويكون من الحسن لان اصل العتقة وكذلك انقل كل عتقه من  
الحسن مع قولنا في ان ليس بشرط لازم في اخر القولين ومع قول  
احمد انه شرط صحيح فالاول محقق في الغائبين والثاني فيه نوع تشديد  
والثالث فيه تحقيق لعدم لزوم الشرط والراجح فيه تحقيق في الغائبين  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال لا يتحقق في النظر **وقد**  
**ذلك** قولنا لو اعراسه افساد فاحققه المشركون ان لا يخرج من دارهم  
ولا يهرب في ان تتركوه يذهب ويحيى لانه ان يفي بذلك ولا يهرب منهم  
مع قولنا في ان لا يسجد ان يوتي وعليه ان يخرج وعينه عيين  
مكره فالاول مستند خاص بالكار من اهل الوعد الصادق والثاني  
محقق في الاسير خاص في لا يطبق في صير على خدمته الكفار من قدم له  
في التسليم للعدا في ولا تطر له في اسرار افعالي الحكمة الالهية فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام في حقيقته ان الامام  
يجوز في الاراضي التي تحت عمود وعنت في العراق وحربها ان  
يسمها ويمن يقر اهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين ان يضرب  
عنها ويمن يقوم اخرون ويضرب عليهم الخراج وليس للامام ان يوقعها  
في المسلمين اجمعين ولا يسميها مع قولنا في احدي روايتيه انه  
ليس للامام ان يسميها بل يضرب بنفس الظهور عليها وقول في المسلمين  
ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام يسميها ويضربها وقول في المسلمين  
المسلمين ومع قولنا في حقيقته تسميتها بين جماعة الغائبين ليس في  
الاسواق الا ان تطلب نفسها بوقتها في المسلمين ويسقطوا حقوقهم  
منها فيقعها ومع قولنا في احدي الظهور رواية ان الامام يفعل ما يراه  
الاصلح من قسمتها وقولنا في الاول محقق في الامام في فعله لمصالح

العامة مستدعي عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين والغائبين والثاني  
مستدعي عليه في عدم جواز قسمتها وصيرها وقفا على المسلمين بغير اذنه  
والثالث فيه تحقيق على الامام في تغييره بين القسم والوقف وهي الرواية  
الثانية لما ذكره الرابع مستدعي على الامام في جواز قسمتها بين جماعة الغا  
بالشرط المذكور والخاص من فيه مستدعي على الامام في جواز فعل الاصلح  
للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر  
**ومن ذلك** قول في حقيقته في الخراج المصنوع على ما يقع من الاراضي  
عنه وان في كل جريب من الحنطة قعير او درهمين وفي جريب الشعير قعير او درهم  
مع قولنا في ان في جريب الحنطة اربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول  
احمد في الظاهر رواية ان الحنطة والشعير سواء في كل جريب واحد قعير او درهم  
والقعير المذكور ثمانية ارطال واما جريب العنب فقال ابو حنيفة واحد  
فيه عشرة وقال الشافعي جريب العنب جريب النخل واما جريب الزيتون  
فقال الشافعي واحدان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد في حقيقته نص في  
ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله تقرير بل المرجع فيه الى ما تحمله  
الادمن من ذلك لا اختلافها فيجوز للامام في تقدير ذلك مستعينا  
عليه بما هل الخبرة قال ابن هبيرة واختلف في الاية انما هو اجمع  
الي اختلاف الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم يقولوا  
في ما وضعه الروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة وانما اختلفت  
لاختلاف في التوجيه انتهى فرجع الامر الى مرتبة الميزان تحقيقا وتشديدا  
كما ترى **ومن ذلك** قولنا في ان لا يجوز للامام ان يربي في  
الخراج على ما وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يجوز له ان يفسد  
مع قولنا في احدي روايتيه انه يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان  
اذا لم يحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاخذ  
للا نقصان ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان  
فما وضع عمر رضي الله عنه وليس في حقيقته في هذه المسئلة نص لكن  
حكي عنه العذري اجد ذكر الاستدعاء المعين عليها الخراج لا يوضح عمر  
الله عنه انما سوي ذلك من اصناف الاشياء بوضع عليها الخراج بحسب  
الطاقة فان لم تنطق الارض ما يوضح عليها فنقصها الامام وقال ابو حنيفة  
لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن  
يجوز له ذلك مع الاحتمال واما ما ذكره احمد انه يجوز له اصله في اجتهاد  
الاية في ما تحمله الارض مستعينا بما هل الخبرة فكان ابن هبيرة يقول  
لا يجوز ان يربي على الارض ما يكون فيه هضم بيت المال رعاية لاحاد  
الناس ولما يكون فيه اضرار بارباب الارض بخلافها من ذلك ما لا  
تطيق فدارها بما يحل الارض من ذلك ما تطيق ورعا انما قال  
ابو يوسف في كتابه الخراج الذي صنعه الرسي هو الميم قال رعا ان  
يكون بيت المال من الحب الحسان ومن التمر التلث انتهى فالاول فيه

عين



تخفيف على الامام ان لما ابراهيم ما وصفه عمر ابن الخطاب ونسب به عليه من  
 حيث انه ليس له النقصان والاشيا في فضل وهي الرواية الاولى من احمد والرواية  
 الثانية لاجد هي غير قول الشافعي وغير ما حكى عن ابي حنيفة وغير ما روي  
 عن محمد بن الحسن وما قولنا لا يجوز سد الباب في الرواية والثما  
 في ما وصفه عمر بن الخطاب عنه ادب ما وجد في ان الله ينفق على لسانه  
 عمر ونقدير المحامد له على ذلك بلا انكار من انهم نظروا جميع الامور  
 ووجه الاقوال في الشافعي فيها جواز الريادة والنقصان على ما وصفه  
 عمر بن الاية بعد عمر استأجلا الامة في جميع الامور التي كانت ايام  
 عمر بن زادة ابنا في الارض وقوته او نقصه وصحة هذه الرواية اذا  
 ثوبت الارض واخرج كل فردان عشرة اراد به القوي مثلا والنقص اذا  
 ضعف واخرج كل فردان ثلاثة اراد به فزعي الله عن الاية اجمعين  
**ومن ذلك** قول الشافعي لوصاح الامام قوما من الكفار رجلا اثم  
 اراهم لم يجعل عليهم شيئا فهو كالجارية ان اسلموا سقط عنهم وكذا  
 ان استراهم مسلم مع قولنا في حنيفة انه لا ينفذ عنهم خراج ارضهم  
 باسلامهم ولا يبرأ مسلم فالاول مخفف على الكفار بسقاط الخراج عنهم  
 اذا اسلموا والثاني في فيه تنسب به عليهم فخرج الامر الى مرتبة المبررات  
 ولكل من القولين وجه **فائدة** قال ابو حنيفة وما لكاند  
 في اظهر روايته ان مكة فتحت عنوة وقال الشافعي واحدة في الرواية  
 الاخرى انها فتحت صلحا وعبارة كتاب المهناج وفتحت مكة صلحا  
 مدورها وارضها المحبها ملكا متباع انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد  
 على اهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله تعالى اعلم **ومن ذلك**  
 قولنا في ذلك واحد انه لا يستعان بالمشركين على قتال اهل الحرب  
 فلا يعاونون على عدوهم على الاطلاق قال مالك الا ان يكونوا احد  
 المسلمين فيجوز مع قولنا في حنيفة انه يستعان بهم وبعين قولنا في  
 الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو ان لا يجاري عليهم فان كان  
 حكم المشرك هو ان لا يكره ومع قولنا في الشافعي ان ذلك جائز بشرطين  
 احدهما ان يكونوا بالمسلمين فله ويكون المشركين كثره والثاني ان يعلم  
 من المشركين حسن راي في الاسلام وميل اليه قال روي استعان  
 الامام بهم رضى لهم ولم يسهم فالاول فيه تنسب به على المسلمين لو انهم  
 طلبوا الاستعانة بالمشركين ان لم يقع ما شرطه لك من الاستئذان  
 والثاني مخفف عليهم في ذلك بشرط الذي ذكره **وكذلك** الحكم في  
 القول الثالث فخرج الاسر الميراثي الميراث ونزجيه الاقوال اظهر  
 وكل ذلك راجع الى راي الامام او نبيه **ومن ذلك** قولنا في ذلك  
 والشافعي واحد ان الحدود تقام في دار الحرب على من يجتمع عليه في  
 دار الاسلام فكل فعل يركبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في  
 دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق

الادمية فاذا دار الحرب سرق او سرق حرام او قذف حرام قول الامام في حنيفة  
 انه لا تقام الحدود في دار الحرب او سرق او سرق حرام او قذف حرام او قذف حرام  
 امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوي في دار الحرب  
 حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع  
 جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان  
 امير سريليم يقيم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من  
 فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا ان يقتل فانه يضمن بالدية  
 في ما له عهدا كان او خطا فالاول مشدد على المسلمين بقصر الشريعة  
 المطهرة وتقدم كسرهما على الخوف المستوفى من تغير قلوب العسكر  
 الموجه لضعف العزم عن القتل والثاني مخفف على عسكر الاسلام بعد  
 اقامة الحدود في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان صولته  
 وخوف العسكر منه يمنع من انكسار قلوبهم وضممتها عن القتل انما  
 الحدود وجميع بعض اخوانه على ما اذا كان العسكر مع امير كما قال ابو حنيفة  
 فيجعل كلام مالك والشافعي في قولنا انه يقيم الحدود على من وقع فيها  
 بوجوبها لكن لا يقيم الا ان رجعو الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب  
 العسكر وضممتها عن القتل وخروجهم عن طاعتها لا يبرأ اذا كانوا  
 مجافون من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قولنا في ذلك انه  
 اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود كلها الا ان يقتل للميراث في المهاد  
 بعد ذلك واعتقدوا ان امير العسكر ترك اقامة الحدود عليهم الا  
 محنة فيهم فلا يبرأون بعد ذلك عن الخروج معه في المهاد اذا دعاهم  
 لم يخلد في ما اذا اقام الحدود عليهم فانه ربما تفرقت قلوبهم منه وقالوا  
 ان يكرهنا فلا شأنا فرمعه وقابلهم لا يستحق ان اقامه الحدود عليه  
 مصلحة له ابا المجاهدين عن شهود وجوبه تقديم امر الشارع على خطوط  
 قلوبهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة شتتة على المسامحة  
 الا ان يقتل فان المذهب فيه حق الادمية فلهذا لم يسقط خوفا من وقوع  
 مناد اعظم من فساد وجوبه الدية على القاتل هذا ما ظهر لي في توجيه  
 كلام الامية في هذا الوقت والله اعلم **ومن ذلك** قولنا في الامية ان  
 انه لا يبعث الاستئذان في الجهاد سواء كان جمل او جزء او تبرع وسواي  
 على المستناب ولم يتعين مع قولنا في ذلك انه لا يبعث الاستئذان في الجهاد  
 يكره الجهاد من حيث هو على النبي صلى الله عليه واله قال ولا بأس بالجهاد بل  
 في الثغور كما حكي عليه الناس فالاول مشدد على المجاهدين بوجوب  
 الخروج عليهم عليهم بانفسهم والثاني في فيه تخفيف عليهم فخرج الاسر الميراثي  
 الميراث ووجه الاول الخوف من ان يثبوا كل الناس على بعضهم بعضا فلا  
 يخرج احدهم الى الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس ملك شأنا  
 انكسر والحق على القتال لما فيه من توقع الخوف او الجراحات الشديدة  
 ووجه الثاني ان الميراث يقيم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام كان

منه



المستحب لغيره من دين الاسلام فذلك الثاني عاذا ولجميع حمل الاول  
على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الذين لا اشرافا اليه في التوجيه  
**ومن ذلك** قول الجعفي انه لو ولي احدنا من جارية من السبي  
قبل التهمة فلا حد عليه وانما عليه عقوبة كذلك لا يثبت نسب الولد بل  
هو مملوك يرد الى التهمة مع قولنا انه ان كان يجوز مع قولنا انما في  
واحد له لا حد عليه ويثبت نسب الولد وجريته عليه فتمتها والمهر يرد  
في التهمة وهل يصير ام ولد قال احد نعم وقال الثاني في صحه قوله  
لا يصير قال اول فيه تحقير على الواجب في عدم وجوب الحد فيه بتسديد  
عليه في عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى التهمة والثاني  
مسند وعليه بالحد والثالث فيه تحقير عليه من حيث عدم الحد وثبوت  
صحته حرية الولد وثبوت نسبهم ونسبهم اليه فتمتها والمهر يرد  
الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاقوال ظاهرة لاحق على الخط ووجه  
كوفها مارت ام ولد على قول احد بثبوت نسب ولها وكونه لا حد عليه  
في وطئها عنده ووجه مخالفة الثاني في عدم ميرورها ام ولد  
وان كان قابلا بثبوت النسب رافعا لا حد عليه في وطئها الا حينا طه  
تكون نصيب الوالي في ملك تلك الجارية جزءا من نصيبها بالنسبة لجمع القامتين  
هذا ما ظهر من الترجيح في هذا الوقت **ومن ذلك** قول الجعفي حنيفة  
وما لك انشا في في احد الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة  
فوقع فيها نار فان كانوا لم يروا النجاة لاني لفظ الماء ولا في الاقامة في  
السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين لفظهم انفسهم في الماع فوكت  
احداهم ان رجوا النجاة في اللفظ القوي ان ثبات ثبات استوي  
الامر ان يخلوا ما شاؤوا وان اتفقوا بالهلاک فمهم ان يخلوا من روايتان  
اظهرها نسخ اللفظ لانهم لم يروا النجاة وبه قال محمد بن الحسن وما لك  
في روايتهم فالاول من فصل وكذلك الثاني واحد شقي التفصيل مسند  
والثاني في محقق فراجع الامر الى مرتبة الميراث فتمتها **ومن ذلك**  
قوله انما لك ان هدايا امر الجيوش تكون غنمة فيها الجنس ولا يختصون  
بها قال وهكذا ان اهدى الى الجيوش من امر المسلمين لان ذلك على وجه  
الحوق فان اهدى الى احد من المسلمين ليس باير فلا بأس باخذها  
وتكون له دون انفسك ورواه محمد بن الحسن عن الجعفي في قوله  
ابو يوسف ما اهدى الى الروم الى الجيوش في دار الحرب فهو خاص  
ولذلك ما يبعث الى الرسول ولم يذكر عنه الجعفي خلافا وقال  
الشافعي اذا اهدى الى الوالي هدية فان كانت لشيء ما من حقا كانت  
او باطلا فخرام على الوالي اخذها لانه محرم عليه ان ياخذها خلاصا من الحق  
حجلا وفدا الرزم الله تعالى في ذلك واما اخذ الجعل على الباطل فهو حرام  
كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين المعنيين احدي ولا ينفصل  
رسكو فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدق لا يسلم عندي

غيره الا ان يكافيه على ذلك بقدر ما يسعه وان من رجل سلطان له عليه  
وليس بالسلطان الذي يد سلطان شكرا على احسانه كان من قاجان بغيرها  
ويجلبها لاهل الولد فيها ويبيعها ولا ياخذ على الجعفي مكافاة فان اخذها ونحو  
لم يحرم عليه وقال احد في احدي روايتنا انه لا يحنس بغيرها من اهدى اليه بل هو  
غنمة فيها الجنس وفي الاخرى يحنس بها للامام فقوله انما لك مسند على الامر  
وعلى ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه  
وقوله لا يرد بسف محقق على الامير وقوله الشافعي فيه فتنس يد في احد شقي  
التفصيل وتحقير في النسب الاخر والرواية الاولى عن احمد متوافقة لقول  
مالك ووجه الرواية الاخرى انه من كون المصنف يحنس بالامر في ذلك هو  
الغالب على ما اهدى شيئا للامير من وقت من الاوقات فراجع الامر الى مرتبة  
الميراث **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة ان الغنم من الغنمة قبل  
حياتها اذا كان له فيها حق لا يجرى رجله ولا يجرى سهمه مع قول احد انه  
يجوز رجله الذي جعله الا المصحف وما فيه روح من الجوارح وما هو فيه  
للقتل كل سلاح ورواية واحدة واما كونه يجرى سهمه فبغير رواية قال  
في تحقير على الغنم والثاني في التفصيل فيه تفصيل في ضمير بتسديد فراجع  
الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل الاول على ما اذا لم يحصل بما عمل تجز على الغنم  
والثاني على ما اذا حصل بذلك تجز على المخلوق من غنم العسكر فيكون  
في التجزى تجز وتغير عن الغنم **ومن ذلك** قول الجعفي حنيفة واحد  
في المصنوع من غنم ما لا يبي وهو ما اخذ من مشرك لاجل كلفه بغير ما  
كالجزية الماخوذة على الروس واجرة الارض لما حوزة برسم الخراج او ما تولى  
فرعا وهو وما للميراث اذا قتل في ردة وما لا فرحات فلا وارث  
وما يورثهم من العشرة اختلفوا الى بلاد الاسلام او صلوا عليه يكون  
للمسلمين كافة فلا يحنس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قوله انما لك الا ذلك  
كله في حنيفة مفسوم بغيره الامام في مصالح المسلمين نجدا حنيفة مسند  
ومع قول الشافعي ان ذلك يحنس وقد كان ذلك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيما يصح به بعد حوته قولان احدهما لمصالح المسلمين والثاني لفقائهم  
واما الذي يحنس منه قولان الجعفي يحنس جميعه وهي رواية عن احمد والقديم  
لا يحنس الا ما تركوه فرعا وهو ما لا الاول فيه تسديد على الامام بجراخذ  
شي من الاموال المذكورة بنفسه وجعلها لغير المسلمين وقوله انما لك مسند  
تحقير عليه باخذ نفسه شيئا وقوله الشافعي وما بعده واصل فراجع الامر  
الى مرتبة الميراث والحمد لله رب العالمين **كتاب الحزبة**  
انفق الاية في ان الحزبة تضر على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى  
المجوس فلا يؤخذ من عبدة الاولئك مطلقا وانفقوا على ان الحزبة لا تقرب  
على نسبا اهل الكتاب ولا على مبيها هم حتى يبلغوا ولا يبيد هم ولا يجرى  
واحد من سجن فاما على اهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرازي  
والنوري في ذلك خلافا عن الشافعي وعبارة النوري في المعناه

لهذا



والذهب وجوبها على من ربح هدم واعمر ورأى واجبر وقال الراعي المفسر  
ان الجزية على من كرى الدار فيستوي فيها ارباب العذر وغيرهم وانفقوا  
في المراكب من المسلمين اذا هاجروا الى بلاد المسلمين وقد كان الامام سبطان من  
جاسمهم سلبا ردناه فقال لا بد ويح ان لا يجبر احدات كنيسة ولا يبيع فيه  
البدل والامصار بدرا الاسلام هذا ما وجدته من مساهل الانفا في  
الباب وامامه اخذوا منه **ومن ذلك** قول الامير الثلاثة والسابع  
في احد قولهم ان الجوس ليسوا باهل كتاب مع القول الثاني للسابع  
انهم اهل كتاب قال لا ريب في الجوس بعد احكامهم وتحريرهم  
والثاني محقق عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحكام  
بالاعتناء بالمسلمين فلا يبيعونهم ولا ياكلون ربيحتهم حتى يثبت ان  
ليس كتاب ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس بمضاف دليل صحيح  
ينفي كونهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشي  
من احوالهم واحكامهم **ومن ذلك** قول الامير حنيفة ان من لا كتاب له  
ولا يشهد كتاب كعبه الاوثان من الجوس خذ منهم الجزية دون ما اذا  
كانوا من العرب مع قولنا انك انما تخذ من كل كفر بما كان او انما  
الاسير في قريش خاصة مع قول السافي واحد في الظهور وايضا لا يسل  
الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول مفصل فيه تحقير الثاني  
سند فيه تحقير على سري في قريش والثالث محقق على جميع عبدة  
الاوثان فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الظاهرة **ومن ذلك**  
قول الامير حنيفة واحد في رواية ان الجزية مقدرة في الاقل والا  
فعل في القليل المحتل انما عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون  
درهما وعلى الغني ثمانية واربعين درهما وفي رواية الاخيرة الاحد  
انما هو كونه على رايه الا انما وليست مقدرة وفي رواية اخرى انما  
ان الاقل منها مقدرون الاكثر وعنده رواية رايه انما مقدرة في حق  
اهل اليمن خاصة بدنياردون وغيرهم اتيا على الحديث وردتهم وقال  
مالك في المشهور عند مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة دنائير  
او اربعون درهما لا فرق بينهما وقال السافي هي دينار رسوي في الغني  
والفقير والمتوسط ووجه الاقوال كلها ظاهرة ترجيحها الى اجتهاد  
الامير بالنظر لاهل بلادهم **ومن ذلك** قول الامير الثلاثة ان العبد  
من اهل الجزية اذا لم يكن مقيما ولا يملك لا يؤخذ منه جزية مع قول  
السافي في احد اقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يملك من  
الاداء انه يخرج جني بلاد الاسلام وفي القول الاخر انه يقر ولا يخرج وا  
اقر في قولنا لا يؤخذ منه شي وفي القول الاخر يجب الجزية ويحق دمه  
نصها في وطالبه عند سياره وفي قولنا احال عليه الخول ولم يبد لها  
الحق بدرا الحرب فالاول محقق على الذمة الفقير والثاني فيه خسران

عليه

عليه وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه  
**ومن ذلك** قول الامير حنيفة واحد ان الذي اذاعه عليه جزية سقطت  
بموته مع قول مالك والسافي انها لا تسقط فالاول محقق والثاني  
مسند ورجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها اوجبت على  
الذي امنها قاله ليلد يفتوي بذلك المال على محاربتها وقد رآه ذلك  
الامر عبوته ووجه الثاني ان ورثة قايون مقامه في الفتوى بذلك  
المال المخلقة عنه فكان لم يبيع **ومن ذلك** قول الامير حنيفة ان الجزية  
تجب على الذي باور الخول ولنا المصلحة لها بعد مقدار الدخول قول  
مالك في المشهور عنه والسافي واحد انها تجب باخر الخول ولا يملك  
المطالبة لها بعد عقد الدخول في نصي سدة فانما في انما الخول  
فقال ابو حنيفة واحد انها تسقط وقال مالك والسافي يوجد من  
ماله جزية ما يصح من سدة فالاول فيه سند يدعي الذي والثاني  
فيه تحقير عليه والاربعين مسئلة الموت محقق والثاني فيه سند يد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال الظاهرة **ومن**  
**ذلك** قول الامير الثلاثة ان الجزية اذا اوجبت على الذي لم يولد  
حناسا سقطت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين  
لم يولد الجزية فيها شرعا قبل ادائها مع قول السافي ان الاسلام بعد  
الخول لا يسقط الجزية لانه اجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم  
يولد الاولي قال ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالانحلال مع  
قول السافي واحد انها لا تسقط بل تجب جزية السنين فالاول من المشي  
الاول محقق والقول الثاني فيه سند يدعي ذلك القول في مسئلة ان  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول الامير  
الثلاثة ان المسلمين اذا عهدوا عهدا في فتح قول الامير حنيفة ان  
يشترط في ذلك بقا المصلحة فمتى انقضت المصلحة انقش نية اليهم  
عهدهم فالاول فيه سند يدعي عليا والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ويصح حمل الاول على بقا المصلحة فيكون من مساهل الاتفاق  
**ومن ذلك** قول الامير حنيفة ان الجزية اذا امر بها التجارة على بلاد  
الاسلام لا يؤخذ منه العشر الا ان يكونوا باخذون من خارج قول مالك  
واحد انه يؤخذ منه العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم  
يشترط عليه اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر بعد دخوله  
اخذه منه ومع قول السافي انه ان شرط عليه العشر خال لا خذ ولا  
ومن اصحاب من قال لا يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث  
مفصل والثاني مسند وكذلك قول اصحاب السافي هو سند فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان وكل ذلك راجع الى رايه الامام **ومن ذلك** قول مالك  
ان الذي اذا تجر من بلد الى بلد لا يؤخذ منه العشر كذا الخروا  
الجزية السدة مرارا قال السافي الا ان يشترط وقال ابو حنيفة واحد

اخذ



بوخذ من الذي يصفى المسر واهتمرا بحقيقة واجد النصاب في ذلك  
 وقال ابو حنيفة ويصل به في ذلك كضابط ما لا مسلم وقال اجرا لنصاب  
 في ذلك الحربي خمسة دنائير والحربي عشرة فالاول اصل المسئلة  
 فيه تسديد على الذي والثاني بمقتضى الثالث محقق نصف المسر  
 وقول ابو حنيفة في النصاب محقق وقول احمد فيه تسديد الحربي  
 وتحتيف على الذي يرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب هذه الاقوال  
 الرجوع الى اجتهاد اصحابنا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان عهد  
 الذي يتفق عليه الحربي وانما عهد من اجرا احكام الاسلام عليه  
 اذا حكم كما حكم عليه مع قول ابو حنيفة انه لا يتفق عليه بذكر  
 الا ان يكون لهم سنة يجاريون بها الحربي والاول  
 فيه تسديد والثاني فيه تحقير بالتفصيل الذي ذكره فارجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امراد السارعة من تقريره في  
 دار الاسلام بالحربية انما هو اذ لا لهم وصفا رجع فاذا استعملوا  
 اجرا احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى امر اركلة التدرج وقول  
 من طاعة اما هنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى راي الامام فان حكم  
 امتناع من ليس عنه منه من اجرا احكام الاسلام عليه امتناعه  
 لقدرتنا على الاداء لواقع النكاح به **ومن ذلك** قول ابو حنيفة  
 انه لا يتفق عليه اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه واللف عنه  
 بما فيه ضرر على المسلمين او احادهم في نفس او مال وذلك في ثمانية  
 اشياء سبقت في كلام ابوالقاسم الا ان يكون لهم سنة فيقبلون  
 على موطن ويجاريوننا او ينجفون بدار الحرب مع قول الشافعي انه  
 متى فاقبل الذي المسلمين اتفقوا عليه سوا شرط عليه تركه  
 في عقد الحربي لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك فمقتضى تفصيل  
 فان لم يشترط عليه اللف من ذلك في العقد لم يتحقق وان شرط  
 استحق على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا يتفق عليه بدار  
 بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح ويتفق بما سوي ذلك الا قطع الطريق  
 وقال ابن القاسم من اصحاب يتفق هذه النماينة اشياء وهات  
 يجوزها قسلا المسلمين او يبرئ احدهم بمسألة او يصيبها بام نكاح  
 او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يورث للمسلمين ه  
 جاسوسا او يعين عن المسلمين بولائه فيكاتب المشركين باخذار  
 المسلمين او يقبل مسلما او مسلمة عمدا وهذه النماينة هي التي لا  
 يتفق ابو حنيفة العهد فيها كمرارة الاشارة اليها ولا فرق عند  
 ابن القاسم بين ان يشترط عليهم الامور النماينة المذكورة ام لم  
 يشترط فالاول محقق بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تسديد  
 بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تحقير من وجه وتسديد  
 من وجه والرابع سدد لتفق العهد بالنماينة اشياء التي ذكرها فارجع

الامر الحربي الميزان ووجه الاول انهم اتفقوا على هذه **ومن ذلك** قول احمد  
 اذا فعل الذي ما فيه عتصا صمد ونقصه على السلام وذلك في اربعة اشياء ذكر  
 الله عز وجل على الانبياء بحملها وذكر كتابه المجيد ودينه القدير وذكر رسول  
 الكريم على الانبياء يتفقوا عليه سوا شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك  
 اذا استوى الامر ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفروا باستحقاق عهد سواه  
 اشترط ام لم يشترط ومع قول اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على  
 المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك ان ما لم يشترط فيه العهد لا يتفق عليه  
 العهد واما ما شرط فعل الوجوهين ومع قول الشافعي ان المروءة ان حكم  
 حكم الثلاثة الاول روي الاتباع من التزام الحربي والتمزام احكام المسلمين  
 والاجماع على قتله ومع قول ابو حنيفة لا يتفق العهد بشيء من ذلك  
 وانما يتفق بما كان لهم سنة فيكون فيها على المخاربة ويقتضون بدار  
 الحرب فالاول سدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس محقق  
 فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انهم اتفقوا على هذه من اهل الذمة اربع  
 لغتهم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه من اتفق عليه من اهل الذمة اربع  
 قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المهور عند التفتل ويسمي حريمه  
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بامر ابى الحقيق ومع قول الشافعي في  
 اهل قوله واجد الامام يحرقه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى  
 ما منه فالاول فيه تسديد والثاني سدد والثالث فيه نوع تحقير  
 بالتجسيم المذكور فارجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة  
 يجوز للقاتل دخول الحرم والا فانه فيه مقام المسافر لكن لا يستوفيه  
 مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند ابو حنيفة  
 دخول الوجوه الكفار الى الكعبة فالاول محقق بالشرط الذي ذكره وال  
 سدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الكا  
 الحربي او الذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة ومجاها  
 مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا لا يكون اهل من تاجر او يذ  
 له الامام ولا يقيم اكثر من ثلثة ايام ثم يتنقل واما ما سوي المسجد الحرام  
 من المساجد فحقا لا ابو حنيفة يجوز دخوله للمشركين بغير اذن وقال  
 الشافعي لا يجوز لهم دخوله الا بادن من المسلمين وقال مالك واحمد  
 لا يجوز لهم دخوله جازا فالاول من المسئلة الاولى في استيطان الحجاز  
 محقق والثاني سدد ولا يستثنى الذي ذكره والاول من المسئلة  
 الثالث محقق والثاني فيه تسديد والثالث سدد فارجع الامر  
 الى مرتبة الميزان في المسلمين فالائمة بين سدد ومحقق وجميع  
 جل المحقق على ما ارجح منه الاسلام ما لدخول وحمل المسدد على  
 ما اذا لم يرح منه ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز  
 احداث كنيسة فيما قارب المدن وامصار بدار الاسلام مع قول  
 ابو حنيفة ان الموضع كان قريبا من المدينة وهو قديم او اقل لم يحر ذلك

في  
فر



فيه وان كان احد من ذلك جاز فلا ويسد والى ما في مفصل فارجع الامر  
الى مرتبة الميراث ووجد القولين ظاهر **ومن ذلك قول** لا يمتنع ان  
انزلوا اهلهم في كتابهم ويبيعهم في دار الاسلام جاز لهم بغير قيد  
مع اشراط بي حبيبة ان تكون الكنتشة او البيضة في ارض تحت ملك  
فان تحت عسوة لم يجوز مع قول احمد في المهر رواية واختارها بعض  
اصحابه وجماعهم من اعلامنا في حبيبة كاي سعيد الاصطحي واني  
علي بن ابي هريرة انه لا يجوز لهم بغير ما تحت ولا يحد به في الاطلاق  
ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز بغير ما تحت دون ما استوفى  
عليه الجواب وفي الرواية الثالثة انه جواز ذلك في الاطلاق فالاول  
فيه تحقير على اهل الذمة بما لشرط عند ابي حنيفة والتقصير والى الثاني  
مسند في التفصيل الذي ذكره والثالث فيه تحقير والرابع محقق فارجع  
الى امر مرتبة الميراث والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

**كتاب القضاة** اتفقوا على ان القضاة على ان لا يجوز ان  
يكون القاضي عبدا او عيالا او كافرا او احمقا او مجنون او ساهيا  
او قاصيا واجتروا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعلى ان  
القضاة اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن  
الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي في القضاة في المحفوظ  
المال في جاز من موقوف لخلد في كتابه ابيه في الحدود والنقص من النكاح  
والطلاق والخلع فانه غير مقبول لخلد فالملك فان عنده يعقل  
كتاب القاضي في ذلك كله كاسيا في توجيهه في مسائل الخلاف  
وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده لم يرد بان له اجتهاد بغيره ونجا  
فانه لا ينقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه وان  
حكمه لا يجوز تحكيم احده في اقامة حد من حدود الله عز وجل كالعبيد  
في الباب وانما يكون الحكم في غير الحدود واتفقوا على انه اذا اوصي  
البيد ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل في هذا ما وجدته  
من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وانما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك**  
قول الامير لثلاثة امة يجوز ان يولي القضاة من ليس من اهل الاجتهاد  
كالجاهل بطرق الاحكام مع قول ابي حنيفة انه يجوز توليته من ليس بمجتهد  
واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من جاز ولاية القاضي  
وقالوا بقوله قال ابن هبيرة في الانصاح والصحة في هذه  
المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما يعني به ما كان عليه الناس في الحاك  
الاول قبل استقرار هذا اهل الامية الاربعية التي جتمعت الاخرى ان  
كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله  
عليه وآله والقاضي لان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا بعد في طلب  
الاحاديث واتفقا في طريقها لكن عرف من لغة الناطق بالسرعة  
عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك

لغة

مما قد من غير له سنة ولحق له فيما سواه وانما لا يرد من هؤلاء المجتهدين من  
الامة على جميع ما حواه من بعدهم واخصر الحق في اقاويلهم وروايتهم  
العلوم وانما الامر الى ما اتفق فيه الحق وانما على القاضي الان ان يعينه  
على ما حده عنهم وعن الواحد منهم فانه في بعضه كان اده اجتهاده  
الذي قوله قاله ويح ذلك فانه اذا اخرج من خلافتهم مترجما موافقا لان  
ما امكنه كان اخذ ما حرم هاملما لا وفي ذلك اذا قصد في موطن الخلا  
ترجم ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه باحد  
ما يقرم مع جواز عمله يقول الواحد الا اني اكره له ان يكون مقتصر في  
حكمه على اتباع مذهب ابيه او سجد مثلا فلا يحضر عنده نعمان وكان  
ما تشا جريبه ما يقتضي الامية الثلاثة بحكمه غير التوكيل بغير رضى الخصم وكا  
الحاكم حنيفة وعلم ان مالكا والسلفي واحدا اتفقوا على جواز هذا التوكيل  
وان في حنيفة يبعد فقولهم في الاجماع عليه هو الاية الثلاثة الى ما ذهب  
اليه ابو حنيفة بغيره من غير ان يثبت عنده ما دلل ما قاله ولا اده  
اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتع في ذلك هو  
ولم يكن من الذين يستمعون القول فيستحقون احسنه وكذلك ان كان القاضي  
ما كبرا واخصر اليه اثنان في سورة الكلب فقضي بغير علمه فان  
الفتحا حكمه قد قضوا بخاسسته وكذلك ان كان القاضي شافيا واخصر  
اليه اثنان في حنيفة وكذا التسمية بما قاله احدها هذا مستحب من بيع  
شاه وقال اخرنا منعت من بيع الميتة فقضي عليه بمذهبه وهو  
ان الاية الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفيًا فاختصم  
اليه اثنان فقال احدهما في حنيفة ما قاله الاخر كان له على ما دلل ولكن  
تصنيفه فقضي عليه بالبراءة مع علمه بان الاية الثلاثة على خلافه جندا  
واشاه له ما الرجوان يكون اقرب الى الخلاص والرجح في العمل ومقتضى  
هذا ان ولاية الحكم في عصرنا هذا حبيبة واقف قدس وانفس لغوا  
الاسلام ما سدد فرض كناية قال ابن هبيرة ولو جلت هذا القول  
ولم اذكره وسيت على ما عليه المفتها من انه لا يبيع ان يكون قاصيا  
الا ان كان من اهل الاجتهاد لم يحصل بذلك ميقن وخرج على الناس فاشهد  
على سبب شروط الاجتهاد الان قد تقدمت في الكرا لقضاة وهذا كالاخلاق  
والنفاق قض ما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم  
بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكم جاز في هؤلاء حكوماتهم صحيح  
فاقد وان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو  
كلام محرم ولو رجح الى اصل المسئلة فيقول ان الاول الذي شرطوه  
الاجتهاد في القاضي سدد والثاني تحقير فارجع الامر الى مرتبة الميراث  
ووجد الثاني في الجوزي على قواعد اهل العصر الاول من السلف في وجود  
كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني في الجوزي على قواعد الخلف فكان المقتل  
لمذهب من اهل الامية المجتهدين الان فاني مقام صاحب ذلك المذهب

تفاق

ضي



من الائمة الادب وكانه واحد من الائمة لقوله بقوله وتبينه بدو بقوله  
لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة  
الطلاق انه لا يصح تولية المرأة القضاة قول الائمة حنفية انه يصح ان  
تكون قاضية في كل شيء قبل فدية شهادة النساء في هذه الشهادة  
النسبة قبل في كل شيء الا المحدث والخراج فاقول لا قبل عنده ومع قول  
محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شيء فالاول مسترد وعليه  
جري السلف والخلف والثاني فيه تحقير والثالث محقق مرجح الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القاضي ما يثبت من الامام الا عظم  
وقد اجماعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث ان فصل  
المصنوع من جهة الامور المعروف والهي عن المنكر ولم يشترط في ذلك  
الذكورة فان المصنوع على السريفة المظهرة الثابتة في الحكم لا على  
لها وقد قال صلى الله عليه وسلم ان يفتح قوم وهو امرهم امره قال ذلك  
لما ولي جماعة الملك كسرى استند من بعده الملك وقد اجمع اهل  
العلم على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يلقها الا احدا  
من نسب السلف الصالح بصدقة لتربية المريد من الله انفس السنة  
في الدرر جردا وادراك الكمال في بعض كبرياءه عمران واسية  
امراة فزعون فلهذا كان لا نسب للنسب والذين لا لا نسب لهم  
بين الناس وتشكيكهم في مقامات الولاية زعموا امر المرأة ان تكون  
عابدة زاهدة كراثة الحد ويزيد في الجملة فلا نعم بعد عما يشترط فيه  
الله عنها مجتهد من جميع اممنا من المؤمنين ولا خلاف في تحريم الرجال  
والجد لله ربه العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القضاة  
فرض من فرض الكفاية يجب على كل من تعين عليه الدخول فيه اذا لم  
يوجد غيره مع قول احدى المهر روايت انه ليس من فرض الكفاية  
ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مسترد في وجوب  
تولية القضاة بشرط الذم في ذكره والثاني محقق في عدم وجوب  
فرض الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه في باب  
الامارة وقد يبرر السار من طلبها لم يلزم من عدم الخلاص والمشي فيها  
على المصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الامانة لربيه وقد  
صحب القزب السلف الصالح وحبسوا ليلوا القضاة فالوارض انهم  
عنهم اجمعين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يكون القضاة  
المسجد ولكن لا يكون من تعين عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره  
مع قول مالك بالسنن وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة  
تحدثت حكومته حكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تسديد في المباح  
والثاني فيه حث على القضاة في المسجد والثالث فيه تحقيق مرجح  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في خوفه صلى الله  
عليه وسلم جنبوا سا جدم صبيبا لكم وبهكم وشراكم وخصوصا نكم

انتهى



انتهى واذا كانوا اعلم في الاشياء المتنازع ولو تعدد رفع الصوت  
فيه كما ورد في قصة حفصة انه لما صعد في المسجد بلوا فيه فصرح بجرم  
رفع الصوت لم ينع له اليه الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة  
العلم الاول والوجه الثاني ان من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه مخلص المظلوم من الظالم  
فما اذا رفع احد الحاضرين صوتا في المسجد فليس على القاضي الا ينه عن ذلك  
لا غير فكل امام مشهود **ومن ذلك** قول الائمة حنفية انه لا يجوز للقاضي  
ان يقضي بحله فيما شاها من الافعال الموجبة للحد وقيل العضا ووجه  
وما علم من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاة ووجه قول مالك  
واحد انه لا يقضي بحله اصلا وسوا في ذلك حقوق الله وحقوق العباد  
ومع قول الشافعي في اممها القولين انه يقضي بحله الا في حدود الله تعالى  
فالاول والثاني فيها تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه وكيفية  
عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مسترد مرجح الامر  
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة حنفية انه لا يكون للقاضي ان  
يتولى البيع والشراء لنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكون له وطريقه  
انه يוכל فالاول محقق خاص بالاكابر الذين لا يعملون عن طريق الحق بالحق  
ولا يفتلوا ولا في مشد خاص بالذين لا يقدرون احد هم يسوي بقتل  
بين الحاضرين اذا كان احدهما محسنا له بالحقبة والمحاكمة في البيع والشراء  
وعبر ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا الوجه في امر الميزان  
الميزان **ومن ذلك** قول الائمة حنفية واحدية احدى روايتيه انه يقبل  
شهادة الرجل الواحد في الترخية عن الخصم عن القاضي وفي التعريف  
بما له وفي تادية رسالة وفي المخرج والسعد بل جواز ابو حنيفة ان  
تكون امرأة مخفها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي واحدية الروا  
الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال  
فان كان التحاكم في قرار رجل قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان  
كان يتعلق بالحكام الا بران لم يقبل فيه الا رجلا فالاول فيه تحقيق  
والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل مرجح الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله  
من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها السعد عابدا ولم يجعله  
اليهم مع الشاهد كشاهد **ومن ذلك** قول المحققين من اصحاب  
الشافعي ان القاضي كيف عز نفسه الغر لا ان يعين عليه واحد  
يعين عليه لم ينع له في اصح الوجوه مع قول مالك ورواي انه ان عز  
نفسه بعد رجلا او غير عز لم يجوز لكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد  
اعلام الامام واستغناءه لانه موكل بمحل يحرم عليه افضا عنه وعلى الامام  
ان يعفيه اذا حرم غيره فيتم عزله باستغناءه واعطاه الا باحد  
ولا يكون له قوله عزت نفسي عز لا لان العزل يكون من الولي وهو لا يكون



تسبب ولا يجر خطا فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي  
بالشرط الذي ذكره فان تعدد الشروط كان فيه تشديد على القاضي في اصح  
دولة الوجود الاخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه  
المقولين ظاهر **ومن ذلك** قولنا لا يجر خطا في النكاح عن النص المصداق  
ان النكاح هو فسخ فخر نكاح وحسن حاله لا يجوز فاما من غير تعدد  
ولا يجر خطا في النكاح والافه اذ لا يجر خطا في النكاح فقولنا هو وجه في  
كتاب الاشعار ان القاضي هو فسخ النكاح فخر نكاح صادر وانما نص  
عليه السلام في ان عدم صيرته والى ما سبب به الكلام اذ الاستدلال لا يجر  
عالمه عن فعل امور يجرى لها فتفتقر الى مطالعة الامام يجوز الحكم بوجوه  
قولنا في الحسين الا حدك المنسوق للقاضي واخر التوبة العزل وان  
وان يجر الخطا عن ذنبه ونوم لم يجر الخطا المحض عنه فالاول  
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ويوجب الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان  
الحاكم لا يجر في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يجر بعد  
سواء من العدالة الباطنة قولنا واحد او اما ما عدي ذلك فلا  
يسأل الا ان يطعن الخضم في الشاهد في طعن وسال ويطلب بعض  
لم يسأل فتسبب الشهادة ويكتفي بعد انهم في ظاهر الحكم مع قولنا  
مالك والشافعي واحديه احديه روايته ان الحاكم لا يكتفي بظاهر  
العدالة بل يصير عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اظهر الخضم  
ام لم يظهر وسواء كانت الشهادة في حد او غيره ومع قولنا احديه  
الرواية الاجري ان الحاكم يكتفي بظاهر السلام ولا يسأل عن الاطلاق  
فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجه **ومن ذلك**  
قولنا في حقيقته ان الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قولنا في  
واحدية احديه روايته ان الحاكم لا يكتفي حتى يبين سبب الجرح ومع قول  
مالك ان الجرح عالم بما يوجب الجرح ميزان في عدالة قبل فرجه  
مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الاتيين السبب  
فالاول مستند على اليهود وما يبين على ردهما دهم والثاني فيه  
تخفيف عليهم والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ويجب حل الاول على من لم يكن محفوظا الظاهر مما يرد به الشهادة  
وما وافقه من قولنا ان الحاكم لا يجر خطا في النكاح وعدمها قبل  
هذا لا يجر من يبين سبب الجرح ليطرف فيه الحاكم في داره  
**ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان تقبل جرح النساء وتقبل من  
للرجال مع قولنا انك والشافعي واحديه اظهر روايته ان  
لا يجوز النساء ذلك فالاول مستند على اليهود وما يبين على ه  
سواء منهم في صورة الجرح والثاني تخفيف عليهم فرجع الامر

الى

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة تكون عالمة باحكام الجرح والتعدي  
بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح في التعدي يحتاج  
الى خطا لخطه شديدا للاجاءة بين الرجال وهذا اقل ان يفتقر للمرأة **ومن**  
**ذلك** قولنا في حقيقته واحدا ان يكتفي في العدالة بقول المرء فلا عدل  
رضي مع قولنا انك في ان ذلك لا يكتفي حتى يقول هو عدل رضى في وعده  
ومع قولنا انك انك في عالم ما سبب به العدالة قبل قولنا في تركية  
فلا عدل رضى ولم يفتقر الى قولنا في الاول فيه تخفيف والثاني  
فيه تشديد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويوجب حمل  
الاول على العالم العظيم باسباب العدالة والجرح الذي يحتاج الى احوال  
الناس وايضا علمه والثاني على من كان دون في الاحتياط فان حمل  
هذا قدسيتها هل في وصفه الشاهد فاذ قال على في ارتفعت الرتبة  
وكذلك هم يوجب قولنا انك **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لا يجوز  
للقاضي ان يفتي على غيب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او من  
مع قولنا لا يجر الا ثلاثة ان يفتي على اخطاب مطلقا واذ افتي لاسا  
يجب على غيب او صبي ومجنون فتفتد احمد لاجتهاد في تحقيقه اخلا فيه  
وقال اصحابنا في جرحه الى تحقيقه في اصح الوجهين فالاول  
مستند على القاضي وفيما صاحب الدين تخفف عن المدين في بشرط الذي  
ذكره والثاني على عكسه والاول في سدا تخفيف وتخفيف والثاني مستند فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحبه الحق قد يكون الحق بحيث  
من الوكيل او الوصي ووجه الثاني انه يكون مسئلا ووجه الثالث في  
مسئله الخلف الا انما بالقضاء وحمل المدعي على الصدق ووجه الثاني  
الاحتياط لظلم الامور ويجمع حل الاول على اهل الحق في الله والثاني  
على من كان ما اصد من ذلك قلنا **ومن ذلك** قولنا في حقيقته  
حمل التوحيد وحمل من قال لا يجوز القضاة على القاضي يجوز قضاة اخطاب  
على الشاهد في صفات الباري حل وعلا ويقول صفات الحق لفتا في  
غيره لا عينه قياسا على الاستدلال فان قد سلب العلم والاصبار ووجه  
كامل ومن يقول لا يجوز القضاة على اخطاب يحرم هذا ايضا ويقول  
صفاته الحق لفتا في عينه لا غيره لسياسة صفاته خلقه وعلى ذلك اهل  
الكشف حتى قال الشيخ حبيبي لرب فرج الله الامام ابي حنيفة ورفاه  
كل حيفة حبي لم يفتي على اخطاب **ومن ذلك** قولنا لا يجر الا ثلاثة  
ان كتاب القاضي في القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والسكاح  
والطلاق والخلع مع قولنا انك ان يقبل كتاب القاضي في القاضي  
ذلك كله فالاول مستند والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول للاختصاص بالاحتياط في اقامة الحدود والحق المتعلق بالاديين  
فلا تقدم على اقامة حد او الحق بطلا في مثل الانسب وقد يكون الكتاب  
لور على القاضي ووجه الثاني ان من سلب القاضي يرد فيه التعدي  
عليه ولا انه على طه ان خط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويجب

في

ن

في



قال الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا موصيا والاول على ما اذا كان  
بالصدق من ذلك **ومن ذلك** قولنا في حيفه والسماح واحد انه  
لو كان قاضيا في قلة واحد لم يقبل قاضيا في كثرة واحد وهو الاظهر عنده وما  
حمله الصواب في حيفه من انه يقبل انما هو مذهبنا في يوسف  
وعلى عدم القول في حيفه الى اعادة البينة عند الاخرى ان ذلك  
لا يقبل الا في البينة الثانية فالاول مسترد لاستحالة الفاضل عن المكاتب  
عنه في الحاديه او سمع البينة منه والثاني الذي هو قولنا في حيفه  
مختلفة لا فرق في اخبار الفاضل بينك القضية بين ان يكونا في حيفه  
واحد او جدين لا يختلف ذلك بالعرب والسجد فرجع الامر الى حيفتي  
الميزان **ومن ذلك** قولنا لا يبعد التلافة وما لك في احدي روايتيه  
او ضعفه فلا يرد الرسول كتابه الفاضل الى الفاضل ان يقول انما هذا  
ان لا يكتب اليه بغيره ان هذا الفاضل فلا يقرأه علينا او فوقي  
عليه عجز مدح قولنا لك في الرواية الاخرى انه يقبل قول الثاني  
هذا كتاب الفاضل فلا نأمره عليه بدك قال ابو يوسف رحمه  
الله فالاول فيه تشديد محمول على حال من لا يعرف له في حيفه  
الاحكام والثاني في حيفه وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفتقر اليها  
في الحكم فرجع الامر الى حيفتي الميزان **ومن ذلك** قولنا لك واجد وما  
في احدي قوليه انه لو حكم رجلا من رجلا من اهل الاجتهاد في شيء وقال  
له نصيبا حكمك فاحكم علينا رتبها العمل بحكمه اذ ما لك ووجدان وافق  
حكمه راي فاضل بل قد ان يبطل وان كان فيه خلاف بين الاجتهاد قول  
السماح في قولنا لاخر انه لا يلزمها العمل بحكمه لا تراخيها بل ذلك  
منه كان تقوي طرانا هذا الخلاف في مسئلة الحكم انما نقود الى الحكم  
في الاموال واما النكاح والطلاق والنفقة والنفقة والحقوق فلا  
يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول مسترد مع مراعاة الشرط الذي ذكره  
ما لك واحد والثاني فيه تخفيف لعدم الرأيهما على الحكم الا بوضوحهما  
فرجع الامر الى حيفتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك**  
قولنا لك واحد ان العالم كونهما حكم به فشهد عنده شاهدان  
ان حكم به قبل سبها دنها ولا يرجح الي قولها في حكمه بدك مع قولنا  
اي حيفه والسماح في لا يقبل سبها دنها ولا يرجح الي قولها حتى تذكر انه  
حكم به فالاول محقق والثاني مسترد فرجع الامر الى حيفتي الميزان **ومن ذلك**  
**ومن ذلك** قولنا في حيفه والسماح في اجمع قوليه واحدا في  
القاضي لو قال في حال ولا بينة قضيت في فقه ن جق او جدر منته  
وسبق في الحق والخدم قولنا لك ان لا يقبل قولك حتى تشهد بدك  
عدلان او عدل وح قولنا لك في قولنا لاخر انه لا يقبل قولك حتى تشهد بدك  
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى حيفتي الميزان ويصح قولنا في  
العدلان والاضابط والثاني على ان كان بالصدق من ذلك **ومن ذلك**  
قولنا لا يبعد التلافة ان لو قال بعد عدم قضيت كذا في حال ولا يتي لم

في

يقبل

يقبل مدح قولنا لك واحد ان لا يقبل من الاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الامر الى حيفتي الميزان ويصح قولنا في حيفه والسماح في حيفه  
في عالمه احواله والثاني على الفاضل الذي هو الذي ضرب المتكلم في الصبا  
**ومن ذلك** قولنا لك واحد والسماح في ان حكم الحاكم لا يخرج الامر  
عما هو عليه في الباطن وانما يفرح في الظاهر فقط فاد ادعي شخص  
على شخص خفا واقام شاهدان بدك تحكيم الحاكم بينهما فان كانا  
شهادا حقا وصدقا فقد حل ذلك الشيء للمشهد له في الظاهر وباطنا وان  
كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للمشهد له في الظاهر وباطنا وان  
في الباطن اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ما لك المشهد عليه كما كان  
سواء كان ذلك في الفروج ام في الاموال مع قولنا في حيفه ان حكم الحاكم  
اذا كان حقا او مستحبا على الامر عا هو عليه وينفذ الحكم به ظاهر او باطن  
فالاول مسترد وهو خاص بالورع والاحتياط والثاني تخفيف وهو خاص  
بعدم كان بالصدق من ذلك فرجع الامر الى حيفتي الميزان ووجه الاول  
الاحتياط للاموال والابضاع ووجه الثاني الحكم الحاكم بينه وبينه زورا ذلك  
تعدت ظاهرا فقط والاضاح ذلك ان الشارع امرنا باجراء احكام الناس  
على انظار حربه هذه الدار كما اشار الى ذلك في حديث امرنا ان افاضل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ لوها عموا امي دماهم واموالهم  
الاجور الاسلام وحسامهم على الله فانظر كيف ردا حربه في الباطن  
الجاهل العالم سرهم لان احدهم قد يفتونها بلسانهم ولا يفتقد ذلك  
بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي على ان يستقض حكمه  
في الآخرة لا اذ ان الشارع له في الدنيا ان يحكم باجتهاد فكان زورا  
من الله ومعلوم ان الحق تعالى لا يواحد من حكم بما شرع ومن هذا  
يجوز قولنا ان لا الحفنة لا تخالف الشريعة ومن قال لا خلاف  
تخالفها كما سبيل الكلام على ذلك في كتابه الاجوبة الموصية عن ائمة  
المعزة الصوفية فرجع الله الامام اي حيفه كما كان ادق نظره ومداركه  
ورضى الله عن بنية المجتهدين امين **ومن ذلك** قولنا في حيفه ان الوكيل  
نقضت جبر الواحد ولا يثبت عزرا الوكيل الا بعد ان يستورين مع  
قولنا لا يبعد التلافة ان لا يشترط في ثبوت الوكيل والعرض شاهدان  
عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح قولنا الاول  
على ان يكون ثبوتك كل ذلك الوثوق والثاني على ان كان بالصدق من  
ذلك فلا يوثق بغيره او شهدا به وحده فاسد اعلم **باب**  
**في التهمة** التهمة ان تقول لزيد على جوار التهمة  
او الشرا قد تضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من سبيل الاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قولنا لك ان التهمة اقراران شذوت  
الاغلبة والصفاء في غير حق كل من الشريكين من ما حبه من غير لكل  
من الشريكين ان يبيع حصته مع قولنا في حيفه والسماح في التهمة

طنا



معني البيع لكن فيها شبهة وقت كالتباج والعقار اما فيها لا شبهة وقت هي افراد  
كالكلية والمورثات والمعدومات والبيعون والبيعتين وقت قالوا لا بد من  
في القولين الذين قالوا هذا القولين في بيع حصة الميراث في بيع الرضا بالخرق  
ومن قال انهما بيع جميع جوار ذلك قالوا لا بد من فصل والاشارة في ذلك نظرهما وجه  
الاجابة في حق وجوب الاستدلال بفرج الامر الميراثي الميراث **ومن ذلك قول**  
الحيثية لو طالب احد الشريكين باسمه وكان فيه من الاخر فان كانت  
الطالب العتمة منها وهو المتضرر لم ينعيم وان كان الطالب لها هو المتضرر  
لها اجر المتضرر منها عليها حق قولنا انما جبر المتضرر على العتمة بكل حال  
ومن قول اصحاب 2 انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر على اصح الوجهين  
ومن قول الاجراء لا ينعيم بل يباع ويقتسم منه فالاول مفصل والاربع جمع  
بترك العتمة فرج الامر الميراثي الميراث ووجه الاقوال الاربع في  
لا تخفى على المطعن **ومن ذلك قول** لا يبيع حصة وما كان في احد روي  
الاجرة القاسم على قدر الورس فيقتسمين لا على قدر الاضباع قولنا ان  
في الرواية الاخرى والاشارة في واحد ايضا في قدر الاضباع ثم هل هي على  
الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة لا لا ولا وقال  
مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فالاقوال ما بين مستد من  
وجه ومحقق من وجه وعكسه كما ترى **فرج الامر الميراثي الميراث**  
**ومن ذلك قول** لا يبيع حصة انه لا يبيع العتمة في الرقيق بين جماعة  
اذا طلبها احد هصره قولنا في العتمة لا يبيع العتمة فليد كما يقتسم  
سائر الجوار فانما لا يبيعون في العتمة ان سئل وقت الاعيان والصفات  
فالاول مستد والثاني محقق فرج الامر الميراثي الميراث والله اعلم  
**كتاب الدعوى والبيعت**  
اتفق الا على انه اذا ادعى على رجل في بلد اخر فله حاكم وطلب احضاره  
الى بلد الذي فيه المدعى لا يجاب سواه وعلى اهل الحاكم بيع دعوى الحاضر  
ويشبه على الغائب وعلى انه لو تنازع اثنا في حاضرين ملكها غير  
متصلة بينا احدهما ايضا لا يثبتان حمل بينهما وان كان لاحدهما عليه  
خروج قوم على الاخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام باع ما قبل وادعى  
انه عبده فله فله قولنا لا يملك في بيعه انه حر وان كان الغلام غلاما  
صغير لا يبيع له فالقول قول صاحبه البير فان ادعى رجل نفسه لم يسل  
الاسبينية وانفقوا على انه لا يثبت الحق على الحاضر بدين بكم ولا يثبت  
المدعى مع شاهدين وانفقوا على انه لا يثبت المدعى واليمين على من  
انكر **هذا ما وجدته من سائر الاتفاق واما ما اختلفوا فيه**  
**ذلك قول** لا يبيع حصة لو ادعى رجل على رجل اخرى ببلد احكام فيه وطلب  
احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة تخرج منها في  
يومين الى بلد مدعى قولنا في واحد ان يحضره الحاكم سوا قرينة المتباعدة  
ان يبرأ فالاول محقق المدعى عليه مستد على المدعى بالشرط الذي ذكره

عليه

عكسه فرج الامر الميراثي الميراث وبيع جمل الاول على الكافر الناس الذين يبيح عليهم  
الحضورين تلك البديهة سألنا في الميراث غيرهم من اصحاب الاعذار لا يبيح الثاني  
في ان يبيح عليهم **ومن ذلك قول** لا يبيع حصة ان الحاكم لا يبيع بائنة على غائب  
ولا على من هرب قبل الحكم وجر اقامة البينة ولكن يبيح في من عند القاضي ثلاثة  
اليومين **ومن ذلك قول** ان جاز ولا فتح عليه وحكي عن ابو يوسف انه على عليه  
وقال ابو حنيفة لا يبيح على غائب جاز الا ان يفتق الحكم بالما من سئل ان يكون  
الغائب وكيل اذا يكون جماعة شركاء في شيء فبيد على احدهم وهو حاضر  
فحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك على غائب الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر  
البينة وسأل الحكم وقال مالك في غائب الغائب اذا اقامت البينة للمدعى  
على الاطلاق وبه قال احمد في احد روي ابو حنيفة لا ولا يفتق على الغائب مستد  
على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني مستد على الاطلاق فرج الامر  
الميراثي الميراث ووجد من قال انه لا يفتق على الغائب الجمل بالاحتياط  
فقد يفتق بجمعة ويشتبه الحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا ووجد من قال  
حكم عليه ان البينة كما فيه الحاكم فامتنع مقام حضوره فان الذي تشهد به  
البينة في عتبه هو الذي تشهد عليه في حضوره **ومن ذلك قول**  
مالك والشافعي في الاصح من مذهبهم ان البينة اذا اقامت على غائب  
او صبي او مجنون فلا يدين من خلف المدعى مع البينة وعن احمد واثبات  
احدهما بجلد والثاني لا يجلد فالاول فيه مستد وعمل بالاحتياط للعلم  
والصبي والمجنون والثاني فيه تحقيق من جهة الرواية الثانية لا احمد  
فرج الامر الميراثي الميراث وبيع جمل من قال يفتق المدعى مع البينة  
على ما اذا كان في البينة قال لم يثبت والثاني على البينة العادلة كما هما  
ما اختلفوا **ومن ذلك قول** لا يبيع حصة انه لو مات رجل وخلف ابنا مسلما  
وابنا نصرانيا فالمدعى كل واحد منهما انه مات في دينه وانه يورثه او ما  
من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بنية انه اسلم قبل موته وشهدت  
اخرى انه مات على الفرائد تقدم بنية الاسلام مع قول الشافعي في  
احدى قوليه ان البينتين يتيمان رضات فبسطان ويصير كان لا يبيع  
فجلف النصراني ويقتض له ومع قولنا انهما يستعلان فيموت عبيها  
ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرجح ثبوت  
دين الاسلام والثاني يرجح ثبوت الكفر وبينة الاقوال ظاهرة فرج  
الامر الميراثي الميراث **ومن ذلك قول** لا يبيع حصة الا بيمينه الا ان يقر  
لا بينة في وكل بينة في زور روافد بينة فبطل قول احمد انها لا يسل  
فالاول فيه محقق على المدعى الاحتمال انه قال ذلك في حال عتبه او عتله  
والثاني فيه مستد عليه ولا بد لمن اقر فرج الامر الميراثي الميراث  
**ومن ذلك قول** لا يبيع حصة واحد في احد روي ابو حنيفة ان بينة الخارج  
مقدرة على مقتضى حصة البينة الملك المطلق دون المصافى الى سبيل لا يكره  
كالمتبوع من البياض التي لا تنتج الامرة واحدة والسراج الذي

يب



لا تترك فان صاحب اليد تقدم حينئذ وادراكا فان صاحبه لم يدا سبق  
 تاريخا قد مر ايضا مع قول مالك والثوري في ان بيعة صاحب اليد مقترنة  
 في الاطلاق فالاولى عندنا بصاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والثاني  
 محقق عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيعة من الخراج  
 قد تكون اقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يده على شيء يكون حق  
 ووجه الثاني عكسه وما كل بيعة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال  
 اهل الدين والورع دون الخارج فالخارج يجرى الامر به ذلك فيجوز ما يراه  
 ابراء له من اوله من الخصمين او احدهما وهو مع ذلك في شئ من النار  
 فثبت لا الله الملقط **ومن ذلك** قول الامامية الثلاثة اذا تقاربت  
 بينات واحداهما اشهر عدلا لم ترجح بذلك قول الآخر فارجح قول الاول  
 فيه تشديد بيعا اشهر البيعتين والثاني محقق عليها فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان والمدار على ما يقوم عند الحاكم **ومن ذلك** قول الامامية  
 لو ادعى رجل شيئا في يد اثنين وتقرضت البيعتان لم يسلط على بيع  
 ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انها يجادلان ويبيع ذلك بينهما فان  
 خلف احدهما ونكل الآخر قضى للحاكم دون الناكل ومع قول الامامية  
 في احد قوليهما لم يسلطان معا كما لو لم يكن منه فالاول فيه تشديد على  
 صاحبه اليد باخراج نصف ما بيده للخارج وكذلك القول في الثالث  
 والثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحاكم فان شأ الحاكم منهم وان شأ  
 افرع وان شأ توقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول  
 الامامية وما لك انه لو ادعى شخص ان تزوج امرأة تزوجا صحيحا  
 دعواه من غير ذكر بشرط الصحة مع قول الامامية في واحد انه ليس له  
 سماع دعواه الا بعد ذكر شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح اليك  
 وهو ان يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهد عدل ورضاءها ان  
 كان بشرط فالاول محقق على المدعي والثاني فيه تشديد عليه فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من عرف بالدين والورع والحكم  
 والثاني على من كان ما يصدق ذلك **ومن ذلك** قول الامامية  
 انه لو نكل المدعي عليه عن البيعة لا ترد بل يقضى بالنكاح ومع قول  
 مالك انه لا ترد ويقضى على المدعي عليه بنكاحه فيما ثبت شأه  
 وبيعت او شأه وامرأتين مع قول الامامية في ان يرد البيعتين على المدعي  
 ويقضى على المدعي عليه بنكاحه في جميع الاشياء فالامامية ما بين تشديد  
 شي وتخفيف في آخر كذا في فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**  
 قول الامامية في حنفية لا يسلط البيعتين بالزمان والامكان مع قول مالك والثوري  
 واهل الدين في احدي روايتيهما انما يسلط بهما فالاول محقق والثاني تشديد  
 ويصح حمل من قال ما يسلط على اهل الرية ومن قال لا يسلط على  
 اهل الدين والصدق **ومن ذلك** قول الامامية في حنفية لو شهد عدلان  
 على رجل بانه اعتق عبده فانكر السيد لم تنفع الشهادة مع قول الامامية

الثلاثة انه يحكم بمقتضى الاول محقق على السيد والثاني تشديد عليه فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني مراعاة حق الله  
 وهذا اسرار لا شرطية كذا **ومن ذلك** قول الامامية في حنفية انه لو اختلف  
 الزوجان في مناع البيت الذي يسكنانه ويدينها عليه ثمانية ولا بيعة  
 فان كان في يدها شئ هدهو لهما وحكما في يدها من طريق الحكم فما صلح  
 للرجل فهو للرجل والقول قول لا فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول  
 قول لا فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة واما بعد الموت فهو  
 للرجل في جهنم مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الامامية  
 هو بينهما بعد التحالف مع قول الامامية ان كان التنازع فيه مما يصلح للرجل  
 كالطباقة والعمامة والقول قول للرجل فيه وان كان ما يصلح للنساء  
 كالقناع والوقايات فالقول قول المرأة منه وان كان مما يصلح لهما كان  
 بينهما بعد الوفاة **ومن ذلك** قول الامامية في حنفية ان يكون يدها عليه من طريق المشاهدة  
 او من طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتها فالقول قول لباقيها  
 ومع قول الامامية في حنفية ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد جاز  
 شئها فالاول محقق والثاني تشديد على المرأة والثالث فظاهر لعدم  
 مرجح والراجح مفضل في غاية التحقيق والوضوح والخامس تشديد على  
 الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهتها هو له وكان عندها كالعادية  
 ان وجدها موافقة ساخطا والادخلة منها كاهوسا هده في كثير  
 من الناس البرم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامية  
 حنفية انه لو كان للشخص دين على آخر يجده اياه وقدر له على ما في  
 ان ياحزمه ففقد دينه بغير ادائه لكن من جبره ما لمع قول الامامية  
 في حنفية في رواية انه لم يكن عزيمة عليه دينه فله ان يسير في حقه  
 بغير ادائه وان كان عليه غير دينه استوفى بقدره كالمقتضى ضرورة  
 ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وجه ذهب احمد انه لا يحد  
 الاداء انه وان كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باذنه عليه او ما فعلا  
 وسواء كان له عليه حقه بيعة ام لم يكن وشرا كان من جبره فقام لم يكن  
 ومع قول الامامية في حنفية ان لا يحد ذلك مطلقا بغير ادائه وكذا لو كان  
 له عليه بيعة وامكنه الاداء بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاداء ولو كان  
 مقرا به ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الاداء فالاول محقق على صاحبه الدين  
 في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني محقق والثالث تشديد عليه  
 ما شرطه الاول له في الاداء محقق عليه من حيث جواز الاداء وان كان  
 على الجاحد دين آخر والراجح محقق مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ظاهر لان الاداء فيها كلها بطريق شرعي وبشرطه  
 الظهور ولكن لا يخفى ان الاداء باذنه او لا لا يخفى ان يكون ذلك المال ليس  
 هو ملكا له بقرينة وقوعه في حقه الحق المذكور فانه من حقه الحق الذي  
 عليه مع العلم فلا يجده ان تقع يده على حالي الغير بغير طريق شرعي

في



والله تعالى اعلم **كتاب الشهادات** اتفقوا على ان الشهادة  
 شرط في النكاح وامساكها بالعقد ولا يشترط الشهادة فيها وانفقوا  
 على ان النكاح يبرأ من ثلثين الشهود بل يسمي ما يقولون وعلى ان النكاح  
 لا يقبل في الحدود وانقصوا ما بين ثلثين سفردات فيما لا يطرح عليه  
 المرجح لقابلية وعلى ان اللعنة بالشرع مكره وانفقوا على انه لا يصح الحكم  
 ما لم يردوا وانفقوا على ان الاموال وحقوقها وعلى ان الشهود المزعج اذا ركبوا  
 شهود الاصل او عدلها وانفقوا على انها لم يدكر اسمها ويسمى بها للنكاح  
 فلا يقبل شهادتها عليها شهادتها خلا فلا يجرى خبر الطهر فيه فانه اجازة ذلك  
 مثل لا يقبل لشهادته رجلا عدلا شهدنا على شهادته ان فلانا ابن فلان  
 له عجل فلان الف درهم وانفقوا على انه لا يجوز شهادته المزعج مع وجود  
 الاصل الا ان يكون هناك عدد يجمع شهادته شهود الاصل وكذلك انفقوا  
 على ان الشاهد يلو شهادته باوثر رجلا بعد الحكم به لم ينقن الحكم  
 الذي حكم بهما وتما فيه وعلى انها اذا رجعا قبل الحكم لم يملك بشهادتهما  
 فمن اما واحدة من مسابيل الاتفاق واما ما اختصوا فيه  
**عن ذلك** قولنا في حصة ان النكاح يثبت شهادته رجل وامرأتين بعد  
 انذارهما قولنا كذلك والثاني انه لا يثبت بذلك وبه خلا **احد** في  
 اظهر روايته فالاول فيه تحقيق والثاني فيه تشديد فرجع الاخر  
 الى مرسى الميزان **ومن ذلك** قولنا في خبره ان النكاح لا يستفد  
 بجدين مع قولنا جدر غيره انه يستفد شهادته عشرين فالاول يستفد  
 والثاني محقق وكل منهما وجه فرجع الامر الى مرسى الميزان **ووجه**  
 الاول ان النكاح اخطر من المال لما فيه من الاحياط للاصابع والاثبات  
 الاستلاب والخروج عن نطاق النكاح فيحتاج الى حكم لا يصفى من  
 الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهد في بعض الروايات فمثل  
 الجسد اذا كانا بواقيتين بمقتضى سلبين وقد يكون العدد بين  
 كثير من الاحرار كما هو مستأهده الناس **ومن ذلك** قولنا لا يثبت  
 بالنكاح الا شهادته في البيع مع قولنا وانه واجب فالاول محقق بمحول  
 على حال اهل الورع والدين والصدق والثاني في مسند صحيح لغيره  
 ما يصدق ذلك فرجع الامر الى مرسى الميزان **ومن ذلك** قولنا في  
 حصة انه يقبل شهادته الشاهد فيها الغالبية فيستلزم ان يقطع عليه الرجال  
 كالنكاح والطلاق والعقود ونحو ذلك سواء القرون في ذلك او في غيرها  
 مع قولنا ان النكاح لا يقبل في ذلك وانما يقبل غيره في غير المال  
 وما يتعلق به من العيوب التي تخص بها النساء في المواضع التي لا يطرح عليها  
 غير هذه وبه خلا **الثاني** في جدر الاول في تحقيقه على المدعى وتشديد  
 على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرسى الميزان وكل من  
 القولين وجه **ومن ذلك** قولنا في حصة واحدة في اظهر روايته  
 انه لا يشترط العدد في شهادته انما يقبل شهادته امرأة واحدة

مع قول

مع قولنا كذلك واجد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين مع قول  
 الشاهد انه لا يقبل الا شهادته اربع سنة فالاول محقق والثاني فيه  
 تشديد والثاني مستند فرجع الامر الى مرسى الميزان **ومن ذلك** في  
 الاجتهاد **عن ذلك** قولنا في حصة ان الشاهد لا يقبل في شهادته  
 رجلين او رجل وامرأتين لان فيه شبهة اربعين واما في حق التمسك والصلابة  
 عليه فقبل فيه شهادته امرأة واحدة مع قولنا ان يقبل فيه امرأتان  
 ومع قولنا انما يقبل فيه شهادته الشاهد سفردات الا انه لا يملك  
 في اشتراط الاربع مع قولنا جدر يقبل في الاستئذان له شهادته امرأة  
 واحدة فالاول مفضل والثاني فيه تشديد **والثاني** كذلك والاربع محقق  
 في حيث يشهد الاستئذان لمرأة واحدة فرجع الامر الى مرسى الميزان  
 والاربع في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قولنا في حصة  
 انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا رجلان او رجل وامرأتان ولا يقبل  
 فيه شهادته الشاهد سفردات مع قولنا كذلك والثاني يقبل فيه سفردات  
 الا ان مالكا يشترط في المهر وعنده ان يشهد فيه امرأتان والثاني  
 يشترط فيه اربع مع قولنا كذلك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك  
 واحدة او اثنتين في ذلك في الحيوان ومع قولنا جدر يقبل فيه سفردات  
 ويجزى منهن امرأة واحدة في المهر وعنده فالاول فيه تشديد والثاني  
 فيه تحقيق وكذا الثالث بالشرط المذكور فيه وقولنا جدر محقق فرجع  
 الامر الى مرسى الميزان والاربع في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين وكل  
 واحد وجه **ومن ذلك** قولنا لا يثبت الا شهادته ان شهادته الصبي  
 لا يقبل مع قولنا انك انما تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الا في  
 مباح قبل ان ينفقوا او في رواية عن احمد وعنده رواية ثالثة انما يقبل  
 في كل شيء يشترط الصواب المعتبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد  
 على المدعى والثاني فيه تحقيق عليه بالشرط الذي ذكره والثالث  
 محقق عليه فرجع الامر الى مرسى الميزان في الائمة من علم حكم الامور  
 وحكم الحكم لها فان اركانها لا يختلف بغير صاحبها ولا سعة فزوج  
 الكبير كزوج الصغير **ومن ذلك** راجع اهل المكشوف على ان الروح خلف  
 بالغة دار كعارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه لا يقبل الزيادة  
 في جرحها ولا الملائكة ولا ترقى لها في الملائكة عكس من علم غالب  
 الاجسام على حكم الارواح فان الجسم يقبل الزيادة والموهبة جوهر ذاته  
 كما هو مستأهده كما اشار اليه حديث رفع العلم من ثلاث فانه قال فيه  
 وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانها خلقت بالغة كما مولود  
 ذلك ما شهد لله تعالى بالرهوبة وقبل ذلك منها يوم المستبرك  
 وهذا اسرار يعرفها اهل الله تعالى للاستلزام **كتاب ومن**  
**ذلك** قولنا في حصة لا يقبل شهادته المحدث في القرون وانما  
 اذا كانت توثيقه بعد المدعى قولنا لا يثبت الا شهادته انما يقبل شهادته  
 اذا كانا بواقيتين توثيقه بعد المدعى وفيه الا ان مالكا يشترط

في



مع التوبة ان لا يقبل منها ثم في مثل هذا الذي اقيم عليه فالاول مستند  
والثاني محقق ووجه الاول ان العمل بطواهر الايات والاحكام والظاهر  
قوله تعالى ولا تقبلوا الصلوات من ايدي او اولئك هم الفاسقون لا  
الذين تاتوا من بعد ذلك واصبحوا ومن هنا قال لا تقبل من ايدي  
صحة توبة الفاسق في اصلاح العمل والكفا في المعصية وفعل الخيرات  
والقربة بالطاعات ولا يقبل ذلك منه ولا يقبل هذا وقال  
احمد ان مجرد التوبة كافي اي ولو لم يعمل صالحا بعد هذا فالعمل صالح  
مستند في تحقيق التوبة وفي مطلقها فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ويصح عمل قول من قال بشرط في صحة التوبة المستبرأة بعدة ثبوت  
في الظن انه لا يجوز ان يكون ذلك الذي يجرى من غير توبة راجعة الى  
الكل من بعد التوبة وقول من قال ان مجرد التوبة كافي في كل حال لا يقبل  
له الى ذلك المعصية **ومن ذلك** قول الشافعي ان مقتضى توبته  
انما اذا ان يقول قد في ما طهر من ذنوبه **ومن ذلك** ولا يعود  
اليه اي الى ما قلنا مع قولنا انك واجد في الصفة صفتها ان  
يكذب نفسه قالوا او تقبل منها مرة ولد الزنا في الزنا فلا اول فيه  
تستدبر في الافصاح عن التفصيل من القدح في الثاني محقق فيه  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة ما كان  
ان لعبه المستخرج حرام وان كثر منه ردة منها فانه مع قولنا ان  
انه لا يجرم الا ان كان بعموم او يستعمله عن فوض الصلاة وكثر  
سكن عليه يسحق فالاول مستند قياسا على ما ورد في النبي عن  
الردسين والثاني فيه تحقير عند فقد الشرط الذي ذكره  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان لعبه لصريح  
ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكان اللاتيق به التحريم ووجه  
الثاني ان فيه نفي المكايدي في حرمة الحدود والكفار وانما  
فكان اللاتيق به عدم التحريم لانه لا ينجح للهو والاحب اليه  
عنه في السر بجه فانه **ومن ذلك** قولنا في الشافعي ان  
شرب النبيذ المختلف فيه لا يرد به الشهادة ما لم يسكر مع قولنا انك  
واحمد في حديثه ان النبيذ يجرم ونفسه بشره ونزوه شهادة  
ومع قوله في الرواية الاخرى لم يصب الي حصة فالاول فيه تحقير  
والثاني مستند وكذلك ما وافقه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان **وجه الاول** ان الاقدام على نفسين احد انما يكون باس  
مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب الشاهد منسوبة عن النبي  
والا يضيع اموال الناس وحقوقهم بقولنا لظن فيه **ومن ذلك**  
قولنا في حصة الشهادة الا على الافضل في صلاح قولنا انك واجد انما  
تقبل في ما طريقه التماع بالنسب والموت والملك المطلق والوقف  
والحق وسائر الحقوق كالنكاح والبيع والصلح والجارة والاقرار  
ويحذر لك سوا تحملها اعمى او بصير او عوى ومع قولنا في الشافعي انها

تقبل

تقبل في ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا صلب على انسان  
صنعة او ارسله لغيره يترك من يده حتما في الشهادة عليه فالاول  
فيه تستدبر في صاحب الحق والثاني فيه تحقير والثالث فيه تستدبر  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الظاهر **ومن ذلك** قولنا  
في حصة الشهادة واجد ان لا يقبل منها مرة الاخرى وان ثبتت اشياء مع قولنا  
ما كنت انما تقبل اذا كانت اشياء من معصية وهو واحد الوجهين للاصحاب  
الشافعي فالاول مستند والثاني فيه تحقير بالشرط الذي ذكره فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاشارة للاسوال والابضاع فلا  
ينبغي للاقدام على العمل بقول شهادة ووجه الثاني ان الاشارة هي  
المعصية فانه مقام صريح النفي بل قال بعض المحققين انها افضل من العبارة  
بغيرية قولهم لو نوي الصلاة خلفه فبان عزمه بجمع الي ان اشترائه  
مع الشهادة كقولهم هذا وبغيرية ان الاشارة لا تحمل التاويل بخلاف  
العبارة **ومن ذلك** قولنا لا يجزئ الشهادة الا من شهد به العبد  
غير مملوك في الاطلاق مع قولنا احمد في المشهور رعيته انما تقبل فيما  
علاجه ودنا لخصاصه فالاول مستند والثاني فيه تستدبر من وجه  
وتحقير من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاشارة  
للابضاع والاموال والحقوق فقد يقع العبد في الزور او عدم الضبط  
تنقص عقله فكان اسمه في العمل ووجه الثاني انه قد يكون العبد  
صابطا حادفا لا حرو وقد قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله  
اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عجمي  
ولا لاجري على اسود الا بالتموي **ومن ذلك** قولنا في حصة الشهادة  
ان العبد لو تحمل شهادة حال رقة واداهها بعد عتقه قبلت مع قولنا  
ما كنت انما يهدى بها في حال رقة ورددت لم تقبل بعد عتقه وكذا في  
اختلافهم فيما يحمله الكافر قبل اسلامه والصحيح قبل بلوغه فانما  
فيه عيب كل منهم على ما ذكرناه في سبيل العبد فالاول في السليتين  
فيه تحقير والثاني فيه تستدبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول في السليتين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني فيهما ان  
العبرة بحال العمل **ومن ذلك** قولنا في حصة الشهادة ان يجوز الشهادة  
بالاستفاضة في حصة اشياء النكاح والرجول والنسب والموت  
وولاية القضاء والملك والمعتق والوقف والولاية مع قولنا احمد انها  
تجوز في سبعة اشياء التمايم المذكورة عند الشافعي والشافعي  
الرجول فالاستفاضة مستند وتحقير في الامور التي تجوز فيها  
الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول الظاهر **ومن ذلك** قولنا في الشافعي  
يجوز الشهادة من جهة البرهان بوجه ذلك الشيء في يده يصرف  
فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك

في

سنة



وجهان احدهما انه يجوز ان يهاذه فيه بالاستفاضة وبوقا لا يبرر سعيد  
 الاصطحي واحد في احدي روايته ولوجه الثاني انه لا يجوز ربه قال  
 ابو سحاق المروزي ومع قول اي حبيبة يجوز ان يهاذه في الملك بالاستفاضة  
 ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن احمد ومع قول احمد ان يجوز  
 التهاذه ما يبيح صفة في المدة البسيرة دون الملك لان الملك كان المدة طو  
 كعشر سنين فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدي حاضر احدا لغيره  
 فيها وجوز هذا الا ان يكون المدي قرايته او حيا في سلسلا في اي  
 ما وكن قولنا لثافي ومن قولنا في سعيد الاصطحي ومن قولنا احمد  
 تحققت والثاني وهو قول المروزي سدد ومع قول اي حبيبة محقت  
 وقولنا في سعيد بن جبير عدم التهاذه بالملك كما ذكرنا في  
 الشرط فرجع الامر الى جريمتها الميزان ووجه هذه الافة الواجحة  
**ومن ذلك** قول اي حبيبة انه يجوز تهاذه اهل الذمة بعضهم على  
 بعض وهي رواية الاحمد مع قولنا لثافي والثاني في رواية الاخرى  
 انها لا تقبل في الاول فيه تحققت والثاني فيه تستدرك ووجه الاول  
 محاملة الكفار واعتقادهم فان اهل ذمتهم عند هو عدول ووجه  
 الثاني في معاملتهم معاملة المسلمين لان الاسلام هو الشرح امرنا ان  
 يحكم به واذا كانت التهاذه تترد على اهل الاسلام فكيف بالكفر  
 فاقول **ومن ذلك** قولنا لا يذم الثلاثة لعدم قبول التهاذه  
 الكفار على المسلمين في الوصية في السر اذا لم يوجد غيرهم مع قولنا  
 احمد انها تقبل ويجعلنا بابا في تهاذهما انها ما خافنا ولا كتمان ولا بدلا  
 ولا عقرا وانما توصية الرجل فالاول يستدرك والثاني فيه تحققت  
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى جريمتها الميزان ووجه الاول عدم  
 الوقوف بقول الكافر في الخاب ووجه الثاني انه قد يثبت على  
 ظن الحاكم صدق الكافر في شئ عدم القول جريما على قواعده الشريعة  
 هي كثير من المسائل **ومن ذلك** قولنا لا يذم الثلاثة انه لا يجوز  
 الخ بالمشاهد واليمين في الاموال والمقوق مع قولنا اي حبيبة انه  
 لا يبيع الحكم بالمشاهد واليمين في الاموال والمقوق حقوقها  
 فالاول فيه تحققت والثاني فيه تستدرك فرجع الامر الى جريمتها  
 الميزان **ومن ذلك** قولنا لا يذم الثلاثة واحد في احدي  
 روايته انه لا يحكم بالمشاهد واليمين في الحق مع قولنا احمد في  
 الرواية الاخرى انه يحلف المحقق مع شاهد فيحكم له بذلك فالاول  
 مستدرك ولعله اذا انكر المحقق الحق دون ما اذا سكنت والثاني  
 فيه تحققت حيث الحكم فيه بالمشاهد واليمين وتسد بن جبير  
 الخلف فرجع الامر الى جريمتها الميزان **ومن ذلك** قولنا لثافي  
 انه يحكم في الاموال وحقوقها بها ذمة امرائين مع اليمين ومع  
 قولنا لثافي واحد انه لا يحكم بها معه في المال في واحد الحكم بالمشا

صفة  
 بيلة

هد

واليمين

واليمين بغير المشاهدة نصف المال مع قولنا لثافي واحد انه يجوز المشاهدة المال  
 كله فالاول فيه تحققت والثاني فيه تستدرك فرجع الامر الى جريمتها الميزان  
 مع ما انبى حيا ذلك من غرامة المال او نصفه **ومن ذلك** قولنا اي حبيبة  
 انه يقبل تهاذه العدو على عدوه اذا لم تكن اداة بينهما تخرج الى الشق  
 مع قولنا لا يذم الثلاثة انها لا تقبل على المطلق فالاول فيه تحققت على المدي وال  
 بالفس وقد اثنى بعضهم بعدم قبول تهاذه بين وابيل عن بني حرام وعكسه وخالفه  
 في ذلك اهل عصره فليست **ومن ذلك** قولنا اي حبيبة وما لك لا تقبل تهاذه  
 الوالد لولده وعكسه مع قولنا لثافي انه لا يجوز تهاذه الوالد بنى الطرفين  
 للمولودين ولا تهاذه المولودين للوالدين الذكور والامهات سوا بعدوا والاول  
 مع قولنا احمد في احدي روايته يقبل تهاذه الابن لابيه ولا تقبل تهاذه  
 الاب لابيه ومع قولنا في الرواية الاخرى انه يقبل تهاذه كل منهما لصاحبه  
 ما لم يجر ابيه فبما في الغالب وله رواية اخرى كالجاعة والامهات تهاذه كل منهما  
 على صاحبه فمقبول عند جميع الامامية ويروى عن الشافعي انه قال لا تقبل تهاذه  
 الولد على والده في العتصا والحد ولا تهاذه في الميراث فالعلماء يبين محقت  
 ويستدركا بقرعة فرجع الامر الى جريمتها الميزان **ومن ذلك** قولنا لا يذم الثلاثة  
 انه يقبل تهاذه الاخ لاجيه والصدوق لصديق مع قولنا لثافي انها لا تقبل  
 فالاول فيه تحققت على الناس لقن شفعة الاخوة والاصدوق ومحبتهم على  
 شفعة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحل تلك المحبة والشفعة المضعفة  
 كما ان سيد الاجناد وصديقهما تطلقا والولد والولد كما هو مشاهد  
 والثاني فيه تستدرك الناس لا يخلوا احدهم عما كان صدوقا  
 اخ فرعنا لم يكن حاضر الذك الغد الا ذلك الاخ او الصديق فاذ لم يثب  
 صانع حقه **ومن ذلك** قولنا لا يذم الثلاثة انها لا تقبل تهاذه احد  
 الزوجين للاخر مع قولنا لثافي انها تقبل فالاول يستدرك والثاني تحققت  
 فرجع الامر الى جريمتها الميزان ووجه الاول لا اخذ بالاحتمال ففقد  
 تقبل التهاذه على احدهما فيرضي خطره به ذمة الزوجين **ومن ذلك** قولنا اي حبيبة  
 انه لا يذم الثلاثة وقولنا لثافي انها لا تقبل تهاذه احد الزوجين  
 شهادة اهل الاهواز البدر اذا كانوا مستحيين الكذب لا الخطا بنية  
 وهو قوم من الرافضة يصيدون من خلف فخر الكاذب فلا يذم  
 فيستدركون به ذلك مع قولنا لثافي واحد انه لا تقبل تهاذه ذم على الاطلا  
 فالاول فيه تحققت بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تستدرك فرجع الامر  
 الى جريمتها الميزان **ومن ذلك** قولنا اي حبيبة والثاني في  
 يقبل تهاذه البدوي على الغزوي اذا كان عدو والبدوي يذم كل  
 مع قولنا احمد انها لا تقبل مطلقا ومع قولنا لثافي انها تقبل في الجوا  
 والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك في الحقوق التي يمكن اتيانها  
 الحاضر فيها الا ان يكون نخلها في البادية فالاول تحققت والثاني  
 مستدرك والثالث متصل فرجع الامر الى جريمتها الميزان **ومن ذلك**

لثافي

صفة



قول الامية الاربعة ان من تعينت عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها ومن  
 لم يتعين عليه جاز له اخذ الاجرة الا على وجه الشافعي **ومن ذلك** قول  
 مالك في المهور عند ان الشهادة جازية في كل شيء من حقوق الله تعالى وهو  
 الادعيين سواء كان ذلك في ماله وجدا وقضا مع قولنا في حصة المقتل  
 في حقوق الادعيين سوى المقتل مع قولنا في ماله في المهر قوله المقتل  
 تغلب في حقوق الله عز وجل كحل الرنا والسرقه والشرب فالاول محقق  
 والثاني محقق والثالث فيه تحقير على الشافعي وشرط على الحدود فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة جوار ان يكون في المهر  
 الفرج نساج قولنا لك واحد انه لا يجوز فالاول محقق والثاني في مسود  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة ان يجوز ان  
 شهيد اثنان كل واحد منهما على شاهد من شهود شافعي الاصل وبه قال  
 الشافعي في المهر الموقوف والمول الثاني في حجاج ان يكونوا اربعة فيكون  
 على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تحقير والثاني فيه  
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لك واجبة حصة  
 والشافعي في القدر واحد انه لو شهد شاهدان بماله لم يرد احد الحكم  
 به فليهما العزم مع قولنا الشافعي في الحدود ان لا يفي عليها فالاول  
 فيه تشديد على الشهود والثاني محقق عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول تاديب اليهود لياخذ واحد منهم في المستعمل فلا يشهد  
 عن يمين ووجه الثاني ان المراد على الحاكم لا على الحكماء **ومن ذلك** قولنا  
 في حصة الحاكم اذا حكم بينهما ذمة ولا يفتن في حكم الحاكم بعد الحكم ثم  
 ينقض حكمه مع قولنا لك واحد والشافعي في احد قوله انه ينقض حكمه  
 فالاول محقق على الحاكم والثاني في مسود وعليه والعمل به **ومن ذلك** قولنا  
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حصة انه لا تقرب على شاهد  
 الزور انما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد ورجع قولنا لائمة  
 الثلاثة انه يعزروا بوقت في قومه فيعرفون ان شاهد زور يورد  
 مالك ويشهد في المساجد والاسواق ومجامع الناس فالاول فيه تحقير  
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه  
 ويصح حل الاول كما لم ينعقد الزور والثاني كما لم ينعقد حجة والله اعلم

الحنفي

الحنفي والاول فيه تشديد على السيد ووجه ما لعبد بشرط الذي ذكره  
 والثاني فيه تحقير على السيد وعلى الشريك على المصعب الذي ذكره فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا لك في المهور عمة  
 انه لو كان عبد بين الامه لواحد نصفه والاخر ثلثه والاخر سدسه فاعق  
 صاحبه النصف والسدس حصتها معا في زمان واحد او كلاه وكلاهما فاعق  
 حصتها عتق كله وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما بعد رخصتها من العبد  
 فيكون لكل واحد منهما من ولاية مثل ذلك مع قولنا لائمة الثلاثة ان عليها فيه  
 حصة شريكه وهي رواية للمالك فالاول فيه تشديد على السيدين بعينه  
 الحركه عليها ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تحقير على صاحب  
 الثلث ما ليس له النصف وتشديد على صاحب السدس بوجه  
 لشرطه قدر قيمة النصف او الثلث فليكن **ومن ذلك** قولنا في حصة  
 انه لو اعقق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم يجر الورثة جع الحق  
 عتق من كل عبده ثلثه فقط وسيستبي في الباقي مع قولنا لائمة الثلاثة  
 انه يعقق الثلث في القربة فالاول فيه تشديد بوجه الشافعي في  
 الباقي والثاني فيه تحقير فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين  
 وجه **ومن ذلك** قولنا في حصة الشافعي ان لو اعقق عبدا من عبده  
 لا تجب له ان يخرج اهلها شافع قولنا لك واحد انه يخرج احد هجر  
 بالقرعة فالاول فيه تحقير على السيد والثاني فيه تشديد على  
 بالقرعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد يحسن  
 بالعتق **ومن ذلك** قولنا في حصة من عتق عبدا من عبده  
 ان العتق عتق عتق حقا من ان ياخذ الا عتق لثمنه ويعطى اخاه  
 الاول والاكثر ذلك الحكم في حق السيد عبده ومن هذا علم بوجه القول  
 الثاني **ومن ذلك** قولنا في حصة انه لو اعقق عبدا في مرضه  
 ولا مال له غيره وعليه دين يستوفى استثنى العبد في قيمة فاداه  
 اداها صار حرا قولنا لائمة الثلاثة انه لا يشهد الحق فالاول  
 محقق على العبد الطالب الحق والثاني في مسود وعليه فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول المبادر من السيد الى الحق نفسه وجميع  
 اعضائه من الشراكا وره ووجه الثاني المبادرة الى وفاة الدين الذي  
 يموت صاحبه عن دخول الحجة حتى لو فيه الاحتياط فانه ليس في الامر  
 اصعب على العبد من الذي وقدر ان يسأل الله عليه ولم يلبه الاسرا  
 اقواما في صناديق من نار مطبوقة عليهم فقال يا ايها جبريل من ههنا  
 فقال هو لا ماتوا وفيها عتقهم اموا للانس لا يجدون لها وقاه فلكل من  
 القولين وجه **ومن ذلك** قولنا في حصة لو قال لبيد الذي هو  
 اكبر منه سنا انت والدي عتق ولا يثبت فيه مع قولنا لائمة الثلاثة  
 انه لا يعقق بذلك فالاول مسود وجوز العتق والثاني محقق فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشويق الشارح الى حصول العتق

حب

م



رق الخلق ورجوعه الى رقب الحق تعالى المالك الخفي ووجه الثاني في حل ذلك  
ما هو كذا اي وايضا قال كون العبد في رقب الخلق اقل مواخذه من كان  
في رقب الحق لانما كل واحد يعرف اذابه انيوريته لله تعالى فكان سببه الاذي  
كالجانب عليه وهو من خلفه لك الحجاب وكان لدرجته العذب لك فلكل من  
الايدي في هذه المسئلة **مسند** **ومن ذلك** قول اي حبيبة انه لو قال الرقية  
انت لله ونوي الحق لم يعق مع قول الامامة الثلاثة انه يعق في الاول  
محقق على السيد بترك الحق والثاني عكسه فخرج الامر في مرتبة الميراث  
ولكل منهما وجه **ومن ذلك** قول الامامة الاربعه انه لو قال العبد الذي  
هو اصغر منه سنا يا ولدي لم يعق الا في قول الشافعي وصححه بعض اهل  
الاجتهاد انه ان قصدا لكرامته لم يعق والقول في هذه المسئلة كما يقول  
في سبيله ما اذا كان العبد كبر سنا السلافة فخرج الامر في مرتبة  
الميراث **ومن ذلك** قول الامامة ان من ملك ابوه او اخاه او ولاده واحد  
ابوه او واحد اخاه او واحد ابوه او واحد اخاه او واحد ابوه او واحد  
وكذلك القول عنده بما اذا ملك حوت او اخر او من قبل الام والاب  
مع قول اي حبيبة انه هو لا يعقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة السبا  
ولو كانت امرأة لم يحرقوا بها من نفسه ومع قول الامامة في ذلك  
اصل من جهة الاب والام او فرجه وان سفل ذكر الا ان روايتي عسى  
عليه سواء اتفق الولد والوالدا واختلفا وسواء ملكه قهر او لا لثرت او  
اخيا او لا لشر او اهبة ومع قول داود لا يعق في القرابة ولا يلزم علق  
من ذكره الاول فيه تشدد بدو الثاني مسند له لربما انه يعق كل ذي رحم  
محرم وكذلك القول في الثالث هو مسند وهو وجوه الاقوال كلها ظاهرة  
لما فيه من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الامامة في حق  
على اكرام من ذكره ولكن هو بين بكونه كثيرا او بكونه قليلا في سببه الاكرام  
وصفته فخرج الامر في مرتبة الميراث واما وجه قول داود لا يلزم الاشارة  
لن بغير الاسرار والله اعلم **كتاب حبيبة السيد**  
اتفق الامامة على ان السيد اذا قال لعبده انت حر بعد موتي صار للعبد  
ميراث يعق بغيره وسببه **مسند** **ومن ذلك** اما وجدته من سبيل الاتقان  
واما ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول الامامة انه لا يجوز بيع الميراث  
شفا لا الحياه ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان في السيد دين وان لم يكن  
عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يجهله الثلث عتق  
ما عظمه والافرق عنده بين المطلق والمعتق قول الشافعي انه يجوز  
بيعه في الاطلاق ومع قول احمد في احدي روايته انه يجوز بيعه بشرط  
ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز في الاربعين  
وقول الشافعي محقق على السيد وقول احمد مفصل فخرج الامر في  
مرتبة الميراث ووجه الاول ان الحق من جهة الصدقات وهو كذا

تكون

لذلك ان الاعن طهر غني وفي الحديث ابد انفسك شر من تقول وفي كلام عمر  
رضي الله عنه الاثربون اوي بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانبياء  
من نفسه **مسند** **ومن ذلك** قول اي حبيبة انه لو قال جوري سبي في الاطلاق  
فصلاع كون ذلك بشرط **ومن ذلك** قول اي حبيبة ان حكم ولد البير  
حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والمعتق اي فان كان السيد مطلقا  
لم يجز بيعه وان كان معتقا بشرط كرجوع من سفر وسفرا من مرض فيعق  
جائز وكذلك قال الامامة واجد لانها قال لا لافرق بين مطلق السيد  
ومع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يبيع امه ولا يكون مديرا في الاول  
محقق على ولد الميراث في تبعيته لانه في السيد على حكم التفصيل الذي  
ذكره والثاني مشدد فخرج الامر في مرتبة الميراث ووجه الاول ان الشافعي  
مستوفى الى حصول الاتقان لكل من سبه اسم الرقب سواء كان بشرط ام  
بشرط ووجه الثاني في حق مقام الاخلاص في معاملته العبد لرب هو  
يتحقق الولد في السيد فلا يبيع عنده تديره حكم التبعية فالعلم اما  
بين محقق ومشدد كما ترى على ان السيد لا يبيع الا من كان عنده بعض  
تخل ربح يعق ولولا ذلك لكان يجوز عتقه وفاربا ليعمل بسبق اعصابه  
من الشارعية الاخرى ويعق حبيبه من الافاق التي نصيبه في الربا  
مما لا يحلوا هذه بنو ادم والحمد لله رب العالمين **كتاب حبيبة**  
**مسند** **ومن ذلك** اتفق الامامة على ان كتاب العبد الذي له كتب حبيبة  
التي خلاها لا يجد في قوله في رواية له انه لا يبيع اذ ادعى العبد  
سببه انما هي قدر قيمته واكثر وصفه ان يكتب السيد حبيبه  
على مال معين يسمى حبيبه العبد ويؤديه اليه والفقهاء اختلفوا في كراهته  
كما في الامامة التي لا كتب لها ان يعقوا على ان السيد اذا كان حبيبه  
مالا يده حبيبه شيئا يخلد بقوله تعالى وان توهم من مال الله الذي اناكم  
هو **مسند** **ومن ذلك** اما وجدته من سبيل الاتقان واما ما اختلفوا فيه  
**ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة واجد في احدي روايته انه لا يكره  
كتاب العبد الذي لا كتب له مع قول احمد في الرواية الاخرى انها لا تكتب  
قال اول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الامر في مرتبة الميراث  
ووجه الاول ان الله تعالى قد يسخر له من عباده من يعطيه ما يوزنه  
لسيده فيصير كما لمكتب ووجه الثاني ان من لا كتب له اذا اكرت  
طلبت نفسه الخروج من الرقب وتحررت بعد ان كانت ساكنة وصار كل يوم  
عند حيا في الرقب كانه سبة فربما دعاه ذلك للسرقة وبطل الاخلاص  
من مال سبه او غيره فافهم **ومن ذلك** قول اي حبيبة وماذا ان  
الكتاب نفع جائد وموجود ولو كان اصله التاجيل مع قول الشافعي  
واحمد انها لا تنفع حالي ولا تجوز لاجلها واقدمه بجان فالاول فيه  
تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشدد به عليه فخرج الامر  
الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان طلبه كفاية السيد على كتابته لم يجز

ن

لع

هذه



المال كان من اهل المعروفة ووجه الثاني طلب الشارح من السيد لا اله الا الله والحمد لله  
المكاتب بتعداد العجوة فاقترع **ومن ذلك** قول لا اله الا الله ان المكاتب لو امتنع  
عن الاداء بغير ما له في عليه جبر على الاداء فان لم يكن بيده ما لم يجبر  
على الاكتمال بغير قول لا اله الا الله ليس له تجبر نفسه مع القدرة على الاكتمال بحسب  
قوله لا اله الا الله في واجد انه لا يجبر بل يكون للسيد البيع فالاول مفصل  
والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تحقيق عليه فرج الامر الى مرتبة  
الميراث ولكل من الاقوال وجه **ومن ذلك** قول لا اله الا الله وما كان ان السيد  
السيد المكاتب شيئا مستحق قول لا اله الا الله في واجد انه لا اله الا الله  
فالاول فيه تحقيق والثاني فيه تشديد على السيد فرج الامر الى مرتبة الميراث  
وجه الاول ان ذلك من باب البر والاكرام والدقيق بذلك الاستحباب بالوجه  
وجه الثاني زيادة الاعتناء به امره عز وجل للسيد ان يعطى المكاتب شيئا  
والثاني يزيل ذلك الوجه بغير قاعدة اهل الله عز وجل **ومن ذلك** قول لا اله الا الله  
انه لا تقدر بغير ما يطعم السيد المكاتب قول واحد انه لا يقدر بغير ما يطعم  
السيد عن المكاتب بغير ما لا يقتضيه او يعطيه مما يقتضيه رجع قول  
بعضهم ان الحام يقدرك ذلك باحتياله كالمصلحة ومع قول بعضهم ان السيد  
يعطيه ما ينظر به نفسه فالاول فيه تحقيق والثاني فيه تشديد بوجه  
الرجوع وما بعده فيه تحقيق فرج الامر الى مرتبة الميراث  
قول لا اله الا الله في حقيقته وما كان انه لا يجوز بيع رقبته المكاتب لان مالكا اجاز بيع  
مال المكاتب وهو الذي هو جملته حاله ان كان قريبا وهو الجدي يبعث  
مذهب لا اله الا الله قول واحد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون ان يبيع  
فصل المكاتب فيقوم المشتري منه مقام السيد الاول في الاول في تشديد  
والثاني فيه تحقيق على السيد فرج الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل  
الاول على حال اهل الثروة والمال والثاني على حال اهل العدم والمحتاجين اليه  
كمن في دين او غيره **ومن ذلك** قول لا اله الا الله الثلاثة انه لو قال في نفسه  
كانت بك على الله درهم فاذا اداها متق ولم يقتل الي ان يقول فاذا اداها  
لي فانت حر وينوي الحق قول لا اله الا الله فعلى ان لا يدعي ذلك فالاول  
خاص بالاكثر من اثنين اذا عرضوا الاحد باحسان لا يتخونه فيه والثاني  
خاص بمن كان بالصدقة ذلك فرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك**  
قول لا اله الا الله الثلاثة انه لو كانت امته وشرط وطهره عقد لكانت  
لم يجز قول واحد ان ذلك يجوز فالاول يشدد والثاني يخفف فرج  
الامر الى مرتبة الميراث واسه اهل **كتاب**  
**امهات الاولاد** اتفق الائمة الاربعة على ان الميراث الاولاد لا  
يبعث وهو مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار وقال داود يجوز  
بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول يشدد على السيد  
والثاني يخفف عند فرج الامر الى مرتبة الميراث وجه الاول ان ذلك  
من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامة وقضى وطرسيدها

في

يد

في

بجاء

بجاءها مع انما بها يتبين فيه خلق الادميين بصير لها فخللا عظمها  
على سيدها فلان من مكارم الاخلاق ان تكون مقنعة من لجه ووجه الثاني  
ان السيد له ان يتركها لاحسان المذكورين حق يدعي عن الشارح  
بها عن بيعها فيقول الاول على حال الاكابر من اهل الورع والثروة والبر  
ويجوز الثاني على ما كان دون ذلك **ومن ذلك** قول لا اله الا الله الثلاثة انه  
لو تزوج امرأة غيره فالاول لها ميراث لم يصرام ولد ويجوز بيعها ولا تقوى  
بغيره قول لا اله الا الله حقيقته لها نصيرام ولد فالاول يخفف على السيد والثاني  
يشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول لا اله الا الله حقيقته  
وما كان في احدي روايتيه ان لو اشاع امه وهي حامله عند صارت له ولد  
مع قول لا اله الا الله في واحد وما كان في الرواية الاخرى لها نصيرام ولد ويجوز  
بيعها ولا تقوى بغيره فالاول يشدد والثاني يخفف فرج الامر الى مرتبة  
الميراث **ومن ذلك** قول لا اله الا الله الثلاثة انه لو استودجارية ابنه صارت  
ام ولد مع قول لا اله الا الله في اصح قوليه لها نصيرام ولد فالاول يشدد  
والثاني يخفف فرج الامر الى مرتبة الميراث **ومن ذلك** قول لا اله الا الله حقيقته  
وما كان ان لو استودجارية ابنه يولد قيمتها عند مخرج قول لا اله الا الله في حقيقته  
احد قوليه ان يولد قيمتها وولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يولد  
قيده الولد مع قول واحد انه لا يولد قيمتها ولا قيمته ولدها ولا مهرها فالاول  
فيه تحقيق والثاني فيه تشديد والثالث يخفف فرج الامر الى مرتبة الميراث  
**ومن ذلك** قول لا اله الا الله الثلاثة انه يجوز للسيد احارة ام ولد مع قول  
ما كان ان لا يجوز له ذلك فالاول يخفف والثاني يشدد فرج الامر الى  
مرتبة الميراث وتوجد القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين **ولكن**  
ذلك اخر ما فتح الله به من اصحاب كتاب الميراث السعراية المدخلة  
لجميع اقوال المجتهدين وتعليقهم في الشريعة المجتهدين وتوجيه اقوالهم  
حاروت الجمع بين اقوال الائمة وتعليقهم وتوجيه كل منها  
جهد يجمع للاخوان من تلميذ الائمة المار بجد بين اعتقادهم بجهاد  
وقوله لسان ابن سائر الائمة المسلمين على هدي من رجعوا بها  
وتسليمها ان لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلالا كامرسيه في الخطية  
ويجوزوا باخذ الائمة المجتهدين بيديهم في احوالهم لقيامه كل مجتهد  
راه هناك بغير وجه واحد بغيره بخلاف من كان بالصدقة ذلك فانه  
رجع نظر الائمة اليه نظر الحبيب لسوا ديه منهم وتخصيه عليهم بغير  
حق واذا كانوا الائمة كلهم متدبين مع بعضهم بعضا مع تفادهم في العلم  
فكيف يمكن هو عاين بالنظر اليهم وقد ارسل الله الامام الميثاقين سعد  
رضي الله عنه سؤالا للامام مالك بن عبد الله بن عيسى عن مسئلة فارسل  
يقول له اما بعد فانك يا ابا امام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة  
ما قام عندك فيها انبي فاعلوا ذلك امها الاخوان والسلام عليك  
ورحمته الله وبركاته والحمد لله رب العالمين **لنشرع في ذكر الميراث**

في

ول

ن

وجه



الموعود من كرها في الخطبة فنقول ربنا لله التوفيق **خاتمة**  
في بيان هذه الصلاة تتخلل باسرار احكام السريجة تناسب الميزان في  
الانفاضة من كلام شيخنا الفاضل في سبب في الحواصن رضى الله عنه  
يطلع الناطق فيها على سبب عشر وعية جميع الكاليف في سائر الادوار والها  
كلها كالقارة فيها للكل الذي اكلها ابونا ادم عليه الصلاة والسلام من  
الشجرة فكان ذلك الميزان جميع هذا احب المحبتين ويقتديهم الى مرتبة السر  
كما تقدم **فذلك** ردت هذه النعمة جميع ابواب النعمة وها فيها من  
الاحكام الى الاكل الذي اكلها ابونا ادم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي  
في ظهرها يقع من بينه بعدة حكم القيصين لا يظهر ما يقع منه او من بينه  
المعصومين من التوب فانه **وقد** سالت شيخنا المدكر في رتبة عن  
سبب عشر وعية جميع الكاليف مع ان الله تعالى في عني عن العالمين وعن عبادته  
**فقال** في الله عنه سبب ذلك لا التوبة لاني ادم اذا وقعوا فيها هي  
الله عنه فكانت جميع الكاليف والاداب التي كلف الله تعالى فيها اولاد  
كالقارة **فقلت** له ان من بينه من لا يجوز عليه الوقوع في الخطية  
**فقال** ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والادب في رتبة درجات  
كاه في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام **فقلت** له فاذ كان رتبة  
في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى في رتبة درجات **فقال**  
اعلم يا ولي انما قصد الله تعالى في الانبياء من سبب لمصيبة والخطية انما هو  
على سبيل المجازة لم احسنهم يخرج عن حضرة الاحسان لخطية من ليل انظار وذلك  
حضرة شاه هذه الحق في وعلا فلا يجمع لاحد فيها عصبية وانما منع النصيان  
من يجمع بينهما والله تعالى في سبب محاسن الانبياء وحظا يا هم كلهم صورة لا حقيقة  
ليصير لهم المام باقاة المعاني لمقومهم باطنا اذا تقوا في مخالفة وصير احدم  
يعرف ببقية نعيم قومه التصل من الذنب والتوبة والاستغفار اذا وقعوا  
في المخالفة وصير احدم يعرف مقدر الله كعرف مقدار الوصول وعكس  
اذ انما لا يعرف الاصل **قال** ووضح لك ذلك يا ولي فافقوا لعل واقعة  
السيد ادم عليه الصلاة والسلام مثالا لملك طاع قال ليوا لاهل حضرة  
الخاصة التي اريد احداث امر في الوجود وانزل كتابا وارسل رسلا يا سويدي  
واجعل لمن اطاعهم دار نهي الجنة ومن عصاهم دار نهي النار واخرج من ظهر  
عميد ادم ذرية يعبرونه الارض واجده اليهم الكاليف بعد ان افتر عليهم  
الاكل من الشجرة وبعد ان اخفاه عن القوي منها ظاهرا ثم اجم عليه وعلى ذرية  
الذين عصوا الحق عزاز امور يا ولي ذرية الذين لم يعصوا حقيقة لا يجاز  
مواخرج من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى دار اخر عاثر فيها في  
الدرج سبب الدنيا واجعل كما اصفاه فيها من طلبة لا يكون مقام ادم طليق  
فما جزا اخر من اهل الحضرة ان تقدم لربك غير السيد ادم فانه تقدم وقال  
انها انما لها طلبة لتنفيد قضاء الله تعالى وقدره في عبادته من كان حاضر  
بجلس هذا الاتفاق لم يحكم على ادم بالمعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة رب

في ذلك

في ذلك عيسى بن ابي يعقوب هذا المجلس فانه يحكم عليه بالمعصية لا ولا  
بدكاه في حضرة المحبوبين من اولاد ادم وكان ذلك من التبر المصالح فصر ليغفوا  
في قضاء الله وقدره فارة بالمعصية فيظهر خلعه وعفوه وبارزة بالطاعة  
فيظهر واكرمه ويحبه فكان ادم عليه الصلاة والسلام محل من اولاده  
المحبوبين بذلك البكال الصوري الذي وقع منه وكثرة الخوف غايلا ما كان  
يقع فيه اولاده الذين يتحدون حدود الله وكانه فتح بواقعة يا باليعز  
لا اولاده اذ لا بد للمعصية من فاع ينجها بحكم القضاء والتقدير ليترتب على  
ذلك الخدود في الدنيا والاخرة **فقد** بان لك يا اجمان جميع الكاليف  
التي شرعها الله في الدنيا انما كانت في مقابل اكل ادم من الشجرة صورة  
فما من اولاده احد الا وقد عصي او هم بمعصيته او بكبره او بخلافه والاولى  
ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام في جميع الكاليف بينه وبين الله  
فيصيروا اذ رتب درجات او كفارة لرب وحقوا في عفو او عقوبة فصر كالحرد  
الذي ادب الله بها عباد الله النبي **وسمعت** سيدي عليا الحواصن  
رحمه الله تعالى يقول **جميع** ما وقع من ادم عليه الصلاة والسلام من  
سبب المعصية كالطاعة لله عز وجل ان الله تعالى كان راضيا عنه حال  
اكله في الشجرة كرضاه عن حال كونه في الصلاة فيلحدسوا ومن قال  
في الله عفو ذلك **فقال** ما حال ادم فعليه الخرج من عذبة يوم القيا  
واما قال ربنا طيب النفس وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين  
يعني حاسر اولاد الذين يعصون امرك فكانه بذلك كان يستغفر عنهم  
لاعن نفسه هو فهو كالساقع فيهم عند ربهم وجميع ما وقع له طاهرا من طاهر  
الناج والقيامة عن راسه وذنبه واليك والدم كان صوريا ليقول ذلك من  
الحبيبة الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض **قال** وانما احداث  
الخطية بعد اخذ من الشجرة ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنبوة فيستغفر  
الله فصر كالمبالاة في الخطوط ودرجات شريفة في الله عليه ولم يطلب  
المعفرة كما اخرج الانسان من بيت الخلا وكذا ذلك حدث في حوي رتبة  
الطريقا وقع لها رتبة من الحيض في كل شهر ليتذكر بربها في سببها  
وتستغفر فصر وانما راد على ادم بالحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة  
التربية لادم في اكل من الشجرة حتى اكلها وتكونها ايضا هي التي قطعت  
التمر من شجرة النين واعطتها لادم ولاسكن الذين يعطي المخالفة الصورية  
وهي يظهر الاستحسان في ذلك اعلم من صورة الذنب من ياتي المخالفة راسيا  
**قال** تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنتى ولم يجز له عر صا  
لاسيما وقد حلف له ابليس انه لمن الناصحين **وقد بلغنا** ان بعض  
الناصحين اجمع با بليس فقال له كيف حلفت لادم انه لمن الناصحين  
وانت تكذب فقال له انما اذ اصنع لما رايت قضا الله لادم له ورايت قلوب  
الانبياء سادجة سالمة من خطور الفواحش يعظم به تعالى على كل اعظم  
حلفت له عبيده الذي يعرفه هو شيوته وتجليه في ذهنه وتعالى الله

من



في علو ذاته وجلاله عن كل ما يحيط به لبايع صفات العظم فما خلفت له الا  
ما لم يعبود الذي يتجلى له بالتيه الذي ليس كغيره من الالهة **فان قيل** ان  
التي كان فيه ادم لم يثبت بالجنة الكبرى المدخله في علم الله تعالى كما قد  
يتبادر الى الالهام وانما هي جنة البرزخ التي هي فوق جبل يا قوتك 4  
قاله اهل الكشف قالوا ان الجنة الكبرى لما يدخلها الناس بعد الموت  
والحساب ويجازون الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يقع من قبر الموتى  
له طاقه فيها ينظر اليها ويتبع بها في قبره وكذلك القول في  
النار الذي يرمي في دار البقاء في المنام او من طريق الكشف في نار البرزخ  
قالوا هو الذي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي  
سبب السواب وراي فيها المرأة التي حبست الحرة في بيتها قالوا  
وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة وخطيئتها الى الارض لغيرها  
منها في الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين بقدر روحه الى هذه  
الجنة وان كان غاصبا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا تزال  
بنوا ادم في هاهنا بين المكاتب حتى يتمضي الدنيا وتبقى الحرة وسكان  
المدن فيخرج الناس من الجنة التي في يوم الحساب ثم يدخلون الجنة  
الكبرى او النار الكبرى ولو ان الجنة التي في يوم الحساب طاعة او انار  
التي يقع فيها الكافر طاعة كانت هي الجنة الكبرى والنار الكبرى لعنة  
المستز والشر وما بعدهما وورد ان النبي **قال** سبى على الموتى  
رحمة الله ولما كان الخليل عليه السلام في البرزخ مشاهدا للجنة الكبرى  
في الطهارة والتعظيم لم تكن محلا لاجرا العقرب فيها من بول وعذابة  
ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الاكلية الصورية فلهذا  
انزل ادم وجيء الى الارض التي هي محل التعصبات والاشباح لان تعجزا  
فيها ذلك العقرب الصوري في حقها الحقيقي في حق العسله من اولادها  
انتهى **وسمعت** احما افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم  
وحوي من شجرة التي تولد فيها البول والخابط والدم ولذة اللحم  
من الرجال والنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك ولد في ذريته  
بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة البهائم صفتهم في اوجع في حرام  
او مكروه او حلال او لا في ذرية من تولد من شجرة في اوجع في اوجع  
الجنون والاعمال غير مرض والحالة والمصداق والتكبر والجد  
والعنف والاسبال والارار والسراديل والبعث والعمامة جه  
والغيبه والتميمه والبرص والجذام والكفر والسرور وغير  
ذلك مما وردت الاجار والالار بانه سبقت الطهارة من اكل  
شجرة جميع النواقص وجدها كلها من لذة الاكل وليس بافضل للطهارة  
من غير الاكل ابدان في الاكل كل حكم حكم الملايكة لا يقع من بيت  
سبقت طهارة ابدانهم كما ذكرنا في غير هذا فانه الملايكة لا يبولون  
ولا تسخون ولا يجري لهما دم ولا شهوة النساء ولا الرجال ولا

استماع

استماع بالحسن يعني من جدها ولا يخالع ولا ينجس عليها ولا ينجس بها  
بغير ولا يغيره اذا لم ينجس بها الا بالحيث من شهوة ولا ينجس من شهوة  
الان اكل فلولها بجماعه بالاطلاق في حق حقيقة اكله لانه امرنا الشارح حيل الله  
وسلم والاعية المجتهدون بالعلماء اذا وقع مثله في المطلق او يدله والشرع  
الشارع وكذلك المجتهدون بالعلماء من الفاسقة بما لم يكن كذا او الجواب ان  
في الاستماع والارادة قد راعى في العمل وذل المرافاة الطويل والسرور في  
حزبت من الغفل او الدبر وغيرهما حتى من الخيل الخارج منه البول والمايط  
من قبل او دبر واما الشارع وكذلك المجتهدون بالعلماء من الفاسقة بما لم يكن كذا  
الحمار والخارج وقد لا نصل الى علمه في كل موضع من اولادها لما عينا الطهارة وتغير  
بدلها امر في جبريل وسبقت في توجبه الاحكام ان النفس من الفرج خاص بها  
كامل العلم والصالحين وعدم التعصبات من الفرج خاص بها امرنا الشارع صلى الله  
عليه وسلم بالمتصين من بول الانسان اذا لم ياكل من الكبر دون الفصل تحفينا  
من غسله فلهذا كان الرضا افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشا  
والحكم العقول **فان قالوا** كيف حكم بتجاسد بول الاطفال مع كونها  
لا ينجس في حكم الاكل من شجرة النبي **فاجاب** قد قال بعض اهل الكشف  
ان الاطفال لطفاء حتى في حيث اكلوا طاعتا كذلك من حيث اكلوا  
وايضافان بعض العلماء ان غسل من بول النجس الذي لم ياكل الطعام ويتبول  
ان والذات في كل هذه الزمان الحرام والبهائم فكذلك بول  
الذي ياكل الخلال انهي **وقد** حاشا افقوا المجتهد في التعصبات كونا على  
صحيح مستند ووجهه بحسب الادلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة  
كان منهم من توسل بين التحقيق والتشديد لصاحب القول المفصل لان  
من البواقي انفس ما اتفق عليه الاية لا لبول والمايط والجماع والجنون ومنه  
ما اختلفوا فيه كالمسح بالدم وسوا الفرج والمخوض بستر طهرهم وكذلك  
ما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والتفقهة والقيصة وسى  
الصلاة في الايط والمسكر والاحدم والارمن والصليب واللون ومجود لك  
وقد تقدم في توجيه الاحكام في باب الاحداث ان النفس ليس الفرج ليس  
لهو لذاته الفرج وانما النفس به كونه محلا لخروج المتولد من الاكل اذ لو كان  
النفس به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان  
البدن كله قد عني وتولدت من الاكل **فان قلت** قد قال العلماء ان النفس  
تخرج الحصة التي يسلها الانسان وهي غير متولدة من الاكل سيقين  
**فاجاب** ليس النفس عند هذه الذوات وانما هو عليها من القدر المتولد  
من الاكل فلو لاها على القدر لم يتصور الطهارة فصا لو فرض ذلك ان النفس  
حقيقة انما هو خروج المصلحة التي تولد من الاكل والشرب وانما ذوات الشهوة  
والعفة هي الله عز وجل او المصالح وليست الحصة او العود ذواتها شيان  
من ذلك فانما هي الله عز وجل لان سببها لاسر بها طهارة من الحدث الا  
والاكبر **فان قلت** فلم وجب جيم الله ان النفس من خروج المني من ادم دون

لي

سنة

رج







حسب مقام ذلك المتطهر من الوضوء والافعال اذ قال ذلك الوضوء الواردة بغير  
 له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انما يقوم للصلاة فتعذر له ذنوبه الخاصة بالصلاة  
 فان كل ما هو شرعي فاسرع كفارة لفعل وقع العبد فيه مما يستلزم له ذنوبه  
 في مقام كفارة له ذنوبه ذلك اهل المكشفت فلو كشف للعبد ذنوبه  
 تنسأ قطعه عينا وسما لا فاما كبرياءه تعالى ايم عن كل شيء غير الله تعالى  
 التظيم فان الله اكبر من ذلك كله ثم يغيرا فتشدد ذنوبه عينا وسما لا فاما  
 يركب فتشدد كذلك ثم بعد ان يتشدد كذلك ثم يبعد فتشدد كذلك ثم  
 يرفع راسه فتشدد كذلك فلا يفرج من صلواته وعليه ذنوبه الذنوب  
 التي تعذر له الصلاة ففعل مما قرأه الجواب عن قول القائل قد ورد ان  
 الذنوب كلها تحو حال الوضوء فمن اين جاءت الذنوب التي تنسأ قطعه  
 بعينه وسما له في الصلاة اذ اصلها على الوضوء فافهم وتقدم  
 في باب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت افع واجترار والكره  
 طوبى من ظفرت الما اكثر ليكون انفس العبد الذي مات من كثرة المعاصي  
 بخلاف الما المستعمل في حق الله الامام ابي جعفر ما كان اذ استباحها منه  
 وما كان اكثر احسانا طاعة هذه الامة في قوله ليعلم صحة الطهارة بالما  
 المستعمل ولو كان اكثر من قلين مثلا لضعفه بكثرة جزر الخطايا فيه  
 ورحم الله ببقية الامة المحمدين **فان قلت** فاذا كانت الصلوات  
 الخمس كلها لا للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت الوافل هل  
 هي لما عساه يقع من الذنوب المستقلة او هي جبر الخلل الواقع في الفرايض  
 لا قال به اهل المكشفت فافهم قالوا لا نقل الا على حال فرضه وذلك ان لا يحظر  
 بيا له شيء من الاكوار من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها  
 في جواب الخلل الواقع في الفرايض بالترقيم كل انسان وسبب بنوا هل  
 الا في حق من جلت ذنوبه من كل الاوباء وكذلك قالوا لا نقل الا على حال فرضه  
 الله عليه وسلم ومن الليل فتعجب به ايم بالمران ما فله ذلك مما قال  
 تعالى في الاية عليه السلام في قوله عليه وسلم ولا يحقر به كل الاوباء  
 من ورثته في المقام ويبقى احسانا في الاصل في الجملة ويؤيد ذلك حديث  
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم الدين ايم بالمران ايم تكمل كل نقص  
 حدث في ركن او سنة بتغييره في الوافل من الاركان والسنة فافهم  
**فان قلت** فلم اكد الشارح عليه السلام بعض الوافل دون  
 بعض **فاجواب** قل ذلك نحو سجدة لاسمه فانه لو اكدها كلها لكانت  
 كالسجدة الذي لا تطبقه على لبالاحنة **وقد** كان صلى الله عليه وسلم  
 يحيا التحفيف على ما امكن له من بان الله تعالى في عظمته كلها وقد صلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل اخره ثم مضى وقال  
 حسبت ان يتخذوا بها النسيئة اي يوالون عليها لا يوافوا لمؤكدة  
**فان قلت** فلما شرعت الوافل ذوات الاسباب كالسكران  
 والاستسما والعبدية وعللة الجنارة ونحوها **فاجواب**

شرعت

شرعت لجماعة العبد بالاكل من هود الايات العظام التي يحرق الله تعالى  
 لجماعة لا سيما في اكل الحرام والسهو والانشغال بغيره فانه لا بد  
 من ان الله تعالى في كل ذلك الخوف الدافع لغيره ارباب الخائفات فلو لا حجابنا  
 بالاكل وعملت عن الله تعالى ما احبنا الى تقوى ذلك شرع الشارع في  
 بعض هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتهنيت ليرد فلو  
 الشاردين عن حضرة الله عز وجل النجا بغيره عدم شرعية الخطبة في صلاة  
 الجماعة لان الموت في نفسه عظمة بليلة من قبل واستبصر ولو علم صلى الله  
 عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربه لما شرعه من الدنيا والاستعداد  
 في بعض الصلوات ما كان شرع فيها الخطبة **واما** حكمه العبدية فانما  
 شرع ذلك لجماعة الخلق بكثرة الخلق من هود وحدة الرب واما صلاة الجماعة  
 فانما شرعت تاديبا لبعض حقوق اخوان المسلمين التي اقتصرنا فيها  
 حال حياتهم فكان الفصل والتكفين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالجابر  
 لذلك الخلل الواقع من جهة حتم **اصل** الفروع ذلك الخلل من جهة انما هو  
 حجابنا بالاكل والشرب ويزيدان العبدان على ما ذكرنا التيسير في الاكل والشرب  
 وليس شيئا من الزينة لانهما شرعا تائبا للتلوب المتأخرة من كثرة المتأخرة  
 في الدنيا والارض المتسائلة حين حجابنا بالاكل والشرب من هود لاخرة  
 واخواتها وذلك لان باهتلا فالتلويح يحصل اجتماع نظام الدين واذا  
 شعابه تجلدا فالتأخر فانه يثبت نظام الدين ويضعفه واما زاد العبد  
 على الجماعة في المحجة بالتكبير لله تعالى ايم ان يخرج شيء في الوجود عن  
 حكم ارادته لانها يوم فرح وسرور وعظمة عن الله تعالى في العادة اكثر  
 من العظمة عنه في يوم المحجة وانما لفرنا فيها باظهار الفرح والسرور شكرا  
 لنعمة الله تعالى بها بالخلل الظاهر دون الاكتفاء بفتح القلوب  
 في الدنيا فمن ينجي من طعن في السن ان يوافق للظلم والظلم والظلم  
 في اطهار السرور وسرا حسن ما عنده من الثياب تعظيما لخصه ما سبلا  
 التي هو فيها وسببها ليل قلوبه الناس الى عظمهم بمضاهي فان لبس الرتبة  
 لما عظم في الميل الى صاحبه فليس حال صاحبه الشيا بدينه **وسمعت**  
 يسري عليا الخواص رجلا من القوم يقول لا ينبغي لسان ان ياتي المحجة  
 والعبدية وغيرهما من الصلوات في ما طهه هل او خمد او كثر او خدعة  
 او حسدا وكس في احد من المسلمين فان من اتى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك  
 لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة **وسمعت** يقول  
 لامرأته من اتي الله تعالى فكم المحجة والحيوان وفي قلب احكم بخل  
 او كرا وخدعة من المسلمين وهذا وان كان مطلوبا في سائر الارواق  
 من كل مسلم لكنه في المحجة والعبدية لا سيما من كان حجابا بالحرر  
 حضرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا تصح المتسما حين هل حتى  
 يصح لها الشارة لاذكرناه فان الطبيعة والشمس تمنع نزول الرحمة على  
 الخلق **ومن هنا** انما هذا المعنى الذي نزل المخرج للاستسما

التبشير في

ن







ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا اضما فالله الشهادة المولدة من الاكل  
فمن بالغ في اكل الشهوات والدمع في رمضان فقد اكل حكم الصوم في حق نفسه  
ولم يسد بجاري الشيطان من يده فممنوع فيه ان يفسد جليله ورجله فانكف  
عليه دينه فلو لا الاكل يحج الى الصوم ولكن لا ملائكة لا يبيع من المعصية ابا طول  
عمرنا **فان قيل** فلم شرعت الكسرة في هذا رمضان فاجواب  
انما شرعت لكونه الجوع خالف امره وقدره فهو من غير ربه عليه ونفرض  
بذلك لمروره بالاعلى عليه فكانت الكسرة ما نعت في وصول الحقوة اليه  
وكذلك القول في سائر الكسرات في وقتها ووقتها وعوهم من الجبابرة على الذين  
واضحا فان الصيام قد خلق باسم الحق تعالى في عدم الاكل والشرب فلا يلق  
به السكاح الذي تشره الباري جل وعلا عنه فقد علمت ان لولا الاكل والاشربة  
التي صيام يصنع به فهو اسوأ وتكلف به جوارحنا واحدا وجه تعلق الاعتكاف  
بالاكل من الشجرة فهو لا يذمنا شرع جوارحنا في قلوبنا عن ربنا حين ترقى  
في اودية العقلاء بالاكل فكان الاعتكاف في حقيقته لنا على حجة المحصور لاسما  
في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من الف  
سنة فافهم والمحمد رب العالمين **واما** وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل  
من شجرة التمر فهو لان الحج والعمرة مكران للذنوب النظام التي نشأت  
من حجاب الاكل فلو لا الاكل ما وقعت في هذه الذنوب لما احتجنا لما كنزها  
وقد تقدم ان لكل امرئ شر محبب في حقيقته فكيف بها من طهارة وصلاة  
وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرعنا  
بطرا وشره نفس حجبنا فحسبنا ولو اننا كنا كلنا ما ينبغي لنا اكله شرعنا  
من غير زيادة لما وقع من المعصية هذا في حقيقته واما في حق انبياء ادم عليه  
الصلاة والسلام فكان قلوبا وقع منه من الذنوب والاعمال صورا للتحقيق  
كما تقدم او لا الحجة وكان الحج اخر ما بقي على العبد من المكفرات والعيصا فان  
ادم عليه الصلاة والسلام تكلم في الكسرة هناك وقاب الله تعالى  
عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو شأن غير الانبياء من ذرية  
**فان قيل** فلا ينبغي لم يحب العمرة والحج الا مرة واحدة في  
الحرم ولم يتكرر كالصلوات والصوم والركعة والتمسكة **فاجواب**  
انما قيل ان في ذلك رجة جليله من حيث ان رجة من يفتنه ففتنه  
ففتنه منها انظم فتنة في فعلها فانها لا تفتنه من حيث سيرة حسنة  
تجلا في الطهارة والصلاة والصوم وغير ذلك واما في حق الاعادة  
باسحبنا ب العمرة لا وجوبها لانها ما حلت في اعتكاف الحج فكانت كالصلاة  
مع العزائم فمراد في ذلك بشاره عظيمة لنا عطفة في توبتنا السابقة  
واللاحقة اذ انا نحن في العمرة واحدة ولولا هذه المعصية لكرر الحج  
بقابل الحج علينا كل سنة مثلا بغير فساد في كل سنة بذلك **فان قيل**  
**فان قيل** فلم كان الوقوف بعرفة اول الاكل كان الحج بعرفة اول الاكل  
من طريقين احدهما ان الطواف والسعي مثلا **فاجواب** ان اول

الاكل

الاكل الوقوف انما بايننا ادم عليه الصلاة والسلام لانه لما جازى ببلاد المقدس  
بعد هو طهر من الجنة التي كانا من اجل اليافوت الي مكة كان اول صلاة في حرم  
مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالاباب الثاني للادخالها وقربها من مكة  
**فان قيل** فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف  
فاجواب انما سويهم الحق تعالى في تبادله رحمة بالخلق لا مندم  
من سدة الشوق الى ربه بيت ربه الخاص فكان حكمهم حكم من هذا حراحي  
دارسبه فمكة بين يديه فينظر ما امره به للسيد من الاعمال فلما قال لباد  
الي عرفات التي دخل منها سبي ادم عليه الصلاة والسلام ما وسحه الله  
الاعتكاف ربه في ذلك **فان قيل** فلا يسمي امر المحرم بالقر من بس  
المحيط ان الادب عند ملاقة الاكل ليس اخر التيب عادة **فاجواب**  
انما امر العبد بمثل ذلك بشاره الى ان الادب من كل مذهب ان ياتي ربه خاشعا  
ذليلا فليس مستجرا من جميع الخلق الذين يلقونه بقلبه السيد ويحج عليه  
خلعة الرضي قال **فان قيل** انما الصدقات للفقراء والمساكين الا اذا كان  
الادب لشيء من الرينة لا يستحق صدقة الحق تعالى في العادة وقد تفضل  
الله تعالى على الاعيان بالصدقة عليهم زيادة في ما عندهم من كفايتهم بحسب  
ما سبق في علمه **فان قيل** سيد علي الخواص رحمه الله يقول في  
من علامة قبول الحج العبد وان خلع عليه خلعة الرضي عند ان يرجع من  
الحج وهو متعلق باخلد في المحمية لا يكاد يفتح في ذنب ولا يري نفسه  
في احد من خلق الله ولا يراهم في امور الدنيا حتى يموت وعلمانه  
عدم قبوله محمدا ان يرجع عليه قبل الحج كان علامة تقته انه حج  
وهو يري ان مثل محمدا وليا يقبل من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في  
قادية المنا سكر وخروجهم من خلافة العمل لكن هذا المقت لا يشعر به  
كل احد وانما يدركه اهل الكسوف انهم في ذلك فقد رجح سبب مشروعي  
الحج الى الاكل من شجرة التمر والمحمد لله رب العالمين **واما** وجه تعلق البيع  
والشرا بغير المصلحة في الاكل والشرب من شجرة التمر فهو ظاهر لاننا  
لو اكلنا وشربنا بغير ما ينبغي لنا اكله وشربنا من اكرامهم واعطاهم  
ما حجبنا جود الربيع مما ينبغي به من جودهم من عبيد سيدنا ولعربنا  
حدودنا بل بغير البيع وعدم اللين والطلب ان يكون كل واحد في ايدى الخلة  
لنا ولو بغير طريقين في فامرنا الله تعالى بالبيع والشرا وحرم علينا  
الربا وشرع لنا المصار في البيع والشرا فها السلام لنا اذا كان الخط الاول  
لاختنا وبيننا الجيوب التي من حنا والبي من حنا غيرنا وبين لنا ما  
يبيع دورنا وبنا نبينا وما يبيع فيها السلم والرهن والحكم الفلس والحجر  
والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغيره كمن في المراسم والاقارب  
والمسافة والاراء واجبة الواجب وانما وعنا في الوقوف والحجبة  
والحدية شكلوا الماعن من الشدة وكذلك علمنا حكم القنطرة والقبضة والحقا  
والعرايين وفتح الصدقات والوهاب والوديعه وفتح النبي والعتبة وكل

حب

يق

لن



ذلك اصله مما بنا بالاكل الذي لم يذ ذن لنا الشارع في اكله من حيث عيب الاكل او من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار العبدية من اجمع والمذنب لله رب العالمين **واما** وجد نطق النكاح وتواجد بالاكل من شجرة التين فهو العبد اذا اكل من شجرة التين الى الجحيم او مقدماته فلو لا مسر وعينه النكاح لم يكن يقع في الرضا فقتل شرعا او غيره مما يملك المرأة المريد بها فلا بد ان المسافر يعلم ذلك امر الشارع بالولي والنسابة والصدقات فيدخل اليه من الباب **واما** مسر وعينه العتق للمرء اذا صلبه لاكل فانه لما اكل شرها وبطرها وجب عن حقوق زوجة عليه فضلا جرحها وتزوج عليها وادانها حتى سألته ان يطلوها بما لا يعطيه له ويعدى بنفسها منه وربما بطر فطلوها ابتداء من غير سوا ذلك لانه لم يرد على ذلك فشرع الله له الترحمة وربما الى من رزقته والمطهر منها ولا عنها وتزوج من ارضه وتزوج من الحارة من غير استبراء في هذه الحدود مع استحلال رحم المرأة بولد العبد او ما به واجبا في شجرة التين والوجه والوالدين والذرية والخدم واليهام الميراث بها وبنتها بها المحايمة بالاكل من جميع حقوق المذكورات فامرنا باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للنسب في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين

**واما** وجد نطق ربح الدنيا والآخرة وما يد كونه من العبد والامانة والنقضا والعتق والكتابة وحكم افعال الاولاد من الامانة فوجد ظاهر ذلك ان العبد اذا اكل وسرع ربحا بطر وطقت جوارحه ونعت فقتل النفس التي حرم الله واقطع شلها من جوارحها او جرحه عمدا او خطأ واقطع المطبقين او سرق او زنى او صال على الناس او شرب المسكر او ذوق اعراس الناس او حلف بالله صادق او كاذبا او شح بالمال فلم يكره ببقته على الدنيا جنة الله الا بعد رده عن ذلك الله جل ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بقوله لا تعقوبه عليه كالاكرام ورد الجحيم لمن جحد ما هو عليه من الشح ومن جحد من اجماع الشارع في الشرايع بايجاب جعله سائحا او حذرا وبما توسخه على الامانة فلو لا مسر وعينه الحد ونفس نظام العالم بربا هذه النفس واليه وانما جعل في بعض الحدود كفارة بغير او الحكم المستعمل في ذلك الا ان من ستره البتة وتكون الكفارة حقا بالامانة وقوة العقوبة بماذا ان الله تعالى للعبد رجزه وكل ذلك نسله من عتق الاكل الذي لم يذ ذن فيه الشارع فانه من **واما** وجد نطق العتق والامانة بالاكل الذي لم يذ ذن فيه ان السبيل الى اكل وتزوج بحسب نفسه من الرقيق له واحسانه لغيرها وكذا ذلك العبد لما اكل وسرع بطر وصنع ذبح عن طاعة سيده وطلب ان يخرج من تحريمه عليه وان يكون له مال كسيده وجعل كون الرقيق احسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بما سيده عن الشقاء والفتنة في عتق ما يحتاج اليه فكل من اختار جلا خروجه من سيده فله طلب العبد ذلك نفس عنه الشارع بمن عيب سيده في عتقه وامره بكتابتها ان علم انه يقدر على حاله فيقتل به وكذلك امره بتدبيره رجة به بما عتقه اي السيد

من حرمه على الدنيا وعقبته لها فلم ينج نفسه بقتل ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن صدق بما له حين طلع الروح فلو لم يكن عند السيد بقتل حرمه على الدنيا لكان امره بالعتق فور ان غير كتابه ولان تدبير الامام الولد فانه لما لم يورث السيد بقتلها رجة فيها والحمد لله عليها حيث كانت محلا لاسمتها ونفسا موروثة في عتق الشارع به ان تكون عتقة بعد موته فانه عليه رفاقتها وكفارة عنه كانه في الاستمتاع بها على الملك واصل اخلاله بها هو الاكل فانه لما اكل حبه فلم يورث بقتل حرمه فاستمتع به بل طيبته ما لا اذا طيب عتقه ولو لا الجحيم لكان مفرقه نفسه من احد مال الى المكاتب واعتق عتقه من غير تدبير واعتق ام الولد قبل موته فاعلم ذلك **واما** وجد خلق وجوه نصبه الامام الاعظم ويؤا به بالاكل من شجرة التين فهو طاهر لولا الاسم الاعظم ويؤا به في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد من بنيهم لاحكام وكان ينسب نظام العالم كله اذا اطلب الخلق اخذ حقوقهم من بعضهم بجمعا بلسانهم ورحمهم وكان يقتل خلق كثير حتى تمكسوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فذلك قالوا للديق ان يقتل الحدو والامن فيقتل ولا يقتل منه كالموا في خلاف من يقتله فيقتل فانه من قتل الحدو ان اصل ذلك كله الاكل فانه لولا الاكل لما جاز احد والامر له بما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كالرفاهة لولا الاكل لما تارع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يورث الحق الذي عليه من غير وموت على حاكم ولا حارس ولا نقيب ولا امير رمة عزيم على طائفة الاولياء والعمال العالمين فذلك من رجة الله سبحانه ان الخصم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحق بعضهم وحرعهم بوجوده خير علموا انه لا يقوم للدين سائر الا بعد ذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم ويؤا به كما في ذلك من الرئاسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه الامم عتقه الله فلو امرنا الشارع بطلب الامانة صريحا لكان فيه تعريض للنفس والشارع لا يامر بما فيه فتنة بل يهيئ الامانة الا ان يكون العبد مستورا لادبها **فلم** انه لولا الولادة الذين لهم ولما من احد في داره فضله عن غيره ولا يصح لاحد اخذ الخراج من الملاح ولا يصح جهاد ولا وجود له بغيره على الملاحدين والمواطين وصناعته مصالح الخلق اجمعين والحمد لله رب العالمين **ولكن ذلك** اخر خاتمة كتاب الميراث الشرعية المدخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقتضى في الشريعة المجتزية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لعلنا نكون من الخاسرين وانما اسأل به كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المراهب الاربعة وجميع الله تعالى عنه ان يصلح ما يراه في هذا الكتاب من الخلل والعيوب فيكون بعد املنا في نظرية الادلة والنقا والتوجهات والسلامة من تعقيب مذهبه دون غيره واجد من رفته لمحة دليله وصحة دليل الخالفين وجميع المصنفين الذين قدسنا

عه

بيل  
ها



بين يدي الميزان وبين يدي الشريعة المطهرة التي تنفع منها قول لعنه  
من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهوده ان من الشريعة كالنكاح وما  
الائمة كالاصابع المنقوشة من الكف فكان ما تم اصبغ اولي بالكلية ما صبح  
فلذلك ليس مذهبنا ولي بالشريعة من مذهب كان تقدم بسيطه في الفصل  
فيل توجيه كلام الائمة المجتهدين **واذا** كان المؤلف اول من يكلم في من احتاج  
ضرورة الي من يتعقب كلامه وتستدرج عليه لعنه استغناء المؤلف  
كل ما يريد منطوق ذلك الكلام ومفهومه كالتأليف ولو انه كان يتدرج  
ذلك للاحتجاج الناس الي شرح المتن والاحتجاجه الشروح الي حواشي  
والا حواشي الي حواشي ولو كان في عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا  
**وقد** ذكرنا مرارا ان جميع علماء الفناء من الكتب انما هو بحسب ما يفتح  
الله به على قلبه لا بالتأليف ما عدي الكتب التي اخترناها **شرح**  
الله تعالى ما عذرني في وقوعي في خطأ او تحريف في هذا الكتاب لعزائمه  
عن الاهتمام **ورحم الله** من فتح الله على قلبه لتوجيه الناس من اقوال  
الائمة او وضع مما وجهته به فالحق بموضعه في هذا الكتاب من عذرني  
في التزايي لتوجيه كلام جميع المذاهب المستقلة والمدرسه فانه امر لا  
اعلم احدا سبقني الي التزامه **ومن** تأمل فيه وفهمه صار يقرب  
مذاهب جميع المجتهدين حتى كان ما جهل واستحو ان يلقب بشيخ اهل  
السنة والجماعة في عصره ومن لم يلعبه بذلك فقد ظله **استمع يا اخي**  
بصحي وامن النظر فيه والزم الادب مع ساير الائمة المجتهدين لياخذوا  
بيدك في احوال يوم القيامة والمجد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم **وصلى الله** على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله  
وصحبه وسلم وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المسمى بالميزان  
الشعراية في يوم الجمعة المبارك عاشر شهر شعبان  
المكرم من شهر ربيع الثاني سنة الف ومائة وسبعة  
عشر هـ بيد الفقير الي الله تعالى  
المعترف بالجز والتقصير  
محمد ابن الشيخ محمد ابن  
الشيخ محمد ابن الشيخ  
نور الدين  
الزرقاني

تم الكتاب بحمد الله ذي الجود **رحم الله** معني البحار ومجري المآ في العود  
يا قاري الخط قل بالله مجتهدا **تعالى** اعزرك الله يا خير معبود  
**شعر**  
يا ناظر في كتابي حين تقره **ام** اقرا هديت بلاريب ولا سخط  
ان مرهه فلا تجل بسبكي **ا** واعذر نفسك بخذورك من الخط